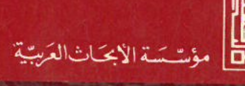
حنّا بطاطو

العراق

الكتاب الثاني

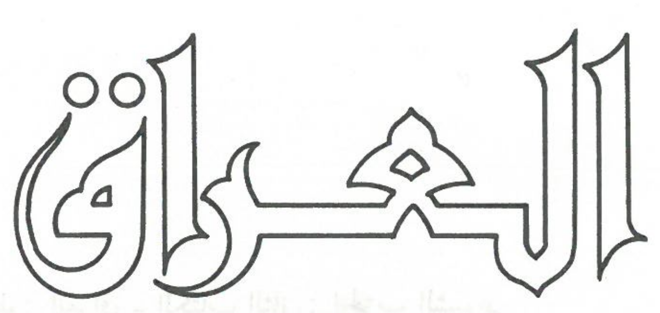
الحزب الشيوعي

ترجمة: عفيف الرزّاز



مؤسسة الأبحاث العربية

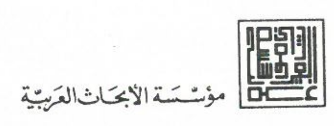
حنّا بطاطو



الكتاب الثاني

الحزب الشيوعي

ترجمة: عفيف الرزّاز



مؤسسة الأبحاث العربية

الاهداء

الى شعب العراق

* حنا بطاطو: العراق - الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي
* الطبعة العربية الاولى - بيروت ١٩٩٢

ص.ب. ٥٠٥٧ - ١٣ (شوران)، بيروت - لبنان
هاتف ٨١٠٠٥٥/٦، تلكس ٢٠٦٣٩ دلتا - لبنان.
* العنوان الأصلي للكتاب بالانكليزية:

Hanna BATATU, *The Old Social Classes and The Revolutionary Movements of Iraq*. Book II, New Jersey: Princeton University Press, 1978.

المحتويات

قائمة الجداول

الكتاب الثاني

الشيوعيون
من بدايات حركتهم وحتى الخمسينات

القسم الأول

البدايات في المشرق العربي

الفصل الأول

دعاة المساواة المبكرون
و«الهنشاق» الأرمن والشيوعيون اليهود
والأممية الشيوعية

وُجدت الأفكار ذات الطبيعة المساواتية في المشرق العربي والعثماني قبل اندلاع الثورة البلشفية في روسيا.

وهناك ذِكرٌ لحالمٍ متهوّر من أصل يوناني انطلق في ١٨ شباط (فبراير) ١٨٩٤ إلى كسب عمّال القاهرة، وبلا مساعدة، إلى جانب «الاشتراكية والفوضوية». وقال في نداء وجهه إلى «العمال المضطَهَدين»: «تذكروا أن اليوم هو الذكرى السنوية لقيام العامّية (الكومونة) في باريس. لذلك، دعونا نرصّ الصفوف بهذه المناسبة ونرفع أصواتنا معلنين: الموت للمستغِلّين الجشعين.. عاشت الثورة الاشتراكية.. عاشت الفوضوية!»(*)(١).

وكانت تلك الحادثة، في ظروف العام ١٨٩٤، حادثة هامشية وشاذّة لا سابق لها في الحياة العربية ولا لاحق، ويكمن مغزاها في أنها أشارت إلى حيث ستجد بلشفية المستقبل لها، أول ما تجد، موطناً ملائماً في مصر، ألا وهو المستوطنات الأوروبية شبه المستعربة.

ومن الصعب التفكير حتى بمجرد احتمال حصول مثل هذا الحادث في العاصمة المحلية البعيدة والمهملة للامبراطورية العثمانية التي كانتها بغداد نهاية القرن التاسع عشر، لأنه لم تكن في بغداد، كما في القاهرة، مستوطنات أوروبية شبه مستعربة حيث كانت الأفكار الأحدث، أياً كان نوعها، تجد من ينتمي اليها دوماً. وإلى هذا، كانت صناعات بغداد من أنواع الحرف اليدوية، ولهذا لم يكن فيها بروليتاريون ـ بالمعنى الاشتراكي الدقيق ـ يمكن توجيه الخطاب الاشتراكي إليهم. وحتى عندما أعلنت جريدة «المفيد»(٢) العراقية، بعد ذلك بربع قرن، أن

(*) ملاحظة: الاقتباسات الواردة في هذا الكتاب مترجمة عن الانكليزية، لتعذر العودة الى النصوص الاصلية (المترجم).

(١) «الهلال» (القاهرة)، القسم ١٤، السنة الثانية، ١٥ آذار (مارس) ١٨٩٤، ص ٤٧٥.

(٢) «المفيد»، العدد ٩٥، تاريخ ١١ آب (أغسطس) ١٩٢٢.

حزباً عمالياً سينزل الى الميدان نُظِرَ إلى ذلك الاعلان على أنه نكتة طريفة(٣).

وكانت إحدى أوائل الإشارات في الأدب الحديث للمشرق العربي إلى جماهير المجتمع التي ما زالت صامتة ومغمورة قد صدرت عن عبد الرحمن الكواكبي (١٨٤٨ - ١٩٠٢)، «السيد»(٤) المولود في حلب (سورية) والمسلم الإحيائي البارز الذي عرف بين أهله بلقب «أبو الضعفاء»(٥). وكتب الكواكبي في حوالى سنة ١٩٠٠ يقول إن «الرجال تقاسموا مشاقّ الحياة قسمة ظالمة . . .

«فإنّ أهل السياسة والأديان ومن لحق بهم، وعددهم لا يزيد عن واحد بالمئة(*) يتمتعون بنصف ما يتجمّد من دم البشر أو زيادة، ينفقون ذلك في الرفه والاسراف(٦) . . . ثم أهل الصنائع النفيسة والكمالية والتجار الشرهون والمحتكرون وأمثال هذه الطبقة ويقدرون كذلك بواحد في المئة(*)، يعيش أحدهم بمثل ما يعيش به العشرات أو المئات أو الألوف من الصناع والزراع . . . ثم لا يقتضي أن يتساوى العالِم الذي صرف زهوة حياته في تحصيل العلم النافع أو الصنعة المفيدة بذاك الجاهل النائم في ظل الحائط . . . لكن العدالة تقتضي غير ذلك التفاوت، بل تقتضي الانسانية أن يأخذ الراقي بيد السافل فيقربه من منزلته ويقاربه في معيشته»(٧).

من أين يأتي هذا التفاوت الذي يشمئز الكواكبي منه وهذا «الاستبداد الاجتماعي المحمي بقلاع الاستبداد السياسي»(٨)؟ «إن النظام الطبيعي في كل الحيوانات . . . أن النوع الواحد لا يأكل بعضه بعضاً، والإنسان يأكل الانسان»(٩)، حرفياً ومجازاً. وتكمن جذور المشكلة بأسرها في «الظلم القائم في فطرة الانسان»(١٠)، ومنه ينبع الاستبداد السياسي الذي يؤدي بدوره الى أقصى التفاوت الاقتصادي(١١). وهذا هو سياق التاريخ في الظاهر. ومن ناحية أخرى فإن الثروات الفردية الكبيرة «تمكّن الاستبداد الداخلي فتجعل الناس صنفين: عبيداً وأسياداً، وتقوي الاستبداد الخارجي فتسهّل للأمم التي تغنى بغنى أفرادها التعدي على

(٣) Great Britain, Office of the Oriental Secretary of the High Commissioner, Baghdād, *Intelligence Report No 16* of 15 August 1922, para. 775.

(٤) حول طبقة «السادة»، راجع الفصل السابع من الكتاب الأول.

(٥) اشتملت أفكار الكواكبي على عناصر متنوعة ولكنها غير متفقة دوماً فيما بينها. وتضم الفقرات التالية العناصر المتعلقة بتاريخنا معزولة ولا يمكن - للأسف - ربطها بفكره ككل نظراً لضيق المجال.

(*) الواحد بالمئة هنا وردت في طبعة حلب (المطبعة العصرية ١٩٥٧، منقحة بقلم نجله أسعد الكواكبي) خمسة بالمئة - المترجم.

(٦) «طبائع الاستبداد»، (القاهرة، ١٩٠٠ [؟])، ص ٧١.

(٧) المصدر السابق، ص ٧٢.

(٨) المصدر السابق، ص ٧٠.

(٩) المصدر السابق، ص ٦٨.

(١٠) المصدر السابق، ص ٧٠.

(١١) المصدر السابق، ص ٧٢.

حرية الأمم الضعيفة واستقلالها»(١٢). ولهذا كله(١٣)، وللحفاظ على المساواة بين الناس من ناحية المال، فإن «الشرائع السماوية كلها وكذلك الحكمة الأخلاقية والعمرانية حرّمَت الربا»(١٤). وبالتالي، فإنه لا يسمح بمراكمة رأس المال إلا في ظل شروط ثلاثة(١٥): الأول، أن يكون إحراز المال بوجه مشروع حلال، أي بإحرازه من بذل الطبيعة أو بالمعاوضة أو في مقابل عمل أو في مقابل ضمان على ما تقوم بتفصيله الشرائع المدنية. والشرط الثاني هو أن لا يكون في التموّل تضييق على حاجيات الغير «كاحتكار الضروريات أو مزاحمة الصنّاع والعمال الضعفاء أو التغلب على المباحات، مثل امتلاك الأراضي التي جعلها خالقها ممرحاً لكافة مخلوقاته . . .»(١٦). والشرط الثالث والأخير لجواز التموّل هو ألا يتجاوز المال قدر الحاجة بكثير لأن إفراط الثروة مهلكة للأخلاق الحميدة في الانسان، ناهيك عن أنه يشجع الاستبداد.

وواضح أن دعوة الكواكبي، وإن اقتصرت على نسبة متواضعة للكثرة في الوفرة المهدورة للقِلّة، استندت إلى المبادىء العقلانية والأخلاقية بالدرجة الأولى لا على الضرورة «العلمية» أو التاريخية. وإلى هذا، فإن التوجه الأخلاقي لأفكاره كان ممزوجاً بتفضيل واضح للتدرجية. ولهذا فإنه عارض استعمال القوة وقال بأن التغيير سيتم بشكل أفضل من خلال نموّ الوعي الاجتماعي وهو ما لا ينجزه التعليم وحده(١٧). وكل هذا يشهد على الأصل اللاماركسي لأفكاره حول المساواة(١٨).

والأمر الأهم على المدى البعيد هو تأثيرات الكواكبي المساواتية على التقاليد الاقتصادية الاسلامية، وهي تأثيرات تنبع من ذكريات المحاولات غير السعيدة التي قام بها أناس معينون في القرن التاسع عشر لإعطاء المسيحية صبغة شيوعية، وذهب الكواكبي بعيداً، في كتابه «طبائع الاستبداد» في تأكيده أن حكومة كحكومة الخلفاء الراشدين، في القرن السابع (ميلادي)، «لم يسمح الزمان بمثال لها بين البشر» أوجدت بين المسلمين «هيئة اجتماعية اشتراكية(١٩) لا تكاد توجد بين أشقّاء . . . في حضانة أم واحدة»(٢٠). وفي رأيه أن «حصول التساوي أو التقارب في الحقوق والحالة المعاشية بين البشر . . .، وهو ما يطلبه الشيوعيون

(١٢) المصدر السابق، ص ٧٩.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق، ص ٧٨.

(١٥) المصدر السابق، ص ٧٦ - ٧٨.

(١٦) المصدر السابق، ص ٧٦.

(١٧) المصدر السابق، ص ١٧٣.

(١٨) من أجل تفسير لسبب كون الكواكبي و«الأشراف»، الذين هو منهم قد شعروا في تلك الأيام بحالة من التململ والاستياء، أنظر الصفحة ١٩٥ وما يليها من الكتاب الأول.

(١٩) كان تعبير «الاشتراكية» يشير في تلك الأيام الى «الشيوعية» Communism وليس إلى «الاشتراكية» Socialism بمعناها الحالي. وكان التعبير الذي يشير إلى الاشتراكية بمعناها الحالي هو «الاجتماعية». انظر جمال الدين الأفغاني، «الرد على الدهريين» (القاهرة، بلا تاريخ) ص ٦٩، و«الهلال»، السنة ١٦، العدد ١٦، القسم ٥، ١ شباط (فبراير) ١٩٠٨، ص ٢٦٥.

(٢٠) «طبائع الاستبداد»، ص ٢٥.

والنهلستيون(*) والاشتراكيون» حققه الاسلام المبكر الذي أتى للعالم بـ «معيشة الاشتراك
العمومي»[٢١]. ولقد قيل لنا أن معظم الأراضي كانت «ملكاً لعامة الأمة» خلال القرنين
الأولين للاسلام، يستنبتها العاملون فيها ويستمتعون بخيراتها بأنفسهم فقط وليس عليهم غير
«العُشر والخراج»[٢٢]. وهذا ما يكشف مدى سطحية معرفة الكواكبي بمجتمع صدر الاسلام.
وعندما يتابع الكواكبي النظر الى الزكاة غير الفعالة ـ ٢,٥ بالمئة ضريبة للفقراء ـ كقوة تدفع
إلى المساواة ويتمسك بها كدليل على «المساواة» و«الاشتراك العمومي» عند أوائل المسلمين
يجعلنا أيضاً نشك في أنه فهم الكثير مما يريده «الشيوعيون والنهلستيّون والاشتراكيون».

ولكننا نرى أنه ليس مهماً ما فهمه الكواكبي من عقائد صدر الاسلام و«الشيوعية» أو
غيرهما، أو ما إذا كانت تقاليد الاسلام تنفع كترجمة للمساواة أم لا، فالنقطة المهمة هنا هي
أن الاسلام فُسِّر بهذا الشكل وأنه رُبط بـ «الشيوعية» وإن كان الربط لفظياً أكثر من كونه
مفاهيمياً. وفي العقود التالية كان لهذا الربط أن يميل بالعقول في اتجاه الشيوعية وصالحها وأن
يسهل تقدمها. ولم يكن الشاعر العراقي الشعبي معروف الرصافي يردد إلا صدى الكواكبي
عندما وقف يوم ٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٧ في مجلس النواب العراقي ليعلن: «إني
شيوعي... ولكن شيوعيتي إسلامية لأنها وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى: «وفي
أموالهم حق للسائل والمحروم» (الذاريات: ١٩) كما قال الرسول: «تؤخذ من أغنيائهم فترد
على فقرائهم» (البخاري، ١٤٢٥) أليست هذه هي الشيوعية؟ ومن يستطيع أن يقاوم هذا
المبدأ إلا عن جهل؟»[٢٣]. ولا مجال هنا طبعاً لبحث مدى عمق معرفة معروف الرصافي
بالإسلام أو بالشيوعية. خلال أقل من عقد مرّ على ظهور كتاب الكواكبي «طبائع الاستبداد»
في القاهرة، في أشهر الحرية المطلقة التي أعقبت «تركيا الفتاة» في العام ١٩٠٨، ظهرت على
السطح في لبنان مشاعر وميول غير معتادة عبّرت ـ في بعضها ـ عن هجوم عنيف شنه عدد من
الأدباء المسيحيين على رجال الدين[٢٤]. وكان الإطار العام للحياة اللبنانية دينياً إلى حدّ بعيد.
وبالتالي، كانت الكنائس راسخة بقوة في المجتمع. وكان رجال الدين المسيحيون في جبل
لبنان قد نجحوا خلال القرن التاسع عشر في أن يستولوا على الكثير من سلطة زعماء
«الإقطاع» القدامى وأن يسيطروا على أراضٍ ومبانٍ في كل بلدة في البلاد تقريباً وفي الكثير
من قراها. وتحكم رجال الدين بحياة رعيتهم الفكرية والمادية كحكام مطلقين (أوتوقراطيين).

(*) النهلستيون Nihilists: أصحاب برنامج تبناه أحد الأحزاب الروسية في القرن التاسع عشر ودعا الى
الاصلاح الثوري واللجوء الى الدكتاتورية وسياسة الاغتيال ـ المترجم.

(٢١) المصدر السابق، ص ٧٤ ـ ٧٥، و«أم القرى» (طبعة أصلية بلا تاريخ)، ص ٣٥.

(٢٢) الكواكبي، «طبائع الاستبداد»، ص ٧٥. «العشر» هو الضريبة على انتاج الأرض و«الخراج» هو
الضريبة على ملكية الأرض.

(٢٣) من محاضر مجلس النواب العراقي، جلسة ٧ حزيران (يونيو) ١٩٣٧، كما أوردتها جريدة «الأهالي»،
السنة السادسة، العدد ٦٠٦، ٨ حزيران (يونيو) ١٩٣٧. قارن إعلان الرصافي بملاحظات الكواكبي
في «أم القرى»، ص ٣٥.

(٢٤) أنظر: «المشرق» (بيروت)، السنة ١١، العدد ١٠ لشهر تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٠٨، ص ٧٩٢ ـ
٧٩٣، والسنة ١٢، العدد ٢ لشهر شباط (فبراير) ١٩٠٩، ص ٩٦.

وكانت أوضاع الرعية يومها قابلة للمقارنة بأوضاع فلاحي اسبانيا في خضوعهم لرجال
الدين[٢٥].

ولكن الأدباء المتمردين لم يكونوا يسعون إلى تحرير أنفسهم من رجال الكنيسة فحسب،
بل إن بعضهم كان يعتقد أيضاً بأن الدين يزرع الكراهية والشقاق بين الناس[٢٦]. واعتقد
بعضهم الآخر أن لكل الأديان الجوهر نفسه وأن على الناس ـ لذلك ـ أن ينضموا إلى أخوّة
مشتركة[٢٧]. وكان من سمات هذه الروحية النصيحة التالية التي قدمها شاعر مسيحي[٢٨] إلى
أخيه المسلم:

دع كاهني وشيخك[٢٩] في خلافاتهما وتعال تحدث إليّ عن أمور جوهرية[٣٠]

وترافقت هذه المشاعر بميول إلى تلوّن أكثر جذرية، لم نعرف بوجودها إلا بشكل غير
مباشر ومن خلال ردود الفعل لدى الكهنة بالغي الحساسية. وهناك في الكتابات المعاصرة
للويس شيخو (١٨٥٩ ـ ١٩٢٨)، وهو متكلم نافذ باسم طبقة رجال الكنيسة، إشارات إلى
«شعراء معينين » وإلى «محرِّضين ومشاغبين» «تجاوزوا كل الحدود» ولم يطالبوا بإلغاء السلطة
فقط، بل بإلغاء الفوارق بين الناس، أيضاً. ويقول شيخو ان «ليس فيهم نفع للسيد أو
الأمير[٣١] أو العالِم أو الغني». «إنهم يقولون بأن للناس كلهم الحق نفسه في الملكية والثروة
ومرتبة النبل والسلطة». واستغرب قائلاً: «كيف يمكن وضع الإمام[٣٢] والكاهن والأسقف
على المستوى نفسه مع العامة والسوقيين؟». وقال ان هذا مضاد لـ «كل الشرائع الطبيعية
والأخلاقية»، فالفوارق من صنع الله ولا حق للانسان بالشكوى من حصته لأن رد الله
سيكون: «بل من أنت أيها الإنسان الذي تجاوب الله؟ أَلَعَلَّ الجبلة تقول لجابلها لماذا صنعتني
هكذا؟ أم ليس للخزّاف سلطان على الطين أن يصنع من كتلة واحدة إناء للكرامة وآخر
للهوان؟» (الكتاب المقدس، العهد الجديد، الرسالة الى أهل رومية ٩: ٢٠ ـ ٢١)[٣٣].

وليس واضحاً من كان «المحرِّضون والمشاغبون» الذين أشار شيخو إليهم. وليس

(٢٥) أنظر: Letter of November 1911 from British Consul General Cumberbatch, Beirut, to Sir G. Lowther, Constantinople, in Great Britain, Foreign Office, *Further Correspondence on Asiatic Turkey (October-December 1911)* (Confidential print), p. 72.

(٢٦) «المشرق»، العدد ٢ لشهر شباط (فبراير) ١٩٠٩، ص ٩٦.

(٢٧) الأدباء أصحاب العلاقة هم: أمين الريحاني وخير الله خير الله وداوود مجاعص وجورج نقولا باز
وآخرون.

(٢٨) إلياس صالح، طالب من اللاذقية.

(٢٩) شيخ بمعنى رجل الدين المسلم.

(٣٠) المصدر السابق. انظر أيضاً: أمين الريحاني، «الريحانيات» (الطبعة الثانية، بيروت ١٩٢٣)، الجزء
الثاني، ص ١١٥ ـ ١٥٠.

(٣١) الأمير إما بمعناها الحقيقي أو بمعنى الزعيم.

(٣٢) الإمام هنا بمعنى من يؤمّ صلاة الجماعة.

(٣٣) «المشرق»، السنة ١١، العدد ١١ لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٠٨، ص ٨٦٦ ـ ٨٦٩، والسنة
١٢، العدد ٢ لشهر شباط (فبراير) ١٩٠٩، ص ٩٤ ـ ٩٥.

هنالك في أعمال أمين الريحاني (١٨٧٦ - ١٩٤٠)، وهو أول الأدباء المتمردين في تلك الأيام وإن لم يكن الأكثر تمثيلاً لهم، ما ينمّ، ولو ضمناً، عن مساواة جذرية (راديكالية) الطابع. وبالرغم من أن الريحاني نطق بكلام حاد بحق رجال الكنيسة[٣٤] وأصحاب رؤوس الأموال[٣٥] فإنه رفض بشكل قاطع مبدأ المساواة وآمن ببساطة بالقول بأن: لكلٍ ما يستحق[٣٦]. وبالطبع، ما كان في ذهن شيخو شيء ما بخصوص الطبيب شبلي شميّل (١٨٦٠ - ١٩١٧) الذي هاجر الى مصر قبل زمن طويل حيث بشّر بنوع غامض وغير ضارّ من «الاشتراكية»[٣٧].

وعلى العموم، فإن المهم هو أن للتمرد الأدبي للعام ١٩٠٨ مكانة في تاريخ الشيوعية العربية، على الأقل لأنه ترك بصماته على يوسف إبراهيم يزبك[٣٨]، العضو المؤسس في العام ١٩٢٥ لأول لجنة مركزية للحزب الشيوعي في سورية ولبنان. ومن ناحية أخرى، فإن المشاعر التي عبّر عنها هذا التمرد كانت - بطريقة ما - سلفاً لتلك الحركة التي نمت تدريجياً، في أعقاب انهيار اللجنة المركزية في العام ١٩٢٦، حول جريدة «الشمس»، والتي أوحت في العام ١٩٢٩ بتشكيل «جمعية الأحرار» في البصرة والتي عرفت أكثر بين خصومها باسم «الحزب الحر اللاديني»[٣٩]، التي كانت أول منظمة لجبهة شيوعية في العراق.

ولكن، ومن وجهة نظر التاريخ الذي نقصده، ما من مجال للمقارنة، من حيث الأهمية، بين الميول غير الناضجة للمساواة في لبنان السنوات السابقة للثورة البلشفية، ولا بين المساعي الأدبية المعاصرة لسلامة موسى، المصري القبطي الذي ألّف أول كتيب عربي حول الاشتراكية[٤٠] والتدرجي والفابيّ كلية، والحركة الأرمنية الفتية للثوريين، التي كانت ناشطة سراً يومها في مدن عثمانية مختلفة، وخصوصاً في القسطنطينية، التي حملت اسم «الهنشاق»، أي الجَرَس.

وتعود حركة «الهنشاق»[٤١] في أصولها إلى مبادرة عدد صغير من الطلاب الأرمن الذين بدأوا بنشر صحيفة بذلك الاسم في جنيف عام ١٨٨٧، الهدف منها - على المدى البعيد -

(٣٤) «الريحانيات»، الجزء الأول، ص ١١٣ - ١١٤، الجزء الثاني، ص ١١٧ - ١١٨ ... الخ.

(٣٥) أنظر مثلاً: «الريحانيات»، الجزءالأول، ص ٧٤ - ٧٨.

(٣٦) المصدر السابق، الجزء الثاني، ص ٩٤ - ٩٧.

(٣٧) في المقال المعنون «الاشتراكية الحقيقية» في مجلة «المقتطف»، العدد ٤٢، القسم الأول، لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩١٣، ص ٩ - ١٦، عرّف شميّل اشتراكيته بأنها اشتراكية «طبيعية» تقوم على «مبدأ العلوم الطبيعية»، هدفها المجتمع الذي يعمل الجميع فيه بما يفيد ويستفيد كل بحسب استحقاقه.

(٣٨) حديث مع المؤلف.

(٣٩) ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الحرّ اللاديني».

(٤٠) سلامة موسى، «الاشتراكية» (القاهرة، ١٩١٣).

(٤١) تستند المعلومات التالية إلى حديث أجري في العام ١٩٦٢ مع آرسين كيدور، من قادة «الهنشاق» في بيروت، والى رسالة مؤرخة في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٣٧ أرسلها كيدور إلى مجموعة من الطلبة الأرمن في الجامعة الأميركية في بيروت. وتمت مصادرة الرسالة وهي موجودة في ملف الشرطة العراقية رقم ١١٥٨ المعنون «أرسين كيدور».

توحيد كل الأرمن في دولة اشتراكية. وفي القرن العشرين عرّفت الحركة نفسها بكونها منظمة «اشتراكية ديموقراطية» وتعاونت في القوقاز بشكل حميمي مع البلاشفة ضد «الفيدرالية الثورية الأرمنية» ذات الميول القومية والمسماة «طاشناقتزوتيان». وكان الطلبة يشكلون الأغلبية في المنظمة، وشكل هؤلاء في العام ١٩١٠ تجمعاً فرعياً خاصاً بهم: «اتحاد الطلبة الاشتراكي الديموقراطي الهنشاقي»، وبدأوا في السنة التالية بنشر صحيفة «غايدز» (الشرارة)[٤٢]. وفي العام ١٩١٤، عرف «الهنشاق» بخطة مزعومة للحكومة التركية لنقل كل الأرمن من شرق الأناضول الى منطقة أخرى من الأمبراطورية العثمانية، فنظموا مجموعة إرهابية وانضموا - استناداً إلى واحد من زعمائهم[٤٣] - الى «الائتلاف» - وهو حزب معارض - لتدبير انقلاب بمعرفة الحكومة الفرنسية، وقامت هذه المجموعة باغتيال ثلاثة من رجال تركيا الاقوياء، هم جمال وطلعت وأنور[٤٤]. وعلى العموم، ففي السنة نفسها، وبعد عقد مؤتمر سرّي حضره ٥٦ مندوباً من مختلف الولايات التركية، كشفت الشرطة التركية أمر المنظمة. وكان أحد «الاستفزازيين» قد مرر خبر المؤامرة الى السلطات. ونتيجة لذلك عانى عشرونٍ من الأعضاء آلام الموت شنقاً. وعلى العموم، فإن أحد القادة، وهو آرسين كيدور، معلّم التاريخ في المدرسة السلطانية في بغداد البالغ السادسة والعشرين من العمر وابن البقال الموسر من بايزيد التركية، أنقذ عنقه بإفلاته من السجن بمساعدة زميله المعلّم رشيد عالي الكيلاني ومؤيدي «الائتلاف» العراقيين، وكان لكيدور - كما سنرى - أن يكون له تأثيره في عشرينات هذا القرن في تطوير الشيوعية في العراق[٤٥].

ولكن، لم يكن الفضل لآرسين كيدور وحده في انتماء «الهنشاق» الى هذا التاريخ، فقد كانت «الهنشاق»، بشكل ما، رائدة الحزب الشيوعي في سورية ولبنان، وكان للخلايا الشيوعية الأولى أن تشكّل في بيروت من هذه الجمعية. وفي العام ١٩٢٥ كان هاروتيون مادويان - الأشهر باسم آرتين مادويان[*] - طالب الطب في الجامعة اليسوعية (بيروت) البالغ العشرين من عمره وابن حذّاءٍ لاجىء من أضنة (تركيا)، قد انشق عن «الهنشاق» ونظّم مع هايكازون بوياجيان، وهو طالب طب أسنان من زحلة (لبنان) «جماعة سبارتاكوس»[٤٦]، إحدى خلايا اللجنة المركزية المؤقتة للحزب الشيوعي الذي تأسس في بيروت في وقت لاحق من السنة نفسها[٤٧]. أما بوياجيان فقد صودف أن أدخل إلى الحزب الشيوعي، في العام

(٤٢) كانت «الشرارة» (إيسكرا) اسم الصحيفة الناطقة باسم الحزب البلشفي حتى العام ١٩٠٤.

(٤٣) من حديث آرسين كيدور إلى المؤلف.

(٤٤) هناك في سجلات الاستخبارات البريطانية إشارة فقط إلى مؤامرة لاغتيال أنور باشا، وزير الحربية. ملف الشرطة العراقية رقم ١١٥٨.

(٤٥) أنظر الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(*) ظل آرتين مادويان يشغل منصباً قيادياً في الحزب الشيوعي اللبناني حتى وفاته في ٥ تموز (يوليو) ١٩٩٠ (المحرر).

(٤٦) سبارتاكوس هو اسم قائد انتفاضة العبيد ضد روما (٧٣ - ٧١ قبل الميلاد)، وهو اسم تبنته مجموعة شيوعية ألمانية بعد الحرب العالمية الأولى.

(٤٧) أحاديث مع آرسين كيدور ويوسف يزبك.

١٩٣٠، طالباً دمشقياً في الثامنة عشرة من عمره اسمه خالد بكداش.

وكان لليهود الاشتراكيين والشيوعيين، وخصوصاً اليهود الروس، يد أيضاً في ظهور الشيوعية في المشرق العربي. ويحاول أعداء الشيوعية العرب أحياناً المبالغة في هذه الحقيقة، ولكن لا بد من أن نتذكر أن هؤلاء اليهود الشيوعيين المبكرين كانوا رجالاً كرسوا أنفسهم كلياً لقضيتهم، وأن أصولهم العرقية أو انتماءاتهم الدينية السابقة لم تكن من الأمور ذات الأهمية بالنسبة إليهم.

وكان لروسي يهودي هو جوزيف روزنتال، الصائغ في مدينة الاسكندرية، أن يدخل الشيوعية الى مصر. وفي العام ١٩٢١ كتب رئيس الشرطة السياسية البريطانية في القاهرة يقول: «أن الحركة الشيوعية... في مصر عبارة عن استعراض يقدمه رجل واحد... والرجل الواحد هو روزنتال»[٤٨]. وكان روزنتال قد وصل الاسكندرية عام ١٨٩٨ أو نحو ذلك[٤٩] وأصبح معروفاً لدى السلطات منذ العام ١٩٠١ كحامل «لأفكار متقدمة جداً في المسائل الاشتراكية»، ووُصف أوصافاً مختلفة كشخص «فوضوي» و«محرض» و«خطر سياسياً»[٥٠]. وعندما بدأ عمله لحساب الأممية الشيوعية في العام ١٩١٩ لم يكن ميالاً إلى تشكيل حزب شيوعي محدد بل كان يفضل إدخال أتباعه الجدد في تجمعات قائمة فعلاً بهدف إعادة توجيهها نحو البلشفية. وكان مهتماً كذلك بالبقاء ضمن إطار القانون[٥١]. وعلى العموم فقد نظّم روزنتال في العام ١٩٢٠ إضرابات قام بها موظفو الخياطين والحلاقين وتحركاً احتجاجياً قام به أصحاب المحالّ التجارية ضد ارتفاع ايجارات هذه المحالّ. وفي السنة نفسها شكّل روزنتال في الاسكندرية «النادي الشيوعي» و«جماعة الدراسات الاجتماعية»، كما شكّل في العام ١٩٢١ «جماعة كلارتيه» والحزب الاشتراكي المصري.

وكان النادي الشيوعي يتألف بشكل رئيسي من العمال الذين كان ميدان نشاطهم هو «الكونفدرالية العامة للشغل»[٥٢] التي كان روزنتال سكرتيرها أيضاً[٥٣]، وكان الايطالي، رفيق روزنتال، جوزيبّ بيتزوتو يقوم بالعمل التمهيدي في مجال التحريض العمالي. وكان بيتزوتو قد

(٤٨) مذكرة مؤرخة في ٢٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١ كتبها ن. و. كلايتون، المدير العام للأمن العام في القاهرة. ملف شخصي لدى الأمن العام رقمه ٧٥٤ بعنوان «جوزيف روزنتال»:
Great Britain. Foreign Office. FO 141/779. File No. 9065.

(٤٩) «المقتطف»، العدد ١٠٦٥٩، ٢٥ آذار (مارس) ١٩٢٤.

(٥٠) Great Britain. FO 141/779. File No. 9065. «Note on Rosenthal.»

(٥١) مذكرة في ملف الأمن العام رقم ٢٧٥٣ المعنون «إدوارد زيدمان» (مراسل بلشفي):
Great Britain. FO 141/779. File No. 9065.

(٥٢) Conféderation Général du Travail

(٥٣) تقرير شرطة الاسكندرية المؤرخ في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢١ المرفق برسالة رقمها (23) B2 مؤرخة في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٢١ موجهة من المدير العام للأمن العام إلى مقر المندوب السامي البريطاني في القاهرة: FO 141/779. File No. 9065.

أنشأ عدداً من نقابات العمال و«بورصة الشغل»، وبدأ بإدخال المصريين الى النقابات على قدم المساواة مع الأوروبيين. ولكن بيتزوتو اعتقل ونفي من مصر عام ١٩١٩[٥٤].

وانتمى الى «جماعة الدراسات الاجتماعية» عدد من المفكرين والتجار، معظمهم من أصل يوناني[٥٥]. وعقدت الجمعية مؤتمرات علنية ونشرت «أجرأ الأفكار» حول المعتقدات الأخلاقية والاجتماعية في مجلتها الشهرية «تا غرامّاتا» (Ta Grammata)[٥٦].

وكانت «جماعة كلارتيه» شبيهة بالمنظمات الموجودة في أنحاء فرنسا والتي أخذت اسمها عن الأسبوعية الشيوعية الفرنسية «كلارتيه»، وتطابقت بالطبع مع مركز حركة كلارتيه في باريس التي كان يقودها أناتول فرانس ورومان رولان وهنري باربوس وآخرون. وكان عدد أعضائها ٢٥ عضواً بينهم مصريان عربيان وثلاثة أو أربعة من اليهود الروس وإيطالي واحد، ولكن الأكثرية كانت من اليونانيين الذين كانوا أعضاء في الوقت نفسه، في «جماعة الدراسات الاجتماعية». وجاء في اعلان الانتماء الى الجماعة، الذي كان على الجميع أن يوقعوه، ما يلي: «إدراكاً (مني) للكذب والظلم اللذين يسودان النظام الرأسمالي حيث تستغل أقلية صغيرة وتتحكم بالأكثرية الكبيرة التي تتألف من الجماهير العاملة، فإني أنضم إلى نادي كلارتيه وأعد أن أساعد، بكل قواي، الحركة الفكرية الثورية التي تفتح الطريق وتمهدها أمام الثورة الاجتماعية الحقيقية»[٥٧].

وضم الحزب الاشتراكي المصري أساساً مصريين عرباً[٥٨]. وكانت الأشياء الوحيدة التي حققها والجديرة بالذكر هي: أولاً، ترجمة بعض مقالات لينين[٥٩] إلى العربية، وثانياً، جمع المال اللازم لارسال أحد أعضاء الحزب الى روسيا، وكان هذا العضو هو محمود حسني

(٥٤) رسالة رقم ٤١١ بتاريخ ٣١ آب (أغسطس) ١٩١٩ موجهة من ي. هـ. هـ. ألنبي في المقر البريطاني في الرملة إلى إيرل كورسون أوف كدلستون: FO 141/779. File No. 9065.

(٥٥) كان الأعضاء الأهم هم: الاستاذ اليوناني في كلية فكتوريا جوردانيس جوردانيدس والمحامي ميشيل بريدس والصحافي جان لالاس والتاجر نيكولاس زيليتاس والمهندس والكيميائي جورج بتريدس وأستاذة الغناء السيدة لالاوهي والأخوان ياناكاكيس، وأحدهما بائع اسفنج والآخر موظف في بنك أثينا.

(٥٦) مذكرة رقم (2) E.G. 110 بتاريخ ١٥ حزيران (يونيو) ١٩٢١ حول «نشاطات فرع الأممية الثالثة في الاسكندرية» موجهة من مدير استخبارات الأركان العامة الى مقر المندوب السامي البريطاني في الرملة: FO 141/779. File No. 9065.

(٥٧) تقرير شرطة الاسكندرية بتاريخ ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢١ المرفق بالرسالة رقم (23) B.2 المؤرخة في ٢٩ آب (أغسطس) ١٩٢١ الموجهة من المدير العام للأمن العام الى مقر المندوب السامي البريطاني: FO 141/779 File No. 9065.

(٥٨) كان من بين الأعضاء المصريين الرئيسيين في الحزب كل من: محمود حسني العرابي وفؤاد الشرابي وأحمد العرابي ولطفي الباوردي وشعبان حافظ والشيخ صفوان أبو الفتح. وضم الحزب كذلك السوري (اللبناني) أنطون مارون.

(٥٩) «الأخبار» (بيروت)، ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٧٠.

العراقي الذي حضر خلال العامين ١٩٢١ ـ ١٩٢٢ دورة تدريبية في مباديء الأممية الشيوعية ومناهجها[٦٠]. وربما كان الحزب قد أرسل بعض أعضائه الى فلسطين أيضاً لمساعدة الشيوعيين الذين كانوا يسعون هناك إلى نشر عقيدتهم بين العرب ولكنهم كانوا يواجهون صعوبة بخصوص اللغة، نظراً لأن معظمهم لم يكن يتكلم إلا الروسية أو «إنكليزية ركيكة»[٦١].

ويبدو أن روزنتال قد بقي على اتصال مع الأممية الشيوعية بواسطة المراسل البلشفي إدوارد زيدمان وبواسطة ليتفينوف الذي قيل أنه كان يومها الممثل البلشفي في ريفال بأستونيا[٦٢]. وكانت التعليمات والرسائل تصل بين الحين والآخر في رزم الكتب مخبأة بتجليدها مع غلاف الكتاب. وكانت الأموال تأتي في وقت ما بواسطة بحارة اسكندنافيين في طريقهم إلى الشرق الأقصى[٦٣]. ولكن الحزب لم يكن يتسلّم ما يكفيه من المال اللازم لنشاط فعال. وفي نيسان (أبريل) ١٩٢١، وكما يتضح من تقرير للرفيق إلياڤا عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الروسي حصلت عليه الاستخبارات البريطانية من مكتب المفوضية السوفييتية في برلين بمساعدة «عميل مدرب وموثوق»، رفضت اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية ومفوضية الشؤون الخارجية، كلتاهما، تأمين أموال طلبها الرفيق تيراڤانيزوف، أو طلبت عبره، من أجل تقوية أعمال الدعاية البلشفية في مصر، نظراً لـ «ضخامة المبالغ المطلوبة»[٦٤].

وأسهمت استخبارات الأركان العامة البريطانية، وعن غير قصد، في دعم جهود روزنتال ورفاقه بين المصريين. فمن خلال تدخل أصدقاء في جامعة الأزهر تمكن أحد ضباط هذه الاستخبارات ـ واسمه بيهان ـ من الحصول في آب (أغسطس) ١٩١٩ على فتوى من المفتي الأكبر الشيخ محمد بخيت تدين البلشفية[٦٥]. وجاء تأثير هذه الفتوى مضاداً تماماً لما أريد منه. وهاجمت بعض الصحف، مثل «الأهالي» الناطقة بلسان الفابيّ سلامة موسى

---

(٦٠) مذكرة بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٥ حول الحركة الشيوعية في مصر وضعت من أجل السكرتير الأول في مقر المندوب السامي البريطاني وصاغها المدير العام لوزارة الداخلية، المكتب الأوروبي: FO 141/779, File No. 9065. وأنظر أيضاً جريدة «التايمز» (لندن) ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٤.

(٦١) مذكرة رقم (17) B.2، ٢١ تموز (يوليو) ١٩٢١ وضعها المدير العام لمصلحة الأمن العام في القاهرة: FO 141/779, File No. 9065.

(٦٢) ملف الأمن العام رقم ٧٥٤ المعنون «جوزيف روزنتال» و«مذكرة عن روزنتال» FO 141/779, File No. 9065.

(٦٣) الرسالة رقم ٤١١ بتاريخ ٣١ آب (أغسطس) ١٩١٩ الموجهة من ي. هـ. هـ. ألّنبي في مقر المندوب السامي في الرملة إلى إيرل كورزون أوف كيدلستون FO 141/779, File No. 9065.

(٦٤) موجز تقرير الرفيق إلياڤا، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (الروسي) واللجنة التنفيذية لسوفييت موسكو لمندوبي العمال والفلاحين، المقدم الى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في ٥ حزيران (يونيو) ١٩٢١: FO 141/433, File No. 10770.

(٦٥) Letter No. I 23025/D from G.S. «I,» G.H.Q., E.E.F. to A.W. Keown Boyd, the British Residency, Ramleh, FO 141/779, File No. 9065.

و«وادي النيل» القومية، هذه الفتوى ودافعت عن البلاشفة[٦٦]. أما صحيفة «الأهرام» المستقلة فنشرت مقابلة مع لينين أجراها صحافي ألماني وأورد لينين فيها تعاريفه للشيوعية التي وجد القراء فيها، بالمقارنة مع الفتوى، دحضاً لأقوال المفتي[٦٧]. من جهتهم، لم يتردد الشيوعيون في كلامهم، بل قالوا: «لقد خدعوك يا بخيت! وقد انحرفت عن طريق الحق لتقدم خدمة للإنكليز!»[٦٨]. وقال الشيخ الإصلاحي والواسع الاحترام رشيد رضا، في قلب القاهرة القديمة: «لم يكن أحد في مصر يعرف هذا القدر (عن الشيوعية)... ولم تكتب الصحف أبداً بهذا القدر عن البلشفية قبل نشر (الفتوى)»[٦٩]. والواقع أن البلشفية أصبحت يومها مسألة عامة في الدوائر المصرية. وأكد تقرير سياسي معاصر أنه يبدو وكأن «ما من إنسان» إلا..

«وقد اهتم اهتماماً خاصاً بالأنباء التي تظهر في الصحف بين الحين والآخر والمتعلقة بالنشاطات البلشفية. ويبدو أن أخبار نجاح، أو انتصار، البلاشفة [في روسيا وآسيا الوسطى] تثير موجة من الفرح والسعادة بين كل الطبقات المصرية، التي دانت الفتوى التي أصدرها المفتي الأكبر ضد البلشفية والتي تعتبر المنتمين إلى هذه القضية محاربين من أجل حرية الجنس البشري»[٧٠].

وكان السبب، جزئياً، في رد الفعل هذا غير المتوقع حقيقة، أن الزعيم الشهير أنور باشا، وقوة كبيرة من الأتراك الذين اعتبرهم المصريون «مسلمين حقيقيين وشرفاء»، قد راهنوا على البلاشفة. ولا بد من التذكير أيضاً بأن العام ١٩١٩ كان عام تفجر المشاعر الشعبية الطويلة الغليان ضد محتلّي مصر.

عاملان آخران دفعا بعمل جوزيف روزنتال البلشفي إلى الأمام. أحدهما معاناة مصريين كثيرين جداً الإرباكات الاقتصادية للحرب العالمية الأولى. ومن أعراض هذه المعاناة أحاديث المقاهي عن البلشفية. وتقول رواية للشرطة: «هناك ميل عام يقول بأن البلاشفة سيأتون إلى مصر لأخذها وأنه سيكون حسناً لمصر أن يفعلوا ذلك. وعندها، إذا ما احتاج إنسان فقير إلى المال فإنه سيأخذه من الغني»[٧١].

---

(٦٦) «الأهالي»، ٢١ آب (أغسطس) ١٩١٩، و«وادي النيل»، ٢٠ و٢٤ و٢٦ آب (أغسطس) ١٩١٩.

(٦٧) مرفق بالرسالة رقم ٤١١ بتاريخ ٣١ آب (أغسطس) ١٩١٩ الموجهة من ي. هـ. هـ. ألّنبي الى اللورد كورزون: FO 141/779, File No. 9065.

(٦٨) تعميم بلشفي رقم ٧٣ الموقع باسم «اللجنة المستعجلة» (بمعنى «المؤقتة») والمعنون: «أيها المصريون! تبنوا البلشفية! البلشفية والاسلام والشيخ بخيت»: FO 141/779, File No. 9065.

(٦٩) تقرير بتاريخ ٢٦ آب (أغسطس) ١٩١٩ وضعه «العميل يوسف»: FO 141/779, File No. 9065.

(٧٠) تقرير مؤرخ في ٩ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ كتبه شريف محمود حول «الوضع السياسي في مصر والسودان»: FO 141/779, File No. 9065.

(٧١) تقرير مرفق برسالة رقم PC/R/126 مؤرخة في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٢٠ موجهة من قائد شرطة مدينة القاهرة الى استخبارات الأركان العامة والقيادات العامة وقوات الحملة المصرية [؟]: FO 141/779, File No. 9065.

وكان العامل الآخر هو يد المساعدة التي يبدو أن روسيا الجديدة مدتها إلى مصر. واستناداً إلى سجلات الاستخبارات البريطانية فإن الدكتور حافظ عفيفي - وهو عضو في «الوفد» الذي أصبح الآن تاريخياً والذي ذهب إلى أوروبا عام ١٩١٩ للدفاع عن القضية المصرية بقيادة سعد زغلول - قدّم خلال اجتماع عقد في عيادته في القاهرة يوم ٨ تشرين الأول (أكتوبر) تفاصيل حول المفاوضات التي أجراها الوفد مع البلاشفة في باريس.. وقال الدكتور عفيفي:

«لم نلتزم بإدخال البلشفية كاملة إلى مصر، ولم يسألنا البلاشفة الروس والمجريون أن نفعل. وببساطة، فإن البلاشفة الروس وعدوا وفد سعد (زغلول) بمساعدته على طرد الإنكليز من مصر لأن في كل إضعاف للانكليز في أي جزء من العالم منفعة للسوفييتية وهزيمة لرأس المال. وبالتالي فإنهم يساعدونا دون أن يطلبوا منا شيئاً باستثناء تأكيدنا أنه سيكون لمصر الحرة والمستقلة سياسة عمالية جذرية جداً وواسعة النطاق. ولقد وعدنا بذلك، متأكدين طبعاً أنه يمكن تحقيق هذه الأهداف بسهولة من خلال الدعاية لصالح الأفكار الإسلامية النقية التي هي المبادىء الأصح والأكثر جذرية للاشتراكية، ونتيجة لذلك فإن البلاشفة يساعدوننا على نحو مضاعف: أولاً، بالمال الذي أعطوه لسعد (وسأل صوت: «وكم أعطوه؟» فرد عفيفي: «الكثير»)، ثم بالدعاية التي يمارسونها مباشرة دون تدخلنا هنا في مصر. وهكذا، فان الحركة النقابية، التي لم تكن موجودة عند مغادرتنا لمصر، نظمت بنجاح دون مساعدتنا وخلال غيابنا. ولقد وعدنا تقريباً بإيجاد حركة مماثلة بين الفلاحين، وصار للجنة من الوفد في القاهرة برنامج واسع الانتشار لهذا الغرض»[٧٢].

ويبدو أن البلاشفة ساعدوا المصريين أيضاً في مسألة السلاح. وشكلت في روما لجنة لهذا الغرض مؤلفة من ڤوروڤسكي، الممثل السوفييتي المعتمد في إيطاليا، ووهيب باشا، وهو تركي عميل لأنور باشا، وعبد الحميد سعيد، وهو وطني مصري، وأكرم بك ليبوهوڤا، وهو ألباني نسيب لخديوي مصر السابق، وخالد غرغريني، وهو طرابلسي وعضو في «عصبة أمم الشرق المضطَهَدة». وقيل أنه حتى نهاية شباط (فبراير) ١٩٢٢ كان ڤوروڤسكي قد سلَّم عبد الحميد سعيد أكثر من مليون لير (ايطالي) لشراء الأسلحة والذخائر ونقلها من إيطاليا إلى مصر عبر طرابلس (الغرب) أو الجزائر[٧٣].

ولا شك في أن هذا كله مهّد الطريق أمام مكاسب جديدة وتدريجية وأكثر عمقاً للشيوعية المصرية الوليدة، ولكن ليس أمام المرحلة غير الصبورة واللاواقعية وذات التحدي

---

(٧٢) تقرير مؤرخ في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩١٩ من الميجر ج.و. كورتني من استخبارات الأركان العامة الى مقر المندوب السامي في الرملة، مرفق بالرسالة رقم ٥٠٦ المؤرخة في ١٦ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩١٩ من مقر المندوب السامي الى إيرل كورزون أوف كدلستون: FO 141/779, File No. 9065.

(٧٣) مذكرة الاستخبارات البريطانية رقم 18/110 المؤرخة في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٢٢ والمستندة الى معلومات مقرها «مخبر من الدرجة الأولى»: FO 141/779, File N. 9065

العلني التي بدأت مع عودة محمود حسني العرابي، أول خرّيج مصري متدرب لدى «الكومنترن» من موسكو في أواخر العام ١٩٢٢. حتى هذه اللحظة كانت الحركة ذات طبيعة تمهيدية أساساً وكانت تقتصر الى حد كبير على نشر أفكارها. أما الآن فقد شكل العرابي «حزب مصر الشيوعي» من المجموعات القائمة وتخلص من جوزيف روزنتال ووضع برنامجاً يدعو - بين أمور أخرى - إلى إلغاء الملكية الفردية للأرض وإلى إقامة **السوڤيات** الريفية. وأنشأ العرابي، بمساعدة طالب الأزهر، الشيخ صفوان أبو الفتح والمحامي أنطون مارون وناشر جريدة «النظام» شعبان حافظ وعدد من الثوريين المتحمسين اليونانيين والروس، فروعاً في الزقازيق والمنصورة وطنطا والجيزة ومناطق إقليمية أخرى، وزرعوا التحريض في صفوف عمال النسيج وصناعة الزيت. ووضع العرابي أيضاً خطة لنسف قطار المندوب السامي البريطاني كانت نتيجتها الفشل على العموم[٧٤].

في هذه الأثناء كانت الأوضاع السياسية قد تغيرت. وأصدرت الحكومة البريطانية في العام ١٩٢٢ بياناً منحت بموجبه مصر درجة من الاستقلال الداخلي وأدى، بعد تبني دستور جديد ونجاح «الوفد» في الانتخابات الوطنية، إلى تبوّؤ سعد زغلول في العام ١٩٢٤ لمنصب رئيس الوزراء.

وشهر محمود حسني العرابي في ٢٢ شباط (فبراير) ١٩٢٤ سلاح التحدي في وجه سعد زغلول. وربما جاء ذلك رغبة في اختبار موقف الحكومة الجديدة تجاه العمال، أو تفسيراً لسلوك «الوفد» على أنه تنازل للإنكليز والتصرف ظاهرياً بما يتوافق مع أطروحة للقسم الشرقي للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية تحث الحزب على «دعم البورجوازية الوطنية في كل الحالات التي تشن فيها حرباً ناشطة من أجل التحرير الوطني» ولكن مع «الهجوم بحزم واصرار على أي تردد أو فتور من ناحيتها»[٧٥]. وبناء على تعليمات العرابي أضرب عمال الاسكندرية مطالبين بالاعتراف بنقاباتهم وبقانون يحدد ساعات العمل بثمانٍ يومياً[٧٦] وأوقفوا العمل كلياً في شركة الزيت المصرية (إيغولين) ومصانع النسيج (فيلاتور ناسيونال). وكتب مسؤول بريطاني كبير يقول:

«كان للإضراب أهميته الخاصة، لأنها المرة الأولى في تاريخ مصر التي يتبنى المضربون فيها طرقاً شيوعية، بمعنى أنهم احتلوا المصانع بعد طرد أصحابها والمديرين وأعلنوا أنهم

---

(٧٤) مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٥ من المدير العام للدائرة الأوروبية في وزارة الداخلية الى السكرتير الأول لمقر المندوب السامي البريطاني: FO 141/779 File No. 9065. وانظر أيضاً جريدة «التايمز» (لندن) ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٤.

(٧٥) وثيقة شيوعية غير مؤرخة عنوانها «أطروحات حول عمل الأحزاب الشيوعية في الشرق الأدنى» صادرتها الشرطة عام ١٩٢٤، FO 141/779 File No. 9065.

(٧٦) «تقرير عام حول الوضع في مصر مقدم من الحزب الشيوعي المصري إلى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية»، مرفق بالرسالة رقم ٩٧١ المؤرخة في ٢٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٤ والموجهة من سكرتير الدولة للشؤون الخارجية إلى الممثل البريطاني في القاهرة، FO 141/779, File No. 9065.

سيقومون بتشغيلها لحسابهم لأنهم هم الذين يعملون وهم أن يشاركوا في الأرباح»[٧٧].

و«أزعج» الإضراب سعد زغلول كثيراً فسارع إلى إرسال كتيبة مشاة إلى الاسكندرية، ولكن الإضراب لم ينته إلا بعد «الكثير من المفاوضات». وعلى العموم فقد اعتقل محمود حسني العرابي ورفاقه وسجنوا. وانهارت الحركة بعد أن فقدت قادتها.

ولكن الحزب عانى باستمرار من صعوبة الوقوف على قدميه مالياً. ووجه العرابي نداء إلى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية في آذار (مارس) ١٩٢٣ يقول فيه:

«أيها الرفاق، كنتم قد وعدتمونا منذ الصيف الماضي بمعونتكم المعنوية والمادية. ونظراً لهذا الوعد فقد تجاوز الحزب موارده وهو يعاني الآن من عَوَز سيكون قاتلاً...

«وقد سنحت لنا فرص يندر أن تحصل ولكننا لم نستفد منها، وهنا ينطبق علينا المثل العربي القائل: «فيا عطشي والماء يجري، ولكن لا وسيلة للوصول إليه»...

«والحزب مدين لأشخاص ولجمعيات على حد سواء... وبالإضافة إلى هذا فقد توقف الحزب عن دفع إيجار المكان الذي كان مركزاً للعمل وتسلم الحزب إنذاراً بالدفع والإخلاء...

«أيها الرفاق والقادة حراس الثورة العالمية، تعرفون الدور الذي ستلعبه مصر في الثورة... ساعدوا الحزب، أرسلوا له مالاً ورفاقاً قادرين...»[٧٨].

بعد تفكك الحركة في العام ١٩٢٤ جرت محاولات عديدة لإعادة إحيائها. إحدى هذه المحاولات قام بها قسطنطين ويس (واسمه المستعار آفيغدور)، وهو مفوض من القسم الشرقي في الكومنترن وصل من روسيا الى الاسكندرية في مطلع العام ١٩٢٥. وشكل خلايا جديدة وعيّن رفيق جبور، الناشر السوري لصحيفة «النظام»، مسؤولاً عن القاهرة، وتاجر الإسفنج اليوناني ياناكاكيس رئيساً لفرع الاسكندرية. وأسس الحزب الجديد جريدة «العلم الأحمر» لتكون ناطقة باسمه منهياً بذلك الممارسة السابقة القائمة على طباعة الحزب لمطبوعاته في المطابع العامة ومستخدماً آلة ليتوغراف خاصة. وقرر الحزب كذلك إرسال أربعة مصريين، بينهم فتاتان، وسودانيّيْن للتدرب في موسكو. وعلى العموم، فقد اكتُشِف الحزب في حزيران (يونيو) وسُحِق، ونُفِي آفيغدور[٧٩].

(٧٧) مذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٥ موجهة من الدائرة الأوروبية في وزارة الداخلية إلى السكرتير الأول لمقر المندوب السامي، FO 141/779. File No. 9065.

(٧٨) ترجمة لرسالة مؤرخة في ١٨ آذار (مارس) ١٩٢٣ موجهة من محمود حسني العرابي الى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وكان الأصل بالفرنسية، FO 141/779. File No. 9065.

(٧٩) مذكرة مؤرخة في ٢١ أيار (مايو) ١٩٢٥ وضعها مدير دائرة التحقيق الجنائي في القاهرة، ومذكرة مؤرخة في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٥ وضعها المدير العام للدائرة الأوروبية في وزارة الداخلية في القاهرة حول الحركة الشيوعية في مصر، FO 141/779. File No. 9065.

وجرت محاولة أخرى لإحياء الشيوعية المصرية قام بها إيلي تيبر، وهو يهودي روسي ونائب رئيس حزب فلسطين الشيوعي. وفي شهر آب (أغسطس) ١٩٢٨ وجد تيبر وسيلة للدخول الى مصر برفقة يوسف إبراهيم، خرّيج «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» (KUTV). وقبل أن يتمكن الاثنان من عمل أي شيء اعتقلتهما الشرطة ووضعتهما يوم ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٨ على متن الباخرة السوفييتية «إيليتش» المتوجهة الى روسيا[٨٠].

ثم أرسل الكومنترن واحداً من أقدر عماله، هو ألكسيس ن. فاسيليف، عضو اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية. وجاء إلى مصر كرئيس لشركة «استيراد النسيج المحدودة» التي أسست في العام ١٩٢٧ لغرض مزعوم هو شراء القطن المصري[٨١]. ولكن ما خانه كان وقوع دفتر مذكرات ورسائل في أيدي الشرطة السياسية البريطانية بعد أن كان يحتفظ بها، بغباء، رودلف بينيز، شقيق الوكيل التجاري السوفييتي في استنبول يومها الذي أدخل إلى مصر سراً وهو يحمل اسم هوغو رودلف[٨٢]. وفي ٢٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٩ وُضع فاسيليف على متن سفينة سوفييتية متجهة إلى روسيا، كتيبر قبله.

وفشلت الشيوعية في ضرب جذورها في تربة محلية، وفقد السوفييت اهتمامهم في النهاية بعد تنامي توجههم نحو الداخل أكثر فأكثر. وهكذا، وحتى الحرب العالمية الثانية، نادراً ما احتفظت الأفكار الشيوعية ببريقها إلا عند خلايا قليلة ومبعثرة في مصر.

وكان الشيوعيون اليهود أساسيون أيضاً في تنظيم الشيوعية اللبنانية. وكان أول شيوعي لبنان هو فؤاد الشمالي، عامل تبغ ماروني وابن لفلاح فقير من قرية السهيلة[٨٣]. وكان جوزيف روزنتال هو من كسبه إلى الشيوعية[٨٤]. وفي الاسكندرية، حيث عاش، قاد الشمالي في العام ١٩٢٢ حزب العمال اللبناني الذي ارتبط بتنظيم روزنتال[٨٥]. واعتقل الشمالي في وقت لاحق وسجن وطرد من مصر. ويوم وصوله بالباخرة الى بيروت تعرف إلى ماروني شاب هو يوسف يزبك، الموظف في دائرة الهجرة في الميناء. وكان يزبك قد قرأ في الصحف عن نشاطات الشمالي، وكان أصلاً يحمل آراء اشتراكية غامضة وغير متبلورة. والتقى الاثنان مرات كثيرة بعد ذلك وبدآ يعملان بطريقة غير رسمية ولا منتظمة. وكان يزبك يعمل بين فئات المثقفين (الانتلجنسيا) والشمالي يعمل بين عمال التبغ في قرية بكفيا. وفي أواخر العام ١٩٢٤، وبناء على تعليمات الحزب الشيوعي الفلسطيني، وصل جوزيف برغر، وهو يهودي

(٨٠) الشرطة العراقية (الميجر ج. ف. ويلكنز)، ملف رقم ١٨٣١ عن «إيلي تيبر».

(٨١) الشرطة العراقية (الميجر ج. ف. ويلكنز)، الملفان رقم ٢١٢٩ حول «ألكسيس ن. فاسيليف» ورقم ٩٣٧ حول «الدكتور تومانيانز».

(٨٢) الشرطة العراقية (الميجر ج. ف. ويلكنز)، ملف رقم ٢١٢٤ حول «هوغو رودلف».

(٨٣) توجد السهيلة في كسروان، شمال شرق بيروت.

(٨٤) حديث مع يوسف يزبك.

(٨٥) «المقطم»، العدد ١٠٠٤٦ تاريخ ٢٤ آذار (مارس) ١٩٢٢ ص ١، والعدد ١٠٠٨٦ تاريخ ١١ أيار (مايو) ١٩٢٢ ص ١.

بولوني، إلى بيروت حيث قابل يزبك والشمالي وأصدقاءهما، واقترح أن تصبح علاقاتهم رسمية وأن ينظموا أنفسهم. وبعد بضعة أشهر، في العام ١٩٢٥، قام عضو آخر من الحزب الفلسطيني، هو إيلي تيبر، الذي أتينا على ذكره سابقاً، بالجمع بين جماعة سبارتاكوس الأرمنية التابعة لمادويان وبوياجيان وجماعة الشمالي - يزبك، وهو ما أدى في السنة نفسها إلى تشكيل أول لجنة مركزية مؤقتة للحزب الشيوعي في سورية ولبنان. وكان أعضاء هذه اللجنة هم: الشمالي ويزبك ومادويان وبوياجيان وفريد طعمة، وهو عامل تبغ ماروني من بكفيا[٨٦].

ويبدو أن هذه الخطوة الأخيرة اتخذت دون معرفة الحزب الفلسطيني. وأعلن حاييم أورباخ، رئيس الحزب الفلسطيني، أمام جلسة لسكرتارية الشؤون الشرقية لدى اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية عقدت في موسكو في شهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٦: «عندما وصلت أنباء تشكيل لجنة مركزية في بيروت إلى فلسطين قرر الحزب الفلسطيني أن الخطوة المتخذة مسيئة للمنظمين ولكن ذلك الخطأ يجب ألا يكون سبباً يدعو للمناقشة، الذين عارضوا نشر المبادىء الشيوعية في المستعمرات عموماً، وفي سورية[٨٧] خصوصاً، إلى التأثير علينا لكي لا نعترف بالحزب السوري»[٨٨].

وكان حاييم أورباخ ورفاقه قد خططوا لفرع لبناني للحزب الفلسطيني وليس للجنة مركزية لبنانية مستقلة. ولكن الشيوعيين اللبنانيين كانوا يفكرون بالأمر بشكل مختلف.

وكان النشاط الوحيد الذي قامت به لجنة بيروت المركزية المؤقتة ويستحق الذكر، هو الهيجان الذي حصل عام ١٩٢٥ بواسطة الحزب - الغطاء، حزب الشعب اللبناني، في صفوف عمال التبغ في بكفيّا والشيّاح وبسكنتا وزحلة وأماكن أخرى[٨٩].

ولكن حزب الشعب ونواته الشيوعية الموجهة اختفيا فجأة من الوجود بعد ان شنت الشرطة غارة عليهما عام ١٩٢٦.

وبالرغم من أن حزب فلسطين الشيوعي كان يشكل أكثر مواقع الشيوعية المتقدمة نشاطاً في المشرق العربي فإنه لم يكن له أكثر من تأثير ضئيل في قاعدته في الوطن، ونادراً ما كان الكومنترن يأخذه في حسابه بالرغم من أن الاعتراف الدولي شمله منذ ٨ آذار (مارس) ١٩٢٤. وبالرجوع بأفكاره إلى الوراء، إلى السنوات المبكرة للحزب، قال زعيم الحزب وبانيه

---

(٨٦) حديث مع يوسف يزبك.

(٨٧) كانت «سورية» تشمل في تلك الأيام سورية ولبنان.

(٨٨) تقرير قدمه أورباخ في اجتماع سري للجنة المركزية للحزب الشيوعي الفلسطيني عقد في تل أبيب في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٧، كما يشير *abstract of Intelligence*, para. 609 of 2 June 1927.

(٨٩) حديث مع يوسف يزبك. وحول نشاطات حزب الشعب اللبناني وتفاصيل أخرى بشأن الشيوعية اللبنانية المبكرة راجع كتاب س. أيوب «الحزب الشيوعي في سورية ولبنان (١٩٢٢ - ١٩٥٨)»، ص ١١ - ٧٠. والاسم الحقيقي لـ س. أيوب هو سامي الخوري، وهو طبيب وعضو سابق في الحزب القومي السوري.

الحقيقي حاييم أورباخ، أمام شيوعيين عرباً[٩٠]، إنه كان صديقاً للينين منذ الأيام التي كان فيها مؤسس الدولة البلشفية في المنفى في جنيف. ووصف أورباخ دور منظمته وأوضاعها بالكلمات التالية خلال اجتماع سري عقد في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٧:

«كنا الجبهة الشيوعية الوحيدة في المشرق العربي، وفي غياب الآخرين كان علينا أن نهتم بكل المسائل. وحملنا على كواهلنا كل الواجبات المتعلقة بالثورة. كان علينا أن ننظر في الأمور المتعلقة بسورية وبمصر وبالمجالس الاسلامية في القاهرة ومكة وكل مكان آخر. وعرف رفاقنا الهدف الكبير لعملنا ولكنهم في الأممية اعتقدوا أن مطالبنا تفتقر إلى الاعتدال... لم نكن مسرورين بعلاقاتنا مع الأممية، ولم نكن نستلم ردوداً منتظمة على رسائلنا، ولم تتخذ قرارات بشأن الأمور المؤثرة علينا... واعتدنا تلقي القليل جداً من المساعدة... ولم تعتد الأممية التفكير بنا إلا عندما نرسل مندوباً خاصاً، وإذا اعتقدت أن الأمر سيكون مؤقتاً. ولم نكن نُعتبر في الواقع جزءاً من الأممية... وكانت النتيجة أننا كنا حزباً صغيراً مثقلاً بواجبات كبيرة ولكنه محروم من كل الوسائل الضرورية لأدائها»[٩١].

وكانت التركيبة اليهودية البحتة لعضوية الحزب يومها قد عرقلت تقدمه كذلك. وأضاف أورباخ في الاجتماع نفسه قائلاً:

«عليّ ألاّ أنسى الإشارة إلى أن المصيبة الرئيسية التي نزلت بحزبنا، ألا وهي أن الحزب كان مؤلفاً من أشخاص قلائل من اليهود. صحيح أن الحزب تقدم بشكل ملحوظ في ما بعد وضم أعضاء عرباً ولكن تقدمه كان شديد البطء. ولا الأممية الثالثة ولا نحن أنفسنا نجدنا مسرورين بالنتائج. وكلما فكرنا في تنفيذ شيء ما نلاحظ الحاجة الماسة لوجود عدد كبير من العرب في ما بيننا. وهذا هو رأي الأممية الثالثة في وضعنا الحقيقي»[٩٢].

ولقد نقل رأي الأممية إلى أورباخ أثناء مشاركته في موسكو في ما كان في الواقع أول نقاش جدي للمواضيع المتعلقة بالمشرق العربي. وخلال النقاش الذي جرى في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٦ نظر أعضاء سكرتارية الشؤون الشرقية في اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية بعمق في أوضاع الحزب الفلسطيني وتوصلوا الى الاستنتاج بأن عليه «تعريب» نفسه، بالرغم من أنهم رفضوا مستائين اقتراحاً بالتقليل من النشاط الشيوعي بين اليهود. وكان قد تقرر جذب العرب (إلى الحزب) بإصدار كتيبات وصحيفة «خاصة» تعهد الشيوعيون الفرنسيون بطباعتها في فرنسا. واتخذ في الوقت نفسه قرار بشأن إلحاق ممثل دائم للحزب الفلسطيني باللجنة التنفيذية للأممية، ولكنه «بقي حبراً على ورق».

وفي الدورة نفسها بحثت سكرتارية الشرق مسألة منظورات الشيوعية في سورية

---

(٩٠) حديث مع يوسف يزبك.

(٩١) نقل أحد العملاء، داخل الحزب الفلسطيني نص هذا التقرير إلى الاستخبارات البريطانية. وهناك إشارة إلى ذلك في *Abstract of Intelligence* (Iraq), para. 609 of 2 June 1927.

(٩٢) المصدر السابق.

ولبنان. ولاحظت بأسف «إسكات صوت» لجنة بيروت المركزية وقررت وجوب أن يكون الحزب في فلسطين مسؤولاً عن «ضبط وتنظيم» الشيوعيين السوريين، ووافقت ـ بناء على توصية أورباخ ـ على إيجاد «مركز شيوعي من أجل وحدة أحزاب البلدان العربية». وفي الوقت نفسه اعتبرت السكرتارية أنه لا بد من «لوم» الشيوعيين الفلسطينيين لـ «مطالبتهم الطموحة باحتكار العمل في البلدان المجاورة». وأظهرت اهتماماً بتحريرهم بأسرع ما يمكن من «هذا الداء»(٩٣).

وتحقيقاً لهذا الهدف وصل بيير سيمارد و ي. هوتشمان وإيلي تيبر الى حلب (سورية) في شهر تموز (يوليو) ١٩٢٧ بناء على تعليمات سكرتارية الشرق(٩٤). وكان سيمارد في العام ١٩٢٥ رئيساً للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الفرنسي، ولكنه لم يكن عند وصوله الى حلب أكثر من عضو في الكونفدرالية الفرنسية العامة للشغل. وكان هوتشمان مندوباً للبروفينترن(٩٥). أما تيبر (واسمه المستعار ماكس كوغال) فقد كان ـ كما ذكرنا ـ نائب رئيس الحزب الفلسطيني(٩٦). وكان مكان اجتماع هؤلاء مكتب شخص اسمه فتحي أفندي، وكان هذا ناشر جريدة «الصباح». وشرح سيمارد هدف هذه البعثة لعميل للاستخبارات البريطانية يبدو أنه كان صاحب مركز رفيع في الحركة الشيوعية. وقال سيمارد للعميل البريطاني:

«إننا نأمل إقامة مركز خاص تماماً بالعرب لأن الحزب الشيوعي الفلسطيني ما زال مغرقاً في اليهودية من ناحية تركيبته، ولقد وجدنا أنه لا يروق للعرب الارتباط باليهود. وعلى العموم، فإن سكان شمال سورية يكادون يكونون كلهم من العرب والمسلمين (كذا) ولا شك في أن إقامة مركز ملائم هنا يجلب الجماهير. وأكثر من هذا فإن حلب قريبة من الحدود التركية، وهو ما لا يقتصر على تسهيل زيارة المبعوثين الى سورية ويجعل الاتصالات عموماً أسهل بكثير مما هي عليه الآن، بل إنه سيُمنح رفاقنا أيضاً فرصة أفضل للهرب عندما يتهددهم الخطر في سورية»(٩٧).

وفي وقت لاحق، في مؤتمر سري للحزب الفلسطيني عقد في القدس في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٧، قدّم إيلي تيبر شرحاً مفصلاً لسياسة سكرتارية الشؤون الشرقية، وقال أن القيادة الشيوعية تفكر في تأسيس مراكز فرعية في مدن سورية أخرى بالاضافة إلى مركز حلب، وأن للمقر السوري أن ينتقل (من حلب) إلى حمص إذا لزم الأمر. وكان لحلب أن تكون تحت إدارة تنفيذية يافا أما المراكز الفرعية في سورية فتقدم تقاريرها بشكل منتظم الى حلب، بينما تقدم المراكز الفرعية في فلسطين تقاريرها الى يافا، تجنباً لتشابك العمل وعرقلته.

(٩٣) تقرير حاييم أورباخ السري في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٧.
(٩٤) الشرطة العراقية (الميجر ج. ف. ويلكنز)، ملف رقم ١٨٣١ حول «إيلي تيبر».
(٩٥) كان البروفنترن Profintern هو «الأممية الحمراء للنقابات العمالية».
(٩٦) تيبر Teper، ولد في روسيا عام ١٨٩٣ وكان مهندساً زراعياً بالتدريب والخبرة.
(٩٧) الشرطة العراقية (الميجر ج. ف. ويلكنز)، ملف رقم ١٨٣١. ويجب التذكير هنا بأن تركيا كانت يوماً صديقة لروسيا السوفييتية.

وكان لاجتماع عام للمندوبين أن يعقد في كل من هذين المركزين الرئيسيين مرة في الشهر لمناقشة طرق تطوير نشاطاتهم ووسائل ذلك. وكان للمركزين الرئيسيين والمراكز الفرعية أن تكون حرة في صياغة قوانينها الداخلية ضمن إطار القوانين العامة للأممية الثالثة. وأشار تيبر أيضاً إلى أن تسهيلات منحت لإرسال طلبة عرباً واعدين من فلسطين وسورية إلى المدارس الشيوعية التي فتحت في طولون وشيربرغ لتدريب الشيوعيين الشباب. أما بشأن مهمات المراكز الشيوعية الجديدة والحزب الفلسطيني فقد كشف تيبر أن سكرتارية الشرق في الكومنترن شددت بشكل خاص على تشجيع كل الحركات، وحتى حركات الأمراء «الاقطاعيين» والشيوخ القبليين، التي تميل إلى إضعاف الاستعمار البريطاني والفرنسي. وكان لا بد من الدفاع عن عودة الخط الحديدي إلى الملكية الإسلامية، وبإصرار. وفي هذا المجال قال تيبر إن بعثة مختارة خصيصاً من الدعاوين سترسل من روسيا السوفييتية إلى الحجاز في موسم الحج للقيام بعمل ثوري بين الحجاج. وكانت تعليمات السكرتارية الشرقية تقول بأن في رأس قائمة النشاطات العمالية إيقاظ الوعي الطبقي لدى الفلاحين والعمال وتنظيم الجمعيات في المدن والقرى لمقاومة تطبيق إجراءات مثل زيادة ساعات العمل أو خفض الأجور(٩٨).

وسرعان ما شهد مركز حلب، وفي وقت مبكر، تراجعاً في نشاطه إذ اعتقلت الشرطة الفرنسية أحد «الدورينوفيتش»، وهو عنصر ارتباط بين المركز وتنفيذية يافا. واستعيض عن الدورينوفيتش بشخص اسمه نيسيم رومانوف، سرعان ما وضع تحت المراقبة. ولم يتمكن المركز من تحقيق تقدم كبير نتيجة لملاحقة الشرطة له(٩٩).

ولم تعد الحركة إلى الحياة إلا بعد إطلاق سراح أول شيوعي لبنان، فؤاد الشمالي من السجن في العام ١٩٢٨. وكان للشمالي أن يحمل في هذا الحين لقب «سكرتير الحزب الشيوعي في سورية ولبنان»، وأن يقود الحزب حتى العام ١٩٣٦، تاريخ عودة خالد بكداش ـ الذي كان الشمالي نفسه قد درّبه في البداية ـ من دورة دراسية مدتها سنتان في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» (KUTV) في موسكو، فأخرجه من السكرتارية وأخذ منه الصولجان. وكانت الحركة قد أصبحت في ظل قيادته عاملاً حياتياً في المشرق العربي.

(٩٨) الشرطة العراقية (الميجر ج. ف. ويلكنز)، ملف رقم ١٨٣١ حول «إيلي تيبر».
(٩٩) المصدر السابق.

القسم الثاني

البدايات في العراق

الفصل الثاني

حسين الرحال وجماعة الصحافة
ونادي التضامن

في العام ١٩٢٤ أدّى حدث صغير إلى خلخلة روتين الحياة اليومية في بغداد، ولكنه سرعان ما انقضى وخرج من الذاكرة. وربما يكون مغزاه قد تلاشى كلياً إلا بالنسبة للمراقب المتنبّه الذي ما كان ليفشل في أن يرى فيه عارضاً منذراً بأن «محرومي» العراق بدأوا بالتحرك.

وكان الحدث يتعلق بجمعية سرية تضمّ أناساً غير معروفين اسمها «الحزب السري العراقي». وكان هذا الحزب قومياً منذ نشأته في العام ١٩٢٢ ولكنه تحوّل فجأة في غضبه ضد طبقة الأثرياء. وخلال شهر تموز (يوليو) ١٩٢٤ شقّ أعضاء الحزب المسلّحون طريقهم إلى مكاتب بعض كبار رجال الأعمال وهددوهم بالموت إن هم لم يدفعوا آلاف الروبيات. وجاء في رسائل موجّهة من «اللجنة العليا» (للحزب) التي كان هؤلاء يمثّلونها: «إننا لم نر حتى الآن أية أعمال مفيدة للبلاد قام بها الأغنياء مع أنهم يتمتعون بهذا الوطن البائس أكثر من الآخرين . . . ولقد أعذر من أنذر»[1].

ولم يكن من الأمور الجديدة على بغداد القديمة ـ طبعاً ـ احتجاز الأشخاص بالقوة، أما الجديد فكان العقلنة التي أعطيت لهذا الاحتجاز. ولكن النتيجة الوحيدة الملموسة لجهد هذه الجمعية كان الهرب المؤقت لكبار الأثرياء العراقيين إلى لبنان[2].

في الوقت نفسه، وبشكل منفصل تماماً عن أمثال هذه التعبيرات الفجة والفطرية للصراع الطبقي، كانت البذور الأولى للشيوعية تزرع في العراق سراً وبصمت تام.

وكنا قد أشرنا سابقاً إلى آرسين كيدور، عضو «الهنشاق»[3]، وإلى أنه كان يدرِّس

---

(١) Great Britain, the oriental secretary to the British high commissioner, Iraq, (Secret) *Intenlligence Report* No. 15 of 24 July 1924, para. 514 and 514A.

(٢) المصدر السابق.

(٣) راجع الفصل الأول من هذا الكتاب.

التاريخ في المدرسة السلطانية في بغداد عام ١٩١٤. وفي أحد الصفوف التي يدرِّسها كيدور جلس صبي في الحادية عشرة من عمره كان مقدراً لحياته - إن صح تفسيرنا للأحداث التالية - أن تتقاطع مع حياة معلمه في ظروف أكثر زخماً. واستناداً الى عراقيين مطلعين فقد كبر الصبي ليصبح أحد أبرز مفكري العراق المعاصر. ولقد سمعت من سمّاه «قاسم أمين العراق» بالرغم من أنه لم يكن يتمتع بمثابرة هذا المدافع المصري عن المرأة ودأبه. وعلى العموم، فإن ما لا شك فيه هو أنه كان أول ماركسي في العراق. وكان اسم هذا الصبي حسين الرحال.

كان الرحال[٤] متحدراً من أب عربي وأمّ تركمانية. وكانت أمه من عائلة النفطجي التي تمتعت لأجيال باحتكار منابع النفط في كركوك[٥]. وكان أبوه قد أتى من الرحالية في محافظة الدليم وكان ينتمي في القرن التاسع عشر إلى طبقة الجلبيين الذين كانوا - كما ذكر في مكان آخر[٦] - تجاراً يتبوأون مراكز اجتماعية رفيعة. وفي ذلك القرن كان آل الرحال يملكون أسطولاً كبيراً من السفن الشراعية يتاجرون بواسطته عبر أنهار العراق وصولاً إلى الخليج والهند. ولكنهم فقدوا ثروتهم في وقت لاحق، ويعود السبب في بعضه إلى أن الكثير من سفنهم، التي كانت تبحر في أسطول، دمرت خلال عاصفة بحرية، وفي بعضه الآخر إلى حضور السفن البخارية البريطانية إلى المياه العراقية. ودخل والد حسين الرحال سلك الضباط الأتراك وتقدم في القيادات العليا للمدفعية. وحملته واجباته العسكرية إلى أنحاء كثيرة من العراق والامبراطورية العثمانية. ورافقه ابنه، حسين، دوماً مما أتاح له الفرصة لمراقبة طرق عيش شعبه عن قرب. وحملته السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى إلى أوروبا (حيث ذهب أبوه إلى ألمانيا في بعثة عسكرية)، ولم يستطع منع نفسه من المقارنة بين أحوال العراقيين وأحوال الأوروبيين المتقدمين. وفي نهاية الحرب كان الرحال الشاب يتلقى علومه في مدرسة ثانوية ألمانية في برلين. وكان ما زال في العاصمة الألمانية - وفي دكان حلواني في الواقع - عندما أقام شيوعيو «سبارتاكوس بند» متاريسهم في شوارع المدينة (كانون الثاني/ يناير ١٩١٩). ويتذكر الرحال أنه توجه يومها إلى أحدهم يسأله عما يحصل، فقيل له إن العمال يريدون إقامة حكومة خاصة بهم. وتعجّب الرحال من أمرٍ بهذه «الغرابة». وإذ كان أولاد بعض المشاركين في الانتفاضة طلاباً في مدرسته نفسها فقد جرت في الأسابيع التالية نقاشات كثيرة حول الحدث. وربما يكون هذا قد أسهم يومها في زيادة اهتمام الرحال بما كانت تقوله الصحيفة الاشتراكية «داي فرايهايت» («الحرية»). وعلى العموم، فانه سرعان ما عاد إلى مسقط رأسه بغداد ليجد مواطنيه غارقين في انفعالات التململ والقلق. وكان هذا في عام ١٩٢٠، «عام النكبة»، إذ وقعت سورية في أيدي الفرنسيين وتمزق الإرث العربي نتفاً. وأخذ المرجل العراقي بالغليان خلال أشهر قليلة. وتركت النزاعات التي ثارت حينها وتدفقات المشاعر

(٤) تعتمد تفاصيل سيرة الحياة التالية على أحاديث أجريت مع حسين الرحال وحسين جميل، وهو من الزعماء البارزين للحزب الوطني الديموقراطي، إلا إذا ذكر غير ذلك.

(٥) Great Britain, (Confidential) *Personalities, Iraq (Exclusive of Baghdād and Kādhimain)*, p. 43.

(٦) أنظر الفصل التاسع من الكتاب الأول.

المضطربة وحالات القمع التي مارسها الغزاة وحوادث التفاني والتضحية علاماتها التي لا تمحى على حساسية الكثير من العراقيين. وسرعان ما خلّف الابتهاج بالانتصارات المبكرة للثورة وراءه مشاعر الإحباط والمرارة. ولم تكن الحرية الوهمية - وبالشكل دون الجوهر - هي ما كانت تتوقعه «الشبيبة» المتعلمة في المدارس الحديثة.

وشهدت السنوات التي تلت ذلك اكتساب التطرف السياسي مزيداً من القوة في العراق وصار الاعتدال بغيضاً. وتعمق كذلك الانزعاج الفكري الذي عبّر، أول ما عبّر، عن نفسه في سنوات مطلع القرن والذي كانت جذوره تمتد إلى استنفاد الإسلام. وأصبح ميل الشباب المتعلم إلى الشك بالأمور التي يراها كبار السن مثالية أو يعتبرونها مسلّمات أكثر بروزاً، وانحسر احترام هؤلاء الشباب للتقاليد. وعندما تعجب الشاعر العراقي جميل صدقي الزهاوي قائلاً في العام ١٩٢٤:

سئمت كل قديم عرفته في حياتي   إن كان عندك شيء من الجديد فهاتِ

أو عندما حض العراقيين عام ١٩٢٨ أن:

ثوروا على العادات ثورة حانقٍ   وتمردوا حتى على الأقدارِ[٧]

إنما كان يعبر عن أكثر من مجرد غرابة طور شاعر مزاجي. وكان مزاجه مطابقاً لمزاج الكثيرين من «الشبيبة». وكان الرحال الشاب جزءاً من هذا الجو، كما أنه أسهم فيه - وأكثر من كثيرين غيره بالتأكيد - ولكنه تنفسه أيضاً ولم يكن له إلا أن يؤثر على مجرى تفكيره[٨].

وكان هنالك عامل آخر يبدو أنه أثّر على التطور الإيديولوجي للرحال، ألا وهو رحلته إلى الهند في العام ١٩٢١. ويبدو أنه لم يكن قد خطط لهذه الرحلة. والواقع أنه أقنع أهله بإعادته إلى أوروبا لمتابعة دراسته. ولكن المرور بسورية لم يكن آمناً. لذلك فقد غادر الرحال العراق عبر البصرة، وتوجهت سفينته أولاً إلى كراتشي. ولأمر ما غادر الرحال السفينة ليبقى في الهند ما يزيد على السنة. وليس واضحاً ما فعله هناك إلى جانب تعلمه اللغة الإنكليزية. وقال الرحال في حديث أجراه مع المؤلف إنه احتجز هناك لـ «اعتبارات ذات طبيعة شخصية». وفي «جلال خالد»[٩]، وهي رواية كتبها محمود أحمد السيد وتعتمد في بعضها على تجربة الرحال، هناك اشارات متكررة إلى تبادل البطل في الهند للأفكار والمشاعر مع صحافي هندي «ثوري»[١٠]. وفي كل الأحوال فبعد فترة قصيرة من عودته إلى بغداد أخذ الرحال يطالع

(٧) من المجموعة الشعرية الخامسة للزهاوي المعنونة «الديوان الخامس: الأوشال» (بغداد، بلا تاريخ) ص ٢٠ و٦٦.

(٨) نشر بيت شعر الزهاوي الأول أعلاه مع تأييد له في جريدة الرحال «الصحافة»، السنة الأولى، العدد ٣ تاريخ ٢٦ شباط (فبراير) ١٩٢٥.

(٩) «جلال خالد» اسم خيالي.

(١٠) «جلال خالد» (بغداد، ١٩٢٨) ص ٢، ٩ - ١٢، ٦١.

صحيفة «الشهرية العمالية» The Labour Monthly التي كان ناشرها يومها بالم دات، وهو مفكر شاب هندي المولد وعضو في الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى. واستناداً إلى رواية الرحال نفسه فإنه وقع على المجلة للمرة الأولى في مكتبة ماكنزي - مؤسسة بريطانية مشهورة في بغداد - وصار يلاحق أعدادها منذئذ وحتى ارتأت السلطات منعها من دخول العراق. ويقول الرحّال إن ما جذبه إليها هو أنها «خلافاً للمجلات الأخرى كانت تهاجم الامبريالية بعنف، وهو ما كان يلائم مزاج تلك الأيام»[11].

وليس بالامكان التأكد اليوم مما إذا كان سبيل الرحال قد تقاطع ثانية مع سبيل معلمه السابق، آرسين كيدور، قبل رحلته إلى الهند أم بعدها. وكان كيدور، عضو الهنشاق، ماركسياً غير بلشفي. وعلى العموم، فإنه يبدو أنه اقترب من البلشفية بعد ظهور أرمينيا السوفييتية إن لم يكن قد تبلشف فعلاً في تلك الأيام. ولقد تعرض كيدور للتأثير البلشفي حتى في وقت أبكر وفي لحظات عديدة من حياته. ومنذ سنوات الدراسة (١٩٠٣ - ١٩٠٨)، وفي إتشميادزين في أرمينيا الروسية، كان خاتشيك صموئيليان، أستاذ الاقتصاد السياسي البلشفي، قد ترك أثره على أفكاره. وكانت الكنيسة الأرمنية تدير المدرسة. وفي العام ١٩٠٥ اشترك كيدور، في المدرسة، في «ما يشبه ثورة ضد الكنيسة» قادها الطالب البلشفي أسكناز مراقيان، الذي أصبح في ما بعد وزيراً للتعليم في أرمينيا السوفييتية. وفي العام ١٩١٧، وبعد خروجه من مخبئه في النجف - ونذكر هنا بأنه كان متورطاً في المؤامرة ضد جمال وطلعت وأنور - اتصل بالقوات الروسية المتبلشفة والمحتلة لخانقين وبَعْقوبة بفضل تعيينه كمترجم للغة الروسية في الجيش البريطاني. وفي وقت لاحق غادر كيدور العراق إلى أرمينيا برفقة القوات الروسية[12]. وفي العام ١٩٢٠ عاد كيدور إلى بغداد بصفته قنصلاً لجمهورية أرمينيا المستقلة التي أعلنت كذلك في العام ١٩١٨، ولكنه استمر بممارسة مهماته كقنصل للجمهورية السوفييتية التي تلت أرمينيا المستقلة منذ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٠، وكان يدير في الوقت نفسه محلاً لبيع الخمور في حي رأس القرية المسيحي. وفي حزيران (يونيو) ١٩٢٤ اختلى كيدور في إحدى غرف فندق ماجستيك مع غريغوري ميخائيلوڤيتش لاكتينوف، «عضو اللجنة الاستثنائية في موسكو»[13]، الذي وصل بغداد في الثالث من ذاك الشهر في طريقه إلى بوشاير[14]. وفي وقت لاحق، في العام ١٩٢٦، قام بلشفي آخر بزيارة كيدور، وكان هذا هو شاؤول سلطانوف، الذي اعتقل بعدِ ذلك بقليل في الموصل لوجوده في العراق «دون القدرة على إعطاء توضيح مرضٍ لهويته»، ولدخوله البلاد دون جواز سفر. وكان بين الأوراق التي عثر عليها مع سلطانوف مذكرة غير موقعة ولا مؤرخة ولا إشارة فيها إلى مكان تستعلم - بين أشياء أخرى - عن فحوى الاتفاق البريطاني - التركي المتعلق بالموصل، والفائدة التي يجنيها

(١١) حديث مع حسين الرحال أجري في نيسان (أبريل) ١٩٥٨.

(١٢) حديث مع آرسين كيدور أجري في نيسان (أبريل) ١٩٦٢.

(١٣) كانت اللجنة الاستثنائية (Cheka) قد ألغيت عملياً في هذا الوقت لتحل محلها «ادارة الدولة السياسية» (OGPU).

(١٤) ملف الشرطة العراقية، رقم ١١٥٨ حول «آرسين كيدور».

العراق منه، وقوة اليد العاملة في حقول النفط، وحصة العراق من عائدات النفط، وأعداد القوات البريطانية في منطقة الموصل وتفاصيلها[15]. وفي السنة نفسها قام كيدور بتنظيم «لجنة مساعدة الأرمن» (HOK) التي عملت في الأصل - واستناداً إلى الاستخبارات البريطانية - من أجل استقلال أرمينيا ولكنها أصبحت جمعية بلشفية لاحقاً[16].

ولا يمكن القول ما إذا كان ما سنتحدث عنه قد حصل بمبادرة شخصية أو تحت تأثير آرسين كيدور، أو ربما بتأثير من الثوري الهندي المجهول، ولكن الواقع هو أن حسين الرحال، الذي أصبح في هذا الوقت طالباً في مدرسة الحقوق في بغداد، شكّل في العام ١٩٢٤ ما كان بالفعل أول حلقة دراسية «ماركسية» في العراق، أو أنه بثّ - بالأحرى - أوّل العناصر الماركسية في تفكير جماعة أدبية لا رسمية كانت موجودة قبل ذلك التاريخ. وربما لم يكن لمعظم الشباب الذين كانوا يختلون يومها بالرحال في مناقشات مغلقة في غرفة داخلية من مسجد الحيدر خانة في بغداد (وهو مسجد اشتهر في تاريخ بغداد كمكان للقاء ثوريي العشرينات) أن يعرّفوا أنفسهم بكونهم «ماركسيين»، ولو سئلوا لقالوا إنهم جماعة همها دراسة «أفكار جديدة». وكان الرحال يشير إليهم، ببساطة، بقوله «جماعتي». ولكن إلقاء نظرة خاطفة على الجريدة الناطقة باسمهم، «الصحافة»، التي ظهرت في ١٩٢٤ - ١٩٢٥، ثم لفترة قصيرة في العام ١٩٢٧، كانت تكفي لكشف توجههم الماركسي الواضح.

وكان من بين الأعضاء الاساسيين في الجماعة محمد سليم فتاح، طالب الطب ابن المسؤول السابق في الحكومة العثمانية وصهر الرحال، ومصطفى علي، وهو معلّم مدرسة وابن نجار، والرجل الذي أصبح في عهد الجنرال عبد الكريم قاسم وزيراً للعدل، وعبد الله جادو الموظف في إدارة البريد والبرق وابن متعهد ثياب، وعوني بكر صدقي، وهو معلّم - صحافي وابن مسؤول صغير أصبح في أواخر الخمسينات رئيس تحرير «صوت الأحرار» ذات الميول الشيوعية، ومحمود أحمد السيد، الذي كان أبرز من في الجماعة بفارق كبير.

والمعروف اليوم عن السيد (١٩٠٣ - ١٩٣٧) هو أنه أول روائيّي العراق، ولكن ما لا يعرفه إلا القلائل هو أن «الأفكار الجديدة» لصديقه الرحال أسهمت في إيقاظ مواهبه الأدبية الكامنة. ولا بد لنا من الإشارة فوراً إلى أن هذه المواهب لم تكن ذات شأن كبير، بل ومن المشكوك فيه إمكانية اعتبار روايته «جلال خالد» أو قصصه القصيرة أعمالاً فنية. ومع ذلك، فقد نجح السيد - وعن غير وعي إلى حد ما - في رسم الصعوبات والحيرة التي كان يعانيها أبناء جيله وفي إضافة شيء ما إلى معرفة العراقيين بأنفسهم.

وبالرغم من أن السيد والرحال اشتركا في تعاطف متبادل فإنهما كانا يختلفان إلى حد مذهل في الخلفية والطبع. فقد ولد السيد من أب عربي وأم هندية - أفغانية في أسرة من «العلماء» و«الأسياد». وكان والده - لعقود - إمام جامع الحيدرخانة. وكما هو متوقع في هذه

(١٥) ملف الشرطة العراقية، رقم ١٦٩٠ حول «شاؤول سلطانيان» (واسمه المستعار «سلطانوف»).

(١٦) ملف الشرطة العراقية، رقم ١١٥٨.

الأحوال فقد لوَّن الدين نشأته المبكرة. ولكنه ـ على العموم ـ وقع تحت تأثير علماني ضعيف في أثناء وجوده في المدرسة التركية الابتدائية في بغداد. واستمر هذا باستمرار دراسته الرسمية. ولكنه كان قارئاً شرهاً بطبعه، وكان يلتهم الكتب والصحف المنشورة خصوصاً في مصر والتي بدأت تتدفق على العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى. وكان لرحلة قام بها إلى الهند عام ١٩١٩ أن تفتح أمامه آفاقاً جديدة ومُثرية، ولكن أفقه الذهني بقي أكثر محدودية من أفق رفيقه الرحال، ولم تكن معرفته واسعة، بالرغم من أنه كان أكثر حساسية وأغنى خيالاً وأكثر تأثراً بالضمير الاجتماعي. وكذلك، فقد كانت معالجة الرحال لشؤون الحياة أكثر هدوءاً وأكثر ترويا من معالجة السيد، الذي كان أكثر اتقاداً وتهوراً. ولم يكن السيد بقدرة الرحال في التعامل مع الأفكار النظرية أو المجردة، أو باستعداده لتبيّن مضامينها المنطقية. كما أنه كان يستسلم بسهولة للنوعية الجمالية للكلمات أكثر مما يفعل بالنسبة إلى محتواها الفكري. وكان التصاقه بـ «الشيوعية» ـ إن جاز لنا استعمال التعبير في وصف أفكاره الضبابية غير المصقولة وغير المنضبطة ـ عبارة عن عاطفة أكثر منه قناعة. وتعاطف السيد مع «الشيوعية» لأنه تحسس متاعب الجماهير العراقية الكبرى المهمَلَة ورأى في «الشيوعية» تبديداً للعتمة التي تعيشها هذه الجماهير. وإذا ما أريدَ تعريف شخص السيد قيل عنه إنه «عاطفي» أو «شيوعي رومانسي». ومن ناحية أخرى، فإن انجذاب الرحال إلى الشيوعية، أو بالأحرى إلى الماركسية، من النوع الفكري، وقد سُحِرَ منذ اللحظة الأولى بديناميكية معالجاتها الفكرية.

وعبَّرت الجماعة «الماركسية» الجديدة عن تبلورها، أول ما فعلت، عندما بدأت بنشر جريدة «الصحافة» بدءاً من ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤. وكانت الجريدة جديدة في نوعها، والأولى نوعياً في عراق العشرينات. وخلافاً للصحف العراقية الأخرى لم تَسْعَ هذه إلى كسب الرزق بل إلى تغيير الناس. ولم يكن همّها الأخبار بذاتها أو أنباء الفنانين، بل الأفكار. وركزت الصحيفة على المشكلات الاجتماعية ولم تتعامل إلا هامشياً مع الموضوعات السياسية. ولم تتردد الجريدة، في فترة كان التعبير فيها عن الرأي مشحوناً بالمخاطر، في مهاجمة المعتقدات والأحكام المسبقة المتأصلة في قلوب الناس. وأعطت هذه الأمور، كلها، جريدة «الصحافة» طابعاً خاصاً بها، وسجلت فتح منظورات جديدة في الحياة الذهنية للعراق.

وتنقل جريدة «الصحافة» إلينا العديد من الأنباء عن الجماعة الجديدة، وأولها أنه يتضح من صفحاتها أن الجماعة لم تتخلَّ أبداً عن أفكارها. وبكلمات أخرى، فإنها بشّرت ـ ببساطة ـ بأفكار ولم تهتم بالعمل السياسي. وأكثر من هذا، فإن أفكارها كانت عالية المستوى إلى حدّ جعلها تتفلّت من قبضة الجماهير العراقية. ثم، وعلى الرغم من أن تبشير أعضائها بـ «الماركسية» كان واضحاً، فإن هذه الكلمة لم ترد، ولو مرّة واحدة، في كتاباتهم، مع أنهم أعلنوا صراحة أن «المادية التاريخية» تشكّل «التفسير الأفضل» لعملية التاريخ[١٧]. وهذا ما خدع الشرطة اليقظة وقليلة المعرفة في الوقت نفسه. ولا بدّ من الإضافة هنا أن معرفة أعضاء الجماعة أنفسهم بالماركسية كانت ضحلة إلى حدّ ما. وواضح أنهم لم يكونوا أكثر من مبتدئين.

---

(١٧) «الصحافة»، السنة الأولى، العدد ٦، ٢٠ آذار (مارس) ١٩٢٥، ص ٦.

وكانت معظم مفاهيمهم مأخوذة من مجلة «الشهرية العمالية» وعن مقالات كان الرحّال يترجمها عن صحيفة «أومانيتيه» الناطقة باسم الحزب الشيوعي الفرنسي.

وتكشف «الصحافة» بوضوح عن أمرٍ آخر، وهو أنه لم يكن لدى كتّابها برنامج محدَّد. وعلى العموم، فإنه يمكن تلخيص كل ما كتبوا بفكرة واحدة مسيطرة، ألا وهي ضرورة الإطاحة بسلطة التقاليد. وفي البداية، لم يهاجم هؤلاء الكتّاب التقاليد بكل حقولها، بل إنهم ركّزوا على تأثيرها على حياة العائلة ودافعوا عن تحرير المرأة العراقية من أغلالها القديمة. ولكنهم، بمهاجمتهم التقاليد في هذا الميدان الوحيد، وجدوا أنفسهم يواجهون قوة تخترق كل الميادين المختلفة وتقيم التماسك في بنية التقاليد الضخمة بأسرها. ولم تكن هذه القوّة غير الدين الإسلامي. ولكن هذا لم يرهبهم، بل إنهم تساءلوا في أسس الإسلام نفسه من خلال تفسيرهم لكل الأديان بمنطق طبيعي. وكان هذا أكثر مما يمكن للرأي العام التقليدي أن يتحمّله، وكان أن أغلقت «الصحافة».

ولم يكن الرحال ورفاقه روّاداً في دعوتهم إلى تحرير المرأة العراقية، بل كان الشاعر جميل صدقي الزهاوي أول من أطلق الدعوة. ولكنهم كانوا مَنْ جعل حركة تحرير المرأة تأخذ شكل الحملة، إذ تمّت عقلنة الفكرة وتقديمها كمطلب من مطالب العملية التاريخية. وما من شك في أن توقيت هذه الحملة قد تأثر بالإنجازات النسائية المعاصرة في مصر وتركيا. ولكن المثير للاهتمام هو العقلنة التي وظفت إلى حدّ ما في تقديم أول حالة لاستعمال الفكر الماركسي في العراق، وإن لم تكن تلك أول إشارة لتأييد البلشفية، إذ كان الزهاوي قد سبق الرحال إلى هذا أيضاً. وكان الزهاوي قد حيّا الثورة البلشفية في كانون الثاني (يناير) ١٩٢١، وفي قصيدة عنوانها «الحياة والموت» قال فيها:

ايها الفقراء لا تيأسوا من الحياة، أيها الفقراء
رفعت أخيراً فوق رابية الهدى   راية بلشفية[١٨] حمراء[١٩]

ولكنّ الزهاوي كان مغرماً يومها بقول الأشياء المذهلة الخارجة عن المعتاد، ولم يكن يؤخذ دوماً على محمل الجدّ.

وتطوَّرَ موضوع حرية المرأة الذي طرحته الجماعة الجديدة بالشكل التالي: فُتح الموضوع بمقال كتبه الرحّال تحت عنوان «الحتمية في المجتمع»[٢٠]، أعلن فيه أن لا وجود لنظام اجتماعي «طبيعي» أو «خالد». بل على العكس من ذلك فإن كل المؤسسات الاجتماعية هي مؤسسات انتقالية بطبيعتها. ووضع المرأة يخضع لهذا «القانون العام». وأضاف الرحال قائلاً إن العائلة

---

(١٨) عندما نشرت القصيدة للمرة الأولى ظهرت فيها نقاط مكان كلمة «بلشفي».

(١٩) هناك إشارة إلى هذه القصيدة في ملف الشرطة العراقية رقم ٢٨٩ حول «جميل صدقي الزهاوي».

(٢٠) نشر المقال في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٤ في صحيفة «العالم العربي» (أنظر العددين ٢١١ و٢١٢ الصادرين بتاريخي ٢٨ و٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢٤). ولكن هذه الصحيفة سارعت بعد ذلك إلى إغلاق أبوابها في وجه الرحال وجماعته فأسس «الصحافة» وتابع بحث الموضوع نفسه فيها.

العربية، بوضعها الراهن، جزء من بقايا أيام «الإقطاع». واستناداً إلى ذلك فإن الحريم والحجاب هما من بصمات أخلاقيات «الإقطاع». ولم تتمكن الارستقراطية من بناء «دور الحريم وزج هذه الأعداد من النساء فيها إلا عن طريق استغلال جهد الناس». وانتهى الرحال إلى القول أن الحريم والحجاب لم يكونا معروفين في حياة «الطبقة الشعبية» - بين الفلاحين العاملين - «وسيختفيان كلياً عندما تقيم الطبقة الشعبية سيادتها». وكان ما سعى الرحال إليه هو أنه بدعوته إلى إلغاء الحجاب وإلى مساواة المرأة بالرجل[21] إنما كان يسهم في رسم التاريخ.

وهكذا دخلت «الماركسية» إلى عقول العراقيين بشكل غير معلن وغير ملحوظ مرتدية ثياب تحرر المرأة.

في البداية، كان التقليديون الذين اتخذوا من صحيفة «البدائع» ناطقة بلسانهم ميّالين إلى السخرية من هذه الدعوة «الأنثوية» الجديدة على أنها من صنع «الفتيات البغداديات» اللواتي أدخلن بجرأة آراءهن غير المنشورة على الشيوخ والأفاضل. وعلى العموم، فإنه سرعان ما نزل بعض التقليديين الى مستوى النقاش مع جماعة الرحال. وقال هؤلاء إنهم لا يفهمون لماذا يدافع «الأنثويون» عن تحرير المرأة إذا كان التغيير «حتمياً» كما يدّعون. وكان ذنب هؤلاء في تناقضهم. وردّ «الانثويون» بالقول إن معارضيهم لا يستطيعون التمييز بين الحتمية والقَدَرية، وأضافوا إنه استناداً إلى علم النفس الحديث الذي تنغرس جذوره في فلسفة القرن التاسع عشر - التي ولّدت الحتمية الاقتصادية - فإنّ الانسان قد «يريد» أشياء معينة، ولكن شكل هذه الإرادة يتحدد من خلال تأثيرات البيئة. وعموماً، فإنه بخضوع الانسان لهذه التأثيرات تتشكّل في ذهنه أفكار جديدة يتابع استخدامها بشكل هادف لإحداث تغيير في بيئته[22].

وبقدر ما كان الإسلام والشريعة[23] يقرّان الوضع الاجتماعي للمرأة، فإنه لم يكن للرحال ورفاقه - بإصرارهم على أفكارهم - إلا أن يجلبوا لأنفسهم تهمة تخريب الدين والأخلاق. ورد هؤلاء بقولهم إن هدفهم الأوحد هو «اجتثاث ما زرعه [التقليديون] في أذهان أبناء الشعب لكي يتمكنوا من تنمية وعي اجتماعي متكافىء مع وضعهم الراهن ويمنع أعداءهم من احتكار القانون والفضيلة بعد أن احتكروا الثروة والهيبة والشرف»[24].

وأنكر الرحال وجماعته كذلك صلاحية الشريعة وصلتها بالموضوع على أساس أن مبادئها «صيغت من أجل مجتمع كان موجوداً قبل ألف سنة ونيف». وقالوا إنه بالشريعة أو

(٢١) حول المطالب المحددة التي طرحتها جماعة الرحال بشأن المرأة العراقية انظر «الصحافة»، السنة الأولى، العدد ١، ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، ص ٤ - ٦ و١٠.
(٢٢) «الصحافة» بتاريخ ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٤، ص ٩.
(٢٣) بمعنى القوانين الإسلامية.
(٢٤) المصدر السابق، ص ٩.

من دونها، فإنه لا بد للتغيير أن يحصل إذا كانت هنالك حاجة اجتماعية واقتصادية ملحّة إليه[25].

ويبدو أنّ الرحال وجماعته كانوا يقلّلون من أهمية خصومهم عندما ذهبوا إلى أبعد من ذلك بإعلانهم أن «العصر الذي كان الناس يؤمنون فيه بالتوجيه الإلهي لأحداث الطبيعة قد ولّى»، وأن «ليس الدين هو الذي يحرّك الحياة الاجتماعية بل إن الحياة الاجتماعية هي التي تحرّك الدين»[26]. وبكلمات أخرى، فإنّهم صرحوا بأنهم صاروا لا يعترفون إلا بالأوضاع الإنسانية والردود الإنسانية. وأثارت جرأتهم المتزايدة حنق التقليديين الذين لم يتأخّروا في التكشير عن أنيابهم.

وسرعان ما وجدت جماعة الرحّال الصغيرة نفسها محاطة بهيجان ناجم عن المرارة والامتعاض. وصارت خطب[27] أيام الجمعة في المساجد تصليهم ناراً حامية. واستنكرتهم المضابط[28] الجماعية على أساس كونهم مرتعاً للكفر والإلحاد. وأسكت صوت الجماعة، ولكنها عادت فسجلت نقطة لحسابها.

والواقع أن الجماعة لم تخضع. وجرى تذكير بغداد بذلك بعودة «الصحافة» إلى الظهور لفترة قصيرة بعد ذلك بسنتين (في العام ١٩٢٧). وقالت افتتاحيتها بلهجة الانتصار: «عدنا! لم نلفظ نَفَسنا الأخير كما تصوّروا!»[29].

ولم يستكن الرحال خلال فترة انقطاع الجريدة، بل إنه شنّ حربه بطرق أخرى بعد أن مُنع من الكتابة. وكان له دور أساسي في تأسيس «نادي التضامن» في أواسط العام ١٩٢٦، وسرعان ما تورط النادي في الأحداث التي شكلت نقطة علاّم في التاريخ الثوري للعراق. ونظراً لأن كل خطوة من خطواته كانت خاضعة للرقابة، فإنه تراجع بحذر الى الخطوط الخلفية وصار يعمل من خلال يوسف زيْنَل، وهو من القوميين ومعلّم في المدرسة الثانوية في بغداد[30].

ودعا نادي التضامن، الذي اجتذب إليه بشكل أخص شباب الطبقة الطلابية، وفي برنامجه المعلن، إلى وحدة الشباب ونشر المعرفة وتشجيع الصناعة الوطنية وبث وتنفيذ «المبادىء المؤدية إلى تحسين حياة المجتمع»[31]. وعلى العموم، فإن الأخبار التي وصلت إلى مكتب «الخدمة البريطانية الخاصة» أوحت بأن النادي كان، في الواقع، مهتماً جداً بتشجيع

(٢٥) المصدر السابق، ص ١٣.
(٢٦) «الصحافة»، السنة الأولى، العدد ٥، ١ آذار (مارس) ١٩٢٥، ص ١.
(٢٧) Sermons.
(٢٨) مضابط (جمع مضبطة) كلمة تركية الأصل بمعنى «العريضة» أو «المعروض».
(٢٩) «الصحافة»، السنة الأولى، العدد ٧، ١٣ أيار (مايو) ١٩٢٧.
(٣٠) ملف الشرطة العراقية، رقم ١٣٤٢ حول «يوسف زينل».
(٣١) نص البرنامج موجود في ملف الشرطة العراقية المعنون «نادي التضامن».

الاشتراكية في العراق وأن قادته كانوا على اتصال بالمراسلة مع الأممية الثالثة، «الضوء الذي عليهم أن يتوجهوا نحوه»[٣٢].

ولم يكن نادي التضامن في وقت من الأوقات نقطة تجميع للعناصر التي كانت وطنية الميول، في رأي «الشبيبة»[٣٣]، وكانت تهدد «السلام وحسن النظام في البلد»، في رأي الحكام. وعلى كل حال، فقد جعل النادي الأمور في بغداد أكثر حيوية خلال سنتين من وجوده. ووقع في ذلك الوقت حادثان عاصفان لا يمكن أن يَمْحُوَا من هذا السجلّ، ولعب الرحّال وزينل دوراً بارزاً في كليهما.

ونجم الحادث الأول عن قضية أنيس النصولي[٣٤]. وكان النصولي، وهو معلّم في مدرسة بغداد الثانوية، قد نشر في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧ كتاباً عن تاريخ الأمويين. وبدا الإمام عليّ، ابن عم الرسول، في عدة فقرات من الكتاب في صورة غير لائقة. واحتجّ عدد من الشيعة الغاضبين على هذا الأمر لدى وزارة التعليم، فطلب من المؤلف شطب هذه الفقرات، ولكنه رفض، مما جعل الوزارة تطلب منه سحب النسخ التي وزعت على الطلاب. ولم يرض بعض الشيعة بذلك ومارسوا ضغوطاً في سبيل فرض عقوبة أكبر على النصولي. وضجت النجف وكربلاء بالحديث عن الكتاب ومؤلفه وانتشرت إشاعة تقول بأن الملك قرر طرد النصولي. وفي ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧ قدّم ثلاثة من معلمي المدرسة الثانوية ومعهد تدريب المعلمين احتجاجاً مكتوباً إلى وزير التعليم ضد «كارثة حرية التفكير» الناجمة عن الموقف «المتعصب» للوزارة. وجاء الرد الفوري على الاحتجاج بطرد المعلمين الثلاثة. وفي اليوم نفسه تحرك ٦٠٠ طالب في المدرسة الثانوية، بتحريض من نادي التضامن، فهجروا كتبهم وتدفقوا إلى الشوارع في مظاهرة غاضبة. واشترك في المظاهرة طلاب من الطائفتين السنّية والشيعية وأصدروا بياناً يوضّحون فيه للجمهور أن المظاهرة «لم يقصد بها، بشكل من الأشكال، المسّ بمشاعر الطوائف المختلفة، بل الحفاظ على حق حرية التفكير». وبالرغم من أن النتيجة الفورية كانت إغلاق المدرسة لعشرة أيام وطرد عدد من الطلاب، فإن هؤلاء أعيدوا في وقت لاحق وكذلك المعلمون الثلاثة. وكانت الأهمية الحقيقية للحادث بأكمله تكمن في أن الطلاب بدأوا شكلاً جديداً من أشكال النشاط يحتوي في الواقع على مبادىء فن العصيان، إذ كانت هذه أول مظاهرة طلابية عرفها العراق. ومن ناحية أخرى، كانت هذه الضربة الأولى التي يوجهها جيل الشباب مدافعين فيها عن حرية التعبير.

والذي حصل هو أن حادث كانون الثاني (يناير) ١٩٢٧ خدم كنوع من التمرين على المظاهرات الصاخبة التي اندلعت في بغداد يوم ٨ شباط (فبراير) ١٩٢٨، وهي لا تبقى في الذاكرة لذاتها أو للأمر الملكي رقم ١٣ الذي أقرّ جلد تلاميذ المدارس الذين «يهدّدون السلام

(٣٢) المصدر السابق.
(٣٣) الشباب المتعلمون في مدارس حديثة.
(٣٤) مصدر الرواية التالية هو ملف الشرطة العراقية رقم ١٨١٩ المعنون: «مشكلة حول كتاب أنيس نصولي».

في الأرض»، بل لإحدى نتائجه التي لم تلحَظ إلا قليلاً، فهي قد جمعت بين عاصم فليِّح ومهدي هاشم وزكي خيري، الذين كانوا يومها مجرد شباب قلقين ومستائين ثم أصبحوا في ما بعد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي وقادته. والتقى فليِّح وهاشم في مركز شرطة السراي حيث احتجزا مع متظاهرين آخرين، وهناك سمعا بخيري وبالإصابات الجسدية التي عاناها على أيدي رجال شرطة الكولونيل بريسكوت الخيّالة[٣٥].

وكان السير ألفرد موند هو السبب المباشر للمظاهرة. وكان موند مؤيداً بحماسة للحركة الصهيونية، وكان يزور فلسطين، فقرر زيارة العراق «لدراسة أحواله الزراعية»، كما أُعلِن يومها. وعشية وصوله عقَد نادي التضامن اجتماعاً مستعجلاً توالى خلاله كل من حسين الرحّال ويوسف زينل على إقناع زملائهم بأن النية الحقيقية لموند هي إقامة مستوطنة صهيونية في العراق. واقترح الاثنان تنظيم مظاهرة، وتمّت الموافقة على الاقتراح فوراً[٣٦]. وعندما بدأ الطلاب في اليوم التالي مسيرتهم عبر المدينة لحق بهم جمع كبير من الناس، وما كاد المتظاهرون يصلون إلى محطة السكك الحديدية حتى تضخّم عددهم ليفوق العشرين ألفاً. وكانت تنتظرهم هناك قوة من رجال الشرطة بادرت إلى تهديدهم وإصدار الأوامر لهم بالتفرّق. وبدأ العراك عندما رفض المتظاهرون التزحزح من مكانهم. وشوهد حسين الرحال وهو يستحث مشاعر المتظاهرين عند طريق جسر الخير حيث بلغ الهيجان ذروته، ووجد رجال الشرطة صعوبة في الصمود أمام الضغط الغاضب المجيَّش. وهذه آخر صورة توفرت لنا عن الرحال كثوري، لأنه بعد حل نادي التضامن في أعقاب هذا الحادث، وباستثناء ما أفيد عن مراسلاته مع «العصبة المضادة للامبريالية» والقمع الاستعماري»، مال الرحال الى الراحة واستسلم كلياً لحياة كسولة وروتينية.

وقبل أن نترك الرحال ورفاقه لا بد لنا من قول كلمة أو اثنتين عن رواية السيد: «جلال خالد»[٣٧]، التي ظهرت بعد مرور فترة قصيرة على الأحداث التي ذكرناها. وكانت هذه الرواية ـ وهي الرواية العراقية الأولى ـ مبنيّة على وقائع حقيقية. ولقد استُخدمت كوسيلة لترسيخ معتقدات جديدة ولعبت دوراً في التشكيل الإيديولوجي للشباب العراقي.

وكان جلال خالد، بطل الرواية، نوعاً من خليط غير مميّز من الرحّال والسيد، ولكنه كان يحمل ملامح لا يمكن تجاهلها من طباع الثاني المهتزّة والرومانسية.

ويظهر جلال خالد في مطلع الرواية شخصاً موزَّعاً وغير منسجم. ويقال لنا بأنه شخص تسيطر الكبرياء عليه وينظر إلى رفاقه مِن عَلُ. وكان جلال خالد الرواية يختال بثياب مكلفة وينفق الكثير من وقته في صالات بغداد الكبرى. وبالرغم من ذلك فإنه كان يشعر في

(٣٥) حديث مع زكي خيري أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨ وآخر مع مهدي هاشم أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.
(٣٦) ملف الشرطة العراقية المعنون «نادي التضامن».
(٣٧) كان الرحال قبل ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨ سكرتيراً عاماً لمجلس إدارة السكك الحديدية العراقية.

قرارة نفسه مع المحرومين والمضطهدين ولكنه «لم يكن يستطيع فعل الكثير من أجلهم، ولذا فقد استسلم لليأس». وكان يتذبذب بين المشاعر الإنسانية الحائرة، والتديّن المقيت والمتزمّت، والقومية المتطرفة التي تجعله «يكره كل الشعوب إلاّ العرب»[٣٨]. وكان ـ باختصار ـ يكاد يكون تجسيداً لكل التشوّش الحزين لأيّامه.

وكانت بقية القصة عَرْضاً لتحوُّل جلال خالد الداخلي، وحلاً تدريجياً للتنازع القائم في شخصيته. وتستمرّ الرواية في سرد ما حصل له عندما غادر بلده التعيس والمستعبَد وفي قلبه غصّة، في مطلع العام ١٩١٩. وكانت تجربته الأولى قد بدأت على متن السفينة التي نقلته الى الهند. ويبدو أن قدَره العابث أراد أن يسخر من آرائه التي تخصه وحده والتي مضى عليها الزمن، فرأى فتاة يهودية ذات جمال أخّاذ غير عادي، وتوقّف كل شيء عن الوجود بالنسبة إليه لفترة. وأحبّ الفتاة سراً ومن غير أن تبادله إياه، ولكن هذا الحب حرّك فيه الشعور ـ وهذا هو المضمون الأخلاقي للحادث بأسره ـ بانتمائه إلى زمالة إنسانية أوسع من زمالة العرب أو حتى العالم الإسلامي بكامله.

وعلى العموم، فقد كانت نقطة الانعطاف الفعلية في حياة جلال خالد هي ارتباطه خلال العامين ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ بـ«ف. سوامي»، وهو صحافي «ثوري» هندي. ويبدو أنهما التقيا مصادفة في بهو أحد فنادق كالكوتا وضاعا ـ قبل أن يشعرا ـ في محادثة مفعمة بالحيوية. وكان موضوع الساعة هو الإضراب الصناعي الذي لم تمض عليه بضعة أيام إلا وأطبق على المدينة. وكان هذا أمر جديد على جلال أثار فضوله. وظهر أن لـ«سوامي» يد في تحريض العمّال. وهذا ما قاله لجلال بعد أن أعلمه أنه منحه ثقته بلا تردّد. وتابع «سوامي» قائلاً: «ما قولك لو عرفت أن في عالم اليوم عقيدة اشتراكية لها أتباع أقوياء وصحافة ناشطة، وأنها تسلّلت إلى المصانع وكسبت إلى جانبها عقول كل العمّال؟». لم يكن جلال يعرف، إذ لم يكن هنالك عمّال في بلده. وقال متقرّباً: «ليس في العراق إلا فلاحون جوعى ولكنهم قانعون، ولا شكّ في أنهم يعتقدون بأن القناعة كنز، وأن واجب الإنسان هو أن يقبل بما قُسِم له في الحياة»[٣٩].

وكانت للاثنين أحاديث طويلة لاحقة. وكانا يقتربان مرة من معبد هندوسي كبير في كالكوتا، فالتفت سوامي إلى جلال وقال بحرارة:

«ما فائدة هذه المعابد الفنية، التي فتنت كتّاب أوروبا، لنا نحن هنود اليوم؟ لدينا من هذه المعابد أكثر مما لدينا من مدارس للناس. ما هو الخير الذي يفعله الكهنة الأغبياء في داخلها؟ يهرع الناس إليهم في ساعات الشِّدَّة طلباً لحماية لم يوفّروها أبداً، ماذا يعلّمنا ديننا غير «النيرفانا» والتنكر للوجود؟... ألم يفصلنا عن إخواننا المسلمين كما فصلهم دينهم عنّا؟... نحن الذين نطمح إلى تحرير شعبنا وكل الشعوب المضطَهَدة في الشرق... تحرّرنا

(٣٨) «جلال خالد»، ص ١٠.
(٣٩) المصدر السابق، ص ١٢.

من هذا الدين... أقول لك إننا تحررنا منه وأعلنّا الحرب على ثقافته. ولكن، من نحن؟ لسنا إلا قلة من طبقة المتعلمين الذين يتبعهم الناس نتيجة لتطرف أفكارنا السياسية... ولو كنّا أكثر عدداً لنهضنا وسُدنا وسيطرنا على الناس وقدناهم بالسياط إلى الحضارة والحرية والحياة الحقيقية، ولن يكون هذا مصيبة تحل بهم أو ظلماً، بل رحمة وانبعاثاً»[٤٠].

ولم يجبه جلال خالد. وكان شديد الاضطراب يقلّب في ذهنه ما سمع لتوّه ومتسائلاً ما إذا كانت هذه، بالفعل، حقيقة الدين، وما إذا كان الدين حقاً مصدر عذاب الشرق.

لم يكن جلال خالد مقتنعاً. ولكن الشك كان يزيد من عذابه، ووقع فريسة «لاضطراب داخلي مجهول وغامض». وكانت تسيطر عليه أفكار صديقه الهندي أحياناً، وتسيطر عليه المفاهيم القديمة أحياناً أخرى وتعيد تأكيد نفسها كما لو كانت تقتنصه على غير وعي منه...

وتتدخل هنا انتفاضة العراق في العام ١٩٢٠ ويسرع جلال، الذي كان لا يحمل في ذلك الوقت أية فكرة أخرى، في العودة إلى الوطن، مطمئناً نفسه بآمال براقة ولكنها غير واقعية. وكان الفشل المؤكد بانتظار الانتفاضة، وسقط جلال في غياهب الخيبة واليأس، فعزل نفسه عن العالم واستسلم للكتب. وعندما خرج من عزلته بعد سنتين كان إنساناً مختلفاً تماماً. ووجد خلاصه في أفكار الثوري الهندي، وراح يسعى الآن إلى وسائل تحقيقها. ولكن الأصدقاء أداروا له أذناً صماء ووصفوه بالتطرف: هذه المخلوقات المدلّلة ذوات القلوب المسطّحة! أحدهم منشغل بجمع المال لكي يستطيع الزواج. وصار الآخر مغرماً بالرفاهية منيعاً على أي شيء آخر. و«اتفق الآخرون على ألا يتفقوا»، وهم ينوحون ويتأوّهون وكأن النواح والآهات غيّرت يوماً حياة الناس. ويصرخ: «وهكذا لم تكن حماستكم إلا فقاقيع تتفجر في الهواء!». ويبكي، شاعراً بألم عميق. وتنتهي الرواية عند هذه الفقرة المُرّة.

ويعكس الإحباط والمرارة اللذان يتخللان الصفحات الأخيرة من رواية «جلال خالد» المشاعر التي كانت تسيطر على الرحال وجماعته عند كتابة تلك الصفحات. وكانت الجماعة ـ في الواقع ـ قيد التفكك. ولا يصعب معرفة بعض الأسباب، التي تتلخّص بالقيود المفروضة من قبل الحكومة، والتفكير الذي ما زال قوياً للتقليديين، وبلادة القسم الأكبر من الناس. ولا شك في أن كل هذه العوامل ثبّطت حماستهم. وهناك أسباب أخرى لما حدث، قد تفهم من الصورة الذاتية التي تبرّع الرحال برسمها إذ قال: «كنت هاوياً فقط، وإلى هذا كنت دوماً أكثر اهتماماً بالنظرية وبالخطوط الرئيسية للأمور... ثم، وقولاً للحق، إني أحبّ الكسل»[٤١]. ويبدو أيضاً أنه لم يكن ثمة تماثل عقلي كافٍ بين الأعضاء، فقد كانوا رفاقاً تتجاذبهم كل الاتجاهات، وكانوا يختلفون في ما بينهم وينقسمون. وكل هذا أمر مألوف جداً

(٤٠) المصدر السابق، ص ١٨ ـ ٢٢.
(٤١) حديث مع المؤلف.

في الحياة العربية. وكان الكواكبي قد شخّص هذه الحالة قبل ذلك بزمن إذ كتب في العام ١٩٠٠ يقول: «أصبح كل منا أمة قائمة بذاتها»(٤٢).

وعند إجراء أيّ تقييم لإسهام الرحّال في نمو الشيوعية في العراق لا بد من أخذ الاعتبارات التالية في الحساب:

١ ـ لم تكن هنالك في العشرينات أدبيات شيوعية باللغة العربية، وكان العراقيون الذين يستطيعون قراءة اللغات الأجنبية قلائل جداً. ومن هنا يمكن تقدير الفرادة في مدى ملاءمة الرحال لمساعدة قضية الشيوعية بتمكّنه المميز من الألمانية والإنكليزية والتركية والفارسية إلى جانب العربية.

٢ ـ كان الرحّال هو من عرّف زكي خيري، أحد أبرز شيوعيي العراق حالياً وعضو أول لجنة مركزية للحزب الشيوعي في العام ١٩٣٥، بالفكر الشيوعي(٤٣).

٣ ـ كان عاصم فليّح، أحد مؤسسي الحزب ورئيس تحرير «كفاح الشعب» ـ أول صحيفة ناطقة رسمياً بلسان الحزب ـ والمتدرّب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» (KUTV)(٤٤)، عضواً في نادي التضامن المتأثر بنفوذ الرحال(٤٥).

٤ ـ حسين جميل، الذي كان له دور بارز في تأسيس صحيفة «الأهالي» الاشتراكية الميول في العام ١٩٣٢ ثم في تأسيس «الحزب الوطني الديموقراطي» ذي الميول المشابهة في العام ١٩٤٦، كان مرافقاً ـ هو أيضاً ـ للرحال في نادي التضامن وفي مظاهرات النصولي وموند(٤٦).

٥ ـ أمينة الرحال، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٣، كانت، مصادفة أول امرأة عراقية تخلّت عن الحجاب في بغداد، وهي أخت حسين الرحال(٤٧).

٦ ـ كان عبد القادر اسماعيل، أحد مؤسسي «الأهالي» وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣ ورئيس تحرير «اتحاد الشعب» في الفترة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠، قد بدأ سيرته الثورية في نادي التضامن(٤٨). وأكثر من هذا، فإنه وشقيقه يوسف اسماعيل،

---

(٤٢) الكواكبي، «أم القرى»، ص ٢٣.
(٤٣) حديث مع زكي خيري.
(٤٤) أنظر الجدول ٤ ـ ٢.
(٤٥) ملف الشرطة العراقية، رقم ٣٠٦٧ حول «عاصم فليّح»، وملف معنون: «نادي التضامن».
(٤٦) المصدر السابق.
(٤٧) انظر الجدول ٩ ـ ١.
(٤٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٧٩ حول «عبد القادر اسماعيل».

الذي شغل مراكز عالية في صفوف الشيوعيين(٤٩)، كانا من أبناء عم رفيق الرحال الأول (محمود أحمد السيد) مؤلف رواية «جلال خالد».

٧ ـ كان عبد الفتاح ابراهيم، أحد مؤسسي «الأهالي» وزعيم «حزب الاتحاد الوطني» الماركسي الاتجاه في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧، هو أيضاً، ابن عم لمحمود أحمد السيد.

ومن الواضح أن الأمور المذكورة هنا تشير أيضاً إلى أهمية الانتشار العائلي في الحياة الاجتماعية لعراق العشرينات، وخصوصاً كوسيلة لنشر الأفكار.

---

(٤٩) بشأن يوسف اسماعيل انظر الجدول ٤ ـ ٢.

الفصل الثالث

پيوتر ڤاسيلي والجماعات الشيوعية في البصرة والناصرية

عند هذه النقطة لا بد من توجيه الانتباه الى رجل يبدو أنه كان ناشطاً من أجل الشيوعية حتى قبل تشكل جماعة الرحّال، وكان لعمله في جنوب العراق أن يؤدي إلى نتائج بعيدة المدى: إنه پيوتر أو بطرس ڤاسيلي[1].

وكان ڤاسيلي آشورياً نشأ وتعلّم في تفليس بجورجيا التي هاجر أبوه إليها أيام العثمانيين من العمادية في شمال العراق. وكان ڤاسيلي يتكلم - كالرحّال - لغات عدة مثل الروسية والجورجية والآشورية والفارسية والتركية والعربية. ولكن ما ميزه عن الرحال وخلق فارقاً بينهما - طبعاً - هو أنه كان ثورياً محترفاً.

جاء ڤاسيلي إلى العراق عن طريق إيران عام ١٩٢٢ أو حوالى ذلك. ولم يبقَ طويلاً في مكان واحد، وخلال العقد الذي انتهى بطرده من العراق في العام ١٩٣٤، عاش في البصرة وبغداد وبَعْقوبة - التي هي مركز يضم عائلات ملاّكي بغداد - والسليمانية الكردية، ثم عاد ثانية إلى الميناء البحري العراقي وانتهى إلى الناصرية، وهي بلدة مشهورة بروح الحرية التي لا تقهر. وبقدر ما يمكن للمرء أن يعرف فقد كان ڤاسيلي يكسب عيشه بالعمل خيّاطاً. ولكنه كان خياطاً من نوع غير معتاد، وكان يقتطع من وقته في أثناء وجوده في الناصرية، وبطريقة غير مألوفة تجارياً، ليعلّم منافسيه طرق الخياطة الحديثة، مما كفل له شعبية بين السكان المحليين. واختلط كذلك مع السكان الأفقر وأظهر اهتماماً كبيراً بأوضاعهم، وعرف عنه قيامه بزيارات متكررة لفلاحي الريف في منطقة المنتفق. واختار رفاقه في الناصرية والبصرة من بين أعضاء «الحزب الوطني»، وهو حزب كان دوماً في طليعة العراقيين المناضلين ضد النفوذ البريطاني.

وفي الحدود التي يمكن تأكيدها من خلال السجلات، فإن الشرطة لم تكتشف كون

---

(١) المصدر الرئيسي للملاحظات التالية هو ملف الشرطة العراقية رقم ٢٦٥٢ المعنون «بطرس ڤاسيلي».

ڤاسيلي داعية شيوعياً إلا في العام ١٩٣٢ . وفي شهر كانون الثاني (يناير) من تلك السنة أفاد عميل لـ «الخدمة البريطانية الخاصة» أنه على اتصال: من خلال سائق سيارة آشوري اسمه يعقوب، مع أستاذ للدعاية المشرقية في جامعة باكو اسمه فيليمونوف كان يعيش يوماً في كرمنشاه(٢). وفي وقت لاحق اكتُشِفَ أنه على علاقة وثيقة بكيرشين وآخرين من «وكالة التجارة السوڤييتية» في إيران(٣).

وليس مؤكداً ما إذا كان ڤاسيلي هو الأداة في تشكيل أول جماعة شيوعية بالبصرة، وهي الجماعة التي ظهرت في العام ١٩٢٧ - في فترة إقامته الثانية في هذا الميناء - والتي اختارت «نادي الشبيبة» مركزاً لنشاطاتها. ومن المفيد الإشارة في هذا المجال إلى تصريح قدمه للشرطة، يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤، عبد الحميد الخطيب الذي كان عضواً في تلك الجماعة وأستاذاً للفيزياء في مدرسة البصرة الثانوية في العام ١٩٢٧، وأصبح عميلاً محرِّضاً في العام ١٩٣٤(٤). وقال الخطيب:

«قبل العام ١٩٢٧ لم يكن هنالك في البصرة حزبٌ يعرف شيئاً عن الشيوعية... وخلقت أنا هذا الحزب وعلّمت أعضاءه التعاليم الشيوعية... أسست أنا هذا الحزب ونظمته ونَسَّبْتُ المرشحين إليه. وانتشر عملنا إلى الناصرية والسماوة... وكان أكثر رفاقي نشاطاً هم: زكريا الياس دوكا ويوسف سلمان وداوود سلمان وغالي زويِّد...(٥) وتوجد صور كل هؤلاء الأشخاص وطلبات انتسابهم إلى الحزب الشيوعي في القنصلية السوڤييتية في الأهواز، ولقد تركتها هناك بنفسي...»(٦).

وقد يكون للإنسان مبرراته لعدم القبول بأقوال الخطيب دون تحفّظ. وليس هنالك ما يثبت أنه أسّس تجمع البصرة، ولكن من غير الممكن التأكد الآن مما إذا كان بيوتر ڤاسيلي هو المبادر الى ذلك. ويبدو أن الذين استمالوا الخطيب إلى الشيوعية كانوا ثوريين من المحمرة، وهي مدينة تقع جنوب البصرة على الجانب الإيراني من شط العرب كانت يومها «مقراً» لشخص يسمى الدكتور توماناينتز مارس في الظاهر الطب منذ وصوله إليها في العام ١٩٢١، ولكنه كان - استناداً إلى «الخدمة البريطانية الخاصة» - «رئيساً للجنة الاستثنائية للسوڤييت» في خاركوف قبل سقوطها في أيدي جيش دينيكين الأبيض، وكان في هذا الحين على صلة وثيقة ببالوتكين، القنصل السوڤييتي في الأهواز(٧). ومما يشير إلى احتمال وجود نفوذ للمحمرة - بالرغم من أن هذا قد لا يكون أكثر من دليل على الاتصالات المتبادلة بين الأخويات

(٢) Basrah C.I.D. *Confidential Weekly Diary* No. 1 for Week Ending 7 January 1932.

(٣) Great Britain, *Abstract of Intelligence (Iraq)*, XV, No. 21 of 27 May 1933, para. 466.

(٤) أنظر الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٥) حول دوكا وسلمان وزويِّد والخطيب انظر الجدول ٤ - ٢، وحول داوود سلمان أنظر الجدول ٩ - ٣.

(٦) وجدت نسخة من هذا التصريح في ملف الشرطة رقم ٤٨٨ حول زكريا إلياس دوكا. ولم يحتو الملف رقم ٧٦٨٧ حول عبد الحميد الخطيب النسخة الأصلية.

(٧) ملف الشرطة العراقية، رقم ٩٣٧ حول «الدكتور توماناينتز».

الشيوعية - هو الصداقة الحميمة التي كانت قائمة في العشرينات بين الخطيب ومحمد غلوم، معلم المدرسة الفارسي في المحمرة المؤيد للبلشفية(٨). وكان الخطيب نفسه من أصل فارسي ويحمل جوازي سفر أحدهما إيراني والآخر عراقي.

وعلى صعيد آخر، فإن ما لا يرقى إليه الشك هو أن الثلاثة على الأقل من الأشخاص الذين وردت أسماؤهم في تصريح الخطيب يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤، وهم يوسف سلمان وداوود سلمان وغالي زويِّد، قد تعرفوا إلى الشيوعية بواسطة بيوتر ڤاسيلي. وكان ثلاثتهم من الناصرية ولكنهم كانوا يعملون في البصرة أو يتعاملون معها، وشكّلوا - بعد قليل من تنظيم مجموعة البصرة - نواة جماعة الناصرية الشيوعية التي ظهرت إلى الوجود عام ١٩٢٨ ووفرت خلال السنوات التالية الاستمرارية التي كانت نادرة في العراق والتي حافظت على حياة البذور القليلة التي زرعت. والواقع أن المكانة التي شغلها بيوتر ڤاسيلي في تاريخ الشيوعية العراقية إنما اعتمدت بالدرجة الأولى على أن يوسف سلمان تلقّى دروسه الأولى في الشيوعية على يديه، لأن يوسف سلمان، أو بدِقّة أكبر، يوسف سلمان يوسف، ليس إلا «فهد» الذي أصبح أسطورياً، والباني الحقيقي للحزب الشيوعي العراقي وسكرتيره العام منذ سنة ١٩٤١ وحتى وفاته شنقاً مع اثنين من رفاقه في شباط (فبراير) ١٩٤٩(٩).

وأظهر شيوعيو البصرة والناصرية مؤشرات وجودهم للمرة الأولى في وقت مبكر من العام ١٩٢٩. ولم يكن عددهم يزيد عن دزينة (درزن) من الشباب الذين لم يكونوا يعرفون من الشيوعية إلا بعض الشعارات القليلة وبعض الأفكار البسيطة العامة، ولكن حماستهم لم تكن الأقل كثافة في هذا الميدان. وبدلاً من توسيع صفوفهم بهدوء ودراسة الأفكار التي سحرتهم بعمق أكبر، سارعوا إلى الانقضاض على القوى الدينية في البلاد. وكان مَثَلهم في هذا مَثَل من يغطس في نهر دون أن يعرف عمقه.

وبالحذر الواجب من حساسيات الشرطة، التي كانت ما زالت تحت سيطرة البريطانيين، شنّ هؤلاء الشباب أول هجوم لهم بألوان «ديموقراطية - بورجوازية» مستخدمين كرأس رمح جمعيةً لا تثير الاعتراض الرسمي شكّلوها لهذا الغرض، هي «جمعية الأحرار»، أو التي سرعان ما سميت بشكل أكثر ملاءمة لواقعها «الحزب اللاديني»(١٠).

وكان من قدّم الجمعية في العام ١٩٢٩ هو «نادي الشبيبة»، وهو نادٍ اجتمع فيه شباب المدينة لمناقشة النظريات الحديثة المختلفة التي كانت قد بدأت تتسرب إلى الحياة الاجتماعية العراقية. وسرعان ما اعلنت الجمعية الجديدة تمسّكها بالمبادىء البورجوازية التقليدية: «حرية، إخاء، مساواة»، وأعلنوا أن العراقيين «ولدوا أحراراً» لـ «يعيشوا أحراراً». وفي

(٨) ملف الشرطة العراقية، رقم ٧٦٨٧ حول «عبد الحميد الخطيب».

(٩) حول فهد، أنظر الفصل الثامن.

(١٠) ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الحر اللاديني».

البرنامج الذي أعلنته الجمعية في الوقت نفسه والذي كان - بالمناسبة - أول بيان معروف للنيّات الشيوعيّة، جاء أن أهداف الجمعية هي:

(١) تحرير العقل والروح والجسد ونشر حرية التفكير والكلمة والفعل بكل الوسائل المشروعة.

(٢) أ - العمل بلا هوادة، وبكل الطرق القانونية، من أجل فصل الدين عن كل الشؤون الزمنية، أي عن «السياسة» و«التعليم» و«الحياة العائلية»... الخ.
ب - الاحتجاج بقوة... على أيّ عمل ديني يضر بوحدة الشعب.

(٣) نشر التسامح الديني... في كل البلاد العربية...

(٤) يتم تحقيق هذه الأهداف بالتغيرات التشريعية... وبالمشاركة في الانتخابات النيابية...

(٥)... فضح مدى انحراف رجال الدين في سلوكهم عن الجوهر الأساسي للدين، مع الأخذ في الاعتبار أن الأديان كانت السبب الرئيسي في التفرقة وأن الهدف الأسمى للجمعية هو توحيد قوى الشعب المبعثرة.

(٦) عقد اجتماعات عامة بهدف تعريف الناس بأحدث الأفكار العلمية والاجتماعية... وإطلاعهم على آخر التطورات الدولية...

(٧) تحرير المرأة العربية من أغلال الانحطاط والجهل...

(٨)... ترويج مشاعر الزمالة بين الناس...

(٩) تشجيع المدارس الوطنية العربية فقط والنظر إلى كل البلاد العربية كبلد واحد[11].

وعند قراءتنا البرنامج، الذي أوحى به شيوعيون لبنانيون، حسب مصادر يعتمد عليها[12]، عدنا عن غير قصد بأفكارنا إلى الميول المعادية لرجال الدين التي ظهرت في ذلك البلد خلال الأشهر التي تلت ثورة «تركيا الفتاة» عام ١٩٠٨[13]. ولكن من الواضح أن معاداة رجال الدين ليست الفكرة الوحيدة في البرنامج، وإن شكلت مظهراً رئيسياً له. وهناك، من ناحية، انحيازه المسيطر إلى الليبرالية. وهناك أيضاً ملاحظته الخاصة بتحرر المرأة، والتي هي في الواقع أقل ارتباطاً بحملة الرحّال منها عكساً لطموح أصبح عاماً بين الشباب المتعلمين يومها. وهناك، أيضاً وأيضاً، توجّه البرنامج العروبي المميز - وهي نقطة ذات أهمية ملحوظة سنبحثها بمزيد من التفصيل في ما بعد. والأمر الأبرز هو لهجة الاعتدال التي تسود الوثيقة بكاملها. والواقع أن شجب رجال الدين لا يطال الدين نفسه، بل يوفره،

(١١) النص موجود في ملف الشرطة العراقية المعنون: «الحزب الحر اللاديني».
(١٢) المصدر السابق.
(١٣) أنظر الفصل الأول من هذا الكتاب.

كما أن الشجب يبقى بعيداً عن العنف. ويجري التشديد في كل نقاط البرنامج على «الطرق القانونية» والعمل البرلماني وليس هنالك أي تلميح إلى أية رغبة بتدمير النظام السياسي القائم.

ويتناقض هذا التقيد، وبحدة، مع الانتقاد، أو «الطفولية اليسارية»، التي ميزت الحملة الفعلية للجمعية الجديدة. واشتط مؤيدو الجمعية، منذ البداية تقريباً، وتجاوزوا حدود البرنامج ولم يدعوا فرصة تمر دون عرض الآراء الأكثر جذرية في معاداة الدين. وعلى الرغم من أنهم استمروا في دعوة الناس إلى الإخاء بغضّ النظر عن أديانهم فإنهم لم يهتموا بكتمان أن ما يسعون إليه في النهاية لا يقلّ عن القضاء على كل المشاعر الدينية، وربطوا في خطابات لاذعة بين الدين والبؤس، مُظهرين أن الأنبياء لم يكونوا في أزمنتهم إلاّ أنانيين، وأعلنوا أنهم يشمئزون من رؤية استمرار المشايخ و«العلماء» في خداع الناس. وغنوا سقوط الله في شعر ثوري:

وجاء الناس جماعات
وسألوا، عن جهل،
من هو الذي سقط:
قلنا: «إنه الله الذي استبدّ
والذي تخلصنا من برّه وبحره»[14].

وأكدت مذكرة للشرطة يومها، في تلخيصها بشكل محكم لمعتقداتهم، أنهم «لا يؤمنون بأي دين كان، ولا قيمة للإثم عندهم. وتدلّ أحاديثهم ومبادئهم على أنهم قد لا يقيمون وزناً حتى للحكومة على المدى الطويل»[15].

وربما كان هذا التحرك الجامح الناتج عن برنامج «متزن نسبياً إنما جاء نتيجة لأن البرنامج وضع قبل السياسات اللاتسووية التي أقرها المؤتمر السادس للكومنترن، وطُبّق بعدها. وربما كان التفسير يكمن - من ناحية أخرى - في ميل العراقيين إلى التطرف في كل ما يفعلون.

ومهما كان الأمر، فإن إنجازات «جمعية الأحرار» بقيت ضئيلة إلى حدّ مؤلم. وقد أثارت الجمعية من الجلبة ما يكفي لجعل مفتش شرطة البصرة يلاحظ عند نقطة معينة أن أفكارها تناقش في «كل مكان لتجمّع الناس»، ولكن النتيجة الوحيدة الملموسة كانت «تبادل كلمات حامية بين الأطراف». ونجحت الجمعية كذلك، ولفترة من الوقت، في اجتذاب عدد لا بأس به من الشباب متوسطي العمر - معظمهم من صغار موظفي الحكومة المسلمين

(١٤) إني مدين بهذين البيتين من الشعر لعبد الحسين عبد الكريم، الذي كان عام ١٩٥٨ عضواً في «الجمعية التعاونية العراقية لموظفي المصارف والشركات التجارية»، والذي استعادها من ذاكرته.
(١٥) مذكرة مؤرخة في تموز (يوليو) ١٩٢٩ وموجودة في ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الحر اللاديني».

والمسيحيين[16] ـ ولكن كثيرين منهم غيّروا رأيهم بعد وقت ليس بطويل خوفاً من الوقوع في مشاكل مع السلطات. وعلى العموم، فإن آخرين لم ينسحبوا بالرغم من تحذير أهلهم لهم بأنهم قد يطردون من بيوتهم. ولكن الجمعية لم تلقَ أية استجابة تذكر بين عمّال المرفأ والفلاحين في الجنوب، وهم من توجّهت الجمعية أساساً إليهم. وظل هؤلاء على برودتهم تجاه كل الحماسة التي أظهرتها الجمعية.

وذهب الشيوعيون في هذا، وفي مسعاهم الأول، أبعدَ بكثير مما يشعر به الناس، ولم تؤدِّ جهودهم إلا إلى تقوية الطبقة التي كانوا يريدون إضعافها. ومع أن الناس كانوا قد توقفوا منذ زمن عن إظهار احترامهم السابق لـ«العلماء» والمشايخ وبدأوا ينظرون إليهم كعبء أكثر من كونهم مصدراً للراحة، فإنهم لم يكونوا مستعدّين بعد لاستساغة التهجم على أسس معتقداتهم. ورحّب رجال الدين أنفسهم بأمثال هذه الهجمات أكثر مما خافوا منها، لأنهم رأوا فيها وسيلة لتعزيز هيبتهم. وسرعان ما فهم الشيوعيون ذلك وتخلّوا عن هذه الطريق في أواخر العام ١٩٢٩.

ولم يُنْسَ الدرس بسهولة بعد استيعابه. وإثر مضيّ ست سنوات قالت الصحيفة الناطقة رسمياً بلسان أول لجنة مركزية للحزب الشيوعي العراقي:

«تتقل مسألة الدين كاهل الثورة الاجتماعية التي نعمل من أجلها. ولكننا نلتزم في نضالنا ضد أعدائنا بخطة يتحدد في ضوئها من اين نبدأ هذا النضال وأين ننتهي به. ونظرا لذلك، فإننا لا نسمح لكم أيها الرفاق بتوجيه اهتمامكم إلى هذا الموضوع حالياً أو التلميح إليه عند تحدثكم مع الناس الذين لم يصلوا بعد إلى الرؤية التي تجعل مناقشة مثل هذا الأمر بصراحة ممكنة»[17].

وعبثاً يبحث الانسان عن موقف شيوعي محدد من الدين خلال العقود التالية. وبغضّ النظر عن المناقشة غير الحاسمة التي أجريت عام ١٩٥٤ في عزلة سجن بَعْقوبة ليس هنالك في السجلات الشيوعية الجماهيرية التي وقعت في أيدي السلطات إشارة واحدة إلى هذا الموضوع، الذي لم يبحث يوماً أبداً في الأدبيات الشيوعية العلنية. ويبدو أن الشيوعيين وصلوا إلى استنتاج يقول بأن الطريقة الأفضل لمحاربة الدين تكمن في تجاهله.

---

(١٦) كان من بين قادة الجمعية، وإلى جانب الشيوعيين يوسف سلمان يوسف وداوود سلمان وغالي زويِّد وعبد الحميد الخطيب، كل من: عبد القادر السياب العاطل عن العمل، وعامل اللاسلكي عبد الزهراء، وموظف السكك الحديدية عبد محمد، وصاحب المكتبة غلوم بستكي، ومهدي وصفي الطالب في الكلية العليا لتدريب المعلمين في بغداد، وحنا بلايا ويوسف داوود، وهما موظفان في ميناء البصرة، والمقاول جورج أسطفان، وموظف البريد أندريا عيسى. وكان الأربعة الأخيرون، مثلهم مثل يوسف وداوود سلمان، مسيحيين، بينما كان البقية كلهم من المسلمين.

(١٧) «كفاح الشعب»، العدد ٢ الصادر في آب (أغسطس) ١٩٣٥، ص ٦ ـ ٧.

الفصل الرابع

تأسيس الحزب الشيوعي العراقي

أدى الهبوط المفاجىء والحادّ لأسعار السلع الأساسية دولياً في العام ١٩٢٩ إلى تراجع أسعار التمور والحبوب العراقية ـ وأسعار كل الصادرات عملياً ـ بنسبة وصلت في صيف ١٩٣٠ إلى أكثر من ٤٠ بالمئة[1]. وأثّر هذا التراجع على عائدات الدولة وأدى إلى تسريح الموظفين وخفض الرواتب وزيادة الضرائب[2]. وخفضت كذلك معدّلات الأجور الممنوحة للعمال غير المهرة في ميناء البصرة والسكك الحديدية وحقول النفط[3].

وبحلول نهاية العام ١٩٣٠، وتزايد حدّة الكساد، أصبح واضحاً أن الأفكار الشيوعية اكتسبت «بعض الهيمنة»[4] بين شباب العراق. وبدأت جماعتا البصرة والناصرية في الجنوب بشق طريقهما إلى الأمام بعد التخلص من قيود الآراء المعادية للدين، وبحلول العام ١٩٣٣ أصبح عدد أعضائهما، معاً، وحسب مصدر شيوعي[5]، لا يقل عن ستين عضواً. وفي بغداد، أصبح الشباب الذين بدأوا العمل على مستوى فردي وبهدوء منذ العام ١٩٢٩ أكثر انفتاحاً في تعليقاتهم، وسرعان ما أظهروا مؤشرات تدلّ على المشاركة في قضية واحدة.

في تلك الأيام ـ مطلع الثلاثينات ـ كانت جماعة البصرة تعمل تحت قيادة غالي زويِّد، وهو عبد ووكيل لآل السعدون، العائلة العراقية المشهورة التي قدمت في القرن التاسع عشر

---

(1) Great Britain, *Special Report... on the Progress of Iraq during the Period 1920-1931* (London, 1931), p. 213.

(٢) المصدر السابق، ص ٩٧ ـ ٩٨.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٤٥ ـ ٢٤٦.

(٤) Iraq, (Restricted) *Administrative Report of the Iraqi Police for 1930*, pp. 7-8.

(٥) «كفاح السجين الثوري» (جريدة داخلية لمنظمة الحزب الشيوعي العراقي في السجون)، العدد ١٤، ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٧.

شيوخ المشايخ[٦] للاتحاد القبلي في منطقة المنتفق. وكان العضوان القياديان الآخران لهذه الجماعة هما سامي نادر مصطفى، معلّم مدرسة ابتدائية، وعبد الحميد الخطيب الذي تحدثنا عنه سابقاً والذي كان يومها يتدرب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» (KUTV)[٧]. وكان قلب جماعة الناصرية وروحها هو يوسف سلمان يوسف، الذي عمل على التوالي موظفاً وجوّاباً (في خدمة الثورة طبعاً وبين العامين ١٩٢٩ و١٩٣١) وميكانيكياً، ثم طحّاناً وبائع ثلج في الفترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٥[٨].

وفي بغداد الفترة ١٩٢٩ ـ ١٩٣٤ مال الشيوعيون، أو الذين اعتقدوا أنفسهم كذلك، إلى الارتباط بواحدة أو أخرى من ثلاث مجموعات. وكانت إحدى هذه المجموعات ـ وسنسميها مجموعة بغداد الأولى تسهيلاً ـ بقيادة عاصم فليّح، وهو خياط متدرب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق»[٩]، وقاسم حسن، وهو طالب حقوق كان موظفاً حكومياً سابقاً، ومهدي هاشم، الذي كان قد أقام منذ العام ١٩٢٩، وأثناء عمله كعامل لاسلكي في نقرة السلمان في الصحراء الجنوبية[١٠]، علاقات مستمرة مع جماعة البصرة. وكانت المجموعة الأخرى، المجموعة الثانية، تضم كلاً من طالب الحقوق يوسف اسماعيل ومعلم المدرسة الثانوية نوري روفائيل ومهندس السكك الحديدية جميل توما، ومن خلال هذا الأخير، الذي كان يعمل على خط بغداد ـ الناصرية ـ البصرة، أقامت المجموعة علاقة رخوة نوعاً ما مع شيوعيي الجنوب. ونمت المجموعة الثالثة حول زكي خيري، وهو موظف جمارك من أتباع حسين الرحال وأول ماركسي عراقي[١١].

ويمكن تتبّع أصول هذه المجموعات و«أنسابها» من خلال اللوحة المرفقة (الجدول ٤ ـ ١). وهناك «خط تأثير» واضح يربط مجموعة بغداد الثالثة ـ عبر زكي خيري ـ بنادي التضامن، ويربطها ـ عبر حسين الرّحال ـ بجماعة «الصحافة»، ويربطها أخيراً ـ ومن خلال آرسين كيدور ـ بالجناح اليساري لحزب «الهنشاق» الأرمني. وسارت مجموعة بغداد الأولى في التيار نفسه ولكنها تغذت أيضاً بأقنية أخرى تعود بأصولها إلى «الجامعة الشيوعية لكادحي

---

(٦) رئيس رؤساء العشائر.

(٧) درس الخطيب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» من العام ١٩٣٠ وحتى العام ١٩٣٢. وهناك إشارة إلى ذلك في المدخل المؤرخ في ٦ شباط (فبراير) ١٩٣٢ من ملفه رقم ٧٦٨٧ لدى الشرطة العراقية. ولكن الخطيب لم يعد إلى العراق حتى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣.

(٨) من أجل المصدر انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(٩) درس عاصم فليّح في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» من العام ١٩٣١ وحتى العام ١٩٣٤. ملف الشرطة العراقية رقم ٣٠٦٧.

(١٠) حديث مع مهدي هاشم أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(١١) يعتمد ما يرد في الصفحات التالية ـ إلا إذا ذُكر العكس ـ على أحاديث أجريت مع زكي خيري ومهدي هاشم وقاسم حسن وجميل توما ونوري روفائيل وعبد الله اسماعيل، وعلى ملفات الشرطة ذات الأرقام: ٢٥٥٠ و٨٠٨٣ و٤١٤ و٤٧٩ و٣٠٦٧ و٤٨٧ و٧٦٨٧ و٣٤٠ و١١٥٨ و٢٦٥٢ و٣٠٧٦ و٣٦٧ و٣٥٤٦ و٣٣٣ و٢٧٢.

الجدول رقم ٤ ـ ١

رسم بياني يشير الى المصادر الأصلية التي بثت الشيوعية أو التأثير الماركسي والصحافة التي نقلت هذا التأثير إلى الجماعات والأفراد الذين شكلوا عام ١٩٣٥ «الجمعية ضد الاستعمار» التي كانت نواة الحزب الشيوعي في العراق.

١ ـ الجناح اليساري لحزب «الهنشاق» الأرمني (حزب اشتراكي).
(في أرمينيا) ١٩١٧ ـ ١٩١٩
آرسين ١٩١٤ ← حسين الرحال
كيدور ١٩٢٤ ـ ١٩٢٩
(تأثير غير مباشر لجمعية سبارتاكوس الألمانية ١٩١٩)
مجموعة «الصحافة» (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥، ١٩٢٧)
حسين الرحال
محمود أحمد السيد*
نادي التضامن (١٩٢٦ ـ ١٩٢٨)
حسين الرحال
عبد القادر اسماعيل*
زكي خيري
عاصم فليّح†
قاسم حسن†
مجموعة بغداد الشيوعية الثالثة (١٩٣٥)
زكي خيري
يوسف متي
مجموعة بغداد الشيوعية الأولى (١٩٢٩ ـ ١٩٣٥)
عاصم فليّح†
قاسم حسن†
مهدي هاشم

٢ ـ اللجنة الشيوعية لسورية ولبنان
١٩٢٨ ← هايك آغوبيان المعروف بكوميكوف ١٩٢٨ ← عاصم فليّح
١٩٢٥ (محتمل) ← عبد الحميد الخطيب
(أثناء وجوده في الجامعة الأميركية في بيروت)

الرابطة ضد الامبريالية
برلين (١٩٢٥ ـ ١٩٣٣)
باريس (١٩٣٣ ـ ١٩٣٩)
مراسلات منذ ١٩٣٥
مع حسين الرحال
عاصم فليّح
قاسم حسن

«الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» KUTV ١٩٢١ ـ ١٩٤٣
١٩٣٠ ـ ١٩٣٢ ← عبد الحميد الخطيب
١٩٣١ ـ ١٩٣٤ ← عاصم فليّح
١٩٣٥ ـ ١٩٣٧ ← يوسف سلمان يوسف (فهد لاحقاً)

د. تومانيانتز، العشرينات المحمرة (١٩٢١ ـ ١٩٢٧) ← محمد غلوم، العشرينات المحمرة ← عبد الحميد الخطيب

٣ ـ الأممية الشيوعية
بيوتر ڤاسيلي (عامل جوال لدى الكومنترن) (في العراق ١٩٢٢ ـ ١٩٣٤)
١٩٢٧ ـ ١٩٣٣ ← يوسف سلمان يوسف، غالي زويّد
البروفسور فيليمونوف: كرمنشاه ← على اتصال على الأقل منذ ١٩٣٢
١٩٣٣

جماعة البصرة الشيوعية (١٩٢٧ ـ ١٩٣٥)
عبد الحميد الخطيب
يوسف سلمان يوسف
غالي زويّد
جماعة الناصرية الشيوعية (١٩٢٨ ـ ١٩٣٥)
يوسف سلمان يوسف
غالي زويّد

٤ ـ مدرسة العمال (ماركسية) بوسطن، ماساشوستس
١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ ← جميل توما
مجموعة بغداد الشيوعية الثانية (١٩٣٣ ـ ١٩٣٥)
يوسف اسماعيل*
نوري روفائيل
جميل توما

الجمعية ضد الاستعمار (١٩٣٥)

(*) عضو العائلة الكبرى نفسها.

(†) أشخاص في الحي نفسه من بغداد القديمة، حي باب الشيخ.

المشرق» في موسكو، و«الرابطة ضد الإمبريالية» في برلين، ولجنة بيروت الشيوعية، وكل هذه المنظمات من نسل الكومنترن. وكانت مجموعة بغداد الثانية تدين بالكثير إلى «مدرسة العمال» في بوسطن بولاية ماساشوستس الأميركية، ولكنها كانت مدينة أكثر لجماعتي البصرة والناصرية، اللتين ربما كانتا مدينتين للدكتور تومانيانتز في المحمرة، وكانتا مدينتين بالتأكيد للبروفسور فيليمونوف في كرمنشاه وللجوّال پيوتر ڤاسيلي، وهو «خيط» يقود ثانية إلى الكومنترن.

ولعبت ظاهرتان محليتان دورهما في نشر «خطوط التأثير» هذه. وكانت إحداهما هي حميمية العائلة العراقية الكبيرة، ولقد تحدثنا سابقاً عمّا لذلك من أثر[12]. وكانت الثانية هي المودَّة بين أهل «المحلَّة»، أي الحي في المدينة. وكان محمد أحمد السيد، من جماعة «الصحافة»، وعبد القادر إسماعيل من نادي التضامن، ويوسف اسماعيل من المجموعة الشيوعية الأولى، وعاصم فليِّح وقاسم حسن من المجموعة الثانية، يعيشون كلهم في الحي نفسه، وهو حي باب الشيخ في بغداد القديمة، مما ساعد في النهاية على دفع المجموعتين باتجاه توحيد قواهما.

وإذا كنّا نعرف اليوم، وإلى حدّ كبير من الدقة، كيف وصلت الشيوعية إلى هؤلاء البغداديين ورفاقهم في الجنوب، فإنه لا يمكننا أن نذكر بالتأكيد ما هو السبب الذي جعلهم يتقبلون استنتاجاتها. يومها، لم تكن الشيوعية تُعَلَّم بموضوعية كما أصبح الأمر في الأربعينات والخمسينات، وكانت ترتبط كثيراً بكل ما هو شخصي. وللأسف، فإننا لا نستطيع سبر غور الدوافع الشخصية نظراً لأن روح الإنسان كثيراً ما تكون شديدة التعقيد في تفاصيلها. ومع ذلك، فإنه تتوفر لنا بعض الحقائق.

في العام ١٩٣٢ وجّه رئيس الشرطة السياسية إلى سكرتير المندوب السامي رسالة يلقي فيها الضوء على «جنون بالبلشفية» أفيد عنه، وأكّد أن الصيحات التي تسمع ضد اضطهاد «المستعمِرين» والحكومة البغيضة وإنكار هؤلاء لحقوق «الجماهير» لم تكن «عموماً إلا عويل أولئك الذين فشلوا في الحصول على مراكز حكومية أو في الحفاظ عليها»[13].

وطبيعي أن يكونِ رئيس الشرطة السياسية قد اعتمد ألواناً فاقعة جداً. وعلى الأقل، فإن ملاحظته لم تكن صحيحة بخصوص الشيوعيين الرئيسيين لتلك الأيام (أنظر الجدول ٤ - ٢)، ذلك أن يوسف سلمان يوسف كان موظفاً ككاتب لدى «سلطة كهرباء البصرة» براتب شهري قدره ١٢٦ روبية (حوالى ٩,٥ جنيهات استرلينية) عندما انضمّ إلى الحركة الشيوعية في العام ١٩٢٧، وتخلّى عن وظيفته طوعاً في العام ١٩٢٩ ليسافر إلى خارج البلاد بمهمة

(١٢) انظر نهاية الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٣) رسالة من الميجر ج. ف. ويلكنز إلى الكابتن ڤ. هولت مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٣٢ وموجودة في ملف الشرطة رقم ٩٠٨.

«جوَّاب»[14]. ولم تكن لدى غالي زويِّد لا المؤهلات الرسمية ولا الرغبة في أن يصبح موظفاً حكومياً، فقد ترعرع بين قبائل المنتفق التي تشرَّب كراهيتها وازدراءها لكل ما يمت إلى الحكومة بِصِلة. ولم يقدم عاصم فليِّح في حياته طلباً للحصول على منصب رسمي، فقد كان يملك محلاً مزدهراً للخياطة فيه عمال يعملون لحسابه، وكانت العائلة المالكة تتعامل معه، وأدّى تشغيله لعمال عنده، مصادفة، إلى الإساءة لسمعته لفترة عند مدرِّبيه من الكومنترن في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق»، إذ اتُّهم باستغلال جهد الآخرين[15] وكان عليه أن يعمل في روسيا لمدة ستة أشهر كعامل عادي قبل أن يسمح له بالعودة إلى متابعة تدريبه الثوري[16]. وكان عبد الوهاب محمود، ابن العائلة الميسورة، يمارس المحاماة بنجاح. وأما زكريا الياس دوكا وقاسم حسن ومهدي هاشم وجميل توما ونوري روفائيل وزكي خيري[17] فقد فقدوا مراكزهم في الحكومة أو التعليم - وكما يتضح من ملفاتهم - بعد اعتناقهم الشيوعية[18]. وأمّا يوسف اسماعيل ويوسف متّي وحسن عباس الكرباس فكانوا ما زالوا في أيام الدراسة ولم يكن قد تملّكهم الضعف أمام إغراء الوظيفة الحكومية بعد. وأما سامي نادر مصطفى فلم تكتشف علاقته بالشيوعية حتى الأربعينات وبقي آمناً في وظيفته التعليمية في البصرة.

وأما بالنسبة إلى عبد القادر اسماعيل فنكتفي هنا بترداد نادرة رواها أخوه عبد الله، الذي كان ذات مرة أستاذاً في مدرسة الحقوق في بغداد وصهر رئيس الوزراء الراحل جميل المدفعي، إذ قال[19]:

في العام ١٩٣٥ أرسل رئيس الوزراء ياسين الهاشمي في طلب أخي خليل الذين كان يشغل آنذاك منصب المدير العام لوزارة المالية، وأبلغه بفظاظة أن نشاطات عبد القادر ومقالاته في «الأهالي» بدأت تضغط على أعصابه، وأنه كان باستطاعة عبد القادر أن يحصل على مكان في الحكومة إن هو رغب، وإلا فإن عليه أن يكفّ عن القتال أو يخاطر بفقدان مواطنيته. وعاد خليل إلى البيت شديد الاستياء وأخبر أمي بما حصل. وناشدت أمي عبد القادر ألَّا يوقع البلاء بالعائلة أو يتسبب في تشتّتها. وكرر عبد القادر القول: «إخوتي كثيرون، اعتبرينِي غير موجود». ولم يكن لشيء أن يجعله يغير رأيه. مما جعل أبي وخليل يتنصّلان منه علناً، وتابع هو سيرته».

(١٤) المدخل المؤرخ في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٢٩ في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧ حول «يوسف سلمان يوسف».

(١٥) كان عمّاله عملياً من أفراد عائلته الكبيرة.

(١٦) المدخل المؤرخ في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٠٦٧ حول «عاصم فليِّح».

(١٧) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٨ (دوكا) ورقم ٢٧٢ (حسن) ورقم ٣٣٣ (توما) ورقم ٣٦٧ (روفائيل) ورقم ٤١٤ (خيري).

(١٨) فقد الجميع وظائفهم في العام ١٩٣٥، باستثناء قاسم حسن الذي كان على ارتباط بعبد الحميد الخطيب، من جماعة البصرة منذ ١٩٢٩، وفقد وظيفته في وزارة المالية في العام ١٩٣٠.

(١٩) .روى هذه النادرة للمؤلف في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

الجدول رقم ٤ ـ ٢
الاعضاء الرئيسيون للجماعات المختلفة
التي انضوت عام ١٩٣٥ تحت راية «الجمعية ضد الاستعمار»
التي شكلت نواة الحزب الشيوعي في العراق

الاسم	الهوية	الدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	الانتماء السياسي السابق	السيرة التالية
جماعة الناصرية (أسست ١٩٢٨)									
يوسف سلمان يوسف[أ]	عربي من أصل كلداني	مسيحي	١٩٠١ ـ بغداد[ب]	موظف سابق لدى القوات البريطانية ولدى سلطة الإمداد بالكهرباء. ميكانيكي سابق. بائع ثلج.	المدرسة التبشيرية الأميركية في البصرة (١٩١٤ ـ ١٩١٦). «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» في موسكو (١٩٣٥ ـ ١٩٣٧)	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن حلواني بسيط	١٩٢٧ (٢٦)	مؤيد ناشط للحزب الوطني.	سكرتير عام للحزب الشيوعي العراقي (١٩٤١ ـ ١٩٤٩). أعدم شنقاً ١٩٤٩.
غالي زويِّد[أ]	عربي من أصل افريقي	سنّي	١٩٠٣ ـ قرية البطحة محافظة المنتفق	عبد ووكيل لعائلة السعدون، القادة السابقون لقبائل المنتفق.	دراسة خاصة مع أبناء الشيخ عبد الفالح السعدون	عبد من سلالة عبيد	١٩٢٧ (٢٤)	عضو في الحزب الوطني	عضو الحزب الوطني الديموقراطي ١٩٤٦ ـ ١٩٥٤. مات ١٩٥٦
أحمد جمال الدين[ج]	عربي	شيعي (إمامي)	١٩٠٣ ـ الناصرية[د]	محام	مدرسة دينية في النجف. جامعة آل البيت[هـ]	الطبقة الوسطى. ابن شيخ دين	١٩٢٩ (٢٦)	عضو في الحزب الوطني.	قاضي محكمة عليا. رئيس اللجنة الاستشارية للاصلاح الزراعي في عهد عبد الكريم قاسم، ضابط شرطة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)
جماعة البصرة (أسست ١٩٢٧)									
عبد الحميد الخطيب	فارسي	شيعي	١٩٠٤ ـ البصرة	معلم ثانوي. عميل محرض (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٣٣ ـ ١٩٣٥)	معهد المعلمين العالي في بغداد. الجامعة الأميركية في بيروت (١٩٢٣ ـ ١٩٢٥). «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» في موسكو (١٩٣٠ ـ ١٩٣٢)	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن حذّاء	١٩٢٧ (٢٣)	—	ضابط شرطة (١٩٣٦ ـ ١٩٣٧)

الاسم	الهوية	الدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	الانتماء السياسي السابق	السيرة التالية
زكريا الياس دوكا	عربي من أصل كلداني	مسيحي	١٩٠٤ ـ العمارة(ب)	موظف في إدارة ميناء البصرة	المدرسة الأميركية التبشيرية في البصرة	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن تاجر صغير	١٩٢٧ (٢٣)	—	خرج من الحركة في الثلاثينات
سامي نادر مصطفى	عربي	سني	١٩٠٨ ـ البصرة	معلم مدرسة ابتدائية	معهد المعلمين الابتدائي في بغداد	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن صاحب حانوت	١٩٣٢ (٢٤)	—	عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (١٩٤٥ ـ ١٩٤٨).
عبد الوهاب محمود	عربي	سني	١٩٠٨ ـ البصرة	محام	مدرسة الحقوق في بغداد	طبقة ملّاك الأراضي ابن ملّاك ميسور(د). أخ لوزير العدل أمين زكي	١٩٣٣ (٢٥)	—	سفير العراق في موسكو في عهد عبد الكريم قاسم.
جماعات بغداد المجموعة الأولى (شكلت ١٩٢٩)									
عاصم فليّح	عربي	سني	١٩٠٥ ـ بغداد	خياط. مؤلف روايات شعبية	المدرسة الابتدائية التركية في بغداد. «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» في موسكو (١٩٣١ ـ ١٩٣٤)	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن مَلّاً ـ حرفي (حائك)	١٩٢٨ (٢٣)	عضو الحزب الوطني ونادي التضامن	من مؤسسي الحزب الشيوعي. سكرتير اللجنة المركزية ١٩٣٥ خرج من الحركة في العام ١٩٣٥.
قاسم حسن	عربي(ز)	سني	١٩١٠ ـ الرمادي	موظف سابق في وزارتي التعليم والمالية. طالب حقوق.	مدرسة الحقوق في بغداد	الطبقة الوسطى. ابن ضابط عثماني	١٩٢٩ (١٩)	—	من مؤسسي الحزب الشيوعي. كان في الاتحاد السوفييتي ١٩٤١ ـ ١٩٤٤. سكرتير الحزب الوطني الديموقراطي ١٩٤٨ ـ ١٩٥٤. سفير في نيودلهي ثم في براغ في عهد قاسم.
مهدي هاشم(ح)	أم عربية وأب تركي ـ أذربيجاني	شيعي	١٩٠٨ ـ النجف	معلم ابتدائي. عامل لاسلكي. مساعد رئيس محطة في السكك الحديدية العراقية	ثانوي في النجف. دورة في تشغيل اللاسلكي	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن فلاح تحول في ما بعد الى مؤمن(ط)	١٩٢٩ (٢١)	—	من مؤسسي الحزب الشيوعي. فقد جنسيته العراقية ١٩٣٧. رئيس لجنة المضربين في حزب «توده» الايراني ١٩٤٩. حكم بالاعدام غيابياً في إيران. مذيع في إذاعة موسكو ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨

الاسم	الهوية	الدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	الانتماء السياسي السابق	السيرة التالية
حسن عباس الكرباس[ح]	عربي	شيعي	١٩١٠ - النجف	طالب حقوق، ثم محام	مدرسة الحقوق في بغداد	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن تاجر صغير جوال ودلّال	١٩٣١ (٢١)	—	انضم إلى الحزب الوطني الديموقراطي في الأربعينات. دافع عن التحالف بين الشيوعيين والوطنيين الديموقراطيين بعد ١٩٥٨.
المجموعة الثانية (شكلت ١٩٣٣)									
جميل توما[ط]	عربي من أصل كلداني	مسيحي	١٩٠٥ - الموصل	مهندس سكك حديد	الجامعة الأمريكية في بيروت (١٩٢٦ - ١٩٢٨). Mit (١٩٢٨-١٩٣١). المدرسة العمالية في بوسطن (١٩٣٢ - ١٩٣٣)	الطبقة الوسطى. ابن حائك	١٩٣٢ (٢٧)	—	خرج من الحركة في منتصف الثلاثينات. مهندس رئيسي في السكك الحديد في عهد عبد الكريم قاسم.
نوري روفائيل	عربي من أصل كلداني	مسيحي	١٩٠٥ - بغداد	معلم ثانوي. مهندس في مديرية المساحة	الجامعة الأمريكية في بيروت (١٩٢٨ - ١٩٣٠). Mit (١٩٣١ - ١٩٣٣)	الطبقة الوسطى. ابن مقاول صغير	١٩٣٣ (٢٨)	—	اللواء الأممي في اسبانيا ١٩٣٨. توقف نشاطه في الأربعينات. وعاد الى الحزب بعد ١٩٥٨.
يوسف اسماعيل	أم عربية وأب هنديّ	سني	١٩١١ - بغداد	طالب حقوق	مدرسة الحقوق في بغداد. دكتوراه في الحقوق من باريس	الطبقة الوسطى. ابن وكيل أعمال عائلة نقيب الأشراف (الكيلاني) في بغداد[ك]	١٩٣٣ (٢٢)	—	حرم من الجنسية العراقية ١٩٣٧. عضو في الحزب الشيوعي الفرنسي في الأربعينات ولكن أفيد عن طرده العام ١٩٥٢ لانحرافه اليساري. زعيم أنصار السلام في العراق بعد ١٩٥٨.
المجموعة الثالثة (شكلت ١٩٣٤)									
زكي خيري	عربي الأب كرديّ الأم	سني	١٩١١ - بغداد	موظف في الجمارك (١٩٢٨ - ١٩٣٥)، ثم صحافي	سنتان من الدراسة الثانوية في بغداد	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن موظف حكومي صغير.	١٩٢٨ (١٧)	عضو نادي التضامن	عضو اللجنة المركزية ١٩٣٥. زعيم للحزب ١٩٣٦ - ١٩٣٧. سجين (١٩٣٥ - ١٩٣٦/ ١٩٣٧ - ١٩٣٩/ ١٩٤٩ - ١٩٥٨). شكّل «اللجنة الوطنية الثورية» ١٩٤٦. عاد إلى الحزب ١٩٤٨. نزعت منه الجنسية ١٩٥٥. عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب ١٩٥٨ - ١٩٧٧

الاسم	الهوية	الدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	الانتماء السياسي السابق	السيرة التالية
يوسف متّي	عربي من أصل كلداني	مسيحي	١٩١٤ - بغداد	طالب حقوق. صحافي، تاجر صغير	لم ينه دراسة الحقوق في بغداد	الطبقة الوسطى الدنيا. ابن صاحب حانوت صغير	١٩٣٤ (٢٠)	—	عضو اللجنة المركزية ١٩٣٥. عضو الحزب بعد ١٩٥٨. لم يعرف مصيره منذ انقلاب البعث ١٩٦٣.
وكان هنالك بغدادي تقول ملفات الشرطة عنه أنه الأكثر نشاطاً ثورياً في العاصمة. ومع أنه لم يكن شيوعياً رسمياً ولا عضواً في «الجمعية ضد الاستعمار» فقد كانت له علاقات حميمة بالمجموعتين الأولى والثانية في بغداد، وهو:									
عبد القادر اسماعيل	ام عربية وأب هندي	سني	١٩٠٦ - بغداد	محام. وأحد المؤسسين الأصليين لـ «الأهالي».	مدرسة الحقوق في بغداد	الطبقة الوسطى. ابن وكيل أعمال عائلة نقيب الأشراف	١٩٢٨ (٢٢)	عضو الحزب الوطني ونادي التضامن	انضم إلى الحزب الشيوعي السوري ١٩٤١. عضو اللجنة المركزية لهذا الحزب ١٩٤٨ - ١٩٥٨. رئيس تحرير «اتحاد الشعب» ٥٨ - ١٩٦٠. عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي ١٩٥٩ - ١٩٦٣.

(أ) يوسف وزويّد كانا أيضاً عضوين مؤسِّسين لجماعة البصرة.

(ب) أصلاً من قرية كلدانية في محافظة الموصل.

(ج) انتقل جمال الدين في العام ١٩٣٣ إلى بغداد واشترك مع مهدي هاشم في مجموعة بغداد الأولى (انظر أعلاه).

(د) أصلاً من النجف.

(هـ) مدرسة للحقوق الإسلامية.

(و) ملاّك: من يملك أراضي كثيرة.

(ز) كان جدّه كردياً - عربياً.

(ح) انضم إلى المجموعة الأولى في العام ١٩٣٤. وكان مهدي هاشم، وقبل هذا التاريخ، عندما عمل كعامل لاسلكي في نقرة السلمان في الصحراء الجنوبية، قد أقام اتصالات دائمة مع جماعة الناصرية.

(ط) مؤمن: رجل دين.

(ي) لم ينضم توما إلى «الجمعية ضد الاستعمار» على الرغم من كونه شيوعياً.

(ك) نقيب الأشراف: رئيس المتحدّرين من الرسول محمد (ص).

المصادر: قاسم حسن ومهدي هاشم وجميل توما ونوري روفائيل وعبد الله اسماعيل، وشخص يدعى سعدون شيخ يفضل عدم الكشف عن هويته. وملفات الشرطة ذات الأرقام: ٤٨٧ و٣٤٠ و٨٠٨٣ و٧٦٨٧ و٤٨٨ و٣٥٤٦ و٣٠٦٧ و٢٧٢ و٢٥٥٠ و٣٣٣ و٣٦٧ و٣٠٧٦ و٤١٤ و٤٧٩.

من الواضح بالنسبة إلى الشيوعيين الأوائل أنه لم تكن هناك علاقة بين اصطياد المراكز والانتماء إلى الشيوعية. لهذا، فإن علينا أن نبحث في مكان آخر عن معلومات أكثر صحة. وربما كان للتفاصيل الأساسية المتعلقة بسير حياة هؤلاء الناس، والواردة في الجدول ٤ ـ ٢، أن تساعد. وعلى الأقل فإن هذه التفاصيل تطرح عدداً من النقاط.

وسيلاحَظ أنه كان هنالك، من أصل ١٦ شيوعياً قيادياً في تلك الفترة، خمسة من أفراد الأقلية المسيحية، وأربعة آخرون من الطائفة الشيعية المسيطرة عددياً والمسحوقة سياسياً [أنظر أيضاً الجدول ٤ ـ ٣]. وهذا ما يتضمن أن استبعاد النظام القائم، ليس بالضرورة للأفراد أنفسهم بل لفئاتهم الدينية بشكل عامّ، من أدوار أو منافع معينة ربما شكّل عاملاً في نزوعهم إلى الشيوعية. وليس بلا مغزى في هذا الإطار أنه كان لمهدي هاشم[٢٠] ـ وهو ابن شيعي مؤمن[٢١] من أصول فلاحية ومن مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي في العام ١٩٣٥ ـ أن يشتكي بعد إحدى عشرة سنة، وكعضو ناضج في حزب «توده»، في مقال نشر في صحيفة «مردم»[٢٢] الفارسية من أنه «ليس في كل السلك الدبلوماسي العراقي إلا اثنين من الشيعة... ومن أصل ثمانين من الضباط الأركان الموجودين في الجيش العراقي ليس هنالك إلا ثلاثة من عائلات شيعية، في حين أن ٩٠ بالمئة من الجنود هم من أبناء المجتمع الشيعي (كذا)».

وعلى العموم، فإنه لا يجب التشديد كثيراً على هذه النقطة، فكثيراً ما تكون الدوافع معقّدة. والواقع أن الشيعية لم تكن القوة الدافعة الوحيدة عند مهدي هاشم. ففي العام ١٩٢٠، عندما كان صبياً، عاش مهدي شهري الحصار الطويلين والمشهورين للنجف. وعندما انتهت المحنة، راقب هو وأهله، عاجزين في الطريق، فريقاً من المهندسين البريطانيين يهدم بيتهم والبيوت المجاورة انتقاماً للنيران الكثيفة التي أطلقت من أهل الحي المحاصَرين باتجاه المحاصِرين. وفي أيام تالية أصبحت كراهية المحتل الأجنبي عنده مرادفة للشيوعية[٢٣].

وقد يميل البعض إلى التشديد على الأصول العرقية المختلطة لثلاثة من أصل سبعة من السنّة وواحد من أصل أربعة من الشيعة بين الشيوعيين. ولكن الشيوعيين كانوا يمثّلون فعلاً ـ في هذا المجال ـ عرب العراق الحضريين أكثر مما يختلفون عنهم. وتكفي الإشارة هنا إلى أن عشرة من أصل ثلاثة وعشرين رئيساً للوزراء في العراق في عهد الملكية كانوا من دم مختلط. وفي بغداد بالذات، وربما في صفوف الطبقتين العليا والمتوسطة أكثر من غيرهما، كان الامتزاج

---

(٢٠) من المجموعة الأولى. أنظر الجدول ٤ ـ ٢ تحت بند «جماعات بغداد».

(٢١) رجل دين من النوع المتجوّل.

(٢٢) «مردم»، العدد ٩ في ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦. وقد أرفق نصّ المقال برسالة مؤرخة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ موجهة من القائم بالأعمال العراقي في طهران إلى وزارة الشؤون الخارجية في بغداد.

(٢٣) حديث مع المؤلف أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

الجدول رقم ٤ ـ ٣
موجز معلومات السِّيَر الخاصة بالأعضاء الرئيسيين في مختلف المجموعات الشيوعية في العام ١٩٣٥

الدين والطائفة والأصول العرقية	العدد	النسبة المئوية	النسبة المئوية المقدرة للطائفة أو الفئة العرقية من مجموع سكان العراق الحضريين سنة ١٩٤٧[أ]
مسلمون			
سنّة	٧	٤٣,٨	٢٦,٧ (بالمئة بالنسبة للسنّة العرب)
عرب	٤		
أكراد ـ عرب	١		
أفارقة ـ عرب	١		
هنود ـ عرب	١		
شيعة	٣	١٨,٨	٤١,٩ (بالمئة بالنسبة للشيعة العرب)
عرب	٢		
أتراك ـ عرب	١		
شيعة فارسيون	١	٦,٢	٣,١
مسيحيون			
كلدان مستعربون	٥	٣١,٢	٥,٩ (بالمئة بالنسبة لكل المسيحيين)
المجموع	١٦	١٠٠,٠	

التعليم			الأصول الطبقية			الجنس	
	العدد	النسبة المئوية		العدد	النسبة المئوية		العدد
تعليم غير رسمي	١	٦,٢	عبيد		٦,٢		
ابتدائي	١	٦,٢	طبقة متوسطة دنيا		٥٦,٣	ذكور	١٦
ثانوي	٤	٢٥,٠	طبقة وسطى		٣١,٣	إناث	—
جامعي	١٠	٦٢,٦	طبقة الملاك العليا		٦,٢		
المجموع	١٦	١٠٠,٠	المجموع	١٦	١٠٠,٠	المجموع	١٦

العمل			فئة العمر يوم أول ارتباط بالحركة الشيوعية		
	العدد	النسبة المئوية		العدد	النسبة المئوية
طلاب	٤[ب]	٢٥,٠	١٧ ـ ٢٠ سنة	٣	١٨,٧
أصحاب مهن	٧[ج]	٤٣,٨	٢١ ـ ٢٥ سنة	٩	٥٦,٣
موظفون (ياقات بيضاء)	٣[د]	١٨,٨	٢٦ ـ ٢٨ سنة	٤	٢٥,٠
حرفيون	١	٦,٢			
عبيد عند المشايخ	١	٦,٢			
المجموع	١٦	١٠٠,٠	المجموع	١٦	١٠٠,٠

النشاط السياسي السابق		التدريب الثوري الرسمي	
	العدد		العدد
لا نشاط	١٠		
أعضاء في الحزب الوطني	٣	بلا تدريب	١٣
مؤيدون للحزب الوطني	١	تدريب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق»	٣[هـ]
أعضاء في نادي التضامن	٢		
المجموع	١٦	المجموع	١٦

(أ) كانت النسب المئوية للطوائف والفئات العرقية الأخرى كما يلي: أكراد ١١,٨، تركمان ٣,٢، يهود ٧,٠، صابئة ٠,٣، يزيديون وشبك ٠,١.

(ب) كلهم طلاب جامعة (وحقوق).

(ج) معلمون: ٣، مهندسون: ٢، محامون: ٢.

(د) كلهم موظفون حكوميون.

(هـ) اثنان قبل العام ١٩٣٥ وواحد بعده.

العرقي أكبر من ذلك بكثير. وليست هذه العملية، التي استمرت دوماً، إلا من أمور التنوع الطبيعي وغير الواعي.

وربما كانت إحدى النقاط المثيرة للاهتمام الشديد، والتي تلاحظ بين قوسين، هي أنه

من التناقض الملموس مع الأربعينات، عندما أصبح اليهود يشكّلون عاملاً هاماً في الحزب الشيوعي العراقي، لم يكن هنالك في ذلك الوقت عراقي يهودي واحد في صفوف الشيوعيين. وبينما يمكن تفسير هذا باختلاف أوضاع اليهود العراقيين والأجانب بين هذين العقدين، فإنه يمكن أن ينسب أيضاً إلى الأوامر الصادرة عن سكرتارية الشرق في اللجنة التنفيذية للأممية الدولية بشأن «تعريب» الحركة الشيوعية في الشرق الأدنى[٢٤].

وعندما نلتفت عن السمات الطائفية إلى فئات أعمار القادة الشيوعيين نجد أن أربعة فقط كانوا فوق الخامسة والعشرين، ولكنهم لم يتجاوزوا الثامنة والعشرين من العمر، عندما أقاموا أول ارتباط لهم بالحركة الشيوعية، بينما كان الأثنا عشر الآخرون في الخامسة والعشرين أو أقل، أي أنهم كانوا ما زالوا في المرحلة الطرية والمثالية من الحياة.

وليس عبثاً أن يكون ثلث الأعضاء القادة لجماعات بغداد يعيشون في باب الشيخ[٢٥] وأن الحزب الشيوعي قد بنى في السنوات التالية، وفي هذا الحي بالذات، إحدى أوسع قواعده المؤيدة وأكثرها استقراراً. وليس العامل السببي بعيداً عن هذا الأمر، فقد كان حي باب الشيخ مركز بغداد لصناعة النسيج اليدوي وكان الأكثر تأثّراً سلباً بتدفق البضائع القطنية الإنكليزية. وأكثر من هذا، فإنّ باب الشيخ الذي كان يحتوي على مقام مؤسس الطريقة القادرية الباطنية اجتذب إليه الحجّاج من أماكن بعيدة بُعد الهند، وكان بالتالي أوسع آفاقاً وأكثر انفتاحاً من أحياء أخرى على أفكار مختلفة.

وتجدر بالذكر أيضاً حقيقة أن عشرة من القادة الشيوعيين الستة عشر تلقوا تعليماً جامعياً، وهو ما يبرز احتمال الانجذاب إلى المظهر الفكري للماركسية. وهذا ما تأكد بوضوح في حالة أعضاء مجموعة بغداد الثانية التي كانت أكبر وزناً من المجموعات الأخرى على المستوى الفكري. وعُرف عن يوسف اسماعيل، بشكل خاص، أنه كان قارئاً دؤوباً للترجمات الإنكليزية المتوفرة للأدبيات الشيوعية الكلاسيكية.

وسنلاحظ أن ثلاثة من الجامعيين درسوا في الخارج، وهي تجربة أقل ما يقال فيها أنها لم تؤدِّ إلى زيادة التحامهم مع الأوضاع القائمة. وفي العام ١٩٥٨ قال جميل توما (من مجموعة بغداد الثانية) لمؤلف هذا الكتاب: «رحلتي الأولى إلى الولايات المتحدة غيّرت نظرتي إلى الحياة كلياً... وعندما عدت إلى العراق بدا لي قاحلاً وكئيباً. وكانت الأوضاع فيه تصرخ مطالبة بالتغيير..». وجاء رد فعل رفيقه نوري روفائيل مشابهاً. وكان كلاهما قد درس في «معهد ماساشوستس للتكنولوجيا» (MIT) في كامبريدج: توما خلال السنوات ١٩٢٨ ـ ١٩٣١ و١٩٣٢ ـ ١٩٣٣ وروفائيل خلال السنوات ١٩٣١ ـ ١٩٣٣، أي في السنوات المبكرة

(٢٤) تقرير حاييم أورباخ السري المؤرخ في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٧:
Great Britain, *Abstract of Intelligence (Iraq)*, para, 609 of 2 June 1927 has reference.

(٢٥) أنظر الصفحات الأولى من الفصل الرابع.

من الانهيار الاقتصادي عندما اكتسحت موجة اليسار الجامعات الأميركية وولّدت هيجاناً فكرياً محموماً. ولم يكن باستطاعة هذين العراقيين أن يبقيا بعيدين عن هذه المؤثرات بعد أن تآكلت قيمها القديمة. والواقع أن هذه الأجواء طغت عليهما، فراحا ينكبّان على أي كتاب أو صحيفة ثورية يمكن الحصول عليها، ويحضران بحماسة فائقة المحاضرات، أو يشتركان في المناقشات التي ينظّمها الطلبة الراديكاليون. ولكن هذا كله كان يجري بلا صبر ولا منهجية. وعلى العموم، فلقد اخذ توما بالدوام في «مدرسة العمّال» في بوسطن خلال إقامته الثانية في أميركا. وكانت هذه المدرسة متخصصة في نشر الأفكار الماركسية. وبحلول موعد عودته إلى الوطن كان توما قد أصبح مقتنعاً بأن «الأوضاع العراقية تستحيل على الرتق ولا بد من اقتلاعها من الجذور». وكانت الأفكار الجديدة قد حملت روفائيل ـ من جانبه ـ بعيداً، مما جعله يهمل دراسته ويفقد منحته الحكومية ويعود إلى العراق ثائراً يشعر بالمرارة[26].

وفي إحدى الحالات بدأ الاهتمام بالشيوعية في مرحلة أبكر خلال التعليم، والمدهش هنا أنه انطلق من ملاحظة عابرة لمعلم من العامّة. وقال لي زكي خيري (من مجموعة بغداد الثالثة)، وقد جلس بجانبي مكبّل الرسغين والكاحلين في غرفة الحرس في سجن بَعْقوبة ذات يوم من حزيران (يونيو) ١٩٥٨:

«كنت في الرابعة عشرة من عمري، وكنت يومها في المدرسة الابتدائية [في العام ١٩٢٥]. وما زلت أذكر الطريقة التي قطع بها المعلم ـ وهو رجل متواضع من حي البوشبل ـ درس القراءة. كان الصف قد فرغ لتوّه من مراجعة فقرات من موضوع صبغ فيه كاتبه ـ وهو مربٍّ أكبر سناً اسمه عبد القادر وجدي ـ البلشفية بألوان قاتمة جداً. وشرح لنا المعلم الأمر قائلاً: «الحكومة البلشفية هي حكومة الفقراء، ولهذا ينظر إليها بكراهية»... وكنت أنا في عمر مطواع ومتقبّل وانطبعت هذه الملاحظة في ذهني».

وكان لـ «حكومة الفقراء» أن تثير اهتمام صبي ترعرع في أحضان الفقر ولم يعرف الجانب السعيد من الحياة أبداً. ولم يكن باستطاعة والد خيري، وهو الموظف الصغير جداً، أن يوفر بدخله الضئيل لوازم عائلته الكبيرة جداً على الرغم من الاقتصاد الشديد لزوجته الطيبة، الفلاحة الكردية الآتية من بدرة[27]، وإنكارها للذات. وكان لموت خيري الأب تلك السنة بالذات أن يجعل الأمور تزداد سوءاً. وصار على العائلة أن تعتمد على مواردها فحسب ولم تتمكن من مواجهة هذه المحنة إلا بمساعدة عمٍّ كريم. وعلى العموم، فقد اضطر خيري الشاب في النهاية إلى ترك المدرسة قبل إتمام تعليمه. وكان هذا أمراً آخر أثار نقمته على المجتمع. ولا شك في أنّ العتمة التي غرقت فيها حياة خيري استحثت عنده اهتمامه بالثورة.

وعلى العموم، فإن خيري لم يكن يمثّل غيره من هذه الناحية. ولم يكن بين رفاقه من عرف طفولة تعيسة فعلاً إلا جميل توما وقاسم حسن. وكان توما قد وُلد لأب حائك ميسور

(٢٦) حديث أجراه المؤلف مع توما وروفائيل في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.
(٢٧) منطقة في محافظة واسط (الكوت).

ولم يعرف الحاجة أبداً، ولكن طفولته حملت معالم أحداث مرعبة. ففي العام ١٩١٥، وهو لمّا يبلغ العاشرة، قتل الأتراك «ببرودة تامة» ثلاثة من إخوته كانوا يعملون في «وان» (تركيا). وفي العام ١٩١٧، وبعد محاولة فاشلة للهرب من الموصل إلى بغداد التي يحتلّها البريطانيون، حكم عليه وعلى أمه بالسجن والنفي إلى جزيرة ابن عمر[28]، حيث قضيا السنوات الأخيرة من الحرب العالمية الأولى[29]. ومن ناحية أخرى، فإن قاسم حسن عاش حرماناً حقيقياً مذ كان في السادسة من عمره. وحصدت مصيبتان الاثنين اللذين كانا يؤمّنان معاش العائلة: فخلال الحرب، كان أبوه عميداً وقائداً للقوات العثمانية في شمال العراق، ومات مسموماً. وفي العام ١٩٢٠ كان عمه من أنصار الشريف حسين، وقد مثّل به الوهابيون في نهاية «معركة تَرَبَة» في نجد[30]. وفي السنوات التالية بدا لقاسم حسن وكأن الله خصّه بالمصائب، فجاءه الاعتلال الصحي في أعقاب الحرمان، ثم فترة من القلق الحادّ. ولا بد لنا من الإضافة هنا بأن قاسم حسن الذي انضم إلى قضية الثورة كان إنساناً مسلولاً وفي غاية الضعف، وهو وضع جعله يبدو في عيون السلطات وكأنه الأكثر «خطراً». ولاحظ رئيس الشرطة السياسية في العام ١٩٣٥ أنه كان «فتيلاً من مسلول مزمن مضادّ للسلطة... وللعالم بشكل عام»[31].

وباستثناء غالي زويّد الذي سنذكر المزيد عنه في ما يلي، وعبد الوهاب محمود المتحدر من عائلة ثرية من ملّاك الأراضي، كان بقية القادة الشيوعيين لا يشاركون جماهير العراق بؤسها وكربها ولا يشاركون القلائل المميزين سهولة حياتهم وما يتمتعون به من وفرة، بل كان أفرادها يعيشون الحياة الرمادية التي هي من خصائص الطبقتين الوسطى والوسطى الدنيا اللتين كانوا ينتمون إليهما. أما بالنسبة الى غالي زويّد فقد ولد ـ كما ذكرنا ـ عبداً. ومع ذلك، فإنه لم يكن يخلو من المال أبداً، وكان يعيش من مردود قطعة أرض يملكها في محافظة البصرة[32]. وعَلِم المؤلف من شيخ من آل السعدون كان يعيش معه تحت سقف واحد، وفضّل عدم الإشارة إلى اسمه، أن زويّد كان ينفق من جيبه الخاص، بسخاء، على العمل الشيوعي وأنه ساعد باستمرار رفاقه المحتاجين. ولكن، بعيداً عن وسائل عيشه، وعلى الرغم من أن أسياده نادراً ما وجّهوا إهانة إليه، فإنّ زويّد شعر بالخزي ـ وبحدّة ـ نتيجة لمنزلته الاجتماعية.

وعلى العموم، فقد كانت ولادته الوضيعة مفيدة للأغراض الثورية، ذلك أن الفلاحين المشاركين في المحصول في بساتين النخيل و«المصاليخ» ـ أي العمال الفقراء ـ في الميناء، كانوا

(٢٨) هي الآن في تركيا.
(٢٩) حديث مع جميل توما أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.
(٣٠) حديث مع قاسم حسن أجري في أيار (مايو) ١٩٥٨.
(٣١) المدخل المؤرخ في ١٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥ في ملف الشرطة العراقية رقم ٢٧٢ حول «قاسم حسن».
(٣٢) مدخل غير مؤرخ في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤٠ حول «غالي زويّد».

يتباسطون معه. ولم تكن كلماته غريبة عليهم، وكان هو يفهم الأشياء المشتركة في حياتهم اليومية.

ومن بين الشيوعيين الآخرين، لم يكن هناك إلا رفيقه من الناصرية، يوسف سلمان يوسف، بهذا القرب الحميمي من الناس. ولم يكن يوسف، الذي امتزجت حياته تماماً بالشيوعية المبكرة وتلك المتأخرة، متحدراً ـ مثل زويّد ـ من الدرجة الأدنى من السلّم الاجتماعي، ولكنه بذل قصارى جهده في تجنب كل ما يمكن أن يميزه عن الطبقات العاملة. ولتعلّم طرقهم ولهجتهم وفهم آرائهم ووجهات نظرهم ذهب يوسف ليعمل كميكانيكي عادي. ونجح يوسف، بطبعه شبه القاسي في طاقته، والبسيط والمتحرر ـ في الوقت نفسه ـ من أي غش، في كسب ثقة هؤلاء الناس وجعلهم يقبلونه كواحد منهم. ومنذ تلك اللحظة لم يكن هنالك ما يسعده أكثر من تسميته «عاملاً». ويبدو وكأن الكلمة كانت تحمل في تهجئتها ما يمجّده في ذهنه[٣٣].

ومن هذا المنطلق، فإنّ أول بيان ظهر في العراق يحمل شارة المطرقة والمنجل، والذي كتبه يوسف سلمان نفسه بخط يده وعلقه في ثمانية عشر مكاناً مختلفاً في بلدة الناصرية ليل ١٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٢[٣٤] كان موقعاً ببساطة: «عامل شيوعي».

وحمل البيان شعار: «يا عمال العالم، اتحدوا!»، و«عاش اتحاد جمهوريات العمال والفلاحين في البلاد العربية»، وأثار ـ كما كان متوقعاً ـ كثيراً من اللغط الحيوي. وجاء في بداية البيان:

«أيها العمال! . . . العاطلون عن العمل يملأون الشوارع . . . نساؤهم وأطفالهم لا يملكون ما يقتاتون به . . . هل فكّرت الحكومة بمساعدتهم في هذا الطقس البارد؟ لم يحصل شيء من هذا . . . لأن الحكومة ليست إلا عصابة تعمل ضد الشعب . . .

أيها العمال! إن للناس حقوقاً لن يؤمّنوها إلا بالقوة. هذا ما أكدته دروس التاريخ . . . ما من أحد يمكنه أن يشعر ببؤس العمال إلا العمال أنفسهم. ولا أحد يعرف آلام الجوع إلا الجائع. لماذا نلوم الذين يأكلون ثمار عملنا . . . اذا كنا نحن أنفسنا نشجّعهم على سرقتنا؟ . . . لا تُخدعوا باسم فلان من الناس لكونه من الأعيان أو لكونه غنياً أو من عائلة كبيرة، فكل الرذائل تأتي من العائلات الكبيرة التي يُزعم أنها شريفة حيث لا شرف إلا في العمل، وما من شريف غير العامل والفلاح . . .

تشجعوا أيها الرفاق! فنحن نناضل في سبيل شرفنا وحياتنا وخير أجيالنا المقبلة. إلى الأمام أيها العمال! تقدّموا إلى العمل المثمر وإلى الحرية وإلى الرفاهية!».

وظهرت في الأشهر التالية بيانات أخرى في الناصرية. وازدادت الدعاية الشفهية

(٣٣) أنظر الفصل ٨ أيضاً حول يوسف سلمان يوسف.

(٣٤) Iraq, *Abstract of Intelligence*, para. 1058 of 14 December 1932 has reference.

كذلك. وانتقلت نسخ الترجمة العربية للبيان الشيوعي من يد إلى يد. وبدأت السلطات، التي شعرت بالانزعاج، في البحث عن يوسف سلمان يوسف في كل مكان، ووجدته أخيراً يوم ٢١ شباط (فبراير) ١٩٣٣. ودهشت السلطات لأنه ـ خلافاً للمعتقلين الآخرين ـ لم يتذلل ولا أظهر خوفاً. ولاحظت الشرطة السياسية، كما ورد في ملفّه في ذلك التاريخ، أنه «اعترف عند التحقيق معه بكونه شيوعياً، وألقى محاضرة مطوّلة عن «الرأسماليين» و«الجماهير الكادحة»»[٣٥].

كان الرجال من أمثال يوسف سلمان وغالي زويّد ندرة، ولكن، بفضلهم أولاً، بدأت البلشفية بالتقدم في الجنوب، في المنتفق والبصرة والديوانية، بإيقاع بطيء طبعاً ولكنه أكيد ودائم. وبالمقابل، بدا الشيوعيون البغداديون وكأنهم يقفون في مكانهم في تلك الأيام. وكان نشاطهم يقتصر على صالات الاستقبال والمقاهي، حيث طالت النقاشات المفعمة بالحيوية، ولكن قلائل كانوا قد فهموا فعلاً ـ حتى الآن ـ ماهية العمل الثوري.

وكان البغداديون، باستعدادهم الفكري الأكثر تقدماً نسبياً، والجنوبيون، بنزعاتهم العملية، يكمل أحدهما الآخر. ولكن الروابط بينهما ظلت حتى أواخر العام ١٩٣٣ ضعيفة وغير منتظمة. وكان البغداديون أنفسهم يعملون كل بمفرده. ولاحظ أحدهم[٣٦] في وقت لاحق، وبشكل تقليدي: «كنت فرديّ النزعة، وكنت أحب تعليم الآخرين ولا أحب تنظيمهم».

على العموم، وقبل مضيّ وقت طويل أصبحت الاتصالات أكثر كثافة، وفَهِمَ الجنوبيون والبغداديون تدريجياً الفائدة التي لا تقدر بثمن لتوحيد القوى، ولكن لم تتخذ أية مبادرة لإيجاد مركز تلتفّ حوله الجماعات المختلفة حتى حصول عدد من الأحداث التي غيّرت الأوضاع بشكل ملموس من وجهة نظرهم.

والواقع أنه في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ انسحب جعفر أبو التمن والحزب الوطني بشكل غير متوقع من الحياة السياسية. وسيشار في مكان لاحق إلى أن الحزب الوطني كان يحتل مكانة خاصة لدى العراقيين. وحتى إن كان هذا هو السبب الوحيد فإن الشيوعيين الأوائل الذين أتوا من صفوفه لم يقطعوا أبداً علاقتهم به، بل انهم ـ على العكس من ذلك ـ وجدوا فيه وسيلة لنشر آرائهم وكانوا يأملون في التأثير عليه وتوجيهه في النهاية في الاتجاه الملائم. والواقع أن الحزب الوطني كان يخدم حاجاتهم الفورية بمعاداته الصلبة للسلطة البريطانية.

ولكن خروج الحزب الوطني من الساحة أبقى الشيوعيين دون منبر أو قاعدة شرعية للعمل. وأكثر من هذا، فإنه لم يبق هنالك أي حزب معارض حقيقي في الميدان. وبمحض المصادفة، وصل في هذه اللحظة المفصلية الى بغداد، يوم ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) تحديداً،

(٣٥) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧ حول «يوسف سلمان يوسف».

(٣٦) حديث مع جميل توما أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

قادماً من موسكو عبد الحميد الخطيب بعد أن كان قد أمضى في هذه العاصمة الأخيرة سنة من الدراسة في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق»[٣٧]. ولأسباب تخصه، ستتضح تالياً، شجع الخطيب الاتجاه الوليد نحو الوحدة.

وشكلت المقاطعة الشهيرة لشركة بغداد للنور والكهرباء، المملوكة للبريطانيين، التي بدأت في ٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣ واستمرت حتى ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤، عامل تحريض مضافاً. وأدت المقاطعة إلى تصفية النقابات القائمة، ولكنها جمعت الشيوعيين في ما بينهم للمرة الأولى. واجتمع قاسم حسن ومهدي هاشم، من مجموعة بغداد الأولى[٣٨]، ويوسف اسماعيل ونوري روفائيل وجميل توما، من مجموعة بغداد الثانية، وعبد الحميد الخطيب، من جماعة البصرة، سراً، يوم ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٣ في منزل قاسم حسن في حي باب الشيخ في بغداد. وكان كل ما فعلوه، أو كل ما كانوا يستطيعون فعله، هو إعداد منشور يحتج على احتجاز الحكومة ونفيها لزعماء النقابات الذين تحركوا تأييداً للمقاطعة[٣٩].

وكان لاجتماعات أخرى أن تعقد بالتأكيد لاحقاً لولا تدخل الشرطة عند هذه النقطة بعد تلقّيها معلومات دقيقة. واعتقلت الشرطة بعض المؤتمرين ونفتهم إلى بلدات إقليمية نائية. واختفى الآخرون عن الأنظار وطاردتهم السلطات بلا جدوى.

ولم يكن المخبر أحداً غير عبد الحميد الخطيب، الذي كان يومها العراقي الوحيد المتخرج في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» (KUTV)، وكان الأبعد عن نطاق الشك. وفي وقت لاحق، في خريف ١٩٣٤، وبعد أن أحبط محاولة أخرى لإقامة تحالف شيوعي، عرف الشيوعيون حقيقته، من خلال أصدقاء في إدارة الاستخبارات، وابتعدوا عنه بحذر. وليس من الواضح تماماً ما الذي جعل الخطيب يتحوّل إلى عميل محرّض، ولكنه يبدو أنه بدأ «اتصالات مشبوهة» مذ كان لا يزال في موسكو، ثم خشي النتائج فلجأ إلى السفارة البريطانية فيها، التي رتبت له عودته إلى بغداد على حساب وزارة الخارجية العراقية. وعند عودته في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٣ قدم للشرطة تقريراً مطولاً عن تجاربه وعن الأشخاص الذين قابلهم أو الذين عمل معهم في موسكو وطشقند[٤٠]. وشغل الخطيب نفسه بعد ذلك بالإيقاع بالشيوعيين في شراك الشرطة.

وبالرغم من التراجعات المتكررة عاد الشيوعيون بعد قليل إلى محاولاتهم لتوحيد مراكزهم المبعثرة. وبدأ رفاقهم، الذين كانوا قد نُفوا إلى المحافظات، بالتقاطر عائدين إلى

(٣٧) المدخل المؤرخ بالتاريخ نفسه في ملف الشرطة العراقية رقم ٧٦٨٧ حول «عبد الحميد الخطيب».

(٣٨) راجع الجدول ٤ ـ ٢.

(٣٩) *Special Police Report* No. SB 1535 of 27 December 1933; and *Abstract of Intelligence*, para. 1286 of same date.

(٤٠) مؤسف أني لم أتمكن من العثور على هذا التقرير، الذي طلبه «المستشار الفني» البريطاني للمدير العام للتحقيق في ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٤ ويبدو أنه لم يُعِدْه إلى الملفات.

بغداد ولم تكن حماستهم للعمل السري قد تراجعت نتيجة لأنواع الحرمان التي تعرضوا لها. وفي ١٨ آب (أغسطس) ١٩٣٤ وصل خريج آخر في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» (KUTV)، هو عاصم فليّح[٤١]. قادماً من موسكو[٤٢] وأصبح ـ كما هو متوقّع ـ مركز الجهود الجديدة.

وبعد طول انتظار، في ٨ آذار (مارس) ١٩٣٥، وفي اجتماع عقد في رأس القرية في بغداد ضم كلاً من عاصم فليّح ومهدي هاشم وقاسم حسن وحسن عباس الكرباس ويوسف اسماعيل ونوري روفائيل[٤٣] تم تأسيس التنظيم الذي طال انتظاره: «الجمعية ضد الاستعمار»[٤٤]، ومن الواضح أنها سميت كذلك على اسم «الرابطة المضادة للامبريالية»، التي

(٤١) حول فليّح، راجع الجدول ٤ ـ ٢.

(٤٢) غادر فليّح بغداد إلى بيروت في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٣١، وسافر منها في ١ حزيران (يونيو) ١٩٣١ بصحبة الشيوعي اللبناني محي الدين كوسا في طريقهما الى موسكو عبر فييّنا وبرلين. ملف الشرطة العراقية رقم ٣٠٦٧ حول «عاصم فليّح».

(٤٣) حول هؤلاء كلهم راجع الجدول ٤ ـ ٢.

(٤٤) يؤرخ الشيوعيون العراقيون ولادة حزبهم بتاريخ ولادة هذه الجمعية غير المشروعة، ولكن، ونظراً لانقطاعهم عن ماضيهم نتيجة لفقدان السجلات، يبدون وكأنهم يسيئون فهم حقيقة تاريخ تأسيس الجمعية فعلاً. والواقع أنه ما من مصادر شيوعية بخصوص هذه النقطة. ولقد أشير في مناسبات عديدة إلى تاريخ ٣١ آذار (مارس) ١٩٣٤ على لسان شيوعيين عراقيين موثوقين باعتبار أن هذا هو تاريخ تأسيس الحزب (كما ورد في «القاعدة»، العدد ٣ في ١ أيار (مايو) ١٩٥٤، وفي «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٩ في ٢٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٤، وفي «اتحاد الشعب»، العدد ٥٧ في ١ نيسان (أبريل) ١٩٦٠). وفي إحدى الحالات اعتبرت صحيفة الحزب الرسمية («اتحاد الشعب» في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٩) أن التاريخ يعود الى العام ١٩٣٢، وفي حالة أخرى أكد أحد القدماء والعضو في اللجنة المركزية ـ زكي خيري ـ في أواخر الخمسينات أن «اللجنة ضد الاستعمار» تشكلت في نيسان (أبريل) ١٩٣٤، مضيفاً أن اسم «الحزب الشيوعي العراقي» ظهر كاملاً للمرة الأولى في تموز (يوليو) ١٩٣٥، وتضيف مصادر روسية مزيداً من التشويش قائلة أن الخلية الشيوعية الأولى شكلت في حوالي العام ١٩٣٢ («اتحاد الشعب» في ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٠)، إذ إن «الموسوعة السوڤييتية» ذكرت في طبعتها للعام ١٩٥٣ (المجلدان ١٨ و٢٢، ص ٢٥٦ و٣٩١ على التوالي) اعتبرت العام ١٩٣٢ عام ولادة الحزب في حين أن «ريڤوليوشيني ڤوستوك» (العدد ٦ [٢٨] للعام ١٩٣٤، ص٨٤) ذكرت أن الحركة العمالية العراقية لم تكن في حزيران (يونيو) ١٩٣٤ قد «قدمت طليعتها الشيوعية، حزبها الشيوعي». وأظهرت الرواية الحالية، وبما لا يرقى إليه الشك، أن أول جماعة دراسة «ماركسية» نشأت في بغداد في العام ١٩٢٤، وأن أول خلية شيوعية سميث كذلك فعلاً نظمت في البصرة عام ١٩٢٧، وأن أول إعلان حمل شعار المطرقة والمنجل ظهر في الناصرية عام ١٩٣٢ ولكنه كان يحمل ـ ببساطة ـ توقيع «عامل شيوعي». أما بالنسبة لـ «الجمعية ضد الاستعمار» فيجب أن نذكر أن عاصم فليّح، أحد مؤسسيها، لم يعد من موسكو إلا في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٣٤ (ملف الشرطة العراقية رقم ٣٠٦٧)، وأن قاسم حسن، وهو المشارك في التأسيس، أُطلق من اعتقاله في الناصرية يوم ٢٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٥ (ملف الشرطة العراقية رقم ٢٧٢). ومن هذا كله يتبين أنه ما كان يمكن للجمعية أن تشكّل في آذار (مارس) أو نيسان (أبريل) من السنة السابقة. ومن ناحية أخرى، يظهر أن الصحيح هو أن اسم «الحزب الشيوعي العراقي» ظهر للمرة الأولى في تموز (يوليو) ١٩٣٥، كما سنبيّن في الوقت المناسب.

كان مقرها الرئيسي يومها في باريس، والتي كان عاصم فلَيح وقاسم حسن يراسلانها منذ العام ١٩٢٩.

وفي ١١ آذار (مارس) ١٩٣٥، وبعد قليل من اندلاع عصيان الديوانية القبلي ـ الذي كان قد بدأ يستحوذ وقتها على انتباه العراق بأسره ـ أصدرت الجمعية بيانها. ويبدأ البيان (المانيفستو) ـ الذي ارتأينا أن نختم به هذا الفصل ـ بأسلوب ثوري غاية في الصفاء لينتهي بمطالب ليبرالية و«اقتصادية» معتدلة نسبياً.

بيان الجمعية ضد الاستعمار

«إلى العمال والفلاحين، إلى الجنود والطلاب، إلى كل المضطَهَدين!

على سواعدنا قامت الثورة العراقية الأولى[٤٥]، نحن جماهير العمال والفلاحين. ومن طبقتنا انطلقت الآلام والتضحيات وعشرات الآلاف من الضحايا... وذهبت الفوائد إلى المموّلين والإقطاعيين وكبار المسؤولين... ولم يكن من نصيبنا إلا الجوع والبرد والمرض الذي لا يرحم... وقطيع من محصلي الضرائب الذين ليست لديهم لمسة من الرحمة أو الانسانية...

ويشترك الإنكليز والطبقة الحاكمة اليوم في حلف يهدف إلى الإبقاء على الاضطهاد والاستغلال اللذين نعانيهما... ولقد أصبح النفط والمواد الخام الأخرى في البلاد حكراً على الإنكليز، وتحوّل العراق إلى منفَذٍ لبضائعهم وفائض رأس المال وإلى قاعدة للحرب التي تُشنّ ضد شعوب مجاورة وضد أية طموحات قد تكون لدى البلدان العربية للحرية. وتنهب الطبقة الحاكمة، من ناحيتها، عائدات الضرائب وتستولي على الأراضي وتبني القصور على شواطىء دجلة والفرات، في الوقت الذي يجوع فيه ملايين الفلاحين وينزفون ويتلوّوْن ألماً...

علينا أن نضع حداً لأوضاع وصلت إلى هذا المدى من الظلم وصارت لا تحتمل. إننا نطالب بتغيير كل أسس الحياة تغييراً جذرياً لصالح كل الطبقات المنتجة. لنرفع صوتنا ثانية في الأرض، وليتقدم هادراً يزرع الرعب في قلوب مضطهدينا. لِيَسِرْ أبناء المدن والقرى، العمال والفلاحون، الذين لا تفرّقهم طائفة أو عرق، مؤيَّدين بالمفكرين الثوريين، جنباً إلى جنب، لتحقيق المرحلة الأولى من النضال:

ـ إلغاء كل ديون الفلاحين، وتحريرهم من الضرائب المرهقة، وتوزيع أراضي الدولة على الفقراء وتأمين القروض اللازمة لهم.

ـ ضمان حرية العمال في الاجتماع والكلام...، وإعادة فتح نوادي العمال ونقاباتهم، وتطبيق قانون حماية العمال... ضد التسريح التعسفي وتأمينهم ضد الجوع في شيخوختهم،

---

(٤٥) ثورة ١٩٢٠.

وتطبيق يوم العمل البالغ ثماني ساعات في كل أماكن العمل العراقية والتي يملكها الأجانب...

يسقط الاستعمار الإنكليزي! تسقط كل معاهدات الاستعباد! عاشت الجبهة الموحدة ضد الاستعمار وضد مضطهِدي الفلاحين والعمال».

الفصل الخامس

عراقيان... وثلاث طوائف

سرعان ما انتشرت أخبار تأسيس «اللجنة ضد الاستعمار». ونمت خلايا مشابهة في المحافظات المختلفة وسارعت إلى الانضمام إلى اللجنة. وعندما انضمّ إليها زكي خيري[1] ومجموعته في أواخر آذار (مارس) ١٩٣٥ لم يكن قد بقي شيوعي تقريباً إلا وانضوى تحت جناحها[2].

وعلى العموم، فإنّ الجمعية لم تتطور لتصبح جسماً متماسكاً أبداً. وفي المكان الأول كان قادتها من نوعيات يصعب انسجامها. ولقد فاق يوسف اسماعيل رفاقه بحدّة تفكيره واتساع قراءاته. وقال خالد بكداش[3] متعجباً بعد أن التقاه في دمشق عام ١٩٣٧: «إني أهنئ العراق على إنجابه شباباً يستطيعون التفكير بهذا العمق»[4]. ولكن التفوق الفكري كثيراً ما يكون ملمحاً لا يغتَفر، ثم إن اسماعيل كان شديد العناد ولا يمكن ثنيه، ونادراً ما كان يسلّم بغير أفكاره. وكان مهدي هاشم، أنشط أعضاء اللجنة، إنساناً أكثر ليونة واعتدالاً بكثير. ولهذا عهد إليه بدور الوساطة بين رفاقه الأقوى إرادة، ولكنه نادراً ما حقق نجاحاً يذكر. وكان عاصم فليّح الأكبر سناً، ومع ذلك فإنه كان شديد التخلف عندما يتعلق الأمر بالتعليم الرسمي، إذ إنه لم يتجاوز في هذا المدرسة الابتدائية التركية، وأظهر موهبة لا تنكر ككاتب

---

(١) حول خيري، راجع الجدول ٤ ـ ٢.

(٢) خلافاً للروايات الشيوعية للعقود اللاحقة فان يوسف سلمان يوسف، أبرز شيوعيي الجنوب، لم يشارك في تأسيس الجمعية ولا في أي من نشاطاتها، إذ غادر العراق إلى «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» في موسكو في ٣ شباط (فبراير) ١٩٣٥، أي قبل أن توجد الجمعية، وعاد إلى بغداد في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، بعد وقت طويل من زوال الجمعية.

(٣) السكرتير العام للحزب الشيوعي السوري.

(٤) وارد في رسالة مؤرخة في ٦ أيار (مايو) ١٩٣٧ مرسلة من الشيوعي السوري عز الدين ساطع إلى عبد القادر اسماعيل. ملف الشرطة العراقية رقم ٣٠٧٦.

شعبي، وكان الوحيد الذي تلقّى تعليماً منهجياً في فنّ العصيان. ولكن فليّح ـ واستناداً إلى أصدقائه ـ كان عصبيّ المزاج، سريع الغضب، لا يصبر على التناقضات. وكان رئيس الشرطة السياسية يحمل أسوأ الأفكار عنه. وكتب عنه في العام ١٩٣٤: «فليّح إنسان ضعيف جداً، وهو جبان ومغفّل. ونظراً لتقلّبه، فلا فائدة منه، سواء انقلب على الشيوعية في المستقبل أم لا»[٥]. وكان زكي خيري أكثر إخلاصاً للمبادىء، كما كان الأقل مبالاة بالخطر، وهي ميزة أودعته السجن مرة بعد أخرى. وبالرغم من أنه كان قادراً على تكريس نفسه، قلباً وروحاً، للقضية فإنه كان يتصرف من رأسه. وقال أحد رفاقه[٦] عنه إنه كان «ميالاً للسخرية اللاذعة» ومستعداً لأن يهزأ من الذين ليسوا بمستواه من الفهم والنضج. وقال رفيق آخر[٧] إنه كان كثير التشدّد في معالجة الأمور. ومن الأمور ذات المغزى أن الشخصية التي سحرته ـ كما قال للمؤلف[٨] ـ أكثر من غيرها، أثناء قراءته في شبابه لتاريخ الحركات الثورية، هي شخصية مارات، خطيب الثورة الفرنسية المفوّه وكلب حراستها. وكانت لقاسم حسن، الذي كانت له كلمته في الجمعية، عقلية مرنة جداً، ولكنه ترك عند رفاقه ـ بطريقة ما ـ انطباعاً غير مريح بأنه نادراً ما كان يهدف إلى ما ينظر إليه أو يقول حقيقة ما يفكر به.

وكان أحد العيوب الأخرى العامة ـ والأساسية ـ هو أن أعضاء قليلين في الجمعية فقط كانوا يعرفون الطاعة. وكان النظام غريباً تماماً عنهم. وأكثر من هذا، لم تكن هناك قواعد مشتركة توجّه عملهم. ولم يكن ممكناً تحقيق وحدة حقيقية في ظل هذه الظروف.

وما كادت الجمعية تصدر بيانها حتى حصل أول شرخ في صفوفها. ونشأ الخلاف حول المسار التالي الذي يجب اتباعه في العمل. وأصرّ يوسف سلمان على ضرورة أن تركز الجمعية لفترة من الزمن على بناء كادرها وتعليمه، وعلى دعم شباب «الأهالي» في كل السياسات أو الإجراءات التي يرى من المناسب تبنّيها. وشعر عاصم فليّح أن على الشيوعيين أن يصدروا صحيفة خاصة بهم بلا أيّ تأخير، وأن يميزوا أنفسهم بوضوح عن المجموعات الأخرى منذ البداية. ونتيجة لذلك تسرّب شيء من البرود إلى علاقاتهما، وانسحب يوسف اسماعيل ونوري روفائيل واتباعهما من الجمعية في مطلع نيسان (أبريل) ١٩٣٥. ووقفت جماعة الناصرية إلى جانبهم، بينما ذهبت جماعة البصريين إلى الجناح الآخر.

وحاول الأعضاء المؤسسون الثلاثة الآخرون ـ عاصم فليّح ومهدي هاشم وقاسم حسن[٩] ـ السيطرة على الانشقاق الذي حصل. واختاروا إلى جانبهم كلاً من زكي خيري

(٥) مدخل مؤرخ في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٤ في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٠٦٧ حول «عاصم فليّح».

(٦) جميل توما.

(٧) قاسم حسن.

(٨) في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

(٩) كان العضو المؤسس السادس، حسن عباس الكرباس، قد اعتقل في ١١ آذار (مارس) ١٩٣٥.

ويوسف متي[١٠] ورتبوا أمر إصدار صحيفة سرية بأسرع ما يمكن، كما أنهم قرروا إيفاد قاسم حسن إلى موسكو لحضور المؤتمر العالمي السابع للكومنترن كمراقب.

وبدأ يظهر نوع من الانقسام في صفوف العمال. وكرّس يوسف متي جهوده لبغداد، وزكي خيري للبصرة والناصرية، ومهدي هاشم للديوانية والنجف والفرات الأوسط بشكل عام.

الجدول رقم ٥ ـ ١
اللجنة المركزية الأولى للحزب الشيوعي العراقي
من أيار (مايو) إلى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥

الاسم	معلومات عن سيرة الحياة
عاصم فليّح، سكرتيراً	(أنظر الجدول ٤ ـ ٢)
مهدي هاشم	(أنظر الجدول ٤ ـ ٢)
قاسم حسن	(أنظر الجدول ٤ ـ ٢)
زكي خيري	(أنظر الجدول ٤ ـ ٢)
يوسف متي	(أنظر الجدول ٤ ـ ٢)

وكان عاصم فليّح منهمكاً في التحضير لنشر أول صحيفة عراقية سرية: «كفاح الشعب». وشعر أنه لن تكون هنالك أداة أكثر من هذه فعالية في لمّ شمل الخلايا المختلفة وجمعها في حزب واحد، موضّحاً الطرق الملائمة للعمل، مع تجنّب الأخطار الملازمة لاختلاف الآراء وتشوّشها[١٢].

وظهرت «كفاح الشعب» في تموز (يوليو) ١٩٣٥، أيام وزارة ياسين الهاشمي[١٣] وبعد شهرين تقريباً من انهيار انتفاضة الفرات الأوسط[١٤]. وقدّمت الصحيفة نفسها كناطقة بلسان «العمال والفلاحين»، وكمطبوعة صادرة عن «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي».

(١٠) حول خيري ومتي راجع الجدول ٤ ـ ٢.

(١١) غادر قاسم حسن العراق يوم ٢٠ حزيران (يونيو) وعاد من موسكو في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٥. ملف الشرطة العراقية رقم ٢٧٢.

(١٢) تعتمد هذه الرواية على أحاديث أجريت مع قاسم حسن ومهدي هاشم وزكي خيري وجميل توما ونوري روفائيل وعبد الله اسماعيل، وعلى ملفات الشرطة العراقية رقم ٢٥٥٠ (حسن عباس الكرباس) و٤١٤ (خيري) و٣٠٦٧ (فليّح) و٤٨٧ (يوسف سلمان يوسف) و٣٠٧٦ (يوسف اسماعيل) و٣٦٧ (روفائيل) و٢٧٢ (قاسم حسن) و٣٣٣ (توما).

(١٣) كان الهاشمي رئيساً للوزراء من ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٥ وحتى ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦.

(١٤) كانت الجريدة تصدر من أقبية مستشفى السكك الحديدية في منطقة الكرخ ببغداد.

وبهذا، أسقط الشيوعيون أخيراً كل لفّ ودوران واستخدموا بلا التباس الاسم الذي أصبح الآن راسخاً في الجمعيات التاريخية.

وأعلنت «كفاح الشعب» أن الناس فشلوا في جني ثمار انتفاضات الفرات لسبب هام جداً، ألا وهو عدم وجود «حزب طبقي ثوري» على أرض المعركة السياسية. ولقد ظهر هذا الحزب الآن، ولكنه ما زال في مرحلة مبكرة من النمو. ولم يكن باستطاعته اكتساب القوة إلا بعد سنوات طويلة من النضال والتجربة. وكان الحزب مختلفاً تماماً عما اعتادت البورجوازية العراقية تَوَقُّعه. فهو لم يَعد بالكثير وينجز القليل. واعتمد الحزب على القوة والعنف لأنه كان يعرف تماماً أنّ ما مِن أمة استعمارية تمنح بموافقتها حقوق شعب أضعف، تماماً كما أنه ما من طبقة تخلت ابداً عن امتيازاتها سلماً. ونظر الحزب إلى نفسه على أنه حارس مصالح جماهير العمال والفلاحين، وشعر بواجبه تجاه استنهاض هذه الجماهير ضد الظلم الذي تفرضه عليهم أوضاعهم ورفعهم إلى مستوى النضال الطبقي الواعي[١٥].

وفي عدد تالٍ طرحت «كفاح الشعب» بدقة أكبر أهداف الحزب. وشملت الأهداف المعلنة والمتعلقة فقط بفترة البداية:

(١) طرد المستعمرين، وضمان حرية الشعب والاستقلال الكامل للأكراد[١٦] وضمان الحقوق الثقافية... لكل الأقليات العراقية.

(٢) توزيع الأراضي على الفلاحين.
(٣) إلغاء كل ديون الأراضي ورهوناتها...
(٤) مصادرة كل أملاك المستعمرين - من المصارف إلى حقول النفط وأعمال السكك الحديدية وغيرها - ونزع ملكية العقارات الزراعية الكبيرة.
(٥) تركيز السلطة في أيدي العمال والفلاحين.
(٦) إطلاق الثورة الاجتماعية - بلا تأخير - في كل مجالات الحياة الأخرى وتحرير الناس من أشكال الخضوع المتنوعة[١٧].

واضح أن أوائل الشيوعيين انحرفوا في بيان أهدافهم هذا الصادر في آب (أغسطس) ١٩٣٥ كثيراً باتجاه يسار الموقع المتخذ في بيانهم (المانيفستو) الصادر في ١١ آذار (مارس) ١٩٣٥[١٨]. والأمر المثير للاهتمام هو أن هذا حصل في الوقت نفسه (تموز - آب/ يوليو -

(١٥) «كفاح الشعب»، العدد ١ الصادر في تموز (يوليو) ١٩٣٥، ص ٢ - ٧.
(١٦) لم يذهب الحزب الشيوعي العراقي إلى هذا الحد البعيد في دعمه للقضية الكردية إلّا مرة واحدة أخرى، وذلك في البرنامج الذي تبناه الحزب في آذار (مارس) ١٩٥٣ عندما اعترف «للشعب الكردي بحقه في تقرير المصير، بما في ذلك حق الانفصال». «القاعدة»، السنة ١١، العدد ٢ الصادر في منتصف آذار (مارس) ١٩٥٣.
(١٧) «كفاح الشعب»، العدد ٣ الصادر في آب (أغسطس) ١٩٣٥، ص ١١.
(١٨) أنظر نص البيان في نهاية الفصل الرابع.

أغسطس ١٩٣٥) الذي كان فيه الكومنترن - الذي حيته «كفاح الشعب» على أنه «قائد الثورة العالمية»[١٩] - كان ينحرف يميناً باتجاه سياسات «الجبهة الشعبية» و«الجبهة الوطنية». ولم يعد الشيوعيون العراقيون بعد ذلك أبداً، ولا حتى في ذروة قوتهم في الأشهر التي تلت ثورة ١٩٥٨، إلى التعبير عن مطالبهم بطريقة ثورية كهذه.

ولكن لم تكن حماسة الشيوعيين هي ما أغضب رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، فقد شنّت «كفاح الشعب» هجمات شخصية عليه. وكتبت تقول، مثلاً، في إحدى المناسبات: «هل تعرف أن رئيس الوزراء يدعو إلى الفضيلة في النهار ويقضي لياليه مع مومس صغيرة اسمها ماري كسبرخان؟»[٢٠] وأثبتت أمثال هذه الإشارات وغيرها أنها شديدة الإيذاء لصورة «الصوفي»[٢١] التي كان الهاشمي يبذل جهده لرسمها عن نفسه.

لهذا، أصبحت مطاردة الشرطة للشيوعيين أكثر شراسة. وأثبتت قلة خبرة الحزب ورخاوة النظام في صفوفه، وخصوصاً في بغداد، أنها كارثية. وببساطة، لم يكن بإمكان الأعضاء كتمان سرّ. واختلطت الخلايا المختلفة في ما بينها من دون إذن. وبدلاً من التقدم بحذر كان بعض الشيوعيين أكثر ميلاً إلى الذهاب إلى المقاهي حيث كانت «أصواتهم ترنّ» علناً وأمام أناس غرباء تماماً عنهم، كما قالت «كفاح الشعب»[٢٢]. ولم يمضِ وقت طويل إلا واجتذب الحزب إليه من عملاء الشرطة أكثر مما اجتذب أتباعاً. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٣٥ تم اعتقال عاصم فليّح ومهدي هاشم. وبتذوقه طعم السجن للمرة الأولى في حياته فقد فليّح كل اهتمام بالثورة، وأعطى وعداً حافظ عليه بعدم القيام بأي نشاط سياسي مهما كان نوعه. وفي هذا الوقت كانت الرسائل السرية التي تُمرَّر من يد إلى أخرى تتهم قاسم حسن، الذي عاد منذ قليل من المؤتمر السابع للكومنترن، بخيانة مبادئه وحزبه[٢٣]. وعندما وقع زكي خيري أخيراً في قبضة الشرطة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥ توقفت «كفاح الشعب» عن الصدور بعد أن بلغ توزيعها ٥٠٠ نسخة. وبدا تشتّت الشيوعية العراقية تاماً ونهائياً.

(١٩) «كفاح الشعب»، العدد ٣ الصادر في آب (أغسطس) ١٩٣٥، ص ١.
(٢٠) «كفاح الشعب»، العدد ٣ الصادر في آب (أغسطس) ١٩٣٥، ص ٨.
(٢١) الصوفيون هم الباطنيون الزاهدون.
(٢٢) «كفاح الشعب»، العدد ٢ الصادر في آب (أغسطس) ١٩٣٥، ص ٦ - ٧.
(٢٣) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٧٢ حول «قاسم حسن».

الفصل السادس

البداية الثانية... أو
الشيوعيون في فترة الانقلابات
(١٩٣٦ ـ ١٩٤١)

كما لاحظنا سابقاً، كانت السلطة في العراق منذ تأسيس الملكية في العام ١٩٢١ متقاسمة بدرجات مختلفة بين البريطانيين والملك والضباط الشريفيين السابقين الذين أصبحوا ملّاكاً والإطارات العليا من الأشراف ـ الملّاك والبيروقراطيين الملّاكين والمشايخ الملّاكين، وعائلات هؤلاء جميعاً. وكان البريطانيون ـ طبعاً ـ هم أصحاب اليد الأعلى حتى التوصل إلى المعاهدة البريطانية ـ العراقية في العام ١٩٣٠. وتُرك بعد ذلك لعناصر أخرى أن تسيطر إلى حدّ كبير على الحياة الداخلية في العراق. وعلى العموم، ففي العام ١٩٣٦ تفجّرت قوة أخرى غير متوقعة على المسرح العراقي: صباح أحد أيام تشرين الأول (أكتوبر) قام بكر صدقي، أحد جنرالات الجيش، بقلب الحكومة في بغداد. وأغرق الانقلابُ العراقَ في الفوضى وقاده إلى أربع سنوات ونصف السنة من حكم الجيش غير المباشر، الصعب، والمتردّد.

يوم الانقلاب ـ ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ـ أدخل مهدي هاشم وزكي خيري[١] السجن، إذ كانت السلطات تنظر إليهما على أنهما «شيوعيّان خطران». وسجن الأول في أربيل والثاني في كركوك. ولكن سرعان ما أُفرج عنهما. أما رفيقاهما القديمان، يوسف متّي وحسن عباس الكرباس[٢] فكانا في شارع الرشيد ـ شارع بغداد الرئيسي ـ وفي منطقة باب الشيخ العمّالية يجمعان أتباعهما السابقين وينظمان التأييد الشعبي لمبادرة الجيش[٣]. وعمل الاثنان في هذا المسعى يداً بيد مع جماعة «الأهالي» الذين كانوا مهتمين عن قرب بالانقلاب وكان لهم أن يحصلوا على نصف الحقائب الوزارية قبل انقضاء النهار.

---

(١) راجع الجدول ٤ ـ ٢.

(٢) المصدر السابق.

(٣) لا صحة على الإطلاق لتأكيد والتر لاكير في *Communism and Nationalism in the Middle East* (New York, 1956)، ص ١٧٨ حول أن قادة الشيوعيين «عارضوا أولاً الحكومة الجديدة ولم يخرجوا لتأييدها حتى منحهم الكومنترن الضوء الأخضر [في كانون الثاني/ يناير ـ شباط/ فبراير ١٩٣٧]».

وكانت موجة المظاهرات المؤيّدة التي اجتاحت كثيراً من المدن العراقية يومي ٢ و٣ تشرين الثاني (نوفمبر) نتيجة ـ في الواقع ـ للجهد المشترك للطرفين. وفي حالات معيّنة كان دور الشيوعيين أكبر من دور جماعة «الأهالي». وفي البصرة ـ مثلاً ـ كان الزعيم الشيوعي غالي زويّد(٤) هو من قاد حشود المتظاهرين(٥). وكان الشيوعيون ممثّلين أيضاً في «لجنة الإصلاح الوطني والتقدمي» التي نظّمت التأييد الشعبي في بغداد. ولكن النغمة المستقلة كانت هي السائدة هنا. فعلى قرع «الدمّامات» ـ وهي طبول ذات صوت عسكري تستخدم في مسيرات الحسينيين الشيعة ـ سارت حشود الفقراء والعمال إلى جانب بغداديين آخرين في شارع الرشيد ملوّحة بأعواد قصب ثخينة ومحيية الجيش و«وزارة الشعب» كالآخرين، ولكنها كانت تهتف أيضاً بشعارات شيوعية الطابع مثل: «الخبز للجائعين!» و«الأرض للفلاحين!» و«الموت للفاشية المجرمة!»(٦).

وباستثناء هذا الحادث الذي أحرج رجال «الأهالي» فقد ساعد الشيوعيون هؤلاء الآخرين في كل فرصة سنحت ودافعوا عنهم بقوة في جريدة «الانقلاب» التي كان يملكها محمد مهدي الجواهري(٧). وعندما أنشئت في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦، وبمبادرة منهم، «جمعية الإصلاح الشعبي» سارع الشيوعيون كلهم إلى الانضمام إليها(٨).

وفي فترة «الجبهات الوطنية»، يوم كان الحزبان الشيوعيان في سورية وفلسطين يقدّمان دعمهما لقوى معروفة بسياساتها الاجتماعية المحافظة(٩)، لم يكن هنالك مغزى لحجب الشيوعيين العراقيين مساعدتهم عن جمعية تدعو إلى ضمان «الحريات الديموقراطية» وتشجيع المنظمات العمالية وفرض حدّ أدنى للأجور وساعات العمل الثماني وضريبة تصاعدية على الدخل والإرث(١٠).

وكتب الشيوعي البغدادي يوسف إسماعيل(١١) يقول في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٦: «أصبح الانتماء إلى جمعية الإصلاح الشعبي ضرورة وواجباً...» وتابع: «إنه إمر مفروض على المفكرين والطلاب والعمّال والفلاحين... الذين عليهم ألاّ يوفروا جهداً... لإنجاح

(٤) انظر الجدول ٤ ـ ٢.
(٥) «الأهالي» يوم ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦.
(٦) حديث مع زكي خيري أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.
(٧) كانت الجريدة تحت السيطرة المطلقة للشيوعيين.
(٨) كان الأعضاء المؤسسون للجمعية هم: وزير الاقتصاد والأشغال العامة كامل الجادرجي، ووزير التعليم يوسف عز الدين ابراهيم، ورئيس تحرير «الأهالي» عبد القادر اسماعيل (حول اسماعيل انظر أيضاً الجدول ٤ ـ ٢)، ورئيس تحرير «الحارس»، وهي صحيفة تماثل «الأهالي» في توجهاتها، مكّي جميل، والزعيم النقابي محمد صالح القزاز، والمحامي صادق كمّونة. ملف الشرطة العراقية رقم ٥٧ ج، المعنون «جمعية الإصلاح الشعبي».
(٩) «الكتلة الوطنية» في سورية و«الهيئة العربية العليا» في فلسطين.
(١٠) برنامج جمعية الإصلاح الشعبي، البنود: ٢ ب، ٣ آ، ٣ د، ٦.
(١١) حول يوسف اسماعيل، راجع الجدول ٤ ـ ٢.

الجمعية»(١٢). وكان شيوعيو الجنوب قد أدلوا في وقت سابق بآراء مشابهة(١٣). وعلى العموم، ففي كانون الثاني (يناير) ١٩٣٧ كتبت الصحيفة الناطقة بلسان «جمعية البحث العلمي لدراسة المشاكل الوطنية والاستعمارية» (NIANKP) في موسكو معبّرة عن عدم موافقتها، بشكل غير محدّد، على «الإصلاحيين الشعبيين». وقالت صحيفة ريفوليوشيني فوستوك: «من المهمّ ملاحظة أنهم عندما يتحدثون عن إلغاء الاستغلال عموماً فإنهم يعنون إلغاء شكل واحد محدّد من الاستغلال، وهو الاستغلال الإقطاعي»(١٤). وأضافت الصحيفة مشيرة إلى مطالبهم الزراعية الخجولة («استصلاح الأراضي القاحلة وتوزيعها على الفلاحين...» و«إلغاء القوانين الزراعية الظالمة...»(١٥).. إلخ) فقالت إن «تنفيذ كل هذه الإجراءات لن ينهي حتى الاستغلال الإقطاعي كلياً»(١٦). وعلى العموم، فقد سارعت الصحيفة إلى الإعلان أنه «بالرغم من كل برنامجهم النضالي البورجوازي البحت ضد الإقطاعية فإن شباب العراق الديموقراطيين سيواجهون صعوبات هائلة...»(١٧).

وإذا كانت تحفّظات هذه الصحيفة قد عرفت لدى الشيوعيين العراقيين فإنها لم تخمد حماستهم للإصلاح الشعبي. ولم ينظر هؤلاء نظرة ناقدة، بل وحتى بدرجة من العداء، إلى الجمعية إلا بعد سنوات ـ في العام ١٩٤٢ ـ وبعد أن أصبحت جزءاً من التاريخ(١٨).

أما في خريف ١٩٣٦ وشتاء ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، ولأن الإصلاحيين الشعبيين شكلوا جزءاً من النظام الجديد تحديداً، فقد اهتم «الشيوعيون كثيراً بمصير الجمعية. وهو ما يظهر بوضوح تام في نشرة شيوعية معنونة «انقلاب ٢٩ تشرين الأول» صدرت تلك الأيام، وهي على شيء من الأهمية بالنسبة إلى نقطة أخرى، ألا وهي استباقها للسياسات التي تبنّاها لشيوعيون في الأشهر التي تلت ثورة ١٩٥٨.

وأعلن يوسف إسماعيل، كاتب النشرة، أنه إذا كان للنظام الجديد أن يستمر، فإن عليه أن يزيح من الحكومة والجيش كلَّ العناصر التي تفتقر إلى الأمانة والكفاءة و«الإخلاص للجماهير». وسيكون على النظام كذلك ملاحقة، وضرب، بقايا الأعداء الذين ضربهم الانقلاب وحرمانهم من أية فرصة لإعادة تنظيم أنفسهم. ولهذا، فإنه ستكون هنالك حاجة إلى «إدارة تحريات جنائية جديدة مستقيمة وواسعة الحيلة». ولإحباط، أو سحق، المعارضة التي قد تظهر لن يكون كافياً تقوية الجيش، بل يجب إيجاد «ضابطة أهلية». وأكثر من هذا،

(١٢) يوسف اسماعيل، «انقلاب تسعة وعشرين تشرين الأول» (بغداد، ١٩٣٦)، ص ٥٣ ـ ٥٥.
(١٣) انظر بيان عبد الله مسعود في «الأهالي»، العدد ٤٥٠، ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٦.
(١٤) *Revoliutsionnyi Vostok*، العدد ١ (٤١) لعام ١٩٣٧، ص ٨٨.
(١٥) المادة ٣، الفقرتان ج و ز من برنامجهم.
(١٦) *Revoliutsionnyi Vostok*، العدد ١ (٤١) للعام ١٩٣٧، ص ٨٩.
(١٧) المصدر السابق، ص ٩١.
(١٨) «الشرارة»، العدد ١٥ الصادر في آب (أغسطس) ١٩٤٢. وقالت الصحيفة إن الجمعية شكلت «بداية نشاطات المناشفة العراقيين».

فإنه يجب ألا يعيَّن في المدارس إلا معلّمون «يمكن الاعتماد عليهم في توحيد الشعب». ونظراً لأن كل حالة جديدة تخلق أعداء جدداً فإنه لا بدّ من التحالف مع «القوى الأجنبية التي عززت الانقلاب مصالحها». وفي هذا كله، كما في تنفيذ إصلاحات كاسحة وُعد الناس بها، يجب ألا يغيب عامل الوقت عن الأنظار، ويبقى الإسراع حاسماً. والحكومة التي «تولّت السلطة بالقنابل» عليها أن تعرف قبل أي شيء آخر أنها «تعيش وتموت بالأفعال السريعة»[19].

ولكنّ الشيوعيين بالغوا في الصفة الشعبية التي أسبغوها على ضباط الجيش الذين كانوا العمود الفقري الحقيقي للنظام الجديد. وكان المحرك الرئيسي الدافع لزعيم هؤلاء الضباط، بكر صدقي، هو رغبة ببناء جيش قوي. وربما تكون قد وردت في ذهن صدقي أيضاً فكرة إقامة دكتاتورية عسكرية. ومن ناحيتهم، تحدّث أتباعه عن إصلاحات «متطرّفة»، ولكن كلامهم بقي في إطار العموميات ومحاطاً بالغموض. وكان هؤلاء والإصلاحيون الشعبيون أبعد ما يمكن أن يكونوا عن الانسجام سواء في الأفكار أم في الطموحات أم في الطباع. وكان الطرفان قد التقيا أصلاً لا على الشعور بتعاطف متبادل، بل على ازدراء مشترك للحكومة التي انتصرا عليها معاً. وإذا كان الجانبان قد تصرّفا تالياً ـ ولفترة قصيرة ـ بالطريقة نفسها، فإنهما فعلا بدوافع مختلفة. ولقد أثبت الإصلاحيون الشعبيون في النهاية كونهم غير ملائمين حتى كحلفاء مؤقتين.

وهكذا، عندما جرت الانتخابات العامة في شتاء ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، واجه الإصلاحيون العقبات عند كل منعطف ولم يؤمّنوا لأنفسهم إلّا اثني عشر مقعداً من أصل ١٠٨ مقاعد في المجلس النيابي الجديد، وبصعوبة[20]. ولم يكن الشيوعيون غير سعداء كلياً بالنتائج من ناحيتهم. فللمرة الأولى وصل إلى المجلس النيابي اثنان من المقرّبين جداً إليهم، هما عبد القادر اسماعيل وعزيز شريف. واحتل الاثنان مراكز بارزة في الحركة الشيوعية في ما بعد، فأصبح الأول عضواً في اللجنة المركزية السورية أولاً، ثم في تلك العراقية، وأصبح زعيماً لـ «أنصار السلام» في العراق.

ولكنه كان مقدّراً للشيوعيين والإصلاحيين أن يواجهوا خيبات أمل قاصمة. ففي ١٧ آذار (مارس) ١٩٣٧ فتح الجنرال بكر صدقي على الشيوعيين هجوماً مفاجئاً وغير متوقع، بدأه بالقول إنّ هناك أشخاصاً تحدثوا عن «استعداد مسبق لتقبّل الشيوعية في هذا البلد». «ولكن أين هي مصانعنا وأين هم عمالنا؟». «أين هم رأسماليّونا وأين هو رأس المال الذي سيسببون الاضطهاد به؟». لهذا، فإن أولئك الذين أيدوا الشيوعية لا يمكنهم أن يكونوا إلّا «من إحدى فئتين: إما أنهم أشخاص سذّج قليلو المعرفة... أو أشخاص يريدون بالبلد شراً... وتحركهم أيدٍ أجنبية، لا شك في ذلك». وانتهى صدقي إلى جملة تهديدية، إذ قال: «الشيوعية لا تتلاءم مع الحكم الملكي... وأنا، كرئيس لقوة الإصلاح... أعلن هنا

(١٩) يوسف اسماعيل، «انقلاب»، ص ٣٣ ـ ٤٢ و٧١.
(٢٠) ملف الشرطة العراقية رقم ٥٧ ج.

استعداد الجيش... لسحق أية حركة ـ شيوعية كانت أو غيرها ـ تنتهك حرمة العرش... وإن بدرجة صغيرة»[21].

ولم يكن باستطاعة الإصلاحيين الشعبيين أن يقرأوا كلمات بكر صدقي من دون أن تغمرهم الريبة. وكان واضحاً أن هدفه هو استرضاء العناصر الأكثر محافظة وميلاً وطنياً من السكان. وكان واضحاً كذلك أنه يرمي إلى ما وراء الشيوعيين الذين كانوا ـ بأنفسهم ـ ما زالوا قوة لا تؤخذ في الحسبان. لهذا، فقد عقد الإصلاحيون اجتماعات عاجلة قرروا خلالها مناقشةَ كيفية مواجهة تحرّك بكر صدقي. وإذا كانت تقارير الشرطة صحيحة، فإنه يبدو أنهم بحثوا جدّياً أمر انسحابهم كليةً من مجلس الوزراء ومن المجلس النيابي[22]. ولكن النصائح بالتروي هي التي انتصرت في النهاية.

وعلى العموم، فقد كانت هنالك ردود فعل على مستوى آخر. ورداً على تساؤل بكر صدقي «أين هم عمالنا؟» أضرب عمّال الميناء يوم ٢٤ آذار (مارس) ١٩٣٧، وتبعهم عمال شركة السجائر الوطنية في بغداد وشركة النفط العراقية في كركوك يوم ٥ نيسان (أبريل) ١٩٣٧. وانتشرت الإضرابات يومها بتتابع سريع إلى مختلف مواقع الحفريات ومحطات ضخ النفط وإلى سدّ الكوت وورشات السكك الحديدية في بغداد ومصانع الحياكة في النجف والقاعدة العسكرية في الحبّانيّة[23].

ولم يشترك في هذه الحركة أكثر من ٢٠ ألف عامل بالرغم من أنها غطّت معظم المشاريع الصناعية الهامة في البلاد، ولكنها أشارت ـ مع ذلك ـ إلى أن الطبقة العمالية الوليدة بدأت تثبت وجودها واكتشفت القوة المتأصلة في طريقة العمل هذه التي ما زالت جديدة على العراق.

ولم يكن الدافع إلى الإضرابات سياسياً إلّا بشكل جزئي، ذلك أن عمالاً كثيرين كانوا يعانون الأمرّين ولم تكن السلطات تتدخل في شكاويهم. وللإتيان بمثال محدّد نذكر أن «المصاليخ» ـ أي «العراة» الذين يحملون البضائع من السفن وإليها في الميناء ـ كانوا يكسبون ما لا يتجاوز ٤٥ فلساً (١١ بنساً) مقابل ١٤ ساعة عمل يومياً[24]. وبشكل أعمّ، فإن العمال الصناعيين الذكور غير المهرة كانوا ينالون ٤٠ ـ ٦٠ فلساً (١٠ بنسات ـ جنيه استرليني

(٢١) «البلاد»، السنة ٨، العدد ٨٢١ بتاريخ ١٨ آذار (مارس) ١٩٣٧.
(٢٢) ملف الشرطة العراقية رقم ٥٧ ج، المداخل المؤرخة في ١٨ و١٩ و٢٤ آذار (مارس) ١٩٣٧.
(٢٣) ملف الشرطة العراقية رقم ٨٤٦ حول «محمد صالح القزّاز» (زعيم نقابي)، المدخل المؤرخ في نيسان (أبريل) ١٩٣٧. و«البلاد» السنة ٨، العدد ٨٣٦ بتاريخ ٦ نيسان (أبريل) ١٩٣٧. ومخطوطة شيوعية غير منشورة معنونة «من أجل فرض اتحادات مناضلة بعد ربع قرن من تاريخ الاتحاد العمالي» (بالعربية)، ص ٢٠ ـ ٢٦. و Stephen Longrigg, *Iraq 1900 to 1950*, p. 252.
(٢٤) تصريح أدلى به للمؤلف عبد الله مسعود الذي ساهم في تنظيم إضراب ميناء البصرة.

وبنسـان) وينال الأطفـال ١٠ ـ ٤٠ فلساً (٢,٥ بنسـاً ـ ١٠ بنسات) ليـوم عمـل طولـه ١٠ ساعات[٢٥].

ولكن، إذا كان الاستياء العام قد مهّد الطريق أمام الإضرابات، فإن المبادرة جاءت ـ جزئياً ـ من الشيوعيين، وخصوصاً من جماعة غالي زويّد في البصرة[٢٦] وجماعة زكي خيري في بغداد[٢٧]، وبعضها من الأعضاء «اليساريين» في جمعية الإصلاح الشعبي مثل عبد القادر اسماعيل، وعلى الأخص من محمد صالح القزّاز، مؤسس الحركة النقابية العمالية العراقية[٢٨].

عند هذا الحد بدأت الأحداث تتحرك باتجاه نتائجها. وفي ٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٧، وبينما كانت موجة الإضرابات ما زالت في قمّتها، اعتقل الإصلاحي القزّاز ونفي لمدة سنة إلى بلدة عانة في الشمال الغربي للعراق[٢٩]. وفي ٦ أيار (مايو) انسحب الشيوعي المعتدل يوسف اسماعيل من المشهد بقبوله وظيفة في المفوضية العراقية في باريس بناء على نصيحة كامل الجادرجي، الإصلاحي العضو في مجلس الوزراء[٣٠]. في هذا الوقت، أخذ الشيوعيون الأكثر عناداً يختفون عن الأنظار بشكل متزايد، ولجأ هؤلاء إلى العمل سراً لفترة من الزمن. وفي ١٩ حزيران (يونيو) انسحب الوزراء الإصلاحيون أخيراً من الحكومة بعد أن طفح الكيل ودفعهم صدقي إلى فقدان الصبر بمعاملته الفظة لحالات العصيان القَبَلي المزمنة في منطقة الفرات الأوسط. وجاءت الضربة القاضية يوم ١٢ تموز (يوليو) عندما حُلّت جمعية الإصلاح وتفرّق أعضاؤها[٣١]. بعد ذلك بقليل توجّه عبد القادر اسماعيل، أنشط الإصلاحيين، إلى المنفى خارج العراق حيث بقي عشرين سنة.

ولكن نظام الانقلاب، الذي رحّب الشيوعيون بمجيئه بكثير من الحماسة، كان ـ من وجهة نظرهم ـ سينتهي خلال أيام قليلة وبطريقة أكثر شؤماً. وفي ١٠ آب (أغسطس) ١٩٣٧، قبل يوم واحد من اغتيال بكر صدقي، نزع النظام من عبد القادر إسماعيل وشقيقه يوسف جنسيتيهما[٣٢]، الأمر الذي أورث خلفاءه سلاحاً جديداً «مهلكاً».

(٢٥) Great Britain, Department of Overseas Trade, *Economic Conditions in Iraq, 1933-1935* (London, 1936). p. 30.

(٢٦) حديث مع عبد الله مسعود، شيوعي بارز سابق من البصرة.

(٢٧) شاهد عملاء الشرطة أحد مساعدي خيري ـ يوسف متّي ـ يتنقّل بين قادة العمال في بغداد يحضّهم على الإضراب. ملف الشرطة العراقية رقم ٨٤٦.

(٢٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٨٤٦، المدخل المؤرخ في ٨ نيسان (أبريل) ١٩٣٧، والملف رقم ٥٧ ج، المدخل المؤرخ في ١٢ تموز (يوليو) ١٩٣٧.

(٢٩) ملف الشرطة العراقية رقم ٨٤٦.

(٣٠) ملف الشرطة العراقية رقم ٣٠٧٦، ورسالة وجّهها يوسف اسماعيل من باريس في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧ إلى رفيقه نوري روفائيل وموجودة في الملف رقم ٣٦٧.

(٣١) ملف الشرطة العراقية رقم ٥٧ ج.

(٣٢) نشرت في الصحف اللبنانية مقالات تحمل على بكر صدقي. وثارت شكوك حول أن يكون اسماعيل هو كاتب هذه المقالات، ولكن كاتبها الحقيقي كان تحسين العسكري، صهر نوري السعيد.

وفي ظلّ الحكم المدني القلق الذي أقيم في ١٧ آب (أغسطس) ١٩٣٧ أصبح العمل الشيوعي أكثر خطورة من ذي قبل. وأخذت الطبقات الحاكمة، التي حرّكتها الفترة الإصلاحية، تثبت وجودها. وأصبحت الشرطة أيضاً أكثر خبرة. وحصل ما كان له أن يحصل، وهجر كل الشيوعيين الميدان إلاّ الأكثر تعنتاً منهم. وانتقلت القيادة إلى زكي خيري[٣٣]، الأكثر معاناة.

إذا كان هنالك شيء يميّز خيري عن غيره من القادة الشيوعيين في أمور السياسة فهو المغزى الكبير الذي أعطاه للدعاية داخل صفوف الجيش. وشكّل الجنود وصغار الرتباء لبّ اهتمامه. وبدا الضباط أبعد من إمكانية الوصول إليهم. أو غير جاهزين بعد لتقبّل الأفكار التي يحملها. وفي كل الأحوال فإنه لم يحاول السعي إلى الردّة بينهم. وكان انقلاب ١٩٣٦ قد كشف بالفعل في أية مواقع حاسمة كان يوجد القادة الرفيعون والمتوسطون في تشكيلة سلطة الدولة. ولكن ماذا يحصل إذا لم يساير الجنود وضباط الصف رؤساءهم في لحظة الأزمة؟ لقد اعتقد خيري أنه من المؤكد أن إحدى المهام الرئيسية للثورة إنما تكمن في اغتراب الجنود وبعدهم عن النظام القائم.

ووردت في مخطوطة شيوعية لم تنشر عنوانها «الجيش العراقي»، ويبدو ـ من دلائل داخلية ـ أن زكي خيري أعدها في العام ١٩٥٣ لتدريب الكادر في سجن الكوت، رواية عن بدايات العمل الشيوعي داخل القوات المسلّحة. واستناداً إلى هذه الوثيقة، فإن «عدداً من الثوريين» (مؤكد أن زكي خيري ويوسف متّي وآخرين كانوا بينهم)[٣٤] دخلوا عام ١٩٣٥ «مكاناً ما» في الكرّادة الشرقية ـ إحدى ضواحي بغداد ـ حيث كان يوجد حوالى عشرين جندياً وعاملاً ينتمون إلى إحدى المنظّمات الوطنية، وكانوا يناقشون «بحرارة وبساطة» مسائل سياسية ذات أهمية عامة. وكان الجنود والعمّال يؤمنون بطريقة الإرهاب. واعتقد هؤلاء بسذاجة أن اغتيال السفير البريطاني وبعضاً من عملائه العراقيين المختارين يكفي لجلب الحرية إلى شعب العراق. ودخل الشيوعيون في جدل معهم، وأوضحوا أن تدمير الأفراد لن ينجز الهدف المطلوب مطلقاً. وأضاف الشيوعيون أنه يمكن استبدال الأفراد المصابين في أية لحظة. وقالوا إنهم في مواجهة مع نظام، والهدف هو الهجوم على هذا النظام والإطاحة به. وتكمن الطريقة الصحيحة في تنظيم الناس وإعدادهم لكل أشكال النضال الثورية[٣٥].

وتمّ كسب الجنود بهذه الطريقة، وبدأ هؤلاء، وتابعوا، تشكيل الخلايا في فوج

(٣٣) حول خيري، راجع الجدول ٤ ـ ٢.

(٣٤) كان خيري ومتّي يحملان على عاتقهما مسؤولية العمل السياسي داخل الجيش حتى وقوع خيري في قبضة الشرطة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، وهي مسؤولية تحمّلها بعد ذلك كل من متّي ومهدي هاشم حتى خروج خيري من السجن في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٦. المصدر: رسالة من رئيس مديرية الاستخبارات الجنائية إلى وزير الداخلية في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، موجودة في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٣٣.

(٣٥) مخطوطة شيوعية داخلية لم تنشر عنوانها «الجيش العراقي» (بالعربية)، ص ٥٤ ـ ٥٥.

الاتصالات[36] الذي ينتمون إليه والذي كان معسكراً في الكرنتينا في بغداد. وبعد فترة قصيرة من الزمن تكاثرت الخلايا ووجدت طريقها إلى لواء الجيش الثاني في كركوك وبالقرب من غاووررباغي[37]. واكتسبت الحركة قوة، وخصوصاً في الأشهر التي تلت انقلاب ١٩٣٦ وشكلت في تلك الأيام لجنة شيوعية عسكرية خاصة عهدت إليها بمسؤولية التمريض داخل الجيش[38]. وكانت اللجنة تأخذ تعليماتها من زكي خيري ومؤيده الأقرب إليه يوسف متي وترفع إليهما التقارير عن تقدُّمها. وكان هذان يعملان لحسابهما طوال الوقت. وفي أعقاب اغتيال بكر صدقي في آب (أغسطس) ١٩٣٧ وما انتشر من استياء نتيجة لذلك في صفوف القوات الكردية ـ إذ كان بكر صدقي كردي الأصل ـ نمت الحركة أكثر فأكثر. وفي هذا الاتجاه الواعد رمى زكي خيري كل ما تبقّى من طاقات حزبه الذي كان في حالة تدهور، خصوصاً وأن خيري نفسه كان نصف كردي وأنه لم يعد يواجه التحدي بعد لجوئه إلى العمل السرّي. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧، وبعد أن نجحت الشرطة أخيراً في تعقب آثارها، كانت الحركة قد جذبت إليها، حسب مصدر شيوعي داخلي[39]، لا أقل من أربعمائة جندي وضابط صف. وعلى العموم، فإن السلطات لم تعتقل إلّا خمسة وستين رجلاً عاقبت منهم في النهاية اثنين وعشرين فقط. وحكم على ثلاثة من المنظمين العسكريين، هم الرقباء علي عامر وعبد الرحمن داوود وضاحي فجر، بالإعدام، ثم خفضت عقوبتهم إلى السجن ١٤ سنة بعد توسط الزعيم الوطني جعفر أبو التمن. وحكم على الجنود الآخرين بعقوبات بالسجن تتراوح بين ٣ و ١٠ سنوات. وخرج قائد الحركة وروحها المحركة، زكي خيري، بحكم بالسجن لمدة سنتين ونصف السنة. كما حكم على مساعديه المدنيين ـ يوسف متّي وحسن عباس الكرباس ـ بالسجن مدة مماثلة[40].

وبدت الشيوعية في بغداد وكأنها ماتت ثانية بعد توجيه الضربة القاسية إلى منظمة زكي خيري. واختفى كلّ مريديها البارزين. واستقر يوسف اسماعيل في باريس، وانضم بمرور الزمن إلى الحزب الشيوعي الفرنسي. أما رفيقه نوري روفائيل فغادر العراق في ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧ بعد يوم واحد من اعتقال زكي خيري، وانتهى في إسبانيا مع الكتيبة الأممية التي خدم فيها برتبة رقيب أول في مركز مراقبة في جبهة كاتالونيا، حيث نال في النهاية

(٣٦) صار الفوج ـ في هذا الصنف ـ يسمى اليوم كتيبة.

(٣٧) «حديقة الكفار»، موقع يوجد بين مدينة كركوك وحقول النفط.

(٣٨) تقرير مقدم من رئيس الاستخبارات الجنائية إلى وزير الداخلية مؤرخ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨، موجود في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٣٣.

(٣٩) مخطوطة شيوعية عنوانها «الجيش العراقي»، ص ٥٥ ـ ٥٦.

(٤٠) صدرت الأحكام في ٦ آذار (مارس) ١٩٣٨. ملف الشرطة العراقية رقم ٤١٤ حول «زكي خيري». ولقد أقلق انتشار الأفكار الثورية داخل الجيش الحكومة ودعاها إلى أن تضيف في ١ أيار (مايو) مادة خاصة ـ هي المادة ٨٩ أ ـ إلى قانون العقوبات البغدادي تعلن أن الانتماء إلى الشيوعية يعتبر جريمة جنائية وتهدد كل من يحمل هذه الأفكار أو ينشرها بين الجنود أو رجال الشرطة بالإعدام أو الأشغال الشاقة مدى الحياة أو السجن لمدة لا تتجاوز ١٥ سنة. وكانت النشاطات المماثلة بين المدنيين تتسبب بعقوبات أخفّ.

شهادة «مناضل»[41]. وفي وقت سابق، في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧، سحبت الجنسية العراقية من مهدي هاشم ونفي إلى إيران حيث دخل حزب «توده». وأما بقية القادة الشيوعيين في بغداد فذبلوا في السجون الكريهة أو هم انجرفوا إلى أشغال مجزية.

في هذه الأثناء، كانت الموجة القومية في عزّ تدفّقها، وخلال السنوات التالية، ١٩٣٨ ـ ١٩٤١، عندما أصبح «العقداء الأربعة»[42] حكّام السلطة في بغداد، اكتسحت هذه الموجة كل ما سبقها من قوى محلية. وكانت تلك أيضاً هي الفترة التي أصبحت الفاشية فيها تسلية شعبية لطبقة الطلاب وللشباب عموماً.

ولكنّ الميل إلى الشيوعية كان راسخاً لا يمكن اجتثاثه على ما يبدو. وكان لا ينتزع من مكان إلّا وينبت في مكان آخر. وفي خريف ١٩٣٧، قبل اكتشاف منظمة خيري بقليل، دخل شيوعي جنوبي اسمه عبد الله مسعود مدرسة الحقوق في بغداد، وبدأ بنفسه، وبشكل مستقل تماماً عن خيري، يشكل خلايا كان لها أن تعيد الحياة إلى الحركة في النهاية.

وكان عبد الله مسعود[43] ـ الذي سنجده على رأس عصابة من الشيوعيين خلال شهري نيسان (أبريل) ـ أيار (مايو) ١٩٤١ في أثناء التحدّي الكبير لإنكلترا ـ قد ولد من عائلة شيعية متديّنة في قرية أردلان عند شط العرب «في السنة التي بُني فيها الجامع»، أي سنة ١٩١١. وتلقى علومه الأولى في الكتّاب. وتعلم مبكراً عن والده «القارىء» إلقاء الشعر الديني، وعندما كبر قليلاً وصار في المدرسة الابتدائية في العشّار، وهي البلدة الأقرب إلى قريته، صار يعثر عليه في أيام عاشوراء الشيعية يندب بأبيات حزينة استشهاد الحسين. ولم يكن التغيير في المحيط الذهني قليلاً وسهلاً عند الشاب مسعود عندما أرسل إلى المدرسة الأمريكية التبشيرية في العَشّار في العام ١٩٢٩، نظراً لأن ضيق ذات اليد منع إدخاله إلى المدرسة الداخلية في البصرة. ولكن يبدو أنه كان يتمتع بقدرة ملحوظة على التكيف ذاتياً. ويقول أعداؤه انه بالكاد أمضى سنة في المدرسة عندما حاول كسب رضى ڤان إسّ، مدير المدرسة، بأن كتب كراساً أنشد فيه مديحاً للمسيح. وقد لا يكون في هذا أكثر من افتراء خبيث، ولكن المؤكد هو أن ما قابله في المدرسة التبشيرية لم يُثِره بقدر ما أثاره كتاب صغير ممنوع قرأه في العام ١٩٣٥ عندما كان قد أصبح معلماً في العشار، وقد تركه بين يديه زعيم جماعة البصرة الشيوعية غالي زويّد[44]. وكان الكتاب بعنوان «الاشتراكية» لنقولا الحداد. وكان المؤلف، وهو كاتب وروائي لبناني، قد طرح في كتابه حججاً محكمة ضد الملكية

(٤١) يوسف إسماعيل هو الذي أوحى بفكرة التطوع في الكتيبة الأممية لنوري روفائيل وذلك في رسالة مؤرخة في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٣٧، ملف الشرطة العراقية رقم ٣٦٧.

(٤٢) صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب ومحمود سلمان وفهمي سعيد، وهم على التوالي قادة: اللواء الثالث واللواء الأول والطيران والقوات المحمولة.

(٤٣) التفاصيل التالية عن سيرة حياة مسعود وتفاصيل أخرى، تم الحصول عليها ـ إذا لم يذكر العكس ـ من مسعود نفسه ومن مساعده وديع طَلْيَة.

(٤٤) حول زويِّد، انظر الجدول ٤ ـ ٢.

الخاصة، وتنبأ بمستقبل اشتراكي مؤكّد للعالم، ولكنه رفض فوراً طريقة الثورة على اعتبار كونها «تهديداً للمجتمع الإنساني»[٤٥]. وكان الكتاب مستوحى من الفابيين وهنري جورج أكثر من استيحائه من ماركس ولينين. وعلى العموم، فلم يكن الكتاب بلا فائدة خلال فترة كانت تندر فيها أدبيات الشيوعيين الخاصة بهم. وبالنسبة إلى مسعود ـ على الأقل ـ كانت معظم آراء الكاتب مختلفة إلى حدّ كبير عمّا سمع وقرأ في الماضي، فخضع لمنطقها فوراً، كما هي، ولمدى طويل على ما يبدو. وقال في وقت لاحق: «لقد أثار الكتاب ثورة في أعماقي».

وعندما توجّه مسعود إلى مدرسة الحقوق في بغداد في العام ١٩٣٧ بحث داخل المدرسة وخارجها، وبلا كلل، عن أناس يمكنهم أن ينجذبوا إلى الأفكار التي اكتسبها حديثاً أو المفيدين للعمل الثوري. وكانت البداية صعبة أولاً. وقلائل هم الذين كانت لهم أية علاقة بالشيوعية. وكان الموضوع لا يكاد يذكر ولا يمكن طرقه إلّا بصورة غير مباشرة. وعلى العموم، فإنه لم يمض وقت طويل حتى أخذ البعض من مخلفات منظمة زكي خيري ينجذبون إلى مسعود. وأكثر من هذا، فما إن سرّعت القومية خطاها حتى بدأ الشباب اليهود المرتبكون يسعون إليه. ولم يجد اليهود طريقهم للمرة الأولى إلى الحركة الشيوعية إلّا في هذه اللحظة، وبعد انقضاء أكثر من عقد زمني من تاريخ الشيوعية. وهذا ما تجب ملاحظته بين قوسين.

ونظراً لأن وسائل الشيوعيين المحدودة والظروف غير الملائمة السائدة لم تكن تسمح لهم باتخاذ حتى مبادرات تافهة، فقد شغل هؤلاء أوقات فراغهم كأفضل ما يمكن بالتثقف الماركسي. كانوا فقراء نظرياً إلى حد مثير للشفقة. وكانوا يعرفون ذلك. لهذا، فقد انكبّوا على كلاسيكيات باستطاعتهم الحصول عليها من مكتبة ماكينزي أو من سورية وإيران عبر أقنية سرية. ودرسوا ـ بما في الكلمة من معنى ـ مجلة «الأنباء والآراء العالمية» World News and Views و«الشهرية العمالية» Labour Monthly وترجموا إلى العربية أهم المقالات التي لم يكن باستطاعة رفاقهم أن يقرأوها باللغة الأصلية (الإنكليزية).

وشكلت عودة يوسف سلمان يوسف من الاتحاد السوفييتي في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٨[٤٦] نقطة علّام في حياة جماعة عبد الله مسعود، إذ لم يكن هنالك في الجماعة من يعرف كيف يربط بين النظرية والممارسة أو ـ وبدقّة أكبر ـ كيف يطبّق المفاهيم الماركسية في أوضاع العراق الخاصة. وببساطة، لم يكن هنالك في الميدان أي مدرَّب أو متمرِّس يمكن الأعضاءَ أن يلجأوا إليه طلباً للتوجيه. وكان ليوسف سلمان يوسف أن يلعب في النهاية هذا الدور.

وما زال عبد الله مسعود يتذكر جملة تمتم بها يوسف أثناء لقائهما للمرة الأولى في مطلع ١٩٣٨ في بيت الشاعر العراقي حافظ الخصيبي. يومها، قال يوسف: «وإن كنا شيوعيين، فإننا لا نريد تحقيق الشيوعية اليوم. لا يمكننا ليُّ يد التاريخ». وهذه مقولة ماركسية شهيرة، ولكن مسعود صعق دهشة لدى سماعها.

---

(٤٥) نقولا الحداد، «الاشتراكية» (القاهرة، ١٩٢٠)، ص ٤٥ ـ ٤٦ و٨٠ و٨٨.

(٤٦) مدخل بذلك التاريخ في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧ حول «يوسف سلمان يوسف».

في البداية، نادراً ما كان يوسف ـ وكان اسمه الحزبي في العام ١٩٣٨ «سعيد» ـ في متناول اليد. وكان يغيب أشهراً[٤٧] لا يتمكن مسعود خلالها من الاتصال به. وعلى العموم، فعندما شعرت جماعة مسعود، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٠، بأنها قوية بما يكفي لإصدار جريدة حزبية رسمية باسم «الشرارة» سارع يوسف سلمان يوسف إلى بغداد، وانتقد المسألة، وطلب تسليمه الجريدة. واعترض مسعود ثم وَعَد بمراجعة يوسف طلباً للنصح شرط أن يستقر يوسف في بغداد على أن يُدفع له من أموال الحزب راتب شهري مقداره ٤ دنانير (٤ جنيهات استرلينية). ووافق يوسف، وأصبح بذلك عضواً في الجسم القائد المشكّل ذاتياً والذي اتخذ لنفسه الآن اللقب الذي تورّع كثيراً عن اتخاذه: لقب اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وبالإضافة إلى مسعود ويوسف، تألفت اللجنة من وديع طَلْيَة وجورج يوسف ستّو ـ وكلاهما من مرتدّي زكي خيري[٤٨] ـ ونعيم طْوَيِّق وحسين طه (راجع الجدول ٦ ـ ١). ولم يكن لدى الحزب يومها أية مرافق طباعية. وكانت «الشرارة» تطبع بآلة «ستنسل» حكومية. وقام عبد الكريم عبد الجبار الصَّفَّار، المشرف على قسم الطابعين في الإدارة العامة لسجلّ الأراضي، بمهمته شهرياً على أحسن وجه حتى العام ١٩٤٢ عندما اشترى الحزب آلة خاصة به. ولم يكن توزيع «الشرارة» يزيد عن ٩٠ نسخة في الشهر الأول[٤٩]، ولكنه قارب ٣٠٠ في الأشهر القليلة التالية، ولَمَس الرقم ٢٠٠٠[٥٠] في العام ١٩٤٢، وهو إنجاز يندر أن يكون تافهاً في العراق.

واختلفت «الشرارة» كثيراً عن «كفاح الشعب»، الناطقة الأولى بلسان الحزب. ويمكن القول إن «كفاح الشعب» كانت ترتدي ثياب الشباب. كانت أجواؤها حماسية ومتصلّبة وثورية. وكانت أفكارها المثالية بعيدة جداً عن الوقائع، كما كانت مهمّاتها التي كرَّس الشيوعيون أنفسهم لها مستحيلة. وعلى النقيض من ذلك جاءت «الشرارة» بريئة من العواطف الثورية. وعبّرت عن آرائها، في مجملها، باتزان ورزانة. وشدّدت على ما هو انتقالي أكثر من تشديدها على الأهداف النهائية. ولم تلجأ في شعاراتها إلى «البيان الشيوعي»، بل إلى القرآن الكريم[٥١] وإلى رابع الخلفاء الراشدين الإمام علي بن أبي طالب. وأظهرت اهتماماً بدستور البلاد أكثر مما فعلت الحكومة نفسها على الإطلاق.

---

(٤٧) لم يكن يوسف يستقر طويلاً في مكان واحد. وكان يقيم لفترة عند شقيقه داوود في الناصرية، ثم ينتقل إلى البصرة حيث يعيش أخوه فرج. وكان يقيم أحياناً، ولفترات قصيرة، في بغداد.

(٤٨) حول خيري، انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(٤٩) حديث مع مسعود والصفّار وتصريح هذا الأخير للشرطة في ٨ شباط (فبراير) ١٩٤٣ الموجود في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٣/٣١. وكان الصفّار قد ولد في بغداد عام ١٩١٧ ابناً لرجل يعمل في صهر النحاس وتلقى تعليماً ثانوياً. كما يشير ملف الشرطة رقم ١٥٦٢.

(٥٠) تصريح عبد الله مسعود للمؤلف في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧.

(٥١) كانت شعارات الأعداد التالية من «الشرارة» هي:
شباط (فبراير) ١٩٤١ :«فأمّا الزَّبد فيذهب جفاء وأما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض»(«الرعد»: ١٣ :١٧). أيلول (سبتمبر) ١٩٤١ ؛«وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون» («الشعراء» ٢٦ : ٢٢٧).

الجدول رقم ٦ - ١

اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (كانون الثاني/ يناير - ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤١)

الاسم	الهوية	الدين أو الطائفة	تاريخ الولادة	مكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	النشاط السياسي السابق	السيرة التالية
يوسف سلمان يوسف[أ]	(أنظر الجدول ٤ - ٢)									
عبد الله مسعود[أ،ب]	عربي	شيعي	١٩٩١	أردلان[ج]	معلم ابتدائي سابق وطالب حقوق، ثم محامٍ.	المدرسة الأميركية في العشار، مدرسة الحقوق.	الطبقة الوسطى الدنيا، «قارىء» تحسّرات حسينية[د]	١٩٣٥ (٢٤)	عضو في الحزب الوطني	اعتقل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ عاد إلى عضوية اللجنة المركزية بعد الافراج عنه. قطع علاقته مع فهد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٠ انضم إلى حزب الاتحاد الوطني ١٩٤٦.
وديع طَلْيَة[هـ]	كلداني مستعرب	مسيحي	١٩١٣	بغداد[و]	عامل نفط سابق، موظف صغير في مرآب خاص.	ابتدائي (المدرسة الكلدانية، بغداد)	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن بقال فقير.	١٩٣٤ (٢١)	—	قطع مع فهد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢. عضو «وحدة النضال» الانشقاقية ١٩٤٣. عضو «حزب الشعب» ١٩٤٦.
جورج يوسف ستّو[هـ]	كلداني مستعرب	مسيحي	١٩١٢	بغداد	موظف في السكك الحديدية مترجم، محرر في جريدة «الزمان».	ثانوي	طبقة الفلاحين. ابن لفلاح.	١٩٣٤ (٢٢)	—	ترك الحزب ١٩٤٣. أصبح بعد ثورة تموز (يوليو) كاتباً في «صوت الأحرار»[ز].
نعيم طُوَيِّق		يهودي	١٩٠٩	بغداد	مترجم، محرر في جريدة «الزمان»	ثانوي (الأليانس الإسرائيلية)	الطبقة الوسطى، ابن تاجر[ح]	١٩٣٧ (٢٨)	-	ترك الحزب ١٩٤٥.
حسن طه[ط]	عربي	سنّي	١٩١٧	بغداد	موظف في دائرة المساحة.	ابتدائي	الطبقة الوسطى. ابن ملاك	١٩٤١ (٢٥)	-	ترك الحزب ١٩٤٨.

(أ) كان مسعود مسمى سكرتيراً، ولكنه كان يتلقى التوجيه من يوسف سلمان يوسف.

(ب) من أتباع غالي زويِّد، وحول هذا راجع الجدول ٤ - ٢.

(ج) في محافظة البصرة.

(د) «القارىء» هو الذي يردد أشعاراً تتحسَّر على الإمام الحسين وتندبه.

(هـ) من أتباع زكي خيري، وحول هذا راجع الجدول ٤ - ٢.

(و) أصل عائلته من تل كيف، وهي قرية في محافظة الموصل.

(ز) صحيفة يسارية.

(ح) قد تجدر الإشارة إلى أن والد طويّق تزوج ثانية، وتربى هو في كنف أعمامه.

(ط) أدخل بعد كانون الثاني (يناير) ١٩٤١.

المصدر: أحاديث عبد الله مسعود ووديع طلية مع المؤلف، وملف الشرطة العراقية رقم ٤٣/٣١ المعنون «قضية عبد الله مسعود».

ولكننا سنكون بحاجة إلى أن نفهم بدقّة أكبر السياسات الشيوعية كما عكستها «الشرارة»، ومن أجل هذا يتحتم علينا إلقاء نظرة على حركة نيسان (أبريل) - أيّار (مايو) ١٩٤١ العراقية التي حملت اسم رشيد عالي الكيلاني.

كان لحركة ١٩٤١ مظهران مميّزان. ولم تكن هذه الحركة من وجهة النظر الدولية أكثر من حادث هامشي في الحرب العالمية الثانية تلوّن بموالاة ألمانيا بشكل عَرَضي بحت. أما بالنظر إلى الحادث في إطار التاريخ الداخلي للعراق فإنه كان يشكل مرحلة هامة من عملية نضالية طويلة، واستمراراً لانتفاضة ١٩٢٠ بصيغة أخرى وبقوى اجتماعية أخرى. وصار ضباط الجيش العروبيون من أبناء الطبقة الوسطى، وليس «المشايخ» القبليون ذوو الميول المحلية «والأسياد» كما في العام ١٩٢٠، هم القوة المحركة الرئيسية. ولكن الهدف الرئيسي المباشر بقي هو نفسه: القضاء على النفوذ البريطاني في العراق.

وقد يمكن القول إن موقف الشيوعيين من حركة ١٩٤١ كان محكوماً بموقفهم من الحرب العالمية، الناجم عن منظورهم الأممي. ولكن المؤكد هو أن في هذا شيئاً من المبالغة في التبسيط، لأنه إذا كان يوسف سلمان يوسف وعبد الله مسعود ورفاقهم قد أصبحوا - وبالمعنى الأكثر سطحية - شيوعيين، فإنهم لم يتخلوا عن كونهم عراقيين(٥٢). وأكثر من هذا، فإن الروابط بين الحزب الشيوعي العراقي والأحزاب الشيوعية في الخارج لم تكن قد تطوّرت بعد إلّا بشكل فجّ، ولم يكن قد تم الاعتراف بعد أممياً بالقيادة الشيوعية، ولهذا فقد كان ما زال من الصعب تحقيق تنسيق في السياسات آنذاك.

وكما هو معروف، فإنّ الحرب العالمية الثانية تقسم - من وجهة نظر شيوعية - إلى مرحلتين مختلفتين نوعياً. المرحلة الأولى هي مرحلة ما قبل الاجتياح الألماني للاتحاد السوفييتي، أي الفترة من ١٩٣٩ وحتى ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤١، وكانت الحرب فيها - ببساطة - مجرد «حرب إمبريالية» من النوع الكلاسيكي، أي حرب لإعادة تقسيم المستعمرات ومناطق النفوذ. أما بعد ذلك - وفي المرحلة الثانية التي انتهت عام ١٩٤٥ - فقد أصبحت الحرب «حرب التحرير»، على الأقل بقدر ما كان الأمر يتعلق بالاتحاد السوفييتي.

ووقف الشيوعيون العراقيون من الحرب موقف الحياد طيلة كونها حرباً «إمبريالية». ومن أجل عرض أفضل لسياساتهم في تلك المرحلة تكفي العودة إلى بيان حزبي رسمي صدر في شباط (فبراير) ١٩٤١، وجاء فيه:

«يدعو الحزب الشيوعي العراقي كافة مواطنيه، بغضّ النظر عن روابطهم الطبقية أو ميولهم السياسية... إلى النضال في سبيل تشكيل جبهة وطنية موحَّدة تتفق على...

(٥٢) في هذا الإطار يجب وضع الشيوعيين اليهود في فئة خاصة بهم نظراً للأوضاع الخاصة لأبناء دينهم في العراق وخارجه.

(١) المحافظة على حياد العراق في الحرب الراهنة.

(٢) منع تحويل بلدنا إلى ساحة معركة للجيوش المتحاربة.

(٣) العمل على إقامة تحالف عربي للدفاع المشترك والمحافظة على حياد البلدان العربية، ويجب أن يكون التحالف «نظيفاً»... ومدعوماً بالتعاون العربي على المستوى الشعبي ومن خلال المنظمات الشعبية العربية.

(٤)... لإقامة علاقات تجارية مع كل الدول لتخليص بلدنا من الأزمة الاقتصادية التي غرق فيها نتيجة لارتباطاتنا الخاصة بقوى معينة....»(٥٣).

وكان الحزب ما زال على سياسته هذه عندما سارت قوات العقداء الأربعة الشهيرين إلى بغداد يوم ١ نيسان (أبريل) ١٩٤١ ونصّبت مؤيِّد الحياد رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء، وعجّلت بهرب الوصي على العرش الموالي للبريطانيين، عبد الإله، ثم عزله في النهاية.

وخلقت هذه الاحداث التي ميزت بداية حركة ١٩٤١ نوعاً من الإثارة غير العادية لا شك في أنه فرض نفسه على بعض أعضاء الحزب على الأقل. وفهمت القيادة أن الحماسة الشعبية للنظام الجديد كانت مخلصة وعفوية. ومع ذلك، فقد كانت هذه القيادة حذرة ومحترسة في البداية. وعلى العموم، ففي ٣ أيار (مايو)، الصباح التالي لاندلاع «حرب الثلاثين يوماً» بين بريطانيا والعراق، وهي الحرب التي انجرّ إليها العقداء الأربعة بشكل بائس لا يكاد يرحم، أصدر الحزب بياناً وُزِّع باليد يدعو الناس إلى الالتفاف حول النظام وتقديم دعم لا محدود له. ويبدو أن البيان كتب ووزِّع في غياب يوسف سلمان يوسف، الذي اعترض عليه عند تقييم محتوياته. وشعر أنّ الدعم المقدم يجب ألّا يكون غير محدّد النوعية(٥٤). ونتيجة لذلك، وجّه الحزب يوم ٧ أيار (مايو) الرسالة الخاصة التالية إلى رشيد عالي:

فخامة رئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني المحترم.

إن الحزب الشيوعي العراقي يهنّئ فخامتكم على ما كسبتم من محبة ودعم بين الناس... ويقدر تماماً مدى صعوبة المسؤولية التي تحملون في هذه المرحلة الحرجة من

(٥٣) «الشرارة»، العدد ٣ لشهر شباط (فبراير) ١٩٤١، ص ٢ - ٤. ومن المثير للانتباه أن فكرة «تحالف عربي للدفاع المشترك» لم تظهر في بيانات الحزب الشيوعي لسورية ولبنان التي تعود إلى هذه المرحلة، بالرغم من أن هذه البيانات تدعو إلى «تضامن الشعوب العربية ضد الحرب والإمبريالية»، وإلا لتطابقت البيانات العراقية والسوريّة. انظر: «نضال الشعب» (صحيفة الحزب الشيوعي في سورية ولبنان)، العدد ٨ لشهر آب (أغسطس) ١٩٤٠، ص ٨، والعدد ١٥ لشهر آذار (مارس) ١٩٤١ ص ٦ - ٧.

(٥٤) حديث مع وديع الذي كان يوماً عضواً في اللجنة المركزية.

تاريخنا... وإذا لم يكن (الحزب) قادراً على التعبير عن مشاعر التعاطف بطريقة مشروعة، فإنه لم يهمل اللجوء إلى وسائل أخرى، وربما يكون، ببيانه، المعروف، قد سبق آخرين إلى تأييد الحركة وتعريف الناس بمعناها الحقيقي. وبتقديم دعمه هذا لم يكن الحزب يتصرف مصادفة أو كيفما اتفق، بل بما يتفق مع المعايير العلمية النابعة من التعاليم الثورية لماركس ولينين... وهذه التعاليم ستوجّهنا أيضاً في تقييم أي شكل قد تتخذه الحركة في المستقبل...

إن الحزب يؤمن ـ وهذا ما أوضحه في... «الشرارة» ـ بضرورة الاعتماد كلياً على سلطة أبناء الشعب الذين يجب السماح لهم ـ لذلك ـ بالتمتع بكل حقوقهم الدستورية بلا انتقاص. إن الاعتماد على قوة أخرى غير قوة الشعب أو السير بطريقة لا تتفق مع طموحاته، سيشكل خيانة لا تغتفر. وعلى هذا الأساس، وبهذه الروحية، ومدفوعاً بإحساسه بالواجب الوطني، يشعر الحزب الشيوعي أنه مدعوّ لأن يقدّم لفخامتكم رأيه في ما يتعلق بأمور معينة... ضارّة بالحركة الوطنية.

أولاً، يأسف الحزب الشيوعي، بل يشمئزّ، من الأعمال الاستفزازية المدبَّرة ضد إخوتنا اليهود من قبل أدوات الاستعمار البريطاني من جهة ودعاة الاستعمار الألماني من جهة أخرى. إن الاعتداء على الحريات واقتحام البيوت وسلب الممتلكات وضرب الناس وحتى قتلهم ليست، يا صاحب الفخامة، مخالفة للقانون والعدالة فحسب، بل إنها أمور تتعارض مع النزعة الطبيعية لهذه الأمة إلى الكرم والبسالة والنبل... إن أمثال هذه الأعمال الإجرامية تؤذي سمعة الحركة الوطنية وتؤدي إلى إحداث شرخ في صفوف الجبهة الوطنية الموحّدة، وبالتالي إلى الفشل، ومن يستفيد من هذا غير الاستعمار؟ وإننا إذ نعبّر بهذا عن عدم موافقتنا، فإننا لا ننكر بشكل من الأشكال وجود خونة ينتمون إلى الطائفة اليهودية وقفوا مع عصابة عبد الإله ونوري السعيد وأتباعهما الشرّيرة، ولكننا نشعر أن العقاب يجب ألاّ يعمّهم جميعاً، استناداً إلى مواد القانون.

ثانياً، إننا من أصحاب الرأي القائل، في ما يخص الدعاية إنه يجب على الإدارة المختصة أن توجّه العراقيين على أساس خطوط وطنية صحيحة، ولكننا لاحظنا مؤخراً، وبقلق غير قليل،... أنها انحرفت إلى سبل لا يمكنها إلاّ إيذاء الناس... لم نسمع مؤخراً إلاّ قرعاً للطبول حول «القضية العادلة» لقوى المحور... وإنكم تتفقون معنا، بلا شك، يا صاحب الفخامة، أنّ القوى المذكورة ليست أقل إمبريالية من بريطانيا.

ثالثاً، هناك مسألة المساعدة الخارجية، إن بياناتكم المتكررة حول مناعة الحركة الوطنية ضد أية شائبة أجنبية كانت مُطَمْئِنَةً... إن الاعتماد على أية مساعدة من أية دولة إستعمارية يرقى إلى مستوى خيانة الحركة والسقوط في أحضان استعمار آخر، ومن المؤكد أن هذا ما لا يرغب فيه فخامتكم... إننا نتوقف عند هذه النقطة نظراً للتقرير الواسع الانتشار، والمنسوب إلى مصدر مسؤول، والقائل بأن قوات أجنبية ستصل إلى العاصمة بدعوى حماية استقلال العراق، جنباً إلى جنب مع الجيش العراقي الباسل. وإذا صح هذا، خلافاً لما

نأمل، فهذا يعني أنّ حركتنا الوطنية قد تلطّخت وأصبحت جزءاً من الحرب الإمبريالية الثانية، وهي حرب حذّرنا من وجوب بقاء البلاد بمعزل عنها... وبالإضافة إلى هذا، لقد أكّدنا في الماضي، ونؤكد الآن مرة أخرى، أن الدولة الوحيدة التي نستطيع الاعتماد عليها من دون أدنى مخاطرة أو تهديد لسيادتنا الوطنية هي الاتحاد السوفييتي. إننا نعتقد أن فخامتكم تقاسموننا هذا الرأي. وقد يزعم البعض، خطأً، أن مساعدة الاتحاد السوفييتي ستجرّ وراءها الشيوعية إلى هذا البلد، ولكن تكفي الإشارة هنا إلى أن الاتحاد السوفييتي ساعد تركيا وإيران في حروبهما من أجل الاستقلال ولم يصبح البلَدان شيوعيَّين. وبالإضافة إلى هذا، فإن الشيوعية ليست رزمة يمكن المرء أن يحملها من دولة إلى أخرى، بل هي حركة جماهيرية تنبع من شروط الإنتاج والتوزيع الاقتصادي بالدرجة الأولى.

وهناك مسألة أخرى... هي مسألة المساجين السياسيين.... إننا نأسف لأنّ عطفكم لم يمتدّ حتى الآن ليشمل الجنود الشيوعيين الشجعان الذين صدرت الأحكام بحقهم في العام ١٩٣٨....

... ونكرر كذلك دعواتنا السابقة إلى ضرورة محاربة ارتفاع تكاليف المعيشة.

«وفي الختام، لقد رأينا من المناسب أن نعبّر عن وجهات نظرنا في رسالة خاصة إلى فخامتكم بدلاً من أن نفعل ذلك في بيان علني موجّه إلى الجمهور لكي نفسح المجال أمامك للعمل بهدوء لما هو في صالح الحركة الوطنية، ولكننا لن نتردد في نشر وجهات النظر هذه... إذ لمسنا أي انحراف عن أهداف الحركة كما حددها حزبنا. إننا لا ندعم أياً كان إلاّ بمقدار ما ينفع الشعب، لأن رسالتنا تتلخص في خدمة الشعب، والشعب وحده».

٧ أيار (مايو) ١٩٤١ الحزب الشيوعي العراقي[٥٥].

وردّ رشيد عالي بالإفراج عن الجنود الشيوعيين الذين كانوا مسجونين منذ العام ١٩٣٧ والذين كانوا ينتمون إلى منظمة زكي خيري. ولم يكن لحكومته أن تردّ اليد التي مدّها الحزب إليها وهي تدغدغ الأمل بالحصول على مساعدة من الاتحاد السوفييتي. وكان هذا هو السبب وراء اقتراحها على السوفييت، يوم ٣ أيار (مايو)، إقامة فورية للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين[٥٦]. ومن المؤكد أن عيون الحكومة كانت مركزة على ألمانيا بالدرجة الأولى، ولكن حاجتها إلى أصدقاء، حيثما وجدوا ومهما كانت توجهاتهم الايديولوجية، كانت حاجة كبيرة وماسّة. وبالإضافة إلى هذا، ومن ناحية الإمداد بالسلاح، كان الاتحاد السوفييتي هو الأقرب

(٥٥) لم يحذف من هذه الرسالة إلا الجمل المكررة التي لا تزيد ولا تنقص من المعنى. وكانت الرسالة قد نشرت بعد قليل من انهيار حركة رشيد عالي في العدد ٦ ـ ٧ لشهري أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٤١ من «الشرارة»، ص ١٢ ـ ١٤. وفي شباط (فبراير) ١٩٦٤ عرض المؤلف النص على رشيد عالي فأكد استلامه.

(٥٦) صحيفة «إزفستيا»، ١٣ أيار (مايو) ١٩٤١.

جغرافياً إلى العراق[٥٧].

في ١٢ أيار (مايو) أعلن الاتحاد السوفييتي اعترافه المرغوب. وتم تبادل المذكرات المعتادة بعد ذلك بأربعة أيام في أنقرة[٥٨]. ولاحظت جريدة «براﭬدا»، بعد أن كانت قد اكتفت حتى الآن بمجرد نقل ملخص لتقارير الأخبار الغربية والألمانية عن العراق بلا تعليق، أن الأحداث في ذلك البلد «تبين جغرافياً عدد البلدان الصغيرة التي لا تحسد على شيء والتي ينظر إليها المعسكران المتحاربان كرؤوس جسور دائمة أو مؤقتة، بغضّ النظر عما يُبدى لإرادات ورغبات الشعوب التي تقطنها»[٥٩]. وسوف يلاحَظ أن هذه النظرة السوفييتية المتعاطفة بحذر - وهي الوحيدة في السجلات - إنما أعلنت بعد خمسة عشر يوماً من تعهّد الحزب الشيوعي العراقي بتأييد حكومة رشيد عالي. وعندما يؤخذ في الحسبان، أكثر من ذلك، أن العلاقات بين الحزب العراقي وشيوعيي الخارج لم تكن قد نظمت بعد في هذه المرحلة، يصبح من الصعب القول - كما فعل أحد المؤلفين[٦٠] - إن «موقف الشيوعيين العراقيين عكس الموقف السوفييتي». ولو كان الاعتراف السوفييتي قد استهدف استرضاء الحكومة الألمانية - كما ذكر مؤلّف آخر[٦١] - فإن رسالة الحزب الشيوعي العراقي الموجهة إلى رشيد عالي، المذكورة آنفاً والمؤرخة في ٧ أيار (مايو)، كان لها أن تكون أي شيء عدا كونها ودّية نحو الحكومة. ومن الواضح أن إقامة المعادلات السهلة بين السلوك السوفييتي وسلوك الشيوعيين المحليين أمر مضلّل، فنحن لسنا أمام علاقة رياضية تسمح بحلول بديهية.

وكانت فكرة التوجه إلى الاتحاد السوفييتي طلباً للمساعدة قد نشأت عند عراقي دخل أكثر من مرة - كما سنرى - في خطط الشيوعيين دون أن يندمج بهم هو نفسه أبداً ويستحق - ولو في هذا المجال فقط - بعضاً من هذه الصفحات. أكتب هذا وأنا أفكر بيونس السبعاوي.

كان السبعاوي، ذو الذهن المتوقد والنشيط، قد ولد لأبوين فقيرين في مدينة الموصل حوالى العام ١٩٠٦، وكان ينتمي إلى النواة القائدة لحركة ١٩٤١، وكان يمثلها أكثر بكثير مما يفعل رشيد عالي، على الأقل في إخلاصه الذي لا يلين لأفكارها ومبادئها. وكان رشيد عالي، في قرارته، سياسياً من النوع التقليدي يتميّز بروحية التوافق مع متطلبات اللحظة القائمة. وكان عروبياً، مثله في ذلك مثل السبعاوي والعقداء الأربعة، ولكنه لم يكن كذلك أبداً بطريقة قاطعة أو عاطفية. وبالرغم من أنه كان أقل ليونة عندما يتعلق الأمر بالنفوذ البريطاني، فإنه كان - مع ذلك - قادراً على غضّ الطرف حتى في هذا المجال، إذا كان ذلك ضرورياً من الناحية السياسية. وبغضّ النظر عن مرونة رشيد عالي، فإن الواضح أن

---

(٥٧) حديث مع رشيد عالي الكيلاني.

(٥٨) صحيفة «براﭬدا»، ١٨ أيار (مايو) ١٩٤١.

(٥٩) صحيفة «براﭬدا»، ١٨ أيار (مايو) ١٩٤١، مقال بقلم ن. سيرجييف.

(٦٠) Laqueur, *Communism and Nationalism*, p. 182.

(٦١) Max Beloff, *The Foreign Policy of Soviet Russia (1929-1941)*, II (London, 1949), 379.

ارتباطاته بالعقداء الأربعة لم تكن تعود إلى ما قبل آذار (مارس) ١٩٤٠، وبالتالي فإن وجوده بعد سنة واحدة في قمة الحركة كان مجرد صدفة. وكان الأمر يزيد عن أنه كان يلائم ضباط الجيش وكبار مَنْ وراءهم، ومفتي القدس، أن يكون هو - رئيس الوزراء السابق - في ذلك الموقع. ولم يحصل في الوقت اللاحق، طبعاً، أن كان دوره شكلياً «تزيينياً» إلى حدّ كبير، ولكن من الخطأ سرد أحداث ١٩٤١ بالإيحاء بأنه كان المحور الذي التفّت الحركة حوله. ويمكن الصورة المتوازنة أن تظهره كناطق رئيسي باسم الحركة أكثر منه رئيساً مبادراً في المجال السياسي خلال شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو) من تلك السنة. وهذا ما يمكنه أن يبرز بحدّة أكبر الدور الذي لعبه يونس السبعاوي.

ولم يكن هنالك من هو أكثر التحاقاً من السبعاوي مع أفكار، ومشاعر، ضباط الجيش العروبيين، ولا حتى أي مدني وإن كان المفتي نفسه، وليس السبب بعيداً عن متناول اليد. والواقع أنه كان على اتصال بصلاح الدين الصباغ، أبرز العقداء الأربعة، منذ وقت مبكر يعود إلى العام ١٩٢٩، أيام تشكيل نواة المجموعة العسكرية العروبية التي كان لها في النهاية أن تتولى السيطرة السياسية[٦٢]. وفي السنوات التالية عمّق السبعاوي اتصالاته بالجيش، وربما كان لهذا، إلى جانب الآراء القومية المتعدّدة التي كان ينشرها كلما سنحت الفرصة، أن يفسر ملاحظة نوري السعيد التي نقلت عنه والتي أدلى بها أثناء نفيه في القاهرة عام ١٩٣٦ إلى موفق الآلوسي، الذي كان ذات يوم سفيراً للمملكة العربية السعودية في روما. قال السعيد مشيراً إلى السبعاوي: «هذا الرجل سيقلب العراق رأساً على عقب يوماً ما»[٦٣]. وعلى العموم، فإنّ السبعاوي زجّ بنفسه في الفترة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ في مبادرات أكثر تواضعاً من ذلك بكثير، حيث نظّم - وبتستّر العقيد الصباغ عليه على الأقل - تهريب السلاح والذخيرة من مستودعات الجيش إلى المقاتلين العرب في فلسطين[٦٤]. وبلغ السبعاوي ذروة حياته المهنية المضطربة في ارتقائه الصاعق إلى عضوية «لجنة السبعة»[٦٥] السرية التي وجّهت خلال شهري نيسان (أبريل) وأيار (مايو) ١٩٤١ مصائر العراق.

عند هذه النقطة ظهرت في خلفية الصورة شخصية قاسم حسن الغامضة، وهو من كان عضواً قيادياً في «اللجنة ضد الاستعمار» وواحداً من مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي[٦٦]. وكان حسن على أكثر من مجرد معرفة بالسبعاوي، فقد درس كلاهما في مدرسة

---

(٦٢) اني مدين بهذه النقطة لصدّيق شنشل، مدير الدعاية في ظل نظام رشيد عالي وصهر السبعاوي، وانضم شنشل إلى المجموعة عام ١٩٣٥.

(٦٣) السيدة صباح السعيد، كنّة نوري السعيد وابنة علي باشا فهمي، المصري الملاّك والعضو السابق في مجلس الأعيان. حديث مع المؤلف أجري في لندن، كانون الثاني (يناير) ١٩٦٢.

(٦٤) حديث أجري مع قاسم حسن.

(٦٥) ضمت اللجنة، بين آخرين، العقيد الصباغ والمفتي. وهناك علامة استفهام حول ما إذا كان رشيد عالي كان في عضويتها.

(٦٦) حول قاسم حسن، انظر الجدول ٤ - ٢.

الحقوق بدمشق[٦٧]. وكان الاثنان معجبين بـ «الأهالي» وعَمِلا فيها. وفي العام ١٩٣٦، عندما كان السبعاوي منهمكاً بتهريب السلاح اكتشف أن الشيوعيين المرتبطين بحَسن كان لهم ما يفعلونه في إطار التهريب. وعرف السبعاوي أنه وجد في حسن ضالّته ورجله الذي يحتاج إليه. وعمل الاثنان معاً وباتفاق تام لأشهر عديدة تالية، ومررا ـ بمساعدة ناظم حميد نائب مدير الجمارك في الرمادي[٦٨] ـ حمولاتهما غير المشروعة عبر الحدود الواقعة وراء الرطبة من دون متاعب. ومن هناك كانت مسؤولية نقل السلاح تقع على عاتق فؤاد نصار، الذي كان يومها من قادة الثوار العرب ووسيطاً سرياً بين الشيوعيين والقوميين، وهو حالياً السكرتير الأول للحزب الشيوعي الأردني، حيث كان يؤمّن ـ بطريقة أو بأخرى ـ وصوله إلى المواقع الفلسطينية التي يجب أن يصل إليها[٦٩].

وأوجدت هذه الأعمال الجريئة المشتركة نقطة اتصال لفؤاد نصار وقاسم حسن بالسبعاوي، وأثّرت في أفكاره. ولم يكن السبعاوي، طبعاً، قد طوَّر أية ميول يسارية ولكنه صار مقتنعاً بإمكانية الاعتماد على اليساريين عموماً في صراع النظام القومي مع بريطانيا، الذي هو صراع حياة أو موت. ومن الأمور ذات المغزى أنه في الأيام الحرجة الأخيرة من شهر أيار (مايو)، عندما حجب التجار القمح عن الأسواق وبدأت الندرة القصوى في الغذاء تهدد البلاد، عهد السبعاوي بكل «علاوي» ـ صوامع حبوب ـ بغداد إلى اليساريين[٧٠]. وبكلمة مختصرة، فإن اليسار العراقي تمتّع خلال «فترة رشيد عالي» بدرجة معيّنة من النفوذ على أعلى المستويات.

وعندما برزت مسألة الحصول على السلاح من الاتحاد السوفييتي فكّر السبعاوي طبعاً بصديقه القديم قاسم حسن واقترح إيفاده إلى موسكو مزوّداً بالتعليمات الضرورية. وعلم الحزب الشيوعي بذلك عبر ناصر الكيلاني، أحد مؤيديه وابن عم رئيس الوزراء. وأرسل إشارة إلى الحكومة تقول بأن قاسم حسن قطع منذ زمن علاقاته مع الحركة الشيوعية، وأن الحزب على استعداد لإرسال أحد أعضائه إلى موسكو ـ وكان يوسف سلمان يوسف هو المقصود ـ ومن الأرجح أن يحقق نتائج أفضل[٧١].

وتوقف الأمر يومها عند هذا الحد. ولم تكن مساعي الحكومة السياسية تجري بإيقاع الأحداث في ميدان المعركة نفسه. ولم تكد تمر عشرة أيام على تبادل العراق والاتحاد السوفييتي

(٦٧) حسن لسنة واحدة فقط.
(٦٨) كان حميد أيضاً مؤيداً ـ إن لم يكن عضواً ـ للحزب الشيوعي في مطلع الأربعينات. ملف الشرطة العراقية رقم ٤٢/٢، المداخل المؤرخة في شهر آذار (مارس).
(٦٩) حديث للمؤلف مع قاسم حسن. وفي وقت أبكر من العام ١٩٣٦ كان السبعاوي، مدعوماً من رئيس الوزراء ياسين الهاشمي، وقد استخدم عشيرة شمّر للأغراض نفسها.
(٧٠) حديث مع عزيز شريف.
(٧١) حديث مع عبد الله مسعود الذي كان يومها عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي. وحول مسعود انظر الجدول ٦ ـ ١.

لمذكرات الاعتراف المتبادل، أي في الأسبوع الرابع من أيار (مايو)، إلاّ وبدا واضحاً أن حركة ١٩٤١ تتجه حتماً إلى أن تصبح حطاماً.

ولكن، حتى بعد انتهاء كل شيء وذهاب السبعاوي نفسه إلى المنفى في طهران فقد بقيت مشاعره ملتهبة بقوة، وكان ما زال يعيش على أمل أن القضية لم تُهزَم بعد. واعتقد السبعاوي أن الشعب، بأكثريته الساحقة، كان إلى جانب الحركة الوطنية التي منحته، في تحدّيها للإنكليز، إمكانية التعبير عن مشاعره التي بقيت تضطرم طويلاً في قلبه. وفكّر في أنه لو كان الأمر بحاجة إلى برهان فإن هذا البرهان متوفّر من خلال اندفاعات الجماهير التي سيطرت على بغداد يومي ١ و ٢ حزيران (يونيو) في أعقاب انهيار النظام الوطني. وما من شك في أن أحداث الأشهر الماضية الخطرة والتي تحبس الأنفاس حملت الناس إلى ذروة الانفعالات الخطرة. وانغرس العصيان عميقاً وأصبحوا الآن جاهزين لعمل أي شيء، ولم تكن تنقصهم إلاّ الوسائل الملائمة. كانت هذه هي الاستنتاجات المتفائلة التي توصّل إليها السبعاوي والتي طرحها في حزيران (يونيو) أمام السفارة السوفييتية في العاصمة الإيرانية. جاعلاً منها أرضية لطلبه المساعدة من الاتحاد السوفييتي. وسارع السبعاوي إلى طمأنة المسؤولين السوفييت إلى أن حركة ١٩٤١ «حركة وطنية موجّهة ضد الإمبرياليين» و «لا علاقة لها بالنازية». وإذا ما وفّر الاتحاد السوفييتي السلاح بكميات كافية فإنه يمكن الثورة الشعبية أن تبدأ بسهولة. وشدّد السبعاوي كذلك على مسألة الاعتراف بحكومة رشيد عالي في المنفى باعتبارها حكومة العراق الشرعية[٧٢]. وردّ السوفييت بعد أسبوع معربين عن استعدادهم لاستقبال وفد عراقي في موسكو لمناقشة الأمور بشكل أعمق. وكان قاسم حسن قد لحق بالسبعاوي إلى طهران وحضر الإجتماع في السفارة السوفييتية، فغادر العاصمة الإيرانية متوجهاً إلى موسكو عن طريق بهلوي فباكو. ووصل حسن العاصمة السوفييتية يوم ١٥ حزيران (يونيو) حيث اجتمع مع مسؤول كبير في الـ «ناركو ميندل» يتكلم العربية. ووعد هذا الأخير وسكرتيره ـ وهو مستشرق اسمه إيڤان إيڤانوڤيتش كوزلوف ـ بالنظر في المقترحات العراقية بأقصى اعتبارات العطف والود. في هذه الأثناء، توجه السبعاوي بصحبة رفيقه العقيد الصباغ من طهران إلى زنجان، وهي بلدة صغيرة في منتصف الطريق بين طهران وتبريز، حيث كان يتوقع أن يقابلا من يقودهما عبر الحدود إلى الاتحاد السوفييتي. وعلى العموم، فبعد فترة وجيزة من وصولهما إلى زنجان اجتاحت الجيوش الألمانية الاتحاد السوفييتي، مما غيّر العلاقات السياسية كلياً.

وكان لقاسم حسن أن يبقى في الأراضي السوفييتية حتى أواخر العام ١٩٤٤. وما من شيء مؤكد حول ما فعله خلال هذه الفترة. واستناداً إلى روايته[٧٣] فقد عاش مدة في منزل ضيافة في شارع غوركي في موسكو على حساب السلطات السوفييتية، ثم انتقل إلى نوڤوسيبرسك، وفي النهاية إلى أوفا، عاصمة جمهورية بشكير المستقلة ذاتياً، والتي نقلت إليها

(٧٢) حديث مع قاسم حسن وصدّيق شنشل عام ١٩٥٧.
(٧٣) في حديث إلى المؤلف عام ١٩٥٧.

من موسكو ـ كما هو معروف ـ قيادة الكومنترن في خريف ١٩٤١ . ولكنه اعترف بنفسه بجهله بهذه الواقعة ونفى بتشديد مماثل انتماءه إلى مدرسة الكومنترن التي كانت توجد، حتى إلغائها في العام ١٩٤٣، في قرية كوشنارنكوفو، على بعد أربعين ميلاً إلى الشمال الغربي من أوفا.

وذكر حسن أن السوفييت كانوا في غاية التحفظ معه منذ البداية. وبالرغم من أنهم استضافوه[٧٤] فقد أبقوه تحت المراقبة، ونسب حسن عدم ثقتهم به إلى تقرير في غير صالحه قدمه زكي خيري[٧٥] في منتصف الثلاثينات إلى خالد بكداش، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوري، والذي يشكّ حسن في أنه كان في حوزتهم. والواقع أن تعميماً حزبياً داخلياً صدر في العام ١٩٣٥ يحذر الثوريين من أن قاسم حسن «خائن وجاسوس» لم يعمل على كسب ثقة الشيوعيين إلّا ليشي بهم إلى رجال الشرطة[٧٦]. وعلى العموم، فإن الاستخبارات البريطانية لم تكن أكثر ثقة بقاسم حسن كما يبدو من الرسالة التالية التي أرسلها «المستشار الفني» إلى رئيس الشرطة السياسية العراقية في ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٥ بعد فترة من عودة حسن من روسيا:

«سافر هذا الرجل من موسكو إلى طهران بطائرة روسية. وهذا ما لا يفعله الروس لشخص هو «لا شيء» أو لا يحتمل أن يكون مفيداً لهم. واتصل فور وصوله إلى طهران بالبريطانيين قائلاً إن لديه معلومات هامة وإنه يريد العمل معهم، فقالوا: «حسناً، شكراً، ومن الأفضل أن تتصل بجماعتنا في بغداد إن كنت ترى ذلك». وعلى العموم، فإنه لم يتصل حتى الآن بالـ «CICI» أو أي منظّمة بريطانية. وهذه، بالطبع، طريقة روسية عادية جداً لفعل الأشياء، ويبدو واضحاً تماماً أن الأستاذ قاسم حسن قد جاء إلى هنا ليعمل من أجلهم»[٧٧].

ولا يُعرف بالدقة ما حصل بعد ذلك. وكل ما يمكن قوله بشكل مؤكد هو أن قاسم حسن أصبح في أواخر ١٩٤٥ الوكيل الرسمي لشركة «إمبريال كيميكال إندستريز» (الصناعات الإمبراطورية الكيميائية) وبقي في هذا المنصب حتى العام ١٩٥٨. وكان قد انضم في العام ١٩٤٦ أيضاً إلى صفوف الوطنيين الديموقراطيين وسرعان ما ارتقى ليصبح سكرتيراً لحزبهم. وبعد ثورة ١٩٥٨ تعاون مع الجنرال عبد الكريم بصفته سفيراً للعراق، أولاً في نيودلهي ثم في براغ. وبعد انقلاب البعث في شباط (فبراير) ١٩٦٣ ارتبط بشركة «أميريكان إنترستركت كوربوريشن»، التي يبدو أنها شركة مالية مقرها الرئيسي في فيينا. وبينما

(٧٤) ودفعوا له عام ١٩٤٣ راتباً شهرياً مقداره ٥٠٠ روبل لتعليم اللغة العربية لطلبة سوفيات.
(٧٥) حول زكي خيري، انظر الجدول ٤ ـ ٢.
(٧٦) تعميم الحزب الداخلي رقم ١٢٠ الصادر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٣٥ والموجود في ملف الشرطة العراقية رقم ٢٧٢ حول «قاسم حسن». في وقت سابق، في تموز (يوليو) ١٩٣٥، وبينما كان بكداش وحسن في موسكو يحضران المؤتمر السابع للكومنترن، اشتكى بكداش من حب حسن للترف وشكّك في أنه سيصبح ثورياً يوماً ما.
(٧٧) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٧٢.

حصل هذا كله لم يهدأ اتهام الشيوعيين له بكونه «أداة للإمبرياليين».

لقد حملتنا سيرة حياة قاسم حسن الغريبة إلى الأمام بعيداً عمّا كنّا فيه، وعلينا أن نرجع خطوات إلى الوراء، إلى بغداد حزيران (يونيو) ١٩٤١. لقد حملت هزيمة القوميين في ذلك الشهر معها من الرعب الذي خيّم على العاصمة أكثر مما فعلت أية مصيبة أخرى حلّت ببغداد منذ انهيار انتفاضة ١٩٢٠. في هذه الأجواء، وفي ضوء الأحداث التي تزاحمت ـ كالاحتلال البريطاني للبلاد مجدداً وعودة الوصي عبد الإله والغزو الألماني للاتحاد السوفييتي وتغيّر علاقات القوة ـ كان الشيوعيون يقومون بنوع من إعادة التقييم لسياساتهم. كان الحزب يتعرض لنيران حامية، وبشكل رئيسي من قبل أعضائه اليهود الذين التهبت مشاعرهم بلا شك نتيجة لمقتل عدة مئات من اليهود خلال الاندفاعات الجماهيرية يومي ١ و٢ حزيران (يونيو). واتهم هؤلاء الحزب بأنه خلط نفسه مع رجال كان ارتباطهم بالنازيين يشكّل إعلاناً وافياً عن طبيعتهم التي تدعو إلى الشك بهم. ووُصِفت الانتقادات التي فندتها قيادة الحزب بالتروتسكية. وكان لينين نفسه قد قال إن مصلحة الثورة تتطلب أحياناً ترك المسؤولية عنها حتى في أيدي الرجعيين «لأن بإمكان قوة الحركة الوطنية أن تدفع قادتها ـ الرجعيين كما هم ـ إلى الاستمرار في خدمتها». وإلقاء المسؤولية على هؤلاء كَلَفَّ الحبل حول أعناقهم لتضييق أنشوطته بقدر ما يميلون إلى فقدان إيمانهم بالثورة. ولا شك في أن حكومة رشيد عالي لم تكن فوق الملامة. وبحرمانها الناس من حقهم الدستوري في تنظيم أنفسهم في أحزاب ونقابات، فإنها انتزعت قلب الحركة الوطنية، إذ لا يمكنك أن تصارع أعتى إمبراطوريات العالم بتجاهل قوة الجماهير. ألم يترك هذا ظهر الجيش مكشوفاً ويسمح لعملاء الأعداء بالتجول بلا عقبات؟ أمن الحكمة حقاً الاعتماد على مساعدة النازيين؟ في الواقع لقد استحقت حكومة رشيد عالي، بتخبطاتها، الحكم عليها بالخيانة. ولكن عيوب القادة لم تنتقص أبداً من «طهارة» حركة ١٩٤١ ومن الحماسة الشعبية النقية التي استحثتها. لهذا، فإن السياسة التي اتبعها الحزب كانت حريصة وملائمة[٧٨]. وعلى العموم، فقد كان للشيوعيين أن يغيروا رأيهم هذا خلال سنتين، إذ اعترفوا بأن «دعمنا لحركة رشيد عالي كان خطأً سياسياً بالرغم من أنه لم يكن دعماً مطلقاً»[٧٩]. وبحلول موعد انعقاد كونفرنس الحزب الأول (آذار/مارس ١٩٤٤) صار للسكرتير العام، فهد، أن يدين الحركة بازدراء واصفاً إياها بكونها «مغامرة متهوّرة»[٨٠]، لتصفها صحيفة الحزب الرئيسية بعد ذلك بعقد من الزمن بأنها «فاشيّة» و«مجرمة»[٨١].

ولم يكن باستطاعة الشيوعيين في حزيران (يونيو) ١٩٤١ أن يغيروا جذرياً تقييمهم للحركة الوطنية من دون توجيه الإهانة إلى المشاعر الشعبية أو المخاطرة بأن يصبحوا منبوذين. ولكن المسألة لم تكن مسألة تحسّس بالحقائق المحلية فحسب، بل إن شيوعيين كثيرين لم يبقوا بعيدين عن التأثر بموجة المرارة التي سادت الأمة.

(٧٨) «الشرارة»، العددان ٦ ـ ٧ لشهري أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٤١، ص ٣ ـ ٧.
(٧٩) «القاعدة»، العدد ٥ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٣، ص ٥.
(٨٠) «تقرير الرفيق فهد أمام «كونفرنس الحزب»، في «قضيتنا الوطنية» (بغداد، ١٩٤٥)، ص ٣٩.
(٨١) كما في «القاعدة»، العدد ٣ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٥٣.

القسم الثالث

الأسباب

الفصل السابع

الأسباب العامة لزيادة انتشار الشيوعية في عقدي ما قبل ثورة تموز

أصبحت الشيوعية في الأربعينات عاملاً من عوامل الحياة في العراق، ولم تزرع نفسها في معاقل قوة مرئية فقط، بل تجاوزتها أيضاً إلى قلوب الشباب وعقولهم. واندفعت الشيوعية، استمراريةً وتنظيماً وعدد مؤيدين ومتعاطفين، إلى الصف الأول بين الحركات السياسية[1]. وفي نيسان (أبريل) ١٩٤٩ كتب بهجت عطية، رئيس الشرطة السياسية (مديرية الأمن العام)، يقول: «انتشرت العقائد (الشيوعية) انتشاراً واسعاً في المدن الكبيرة. . . إلى درجة أن الحزب اجتذب إليه في أيامه الأخيرة ما يقرب من خمسين بالمئة من شباب الطبقات كافة. . . ووجدت (الشيوعية) طريقها كذلك إلى السجون التي صار لها، لفترة من الزمن، مظهر مؤسسات تعليمية شيوعية. . .»[2]. واحتاج رجال عطية إلى عدة أشهر لتحطيم كل منظمات الحزب المهمة: ومن هنا جاءت الإشارة الواثقة، والتي لم تكن في محلّها، إلى «أيامه الأخيرة». وفي

---

(١) في نيسان (أبريل) ١٩٤٧ كانت أكبر المنظمات السياسية «المشروعة» في العراق ـ الحزب الوطني الديموقراطي ـ تَعُدّ ٦٩٦١ عضواً (انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب). وكان الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد) يضم يومها ـ واستناداً إلى تقديرات موثوقة (انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب) ـ ما بين ٣٠٠٠ و ٤٠٠٠ «عضو»، ولكنه يضم عدداً أكبر من ذلك بكثير من المؤيدين «المنظمين» و«غير المنظمين» (انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب). وبالاضافة إلى هذا فإن «قوميّي اليوم وشيوعيي الغد» في حزب الشعب، حزب عزيز شريف، كانوا يعدّون ٢١٧١ عضواً (الفصل الرابع عشر من هذ الكتاب). وكان حزب الاتحاد الوطني، الماركسي التوجه، بقيادة عبد الفتاح ابراهيم يضم ٥٠٠ عضو. وفي أية مقارنة للقوة لا بد من أن تؤخذ في الحساب أيضاً حقيقة أن كثيرين من الأعضاء العاديين للحزب الوطني الديموقراطي كانوا يوالون فعلاً القيادة الشيوعية.

(٢) من مذكرة حول «الشيوعية في العراق» وضعها مدير إدارة الاستخبارات الجنائية CID وقدّمها إلى P.B. Ray Esq. c/o A.H.O. Detachment, R.A.F. Baghdād, British Forces in Iraq، ص ٢ ـ ٣. وقد يكون الرقم «٥٠ بالمئة» مبالغاً ولكن ما من شك في أن تأثير الأفكار الشيوعية كان واسع الانتشار بين شباب الأربعينات.

العام ١٩٣٥، كان سلفه قد توصل إلى استنتاج مماثل تماماً، وعلى أرضية لا تقلّ صلابة. وكان للبعث أن يسقط خلال أربع وعشر سنوات في الخطأ نفسه.

ولكن الشيوعية كانت بعيدة عن الموت، وأصبحت في الخمسينات هوى أكثر قوة، وصارت أفكارها تثير مشاعر قريبة من حدود الإيمان، واتخذت عند الكثير من الشباب قوّة كونها غير قابلة للجدل. وأثّرت بلاغتها وطباعها وطريقتها حتى على تفكير معارضيها. وفي السنوات الأخيرة من العهد الملكي صار حزب الاستقلال اليميني، وبالرغم من كل ابتعاده عن الروح الماركسية، يتحدث ويرطن بطريقة ماركسية. وفي العام ١٩٥١، وقبل أن يتعلم العامة التمييز بين «الاشتراكية» و«الشيوعية» سمّى صالح جبر، الذي كان ذات مرة رئيساً للوزراء والمستند كلياً إلى مُلاّك الأراضي والمشايخ القبليين أشباه الإقطاعيين، الحزب الذي أسسه «حزب الأمة الاشتراكي»، ولم يكن إلاّ واحداً من كثيرين لبسوا في ذلك العقد عباءة الاشتراكية بأمل كسب شيء من الشعبية التي لها. ويكفي إلقاء نظرة سريعة على بيانات البعث الحالية أو على خطابات عبد الكريم قاسم، أو حتى عبد السلام عارف المغرق في الإسلام للتحقق مما قدمته الشيوعية لجيل كامل من العراقيين الذين لم تكن اتجاهاتهم الفكرية قليلة التنوع.

وكانت عوامل كثيرة قد أسهمت في إعداد التربة التي نمت الشيوعية فيها تكراراً. وربما كان العامل الأكثر أساسية هو قلة ما كانت توحي به المؤسسات القائمة من عطف وولاء عند شريحة واسعة من أبناء الشعب. وفي الستينات، كان يمكن لكثير من العراقيين أن ينظروا إلى الوراء وإلى العهد الملكي بنوع من الحنين، في حين أنهم كانوا يشعرون في ظل العهد الملكي أنهم لا يمكن أن يُحْكَموا بطريقة أسوأ مما هي عليه. والواقع أن الانقلابات أو التفجرات ذات الطابع الوطني أو المحلي هي التي ميزت كل مرحلة حياة العهد الملكي، أي الفترة ١٩٢١ - ١٩٥٨ (أنظر الجدول ٧ - ١). وعلى العموم، فإنّ هذا القلق، أو عدم الاستقرار، لم يكن في بعض نواحيه مظهراً خاصاً بالعهد الملكي، بل كان حالة مزمنة في العراق. والواقع أنه كان أكثر حدّة وضرراً في القرن التاسع عشر والقرون السابقة، وكانت جذوره تمتد إلى حقيقة اجتماعية واحدة تشمل كل ما عداها، وهي أن العراق كان - ويبقى، وإن بدرجة أقلّ - بلداً لكثير من القبائل والطوائف والأعراق المختلفة ذات الآراء المختلفة والانفعالات المختلفة والأهواء المختلفة. وبشكل أكثر تحديداً، فإن عدم الإستقرار هذا كان نتيجة طبيعية لعدم حسم الصراع المزدوج الأوجه والطويل الأمد - الذي امتد لوقت لا بأس به من هذا القرن - بين المناطق الصغيرة للاستيطان الدائم - المدن النهرية - ورجال القبائل الرحّل أو أشباه الرحّل في السهول والجبال المحيطة على الأقاليم المنتجة للغذاء أو القابلة للزراعة، من ناحية، وبين المدينة النهرية الرئيسية، بغداد، والبلدات الأصغر ذات العقلية الاستقلالية، من ناحية أخرى. وكانت إحدى نتائج هذه الأوضاع ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى دراستنا هذه هي النظر إلى حكومة بغداد، المحطِّمة تقليدياً للقبائل وللمدن - الدول، باعتبارها عدوّاً. وبالإضافة إلى هذا، وفي بغداد نفسها، كان الحكّام ينعزلون إلى حدٍ كبير عن أولئك الناس الذين يمارسون إرادتهم عليهم، وكان السبب في ذلك يعود إلى كونهم ميالين إلى الاستبداد

الجدول رقم ٧ - ١

الإنتفاضات والإنقلابات و«الثورات». . إلخ

في العراق منذ الإحتلال البريطاني

السنة	انتفاضات . . إلخ ذات طابع وطني عام	انتفاضات محلية
١٩١٩		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود.
١٩٢٠	«الثورة» ضد البريطانيين.	
١٩٢٤		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود.
١٩٢٧		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود.
١٩٣٠		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ محمود.
١٩٣١		انتفاضة كردية بقيادة الشيخ أحمد البرزاني.
١٩٣١	اضراب عام استمر ١٤ يوماً.	
١٩٣٣		تمرد الأشوريين.
١٩٣٥		تمرد اليزيديين.
١٩٣٥		تمرد شيخ برزان.
١٩٣٥		تمرد قبائل الفرات الأوسط.
١٩٣٦		تمرد قبائل الفرات الأوسط.
١٩٣٦	انقلاب بكر صدقي العسكري	
١٩٣٧		تمرد قَبَلي في الديوانية.
١٩٣٧	انقلاب عسكري مضاد.	
١٩٤١	انقلاب رشيد عالي.	
١٩٤٣		تمرد كردي بقيادة الملاّ مصطفى البرزاني.
١٩٤٥		تمرد كردي بقيادة الملاّ مصطفى البرزاني.
١٩٤٧		انتفاضة فلاحي عربت (وهي قرية كردية جنوب شرق السليمانية) ضد سيد الأراضي التي يعملون فيها الشيخ لطيف، ابن الشيخ محمود.
١٩٤٨	«الوثبة» (انتفاضة الجماهير المدينية ضد الحكومة الملكية، ولكنها ذات طبيعة أقرب إلى ثورة الجياع).	
١٩٥٢		قيام الفلاحين من رجال قبائل آل ازيرج ضد مُلاّك الأراضي في محافظة العمارة.
١٩٥٣		انتفاضة الفلاحين القبليين في دزه ئي في محافظة أربيل.
١٩٥٣		انتفاضة فلاحي قضاء ورماوة في محافظة السليمانية.

السنة	انتفاضات.. إلخ ذات طابع وطني عام	انتفاضات محلية
١٩٥٣		انتفاضة فلاحي قضاء هورين شيخان في محافظة ديالى.
١٩٥٤		انتفاضة فلاحي الشامية في الفرات الأوسط
١٩٥٥		انتفاضة فلاحي بني ازيرج في الرميثة في محافظة الديوانية.
١٩٥٦		انتفاضة بلدة الحيّ في الكوت ضد مشايخ آل ياسين.
١٩٥٦	انتفاضة (رد فعل للهجوم الثلاثي على مصر).	
١٩٥٨ (نيسان/ أبريل)		انتفاضة الفلاحين في مناطق الدغارة - الرميثة في محافظة الديوانية.
١٩٥٨ (تموز/ يوليو)	الثورة.	
١٩٥٩	انقلاب الشوّاف الذي أجهض في الموصل.	
١٩٦١ - ١٩٧٥	ثورة كردية بقيادة الملا مصطفى البرزاني.	
١٩٦٣ (شباط/ فبراير)	انقلاب البعث	
١٩٦٣ (تشرين الثاني/ نوفمبر)	انقلاب بقيادة عبد السلام عارف.	
١٩٦٤	انقلاب بعثي فاشل.	
١٩٦٥	أول انقلاب فاشل بقيادة عارف عبد الرزاق.	
١٩٦٦	الانقلاب الثاني الفاشل بقيادة عارف عبد الرزاق.	
١٩٦٨ (١٧ تموز/ يوليو)	انقلاب البعث - عبد الرزاق النايف.	
١٩٦٨ (٣٠ تموز/ يوليو)	الانقلاب البعثي.	

والعنف وإلى عدم تحسّسهم عموماً بمشاعر رعاياهم، أكثر مما يعود إلى المماليك الجورجيين الأجانب أو ذوي الأصل التركي. وكانت الحكومة - أية حكومة - قد أصبحت بالنسبة إلى

الطبقات الاجتماعية الدنيا التي نادراً ما كانت تتلقّى أية رعاية وبقيت محرومة دوماً تقريباً، شيئاً لا بدّ للإنسان من أن يحمي نفسه منه ولا يستحق إلّا عدم الثقة والكراهية. وكانت السمة السنّية للحكومة، التي جعلتها رمزاً لاغتصاب السلطة في أعين الأكثرية الشيعية، قد حوّلت العداء الشعبي إلى فعل إيمان. وأدّى الهرب من الحكومة - كالهرب من الحرارة الحارقة - إلى تكوين بلدة سرية في النجف، حيث صار جزء من هذه المدينة يقبع عميقاً في أعماق الأرض، فلكل بيت قديم غرفه المحفورة تحت سطح الأرض (السراديب) والتي تكون أحياناً بعمق ثلاثة أو أربعة أدوار، موصولة بغرف البيوت الأخرى بواسطة ممرات «جوفية» بحيث يمكن الإنسان أن ينتقل من أقصى المدينة إلى أقصاها الآخر من دون أن يُرى. ومن الواضح أن هذه الحالة توفّر فرصاً لا محدودة للحركات السرية. وباختصار، فقد أصبحت معارضة الحكومة - يومها - بالنسبة إلى معظم العراقيين مسألة غريزية، إن صح القول، استمرت في الظهور حتى بعد انقطاع أو تهلهل الخيوط التي تربطهم بجماعاتهم القبلية أو المعتقدية. وهنا ينطبق على العراقيين بشكل خاص قول الشاعر العربي:

إنّ نصف الناس أعداءٌ لمن وَلِيَ الأحكامَ، هذا إن عَدَل

ويمكننا الآن أن نعود إلى إبراز النقطة التي كنّا نستهدفها، وهي أن الشيوعيين كانوا يتفقون - في كونهم المنجنيق الايديولوجي الضارب ضد السلطة القائمة - مع شعور عامّ يحرّك العراقيين بأسْرِهم ويضرب جذوره في الأعماق. ولا بد من أخذ هذا في الحسبان كعامل في تقدم الشيوعيةَ في الأربعينات والخمسينات.

وإذا كان القلق الذي وَسَم العهد الملكي ليس أكثر من حقيقة قديمة تتطابق، في نواحٍ معينة، مع شروط تمتد إلى ماضٍ بعيد، فإنه كان جديداً تماماً في نواحٍ أخرى ولا نظير له في تاريخ العراق. وإذا ما نُظر، بالعودة إلى الوراء، إلى حالات التمرد القبلي خلال العقود الأولى للعهد الملكي - وخصوصاً الحالات العربية أكثر من تلك الكردية - بدت هذه الحالات وكأنها لهاث عالم قبلي يقترب من نهايته. أمّا حالات التمرد الريفية في العقود الأخيرة فكانت ذات طابع مختلف تماماً، إذ لم تكن هذه حالات تمرد بقيادة المشايخ، بل ضدهم (أنظر ثانية الجدول ٧ - ١)، وكان يقوم بها رجال القبائل الذين اهتزت أفكارهم وأعرافهم المعتادة من أسسها. ونتيجة لتقدم النفوذ الاستعماري خلال العقود الأخيرة من القرن التاسع عشر، وربط العراق بالاقتصاد العالمي، وتعمّق هذا الارتباط بعد الاحتلال البريطاني، وإدخال ملكية «الطابو» شبه الخاصة في السبعينات من القرن الماضي، ونظام «اللزمة» الشبيه في العام ١٩٣٢، والاستيطان الدائم للقبائل، واغتصاب المشايخ لأراضي القبائل المشاع، وتحويل الأراضي من اقتصاد الاكتفاء الذاتي إلى الاقتصاد الموجّه نحو الأسواق... نتيجة لكلّ هذه العوامل فإن علاقات الحياة القديمة والأبدية التي كانت تربط رجال القبائل بمشايخهم ذات مرة تحوّلت إلى ما يشبه علاقة العبد بسيده، الأمر الذي كبّلهم بسلاسل البؤس والحرمان، ورسخت في ذهنهم الآن فكرة تقول بأن هذه الأوضاع ليست مستحيلة التغيير. وكانت هذه الفكرة قد انتشرت - طبعاً - على أيدي الشيوعيين، وعلى أيدي الوطنيين الديموقراطيين في

حالات معينة[٣]، ولكن التغير في أوضاعهم الاجتماعية هو ما احتلّ المكان الأول في جعلهم يتقبّلون الفكرة.

وكذلك، فقد مرَّ القلق في المدن أيضاً بتحوّل نوعي خلال العهد الملكي. والحديث عن المدن يعني - من كلّ النواحي - الحديث عن بغداد التي انتقل إليها مركز الثقل السياسي بشكل نهائي وحاسم مع تدهور العالَم القَبَلي، والتي امتصت في ذاتها، خلال عقود قليلة، الكثير من حيوية البلاد بأسرها. ولا بد لنا من أن نذكر فوراً أنّ بغداد كانت قد عرفت الكثير من الاضطراب في ما قبل العهد الملكي، ومرّت بتغيّرات مفاجئة، كما في العام ١٨٣١ عندما انتهى فجأة حكم المماليك الحورجيين، وشهدت تظاهراتٍ جماهيرية، كتلك التي نظمها زعماء المدينة في العام ١٨٦٩ ضد الحاكم التركي النشيط جداً مدحت باشا، وأحداث شغب من أجل الطعام مثل التي حصلت في العام ١٨٧٧ عندما هدّدت المجاعة السكان. ولكن لم يكن لكل هذه الاضطرابات أكثر من أهداف سياسية محدودة أو ضيقة. وشاطرتها الاضطرابات التي حدثت في أول العهد الملكي هذا الطابعَ نفسه. ولم يكن للإضراب العام في العام ١٩٣١ من هدف غير هزيمة قانون ضريبي بلدي لا شعبية له وإسقاط حكومة غير محبوبة. ولم يفعل أي من انقلابات الأعوام ١٩٣٦ أو ١٩٣٧ أو ١٩٤١ العسكرية أكثر من تبديل حكومة بأخرى. أما في أواخر الأربعينات، ثم في الخمسينات، فقد حملت التفجرات طابعاً لم يكن معروفاً من قبل. وكان الاستياء، الذي بقي سياسياً حتى ذلك الحين، قد أصبح الآن اجتماعياً. ولم يعدْ هذا الاستياء موجَّهاً نحو حكومة معيّنة بالدرجة الأولى، أو نحو سلوك حكومة معيّنة، بل نحو النظام الاجتماعي نفسه. ولا يصعب تلمّس النفوذ الشيوعي في ظهور هذا النوع الجديد من الوعي. ولكن، يجب ألّا تعزى الأشياء إلى ما هو قريب منها، بل إلى الأسباب البعيدة، أي إلى الأوضاع الحياتية التي أدت إلى التفجرات، وأن تنسب كذلك إلى مدى الاستجابة إلى نوع الوعي الذي روَّجه الشيوعيون.

ونجد أن هنالك في جذر المشكلة حالاتِ الخلل في التوازن البنيوي المديني البعيدة المدى[٤]. ويمكن الاستدلال على وجود هذه الحالات من اللاتوازن من خلال تأثيراتها على حياة جماهير سكان بغداد. وكما يتضح من الجدول ٧ - ٢ فقد كانت هناك علاقة مباشرة بين تكاليف المعيشة وانتفاضات العقد الأخير من العهد الملكي. وقد وصل مؤشر السعر الرسمي للمواد الغذائية، الذي يشمل احتياجات عامل غير ماهر، ذروته القياسية، وهي ٨٠٥ نقاط (١٩٣٩ = ١٠٠ نقطة) في العام ١٩٤٨ عام «الوثبة»[٥]. وانخفض المؤشر إلى ٥٩٩ في العام ١٩٤٩، ثم إلى ٥٤٨ عام ١٩٥٠، ولكنه عاد إلى الارتفاع انطلاقاً من هذه النقطة وصولاً إلى ذروة أخرى هي ٦٦٥ نقطة في العام ١٩٥٢، عام «الانتفاضة»[٦]. وبعد الانخفاض

---

(٣) كانت اليد الموجِّهة للشيوعيين واضحة في انتفاضات السليمانية والعمارة والكوت، ويد الوطنيين الديموقراطيين واضحة في اضطرابات الديوانية.

(٤) أنظر الفصل العاشر من الكتاب الأول.

(٥) حول «الوثبة»، انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

(٦) حول «الانتفاضة»، انظر الفصل العشرين من هذا الكتاب.

الجدول رقم ٧ - ٢

الانتفاضات الشعبية في الأربعينات والخمسينات ومؤشر تكاليف الحياة للعمال غير المهرة في مدينة بغداد (أساس ١٩٣٩ = ١٠٠)

السنة	الانتفاضة الشعبية	المعدل الشهري	
		مؤشر المواد الغذائية	رقم المؤشر العام (أ)
١٩٣٩		١٠٠	١٠٠
١٩٤٥		٦٥٥	٥٩٠
١٩٤٦		٦٢٨	٥٦٦
١٩٤٧		٦٨٩	٦٠١
١٩٤٨(ب)	الوثبة	٨٠٥	٦٧٣
١٩٤٩		٥٩٩	٥٤٠
١٩٥٠		٥٤٨	٤٩١
١٩٥١		٥٨١	٥٢٣
١٩٥٢(ج)	انتفاضة	٦٦٥	٥٦٤
١٩٥٣		٥٦٠	٤٩٠
١٩٥٤		٥٤٩	٤٨٠
١٩٥٥		٥٧٣	٤٩٥
١٩٥٦(د)	انتفاضة	٦١٦	٥٢٧
١٩٥٧		٦٥١	٥٥٤

(أ) يشمل المواد الغذائية واللباس والوقود والنور والإيجار وموادّ أخرى.

(ب) سنة «معاهدة بورتسماوث الأنكلو - عراقية».

(ج) سنة الثورة المصرية.

(د) سنة الهجوم الثلاثي على مصر.

المصدر: بالنسبة للمؤشرات: العراق، وزارة الاقتصاد، المجموعات الإحصائية ١٩٥٦ و١٩٥٧، ص ١٥٨ و١٥٢ على التوالي.

والارتفاع مرة أخرى توجّه المؤشر نحو ذروة جديدة في السنة السابقة لثورة تموز (يوليو). وسار المؤشر العام لتكاليف المعيشة في مسار مشابه. وكان ضغط التضخم الفاعل يعود بأصوله إلى الظروف التي رافقت الحرب العالمية الثانية. وجاء لهيب الحرب بالقوات العسكرية البريطانية إلى العراق، حيث وضعت هذه يدها على الكثير من الأشغال الإنشائية وراحت تنفق لمدّة من الزمن بمعدّل يوازي ثلاثة أضعاف نفقات الميزانية العراقية ونفقات المشاريع الكبرى

مجتمعة[٧]. ولم تترافق زيادة الإمداد بالمال (راجع الجدول ٧ ـ ٣) بانخفاض البضائع الاستهلاكية المستوردة إلى ما بين نصف وثلث ما كانت عليه قبل الحرب فحسب، بل أيضاً

الجدول رقم ٧ ـ ٣

الودائع الخاصة في المصارف، والسيولة في الأسواق، وأسعار البيع بالجملة (١٩٣٩ ـ ١٩٥٨)

(بملايين الدنانير)

١ دينار = ١ جنيه استرليني

	الودائع الخاصة[أ]					
	في المصارف	لدى الصيارفة[ب]	مؤشر الودائع المصرفية	السيولة في الأسواق	المؤشر	مؤشر أسعار البيع بالجملة
آذار (مارس) ١٩٣٩[١]	٢,٠	(ج)	١٠٠	٤,٧	١٠٠	١٠٠
آذار (مارس) ١٩٤٣[١]	٩,٠	(ج)	٤٥٠	٢٦,٢	٥٥٧	٥٩٠
كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨[٢]	١٨,٣	(ج)	٩١٥	٣٣,٧	٧١٧	٦١٢
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢[٣]	١٥,٨[د]	(ج)	٧٩٠	٢٩,٩	٦٣٦	٤٩٨
حزيران (يونيو) ١٩٥٨[٤]	٤٧,٧	١,٤	٢٣٨٥	٥٣,٥	١١٣٨	٤٣٣

(أ) لم تتوفر أرقام الودائع الحكومية للسنوات ١٩٣٩ و١٩٤٣ و١٩٤٨. أما أرقام ١٩٥٢ و١٩٥٨

(ب) الصيارفة: صرّافو العملات.
(ج) غير متوفر.
(د) يبدو أن هجرة اليهود في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥١ ترافقت بهجرة لرأس المال من العراق.
المصادر: (١) العراق، وزارة الاقتصاد، المجموعة الإحصائية ١٩٤٣، ص ١٨١ ـ ١٨٤.
(٢) المجموعة الإحصائية ١٩٤٩، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ و ٢٩١.
(٣) المجموعة الإحصائية ١٩٥٣، ص ١٦٠ ـ ١٦٢ و ٢٥٥.
(٤) المجموعة الإحصائية ١٩٥٩، ص ٩٢ و ٣٠٥ و ٣٠٧.

بمشتريات بريطانية كبيرة من القمح العراقي. وما إن بدأ التضخم حتى راح يتغذّى من نفسه، وحمله الاستغلال والمضاربة إلى أعلى مستوياته. واستمر شحّ السلع لسنوات تلت الحرب واستمر تصدير الحبوب بكميات متزايدة دون النظر إلى احتياجات استهلاك السكان المدينيين المتنامين دوماً[٨]. وخلال الأشهر الاثني عشر التي سبقت «الوثبة»، عندما كان فقراء

(٧) Great Britain, *Iraq, Review of Commercial Conditions* (London, February 1945), p. 13.
(٨) حول النمو السكاني في بغداد، انظر الجدول ٢ ـ ٢ في الكتاب الأول.

المدينة يعانون ـ بمعنى الكلمة ـ الحاجة إلى الخبز، تم تصدير ٢٩٨ ٨٢٩ طناً مترياً من القمح والحبوب والطحين[٩]، وخلال السنة التي سبقت انتفاضة ١٩٥٢، تم تصدير ٥٢٩ ٧٣٤ طناً[١٠]، أي بزيادة ٨١ بالمئة عن رقم ١٩٣٩[١١]. ويبدو أنه لم يتحقق ارتفاع رديف في إنتاج القمح[١٢]. ولكن العامل الحقيقي المسبب للتضخم كان، منذ العام ١٩٥٢ وما بعد، هو الازدهار الانفجاري للنفط أو، وبدقّة أكبر، التدفق المالي الكبير الذي حُقِن في جسم الاقتصاد العراقي نتيجة لذلك.

هذه الشروط هزت التوزيع السائد للمداخيل والثروات في العمق. وفي حين أن الفلاحين، الذين كان معظمهم ما زال خارج دائرة الاقتصاد المالي، لم يتأثروا بشكل مباشر، فإن الطبقة الكبيرة العدد من عمّال المدينة غير المهرة عانت بقسوة. وكانت أجور هؤلاء العمال تتخلف كثيراً وراء الأسعار. وفي سنة ١٩٤٨ الرهيبة ـ سنة «الوثبة» ـ لم يكن متوسط الكسب اليومي لهؤلاء العمال يزيد عن ٤٠٠ بالمئة من مستوى العام ١٩٣٩ بينما كان سعر طعامهم أعلى بنسبة ٨٠٥ بالمئة (انظر الجدولين ٦ ـ ١٤(*) و٧ ـ ٢). وأظهر حساب أجري في العام ١٩٥٣ أن كلفة معيشة الكفاف لعامل وزوجته وطفلين تبلغ نحواً من ٣٣٠ فلساً يومياً[١٣]. ولكنّ المعدلات العامة للأجور في بغداد تلك السنة، للعامل غير الماهر، كانت تتراوح بين «أقل من» ٢٠٠ ـ ٢٥٠ فلساً في اليوم (انظر الجدول ٦ ـ ١٤). وفي العام ١٩٥٤، عندما انخفضت كلفة المعيشة قليلاً عما كانت عليه في العام ١٩٥٣ (انظر الجدول ٧ ـ ٢)، توصلت دراسة للميزانية أجرتها الحكومة إلى أن معدّل الدخل اليومي لكَسَبة الأجور الذين يعيشون في «صرائف» بغداد يبلغ ١٨٨ فلساً، وأنّ كسبة الأجور الأسعد حظاً الذين يعيشون في مناطق المدينة المبنية يبلغ ٣١٠ فلوس[١٤]. ولا مهرب هنا ـ وبعد التسامح اللازم في نسبة معينة من التقدير التقليلي للمداخيل، ومن أخطاء انتقاء العينات والعيوب الإحصائية الأخرى ـ من الاستنتاج بأنّ أعداداً كبيرة من عمّال المدينة غير المهرة كانوا يعيشون في الأربعينات والنصف الأول من الخمسينات أسوأ بكثير مما كانوا يفعلون في العام ١٩٣٩. وهناك عدد من العوامل التي لعبت بشكل أكيد ضد مصالح هؤلاء، الذين كانوا ـ بالدرجة الأولى ـ متوفّرين بكثرة، أو إنهم ـ وبلغة الاقتصاد اللاإنسانية ـ لم يكونوا أبداً سلعة نادرة. وأدّى التحرك السكاني الواسع النطاق من كل أنحاء البلاد إلى بغداد ـ التي تضاعف عدد سكانها بين عامي ١٩٢٢

(٩) العراق، وزارة الاقتصاد، المجموعة الإحصائية ١٩٤٩، ص ٢٠١.
(١٠) العراق، وزارة الاقتصاد، المجموعة الإحصائية ١٩٥٣، ص ١٩٧.
(١١) بشأن رقم ١٩٣٩ (٢٨٦٦٠٨ طناً)، انظر المجموعة الإحصائية ١٩٤٣، ص ١٤٧.
(١٢) هذا ما توحي به تقديرات وزارة الزراعة لغلال المحاصيل الرئيسية، وخصوصاً الشعير الذي يحتل البند الرئيسي في الصادرات للفترة ١٩٤٢ ـ ١٩٥٢. انظر المجموعة الإحصائية ١٩٤٩ و١٩٥٣ ص ١١٦ ـ ١١٧ و ١٠٩ ـ ١١١ على التوالي. وليست هنالك معلومات متوفرة عن الفترة ١٩٣٩ ـ ١٩٤١.
(*) ص ١٦٨ في الكتاب الاول
(١٣) Great Britain, Overseas Economic Surveys, *Iraq* (July 1953). p. 26.
(١٤) العراق، وزارة الاقتصاد، مكتب الإحصاء الرئيسي، «تقرير عن دراسة الميزانية المنزلية في مدينة بغداد ومحيطها» (١٩٥٤)، ص ١٨.

و ١٩٤٧ ثم زاد بمقدار النصف أيضاً بين العامين ١٩٤٧ و ١٩٥٧ (انظر الجدول ٢ ـ ٢ في الكتاب الأول) ـ وخصوصاً التيار ثابت التدفق من الفلاحين ـ القبليين الذين أثقلوا على بغداد بصرائف وأكواخ طينية لا تعدّ[١٥]، إلى تكثيف صراع هؤلاء الناس من أجل الحياة. وأضاف إغلاق ربّ العمل العملاق ـ القوات البريطانية المسلّحة[١٦] ـ لورشاته في نهاية الحرب ويلات مخيفة إلى ويلاتهم. وأدّى الإنكار الفعلي لحقّهم في التجمّع من أجل الحماية المتبادلة ـ باستثناء فترة قصيرة جداً في أواسط الأربعينات ـ إلى وضعهم كلّياً تحت رحمة أصحاب رؤوس الأموال. ولم يكن الاهتزاز الذي أصاب الحياة اليومية لقطاعات الطبقة الوسطى ذات الدخل الثابت المحدود أقلّ إيلاماً. وتشمل هذه القطاعات الموظّفين المدنيين والمعلمين وكتبة البيوتات التجارية والكتّاب الموظفين والصحافيين. وكما هو مبيّن في الجدول ٧ ـ ٤، فإن رواتب الطبقات الأدنى والأكثر عدداً من موظفي الخدمة المدنية ـ الدرجتان الثالثة والرابعة ـ (بما فيها علاوات غلاء المعيشة) ارتفعت في أيام «وثبة» كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ بنسبة ٥٤ ـ ١٤٠ بالمئة، وفي أيام «انتفاضة» تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ بنسبة ٨٦ ـ ٢٨٠ عن مستوى العام ١٩٣٩. في حين أن مؤشر أسعار البيع بالجملة (انظر الجدول ٧ ـ ٣)، وبالمقارنة مع مؤشر ١٠٠ للعام ١٩٣٩، وصل إلى ٦١٢ في العام ١٩٤٨، وإلى ٤٩٨ في العام ١٩٥٢. وبالرغم من الزيادات الكبيرة التي طرأت على الرواتب عام ١٩٥٦ فإن جملة الموظفين المدنيين لم تكن قد استعادت بعد مستوى معيشتها السابق عند حصول ثورة تموز (يوليو) ١٩٥٨[١٧]. ويبقى الأمر صحيحاً بالنسبة إلى ضباط الجيش، بالرغم من أن هؤلاء كانوا يتمتّعون بامتيازات مثل بدلات الخدم والسكن والترقيات السريعة (انظر الجدول ٤ ـ ١). وبمعنى ما، فإن الطبقة الوسطى الدنيا كانت أسوأ حالاً من العمال غير المهرة ـ وهو ما ينطبق أكثر على الأربعينات ـ وكانت هذه نتيجة لا شك فيها لأنها ذات قدرة أقل على تحمّل المصاعب.

وبينما كان العدد الأكبر من السكان يعيش حياة البؤس كانت هنالك في الناحية المقابلة من السلّم الاجتماعي شريحة رقيقة ـ تضم ملّاك الأراضي والتجار والمضاربين والسياسيين وآخرين ـ تثري بسرعة. وارتفعت الودائع الخاصة في المصارف من مليوني دينار[١٨] في آذار (مارس) ١٩٣٩ إلى ١٨,٣ مليون دينار في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، أي بنسبة ٨١٥ بالمئة وإلى ٤٧,٧ مليون دينار في حزيران (يونيو) ١٩٥٨، أي بنسبة ٢٢٨٥ بالمئة. وإذا أخذت هذه الأرقام والأرقام المماثلة الخاصة بالسيولة النقدية في التداول، ونظر إليها بالعلاقة مع حركة أسعار البيع بالجملة[١٩] وفي ضوء افتقار الطبقة العمالية والطبقة الوسطى ذات الرواتب،

(١٥) حول الهجرات الفلاحية الكبرى، وأسبابها ونتائجها، انظر الفصل السادس من الكتاب الأول.
(١٦) استناداً إلى فهد، السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي (انظر «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤)، الذي كان ـ كالعادة ـ واسع الاطلاع على الأمور المتعلقة بالعمال، فإن ٦٠ ـ ٧٠ ألف عامل كانوا يعملون لدى الجيش البريطاني في العام ١٩٤٣.
(١٧) قارن الجدول ٧ ـ ٤ مع مؤشر أسعار البيع بالجملة في الجدول ٧ ـ ٣.
(١٨) ١ دينار = جنيهاً استرلينياً واحداً.
(١٩) انظر الجدول ٧ ـ ٣.

الجدول رقم ٧ ـ ٤

رواتب الموظفين المدنيين (بمن فيهم المعلمين) في الأعوام ١٩٣٩ و ١٩٤٨ و ١٩٥٢ و ١٩٥٨ (بالدينار العراقي)[أ]

مستويات الرواتب الشهرية بما فيها زيادة غلاء المعيشة للموظفين المتزوجين ولديهم أكثر من طفل وللأرامل الذين لديهم أكثر من طفلين[ب]

الدرجة	الراتب في عام ١٩٣٩	الراتب في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨[ج]	الزيادة	الراتب في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢[د]	الزيادة عن العام ١٩٣٩	الدرجة في العام ١٩٥٨	الراتب في تموز (يوليو) ١٩٥٨[هـ]	الزيادة عن العام ١٩٣٩
ممتازة	-	-	-	١١٥	-	الأولى	١٦٠ ـ ١٨٠	
الأولى	٤٥ ـ ٧٠	٦٠ ـ ٩٤	٣٣٪ ـ ٣٤٪	٦٧ ـ ١٠٠	٤٤٪ ـ ٤٣٪	الثانية	١٢٠ ـ ١٤٥	
الثانية	٣٠ ـ ٤٠	٤٤ ـ ٥٥	٤٧٪ ـ ٣٨٪	٥١,٥ ـ ٦١,٥	٧٢٪ ـ ٥٤٪	الثالثة	٩٠ ـ ١١٠	
الثالثة	١٥ ـ ٢٥	٢٧ ـ ٣٨,٥[و]	٨٠٪ ـ ٥٤٪	٣٣ ـ ٤٦,٥	١٢٠٪ ـ ٨٦٪	الرابعة	٦٧,٥ ـ ٨٥	
الرابعة	٥ ـ ١٢	١٢ ـ ٢٣,٥	١٤٠٪ ـ ٩٦٪	١٩ ـ ٢٩	٢٨٠٪ ـ ١٤٢٪	الخامسة	٤٣ ـ ٦٢,٥	١٨٧٪ ـ ١٥٠٪ (بالمقارنة مع الدرجة الثالثة عام ١٩٣٩).
						السادسة	٢٣ ـ ٣٩	٣٦٠٪ ـ ٢٢٥٪ (بالمقارنة مع الدرجة الرابعة عام ١٩٣٩).

(أ) ١ دينار = ١٠٠٠ فلس = ١ جنيه استرليني. (ب) باختصار، هذه هي المستويات القصوى للطبقات المشار إليها. وطبيعي أن العازبين والأرامل أو المتزوجين بلا أطفال أو بطفل واحد أو الأرامل بطفل أو اثنين، يتقاضون رواتب أدنى. (ج) شهر وسنة «الوثبة». (د) شهر وسنة «الانتفاضة». (هـ) شهر وسنة «الثورة». (و) أي: ٣٨ ديناراً أو ٥٠٠ فلس.

المصادر: للعام ١٩٣٩، قانون الخدمة المدنية رقم ٦٤ للعام ١٩٣٩ في «الوقائع العراقية»، العدد ١٧٥٣ بتاريخ ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٩. ولكانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، قانون زيادة غلاء المعيشة رقم ١٦ للعام ١٩٤٢ المصادق عليه في ١١ نيسان (أبريل) ١٩٤٢ والمنشور في «الوقائع العراقية»، العدد ٢٠١٦ بتاريخ ١٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٢، والمعدل بالقانون رقم ٥٢ للعام ١٩٤٢ («الوقائع العراقية»، العدد ٢٠٦١ بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢)، وتعديله الثاني بالقانون رقم ٢ للعام ١٩٤٤ («الوقائع العراقية»، العدد ٢١٥٣ بتاريخ ٢٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤). وبقي هذا القانون صالحاً حتى ١٩ تموز (يوليو) ١٩٤٨، أي حتى بعد ستة أشهر من «الوثبة»، حيث حلّ محلّه الأمر رقم ٩ للعام ١٩٤٨، انظر «الوقائع العراقية»، العدد ٣٦٤١ بتاريخ ٢١ تموز (يوليو) ١٩٤٨. وعلى العموم، فإن أمر الطوارىء (رقم ٢ للعام ١٩٤٨) زاد العلاوات بنسبة ٥٠ بالمئة لمدة ثلاثة أشهر، انظر «الوقائع العراقية»، العدد ٢٦٠٣ بتاريخ ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٨. ولشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، قانون «تعديل قانون الخدمة المدنية» رقم ١ للعام ١٩٥٢ في «الوقائع العراقية»، العدد ٣٠٦١ بتاريخ ٦ شباط (فبراير) ١٩٥٢، و «زيادة غلاء المعيشة» رقم ٩ للعام ١٩٤٨، الذي بقي قائماً حتى حلّ محله الأمر رقم ٣ للعام ١٩٥٤. ولتموز (يوليو) ١٩٥٨، «قانون الخدمة المدنية» رقم ٥٥ للعام ١٩٥٦ في ملحق «الوقائع العراقية»، العدد ٣٨٠٤ بتاريخ ١٢ حزيران (يونيو) ١٩٥٦.

فإنها لا بد أن تشير لا إلى سوء التوزيع الكبير للفوائد الناجمة عن ثروة البلد النفطية فحسب، بل أيضاً إلى انتقال الدخل الحقيقي من أيدي الكثرة من الناس إلى أيدي القلّة منهم، على الأقل في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٣٩ و١٩٤٨. ولدينا تلميح إلى كيفية حصول بعض هذا التحول من خلال رسائل كتبتها في العام ١٩٤٣ منوَّر الهاشمي إلى زوجها طه الهاشمي، وزير الدفاع السابق، الذي أثار استياء الوصي على العرش، فنفاه إلى استانبول. وقد ضبطت الشرطة السياسية البريطانية هذه الرسائل.

كتبت السيدة الهاشمي تقول:

«ليس عدلاً أن تبقى في استانبول بعد تلقّي الإذن (بالعودة). أرجوك أن تأتي بلا تأخير. النصائح المخالفة التي تلقّيتها إنما أتتك من أناس لا يريدونك أن تأتي إلى هنا لأنهم يخافون أن تصبح عقبة في وجه سرقاتهم إذا ما أصبحت وزيراً. الفئران تتكاثر بسرعة وإلى درجة أن عدد القطط لم يعد كافياً... والناس الذين كانوا في السابق يركبون عربات تجرّها الثيران صاروا يقودون اليوم السيارات وجيوبهم ملأى بأوراق اللعب. والذين لا يرغبون بمجيئك هم هذا النوع من الناس، وبينهم كثير من الأصدقاء والأقارب...

«... عزيزي، الحياة مكلفة جداً. لقد أصبح الدينار بقيمة الفلس[20]... حتى الخيار صار بـ ٣٠٠ فلس... والقماش القطني المطبوع يباع بـ ٢٥٠ فلساً للذراع (اليرد المحلي)...، يمكنك أن تتكهن بالحالة المزرية... سألت أحمد شوقي إن كانت الحكومة ستتخذ أية إجراءات وقائية... ردّ بالقول: «ليس لنا أي حق بالتدخل لأن التجارة حرة ويمكن لأي كان أن يبيع بضاعته بالسعر الذي يرغبه». إني أستغرب لماذا يبقى أمثال هؤلاء الجهلة في المدينة»[21].

والواقع أنه فرضت في العام ١٩٤٣ ضوابط أسعار خجولة وغير فعّالة، ولكنها ألغيت في أواخر العام ١٩٤٤.

ولم يكن للثروة الجديدة التي رفعت القلة التي استفادت منها إلى أعلى بكثير من جمهرة الشعب، والتي ولّدت الترف في وسط البؤس، إلّا أن تقوّي الحواجز النفسية القائمة بين الطبقات وأن تهدّد بنية المجتمع. وصار الأثرياء لا يفكرون إلّا بأنفسهم وحدهم، ولم يعد بإمكانهم أن ينظروا في وجوه العراقيين الآخرين مباشرة في ما يتعلق بالقضايا الأساسية.

كان هذا هو الإطار التاريخي الأساسي الذي نمت المشاعر الشيوعية في أحضانه. ولكن كانت هنالك عوامل أخرى مساهمة أيضاً. وكان أحد هذه العوامل هو عجز الطبقات المصابة عن تحسين أوضاعها أو تقويم ما تشكو من مظالم بطريقة قانونية. وكان العمال ومأجورو

(٢٠) ١٠٠٠ فلس = ١ دينار.

(٢١) رسالتان مؤرختان في ١٢ كانون الثاني (يناير) و ٥ أيار (مايو) ١٩٤٣، موجودتان في ملف الشرطة العراقية رقم ١١١ المعنون «طه الهاشمي».

الطبقة الوسطى مستبعدين طبعاً عن السلطة السياسية. وكانت الحلقة الضيقة من الحكام المستندين أساساً إلى التحالف القائم بين الملّاكين البيروقراطيين والضباط الشريفيين السابقين الذين تحولوا إلى ملّاكين، والمشايخ الملاكين، وأصحاب المصالح المالية، قد اعتادت النظر إلى الطبقات الأخرى على أساس أنها غير ناضجة وليست ذات حقوق سياسية. ولم يسمح بوجود أية أحزاب سياسية منذ منع حركة الإصلاحيين الشعبيين في العام ١٩٣٧ وحتى العام ١٩٤٦. بعد ذلك، ونزولاً عند تأثير الضغط الشعبي، منحت حرية النشاط السياسي وإن بتردّد، ولكنها قُيِّدت بالممارسة ـ باستثناء فترات قصيرة ومتقطّعة ـ إلى درجة أنها لم تكن أكثر من وهم، حتى منعت أخيراً بأمر صدر في العام ١٩٥٤. وبشكل مشابه، فمنذ حل النقابات في العام ١٩٣٣ نادراً ما نظر بعين العطف إلى تجمّع العمال لأهداف اقتصادية. وكان قانون العمل الصادر في العام ١٩٣٦ قد تحدّث بحلو الكلام عن حقوق العمال، ومنح الحكام في الفترة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥، عندما كانوا في مزاج تسامحي، الصفة القانونية لبعض الاتحادات النقابية، ولكن يبدو أنهم شعروا بأنهم فتحوا على أنفسهم صندوق كل الشرور (صندوق باندورا)، ولذا فقد سارعوا إلى إعادة إحكام الغطاء عليه. وانتهت تجربة أخرى مع نقابات العمال جرت في فترة ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ بالطريقة نفسها[22]. وباستثناء السنوات المشار إليها، فإن الضغط من أجل أجور أعلى أو ساعات عمل أقلّ، أو من أجل حرية الإضراب، كان يعني الخيانة السياسية، وكثيراً ما كان يعني فقدان مصدر الرزق. وأدّت كل هذه الظروف إلى تجذير الإرادة الشعبية وإلى تقوية قبضة الشيوعيين بشكل ملموس. ونظراً لأن التوزيع القائم للسلع ولقوى الحياة لم يكن في مصلحة جملة الناس ـ وهي حقيقة موضوعية اجتماعياً تضخمت لدى انعكاسها على مستوى الوعي الاجتماعي ـ ولاستحالة إجراء أيّ تغيير يتلاءم مع التيار ومع الرغبات المتزايدة باستمرار بواسطة العمل القانوني، ومع استحالة تجنّب شكل ما من أشكال النشاط، فقد ظهر العمل السري إلى الوجود بعد أن أصبح الآن هو الموطن الطبيعي للشيوعيين العراقيين. وكان طريق الإصلاح الاجتماعي مسدوداً، ولم يبقَ أمام المستائين إلّا بديل الثورة الاجتماعية. وما نعنيه هنا بالإصلاح الاجتماعي هو إصلاح البنية الأساسية للمجتمع. ولكن الغياب المفهوم لأي اهتمام من جانب الحكام بمثل هذا النوع من الإصلاح لم يستبعد طبعاً حصول التقدم في قطاعات حياتية معينة، مثل قطاع التعليم (انظر الجدول ٧ ـ ٥)، وهو تقدُّم ما كان له إلّا أن يهدد، عاجلاً أم آجلاً، المصالح الاجتماعية الراسخة. وسيتمكن القارىء، بلا شك، من التمييز بين الإصلاح الاجتماعي والتقدم الاقتصادي الذي كان جارياً بالتأكيد. وكانت النقطة الأهم في الموضوع هي أن التقدم الاقتصادي ما كان له في الإطار الاجتماعي القائم، وفي ذلك الزمن وبغض النظر عن تأثيره بعيد المدى، إلّا أن يعزز بشكل لا متناسب الفوائد التي تجنيها الأقلية.

وكان أحد العوامل التي أضافت إلى فرص الشيوعية، والتي نشأت منطقياً من رحم الأوضاع المذكورة للتوّ، هو عامل الفراغ السياسي القائم تحت بناء السلطة. وبكلمات

(٢٢) ملف الشرطة رقم ٥٥٦/ج.

الجدول رقم ٧ ـ ٥

عدد الطلاب في الكليات والمدارس الثانوية والمهنية في سنوات مختارة

	١٩٢١ سنة تأسيس الملكية	١٩٢٧ سنة أول إضراب طلابي	١٩٤٨ سنة «الوثبة»	١٩٥٢ سنة «الانتفاضة»	١٩٥٨ سنة «الثورة»
كليات	٩٩	٧٧	٤٢١٢	٤٨٥١	٨٥٦٨
تبشيريات تعليمية	٩	٢٤	١٨٠	١٢٥	٨٥٩
مدارس ثانوية					
أ) حكومية	٢٢٩	١٠٨٦	١٤٧٤٥	٢٩٩٤١	٧٣٩١١
ب) غير حكومية	(*)	(*)	٨٣٠٢	١٠٦٢٦	٢٤٦٧٢
مدارس صناعية	١٦٧	١٤٨	٢٩٦	٤٩١	٢٣٣٩
مدارس زراعية	-	-	١٥٠	٨٠	١٢٣٦
مدارس المعلمين الريفية الابتدائية والدورات التعليمية	٩٢	٣٨٧	١٧٩٨	١٣٩١	١٠٩٩٤
مدارس التمريض والمسؤولين الصحيين	-	-	٥٠	٢٦٤	٣٤٧
مدارس الفنون المنزلية	-	-	١١٣	٢٣٦	٢٥٢٨
معهد الفنون الجميلة	-	-	٢٥٣	٢٤٣	٢٠٤
المجموع	٥٩٦	١٧٢٢	٢٨٠٩٩	٤٨٢٤٨	١٣٥٦٥٨
النسبة التقريبية للطلاب في بغداد	(*)	٪ ٦٤	٪ ٥٤	٪ ٤٨	٪ ٤٥

(*) أرقام غير متوفرة.

المصادر: العراق، وزارة التعليم، «التقرير السنوي عن سير المعارف» للسنة ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٥٤ و٥٧ و٦١ و٦٨ و٦٩ و٧٥ و٩٥ و١٧٥ و١٧٦. وللسنة ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣، ص ١٦. وللسنة ١٩٢٧ ـ ١٩٢٨، ص ١١ و١٤ ـ ١٦ وزارة الاقتصاد «المجموعة الإحصائية» ١٩٤٩، ص ٦٩، و«المجموعة الإحصائية» ١٩٥٣، ص ٦٠ ـ ٦١. وزارة التخطيط، «المجموعة الإحصائية» ١٩٥٩، ص ٦٥ و٦٦ و٦٧ و٧٠ و٧٣.

أخرى، فقد كانت تتحرّك تحت ذلك البناء جماهير معادية لما فوقها، ولكنها غير ملتزمة إيجاباً، ولها حاجات غير ملبّاة ومطالب غير معلنة، وذات صفوف ناضجة للتنظيم. وكان الميدان مفتوحاً عملياً أمام الشيوعيين، بينما كان على الشيوعيين في بلدان عربية أخرى أن يتنافسوا مع خصوم أشدّاء، كالبعث في سورية، والحزب القومي السوري والكتائب في لبنان، وحزب الوفد والإخوان المسلمين في مصر. ولم يكن هنالك في العراق ما يُمكن مقارنته بهذه القوى.

وربما كان باستطاعة الوطنيين الديموقراطيين، ورثة جماعة «الأهالي»، أن يكونوا مؤهّلين للتنافس لو كانت لديهم حياة حزبية أصيلة ومستمرة. وجاء البعثيون العراقيون متأخّرين ولم يصبح لهم شأن إلّا بعد العام ١٩٥٨. والذي حصل هو أن الشيوعيين وحدهم كان لهم ـ حتى ذلك التاريخ ـ الصفات الحقيقية لحزب سياسي منظم. وكان لهم وحدهم ـ بمعنى غير محدد ـ أن يدّعوا لأنفسهم المميزات التي تمنحها إياهم استمرارية عالية الدرجة. وإلى هذا، فقد كانوا موجودين على المسرح قبل أية قوة أخرى، إذ إن وجودهم كان سابقاً حتى لوجود جماعة «الأهالي»، كما لوحظ سابقاً.

ولم يكن موقع التفوق هذا على غير ارتباط بالنهاية التي حلّت بالقوميين العروبيين بعد انهيار الحركة العسكرية في العام ١٩٤١. وكان القوميون قبل ذلك الحدث في صعود. والواقع أن الميدان السياسي كان حكراً عليهم في الفترة بين ١٩٣٧ و١٩٤١. ثم وقعت سلطة الدولة تحت نفوذهم، وتحركت مواكب الجماهير باتجاههم. ولكن طموحاتهم تجاوزت قدراتهم ودفعتهم إلى الاصطدام المباشر مع الإنكليز. وكما كان متوقعاً، فإنّ شيئاً لم يسرْ على ما يرام بالنسبة إليهم بعد ذلك. وفي أعقاب إعادة الاحتلال البريطاني للعراق، الذي تبع ذلك، شُنّت عليهم حملة قمع شاملة. وسرعان ما تحطمت نواتهم الرئيسية، نادي المثنّى، ومنظمتا الشباب اللتان أقاموها: «الجوّالة» و«الفتوّة». وأغلقت صحفهم، وبدأت مطاردة أتباعهم وطردهم من الجيش والإدارة والمدارس، وجمع حوالى ثلاثمائة منهم في معسكرات اعتقال الفاو والعمارة ونقرة السلمان[٢٣]. ولكن هذه الضربات المادية التي وُجّهت إليهم لا تفسر فقدانهم الكثير من نفوذهم. لقد كانت مشكلتهم الرئيسية أن لديهم صيغاً سياسية فحسب وليست لديهم آراء مُفَكَّر بها. كان شعارهم العروبي يضرب بالعمق على وتر حساس، ولكنهم كانوا عاجزين عن تخصيبه بمحتوى اجتماعي. وأكثر من هذا فقد قبض عليهم متلبّسين بالدعاية الفاشيّة، وعندما فاحت رائحة الفاشيّة النتنة، بعد أن سادت كـ «موضة» لفترة، اهتزت الأرض تحت أقدامهم نفسياً. وهذا ما غيّر إلى حدّ كبير طبعاً توازن القوى المحلي وأسهم كثيراً في تقدم الشيوعيين، وهو إنجاز لم يكن كله غير مرغوب فيه من قبل الحكومة العراقية ومستشاريها البريطانيين. وفي العام ١٩٤٦، كتب رئيس الشرطة السياسية بهجت عطية تقريراً جاء فيه: «بعد مدة قصيرة من تحالف بريطانيا وروسيا في الحرب العالمية خُفِّفت إجراءات الشرطة المتخذة ضد الشيوعيين. وهذا ما بدا ضرورياً في ظل الظروف (المستجدّة). . . : وكان ينظر إلى الشيوعيين كنوع من «طابور سادس» في الكفاح ضد الدعاية النازية»[٢٤]. وفي إطار تطبيق هذه السياسة صدر في ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٣ توجيه رسمي (رقم ٦/٤١٥/س) يمنع المحاكم القضائية من الاستماع إلى قضايا تتعلق بالشيوعيين من دون إذن مسبق من وزارة العدل. ولم يتبع ذلك أن توقفت مضايقة

---

(٢٣) ملف الشرطة العراقية رقم ١٧٤٧، المعنون «رشيد عالي الكيلاني».

(٢٤) تقرير من رئيس مديرية الاستخبارات العامة إلى وزير الداخلية في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ ومعنون «مسح لوضع الشيوعيين في العراق في الأول من آذار (مارس) ١٩٤٦»، ص ٤.

الشيوعيين كلياً(٢٥). فقد كانت هذه السياسة مرنة وطُبِّقت في الاتجاه الذي تشير إليه المصالح الآنيّة للحكومة. ويجد موقف التسامح المحدود والنوعي هذا، الذي هجر في العام ١٩٤٦، تعبيراً تقليدياً عنه في الملاحظات التالية التي وجهها المستشار البريطاني إلى بهجت عطية حول طلب تقدّم به عزيز شريف للحصول على رخصة لحزب الشعب الشيوعي التوجّه:

«لا أعتقد أن الحقيقة هي عدم وجود أيّ ثري بين الموقعين، أو أنّ الآخرين لا يتحدرون من عائلات مشهورة، أو أنهم غير معروفين بأن لهم أية علاقة بمسألة ملاءمتهم لتشكيل حزب سياسي... لقد أفيد عن أحدهم أنه اعتقل بسبب «الشيوعية»(٢٦): هل يجرّده هذا من أهليته؟ هناك كثيرون من الآخرين الذين اعتقلوا ولكن يصعب اتهامهم بأنهم ليسوا مواطنين صالحين... وإن ثبت في ما بعد أن أياً من الموقّعين أساء السلوك، فإن الحل يبقى في يد الحكومة، وهو إغلاق الحزب»(٢٧).

ومال مجرى الأحداث الدولية باتجاه تدعيم هذه السياسة العابرة والظروف الداخلية الأبعد مدى والتي أشير إليها سابقاً. وما من شكّ في أن بروز الاتحاد السوفييتي في العالم، والنجاحات التي حققتها جيوشه في الحرب، وانتصار الشيوعية في الصين، والإنجازات الروسية في الفضاء، كلها أمور فعلت الكثير في مجال ترسيخ هيبة الشيوعيين العراقيين في أذهان الناس. وعلى العموم، فإن السلوك الدولي للدولة السوفييتية لم يكن يساعد دوماً من وجهة النظر هذه، فالمواقف السوفييتية من المشكلة الفلسطينية، مثلاً، أضرّت كثيراً بفرص الشيوعيين في الفترة ١٩٤٨ - ١٩٤٩، بينما أسهم الدعم السوفييتي للحركة القومية العربية في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ بالشفاء السريع. وهذه حقائق معروفة على نطاق واسع ولا حاجة للتعمق بها.

لم نُشِر حتى هذه النقطة من هذا الفصل إلاّ إلى الأوضاع الأكثر بروزاً التي رافقت نمو الشيوعية وتطابقت معه. ولكن مؤشرات أخرى أقلّ ظهوراً كانت قيد الفعل أيضاً. والنقطة التي يمكن البدء بها هي أنه كان هنالك تعطّش لا يرتوي إلى المُثُل. وكانت العناصر المتأثرة مباشرة بهذا التعطّش هي عناصر الشباب العراقي طبعاً، والطلاب خصوصاً. وكانت المثل الإسلامية (شيعية كانت أم سنية أم صوفية أم التزامية) التي شكّلت لزمن طويل المرسى الذي يلجأ إليه الناس قد أصبحت في حالة من التفكك التدريجي. وكانت هذه المثل، أو على الأقل كما هي مصاغة ومفسّرة، لا تتفق مع احتياجات ورغبات وخبرات عدد متزايد باستمرار من العراقيين الواعين اجتماعياً. والمؤكد هنا أن الإسلام استمر محافظاً على واجهته الخارجية

(٢٥) في الواقع، شنّت السلطات في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٣ حملة بحث شاملة عن الشيوعيين. ولكن الضغط عليهم خفّ عموماً في ما بعد.

(٢٦) كان ثلاثة على الأقل من أصل الأعضاء الستة لأول لجنة مركزية لحزب الشعب شيوعيين فعلاً، وأحدهم سبق له أن كان في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي من ١٩٤٠ وحتى ١٩٤٢.

(٢٧) رسالة رقم TA/410/50/601 موجهة من المستشار الفني إلى مدير مديرية الاستخبارات العامة بتاريخ ٢٤ آذار (مارس) ١٩٤٦، موجودة في ملفّ الشرطة العراقية المعنون «حزب الشعب».

المثيرة للإعجاب، ولكنه كان قد فَقَد في الواقع الكثير من قوته الحياتية. وكانت القومية تمرّ بأزمة وهي في حالة انحسار، ولم تكن تشكّل، بأية حال، بديلاً مقبولاً. وكنا قد أشرنا سابقاً إلى بعض نواقصها، ومع ذلك فلا بدّ هنا من التشديد على نقطة عامة أو اثنتين. والواقع أن القومية، سواء كانت عربية جامعة أم متنوعة الخصوصية، تتوجه - كما هو واضح - إلى القلب ولا تقدّم للعقل شيئاً، فهي تتألف من عواطف وذكريات وكثير من البلاغة. وكانت اهتماماتها سياسية أساساً: الاستقلال والوحدة. وكانت تتوجّه بقوة نحو ماضٍ جُعل رومانسياً ولا تظهر أكثر من إدراك ضعيف للأوضاع السائدة وحاجات جماهير العراق. ويجب أن نذكّر هنا أننا نتحدث عن قومية ما قبل حزب البعث(٢٨)، أي عن قومية لم تكن استعارت بعد الأسلحة النظرية - والتنظيمية - من الترسانة الماركسية. وإذا كانت الأفكار الإصلاحية لجماعة «الأهالي» والوطنيين الديموقراطيين أكثر تطوّراً فإنّها حملت مع ذلك طابع عدم الاكتمال والافتقار إلى أساس فلسفي. وأكثر من هذا فقد بدا أن الإحباط الدائم كان مصير هذه الأفكار نظراً لنزوع الطبقة الحاكمة إلى احتكار النشاطات السياسية.

وكان هنالك عنصر آخر على علاقة بحالة الأمور هذه: كان الطلاب - والإنتلجنسيا عموماً - منزوعي السلاح ثقافياً، إن صح التعبير. فمن ناحية كان مخزونهم من الأفكار في غاية الضآلة، ومن ناحية أخرى كانوا يفتقرون إلى اعتياد التفكير المنظَّم. وكان هذا، في بعضه، ليس أكثر من وجه من وجوه حالة التخلف في المجتمع. وكانت هذه المشكلة على علاقة، إلى درجة معينة، بطريقة التعليم في المدارس والكليات والتي تميل إلى الحفظ عن ظهر قلب، ولكنها كانت تفسَّر أيضاً بحقيقة أن الحكومة كانت تخشى التفكير. وفي الإطار العراقي، كان الفكر - من النوع الأكثر جدّية - مصدر عدم استقرار أساساً. فالتفكير يعني طرح الأسئلة التي ستتضمن، عاجلاً أم آجلاً، سبر أعماق أسس المجتمع ورفض ما هو قائم، خصوصاً وأن الأحوال على ما هي عليه. وكان من الطبيعي أن الحكومة لم تكتفِ بالتشدد - عن تصميم - تجاه أية مظاهر للتفكير المستقل بل لم تدخل أبداً الفلسفة أو أي شيء له علاقة مباشرة بالسياسة في برامج المدارس أو الكليات. وكانت النتيجة مثيرة للسخرية ولكنها منسجمة تماماً. ففي أيام القمع - التي كانت كثيرة التردد - تمتّعت الشيوعية السرية بما يقرب من احتكار نشر الأفكار النظرية.

ولا مجال للشك في الحيوية الملازمة للنظرية الماركسية، وإن كان ليس من أهداف هذه الدراسة مناقشة حسناتها وعيوبها. وعلى العموم، فإنّ هناك نقطة لا بدّ من إبرازها: في البيئة العراقية، كانت النظرية الماركسية ملائمة على الرغم من كل قصورها، وعلى الأقل في نقدها الطبقي اللاذع. وكانت تترجم، ولو بشكل مبالغ فيه - وهي مبالغة تولّد القوة في مناخ مشحون عاطفياً - ما كان يشعر به العراقي باستمرار حوله: الواقع الطبقي الفجّ للعراق. ويجب أن نذكّر هنا أن التباينات الطبقية العراقية عارية وفظّة، وليس فيها شيء من الصقل أو التدرج الذي يخدم، في مجتمعات أخرى، في تمويه حقيقتها أو التخفيف من انعكاساتها.

(٢٨) أسس الفرع العراقي لحزب البعث في العام ١٩٥٢ لم يكتسب وجوداً فعلياً إلّا بعد ١٩٥٨.

ويمكن في هذه الحالة تصوّر مدى تأثير النظرية، وخصوصاً على عقول كانت تعيش على أفكار قديمة، أفكار تفترض أن الفقر والثراء شيء مكتوب ولا يمكن تغييره في الحياة. واستذكر عراقي من عائلة دينية رُبّي حسب التعاليم الشيعية وأصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في الأربعينات، وفي حديث له مع المؤلف، كيف أنه قرأ ذات مرّة كتاباً ممنوعاً عثر فيه، للمرة الأولى، على الفكرة القائلة بأن التمايز بين الأفراد ليس منزَلاً من عند الله، بل ناجم عن أسباب إنسانية وتاريخية. وكانت الفكرة بالنسبة إليه «شيء كالإلهام». ولم يكن هناك في تجربته ما يوحي بالعكس. وكان قد أخذ كمسلّمة الآية القرآنية القائلة: «والله فَضَّل بعضكم على بعض في الرزق»[٢٩].

وتبقى الإشارة إلى اقتران آخر لظروف سهلت انتشار الأفكار الشيوعية، وهو أن الطبقات المتأثرة أساساً بهذه الأفكار ـ الطلاّب والعمال غير المهرة وسكان الصرائف والموظفون المدنيون ـ لم تكن تتزايد عدداً بإيقاع سريع فحسب، بل كانت تميل أيضاً إلى التمركز إلى درجة كبيرة بالمعنيين الجغرافي والوظيفي. وهكذا، فقد تزايدت أعداد الطلاب في الكليات والمدارس الثانوية والمهنية من حوالى ٢٠٠٠ في العام ١٩٢٧. عام خروج أول مظاهرة طلابية، إلى ٢٨٠٩٩ في العام ١٩٤٨، عام «الوثبة»، وإلى ١٣٥٦٥٨ في العام ١٩٥٨، عام الثورة. وكان ٥٤ بالمئة من هؤلاء الطلاب في العام ١٩٤٨، و ٤٥ بالمئة منهم في العام ١٩٥٨، مسجلين في المؤسسات التعليمية الموجودة في بغداد الكبرى[٣٠]. وكذلك، فقد ارتفع عدد عمال الصناعة والنقل العاملين في مؤسسات توظف ١٠٠ شخص أو أكثر من ١٣١٤٠ في العام ١٩٢٦ إلى ٦٢٥١٩ في العام ١٩٥٤، أي بنسبة ٣٧٥ بالمئة[٣١]. وفي العام ١٩٥٤، كان ٣٣,١ بالمئة من مجموع العمال الصناعيين يعملون في بغداد الكبرى و ١٧,٤ بالمئة منهم يعملون في محافظة البصرة[٣٢]. وأكثر من هذا، ففي تلك السنة كانت الصناعة الكبرى أي (المؤسسات التي توظف ١٠٠ شخص أو أكثر) تشغّل ٤٣,٥ بالمئة من مجموع العمال الصناعيين[٣٣]. من ناحية أخرى، لم يكن عدد سكان الصرائف في بغداد الكبرى يقل عن ٩٢١٧٣ نسمة في العام ١٩٥٦، وكان ٥٦ بالمئة من هؤلاء يتجمعون في مركزي الكرّادة والأعظمية[٣٤]. وأخيراً، فقد تزايد عدد الموظفين الحكوميين ـ باستثناء الأجانب وموظفي الميناء

(٢٩) حديث مع عبد الله مسعود أجري في أيار (مايو) ١٩٥٨. وانظر حول مسعود الجدول ٦ ـ ١. والآية القرآنية هي الآية ٧١ من سورة النحل.

(٣٠) انظر الجدول ٧ ـ ٥.

(٣١) حساب يعتمد على أرقام وردت في Great Britain, *Report... on the Administration of Iraq for 1926*, p. 28. «والدليل العراقي الرسمي» للعام ١٩٣٦ (بالعربية)، ص ٧٧٢. و «كفاح السجين الثوري» العدد ٦ بتاريخ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣، ص ١٢. والعراق، «تقرير حول الإحصاء الصناعي للعراق»، ١٩٥٤، ص ٢١. والعراق، وزارة الاقتصاد، «المجموعة الإحصائية» ١٩٥٦، ص ١٤٢ و ١٩٣.

(٣٢) العراق، «تقرير حول الإحصاء الصناعي للعراق»، ١٩٥٤، أماكن عدة.

(٣٣) المصدر السابق، ص ٢١ و ٢١١.

(٣٤) العراق، وزارة الاقتصاد، «تقرير حول إحصاء الإسكان في العراق للعام ١٩٥٦»، ص ١٥.

والسكك الحديد والمستخدمين العراقيين الذين لا يحصلون على التقاعد عند نهاية الخدمة ـ من ٩٧٤٠ في العام ١٩٣٨ إلى ٢٠٠٣١ في العام ١٩٥٨، أي بنسبة ١٠٦ بالمئة[٣٥]. وكان معظمهم متمركزاً في العاصمة طبعاً.

الواقع أننا لم نستكمل بهذا تفسير تقدم الشيوعية خلال العقدين اللذين سبقا ثورة تموز (يوليو)، لأننا لم نتحدث بعد عن الدور الهام ليوسف سلمان يوسف ـ فهد ـ وهو موضوع لا بدّ من أن يستأثر الآن باهتمامنا.

(٣٥) العراق، وزارة المالية، «ميزانية الحكومة العراقية للسنة المالية ١٩٣٨»، البيان الموحد Q، ص ١٤. والعراق، «الوقائع العراقية»، العدد ١٤١٢٢ بتاريخ ٢٩ آذار (مارس) ١٩٥٨، الملحق «Q» بقانون الميزانية العامة للسنة المالية ١٩٥٨.

القسم الرابع
فهد والحزب
(١٩٤١ - ١٩٤٩)

الفصل الثامن

فهد

نجح فهد حيث فشل كثيرون. فمنذ تأسيس الحزب في العام ١٩٣٥ وحتى العام ١٩٤١ سقطت جهود الشيوعيين تكراراً في فخّ الفردية والخلافات والافتقار إلى عمود فقري مركزي. وعلى العموم، فقد حوَّل فهد الحزب بين العامين ١٩٤١ و١٩٤٧ إلى قوة سياسية متماسكة وفعالة وبنى له قاعدة جماهيرية من الدعم والإيمان. وكان للإمكانيات الأكبر للشيوعية أن تُستنبط - طبعاً - من الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة في الأربعينات[١]، ولكن ما لا شك فيه هو أن قيادة فهد لم تكن بشكل من الأشكال عنصراً هامشياً في حقن هذه الإمكانيات بحياة حقيقية. ويصبح مغزى هذه القيادة أكثر وضوحاً في ضوء صعوبة تجميع العراقيين في أي مسعى مشترك دائم.

ولا بدّ من أن نضيف فوراً أن قيادة فهد لم تكن في الأربعينات شيئاً غريباً على الحركة الشيوعية، أو إضافة ميكانيكية إليها، إن صحّ التعبير. بل على العكس من ذلك، فقد كان فهد من نتاجها إلى حدّ كبير، وكان - إلى درجة ما - قد اختير وأُعدّ واختبر خلال العقدين السابقين، أي منذ العام ١٩٢٧، عندما توحّد مع آخرين ليشكل في مدينة البصرة أول جماعة شيوعية في العراق.

ولكن، ما هي الملامح الفردية المميزة التي كان يحملها فهد؟ كما يمكن أن يكون متوقعاً، فإن شخصيته تبقى محاطة بآراء متناقضة، حيث يسبغ عليه أتباعه فضائل خيالية، ويعزو إليه أعداؤه عيوباً خيالية.

ومع ذلك، فإن هنالك دلائل كافية - ككتاباته وأفعاله وتصريحاته أمام الشرطة أو المحاكم القضائية وانطباعات أكثر من يمكن الاعتماد عليهم من معاصريه وشهاداتهم - لتمكيننا من تشكيل فكرة، وإن لم تكن كاملة.

---

(١) راجع الفصل السابع من هذا الكتاب.

من الخارج، لم يكن هنالك ما هو غير مألوف حول فهد. وكان الرجل ميّالاً إلى إعطاء الانطباع ـ للوهلة الأولى ـ بعدم الأهمية. وكان يميل خلال الاجتماعات القليلة غير الشيوعية التي عرف بأنه حضرها إلى البقاء منغلقاً على نفسه، وكان يتحدث باختصار شديد، إذا ما تحدّث. وحتّى عندما يخلو إلى أتباعه كان يجلس ساعات دون أن ينبس ببنت شفة[٢]. وكان ـ ببساطة ـ يزدري المناقشات الطويلة التي لا شكل لها، وما كان يريد أن يكون له ما يفعله مع من كان يسميهم «شيوعيو المقاهي». ولكن مريديه أو السياسيين الليبراليين الذين تحدثوا إليه وجهاً لوجه يقولون انه عندما كان الأمر يتعلّق بشرح إحدى نقاط العقيدة أو توضيح خط سياسي فإنه كان أقل بخلاً بالكلمات. وكان على بهجت عطيّة، رئيس الشرطة السياسية، أن يقاطع فهداً ذات مرة ـ بعد اعتقاله في العام ١٩٤٧ ـ محتجاً بأنه ليس مهتماً باعتناق الشيوعية. وفي وقت لاحق[٣] قال عطية للمؤلف: «كانت لدى فهد حجج إقناع قوية، وله موهبة تفسير الأمور بطريقة واضحة وبسيطة». وأضاف عطية أن فهداً ـ مع ذلك ـ لم يكن يملك ثقافة واسعة جداً. ويشارك الكثير من رفاق فهد السابقين عطية رأيه هذا[٤]. ومع ذلك، وإذا كانت كتاباته تشكل برهاناً، فإنه يبدو وكأنه استوعب أفكار ماركس ولينين أكثر من أي شيوعي عراقي آخر. وكان هذا بالطبع نتيجة جهد مبذول وللتطبيق.

وفي رأي كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي أن «فهداً أظهر ثقة بالنفس وصلت حدّ الوقاحة»[٥]. وكذلك فقد اشتكى الشيوعيون الذين تعاونوا مع فهد لفترات قصيرة فقط من اقتناعه الراسخ بأن باستطاعته وحده قيادة الحزب ولا أحد غيره. وعلى العموم، فإن ثقته البالغة بالنفس، التي كانت تبعد عنه السياسيين والمفكرين السياسيين، كانت مصدر إلهام للعوام من الناس، الذين كانت علاقاته بهم هي الأنشط.

وفي حين كان فهد يبدي شيئاً من المرونة في بعض الحالات[٦]، فإنه لم يكن يعرف ـ بشكل عام ـ كيف يلاقي الآخرين في منتصف الطريق. وربما كانت هذه ظاهرة اجتماعية أكثر من كونها ظاهرة فردية في العراق. وعلى العموم، فإنها عرقلت إقامة الجبهات مع القوى السياسية الأخرى، بينما كانت هذه الجبهات ضرورية جداً من وجهة نظر الحزب الشيوعي.

ومن صفات فهد الأخرى، التي ربما كانت تعبيراً عن الطباع العراقية كما هي تعبير عن الطباع البلشفية، أن فهداً كان يستاء من المعارضة بمرارة قوية. وكان يميل في ردوده التالية إلى الذهاب إلى أقصى الحدود. وفي رسالة أرسلها ذو النون أيوب، الذي طرده فهد

(٢) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٤ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤.
(٣) حديث أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.
(٤) أحاديث أجريت مع عبد الله مسعود وجميل توما وداوود صايغ وسالم عبد النعمان.. إلخ.
(٥) حديث مع المؤلف، أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.
(٦) انظر، مثلاً الفصل التاسع من هذا الكتاب.

من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في آب (أغسطس) ١٩٤٢، إلى الزعيم السوري وصفي البنّي اشتكى أيوب من أن «الشيوعيين ينظرون إلي وإلى رفاقي كـ«جواسيس» و«نازيين»، بينما ينظر النازيون ورجال الشرطة إلينا كشيوعيين... إن اتفاق نازي وشيوعي أسهل من أن يعمل شيوعيان يداً بيد»[٧]. وفي وقت سابق، وبالعلاقة مع النزاع الذي أدى إلى طرد أيوب، كان فهد قد رأى أنه من الملائم نشر الرسالة التالية في صحيفة الحزب «الشرارة»:

«زعيمنا المحبوب فهد،

... لقد استأنا كثيراً مما حصل مؤخراً. إننا ننتظر أوامر حزبنا بفارغ الصبر. إننا جاهزون، وبكلمة منكم، لقطع أعناق الخونة بأسنان مناشيرنا.

مجموعة من النجارين»[٨].

ودعا فهد في رده إلى فهم أعمق للماركسية اللينينية، ولكن نشره الرسالة على الجميع أظهر المدى الفجّ الذي يمكنه أن يذهب إليه ليرهب معارضيه.

ولا يمكن أن ينسب النظام الصارم الذي تميز الحزب به في أيام فهد إلى هذه الطريقة الفجة، لأن فهداً اكتسب حصانة وصقلاً بمرور الزمن. ويكمن التفسير الأصح في قدرة فهد المميزة كمنظّم. ويعترف حتى أعتى خصومه، بأن أحداً في الحزب ما كان يبزّه في تجميع الناس وقيادتهم. ومهما كان الأمر، فقد نجح فهد في منتصف الأربعينات، وفي ظل ظروف صعبة جداً، في الحصول على الطاعة المطلقة لكل أعضاء الحزب.

وعلى العموم، فربّما كان مفتاح اللغز الحقيقي لاستعداد الثوريين للسير وراء فهد يكمن في حقيقة كونه مؤمناً بمُثُله التي كرّس حياته من أجلها. وبينما كان النضال السري بالنسبة إلى الآخرين ليس أكثر من هروب مؤقت من الإحباط، أو خروج من إطار الملل الذي كانته حياتهم، أو وسيلة للتعبير بينما أغلقت المنافذ الأخرى في وجههم، كان العمل السري بالنسبة إلى فهد بيته وحياته. وكانت كل الأمور الأخرى ـ كالسعادة والعائلة والبيت الحقيقي ـ أموراً ملغاة وغير موجودة بالنسبة إليه. وأصبح الحزب سبب وجوده وتوقّف عن الاهتمام بأي شيء آخر.

ومن الصعب أن يكون فهد قد أشار أبداً إلى تفاصيل حياته. وعندما سأله أحد رفاقه في سجن الكوت ذات مرة عن عمره أجاب «يبدأ عمري يوم دخولي الحركة الوطنية، أما الباقي فليس من عمري»[٩]. أما الواقع فهو أن فهداً ولد في مدينة بغداد يوم ١٩ حزيران

(٧) وقعت الرسالة ـ المؤرخة في العام ١٩٤٤ ـ في يد رجال الشرطة واقتبس منها مدير التحقيقات الجنائية في تقريره المقدم إلى وزير الداخلية بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ والمعنون «مسح لوضع الشيوعيين في العراق في ١ آذار (مارس) ١٩٤٦»، ص ٦.
(٨) «الشرارة»، العدد ١٥ لشهر آب (أغسطس) ١٩٤٢.
(٩) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٦ بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٥٤، ص ٩ ـ ١٠.

(يونيو) ١٩٠١[10]. وكانت عائلته قد قدمت إلى بغداد قبل عقد أو نحوه من قرية كلدانية شديدة الازدحام[11] في محافظة الموصل. وكانت الحاجة الاقتصادية هي التي اقتلعت العائلة في النهاية ـ وكان فهد في السابعة ـ وحملتها إلى مدينة البصرة.

ولا يعرف إلا القليل عن والد فهد، سلمان يوسف، باستثناء أنه كان يكسب رزقه من بيع الحلويات. ولا شك في أن الروايات التي تقول إنه وقع في صباه «تحت تأثير أفكار اشتراكية»[12] أو أنه زار روسيا في مطلع القرن وعاد منها «اشتراكياً ديموقراطياً بقناعات بلشفية»[13] ليست أكثر من أساطير.

وليست سنوات فهد المبكرة أقلّ غموضاً. ومن الواضح ـ أنه أمضى طفولته في بيئة تخضع كثيراً لقواعد المِلّة المسيحية، أي المجتمع المسيحي شبه المستقل والمغلق على نفسه ايديولوجياً في أيام العثمانيين. ومن الواضح أيضاً أن والده لم يوفر التضحيات في سبيل تعليمه. وفي العام ١٩٠٨، عندما بدأ العراق يشعر بتأثيرات ثورة تركيا الفتاة، أرسله أبوه إلى «مدرسة الكنيسة السورية» في البصرة، حيث بقي حتى أصبح في الثالثة عشرة من عمره. وفي وقت لاحق، وبعد أشهر من اندلاع الحرب العالمية الأولى التي جلبت إلى العراق سيداً جديداً ـ البريطانيون ـ وغيّرت ملامح البلاد بعمق من نواح أخرى، سجله أبوه في المدرسة التبشيرية الأميركية في العشّار. وفي سنوات لاحقة، وحتى بعد انقلاب فهد إلى الشيوعية، كان يمكن اكتشاف أنه تلقى جرعة من التعليم الأميركي. وفي إعلان علّقه على جدران الناصرية عشية انتخابات ١٩٣٢ النيابية، ودعا فيه العمال إلى انتخاب نواب من طبقتهم، ظهر شعار المطرقة والمنجل وتحته شعار يقول: «لا ضرائب بلا تمثيل»[14].

وما من ظرف مرّ به خلال السنتين اللتين قضاهما في المدرسة الأميركية وفيه أكثر من مجرد أهمية خارجية الطابع. وفي صفّه نفسه جلس صبي من العمر نفسه[15] ولكن من عائلة ملاكين بارزة في القرنة. وكان أحدهما يشعر بوجود الآخر، ولكنهما لم يختلطا لأن فهداً كان من طبقة «متدنّية» جداً وبأكثر مما يصلح لرفقة ابن القرنة ـ كما قال هذا الأخير بعد ذلك بسنوات طويلة[16]. وكان الإيقاع بين الاثنين ـ ببساطة ـ مختلفاً. ولم تمرّ عقود طويلة إلا وربط القدر بين حياتيهما. وبينما كان اسم فهد يتردّد ويرجع صداه في كل اجتماع سري يعقد في أنحاء البلاد كان صبي القرنة ـ بهجت عطية ـ يرتقي ليصبح رئيساً

(١٠) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.
(١١) هي برْطلّة استناداً إلى زكي خيري، والقوش استناداً إلى جميل توما. وحول خيري وتوما انظر الجدول ٤ ـ ٢.
(١٢) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٥ بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٨.
(١٣) المصدر السابق، العدد ١٤ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ١٦.
(١٤) Great Britain, *Abstract of Intelligence (Iraq)*, para. 1058 of 1932, Appendix «A.»
(١٥) كان هو أيضاً من مواليد ١٩٠١.
(١٦) في حديث مع المؤلف أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

للشرطة السياسية[17] ولعنة تحلّ بالثوريين. وفي النهاية، وقع فهد في قبضة عطية وفقد حياته. ولكن، حتى في موته، استمر فهد يمارس ضد عطية ـ وبفضل القوى التي حرّكها ـ نفوذاً عميق التحرك أسهم في النهاية في إسقاط عطية إلى الخراب وتدميره. ولكن يبدو أننا استبقنا هنا روايتنا نفسها.

لم يكمل فهد أبداً دراسته في المدرسة الأميركية، لأن والده وقع بين براثن المرض، ومرت بالعائلة أيام سوداء، وهو ما اضطر فهداً إلى تحمّل حصته من الأعباء. ووجد في أواخر ١٩١٦ وظيفة ككاتب عند القوات البريطانية التي نزلت في البصرة قبل ذلك بسنتين[18]. ولم تكن هناك في نظره مصيبة أكبر من خدمة النظام الاستعماري الجديد. والواقع أن البصريين اللطفاء لم يسارعوا أبداً إلى التكيف مع هذا النظام. وعلى العموم، فعندما انتقل فهد في العام ١٩١٩ إلى محافظة المنتفق لمساعدة شقيقه في تشغيل طاحون صغيرة في بلدة الناصرية وجد نفسه في جو مختلف تماماً.

وكان التمرد يكاد يشكّل الطبيعة الثانية لأهل المنتفق. ولم يكن سكان أية محافظة أخرى من محافظات العراق أكثر غيرة من سكان المنتفق على حريتهم، أو أكثر ازدراء للقانون، أو أكثر معارضة لأي شكل من أشكال الحكم. وكتب ضابط بريطاني في العام ١٩١٩ يقول: «يُمكن مقارنة عرب المنتفق بالبارود الذي يمكن لأية شرارة أن تفجّره»[19]. وجاء الانفجار مبكراً في صيف ١٩٢٠ ومترافقاً مع انتفاضات أخرى على الفرات وفي الديوانية وديالى. ويشار في الحوليات العراقية إلى هذه التفجرات على أنها «ثورة». وكان ردّ الفعل الفوري هو اختفاء البريطانيين من معظم الريف خارج الناصرية. وفي النهاية، قضي على «الثورة» وأعيد فرض القيود البريطانية.

ويصعب الآن تلمّس الانطباعات التي كانت لهذه الأحداث المثيرة على الشاب فهد. والأمر الأكثر احتمالاً هو أن طريقة تفكيره لم تكن قد تحررت بعد كلياً من نظرة «المِلّة» الضيقة إلى الأمور. وإلى جانب هذا، كانت الوطنية العراقية ما زالت فتية وضعيفة النمو. ومع ذلك، فقد أكد فهد نفسه في وقت لاحق[20] أن «ثورة» ١٩٢٠ حرّكت فيه أول شعور بحبّ وطنه. وتشدد المصادر الشيوعية أيضاً على هذه «الثورة» كعامل له مغزاه في مرحلة تطوّر فهد المبكرة[21].

وعلى العموم، فقد كانت نقطة الانعطاف الحقيقية في حياة فهد هي لقاؤه في

(١٧) أو رسمياً: المدير العام للتحقيقات الجنائية.
(١٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.
(١٩) Iraq, *Administration Report of the Nasiriyyah Division for the Year 1919*, p. 92.
(٢٠) في تصريح أمام الشرطة مؤرخ في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، موجود في ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٤/٤٧».
(٢١) انظر مثلاً: «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٤ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤.

البصرة، عام ١٩٢٧، مع مبشر الثورة بيوتر فاسيلي. وكان فهد قد عاد إلى تلك المدينة قبل ثلاث سنوات لشغل وظيفة كاتب شاغرة في مصلحة الإمداد بالكهرباء. ويبدو أن اللقاء تم بمحض المصادفة، ولكن نتائجه كانت بلا حساب. وأودع فاسيلي اذن فهد المتعطّشة أولى مبادىء الشيوعية. ويبدو أن هذه المبادىء كانت أموراً يحسّها، وإن بضبابية، ولكنه لم يكن يعرف انها تسمى شيوعية. وبالتدريج، وخلال الاجتماعات الكثيرة التي تكرر عقدها بين الاثنين، بدأت تتكشف لفهد نظرة مثيرة للحياة ووعى حقيقته للمرة الأولى في حياته.

وأنفق فهد السنوات القليلة التالية في تنظيم جمعيات سرية صغيرة في البصرة والمنتفق بمشاركة عراقيين آخرين. ولكنه تخلى فجأة، في العام ١٩٢٩، عن عمله في سلطة الإمداد بالكهرباء وطلب جواز سفر ليرحل إلى الخارج لمدة أربع سنوات كـ«جوّال». وكان هدفه المعلن هو التعرف إلى «حياة الناس»[٢٢] ولما سئل عن وسائله المادية قال إنه لا يملك شيئاً ولكنه سيكسب معيشته في الطريق بـ«بيع الصور الفوتوغرافية». ورُفض طلبه. ولكنه لم يمض وقت طويل إلا ووجد سبيله للتسلل إلى الخارج. وعَبَر الحدود العراقية، وأعاد عبورها تكراراً، دون أن يلحظه أحد، مسافراً سيراً على الأقدام عبر خوزستان والكويت وشرق الأردن وسورية وفلسطين. وأثبتت المرحلة أنها شاقة ومرهقة، ووقع فهد فريسة للمرض لفترة من الزمن[٢٣]. ولكنه لم يتخلّ عن مشاريعه، وكان ينوي التوجه إلى مصر ـ استناداً إلى ما رواه بنفسه[٢٤] ـ عندما وصلته أنباء التوصل، في ٣٠ حزيران (يونيو) ١٩٣٠ إلى المعاهدة الأنكلو ـ عراقية[٢٥]، فهرع عائداً إلى وطنه. ولم يكن هناك الكثير مما يستطيع عمله باستثناء حثّ مؤيديه القليلي الانتشار على الانضمام إلى حملة الحزب الوطني التي تُدين المعاهدة بواسطة الخطابات والمنشورات والمقالات الصحافية. وسنحت فرصة القيام بعمل أكثر فعالية بعد ذلك بسنة، في تموز (يوليو) ١٩٣١، عندما عمّت الكثير من المدن العراقية موجةٌ من الإضرابات أثارها فرض ضريبة بلدية جديدة. ولم يكن قد حصل ما يشبه ذلك في العراق من قبل. وكان للغليان الشديد الذي ساد البلاد لمدة أسبوعين كاملين أن يجعل من المستحيل على فهد وأتباعه أن يقبعوا ساكنين[٢٦]. ومن الأمور التي ربما كانت ذات مغزى أن الإضرابات اتخذت في

(٢٢) طلبه المؤرخ في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٢٩ يشير إليه ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.

(٢٣) إشارة في رسالة ضابط شرطة الناصرية المؤرخة في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٣١ في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.

(٢٤) تصريحه أمام الشرطة المؤرخ في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، في ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٤٧/٤».

(٢٥) سمحت المعاهدة للقوات البريطانية بالاحتفاظ بقواعد جوية في أيام السلم والتمتع بتسهيلات عديدة في أيام الحرب.

(٢٦) أكدت «اتحاد الشعب» في ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٩ أن فهداً قاد المظاهرات ثم احتال على رجال الشرطة وتسلل إلى البصرة حيث كان له دور بارز أيضاً. وتضيف الصحيفة أن حسن عياش، أحد محرضي البصرة الذي أعدمته السلطات في ما بعد، كان صديقاً لفهد.

المنتفق والبصرة ـ حيث للشيوعيين مراكز ناشطة ـ منحىً عنيفاً وأدّت إلى صدامات دموية مع رجال الشرطة وإلى نشر مقيت للسفن الحربية البريطانية بالقرب من مصب شطّ العرب[٢٧].

في حوالى هذا الوقت بدأ فهد ينشر جماعاته في أجزاء أخرى من الجنوب، وخصوصاً في الديوانية والعمارة. وفي الوقت نفسه عرفت السلطات المزيد عن رحلاته التي قام بها في السنة السابقة. وأفاد تقرير ورد من الشرطة السياسية في فلسطين إلى العراق في شهر آب (أغسطس) ١٩٣١ عن مساعي فهد للاتصال بالكومنترن بواسطة الحزب الشيوعي الفلسطيني وللحصول على تمويل لـ«الكادر» الذي ينوي تشكيله في العراق[٢٨]. وأشارت معلومات لاحقة مأخوذة عن وثائق تعود أصولها إلى القسم الشرقي للكومنترن وصودرت في القدس في شهر آذار (مارس) ١٩٣٣ إلى أن فهداً كان «إمّا وسيطاً أو متلقياً» لمراسلات هامة متعددة الأطراف[٢٩]. وأصبح واضحاً كذلك أن فهداً قام خلال زيارته لسورية بتقوية اتصالاته التي كان قد أقامها منذ وقت مبكر يعود إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٢٩[٣٠] مع شيوعيي ذلك البلد الذين كانوا يعملون الآن ـ استناداً إلى تقرير استخباري[٣١] ـ علناً تحت ستار «جمعية الوفاق العربي».

ويقال إنه بتشجيع من هذه الجمعية ودعمها المالي[٣٢] توجّه فهد يوم ٣ شباط (فبراير) ١٩٣٥ إلى موسكو لاتّباع دورة تدريبية في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» KUTV. ووصل الاتحاد السوڤييتي في شهر تموز (يوليو) على الأقل[٣٣]، وبقي هناك حتى صيف ١٩٣٧. وللأسف، ليس هناك إلا القليل مما يفاد به عن تلك الفترة المعترضة والتي كانت لها أهميتها في حياة فهد. والرواية الوحيدة التي نملكها، وهي رواية «كفاح السجين الثوري»، صحيفة الخمسينات التي أريد بها توجيه الكادر الشيوعي في سجن الكوت، لا تكشف الكثير:

«وخضع الرفيق فهد للتدريب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» في الفترة ١٩٣٥ ـ ١٩٣٧. ولم يظهر أي من العراقيين الذين تعلّموا بتلك الجامعة تلذذاً بالتعلم أكثر مما فعل فهد، ولا هم وظفوا المعرفة المكتسبة بأفضل مما فعل. وحضر فهد في الأيام الأخيرة

(٢٧) انظر: عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، ج ٣، ص ١٣٣ ـ ١٤٤. و Stephen Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950*, pp. 184-185.

(٢٨) رسالة بتاريخ ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٣١ موجّهة من مديرية الاستخبارات الجنائية في فلسطين إلى المديرية المثيلة في العراق، ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.

(٢٩) المصدر السابق، المدخل المؤرخ في ٨ آذار (مارس) ١٩٣٣.

(٣٠) المدخل المؤرخ في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٩ في ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الحر اللاديني».

(٣١) المدخل المؤرخ في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٣٥ في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.

(٣٢) مدخل لم يكن مؤرخاً، ولكن يبدو في إطاره أنه كتب في العام ١٩٣٨ أو بعد ذلك. ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.

(٣٣) بقي مدة من الزمن في سورية وايطاليا وفرنسا.

من تموز (يوليو) والأيام الأولى من آب (أغسطس) ١٩٣٥ المؤتمر السابع للكومنترن. وكان الحزب الشيوعي العراقي ما زال يومها في طفولته، ولذلك فإنه لم يكن يملك حق التصويت. . . [ولكن مجرّد مراقبة الجلسات كانت تجربة لا تقدّر بثمن بحد ذاتها].

«وفي صيف ١٩٣٧ حصل فهد ورفاقه الخريجون من أبناء بلدان أخرى على الإذن بالمغادرة من الرفيق كالينين في مقر رئاسة السوفييت الأعلى وتركوا رسائل وداع لزوجاتهم تحرّرهن من روابط الزوجية ـ لأن وداع الزوج الذي يكرّس نفسه للخدمة الغيرية للثورة قد يكون أبدياً ـ وكان الأمر مؤسفاً جداً بالنسبة إلى رفيقنا الخالد. . .

«ولا يمكن إلاّ لسيرة حياته الكاملة ـ ولا يمكن لمثل سيرة الحياة هذه أن توضع إلا بمشاركة الأممية الشيوعية فيها ـ أن تلقي الضوء على المهمة التي قام بها في أوروبا الغربية في خريف وشتاء ١٩٣٧ . . . ولكن المؤكد أنه عاش فترة من الزمن في فرنسا وبلجيكا كما أفاد هو نفسه في وقت لاحق أمام رفاقه في سجن الكوت. . .»[٣٤].

وعاد فهد إلى العراق يوم ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٨[٣٥] واستقر لإصلاح حالة الفوضى التي سادت بين الشيوعيين أثناء غيابه. وتابع عمله ببطء ومنهجية. وحصر كل جهوده في البداية في الجنوب، حيث كانت الولادة الحقيقية للحركة. وفي وقت سابق، وبينما كان فهد يعدّ نفسه في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» KUTV، كان أحد عملاء الشرطة قد أفاد مسبقاً عن الدور الذي سيلعبه الآن. وأفاد العميل بتاريخ ٥ آب (أغسطس) ١٩٣٦ أن إعادة تنظيم الحزب الشيوعي «لا يُتوقَّع أن تتم قبل عودة شيوعي مهم، قاد خلايا في البصرة والناصرية والديوانية وبغداد وكركوك والعمارة والكوت وأماكن أخرى، من موسكو. . . والشيوعي المذكور هو يوسف سلمان، من سكان الناصرية. . .»[٣٦].

وكما ورد في مكان آخر، فإنّ شيوعياً جنوبياً آخر هو عبد الله مسعود كان قد أخذ زمام المبادرة في بغداد نفسها، ولكن هذا الأخير لم يكد يبدأ تنظيم الحزب جدّياً في العاصمة إلا وظهر فهد، الذي بالرغم من أنه كان مسروراً في البداية بدوره المتواضع كعضو بسيط في اللجنة المركزية، أصبح بمرور الزمن ـ وبفضل تجربته واستيعابه الأكبر للنظرية ـ الروح المحركة للحزب.

لقد أصبحنا نقف الآن على أرضية مغطاة كلياً. ولكن يبقى أن نذكر هنا أن الشرطة اعتقلت عبد الله مسعود يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١، ونتيجة لذلك، تسلّم فهد أخيراً منصبه الذي يؤهّله له سجله الثوري كسكرتير عام للحزب. ومنذ هذه اللحظة اندمجت حياة فهد كلياً بالحركة الشيوعية العراقية إلى حدّ صار يستحيل التمييز بينهما.

(٣٤) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٤ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٧ ـ ٨.
(٣٥) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.
(٣٦) المصدر السابق.

الفصل التاسع

نحو حزب منظوم بدقة ومتجانس ايديولوجيا

أنفق فهد سنواته الأولى كسكرتير عام للحزب في تكوين تنظيم متماسك للثوريين انطلاقاً من عناصر مهلهلة، هاوية، موزعة الإرادات، ورثها أو اكتسبها بنفسه. ولم تؤدّ جهوده في البداية إلاّ إلى انشقاقات وتطهيرات واستنزاف لقوة الحزب. والواقع أنه في لحظة ما، وأثناء غيابه في موسكو، انفضّت عنه الأكثرية الساحقة من الأعضاء، وكان عليه ـ عملياً ـ أن يعيد البناء عند عودته انطلاقاً من مِزَق.

من ناحية، كانت بعض الصعوبات التي واجهها فهد تعود إلى صفات معيّنة تسم الكثيرين من عراقيي تلك الأيام، وبشكل أخصّ من بينهم شريحة الإنتلجنسيا. ومن هذه الصفات: معاداة قوية للانضباط، وعدم الميل إلى القيام بأدوار تابعة، واحتقار مكشوف للسلطة. وباختصار: فردية شديدة تقترب أحياناً من الفوضى.

ولكن فهداً سعى بنفسه أيضاً إلى المشاكل وإلى هزيمة أهدافه إذ اختار أن يضم إلى لجنته المركزية الأولى رجالاً لم يكونوا أبداً في الحزب قبل ذلك، وليست لديهم إلاّ فكرة ضبابية جداً عن الشيوعية والعمل السري. ولم يساعده أيضاً ألا يعير إلا اهتماماً للّجنة المركزية القديمة التي وجدت نفسها فجأة مزاحة من مكانها بلا أية مراسم. وعلى العموم، فقد احتفظ فهد بوديع طَلْيَة[١] الذي روى بعد سنوات[٢] كيف حصل تغيير القيادة:

«بعد حوالى أسبوع من اعتقال عبد الله مسعود[٣] ونفيه إلى الفاو ـ أي في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ ـ جاء الرفيق فهد ليراني وطلب مني الذهاب في وقت لاحق من اليوم

(١) حول وديع طلية، انظر الجدول ٦ ـ ١.
(٢) حديث للمؤلف في شباط (فبراير) ١٩٦٤.
(٣) حول عبد الله مسعود، انظر الجدول ٦ ـ ١.

الجدول رقم ٩ ـ ١

لجنة فهد المركزية الأولى

(مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤١ ـ ٢٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢)

الاسم	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	النشاط السياسي السابق	السيرة التالية
أعضاء المكتب السياسي								
يوسف سلمان يوسف (فهد)[أ]	(انظر الجدول ٤ ـ ٢)							
عبد الله مسعود[ب]	(انظر الجدول ٦ ـ ١)							
صفاء الدين مصطفى[أ]	عربي، سني	١٩١١ ـ بغداد	معلم مدرسة ابتدائية ورئيس تحرير «القافلة».	اعدادي، فنون درامية في جامعة برلين.	الطبقة الوسطى، ابن ضابط في الجيش العثماني	١٩٤١ (٣٠)	ـ	قطع صلاته مع فهد في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢
حسين محمد الشبيبي[أ]	عربي، شيعي	١٩١٤ ـ النجف	معلم مدرسة ابتدائية	ثانوي، سنة أولى حقوق	طبقة وسطى دنيا، ابن رجل دين (معزّي)	١٩٤١ (٢٧)	ـ	عضو لجنة مركزية حتى اعتقاله عام ١٩٤٧. شنق عام ١٩٤٩.
أعضاء آخرون في اللجنة								
وديع طلية[أ]	(انظر الجدول ٦ ـ ١)							
نعيم طويّق[ج]	(انظر الجدول ٦ ـ ١)							
داوود الصايغ[أ]	عربي، مسيحي	١٩٠٧ ـ الموصل	معلم سابق، محامٍ	المعهد العالي للمعلمين، مدرسة الحقوق	من عائلة بورجوازية صغيرة من الصاغة ورجال الدين. ابن لبائع بالمزاد.	١٩٤١ (٣٤)		عضو اللجنة المركزية حتى اعتقاله في أيار (مايو) ١٩٤٣. شكّل «رابطة الشيوعيين العراقيين» الانشقاقية في شباط (فبراير) ١٩٤٤. عضو اللجنة المركزية ١٩٥٧ وطرد في السنة نفسها. أسس حزباً شيوعياً مزيّفاً ١٩٦٠ أثناء حكم الزعيم قاسم.
ذو النون أيوب[أ]	عربي، سنّي	١٩٠٨ ـ الموصل	معلم مدرسة ثانوية، روائي.	المعهد العالي للمعلمين	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن تاجر صغير،	١٩٤١ (٢٢)	ـ	طرد من الحزب في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٢. شكّل جناح «المؤتمريين» الانشقاقي، مدير التوجيه والاذاعة منذ ١٩٥٩.
أمينة الرحال[أ،د] (أنثى)	أب عربي وأم تركمانية، سنية	١٩١٩ ـ بغداد	طالبة حقوق	مدرسة الحقوق	الطبقة الوسطى الدنيا، ابنة ضابط في الجيش العثماني	١٩٤١ (٢٢)	ـ	أسقطت من اللجنة المركزية ١٩٤٣. مفتشة التعليم ١٩٥٩ ـ ١٩٦٣.
زكي بسيم[ج]	عربي، سني	١٩١٣ ـ بغداد	عامل ـ متعلم سابق في مدبغة. كاتب في إدارة المياه.	ثانوي	الطبقة المتوسطة الدنيا، ابن صيدلي.	١٩٤٢ (٢٩)	ـ	عضو اللجنة المركزية حتى اعتقاله عام ١٩٤٧. شنق عام ١٩٤٩.

(أ) عضو اللجنة المركزية منذ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١.
(ب) احتلّ المنصب بعد الافراج عنه من السجن في ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٢.
(ج) ضم إلى اللجنة المركزية في مطلع ١٩٤٢. (د) شقيقة حسين الرحال.

المصادر: أحاديث مع داوود الصايغ ووديع طلية وعبد الله مسعود، وملفات الشرطة العراقية أرقام ٤٨٧ و٣٣٤٧ و٣٤٣٦ و٤٣/٣١ و٤٧/٢ و٤٧/٣ و٤٧/٤، وتقرير المدير العام للاستخبارات الجنائية إلى وزير الداخلية بتاريخ ٢ تموز (يوليو) ١٩٤٧ في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.

نفسه إلى بيت صفاء الدين مصطفى(٤) في الأعظمية(٥). وعندما وصلت هناك وجدت، بالإضافة إلى الرفيق فهد، كلاً من داوود الصايغ وذو النون أيوب وأمينة الرحال وصفاء الدين مصطفى وحسين محمد الشبيبي، ومعظمهم لم يكن على اتصال حتى ذلك الوقت بالحركة الشيوعية(٦). وقد افتتح فهد الاجتماع بعد قليل ببيان قصير فهمنا منه أنّ الأشخاص الحاضرين وعبد الله مسعود المنفي، يشكلون اللجنة المركزية الجديدة. وعندما انتهى الرفيق فهد من الإدلاء بملاحظاته سأله ذو النون أيوب إن كان لديه أي تكليف من الخارج، أيْ من الكومنترن، بتنظيم قيادة للحزب. وردّ فهد بالايجاب. ولم يُرنا أية وثيقة، ولكننا اكتفينا بذلك. وصوت الجميع للتو على تثبيته سكرتيراً عاماً للحزب. وكانت لديّ يومها هواجس حول قيادة مسيحي للتنظيم(٧)، ولكن، نظراً لتطمينات الرفيق فهد لـ (ذو) النون أيوب لم أنطق بهواجسي هذه وصوّت مع الباقين...».

ويبدو أن هذا الاجتماع ألمح لفهد أنه سيواجه المتاعب مع ذو النون أيوب، الذي بدا غير مستعدّ لاتّباع قيادة فهد بلا طرح أسئلة. وكان مما يدهش ـ في الواقع ـ لو أن فهداً أخذ خضوع ذو النون أيوب على أنه أمر مضمون، لأن هذا الأخير كان العضو الوحيد في اللجنة الجديدة الذي يتمتع بمنزلة معينة في الحياة العامة، إذ كان قد كسب لنفسه سمعة ـ وشعبية غير ضئيلة ـ كروائي وكفاضح للمفاسد، وقد كتب فعلاً عمله الرئيسي «الدكتور ابراهيم»(٨)، الذي يحتوي على هجوم شديد القسوة على النظم الاجتماعية والسياسية السائدة.

ومع ذلك، فإنه كان يمكنه أن يتعلم الكثير من فهد في مسألة الشيوعية. وبكلمات أدق، فإن ذو النون أيوب كان، قبل أن يتعرف إلى فهد، لا يورد في كتاباته إلا القليل من تلك الايديولوجيا باستثناء بعض الإشارات الغامضة والمموّهة، وإن كان تعاطفه مع الفقراء والكادحين عموماً غاية في الوضوح. ومن الطبيعي أنه كان يمكن تجنّب شيء من الالتواء في وقت كان الحديث فيه عن الشيوعية محفوفاً بالمخاطر، ولكنه كان لإنسان شيوعي أن يكتب بشكل مختلف حتى في ظل تلك الشروط. وكانت لهجته أقرب إلى لهجة الإصلاحيين منها إلى لهجة الثوريين. صحيح أنه كان باستطاعته أن يسهب في إداناته، ولكنه ما كان يخرج عن حدود التقليد الليبرالي عندما يتعلق الأمر بالعلاج(٩).

وعلى العموم، فإن الصعوبة الحقيقية لم تنبع من معتقداته السابقة أو من غياب

(٤) راجع الجدول ٩ ـ ١.
(٥) منطقة مدينية من بغداد الكبرى.
(٦) أكد داوود الصايغ في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧ أنه عيّن عضواً في اللجنة المركزية يوم دخوله الحزب نفسه.
(٧) كان وديع طلية وداوود الصايغ ـ هما المسيحيان الآخران الوحيدان في الاجتماع.
(٨) ظهرت الطبعة الأولى من «الدكتور ابراهيم» في العام ١٩٣٩.
(٩) كانت خاتمة عمله الرئيسي «الدكتور ابراهيم» ـ مثلاً ـ ضمن الحدود التقليدية كلياً.

إعداده الايديولوجي بل من حقيقة أنه لم يكن ملائماً على الإطلاق لامتهان العمل الثوري. كان بالغ الحساسية، يميل إلى النظر إلى الناس والأفكار بطريقة عاطفية جداً، بالإضافة إلى أنه لم يكن يتحمل القيود التنظيمية. وكان العمل السري ـ ببساطة ـ غريباً عنه كلياً.

وكان الأمر الذي تسبب في القطيعة بين أيوب وفهد في النهاية ـ ونعتمد هنا على الرواية التي أوردتها صحيفة الحزب «الشرارة» ـ هو علاقة أولهما بجناح بدأ يتشكل في حزيران (يونيو) ١٩٤٢ أو نحو ذلك، عندما بدأ عضو في إحدى لجان الحزب الابتدائية، هو يعقوب كوهين(١٠)، ابن تاجر يهودي ميسور كان يدرس في مدرسة الطب، يدافع عن إمكانية تحقيق الاشتراكية في العراق على أيدي الطلبة والانتلجنسيا والبورجوازية الصغيرة عموماً. وذُكر أنه قال بأنه لم تكن هناك حاجة للاعتماد على العمال لأنهم قلائل جداً ويفتقرون إلى الوعي الطبقي. وخشي فهد انتشار ما كان واضحاً أنه هرطقة ايديولوجية، فدفع بكوهين إلى المحاكمة في تموز (يوليو) ١٩٤٢ أمام محكمة حزبية(١١) بذلت جهدها لتذكّره بأن المهمة المطروحة على الحزب في تلك المرحلة لم تكن تحقيق الاشتراكية بل تحقيق نظام «بورجوازي ـ ديموقراطي». ودعته المحكمة كذلك إلى سحب نظريته «الخاطئة والعقيمة» وإلى الخوض في الكلاسيكيات بصورة أعمق(١٢). ولكن، بدلاً من أن يصحح كوهين مساره، فإنه تابع الاستخفاف بقرار المحكمة وهاجم قادة الحزب باسم مصالح الحزب. عندها أمر فهد، وبمشاركة «بعض» أعضاء اللجنة المركزية بطرده من الحزب. ولكن كوهين لم يكن ليرتدع، وأقنع الآن ذا النون أيوب وعدداً من منظمي الحزب(١٣) بمشاركته في اصدار بيان غير مصرّح به في محاولة لـ «زرع الفوضى» في صفوف الحزب وتهديد سلطة قادته. وكانت هذه ظاهرة تكتلية انشقاقية لا يمكن التسامح معها. ونتيجة لذلك دعا فهد إلى اجتماع عقدته اللجنة المركزية على عجل يوم ١٦ آب (أغسطس) ١٩٤٢ قرر بلا صوت معارض(١٤) طردَ ذي النون وشركائه «الماكرين» واعتبارهم منذ ذلك الحين «خونة» و«منبوذين».(١٥)

(١٠) «الرفيق فاضل» في أدبيات الحزب.
(١١) تألفت المحكمة من فهد و«رياض» (عبد الله مسعود) و«صالح» (صفاء الدين مصطفى) و«قادر» (ذو النون أيوب). ويبدو من تطورات لاحقة أن ذا النون لم يكن متعاطفاً مع قرار الحزب، ولكن «الشرارة» لم تُشِرْ إلى ذلك يومها.
(١٢) «الشرارة»، العدد ١٣ لشهر تموز (يوليو) ١٩٤٢، ص ١٢.
(١٣) لم تسمِّ «الشرارة» إلا منظّماً واحداً هو «الرفيق محمود» (يوسف هارون زلخا، موظف سكك حديدية يهودي). ولكن كان هناك اخرون مثل عبد الملك عبد اللطيف نوري، وهو كاتب مسلم، وجورج تلّو، وهو طالب هندسة مسيحي عاد في ما بعد فانضم ثانية إلى الحزب وأصبح عضواً في المكتب السياسي في أواخر الخمسينات.
(١٤) عملياً، نجح الجناح في البداية في جذب عضو آخر من اللجنة المركزية هو أمينة الرحال («الرفيقة فاطمة»)، ولكن فهداً سارع إلى استعادتها.
(١٥) «الشرارة»، العدد ١٥ لشهر آب (أغسطس) ١٩٤٢، صفحة أ ـ ب.

من الصعب القول هنا ما إذا كان ذو النون لعب في هذه القضية فعلاً دوراً ثانوياً تابعاً لمجرّد عضو في لجنة ابتدائية ـ كما تُوحي الرواية الآنفة ـ أم أن فهداً رسم الحقائق والنتائج على طريقته للحط من قيمة القائد الظاهري لجناح فتي منافس. ومهما كان الأمر، فإن ذا النون وأتباعه، الذين صاروا يُسمّون اليوم «المؤتمريّين»، نشروا في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ في صحيفتهم «إلى الأمام»[16] رواية مختلفة تماماً عن المواضيع المطروحة، فأهملوا الانحراف الايديولوجي ليعقوب كوهين وادّعوا أن مصدر النزاع الحقيقي كان غياب أية قواعد حزبية داخلية، إذ لا يوجد ـ مثلاً ـ أي تحديد لسلطات السكرتير العام أو المكتب السياسي أو اللجنة المركزية، وليس هناك شروط معروفة لقبول أعضاء الحزب أو طردهم. وقالوا إنهم ضغطوا لتصحيح هذه الأوضاع ولكنهم ووجهوا بتأكيد مثير للسخط أن أنظمة الحزب «هي مبادىء لينين وتاريخ الحزب البلشفي والماركسية بشكل عام». من الواضح أن معارضيهم[17] لم يكونوا يريدون التخلي عن «سلطاتهم المطلقة». وكانوا يريدون حزباً «يتسم بالطاعة العمياء وعدم التفكير، وانتهى «المؤتمريون» إلى القول إنه لا يمكن حلّ الأزمة إلا بعقد مؤتمر يضم كل شيوعيي البلاد، ولا يمكن أن تكون هنالك لجنة مركزية شرعية ولا أنظمة داخلية صالحة بلا مؤتمر، وبلا أنظمة داخلية صالحة لا يمكن أن يوجد حزب»[18]. ومن هنا فقد أصبح المؤتمر شعارهم. ومن هنا أيضاً جاء اسمهم.

ولم يأتِ ردّ فهد إلا بعد أشهر عديدة لأنه غادر في مهمة حزبية إلى إيران والاتحاد السوفييتي في مطلع تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، قبل أيام من ظهور «إلى الأمام»، صحيفة «المؤتمرين». وفي هذه الأثناء، أبرز جناح آخر، لا يقلّ عداء لقيادة فهد، رأسه.

وكان المحرّك الأول لهذا الجناح الجديد هو سكرتير الحزب السابق عبد الله مسعود (الرفيق رياض). ونذكّر هنا أن هذا الأخير كان سجيناً في الفاو منذ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١. وفي ٢٧ نيسان (ابريل) ١٩٤٢ أطلق سراحه فجأة. وبدا هذا الحدث في وقته مثيراً للالتباس بعض الشيء، ولم تمضِ أشهر كثيرة إلا وظهرت تلميحات إلى أن السلطات تعمّدت إطلاق سراحه للتخلص من الشيوعيين الجيّدين. وأشارت رسالة وزير الداخلية التي تأمر بالإفراج عنه إلى «ظروف جديدة مخففة». وربما كان السبب المساهم في ذلك هو الضرب الحاد الذي تعرض له في شهر آذار (مارس) على أيدي من يشير إليهم مدخل في ملفه لدى الشرطة على أنهم معتقلون «نازيون»[19].

أما التفسير الذي أعطاه هو نفسه لزملائه في اللجنة المركزية فهو أنه قدم استرحاماً إلى

(١٦) «إلى الأمام» (أو «فيريود» بالروسية) هو اسم صحيفة أسسها لينين عام ١٩٠٤. ويجب التذكير هنا أن «الشرارة» هي الرديف العربي لـ «إيسكرا» بالروسية.
(١٧) لم يحدد ذو النون ورفاقه من هم هؤلاء، ولكن الواضح أنهم كانوا يشيرون إلى فهد.
(١٨) «إلى الأمام»، العدد ١ لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، ص ١.
(١٩) المقصود أنصار حركة رشيد عالي.

السفارة البريطانية يعلن فيه ولاءه لـ «القضية الديموقراطية»، وذهوله من احتجازه جنباً إلى جنب مع «الفاشيين»، ويحث على التدخل سريعاً من أجله[20].

وعلى كل حال، فقد أصبح عبد الله مسعود نائباً لفهد وعضواً في المكتب السياسي. وربما يكون هذا قد أثار استياءه. وربما كان يتوقع العودة إلى منصبه القديم. ولكنه لم يعترض، ويبدو أنه تعاون مع فهد في البداية بلا تحفظ، ولكن، وخلال أقل من ستة أشهر وجد فهد نفسه يواجه في اللجنة المركزية مجموعة متماسكة مؤلفة من مسعود نفسه ورفاق مسعود القدامى: وديع طلية ونعيم طويّق[21] ـ الذي كان فهد قد أزاحه جانباً ولكنه أعيد في ربيع ١٩٤٢ بناء على إصرار مسعود ـ وصفاء الدين مصطفى، الذي صار يستاء من طرق فهد «المتعجرفة». وبقي حسين محمد الشبيبي وداوود الصايغ وأمينة الرحال وزكي بسيم[22] ـ الذي ضُمّ إلى اللجنة في مطلع ١٩٤٢ ـ على ولائهم لفهد. ولكن بسيم كلّف في لحظة معينة بـ «مهمة حزبية خاصة» وتوقف عن حضور اجتماعات اللجنة المركزية. ونادراً ما كان الشبيبي يظهر في الاجتماعات لأنه كان يعلّم في مدرسة في محافظة العمارة النائية. وعندما غادر فهد العراق إلى الاتحاد السوفياتي في الأسبوع الأول من تشرين الثاني (نوفمبر) لم يقتصر الأمر على خلو ساحة اللجنة المركزية من وجوده المثير، بل تشكلت كذلك أكثرية واضحة من معارضيه بدأت تسيطر على التنظيم بأسره[23].

عملياً، بدأت الأزمة قبل سفر فهد بثلاثة أيام أو أربعة، عندما دعا اللجنة المركزية إلى اجتماع اقترح خلاله إخراج وديع طلية منها، متهماً إياه بالكسل وعدم الكفاءة وعدم الانضباط. وفسّر معارضوه هذه الحركة على أنها محاولة منه لضربهم بقوة لكي يحطمهم بسهولة أكبر. وقفز كلّهم إلى الدفاع عن طلية موجّهين اتهامات مضادّة، حيث اتهموا فهداً بالتدخل في شؤون كلّ خلية وكلّ لجنة ابتدائية. واشتكوا بحرارة من أن فهداً يريد أن يمركز في ذاته كل القوى الموجودة لدى الحركة ويمتصها. وأصبح النزاع حاداً ومريراً. ولم تتوصل جلستان مطوّلتان للجنة المركزية إلى شيء يقرب من أن يوصف بالقرار.

وفي الجلسة الثالثة، التي عقدت يوم ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) لم يظهر فهد نفسه، بل أرسل بواسطة أمينة الرحّال رسالة تشعر بأنه سيمضي في رحلته إلى الخارج، ويفوض فيها عبد الله مسعود برئاسة الحزب في غيابه، كما يدعو إلى حل رفاقي للنزاع المعلّق، وأسهمت

(٢٠) المصدر: داوود الصايغ في مقابلة أجريت مع المؤلف في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧. وكانت والدته قد قدمت الاسترحام إلى السفارة البريطانية.
(٢١) راجع الجدولين ٦ ـ ١ و٩ ـ ١.
(٢٢) راجع الجدولين المذكورين في الهامش السابق.
(٢٣) مصدر ما ورد أعلاه وما يلي هو، إلا إذا ذكر العكس: عبد الله مسعود ووديع طلية وداوود الصايغ. و«الشرارة»، العدد ٢١ لشهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٢. و«القاعدة»، العدد ١ لشهر كانون الأول (يناير) ١٩٤٣. ونشرة الحزب الداخلية الصادرة عن فهد والمؤرخة في أيار (مايو) ١٩٤٣. وفهد، «حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية» (١٩٤٤).

الرسالة، التي صودف ان اظهرت ان باستطاعة فهد أن يكون أحياناً ليناً جداً، في تهدئة المشاعر المتأججة وتسكينها. وكذلك فقد كان للملاحظات المختصرة التي أدلى بها مبعوث لحزب «تودة» أثناء الاجتماع التأثير نفسه.

وكان هذا المبعوث هو مهدي هاشم، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي، ولكنه كان قد أصبح عضواً في التنظيم الايراني منذ العام ١٩٣٧[٢٤]. وكان هاشم يعمل، على ما يبدو، همزة وصل منتظمة بين الحزبين، إذ أفيد بأنّه عبَر الحدود بين ايران والعراق، ذهاباً واياباً، وباسم مستعار، خمس مرات خلال الأشهر السابقة، مستخدماً طريق خانقين أو طريق الأهواز ـ البصرة[٢٥].

وكان هاشم قد حضر تبادل الكلمات القاسية في الجلستين السابقتين للجنة المركزية، وشعر أنه صار عليه أن يتدخّل بثقله الشخصي. وكشف أنه جاء لمرافقة فهد إلى ايران، ومنها إلى الأراضي السوفييتية. وأضاف أن هذا ما لا يجعل الوقت وقت شجار لا يستفيد منه إلا العدوّ، أما الحزب فيتأذّى، إن لم يتعرّض للخطر. وانتهى إلى الدعوة إلى تسوية الخلافات ورصّ الصفوف.

وانضمت اللجنة المركزية إلى وجهة نظر هاشم. وقبل أن ينتهي الاجتماع صوّت الحاضرون بالإجماع على وضع كل «المشاحنات» جانباً وعلى إدانة الميول التكتلية والتمزيقية. وأعلنت اللجنة وقوفها إلى جانب الدعوة إلى مؤتمر الهدف منه انتخاب قيادة تمثيلية ووضع برنامج ونظم أساسية للحزب، ولكنهم اتفقوا أيضاً على عدم القيام بأيّ عمل في هذا الصدد حتى عودة فهد.

وعلى العموم، فبعد أسبوعين تنكر عبد الله مسعود وشركاؤه للقرارات وعقدوا مؤتمراً بمبادرة منهم ومن دون إعلام الأعضاء الآخرين في اللجنة المركزية. وعقد المؤتمر يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢[٢٦]، وسمّى نفسه «وعي البروليتاريا العراقية». وتقاطر «المندوبون» الستة والعشرون الذين حضروا المؤتمر من البصرة والعمارة والنجف وكركوك وبغداد، موهمين أنهم يمثّلون «لا أقل من ألف» عضو من أعضاء الحزب، وكانوا كلهم، في الواقع، موالين لجماعة مسعود، وكما هو متوقع فقد انتخبوا لجنة مركزية ونصبوا مسعوداً سكرتيراً. وكان خمسة عناصر من أصل ١١ عضواً في اللجنة المركزية من المكوِّن اليهودي في الحزب، الذي أيد مسعوداً منذ البداية. واستبعد كل أتباع فهد، ولكن مما له مغزى أن أبقي على فهد نفسه[٢٧]. وكان الأمل ـ على ما يبدو ـ هو أن يقبل فهد بالأمر الواقع لدى عودته إلى العراق.

---

(٢٤) حول مهدي هاشم، انظر الجدول ٤ ـ ٢.
(٢٥) تقرير العميل م. الذي لا يحمل أي تاريخ، ولكنه كتب في أواخر ١٩٤٢ أو مطلع ١٩٤٣، ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.
(٢٦) «الشرارة»، العدد ٢١ لشهر كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٤٢.
(٢٧) بغضّ النظر عن مسعود وفهد وصفاء الدين مصطفى وطلية، ضمت لجنة مسعود المركزية كلاً من: =

وبالرغم من أن مسعوداً ولجنته وضعوا أيديهم على مطبعة الحزب وعلى صحيفته «الشرارة» ونجحوا في تأمين تأييد ساحق بين أعضاء القاعدة، فإنهم توقفوا منذ هذه اللحظة من حوليات الحزب عن تمثيل الحزب كله وأصبحوا مجرد «جناح الشرارة الجديدة». وكان لفهد أن يقول عند عودته: «القاعدة هي خضوع الأقلية للأكثرية، وعلى الأكثرية أن تلتزم بالخط اللينيني. وإذا ما انحرفت عنه فإنها تكفّ عن أن تكون أكثرية تستحق الطاعة، وتتدهور إلى انحراف لا يتلاءم مع مبادىء الكومنترن»[٢٨].

والأمر الذي لم يكن من الممكن إنكاره[٢٩]، هو أن مؤيدي فهد تضاءلوا في هذه الفترة إلى قبضة صغيرة فقط، ولكنهم بقوا ـ في أعين مخلصي سنوات لاحقة ـ هم التجسيد المرئي للحزب وأصدق تعبير عنه. في ذلك الوقت، كان قسم اللجنة المركزية الذي بقي على ولائه لفهد (أنظر الجدول ٩ ـ ٢) يفكر بنفسه بهذه الطريقة أيضاً، وتصرّف بموجب ذلك رداً على مناورات مسعود. وفي بيان شديد اللهجة أصدره هؤلاء يوم ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، أي بعد أربعة أيام من مؤتمر مسعود، أنكروا شرعيّة المؤتمر وأدانوا مسعوداً وجماعته واصفينهم بـ «المرتدّين» و«المخربين». وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٣ أصدرت هذه المجموعة صحيفتها «القاعدة»[٣٠]، وهو اسم يُقصَد به الايحاء بأن قواعد الحزب حافظت على ولائها وأن القاعدة، وليس القمة، هي التي تشكّل قلب الحزب وجوهره.

من ناحيتهم، أبدى «المؤتمريّون» سخطهم لتجاهل مسعود لهم كلياً، ورفضوا إعطاء أي وزن لمؤتمره «الزائف» و«المشكّل لا ديموقراطياً»[٣١].

عند هذه النقطة بدأت تسري في أجواء العمل السري تقارير تفيد بأن فهداً سيعود من موسكو مسلّحاً بتفويض يؤهّله لقيادة الحزب[٣٢]. ووصل فهد في منتصف نيسان (أبريل) ١٩٤٣. وما إن وصل النبأ إلى معسكر مسعود حتى سارعت جماعته إلى ارسال كلمة إلى فهد يقولون فيها أنْ لا حاجة للاستمرار في الانقسام وأن كل الموضوعات قابلة للتفاوض. وكتب فهد بعد ذلك يقول[٣٣]:

= حميد هندي، وهو ميكانيكي، وعبد الوهاب عبد الرزاق، وهو معلم مدرسة (أنظر الجدول ٩ ـ ٣)، وكلاهما مسلم سني. أما الأعضاء اليهود فكانوا: يوسف مكمَّل، وهو موظف في شركة التبغ وابن عم يعقوب كوهين، وابراهيم ناجي شميِّل، وهو صيدلي، وثلاثة حذّائين لم يتذكر مسعود من بينهم (في العام ١٩٥٨) إلا ابراهيم ذيب.
(٢٨) فهد، «حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية» (بالعربية)، ص ٧.
(٢٩) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٥ بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٨.
(٣٠) حمل العدد الأول من «القاعدة»، عموماً، تاريخ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣.
(٣١) «إلى الأمام»، العدد ٣ لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٣٢) مدخل كتب في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.
(٣٣) «النشرة الداخلية الصّادرة تبعاً لقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي» (أيار/ مايو ١٩٤٣) (بالعربية)، ص ١ ـ ٢.

الرسالة، التي صودف ان اظهرت ان باستطاعة فهد أن يكون أحياناً ليناً جداً، في تهدئة المشاعر المتأججة وتسكينها. وكذلك فقد كان للملاحظات المختصرة التي أدلى بها مبعوث لحزب «تودة» أثناء الاجتماع التأثير نفسه.

وكان هذا المبعوث هو مهدي هاشم، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي العراقي، ولكنه كان قد أصبح عضواً في التنظيم الايراني منذ العام ١٩٣٧[٢٤]. وكان هاشم يعمل، على ما يبدو، همزة وصل منتظمة بين الحزبين، إذ أفيد بأنّه عبَر الحدود بين ايران والعراق، ذهاباً واياباً، وباسم مستعار، خمس مرات خلال الأشهر السابقة، مستخدماً طريق خانقين أو طريق الأهواز ـ البصرة[٢٥].

وكان هاشم قد حضر تبادل الكلمات القاسية في الجلستين السابقتين للجنة المركزية، وشعر أنه صار عليه أن يتدخّل بثقله الشخصي. وكشف أنه جاء لمرافقة فهد إلى ايران، ومنها إلى الأراضي السوفييتية. وأضاف أن هذا ما لا يجعل الوقت وقت شجار لا يستفيد منه إلا العدوّ، أما الحزب فيتأذّى، إن لم يتعرّض للخطر. وانتهى إلى الدعوة إلى تسوية الخلافات ورصّ الصفوف.

وانضمت اللجنة المركزية إلى وجهة نظر هاشم. وقبل أن ينتهي الاجتماع صوّت الحاضرون بالإجماع على وضع كل «المشاحنات» جانباً وعلى إدانة الميول التكتلية والتمزيقية. وأعلنت اللجنة وقوفها إلى جانب الدعوة إلى مؤتمر الهدف منه انتخاب قيادة تمثيلية ووضع برنامج ونظم أساسية للحزب، ولكنهم اتفقوا أيضاً على عدم القيام بأيّ عمل في هذا الصدد حتى عودة فهد.

وعلى العموم، فبعد أسبوعين تنكر عبد الله مسعود وشركاؤه للقرارات وعقدوا مؤتمراً بمبادرة منهم ومن دون إعلام الأعضاء الآخرين في اللجنة المركزية. وعقد المؤتمر يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢[٢٦]، وسمّى نفسه «وعي البروليتاريا العراقية». وتقاطر «المندوبون» الستة والعشرون الذين حضروا المؤتمر من البصرة والعمارة والنجف وكركوك وبغداد، موهمين أنهم يمثّلون «لا أقل من ألف» عضو من أعضاء الحزب، وكانوا كلهم، في الواقع، موالين لجماعة مسعود، وكما هو متوقع فقد انتخبوا لجنة مركزية ونصبوا مسعوداً سكرتيراً. وكان خمسة عناصر من أصل ١١ عضواً في اللجنة المركزية من المكوِّن اليهودي في الحزب، الذي أيد مسعوداً منذ البداية. واستبعد كل أتباع فهد، ولكن مما له مغزى أن أبقي على فهد نفسه[٢٧]. وكان الأمل ـ على ما يبدو ـ هو أن يقبل فهد بالأمر الواقع لدى عودته إلى العراق.

---

(٢٤) حول مهدي هاشم، انظر الجدول ٤ ـ ٢.
(٢٥) تقرير العميل م. الذي لا يحمل أي تاريخ، ولكنه كتب في أواخر ١٩٤٢ أو مطلع ١٩٤٣، ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.
(٢٦) «الشرارة»، العدد ٢١ لشهر كانون الثاني (ديسمبر) ١٩٤٢.
(٢٧) بغضّ النظر عن مسعود وفهد وصفاء الدين مصطفى وطلية، ضمت لجنة مسعود المركزية كلاً من: =

وبالرغم من أن مسعوداً ولجنته وضعوا أيديهم على مطبعة الحزب وعلى صحيفته «الشرارة» ونجحوا في تأمين تأييد ساحق بين أعضاء القاعدة، فإنهم توقفوا منذ هذه اللحظة من حوليات الحزب عن تمثيل الحزب كله وأصبحوا مجرد «جناح الشرارة الجديدة». وكان لفهد أن يقول عند عودته: «القاعدة هي خضوع الأقلية للأكثرية، وعلى الأكثرية أن تلتزم بالخط اللينيني. وإذا ما انحرفت عنه فإنها تكفّ عن أن تكون أكثرية تستحق الطاعة، وتتدهور إلى انحراف لا يتلاءم مع مبادىء الكومنترن»[٢٨].

والأمر الذي لم يكن من الممكن إنكاره[٢٩]، هو أن مؤيدي فهد تضاءلوا في هذه الفترة إلى قبضة صغيرة فقط، ولكنهم بقوا ـ في أعين مخلصي سنوات لاحقة ـ هم التجسيد المرئي للحزب وأصدق تعبير عنه. في ذلك الوقت، كان قسم اللجنة المركزية الذي بقي على ولائه لفهد (أنظر الجدول ٩ ـ ٢) يفكر بنفسه بهذه الطريقة أيضاً، وتصرّف بموجب ذلك رداً على مناورات مسعود. وفي بيان شديد اللهجة أصدره هؤلاء يوم ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، أي بعد أربعة أيام من مؤتمر مسعود، أنكروا شرعيّة المؤتمر وأدانوا مسعوداً وجماعته واصفينهم بـ «المرتدّين» و«المخربين». وفي ١٢ شباط (فبراير) ١٩٤٣ أصدرت هذه المجموعة صحيفتها «القاعدة»[٣٠]، وهو اسم يُقصَد به الايحاء بأن قواعد الحزب حافظت على ولائها وأن القاعدة، وليس القمة، هي التي تشكّل قلب الحزب وجوهره.

من ناحيتهم، أبدى «المؤتمريّون» سخطهم لتجاهل مسعود لهم كلياً، ورفضوا إعطاء أي وزن لمؤتمره «الزائف» و«المشكّل لا ديموقراطياً»[٣١].

عند هذه النقطة بدأت تسري في أجواء العمل السري تقارير تفيد بأن فهداً سيعود من موسكو مسلّحاً بتفويض يؤهّله لقيادة الحزب[٣٢]. ووصل فهد في منتصف نيسان (أبريل) ١٩٤٣. وما إن وصل النبأ إلى معسكر مسعود حتى سارعت جماعته إلى ارسال كلمة إلى فهد يقولون فيها أنْ لا حاجة للاستمرار في الانقسام وأن كل الموضوعات قابلة للتفاوض. وكتب فهد بعد ذلك يقول[٣٣]:

= حميد هندي، وهو ميكانيكي، وعبد الوهاب عبد الرزاق، وهو معلم مدرسة (أنظر الجدول ٩ ـ ٣)، وكلاهما مسلم سني. أما الأعضاء اليهود فكانوا: يوسف مكمَّل، وهو موظف في شركة التبغ وابن عم يعقوب كوهين، وابراهيم ناجي شميِّل، وهو صيدلي، وثلاثة حذّائين لم يتذكر مسعود من بينهم (في العام ١٩٥٨) إلا ابراهيم ذيب.
(٢٨) فهد، «حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية» (بالعربية)، ص ٧.
(٢٩) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٥ بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٨.
(٣٠) حمل العدد الأول من «القاعدة»، عموماً، تاريخ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣.
(٣١) «إلى الأمام»، العدد ٣ لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، ص ٤٧ ـ ٤٨.
(٣٢) مدخل كتب في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.
(٣٣) «النشرة الداخلية الصّادرة تبعاً لقرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي» (أيار/ مايو ١٩٤٣) (بالعربية)، ص ١ ـ ٢.

الجدول رقم ٩ ـ ٢

لجنة فهد المركزية الثانية

(٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ ـ شباط (فبراير) ١٩٤٥)

الاسم	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	السيرة التالية
يوسف سلمان يوسف (فهد)	(انظر الجدول ٤ ـ ٢)						
داوود الصايغ[أ][ب]	(انظر الجدول ٩ ـ ١)						
زكي بسيم	(انظر الجدول ٩ ـ ١)						
حسين محمد الشبيبي	(انظر الجدول ٩ ـ ١)						
أمينة الرحال[ج]	(انظر الجدول ٩ ـ ١)						
أحمد عباس المعروف بعبد تمر[د]	عربي، سنّي	١٩١٤ ـ بغداد	عامل سكك حديدية سابق وميكانيكي لدى القوات البريطانية	لم يكمل الدراسة الابتدائية	طبقة الفلاحين ابن فلاح	١٩٣٤ (٢٠)	اختفت آثاره بعد العام ١٩٤٨

(أ) قاد اللجنة المركزية أثناء غياب فهد عن العراق (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٢ ـ نيسان/ ابريل ١٩٤٣).

(ب) اعتقل في ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٣. وعند اطلاق سراحه في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ أوقفه فهد عن النشاط مما جعله يهجر الحزب ويشكل «رابطة الشيوعيين العراقيين» الانشقاقية.

(ج) أسقطت من اللجنة المركزية في العام ١٩٤٣.

(د) ضمّ إلى اللجنة المركزية في العام ١٩٤٣.

«وافقت على التفاوض معهم على أمل التوصل إلى تفاهم أو، على الأقل، لأعرف شخصياً مبرراتهم في تدبير الانشقاق والسيطرة على صحيفة الحزب والمرافق الطباعية للحزب. في اليوم الأول قالوا إنهم على استعداد لنسيان ما حدث والعودة إلى الوضع الذي كان قائماً في السابق، أي إلى اعتبار مؤتمرهم كأنه لم يكن ومُلغى، وإعادة اللجنة المركزية القديمة. أما في اليوم الثاني فقد اتخذ زعيمهم رياض [عبد الله مسعود] موقفاً مختلفاً تماماً، وطالب بالاعتراف بمؤتمرهم وبلجنتهم المركزية كأجهزة مشكّلة كما يجب، وبكلمات أخرى، فإنه طلب الإعتراف بجناحهم على أنه «الحزب الشيوعي العراقي». وادّعى أني كتبت إليه موافقاً على دعوة المؤتمر مع أني لم أكتب إليه شيئاً كهذا[34]. وأصر كذلك على أن يطرد من الحزب أشخاص وقعوا بياناً يفضح انتهازيته[35]. وضمن لي مكاناً في اللجنة المركزية ومنحي ضمانة شفهية بإعادة انتخابي سكرتيراً، ولكنه هدد باتخاذ خطوات ضدي إن أنا لم أوافق على شروطهم. وعندما استفهمت عن طبيعة الخطوات المتصوّرة قال انهم سيفضحونني. قلت له انهم فعلوا ذلك بالفعل، فرد بالقول: «لقد فضحنا أفعالك الشخصية، وسنفضح الآن أفعالك وقدراتك الحزبية». عندها شكرته على عقليته النبيلة وعقلية جماعته النبيلة وأخبرته أني سأطرح شروطه على الحزب وأتصرف بحسب توجيهاته».

ولا بد أنه بدا لفهد أن هدف مسعود الحقيقي من وراء التلويح أمامه بالسكرتارية كان التوصل إلى التسوية معه واستخدامه في ضرب مؤيديه أنفسهم. وعلى كل حال، فإن شكوك فهد المتزايدة بمسعود ومعرفته بأن التنازلات لن تكون حكيمة ولا ضرورية جعلته يقطع المفاوضات. وأعلن أن لا شيء يرضيه غير استسلام مسعود التام.

عند هذه النقطة تدخّلت الشرطة لتحلّ لفهد جزءاً من مشكلته، فقد شن رجالها يوم ١٣ أيار (مايو) ١٩٤٣، وبشكل غير متوقع، حملة عامة ومنظمة للبحث عن الشيوعيين. وقبض على مسعود وكل أعضاء لجنته المركزية وكل من ساهم في مؤتمره. وكذلك فقد وقع في الشبكة التي نشرتها الشرطة بعناية كبار «المؤتمريين» وعدد من أتباع فهد، بمن فيهم داوود الصايغ[37]، ساعده الأيمن، ولكن فهداً نفسه نجا منها. وروى بعد ست سنوات لرفاقه في سجن الكوت قصة هربه الذي تحقق بالكاد، وظروفه[38]. وقال إنه كان هناك من طرق الباب، وذهب ليرى من الطارق فوجد نفسه وجهاً لوجه مع رجال الشرطة. توقّف برهة فقَدَ فيها بعض تماسكه، لكنه تمالك نفسه بسرعة لحظة وَوُوجه بسؤال فاقد الصبر: «هل يعيش يوسف سلمان هنا؟». ولم يتعرّف ضابط الشرطة عليه، إذ لم يكن هنالك ما يقوده إليه غير

---

(٣٤) أخبر مسعود المؤلف في العام ١٩٥٧ أن فهداً كتب في الرسالة التي أرسلها إليه مع أمينة الرحال قبل مغادرته العراق يقول أنه سيوافق بلا اعتراض على أي قرار تراه اللجنة المركزية مناسباً.

(٣٥) بيان ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢، أنظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.

(٣٦) ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٤٣/٣١».

(٣٧) ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٤٢/٢».

(٣٨) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٤ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤.

صورة له يوم كان في السادسة عشرة من عمره. أشار فهد إلى الطابق العلوي من المنزل. وما إن توجّه الضابط ورفاقه لصعود الدرج حتى سارع فهد إلى الباب، والزقاق الذي كان يفصله عن الأمان.

وأدت الضربة التي وجّهتها الشرطة إلى فقدان «المؤتمريين» كل جرأة لديهم للاستمرار في النضال. وقرّر هؤلاء في ١٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٣ التوقف عن إصدار «إلى الأمام». وأعلنوا بلهجة اعتذارية أن «الاستمرار في إصدار صحف متعارضة لن يكون له إلا تأثير مهلك على الشيوعيين المخلصين ولن يكون أقلّ من تدمير مقصود»[٣٩].

وتوقّفت كذلك «الشرارة»، صحيفة مسعود، عن الصدور، أما الذين نجوا من الاعتقال من بين محرريها فقد تصالحوا مع السلطات وأعلنوا أنهم يستوحون «مرسوم الحكومة السوفياتية» الصادر في ١٦ أيار (مايو) ١٩٤٣ والقاضي بحلّ الأممية الشيوعية[٤٠].

وعلى العموم، فإنّ كثيرين من أتباع مسعود رفضوا الخروج من ميدان المعركة وكتبوا إلى فهد طالبين الوحدة «مهما كان الثمن»، ولكنهم أصروا في الوقت نفسه على المطالبة بـ «لجنة مركزية مؤقتة متكافئة» تتمثّل فيها كل من مجموعتي «الشرارة والقاعدة» بعدد مماثل إحداهما للأخرى للإعداد لمؤتمر حزبي، وقالوا إن «رفيقاً» أجنبياً حذّرنا قبل أشهر من أننا إذا لم نجتمع واحدنا مع الآخر فإننا سنجد أنفسنا مجتمعين في السجن في أيدي الرجعية. ولقد تحققت نبوءته تقريباً»[٤١].

وردّ فهد قائلاً: «ليس لكل انشقاق أن يصنع الضعف ولن تكون أية وحدة مصدراً للقوة». وعبّر فهد عن استعداده لأن يقبل مجدداً أعضاء «جناح الشرارة الجديدة»، فرادى وليس كجماعة، ولكنه لم يوافق على الشروط التي لا تتفق ومصلحة الحزب. وكان طلب لجنة متكافئة ـ في رأي فهد ـ موازياً ببساطة للمطالبة بـ «تنظيمين وقيادتين وسياستين في حزب واحد». ومن دون وحدة إرادة لن يكون هنالك عمل مشترك، ومن دون عمل مشترك ستكون الوحدة المطلوبة وهمية. وأما بالنسبة إلى عقد مؤتمر حزبي ـ وهو ما كان «المؤتمريون» أول من طالب به ثم هيَّج كل المعارضة وأعماها الآن ـ فإن الوقت هو وقت التعامل مع الأوضاع الحقيقية للحزب:

«في البداية، ما زال الحزب في مرحلة لينة، وما زالت تشكيلاته ضعيفة إلى حدّ مذهل وكوادره محدودة وتفتقر إلى الخبرة. وفي ظل هذه الظروف لا يمكن لمؤتمر أن ينتج إلا صخباً فارغاً إن هو لم يخلق تشوشاً ايديولوجياً.

ثانياً، إن عقد الأحزاب الشيوعية السرية للمؤتمرات في ظل الأوضاع الدولية الراهنة

---

(٣٩) من «بيان إلى رفاق السلاح»، الذي نشر في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٣.

(٤٠) «الشرارة»، السنة ٣، العدد ١٠ بتاريخ حزيران (يونيو) ١٩٤٣، ص ٣. وكان المرسوم قد صدر طبعاً عن اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية.

(٤١) نصّ رسالتهم منشور في «القاعدة»، العدد ٤ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٣، ص ٧.

وفي بلدان تنتمي إلى المعسكر الديموقراطي يمكنه أن يثير الصدامات بين الشيوعيين والسلطات، لن يكون هذا في مصلحة أي من الطرفين ولا في خير الشعوب المناضلة ضد الفاشية...

ثالثاً،... الحزب غير مشروع ويعمل في ظروف تتميز بالترهيب ويتعرض من وقت إلى آخر لمضايقات حملات الشرطة... ولأن هذا هو الوضع فإنه يندر احتمال جمع مؤتمر تمثيلي فعلاً من دون أن تعرف الشرطة به...»[٤٢].

ورجع فهد ثانية إلى هذا الموضوع في مقالته «حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية»[٤٣]. ورفض ثانية كل ما له علاقة بالمؤتمرات، مستشهداً هذه المرة بخبرات أحزاب سرية أخرى. قال:

«عقد الحزب الشيوعي الهندي مؤتمره الأول في العام ١٩٤٣، أي بعد خمس عشرة سنة من تأسيسه (وبعد أن خرج من اللاشرعية). ولم تعقد الأحزاب الشيوعية في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وإسبانيا أية مؤتمرات بعد أن تراجعت عن النضال العلني إلى النضال السري. واتبع المؤتمر الأول لحزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الروسي في العام ١٨٩٨ سريعاً باعتقال لجنته المركزية وكثير من أعضائه البارزين. واجتمعت مؤتمراته الأخرى في بلدان أجنبية بعيدة عن متناول الشرطة القيصرية...»[٤٤].

وانتهى فهد إلى القول إنه لا يمكن أن يكون لكل «الثرثرة» في العراق حول الدعوة إلى مؤتمر هدف آخَرُ غيرَ فضح الثوريين الأكثر نشاطاً وتسليمهم إلى فكّي السلطات[٤٥].

إذا لم يكن عقد مؤتمر حزبي ممكناً من الناحية العملية، فكيف يمكن إذاً اختيار قيادة الحزب العراقي، وعلى أساس أية مبادىء يتم تنظيم الحزب؟ في المقالة المشار إليها أعلاه شعر فهد أيضاً أن عليه أن يعطي ردّاً مدروساً لهذه الأسئلة، وسلّم فهد فوراً بأن الحزب البلشفي هو النموذج لكل الأحزاب الشيوعية الأخرى، وأن تنظيمه «هو الصيغة التنظيمية الأرقى»، وأنه يعتمد بتشكيله القائم على مبدأ «المركزية الديموقراطية». وعلى العموم، فإنه سارع إلى الإضافة بأنه لا يمكن تطبيق تجربة الحزب البلشفي «بشكل أعمى» على العراق[٤٦]. وأكثر من هذا، فإنه لا يمكن أن يكون هنالك «مبدأ ثابت» للتنظيم، ولا بد من أخذ الظروف التي يجد الحزب نفسه فيها في كل مرحلة من مراحل تطوره في الاعتبار.

---

(٤٢) «القاعدة»، العدد ٤ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٣، ص ٤ ـ ٦.

(٤٣) بدأ فهد في كتابة هذه المقالة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ ونشرها في شباط (فبراير) ١٩٤٤.

(٤٤) فهد، «حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية»، ص ١٠.

(٤٥) المصدر السابق، ص ١١.

(٤٦) كان الأكثر ملاءمة لفهد هو أن يشير إلى مرحلة العمل السري من تجربة البلاشفة، عندما كان الحزب منظماً على أساس مبدأ المركزية البحتة، في الواقع وفي النظرية.

وكانت هناك الآن في الخلفية قوة الاستعمار، وطبقة عاملة عراقية لا خبرة لها، و«حكم بالترهيب»، وكان هذا كله يعمل في صالح حزب شيوعي «عنيف» و«شبه عسكري» و«ممركز». وفي أمثال هذه الشروط، من الأرجح أن تتألف اللجنة المركزية من مؤسسي الحزب ومن أعضاء يضمّونهم إليهم. وبالطريقة نفسها، فإن قادة الجسم الأعلى من الحزب «يُسمُّون أو يعيِّنون» قادة الجسم الأدنى منه، بالرغم من أنه يمكن للجسم الأدنى صاحب العلاقة أن يرفض من يُسمَّى أو يعيَّن إذاكانت هناك مبرّرات جيدة لذلك. وباختصار، فإنّ «المركزية الديموقراطية» يجب أن تفسح المجال في الحالة العراقية أمام «مركزية» صريحة[47].

وأنهى فهد مقالته محذِّراً معارضيه والمستخفين به قائلاً: «ليعلم الانتهازيون... أننا سنركز ضدهم ٩٠ بالمئة من قوتنا ولن يكون هذا عبثاً لأننا سنشن الحرب في أجواء العمل الجماهيري الطبقي والوطني».

وكانت هنالك أسباب كافية لهذا التحذير القاسي. ففي شباط (فبراير) ١٩٤٤، وبينما كان فهد يضع اللمسات الأخيرة على مقالته، لم يحصل فقط أن أظهرت بقايا «المؤتمريين» وجماعة «الشرارة» مؤشرات جديدة عن عودتهم للحياة ـ اشتركوا في آذار (مارس) وأصدروا «وحدة النضال» ـ بل إن نائب فهد لوقت ما، داوود الصايغ، قطع علاقته به واختط لنفسه مساراً خاصاً به، مؤسساً «رابطة الشيوعيين العراقيين» الانشقاقية[48].

وكان داوود الصايغ[49]، الذي سيعود لإزعاج الشيوعيين في لحظات حرجة، محامياً بلا قضية، رجلاً من طبقة لم تكن أبداً بالكثرة التي كانت عليها في عراق الأربعينات. فهو من مواليد الموصل، يتحدر من عائلة كلدانية معروفة من الصاغة ورجال الدين. يقال إنّ جدّه تزعم في منتصف القرن التاسع عشر حركة معارضة لبسط السيطرة البابوية على الكنيسة الكلدانية، وكانت تلك «أول حركة تحرير في العراق» كما يصفها الصايغ نفسه[50]. وكان مصدر فخره الذي لا يقل عن هذا هو عمّه سليمان، الكاهن والروائي والمؤرخ وحامل لواء القومية في سنوات الحكم البريطاني المباشر، ثم أسقف الموصل في الخمسينات.

وكان داوود نفسه يمتلك بعض القدرة، وكثيراً من الطموح، وإيماناً غير قليل بقيمته. وكانت قدرته من النوع السلبي، ويبدو أنه كان يشعر بأنه أكثر طبيعية في موقعه كناقد ومعارض منه في أيّ دور آخر. ويؤكّد أعداؤه ـ وفي الذهن خصوصاً خدماته اللاحقة التي قدمها للزعيم عبد الكريم قاسم ـ أنه كان إنساناً بلا مبادىء لن يتردَّد في تدمير الحزب في سبيل الارتقاء بنفسه. وربما كان الأعدل القول بأنه كان يملك العيب الشائع جداً والذي

---

(٤٧) «حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية»، ٢ ـ ١٠.
(٤٨) رابطة الشيوعيين العراقيين.
(٤٩) راجع الجدول ٩ ـ ١.
(٥٠) مقابلة مع المؤلف أجريت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧.

يتلخّص بالخلط بين رغباته الخاصة ومصلحة الحزب، وعدم القدرة على السير بالايقاع المناسب بقدر مماثل.

ومهما كان الأمر، فمن الواضح أن قطع علاقته مع فهد كان ناجماً من اعتبارات شخصية بحتة. ونذكّر هنا بأنه اعتُقل خلال حملة الشرطة الناشطة خلال أيار (مايو) ١٩٤٣. وعند إطلاق سراحه في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ألزمه فهد بوقف نشاطه على أساس أنه كان خاضعاً، هو والمقربين إليه، لمراقبة دقيقة من قِبَل الشرطة، وكان لعودته إلى النشاط أن يعرّض الحزب لأخطار لا ضرورة لها. وتقول رواية للشرطة من تلك الأيام: «اعتبر داوود الصايغ هذا الأمر إهانة شخصية، الأمر الذي أبعده عن الحزب»[51]. ومن الواضح أن فهداً فكّر بمصلحة الحزب ولم يأخذ في حسابه غرور الصايغ. ومع ذلك، فعندما انقلب الصايغ على الحزب لم يستطع أن يكبح نفسه عن تصوير عمله على أنه تمرد مبدئي على «استبدادية» فهد و«انحرافه اليساري»، وفعل ما فعله المعارضون الأقدم بإصداره في نيسان (ابريل) ١٩٤٤ مطبوعة سمّاها «العمل»[52] ورفع الصوت عالياً مطالباً بمؤتمر للحزب[53].

وصدرت «العمل» بشكل متقطع، وبقيت صحيفة باهتة لا لون لها، ولهذا، من ناحية، ولأن الصايغ كان يفتقر إلى العقل كمنظّم، من ناحية ثانية، ونظراً لعدم كفاية موارده المالية ـ انتهت سنته الأولى في المعارضة بخسارة قدرها ٨٠ ديناراً[54] ـ من ناحية ثالثة. لم تَسِرْ «رابطة الشيوعيين العراقيين» التي أسسها الصايغ إلا قليلاً إلى الأمام، ولم تصبح أبداً ذات قيمة تذكر. وكشفت التحقيقات التي تلت اكتشاف المنظمة في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ أن الرابطة كانت تعدّ ٤٢ عضواً فاعلاً فقط[55]، بمن فيهم سبعة من ضباط الجيش، وكان لأحدهم ـ وهو النقيب (الرئيس) الركن سليم فخري ـ أن يظهر لاحقاً في دور بارز نسبياً[56].

---

(٥١) تقرير غير مؤرخ في ملف الشرطة العراقية رقم ١٩٤٧/٣.
(٥٢) «Action» or «Labor»
(٥٣) «العمل»، العدد ١ لشهر نيسان (ابريل) ١٩٤٤، وانظر أيضاً: العدد ٣ لشهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤.
(٥٤) «العمل»، العدد ٤ لشهر شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٣.
(٥٥) ربّما كان عدد الأتباع الفعليين في حدود بضع مئات، وكانت قوة الرابطة تتركز في الموصل حيث لم يكن لفهد أي منتمين تقريباً.
(٥٦) وكان الضباط الآخرون هم: النقيب (الرئيس) غضبان حردان السعد والنقيب عبد القادر الله ويردي، والملازمون حسين الدوري وعايد قاطع العوادي ومهدي صالح دريعي. وكانت مهن الأعضاء الآخرين موزعة كما يلي: طلاب ٨، عمّال ٩، محامون ٢، معلمون ٢، أصحاب حوانيت ٣، موظفون حكوميون ٤، حرفيون ٢، عاطلون عن العمل ٣، جنود ورتباء ٢. وكان هنالك من بين الأعضاء الـ ٤٢: ٣٥ عربياً مسلماً، ٣ أكراد مسلمين، ٣ مسيحيين، صابئي واحد. وكانت اللجنة المركزية تتألف في العام ١٩٤٥ ـ ١٩٤٦ من داوود الصايغ، وعبد الأمير عباس، وهو ميكانيكي، وأكرم حسين، وهو صاحب مكتبة، وكاظم حمادة، وهو معلم، وخلا يوسف، وهو حرفي. وكان صادق جعفر الفلاحي، وهو عامل نسيج أصبح في ما بعد عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (انظر الجدول ١٩ ـ ١) عضواً في هذا التنظيم. ملفّ الشرطة العراقية المعنوَن «القضية رقم ٤٧/٣».

الانشقاق، والنزاعات، ومناورات الأجنحة. . وغيرها، زرعت الشك عند فهد في صلاحية قيادة حزبية مؤلفة من محامين وأدباء، ومن «مفكّري البورجوازية الصغيرة» بصورة عامة[٥٧]. فقد كان هؤلاء يتحدّثون ويناقشون وينتقدون، ويلعبون لعبة الديموقراطية، ويدافعون عن حرية الرأي، ويقبلون النظام أفلاطونياً فقط، ويخفون الأهواء الصغيرة وراء جمل شيوعية طموحة، وكانوا عاجزين تكوينياً عن الزجّ بأنفسهم في نضالات العمال والفلاحين وشقاءاتهم. وتزايد بسرعة احترام فهد للقيمة الثورية للناس الآتين من أصول أكثر وضاعة.

ومع تقدّم فهد بجهوده لتغطية أنحاء البلاد بشبكة من الخلايا السرية اكتشف صعوبة استبعاد الإنتلجنسيا عن الأدوار القيادية. وكان العدد الصغير من العمال الصناعيين - جملته - أمّياً، بلا خبرة، ومحدود التطلعات، وكان في أصوله المباشرة فلاحياً أو حرفياً وبالتالي، فإنه ما زال يفتقر إلى الصفات - العادات التنظيمية - التي لا يولّدها إلا التعرض الطويل الأمد لنظام المصنع. وباختصار، فإنّ هؤلاء العمّال لم يكونوا مؤهّلين بعد للقيادة. وكل ما كان باستطاعة فهد أن يفعله، أثناء أخذه بنفسه مسؤولية تدريب عدد من العمال المختارين، هو اختيار أعضاء الانتلجنسيا بعناية كبيرة. لذلك، فقد صار ينسِّب الأنواع الأقل ولعاً بالجدل منهم فقط، والأكثر استعداداً من بينهم للعمل وإنجاز الأشياء، ويفضل أولئك الآتون من عائلات فقيرة ومتدنّية المنزلة، أو - حسب كلمات فهد - «الإنتلجنسيا الشعبية»[٥٨].

ومع ذلك، فقد تابع فهد الإمساك بيديه بكل أزمّة السلطة الحقيقية، وأبقى عيناً يقظة تراقب كل ما يحصل في الحزب. وصارت القرارات الهامة لا تصدر إلا عنه وحده، أما رفاقه في اللجنة المركزية فعملوا كظلّ له وحسب. وفي الوقت نفسه، استخدم فهد سلطته بحذر أكبر من ذي قبل، وصار يتشاور عن قرب مع العديد من أتباعه المخلصين والدائمين، ومع زكي بسيم قبل الجميع.

وبدا بسيم[٥٩] - وهو من اكتشاف فهد - رجلاً محدوداً بعض الشيء، ولكنه هادىء، يمكن الاعتماد عليه، يعمل بجدّ، ويحمل في قلبه إخلاصاً نادراً. وكان يأتي من أصل وضيع وقد عرف في طفولته كلّ أشكال البؤس. وكان عليه أن يهجر الدراسة في عمر صغير جداً وأن ينفق سنوات من عمره في كدح شاق سيّء الأجر كعامل - متعلّم في إحدى مدابغ بغداد. وعندما كبر، دفعته قوة شخصيته إلى متابعة التعليم الذي كان قد انقطع عنه، وتجاوُز المسافة التي كان قد أضاعها في مدرسة ليليّة، وحصل على شهادة الدراسة الابتدائية في العام

(٥٧) انظر مثلاً: فهد، «حزب شيوعي. . .»، ص ١٢ - ١٣.

(٥٨) فهد، «حزب شيوعي. . .»، ص ٢٧. وأيضاً: «القاعدة» لشهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣، ص ٧.

(٥٩) راجع الجدول ٩ - ١.

١٩٣٦، وكان في الثالثة والعشرين من عمره. وحصل بعد ذلكَ بخمس سنوات على شهادة الدراسة الثانوية. وفي هذه الأثناء، كان قد هجر المدبغة، وعمل أولاً كمراسل في مصلحة المياه الحكومية، ثم كموظّف كاتب فيها. والتقى فهداً في العام ١٩٤٢، فغذاه كلياً. وقال بسيم للشرطة[٦٠] في وقت لاحق: «وجدته وطنياً يعمل للمصلحة العامة بإخلاص وإيمان لا يتزعزعان. . . فتح لي قلبه وسألني الانضمام إليه في النضال. . . وإذ كنت أعرف سوء حالة البلاد. . . قررت القبول». ومع الزمن، أصبح فهد وبسيم حميمين جداً في التفكير والعمل. وعاشا في بيت واحد، ونظرا في كل مشكلة معاً بوحدة مطلقة. ولكن فهداً كان يكبر بسيم باثنتي عشرة سنة، وكان أرقى منه معرفة بنظرية الشيوعية وفنّها. ولهذا، فقد كانت العلاقة بينهما علاقة المعلم بالتلميذ. ولم يَضَعْ بسيم أبداً موضع النقاش حق فهد في القرار الأخير، وكان يستمد منه، وبحماسة شديدة، غذاءه الفكري. ومن الناحية الأخرى، كان بسيم هو الشخص الوحيد الذي يشركه فهد بأفكاره[٦١].

وكان هناك شخصان آخران يعتمد فهد عليهما اعتماداً كبيراً، وهما علي شكر[٦٢] وأحمد عباس[٦٣]. وكان علي شكر بروليتاري حتى نخاع عظامه. فهو ابن عامل فقير جداً، لم يتلقّ إلا ثلاث سنوات من التعليم الرسمي، وكان يكسب رزقه بالعمل في مصلحة السكك الحديدية كسائق قاطرة. وكان أحمد عباس يعرف باسم عبد تمر نظراً لنظامه الغذائي الذي يتألف من الخبز والتمر وأشياء قليلة أخرى. وهو ابن لفلاح معوز، بدأ يساعد والده في الحقول وهو صغير السن، ولكن عجزه عن تلبية احتياجاته جعله يهجر الزراعة في العام ١٩٢٧ - وهو في الثالثة عشرة - ويذهب للعمل في ورشة تصليح السكك الحديدية الرئيسية في الشالجيّة في الضواحي الغربية لبغداد. وبقي هناك حتى العام ١٩٤٠. وبعد أن أمضى سنتين في مصنع للنسيج انتهى كميكانيكي لدى قوات الإحتلال البريطانية. وخلافاً لعلي شكر، الذي تحول على يدي فهد نفسه في العام ١٩٤١ وليس قبل ذلك، فإنّ شيوعيي بغداد العام ١٩٣٤ هم الذين كسبوا عبد تمر. ولكن الاثنين كليهما أيّدا فهداً منذ العام ١٩٤١ وما بعد في كل المواقف المتعاقبة، وأظهرا نشاطاً وإخلاصاً في إنجاز المهمات التي أوكلها إليهما. ولذلك فقد أخذهما تحت جناحيه، ودرّبهما شخصياً وباعتناء خاص، وأوكل إليهما في النهاية تنفيذ سياسات الحزب العمالية. واختار فهد كذلك علي شكر ليرأس نقابة عمال السكك الحديدية،

(٦٠) تصريح بسيم بتاريخ ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ في ملف الشرطة المعنون «القضية ١٩٤٧/٤» والملف رقم ٤٨٧.

(٦١) المصادر، بين أخرى: ملف بسيم لدى الشرطة رقم ٣٣٤٧. ملف فهد لدى الشرطة رقم ٤٨٧. ملف معنون «القضية رقم ١٩٤٧/٤». «اتحاد الشعب» بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٩. أحاديث داوود الصايغ (انظر الجدول ٩ - ١) مع المؤلف في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧، ومع مالك سيف (انظر الجدول ٩ - ١) في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٧ وشباط (فبراير) ١٩٦٤، ومع سالم عبيد النعمان في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٦٢) راجع الجدول أ - ١ (الملحق ٢).

(٦٣) راجع الجدول ٩ - ٢.

وهي التي كانت المنظمة العمالية الطليعية خلال السنتين ١٩٤٤ - ١٩٤٥، ورفع علي شكر إلى عضوية اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب[٦٤].

وكان الأبرز من بين الشيوعيين الذين وضع فهد ثقته فيهم هو حسين محمد الشبيبي[٦٥]، وهو معلم مدرسة ابتدائية وابن لـ «عالِمٍ» من النجف. وهو من تلامذة فهد، وقد أصبح عضواً في اللجنة المركزية منذ العام ١٩٤١، وارتقى إلى عضو في المكتب السياسي في العام ١٩٤٥، وكان مسؤولاً في الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٦ عن الفرع الإداري الجنوبي للحزب - وكان هذا هو الفرع الوحيد المشابه يومها - والذي يضمّ كل تنظيمات الحزب في محافظات البصرة والعمارة والمنتفق.

وقد حظي عبد العزيز عبد الهادي، المولود في الأعظمية إحدى مناطق بغداد الكبرى، بقيمة كبيرة عند فهد أيضاً. وكان عبد الهادي قد بدأ حياته ملازماً ثانياً في الجيش، ولكنه قُدِّم في العام ١٩٤٠ - وهو في الثالثة والعشرين من عمره - ليحاكم أمام محكمة عسكرية خاصة بتهمة التآمر لاغتيال العقداء الأربعة، الذين كانوا يومها الحكام الحقيقيين للبلاد - وبرّأه قضاته، ولكن السلطات طردته من الجيش ووضعته تحت مراقبة الشرطة. وانضم في العام ١٩٤١ إلى الحزب الشيوعي، ولكن ما أفيد في تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها عن مشاركته في حركة رشيد عالي أدّى إلى اعتقاله ونفيه، إلى الفاو أولاً[٦٦]، ثم إلى العمارة. ولدى الإفراج عنه، في العام ١٩٤٣، دخل مدرسة الحقوق وعاد إلى صفوف الحزب. ورفعه فهد بسرعة وجعله مسؤولاً عن الخلايا العسكرية التابعة للحزب، وعن النشاطات بين الطلاب الجامعيين تحت الإشراف العام لزكي بسيم.

هؤلاء هم الأشخاص الذين كانوا الأقرب إلى فهد، والذين كانوا في قلب العمل الحزبي في السنوات من ١٩٤٣ وحتى ١٩٤٧. وكان هؤلاء يختلفون عن أسلافهم بأنهم لم يشكّكوا أبداً بسلطة فهد، ووثقوا ضمناً بأحكامه، ونفّذوا أوامره بلا تردّد. وبمساعدة هؤلاء أخرج فهد الحزب من المستنقع الذي قادته إليه خلافات الماضي المُرّة. وتضاعفت الخلايا الحزبية السرية، وخصوصاً منذ ١٩٤٥ وما بعد، لا في بغداد ومدن أخرى هامة فحسب، بل أيضاً في المناطق النائية وغير ذات الأهمية. وامتدت العقائد الثورية كذلك إلى داخل المعسكرات، حيث كانت السلطات مصرّة بشكل خاص على إبعاد إغراءات هذه العقائد عنها. وأكثر من هذا، فإن نشاطات الحزب غطّت على صفتها المتقطعة وغير المنسجمة، كما اكتسبت منظماته الكثير من التماسك والتجانس الإيديولوجي.

ولا يمكن لهذه المكاسب أن تنسب إلا جزئياً إلى الالتحام الداخلي للنواة القيادية

---

(٦٤) الملف رقم ٤٨٧ والملف المعنوَن «القضية رقم ١٩٤٧/٤». وحديث - بين أحاديث أخرى - مع سالم عبيد النعمان.

(٦٥) راجع الجدول ٩ - ١.

(٦٦) الملف المعنون «القضية رقم ١٩٤٧/٤».

الجديدة للحزب، فهي قد جاءت إلى درجة غير قليلة - وعلى الأقل فيما يتعلق بالتقدم العددي - نتيجة لظروف خارجية جديدة بالنسبة للحزب[٦٧]. وربما عاد جزء من الفضل أيضاً إلى المعارضة التي إستاء فهد منها أشد استياء، لأن فهداً انتهى إلى صياغة برنامج وأنظمة داخلية للحزب، وإلى الدعوة إلى أول كونفرنس حزبي، وإلى مؤتمر للحزب في النهاية. ولم يَضع فهد - بتصرفه هذا - الحزب على قاعدة أكثر صلابة فحسب، بل إنه اجتذب إلى داخل الحزب الكثير من الشيوعيين المنشقين. ولكنّ تنازله للمعارضة كان شكلياً بحتاً. فالبرنامج والأنظمة كانا من صنع يديه كلياً. كما أنه اختار شخصياً كل أعضاء الكونفرنس والمؤتمر. وبينما كان هؤلاء يزوّدونه بالمعلومات، فإنهم لم يطرحوا أية موضوعات، ولم يُبدوا أية اعتراضات، ووافقوا على كل ما عرض عليهم. ومن الطبيعي أن تكون ظروف العمل السري قد جعلت أي انتخابات حقيقية أمراً غير عملي، ناهيك عن أن معرفة فهد النظرية وخبرته العملية كانتا أعلى بكثير من أن يستطيع المؤتمرون عملياً فعل أي شيء غير الإيماء بالموافقة.

لهذا كله، فقد شهد موقف فهد انقلاباً واضحاً، حيث إنه اكتشف - على ما يبدو - أنه مع أن «المبادىء اللينينية وتاريخ الحزب البلشفي والماركسية عموماً» حددت التوجه الأساسي والأخير للحركة الشيوعية العراقية، فقد كانت هنالك حاجة إلى برنامج وأنظمة تأخذ في حسابها المظاهر العامة للحياة العراقية، وتحدّد بدقة الأهداف الفورية والوسائل الانتقالية للنضال، وتؤمّن العلاقات الداخلية الصحيحة، وتوفّر - بشكل عام - أساساً نظرياً صلباً لنشاط أوسع وأثبت[٦٨]، وربما كان فهد. في وصوله إلى هذه النظرة - وقد وصل إليها فجأة - أقل تأثراً بالمعارضة منه بأن مؤتمراً للحزب الشيوعي في سورية ولبنان، المعترف به رسمياً، قد عقد في بيروت بين ٣١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ و ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، وتبنّى دستوراً ومجموعة مناسبة من الأنظمة والقواعد. ولا بدّ أنّ فهداً شعر أنه صار يمسك الحزب الآن بقبضة أقوى، وأن لكونفرنس أو مؤتمر يعقده أن يكون أقلّ احتمالاً لأن ينتج أفكاراً غير ملتزمة أو غير مرغوبة. وأكثر من هذا، وبقدر ما أصبح موقف الحكومة العراقية تجاه الاتحاد السوفياتي أكثر ليناً، فإن يقظتها خفّت، وصارت اجتماعات منظمة الحزب تستثير أخطاراً أقل من السابق. وهذا - على العموم - ما أصبح أكثر صحة بعد إقامة العلاقات العراقية - السوفييتية الدبلوماسية، أي بعد ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٤٤.

وعقد كونفرنس الحزب - وهو الأول في حولياته - بسرّية تامة في آذار (مارس) ١٩٤٤، في بيت سائق القاطرة علي شكر في منطقة بغداد التي تسكنها الطبقة العمالية في الشيخ عمر، وحضره أربعة أعضاء من اللجنة المركزية[٦٩] و ١٤ شيوعياً آخر مختارين من مختلف منظمات

---

(٦٧) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٦٨) كان تقرير فهد أمام المؤتمر الحزبي الأول معنوناً «لتقوية تنظيم حزبكم. لتقوية تنظيم الحركة الوطنية»، «القاعدة»، السنة ٣، العدد ١٥ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٥. وانظر أيضاً: «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤.

(٦٩) حول اللجنة المركزية في آذار (مارس) ١٩٤٤، انظر الجدول ٩ - ٢.

الحزب المحلية والفرعية (راجع الجدول أ ـ ١ من الملحق الثاني). وعكس الكونفرنس في تكوينه، إلى حدّ أو آخر، توزّع قوة الحزب في المحافظات وبين القوميات. في تلك الأيام كان الحزب الشيوعي العراقي في أغلبيته الساحقة حزباً عربياً، مدينياً للطبقة الدنيا والوسطى، وكان يستمدّ أعضاءه بالدرجة الأولى من بغداد ومحافظات أقصى الجنوب: المنتفق والبصرة والعمارة. وكان له كذلك تمركز صغير من المؤيدين في النجف. أمّا مكوّنه الكردي فكان ضعيفاً إلى حدّ يثير الشفقة، نظراً لأن معظم الشيوعيين الأكراد كانوا ينتسبون إلى منظمة «شورش»[٧٠] أو أنهم كانوا يقفون إلى جانب «وحدة النضال» المعارضة. وكانت هذه المجموعة الأخيرة قد امتصت كذلك أكثرية الشيوعيين اليهود. وإن كون ما يقل قليلاً عن نصف من حضر الكونفرنس قد انتسب إلى الحزب قبل سنة واحدة أو اثنتين يدل على التأثيرات التآكلية للأجنحة الانشقاقية.

وافتتح فهد، الذي كان لا يعرف لكثيرين من المشاركين إلا باسمه الحزبي المستعار، الكونفرنس ممثلاً للجنة المركزية، وبدأ فوراً بقراءة تقرير حول الأوضاع الأممية والعراقية للحزب. وتحدث ـ كعادته ـ ببطء وبلا عواطف. وأشار إلى انتصارات الجيش السوفييتي، وإلى حلّ الكومنترن، وقرارات موسكو وطهران حول استقلال الشعوب، والتقدم الملحوظ للنفوذ البريطاني والاستغلال الأجنبي في العراق، والتراجع الثابت والمقيت للحريات الداخلية، والصدع المتزايد الاتساع أبداً بين الحكومة والشعب. وأضاف فهد أن هذا كله يتطلب تحديداً واضحاً للأهداف الآنيّة وتكتيكات الحزب. ومن هنا تنبع الحاجة إلى تبنّي برنامج للحزب بلا تأخير[٧١].

بعد ذلك، وقف زكي بسيم (الرفيق حازم) وقدم ورقة حول «العمل الحزبي بين الشباب»[٧٢]، وتبعه حسين محمد الشبيبي (الرفيق صارم) الذي تحدث عن «الواجب التعليمي في الحزب»[٧٣]. وجلس المندوبون الآخرون، الذي فوجئوا تماماً بالكونفرنس، في صمت خجول غير عادي طول الوقت، وعندما آن الأوان وافقوا بالإجماع وبمناقشة قصيرة على برنامج الحزب الذي وضعه فهد[٧٤].

---

(٧٠) كانت «شورش» (الثورة) صحيفة «الحزب الشيوعي في الكردستان العراقية» الذي تشكل في العام ١٩٤٣ على يد جماعة من «الماركسيين» الأكراد. وتعاونت هذه الجماعة لفترة من الزمن مع جناح «وحدة النضال»، وفي النهاية ـ في العام ١٩٤٦ ـ انضم الكثير من أعضائها إلى الحزب الشيوعي العراقي، وانضم الآخرون إلى «الكردستانيين الديموقراطيين».

(٧١) «تقرير الرفيق فهد أمام كونفرنس الحزب ١٩٤٤»، في «قضيتنا الوطنية» (مطبعة القاعدة، ١٩٤٥)، و«القاعدة»، السنة ٢، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤.

(٧٢) نشر نص ورقة بسيم في «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٦ لشهر نيسان (ابريل) ١٩٤٤، ص ١ ـ ١٠.

(٧٣) «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤.

(٧٤) حديث المؤلف مع مالك سيف (حول سيف، انظر الجدول ٩ ـ ٣) في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧. وبالرغم من أن مالك سيف، الذي خان الحزب في العام ١٩٤٨، أبعد من أن يكون شاهداً محايداً، فإن شهادته في هذا المجال بالتحديد تبدو صحيحة ويدعمها الاحتمال بقوة. وكان يهودا صِدّيق، الذي

وجمع برنامج الحزب أو، وبدقّة أكثر، الدستور الوطني للحزب[٧٥]، بين المتطلبات الوطنية والديموقراطية والمنظورات البورجوازية الصغيرة إلى حدّ أو آخر. وعبَّر البرنامج بقوة عن رغبات صغار المنتجين وصغار التّجار. أما بالنسبة إلى العمال، فإنّ البرنامج يقتصر، كلياً تقريباً، على المطالب المشروعة وتلك «الاقتصادية»، ولم تجد الخصومات الاجتماعية لها إلا أصداء باهتة جداً فيه، ولم تواجه السلطة شبه الاقطاعية التي تعمّ البلاد أكثر من اتّهام عابر وضعيف. وباختصار، لو لم يكن البرنامج يحمل عنوانه لَصَعُبَ التخمين بأنه برنامج حزب منخرط في نضال شيوعي.

ولكي نكون أكثر تحديداً، فقد دعا الدستور[٧٦] إلى «استقلال حقيقي للبلاد»[٧٧]، وإلى «نظام ديموقراطي حقيقي... وإحياء العمل بالدستور»[٧٨]، و«إمداد الناس بضرورات الحياة الأساسية بأسعار تتناسب مع مستوى مداخيلهم»[٧٩]، و«تطوير الاقتصاد الوطني»[٨٠]، و«تحرير الناس... من القبضة الاحتكارية للشركات الأجنبية... على منتجاتنا الزراعية... وخلق أسواق حرة»[٨١]، و«وقف سلب أراضي الدولة من قبل من هم في السلطة... أو تحويل ملكيتها إلى شيوخ القبائل... وتوزيع هذه الأراضي بقطع صغيرة على الفلاحين مجّاناً»، و«تحرير الفلاحين من الايجارات والضرائب والخوات غير المشروعة وغير العادلة»[٨٢]، و«تنظيم العمال والاعتراف بنقاباتهم وإقرار القوانين التي هي في مصلحتهم»، و«تطبيق، وتوسيع، نطاق الحقوق التي يعترف بها قانون العمل [رقم ٧٢ للعام ١٩٦٣] وتعديلاته»[٨٣]، و«رفع العبء الضريبي عن كاهل أصحاب المداخيل الضئيلة، وإعفاء الحرفيين وأصحاب الحوانيت

أعدم شنقاً، قد ذكر الشيء نفسه تقريباً في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ في شهادته أمام الشرطة حول المندوبين إلى مؤتمر الحزب في آذار (مارس) ١٩٤٥. ملف الشرطة العراقية رقم ٣٨٨٢ والملف المعنون «القضية ٤/١٩٤٧».

(٧٥) الاختلاف بين التحليل التالي وذلك الوارد في:
W. Z. Laqueur's *Communism and Nationalism in the Middle East* (New York, 1956), pp. 187-188
ناجم عن أن لاكير يخطىء بين «الأنظمة الداخلية» و«الدستور الوطني» للحزب.

(٧٦) نشر الدستور في «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤، ونشر كما عدّل من قبل المؤتمر الأول للحزب في آذار (مارس)، في «قضيتنا الوطنية» (بغداد، ١٩٤٥)، ص ١٣ ـ ١٦.

(٧٧) المادة ١.

(٧٨) المادة ٢. كان معظم ما يوفره الدستور العراقي ـ وخصوصاً منه ما يتعلق بحريات التعبير والاجتماع.. الخ ـ لا ينفذ عملياً

(٧٩) المادة ٣.

(٨٠) المادة ٤ أ.

(٨١) المادة ٤ ب.

(٨٢) المادة ٥. «الخوّات» هي الإتاوات التي يفرضها بشكل اعتباطي شيوخ القبائل الرحّل.

(٨٣) المادة ٦.

من الضرائب البلدية وتخفيض كل الضرائب غير المباشرة»[٨٤]، و«نشر التعليم بين الناس»[٨٥]، و«تأمين حقوق مساوية للمرأة[٨٦]... وللأكراد... والأقليات القومية الأخرى»[٨٧]، و«العناية بالجندي... وتدريبه بطريقة ديموقراطية... وتحريره من الجَلْد والطرق اللاإنسانية الأخرى»، و«تطهير الجيش من الطابور الخامس والعناصر الرجعية»[٨٨]، و«التعاون في الأجواء السياسية والاقتصادية والثقافية مع كل الديموقراطيين»، وأخيراً وليس آخراً، «إقامة العلاقات الدبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي»[٨٩].

وبالرغم من خلوّ دستور الحزب من أي طابع ثوري فقد نُظِر إليه كتعبير عن الواقعية الثورية. والواقع أنه كان سلاحاً سياسياً أكثر من كونه برنامج عمل، وكان ـ طبعاً ـ أي شيء إلا الكلمة النهائية للحزب. وكان يستند إلى مقدّمة منطقية ضمنية تقول بحتمية وجود محدد من المراحل ونقاط الانعطاف في تقدم الشيوعية في العراق، وأجاب عن ما سماه كونفرنس الحزب في قراره النهائي «مرحلة التحرير الوطني والنضال في سبيل الحقوق الديموقراطية»[٩٠]. وكانت مطاردة الحزب لشبح الثورة في عراق العام ١٩٤٤ لا تعني إلا أن يقطع الحزب نفسه عن الحياة كلياً وبكل بساطة.

وأنهى المندوبون إلى الكونفرنس اجتماعهم بتبني صيغة شعار الحزب الشيوعي السوري: «وطن حر، وشعب سعيد» وجعلها شعاراً لحزبهم، وبقيت تشكّل حتى اليوم الشعار المركزي للشيوعية العراقية. كما أنهم أعلنوا وقوفهم إلى جانب فهد وعدم الانفصال عنه حتى النهاية.

ومرت السنة الفاصلة بين كونفرنس الحزب الأول ومؤتمر الحزب الأول بلا أحداث، سواء في ما يجري على السطح أم في الحياة الداخلية للحزب. ولم تحصل انقسامات جديدة، ولا حيكت مؤامرات، ولم تشنّ حروب كلمات، ولا كانت هنالك حملات شنتها الشرطة.

---

(٨٤) المادة ٧.

(٨٥) المادة ٨.

(٨٦) المادة ٩.

(٨٧) المادة ١٠.

(٨٨) المادة ١١.

(٨٩) المادة ١٢. جاء البرنامج مشابهاً في الكثير من فقراته لدستور الحزب الشيوعي السوري الذي كان قد تم تبنّيه في ١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤. وعلى العموم، فقد حذفت من البرنامج السوري فقرات هامة. فالبرنامج العراقي لم يدع إلى «رفع مستوى المفكّرين والعلماء والفنانين وحماية الأساتذة والمعلمين» ولا إلى «إحياء التراث الفكري العربي» أو «تقوية العلاقات... مع البلدان العربية» (المواد ١٠ و٩ و٤ على التوالي من البرنامج السوري). وعلى العموم، فقد تبنّى مؤتمر الحزب العراقي الأول الذي عقد في آذار (مارس) ١٩٤٥ تعديلاً بمعنى المادة الأخيرة أعلاه. وكان دستور الحزب السوري قد نشر في كرّاس عنوانه «قرارات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في سورية ولبنان» (بيروت، ١٩٤٤) (بالعربية)، ص ١٢ ـ ١٤.

(٩٠) «القاعدة»، السنة ٢، العدد ٢ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤.

ولكن الحزب نما بصمت. ولم يعمل فهد في حياته بجدّ كما في تلك السنة. كان يذهب ويعود، ويكتب، ويتأمل، ويأمر، وينذر، وينظّم، ويرتجل، ويخطّط، وينفّذ، ويترك بصمته في كل مكان من الحزب. وفي آذار (مارس) ١٩٤٥، قرر أخيراً أن الوقت حان للدعوة إلى مؤتمر ولإعطاء الحزب نبضاً جديداً.

واجتمع المؤتمر في بيت معلم المدرسة يهودا صدِّيق[٩١] في منطقة الكرخ في بغداد. وكان هنالك، من بين الشيوعيين السبعة والعشرين الذين حضروه، سبعة عشر كانوا قد حضروا الكونفرنس الأول للحزب. وكشف تكوين المؤتمر (راجع الجدول أ ـ ٢ من الملحق ٢) بوضوح عن أن الحزب لم يتغير بدرجة تذكر خلال هذه الفترة من حيث تركيبته العرقية أو الدينية أو الطبقية، وأنه استمر في الاعتماد ـ بشكل رئيسي ـ على بغداد وجنوب العراق بالرغم من نموّه الأكيد حجماً.

وربما لا تكون بنا حاجة إلى القول إن نفوذ فهد في المؤتمر كان كاملاً. ولكنه سيطر على الأعضاء من دون إكراههم. وكان وضعُهم أنفسَهم بين يديه ناجماً عن شعورهم بأنه يعرف أكثر من أي من الحاضرين ويرى إلى أبعدَ منهم، لا نتيجة لقسوته وطبعه الذي لا يلين[٩٢].

وكما حدث في الكونفرنس، بدأ فهد بإلقاء تقرير عن الأوضاع الخارجية للحزب. وكانت النقطة المركزية في هذا القسم من ملاحظاته هي أنه ما من تغيير أساسي حصل في السنة الفائتة سواء في أوضاع العراق أم في أوضاع العالم، ولذلك فإنّ السياسة العامة التي وجدت تعبيرها في الدستور الوطني (للحزب) تبقى صالحة. ثم التفت فهد إلى «مسألة الساعة الملحّة».

قال إن الدستور لبىَّ واحداً فقط من احتياجات الحزب، إذ أوضح أهداف الشيوعيين بلا التباس وكشف للناس عن الجوهر «الوطني» و«الشعبي» و«التقدمي» و«الإنساني» للشيوعية. وعلى العموم، فإن هناك احتياجاً آخر لا يقلّ حيوية ولم يُلَبَّ بعد، وهو أن الحزب ما زال بلا أنظمة داخلية، ويشنّ «الأشرار» حملات تشهير به لهذا السبب. وكان فهد نفسه قد عارض في الماضي الدعوة إلى مؤتمر يتعامل مع هذه المشكلة، فقد كان الكادر وقتها ـ بكل بساطة ـ يفتقر كثيراً إلى الوعي والتجربة. ولا يمكن قول الشيء نفسه عن المندوبين الذين اجتمعوا الآن والذين يشكّلون بالفعل «وحدة إرادة وعمل»، ولهذا فإنّهم يملكون حقّ صياغة الأنظمة ورسمَ السياسات وانتخاب قادتهم[٩٣].

وهنا قدَّم فهد إلى المؤتمر مسوّدة «الأنظمة الداخلية» التي قال إن اللجنة المركزية «أمرته»

---

(٩١) حول يهودا صدِّيق، انظر الجدول ٩ ـ ٣.

(٩٢) حديث مع مالك سيف أجري في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.

(٩٣) «القاعدة»، السنة ٣، العدد ٥ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٥.

بإعدادها والتي شملت آراء حول طبيعة الحزب ومكوّناته الطبقية وأهدافه الطويلة الأمد وعلاقاته الداخلية[٩٤].

وأعلنت الأنظمة أنّ «الحزب الشيوعي العراقي هو حزب الطبقة العاملة العراقية»[٩٥]، ولكنه يضمّ أيضاً في صفوفه «الفلاحين والحرفيين والإنتلجنسيا الشعبية، . . . وصغار الموظفين وصغار التجار والكسبة»[٩٦]، نظراً لأنّ الطبقة العاملة تسعى إلى «السيادة الوطنية والحريات الديموقراطية والتقدم والرفاهية لا لنفسها فحسب، بل لكلّ طبقات الشعب وشرائحه»[٩٧]. وحتى على المدى الطويل، فإن الطبقة العاملة لا تهدف إلى «تحرير العمال فقط» بل أيضاً ـ وبدرجة لا تقلّ عنهم ـ «الفلاحين والحرفيين وصغار الملاّك والانتلجنسيا من كل أشكال الاستغلال»[٩٨]. ومع ذلك، فإنّ الحزب يتمسّك بـ «تعاليم ماركس ولينين وبالتوحد مع الأحزاب الشيوعية العالمية في أهدافه البعيدة»[٩٩].

ونظراً لأن الطبقة العاملة العراقية واجهت «أعداء أقوياء ومنظمين»[١٠٠] و«قطعاناً من الانتهازيين»، وعاشت في مجتمع تتحكّم به «قوانين استبدادية ونازية»[١٠١]، فإنّ الحزب الشيوعي اتخذ لنفسه، مجبراً لا مختاراً، صفة «حزب سرّيّ مقاتل وملتحم معاً بنظام حديدي . . . ملتزم بممارسة النقد الذاتي»[١٠٢]. وتقيّد الحزب كذلك بـ «المركزية الديموقراطية» ولكنه طبّق هذا المبدأ «بطريقة تتّفق مع طبيعة العمل السري»[١٠٣].

هذه الصياغة الخاصة تضّمنت ابتعاداً، مهما كان محدداً، عن «المركزية» البحتة التي عبّر فهد عنها في شباط (فبراير) ١٩٤٤ في مقالته «حزب شيوعي لا اشتراكية ديموقراطية». ولكن الأنظمة، في مسودتها الرئيسية، مالت في الواقع إلى تأكيد مبدأ «المركزية». وهكذا، فمع الاعتراف بمؤتمر حزبي منتخب ـ يجتمع مرة كل سنتين إن أمكن وفي دورات استثنائية عند اللزوم ـ على أساس أنه «الجهاز الأعلى للحزب»[١٠٤]، منعت الأنظمة هذا المؤتمر من التدقيق في أعمال الحزب ـ ومن مراقبة حساباته ـ التي لا ترتئي اللجنة المركزية الكشف عنها بسبب

---

(٩٤) نشر نص الأنظمة في كراس معنون «الأنظمة الداخلية للحزب الشيوعي العراقي» (بالعربية)، بغداد، ١٩٤٥.

(٩٥) المادة ١.

(٩٦) «الكَسَبة»: أناس وضيعون لا عمل منتظم لهم ويكسبون رزقهم ومعاشهم من القيام بأعمال عرضية مختلفة.

(٩٧) المادة ٤.

(٩٨) المصدر السابق.

(٩٩) المادة ٥.

(١٠٠) «الفاشيّون . . . والاستعماريون الدوليون . . . والرجعيون المحليون».

(١٠١) المادة ٢.

(١٠٢) المادة ٣.

(١٠٣) المصدر السابق.

(١٠٤) المادة ٩.

ظروف العمل السري»[١٠٥]. وأكثر من هذا، فإن الأنظمة خوّلت اللجنة المركزية بـ «إلغاء أو تعليق قرارات مؤتمرات الحزب . . . إذا كانت الأرضية التي أدّت إلى اتخاذها قد زالت، أو إذا أدّى تغير الأوضاع إلى إلحاق الضرر بالحزب نتيجة لاستمرار صلاحيتها»[١٠٦]. وكان للّجنة المركزية أيضاً أن تتحمل مسؤوليات مؤتمر الحزب في أيام الاضطرابات، أو إذا حلّت بالحزب نازلة نتيجة لـ «إرهاب خارجي أو تخريب داخلي»[١٠٧].

وللمادّة المتعلّقة بمؤهلات عضو الحزب وواجباته أهمية غير قليلة. وهي تحتوي طبعاً على «الفقرة ١» المعتادة التي قاتل لينين من أجلها عبثاً في العام ١٩٠٣ أثناء المؤتمر الثاني لحزب العمال الاشتراكي الديموقراطي الروسي، والتي تقول:

«يجب على عضو الحزب . . . (١) أن يقبل برنامج الحزب وأنظمته؛ (٢) أن يدعم الحزب مالياً؛ (٣) أن يشارك شخصياً في إحدى منظمات الحزب»[١٠٨].

ولكنّ المادة كانت تحتوي أيضاً على شروط جديدة بدرجة أو بأخرى، مثل:

(٥ ـ أ) لا يحقّ لأي من أعضاء الحزب أن يعمل في أي من أجهزة الاستخبارات أو الدعاية التابعة لأي من الدول الأجنبية.

(ب) لا يحق لأي من أعضاء الحزب أن ينضم إلى الشرطة المحلية . . . أو أن يقيم علاقة أو اتصالاً مع ضباط الدولة الكبار أو دوائر الحكم العليا من دون معرفة الحزب وموافقته.

(ج) لا يحق لأي عضو الانتماء إلى حزب أو جماعة أخرى إلا بموافقة الحزب.

(د) يُلزَم عضو الحزب بتجنب عملاء الشرطة والقوى الأجنبية وأعداء الحزب الرجعيين والتروتسكيين.

(هـ) لا يحق لأي عضو في الحزب أن يغادر مدينته أو منظمته الحزبية إلا بعد اخبار الحزب مسبقاً.

وتبدو بعض هذه الفقرات وقائية بحتة في ما تنويه، فبكل بساطة كان هناك الكثيرون من المحرِّضين وكان على الحزب أن يحصّن دفاعاته. ويبدو أنه كانت هنالك رغبة معينة ـ تتضح في أمكنة أخرى أيضاً ـ عبّرت عن نفسها هنا في عدم تقديم أية استفزازات غير ضرورية للحكومة. وكانت فقرات أخرى تتعلّق بوضوح بصراع الأجنحة. أما النقاط التي تلامس الدول الأجنبية (في ٥ أ و د) فربما استوجبت القراءة في ضوء وصول أول وزير

---

(١٠٥) المادة ٩ هـ.

(١٠٦) المادة ١٣ ب.

(١٠٧) المادة ٢١.

(١٠٨) المادة ٥. ولقد تصادف أن تجد هذه الفقرة أيضاً طريقها إلى الصياغة الأخيرة لأنظمة حزب البعث.

مفوض سوڤييتي، كريكوري تيتو ڤيتش زايتزيف، إلى بغداد قبل ذلك بشهر أو نحو ذلك. ولم يكن بإمكان فهد أن يغمض عينيه عن التعقيدات التي قد يواجهها الحزب نتيجة للوجود السوڤييتي الرسمي، ولا كان يرغب في إحراج الوزير السوڤييتي الجديد أو يعرقل عمله الدبلوماسي بأي طريقة كانت. وكانت هناك أقنية أخرى أكثر أمناً للاتصال بالشيوعية الدولية. وكان فهد طامحاً في الوقت نفسه إلى قطع دابر الاتهامات القائلة بأن الشيوعيين «مأجورون» للاتحاد السوڤييتي أو متورطون في «التجسس» لحسابه.

ووافق المؤتمر، بإجماع لا شك فيه، على كل الفقرات المشار إليها وعلى بقية الأنظمة التي منحت الصفة الرسمية للبنية القائمة فعلاً لفروع الحزب ولجانه في المحافظات وتنظيماته الابتدائية[١٠٩]. وعوّض المؤتمر كذلك عن حذف أية إشارة إلى العلاقات العربية ـ العربية في «الدستور الوطني» للحزب بإضافة عدد من المواد المناسبة إليه[١١٠].

وقبل تفرّقه، انتخب المؤتمر اللجنة المركزية الجديدة للحزب، أو أنه وافق بالأحرى على لائحة وضعها فهد وزملاؤه بسيم والشبيبي وعبد تمر الذين ارتقوا الآن لإحياء المكتب السياسي. وإلى جانب هؤلاء الثلاثة وفهد ضمّت اللجنة المركزية الأعضاء كاملي العضوية: شريف ملّا عثمان، وهو صاحب قهوة كردي، وكريكور بدروسيان، وهو موسيقي أرمني، وسامي نادر معلم المدرسة المسلم السني، ومعلم المدرسة مالك سيف الصابئي، والمعلم اليهودي يهودا صدّيق (من أجل تفاصيل أخرى انظر الجدول ٩ ـ ٣). وكان هؤلاء يعرفون في المؤتمر ـ طبعاً ـ بأسمائهم التآمرية المستعارة. ولوحظ فوراً رجحان كفة المعلمين في اللجنة (٧ من ١٣ مجموع أعضائها)[١١١]. وربما كان هذا متناسباً مع المرحلة التي يمر بها الحزب من تطوره، فقد كان الحزب بأسره ما زال ـ إن صح القول ـ في مدرسة النضال، وبالتأكيد ما زال يتعلم ألفباء الثورة. ويجب أن نلاحظ أيضاً أن معلمي المدارس كانوا يشكلون إحدى الشرائح الأكثر اضطهاداً من شرائح البورجوازية الصغيرة. وكانوا، في فترة ارتفاع الأسعار ونقص المواد الضرورية، مرتبطين بمداخيل مالية ثابتة تزداد بعلاوات غلاء معيشة غير مناسبة البتة.

وكان للّجنة المركزية ألا تشغل مركز الحلبة إلا نادراً خلال السنوات القليلة التالية، ولم

---

(١٠٩) بحث تنظيم الحزب في فصل آخر.

(١١٠) «القاعدة»، السنة ٣، العدد ٥ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٥. وكانت المواد المضافة هي: المادة ١٣ أ:
«إننا نناضل. . . من أجل التعاون السياسي بين الشعوب العربية وبين أحزابها وجمعياتها الديمقراطية بهدف تحقيق استقلال فلسطين والبلدان العربية المستعمرة و«المحمية» وبهدف استكمال استقلال العراق وسورية ولبنان ومصر».
المادة ١٣ ب: «نناضل من أجل التوصل إلى تحالف شريف يسهل تحقيق الأهداف نفسها».
المادتان ١٤ و١٥، اللتان تدعوان إلى تعاون اجتماعي واقتصادي بين الشعوب والبلدان العربية.

(١١١) تشمل هذه الأرقام الأعضاء المرشحين لعضوية اللجنة المركزية. راجع الجدول ٩ ـ ١٣ من الكتاب الأول.

يكن لها أن تجتمع في دورات مكتملة إلّا مرتين: في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٥ وفي صيف ١٩٤٦. وبقيت القيادة المباشرة للحزب في النهاية في أيدي فهد وزكي بسيم، اللذين أصبحا يشكّلان ما يمكن تسميته بالمركز الثابت للحزب. وكان تحديد من يشاركهما في كل قرار يعتمد على المسألة المحددة التي تجب تسويتها، أو على قطاع الحزب المعين أو منظمة الحزب صاحبة العلاقة. فإن كانت القضية تخص العمال أُخِذ برأي عبد تمر أو علي شكر أو كليهما. وإن كانت تتعلق بالجنود أو الطلاب كان صاحب المشورة هو عبد العزيز عبد الهادي، عضو لجنة الحزب العسكرية، أو يهودا صدّيق، أحد المنظمين الأساسيين للطلاب في بغداد، وهو من يشارك في الحلّ. . . وهكذا. ولم يكن لشروط العمل السري إلا أن تقود بالضرورة إلى هذه الطريقة في اتخاذ القرارات.

في هذه الأثناء، وكنتيجة مباشرة لمؤتمر الحزب، خضع جناح «وحدة النضال» للحزب بلا شروط[١١٢]. وكتب قادة هذا الجناح إلى فهد يوم ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٥ يقولون إنه لم يعد هناك من سبب لأن تتابع الحركة الاستمرار في الوجود. وأضافوا: «الآن، وبعد أن تبنّى مؤتمر «القاعدة»[١١٣] برنامجاً وأنظمة للحزب، تلاشت كل الخلافات القائمة بيننا»[١١٤]. ولكن الحقيقة هي أن هؤلاء بدأوا يشعرون أنهم لا يستطيعون شيئاً ضد شيوعي قديم ومجرّب مثل فهد. ولم يكن من أحد يصغي إليهم على كل حال، كما أن تقدم فهد الثابت صار يهدّد بإخراجهم من نطاق العمل السري.

ومع حلّ منظمة الـ«شُورُش» الكردية في مطلع العام ١٩٤٦، لم يبق في ساحة المعارضة إلا «رابطة الشيوعيين العراقيين» التي يقودها داوود الصايغ والتي تفتقر إلى عمود فقري. ولم يؤدِّ ظهور جماعة منافسة جديدة في خريف ١٩٤٦، سمت نفسها «اللجنة الوطنية الثورية»، بزعامة الشيوعي المخضرم زكي خيري[١١٥]، إلى أكثر من انزعاج بسيط في حياة الحزب. وعلى العموم، فإن ظهور «حزب الشعب» المشروع في السنة نفسها بقيادة عزيز شريف واجه فهداً بتحدٍّ جدّي، كما سنرى في ما بعد. ومهما كان من أمر، فإن عدد أتباع فهد الناشطين كان قد وصل في هذه الأثناء إلى آلاف عديدة، وما من شك في أن الأوضاع اليائسة للطبقات الأفقر في الفترة اللاحقة مباشرة لنهاية الحرب العالمية، والتي منحت «الوثبة» اتّقادها غير العادي، أضافت الكثير إلى قوة جاذبية الحزب. واتجهت أعداد أكبر وأكبر من العاملين الآن باتجاه الحزب إذ وجدوا في شعاراته ما يعبر عن أفكارهم وأهوائهم.

---

(١١٢) انضم المكوِّن اليهودي لـ «وحدة النضال» بكامله تقريباً إلى فهد. وفضّل عدد من أعضائه غير اليهود وقف نشاطاتهم كلياً، ثم انضم بعضهم في ما بعد إلى «حزب الشعب» السياسي المشروع.

(١١٣) نذكّر أن «القاعدة» كانت الصحيفة الرئيسية بلسان الحزب الشيوعي العراقي.

(١١٤) «القاعدة»، السنة ٣، العدد ٦ لشهر نيسان (ابريل) ١٩٤٥، ص ٨.

(١١٥) حول زكي خيري، انظر الجدول ٤ ـ ٢. وكان مساعده الرئيسي وهو المحامي المسلم السني المولود في عانة شريف الشيخ. ولم تضمّ لجنة خيري أبداً أكثر من ٣٠ عضواً (ملف الشرطة رقم ٤١٤: شهادة مالك سيف بتاريخ ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨).

الجدول رقم ٩ - ٣
لجنة فهد المركزية الثالثة
(شباط/ فبراير ١٩٤٥ - كانون الثاني/ يناير ١٩٤٧)

الاسم	المنصب الحزبي والوظيفة ١٩٤٥	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)(أ)	التاريخ التالي
أعضاء المكتب السياسي								
يوسف سلمان يوسف (فهد)	سكرتير عام	(انظر الجدول ٤ - ٢)						
زكي بسيم	أقرب معاوني فهد	(انظر الجدول ٩ - ١)						
حسين محمد الشبيبي	سكرتير منطقة الحزب الجنوبية(ب)	(انظر الجدول ٩ - ١)						
أحمد عباس (المعروف بعبد تمر)	عضو لجنة العمال الملحقة باللجنة المركزية	(انظر الجدول ٩ - ٢)						
أعضاء آخرون في اللجنة المركزية								
سامي نادر مصطفى	مسؤول(ج) لجنة البصرة المحلية.	(انظر الجدول ٤ - ٢)						
شريف ملا عثمان	سكرتير الفرع الكردي	كردي، سني	١٩٢٥ - أربيل	صاحب مقهى	ديني خاص	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن رجل دين	١٩٤٣ (١٨)	ترك الحزب عام ١٩٤٨
كريكور آغوب بدروسيان	سكرتير الفرع الأرمني	أرمني، مسيحي	١٩٠٦ - عنتاب/ تركيا	موسيقي	الجامعة الأميركية في بيروت	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن طحان ضحية للمجزرة التركية	١٩٤٣ (٣٧)	نفي إلى لبنان عام ١٩٥٣
مالك سيف	مسؤول لجنة العمارة المحلية	عربي صابئي	١٩١٧ - العمارة	معلم ابتدائي	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن صائغ فضة	١٩٤١ (٢٤)	خانَ الحزب عام ١٩٤٨
يهودا صدِّيق	عضو لجنة بغداد المحلية ومسؤول الطلاب	يهودي (فارسي الأصل)	١٩١٤ - سماوة	معلم ثانوي	معهد المعلمين العالي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن تاجر صغير جوال	١٩٤١ (٢٧)	شنق عام ١٩٤٩
أعضاء مرشحون للجنة المركزية								
إسماعيل أحمد	عضو لجنة البصرة المحلية ومسؤول العمال	عربي، سني	؟، البصرة	حذاء	ابتدائي	الطبقة العاملة، ابن خباز	١٩٤٢ (؟)	قتل في معركة سجن الكوت في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٣
موسى محمد نور	عضو لجنة العمارة المحلية ومسؤول الطلاب	عربي، شيعي	؟، العمارة	معلم ابتدائي	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن رجل دين	١٩٤٣ (؟)	ترك الحزب عام ١٩٤٨

الاسم	المنصب الحزبي	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ اول علاقة بالحركة القومية (والعمر)	التاريخ التالي
محمد علي الزرقة	عضو لجنة بغداد المحلية	عربي، علوي	١٩١٧، الإسكندرون	معلم ثانوي	معهد المعلمين العالي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٣٥ (٢٨)	طرد من العراق عام ١٩٤٥ ومن الحزب الشيوعي السوري عام ١٩٥٧
محمد علي الشبيبي[د]	مسؤول لجنة النجف المحلية	عربي، شيعي	١٩٢٠، النجف	موظف‌مسؤول (في ادارة الري)	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن رجل دين	١٩٤١ (٢١)	ترك الحزب عام ١٩٤٨
عبد الوهاب عبد الرزاق	عضو لجنة بغداد المحلية ومسؤول القطاعين[هـ] الشمالي والجنوبي من بغداد	عربي، سني	١٩٢٢، بغداد	معلم ابتدائي	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن لحام (جزّار)	١٩٤٢ (٢٠)	خان الحزب عام ١٩٤٨
داوود سلمان يوسف[و]	مسؤول لجنة الناصرية المحلية	عربي (من أصل كلداني)، مسيحي	١٨٩٤ - بغداد	كهربائي	ابتدائي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن حلواني	١٩٢٧ (٣٣)	ترك الحزب عام ١٩٤٨
حزقيال ابراهيم صدّيق[ز]	مسؤول طلاب مدرسة الحقوق	يهودي (من أصل فارسي)	١٩٢١ - سماوة	طالب حقوق	مدرسة الحقوق	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن تاجر صغير جوّال	١٩٤٢ (٢١)	؟

(أ) لم يكن لأي من الأعضاء الواردة أسماؤهم هنا نشاط سياسي سابق.
(ب) كانت منطقة الحزب الجنوبية تضم عام ١٩٤٥ تنظيمات الحزب في محافظات البصرة والعمارة والمنتفق.
(ج) يقال «الرفيق المسؤول» أيضاً.
(د) شقيق حسين محمد الشبيبي.
(هـ) تقسيم اداري حزبي مديني.

(و) شقيق يوسف سلمان يوسف.
(ز) شقيق يهودا صدّيق.
المصادر: بالإضافة إلى تحرّيات المؤلف نفسه، ملف الشرطة العراقية المعنون «قضية فهد» رقم ١٩٤٧/٤، والملفات أرقام ٤٨٧ و٣٣٤٧ و٣٤٣٦ و٦١٤٠ و٣٥٤٦ و٧٦٨٠.

وهكذا، وبحلول العام ١٩٤٦، كان الحزب على مسافة شاسعة مما كانه التنظيم الهش وغير الفاعل الذي ورثه فهد في العام ١٩٤١. وصار الحزب يسيطر على أعداد أكبر بما لا يقارن من المؤيدين له والمتعاطفين معه، وأصبح كذلك أكثر تصميماً، وأكثر اعتدالاً، وأكثر تماسكاً والتحاماً.

الفصل العاشر

أوضاع جديدة:
معالجات جديدة

عندما أصبح فهد سكرتيراً عاماً للحزب في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ واجه الحزب، بفضل جذوره المحلية ونظرته الأممية، معضلة شديدة الإحراج، ذلك أن غزو هتلر المفاجىء لـ «بلد الاشتراكية»، الذي حوّل بريطانيا والاتحاد السوفييتي إلى حليفين بين ليلة وضحاها، أشار بوضوح إلى ضرورة تقديم المساعدة للجهد الحربي البريطاني في العراق. وفي ظل الشروط السائدة محلياً لم يكن هناك أمام الحزب طريقة أضمن من سحب الأرض من تحت قدميه. ولم يكن أمام القوى القومية إلا أشهر قليلة قبل أن تؤخذ بالسلاح وتسقط تحت الضربات البريطانية[1]. وكان الناس ما زالوا متوتّرين يشعرون بالمرارة واليأس. وكشف يوما ١ و٢ حزيران (يونيو)، عندما خرجت العواطف عن السيطرة - نهبت متاجر كثيرة وقتل مئات الأشخاص - عن النار الكامنة تحت بغداد بظاهرها الهادىء الآن. ومع ذلك، بدا كما لو أن على الحزب أن يمد يد الصداقة الى أسياد العراق في مثل هذه الأجواء، وبأعين مفتوحة وفهم كامل لما يجري.

ورفض فهد في البداية قبول النتائج المنطقية للتحالف الأنكلو - سوفييتي، أو هو فشل في إدراكها. وبالعودة الى أواخر حزيران (يونيو)، وقت هجوم ألمانيا على روسيا تقريباً، وضع فهد مع السكرتير العام للحزب يومها، عبد الله مسعود، حلاً بدا وكأنه يوفّر ما يجب لمواجهة التطورات الجديدة.

وميّز الاثنان بعناية بين «حرب بريطانيا الاستعمارية للاستيلاء على أراضي الغير» و«الحرب الدفاعية» التي يشنّها الاتحاد السوفييتي. وتوجّه الحزب إلى شعب العراق يدعوه إلى دعم السوفييت من خلال النضال، بإصرار أكثر من أي وقت مضى، في سبيل استقلاله

---

(١) حول حركة رشيد عالي وحرب الثلاثين يوماً بين بريطانيا والعراق، انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

وحريته. وأكد الحزب أن «النضال السوفييتي ضد الفاشيّة العالمية يجد ما يكمله في النضال العراقي ضد الفاشية الداخلية... أي ضد النظام الدكتاتوري الذي فرضه الاستعمار البريطاني على البلد...». وأضاف الحزب رداً على بعض الأصوات القليلة المنشقّة داخله: «يخطىء من يجادل بأن النضال ضد الاستعمار لا ينسجم مع النضال ضد الفاشية، فالاستعمار يستخدم الفاشية في أراض كثيرة لضرب حركات التحرر»(٢).

ولم يظهر الحزب أيّ تردّد في التخلي عن هذه المعالجة في صيف وخريف ١٩٤١. ولا يمكننا اليوم معرفة ما إذا كان الحزب قد اطلع يومها على أن الشيوعيين كلهم في الخارج كانوا يتوجهون في اتجاه مختلف. وكان قادة الحزب لا يقرأون «الشهرية العمالية» (ليبر مونثلي)، الصحيفة الدورية للحزب الشيوعي البريطاني التي كان لها وزنها بين شيوعيي بلدان مستعمرة وشبه مستعمرة كثيرة، إلا بقدر ما يمكن تهريبها إلى داخل العراق. ولم تكن تصل إليهم أية صحف شيوعية سورية، وهي المصدر المرجعي الطبيعي للحزب. ولم تعد صحيفة «صوت الشعب» الناطقة بلسان الحزب الشيوعي السوري الى الصدور إلا في ٢٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢.

في هذه الأثناء، كانت قيادة الحزب قد بدأت تكيِّف نفسها مع متطلبات الوضع الدولي، وإن باحتراس وحذر. وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ توجهت صحيفة الحزب «الشرارة» بلوم غير مألوف إلى السلطات البريطانية، إذ قالت:

«لم يتمكن قسم من المسؤولين البريطانيين في الحكومة العراقية وفي السفارة البريطانية، وربما السفير نفسه، من التكيف مع متطلبات الزمن الراهن... والتزاماً بتقاليدهم القديمة، استمروا في متابعة سياساتهم في الاعتماد على مجموعة من الرجعيين ذوي المصالح الخاصة... ولو عملت الحكومة البريطانية بدلاً من ذلك على السعي إلى الدعم في صفوف الأكثرية بتهدئتها للأزمة القاسية التي يختنقون بها(٣) وبالاعتراف ـ والإرضاء ولو جزئياً في هذه الفترة ـ بمطالب الشعوب العربية... فإنّ الشباب العربي الحرّ والمستنير، المدعوم بالجماهير العربية الواسعة، سيحمل السلاح ويقاتل من أجل الجبهة الديموقراطية التي هي جبهتنا أيضاً»(٤).

وانتهت «الشرارة» إلى عرض تعاون الحزب الشيوعي، ولكن بشروط. وطلبت الصحيفة، بين أشياء أخرى، أن يُشرع في معالجة مشاكل ارتفاع الأسعار وانخفاض الأجور والبطالة، بشكلٍ جدّي، وأن تمنح الحريات الديموقراطية وحرية النقابات عملياً، كما طلبت أن «يصدر بيان رسمي عن الحكومة البريطانية أو ممثليها يعلن انطباق حق تقرير المصير الوطني على فلسطين وكل البلدان العربية الأخرى كما هو وارد في الشرعة الأطلسية وأن تتخذ

(٢) «الشرارة»، العدد ٦ ـ ٧ لشهري أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو) ١٩٤١، ص ١ ـ ٣.
(٣) في هذا إشارة إلى ارتفاع الأسعار بقفزات، وأضعافاً، وإلى النقص الحادّ في الإمدادات الضرورية. انظر الجدول ٧ ـ ٢.
(٤) «الشرارة»، العدد ١٣ لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١، ص ٤.

إجراءات ملموسة وفورية في هذا الاتجاه»(٥).

وكان موقف الحزب ما زال غير منسجم مع الصيغة الأممية القاضية بالدعم غير المحدود وغير المشروط للحرب ولحلفاء روسيا(٦). وحتى بعد مضيّ ثلاثة أشهر، أي في شباط (فبراير) ١٩٤٢، لم يكن باستطاعة اللجنة المركزية أن تعطي، في قرار خاص، أكثر من كلمات التملق لتلك الصيغة. وأعلن القرار أنه «بدخول الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الحرب، ونتيجة للموقف الذي أظهره الشعبان الأميركي والبريطاني، غطت الأعمال الحربية على طابع هذين البلدين الإمبريالي». وأضاف القرار أنه، في الواقع ««إن الحرب الآن هي حرب الانسانية جمعاء لأن مصير كل أمة من الأمم يعتمد على نتيجتها...». ولهذا، فإنّ الحرب حربنا أيضاً وعلينا أن نأخذ مكاننا في جبهة الشعوب الديموقراطية والحرة»(٧). وكان القرار ينطبق تماماً ـ في ظاهره ـ على القاعدة. ولكنه لم يتابع الفكرة حتى النهاية وابتعد بخجل عن أيّ استنتاج نهائي. وبكلمات أخرى، فإنه لم يشر إلى ما يجب فعله عملياً في العراق، وتحديداً في مواجهة الإنكليز، وبالتالي فإنه لم يتطرق إلى صميم الموضوع.

ولم يحوِّل فهد مسار الحزب باتجاه الخطوط المتفقة تماماً مع نظرة المجتمع الشيوعي العالمي حتى ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٢، عندما «أمسك بقرني الثور» بشكل مباشر وفجّ في تقرير مقدم إلى اللجنة المركزية جاء فيه:

«نظراً لأن أي أذى يصيب أي جزء من الجبهة الديموقراطية العالمية الموحدة لا بد أن يؤثر على الاتحاد السوفييتي. فإنّ حزبنا ينظر إلى الجيش البريطاني، الذي يحارب النازية الآن، كجيش تحرير. وبكلمات أخرى فإن دعمنا للجبهة الديموقراطية العالمية الموحدة يعني أن نكون إلى جانب الإنكليز... ولذلك، فإن علينا أن نساعد الجيش البريطاني في العراق بكل طريقة ممكنة، وان نسهّل خصوصاً نقل المواد العسكرية بواسطة السكك الحديدية(٨)، وان نراقب المتآمرين والمخربين ونحترس من حوادث مماثلة لما حصل مؤخراً من نسفٍ لقطار الحلّة. ولكن وقوفنا إلى جانب الإنكليز بهذه الطريقة لا يعني... أن تكون أعمالنا موجّهة من قبلهم أو أن تكون نتيجة لتدخلهم. إن أعمال حزبنا تنبع ـ بالطبع ـ من سياسة مستقلة... سياسة مبنية على مصالح الشعوب المحاربة للفاشية ومصالح بلدنا وشعبنا وطبقتنا العاملة»(٩).

وكان الوقوف إلى جانب الإنكليز يعني ـ عملياً ـ الوقوف إلى جانب الوصي عبد الإله،

(٥) المصدر السابق، ص٤ ـ ٥.
(٦) حول الموقف الأممي، انظر مثلاً: R. Palme Dutt, «Notes the Month», *Labour Monthly* of September 1941.
(٧) «الشرارة»، العدد ٥ لشهر شباط (فبراير) ١٩٤٢، ص ١ ـ ٢.
(٨) من المفيد ان نذكر انه في عام ١٩٤٢، تقدمت القوات البريطانية المتمركزة في البصرة عبر منطقة خانقين، وقطعت مساعدات الجيش الروسي عبر ايران.
(٩) «تقرير الرفيق فهد في اجتماع اللجنة المركزية المعقود في ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٢»، «الشرارة»، العدد ١٠ لشهر أيار (مايو) ١٩٤٢، ص ٢ ـ ٣.

الذي كان يشغل القمة الملكية، مع المشايخ والآغوات ملّاك الأراضي أشباه الاقطاعيين المسيطرين على الريف، ومع الشرائح العليا من البيروقراطيين الملاكين ومن الضباط الشريفيين السابقين الذين تحوّلوا مُلّاكاً، والذين كانوا يسيطرون مباشرة على الهيكل الرسمي للحكومة. وكانت العناصر المختلفة المكونة لهذا الخليط من الشريحة الحاكمة تعيش وتغذي نفسها في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٦، بدرجة أو بأخرى، على اتصالاتها مع الإنكليز أكثر مما تفعل من خلال اتصالاتها بشعبها. والواقع أن الحكومة في بغداد كانت تعمل، وإلى حد غير قليل، كوسيط بين الشعب والإنكليز. ومن المفهوم أن الحكومة كانت تعيش في بؤرة العداء وكانت تحكم بواسطة الأحكام العرفية[10] ومراسيم الطوارىء أكثر مما كانت تحكم بواسطة العمليات الدستورية العادية. وكان استقلال الحكومة السياسي ـ وخصوصاً في أيام الحرب العالمية الحرجة ـ مسألة شكل أكثر منه مسألة جوهر، أو ـ وبدقّة أكبر ـ فإنها لم تكن تستطيع أن تعترف سياسياً بشكل أساسي إلا بنصيحة البريطانيين وموافقتهم.

وفي هذا النظام والأنظمة الأخرى المشابهة لم يكن لمجلس الوزراء إلا أن يأتي ويذهب بأكثر مما يحصل لمجالس الوزراء الأخرى. ولقد شُكّل أكثر من تسع حكومات خلال قيادة فهد للحزب. ولكن تغيير الحكومات لم يكن يؤدي إلى تغيير السياسة الأساسية. وكانت الفوارق الأساسية بينها تتركز فقط على طباع رئيس الوزراء، والوسائل التي يلجأ إليها، والقدر الذي يظهره من الكفاءة أو غير الكفاءة. وكانت التغييرات تتم أحياناً نتيجة لعدم رضى البريطانيين، أو نتيجة لانقسامات شخصية صغيرة، أو نتيجة للغليان الشعبي، وفي أكثر الأحيان نتيجة للخلافات بين كبير سياسيي النظام، نوري السعيد، العنيد والخبير، والوصي الكئيب والحاقد والمتآمر.

وتطابق موقف الحزب تجاه هذا النظام، بدرجة أو بأخرى، مع موقفه تجاه الإنكليز، فامتنع في البداية عن مسايرته. وهكذا، فإن الحزب دان في حزيران (يونيو) ١٩٤١، وبعد أسابيع قليلة من انهيار حركة رشيد عالي، وبلا تحفّظ، حكومة جميل المدفعي[11] الجديدة، الانتقالية والمعتدلة نسبياً، على أنها «نوع من الفاشية»[12]. وعلى العموم، ففي تشرين الثاني (نوفمبر) كفّ الحزب عن كل جدل مباشر مع أن سكرتيره، عبد الله مسعود، اعتقل قبل ذلك بقليل[13]، وانتقلت رئاسة الوزراء في هذه الأثناء إلى نوري السعيد[14]، الرجل النشيط

(١٠) أُعلنت الأحكام العرفية في ٣ حزيران (يونيو) ١٩٤١، أي بعد انهيار حركة رشيد عالي، ولم ترفع إلاّ في ٢ آذار (مارس) ١٩٤٦. وكانت الأحكام العرفية أقلّ علاقة بشروط الحرب العالمية منها باللاشعبية الأساسية للحكم.

(١١) المدفعي: ضابط شريفي سابق وملّاك. شغل رئاسة الوزراء من ٢ حزيران (يونيو) وحتى ٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١.

(١٢) «الشرارة» العدد ٦ ـ ٧ لشهري أيار (مايو) ـ حزيران (يونيو)، ص ٣.

(١٣) اعتقل مسعود يوم ٢٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١.

(١٤) نوري السعيد: ضابط شريفي سابق هو أيضاً، أصبح رئيساً للوزراء في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤١ وبقي كذلك حتى ٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٤.

جداً واللاشعبي على الإطلاق. وأظهر الحزب كذلك استعداداً للتعاون، ولكنه أصرّ على الضمان المسبق للحريات الدستورية[15]. وجوبه هذا العرض وعروض أخرى تالية مشابهة بمجرّد اللامبالاة الباردة. ومع ذلك، ففي شهر شباط (فبراير)، ومخاطراً بتسفيه نفسه وخسارة موقعه، ألقى الحزب بنرده إلى جانب الحكومة[16]. ولكنه استمر يطالب، في الوقت نفسه، بحرية الفكر والعمل. وتوجهت «الشرارة» إلى رئيس الوزراء نوري السعيد بنداء جاء فيه:

«لا يمكن لفخامتكم إلا أن تلاحظوا درجة التعاون بين سلطات فرنسا الحرة ورفاقنا الشيوعيين في سورية. ولا يخضع الديموقراطيون في ذلك البلد للملاحقة والمضايقة... وينشر الشيوعيون صحفهم ومجلاتهم علناً وبحرّية، ويستخدمون كذلك محطة إذاعة بيروت التي يوجّهون أبناء الشعب من خلالها مباشرة. ولا يمكن أن يكون هناك اختلاف كبير بين ظروف سورية والعراق... لهذا، أطلقوا ـ فخامتكم ـ الحريات الديموقراطية في هذا البلد»[17].

الأمر الأكيد هو أن نوري السعيد لم يجب. وكما هو متوقع، فإن الدعم الذي قدمه الشيوعيون افتقر دوماً إلى أية حرارة حقيقية. ووردت في أقوالهم ـ وباستمرار ـ لهجة كابحة لا يمكن لأحد أن يخطئها. وهكذا، فإن فهداً ذكّر اللجنة المركزية في تقريره المؤرخ في ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٢ بأن «الحكومة التي تحارب النازية الآن... تتألف من الأشخاص أنفسهم الذين ذبحوا الديموقراطية قبل أيام مضت لتوّها»[18]. وفي حزيران (يونيو) ١٩٤٢ لاحظت «الشرارة»، مرة أخرى، وبألم، غياب أيّة علاقة أصيلة بين الحكومة والشعب[19]. وكان الحزب يعني بذلك أن يجعل أتباعه لا يشكّون في أنه بمدّ يده إلى السلطات إنما كان يستسلم لمنطق الأحداث الطاغية، ويستسلم بقلب حزين.

هذا الدعم المكبوح، الذي كان أحياناً يضيع في متاهات الالتباس أو يصل إلى منتصف الطريق فحسب، بقي من جانب واحد كلياً وحتى بعد منتصف العام ١٩٤٣، عندما ارتأت الحكومة، وإن بخجل وتردد، التغاضي عن الشيوعيين. وهو طريق لم تغامر الحكومة بالسير فيه طويلاً[20]. ولم تُثر أبداً ـ بالطبع ـ مسألة منح الحزب وجوداً علنياً وشرعياً.

وبالرغم من مدّ الحبل أكثر من أي وقت مضى، فإن الحزب بدأ، قبل مضيّ وقت طويل، وبشكل غير متوقع على الإطلاق، يتحدّث بلهجة مختلفة تماماً: «تجلس الحكومة الآن، ومعها الإنكليز، على برميل بارود، ويزداد غضب الشعب ضدهم حدّة ساعة بعد

(١٥) «الشرارة»، العدد ١٣ لشهر تشرين الثاني (نوفمبر)، ص ٤ ـ ٥.

(١٦) قرار اللجنة المركزية المعنون «موقفنا تجاه الحكومة الحالية» في «الشرارة»، العدد ٥ لشهر شباط (فبراير) ١٩٤٢، ص ٣ ـ ٤.

(١٧) «الشرارة»، العدد ٨ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٤٢، ص ٥.

(١٨) «الشرارة»، العدد ١٠ لشهر أيار (مايو) ١٩٤٢، ص ١.

(١٩) «الشرارة»، العدد ١٢ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٢، ص ٣.

(٢٠) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

ساعة . . .»[21]، هذا ما كتبه فهد في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، بعد أحد عشر شهراً من الانتصار السوفييتي في ستالينغراد. وكان الاستياء الجماهيري في المدن، الذي ولّده الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة والاستغلال الاقتصادي الفجّ، حقيقة قائمة، ولكنه كان للانفجار أن ينتظر مرور أربع سنوات أخرى قبل حصوله. ولهذا فقد بدا تحذير فهد وكأنه جَيَشان عاطفي بلاغيّ، والواقع أن الشيوعيين المعارضين له أدانوه على أنه طفولة يسارية بحتة[22]. ولكن، بعيداً عن اللون الحادّ لتعبير فهد، وعلى الرغم من تخفيف حدّة معارضة الحكومة والإنكليز إلى لهجة أكثر اعتدالاً، فإنّ التحذير كان يعني أن الحزب حرّر نفسه من سياسة أعاقت نموّه وحملته ـ في رأي عدد غير قليل من «الماركسيين» العراقيين ـ إلى حدود الانتهازية، إن لم تكن قد تضمنت هجراً مباشراً لماركس[23].

وصارت كلمات «التحرير الوطني» تظهر الآن في قاموس الحزب، ومع تبنّي الدستور الوطني (للحزب)[24] في آذار (مارس) ١٩٤٤ أصبحت حرية العراق هي المطلب الأقصى للشيوعيين[25]. وفي الوقت نفسه، خطّط الحزب تحركاً مطبوعاً يطالب بـ«حكومة ديموقراطية حقاً» وبالاعتراف بـ«الأحزاب والنقابات الديموقراطية»[26]. ولكن هذا كله لم يؤدِّ ـ من الناحية العملية ـ إلى أكثر من المضايقات الشفهية خلال الأشهر التالية. وهناك أمر آخر يستحق الملاحظة، وهو أنه لم يوجَّه رمح واحد ضد القوات العسكرية البريطانية أو ضد استعمالها للقواعد وخطوط الاتصالات العراقية.

وتسلّل شيء من اللين إلى سياسة الحزب بعد استقالة حكومة نوري السعيد واستبدالها في ٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٤ بوزارة يرأسها حمدي الباجه جي، وهو سياسي كهل يتحدر من عائلة من البيروقراطيين الملّاكين[27]. ونجم التغير الطفيف في سياسة الحزب عن إقامة الحكومة الجديدة لعلاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفييتي في ٢٥ آب (أغسطس)، وترخيصها في ٧ أيلول (سبتمبر) لنقابة عمّال السكك الحديدية التي يقودها الشيوعيون. وفي تقريره أمام المؤتمر الأول للحزب في آذار (مارس) ١٩٤٥، أعرب فهد عن تقديره للحكومة لاستجابتها، ولو بهذه الدرجة الجزئية، «لرغبات الشعب»، ولكنه أنّب الحكومة ـ ومن تغيير

(٢١) «القاعدة»، السنة ٢ العدد ١ ـ ١٤ لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤، ص ٢.
(٢٢) «العمل»، العدد ٣ للعام ١٩٤٤، ص ١٤.
(٢٣) «الشرارة»، العدد ١٠ لشهر أيار (مايو) ١٩٤٢، ص ٥، تحتوي رد الحزب على هذا الاتهام.
(٢٤) حول المواد الرئيسية للدستور وتحليله انظر الفصل التاسع من هذا الكتاب.
(٢٥) وجد هذا تعبيره طبعاً في الشعار المركزي للحزب «وطن حر وشعب سعيد». انظر «القاعدة»، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ١، والعدد ٤ لشهر آذار (مارس)، ص ١، والعدد ٧، لشهر أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ١، والعدد ٨ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٤، ص ١.
(٢٦) المادة ٢ من الدستور، و«القاعدة»، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ١، والعدد ٧ لشهر أيار (مايو) ١٩٤٤، ص ١، والعدد ٩ لشهر آب (أغسطس) ١٩٤٤، ص ١، والعدد ١٠ لشهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، ص ١ . . . الخ.
(٢٧) بقي الباجه جي رئيساً للوزراء حتى ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦.

في اللهجة ـ لامتناعها عن السماح للأحزاب السياسية وإطلاق الحريات الشخصية[28].

وفي نيسان (أبريل) ١٩٤٥، بعد شهر أو نحو ذلك من استسلام ألمانيا غير المشروط وقبل خمسة أشهر من انتهاء العمليات الحربية في الشرق الأقصى، سقطت فجأة الحصانة من النقد التي كانت القوات البريطانية تتمتع بها. وأعلنت «القاعدة» بتهذيب أن «الجهد الحربي أصبح في بلدنا جهداً استعمارياً بحتاً»[29]. وفي الوقت نفسه، انتقل الحزب إلى ميدان الفعل، وقاد إضراباً استمر ١٥ يوماً لعمال السكك الحديدية شلّ تقريباً كل حركة النقل العسكري والمدني بالقطارات[30]. ومن الصعب الآن معرفة مدى تدخّل العامل الدولي في حسابات الحزب يومها، ولكن ما من شك في أن مبادرته نجمت ـ في بعضها على الأقل ـ عن محنة العمال الكبيرة. وانتهى الإضراب بهزيمة جزئية، فقط أعطي العمال علاوات أجور، ولكن نقابتهم حُلّت ومُنِعت.

بعد ذلك تكاثرت سهام الشيوعيين الموجّهة ضد الاستعمار والحكومة. وعلى العموم، فإن الأمر المثير للاهتمام هو أن الحزب استمر بقية العام ١٩٤٥ وجزءاً كبيراً من شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ من دون أن يطالب مباشرة بإلغاء المعاهدة الأنكلو ـ عراقية، بل طالب ـ ببساطة ـ بإعادة النظر في بنودها «على أساس خطوط تتّفق مع الاستقلال الوطني». وبشكل مشابه، فإن الحزب لم يصرّ على أكثر من «إلغاء الامتيازات التي منحت للشركات الأجنبية أيام الحرب»[31] ـ مثل احتكار تصدير التمور الذي تمتعت به شركة «أندرو واير وشركاه» ـ وسكت تماماً عن الامتياز الطويل الأمد لشركة النفط العراقية.

وفي ٢٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦ ـ بعد قليل من إقامة أذربيجان المستقلة ذاتياً وجمهورية مهاباد الكردية في المنطقة التي يحتلها السوفييت من ايران المجاورة[32] ـ وفي أجواء تعمّق الاستياء المتغذي بالارتفاع المستمر لتكاليف المعيشة واستمرار إنكار الحريات السياسية، عاد فهد إلى توجيه سياسة الحزب بحدّة باتجاه اليسار. وأكّد فهد بوضوح أن «الطريق الصحيح لحركة تحريرنا الديموقراطية هو طريق النضال الثوري. إن الاعتماد على تحريك وعي وزرائنا أو وعي الاستعمار البريطاني لن يقودنا خطوة واحدة إلى الأمام باتجاه تحقيق أهدافنا»[33]. وكان الحزب قد عاش كل الوقت يعمل سراً، وبكلمات أخرى، فإن صيغة

(٢٨) «قضيتنا الوطنية» (مطبعة القاعدة، ١٩٤٥)، ص ٦ ـ ٧.
(٢٩) «القاعدة»، السنة ٣، العدد ٦ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٤٥، ص ١.
(٣٠) ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤٤ ج المعنون «نقابة عمال السكك الحديدية».
(٣١) مثلاً: «القاعدة»، السنة ٣، العدد ١٣ لشهر تموز (يوليو) ١٩٤٥، ص ٢. وتقرير فهد أمام اجتماع اللجنة المركزية الذي حضره كل الأعضاء في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥. و«القاعدة»، السنة ٣، العدد ١٧ لشهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٣. ومذكرة من الحزب الشيوعي العراقي إلى رئيس الدولة مؤرخة في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥.
(٣٢) أعلن تأسيس الجمهورية الكردية في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦، وتأسيس أذربيجان المستقلة ذاتياً في ١٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥.
(٣٣) «القاعدة»، السنة ٣، العدد ٦ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٤٥، ص ١.

وجوده نفسها كانت صيغة وجود ثوري. ولكنه كان قد وضع المبدأ الثوري على الرف منذ العام ١٩٣٥ وهجر حتى طريقة الكلام الثوري. ولهذا، فإن الملاحظة التي أدلى بها الآن بدت جديدة كلياً.

وعلى العموم، فإنّ الدعوة إلى «النضال الثوري» لم تتمخض عن شيء ملموس في ذلك الحين، وسرعان ما انحرفت أفكار الحزب نتيجة لأحداث استثنائية وغير متوقعة.

وبدا أن نفحة من الليبرالية كانت تتحرك عند القمة القائدة في النظام الملكي. ولم يكن الوصي غافلاً عن حالة الشعور العام أو عن حقيقة أن السلطة الملكية لا تستند إلى أكثر من أساس سياسي ضيّق، ويبدو أنه بدأ يفكر في تجميع العناصر الأكثر وعياً من أبناء الطبقة الوسطى حول التاج بمنحهم حصة محدودة من الجسم السياسي وبتنفيذ إصلاحات اقتصادية وإطلاق الحريات الدستورية. وقطع الوصي عهداً على نظامه بالسير في هذا الطريق في خطاب غير اعتيادي ألقاه يوم ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥. ومرّ شهر بطوله بعد ذلك دون ظهور أية علائم تغيير. واحتجت الطبقات الراسخة المسيطرة مباشرة على جهاز الدولة خشية تراجع نفوذها. وتزايد الشعور في الدوائر الشعبية بأنه ما من تنازلات حقيقية آتية فعلاً[٣٤].

وعلى العموم، فقد سقطت حكومة الباجه جي[٣٥] الحرونة في ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٦. وتلا ذلك ما عرف شعبياً باسم «أزمة الطبقة الحاكمة». وتأخر تشكيل الوزارة الجديدة ٢٣ يوماً. وأخيراً، تم تجاوز مقاومة السياسيين الرجعيين الحذرين لمسألة تحرير النظام، وعهد بالقيادة، يوم ٢٣ شباط (فبراير) ١٩٤٦، إلى توفيق السويدي، وهو ملاّك سياسي يتحدر من عائلة من الأشراف والعلماء، وكان المظهر المميز للوزارة الجديدة هو منح حقيبتين هامتين - الداخلية والمالية - لشخصين معروفين بآرائهما التقدمية، هما: سعد صالح، وهو حاكم سابق يتمتع باحترام شديد، وعبد الوهاب محمود، وهو محام ملاّك كان قد ارتبط في مطلع الثلاثينات مع جماعة البصرة الشيوعية[٣٦].

---

(٣٤) تعتمد إعادة تركيب الأحداث في هذه الفقرة والفقرات التالية على معلومات ملفات الشرطة المعنونة «الحزب الوطني الديموقراطي» و«حزب الشعب» و«حزب الاستقلال» و«حزب الاتحاد الوطني» و«حزب التحرير الوطني»، كما تعتمد جزئياً على مقابلة أجريت مع رئيس الوزراء السابق توفيق السويدي في العام ١٩٦٥ وعلى محادثات أجريت في العام ١٩٥٧ مع كل من كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل من الحزب الوطني الديموقراطي، ومحمد مهدي كبة وصدّيق شنشل وفائق السامرائي من حزب الاستقلال، وعزيز شريف من حزب الشعب، وسالم عبيد النعمان من حزب التحرير الوطني. وتمت كذلك مراجعة بيان مفصّل صادر عن الحزب الوطني الديموقراطي ومؤرخ في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ يستعرض أحداث ١٩٤٦ - ١٩٤٨، قدمه الجادرجي للمؤلف، وكذلك وثائق منشورة في مؤلف عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية». المجلد السادس ٢٩٣ - ٢٩٧ والمجلد السابع ١ - ٨٨.

(٣٥) حول الباجه جي، انظر الجدول ٧ - ٤ في الكتاب الأول.

(٣٦) انظر الجدول ٤ - ٢ في هذا الكتاب.

ولم تستمر هذه الوزارة غير التقليدية بعض الشيء لأكثر من ثلاثة أشهر، ولكن هذه الأشهر الثلاثة كانت غنية بالأحداث، ففي ٢ آذار (مارس) ألغيت الأحكام العرفية، وأنهيت مراقبة الصحافة، وأغلق معسكر الاعتقال العراقي الوحيد. وفي ٢ نيسان (أبريل) منحت خمسة أحزاب سياسية رخصاً لمزاولة نشاطها، وهي: حزب الاستقلال، اليميني (العروبي إلى حد ما)، وحزب الأحرار الوسطي، والحزب الوطني الديموقراطي من يسار الوسط، وحزب الاتحاد الوطني اليساري، وحزب الشعب المتأثر بالشيوعية[٣٧]. والأمر المثير للاهتمام بالنسبة إلى هذه الأحزاب كلها هو أن قادتها يأتون بشكل أساسي من الطبقة الوسطى أو، وبدقة أكبر، من انتلجنسيا الطبقة الوسطى. ومن هذه الناحية، كان حزب الاتحاد الوطني وأكثر منه حزب الشعب بورجوازيين صغيرين، في حين كانت الأحزاب الثلاثة الأخرى تتمتع بتجانس أكبر مع البورجوازية الوسطى والعليا.

في ظل الظروف الجديدة، لم يعد لتكتيك النضال الثوري الذي تبناه الحزب الشيوعي في كانون الثاني (يناير) أي معنى. ولهذا، فقد وضعه فهد على الرف. وعلى العموم، فلم يكن له رأي شديد الايجابية بحكومة السويدي، ورفض منحها دعمه. وبقي على حذر لأن حزب التحرير الوطني، وهو الحزب الاحتياطي المساعد للحزب الشيوعي، لم يحصل على الرخصة الرسمية[٣٨]. ولكن حرية العمل منحت لذلك التنظيم عملياً، كما منح الاعتراف الكامل لجبهة شيوعية أخرى هي «الرابطة المضادة للصهيونية»، مما قلّل من أهمية معارضة فهد. والواقع أن سياسة الحزب تجاه الحكومة تذبذبت وفقدت تركيزها. ونقل فهد اهتمامه الأساسي إلى الاستعمار، وركّز كل نيرانه في ذلك الاتجاه[٣٩].

ولكن العاطفة المتوقدة التي اندفع بها أعضاء الأحزاب المشروعة إلى النشاط في تلك الأشهر المليئة بالحماسة، وما رافق ذلك من استثارة شعبية، أقلقت الطبقات المحافظة، التي ردّت بـ «إضراب الأعيان» يوم ٢٣ أيار (مايو)، إذ تغيب ممثلوها عن حضور جلسة مجلس الأعيان تاركين حكومة السويدي بلا مال، الأمر الذي عجّل في سقوطها. يبدو أن الوصي قام بترتيب هذا الأمر سراً[٤٠]. وكان هذا الأخير قد غيّر رأيه، إذ خرجت فكرة التحرير من إطار أفكاره، وكانت النبضة التي اخترقت الجسم السياسي قد هددت بإثارة الاضطراب في العلاقات القائمة بين القوى الاجتماعية. وكان لا بد من عكس المسار. ويمكن هنا تصوّر نتيجة التجربة بأسرها، فبإطلاق الإصلاح الليبرالي أولاً، ثم إيقافه عند منتصف الطريق أضاف الوصي أعمدة الرجعية الملكية من دون أن يكسب ودّ الطبقة الوسطى الساخطة. وربما كان الأهم هو زيادة تجذّر هذه الطبقة، وخصوصاً شرائحها الأدنى التي لم تفعل في النهاية إلا

---

(٣٧) التأثير على حزب الشعب جاء من الحزب الشيوعي السوري وليس من ذاك العراقي.

(٣٨) حديث مع سالم عبيد النعمان، سكرتير حزب التحرير الوطني.

(٣٩) «القاعدة»، الأعداد ٩ و١٠ و١١ و١٢ بتواريخ ١ و٨ و٢٢ و٢٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ على التوالي، والعدد ١٣ بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٦.

(٤٠) حديث للمؤلف مع توفيق السويدي أجري في بيروت في ١٩ آذار (مارس) ١٩٦٥.

أن ارتدّت لصالح الشيوعية، وأكثر من هذا، فقد كسبت قوة الفكرة القائلة بأن النظام لا يستطيع ـ وبالمعنى الأعمق ـ أن يغير مواقعه.

ونشرت الرجعية جناحيها في ظل رئيس الوزراء التالي أرشد العمري، وهو من عائلة بيروقراطية ـ ملّاكة قديمة من الموصل[41]. وبكلمات المعارضة: وُطئت الحرية نفسها تحت الأقدام. ولم تلغَ الأحزاب رسمياً، ولكن أيديها كُبّلت، وكُمّت أفواه صحفها، أو هي قمعت. وكما يحصل في بلدان أخرى في ظروف مماثلة، انزلقت الرجعية إلى العنف بعد أن فقدت أعصابها، أو لمجرد الرغبة في ذلك. والواقع أن الحكومة أصبحت في أيام العمري، ولدى شرائح واسعة من الشعب، رديفاً للقمع. وكان هذا ـ حرفياً ـ هو الإنجاز الوحيد الذي حققته هذه الوزارة في أشهر حياتها الخمسة.

وكانت يد العمري ثقيلة إلى درجة أنه استحال على الحزب الشيوعي إصدار «القاعدة» حتى ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦، أي قبل ثلاثة أسابيع من استقالته. وعلى العموم، فقد قرر الحزب منذ البداية التوجه إلى العمل المباشر. وفي ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، نظمت «الرابطة المضادة للصهيونية» مظاهرة في بغداد شاركها فيها حزب التحرير الوطني، وسار فيها حوالى ٣٠٠٠ عامل وطالب. وهتف المتظاهرون ضد الظلم في فلسطين ولطرد الإنكليز من العراق. وبعد أن عبر المتظاهرون من الرصافة إلى الكرخ في بغداد، وعند اقترابهم من السفارة البريطانية، انقضّ رجال الشرطة عليهم، ولمّا فشلوا في تفريقهم بواسطة الهراوات أطلقوا النار عليهم من مسافة قريبة. وقتل متظاهر واحد، هو شاؤول طويّق، عضو في الحزب الشيوعي، وجرح أربعة[42]. وأصبح هذا الحدث تاريخياً ونقطة علّام تؤشر على بداية العاصفة التي كان لها أن تصل ذروتها في «الوثبة» عام ١٩٤٨[43]. وشكل الحدث نقطة علّام بمعنى آخر أيضاً، إذ كانت هذه هي المرة الأولى في تاريخ الملكية التي تطلق الشرطة النار فيها على المتظاهرين. ومن نافل القول أن يكون الحدث قد أثار انتقاداً قاسياً من قبل المعارضة بأسرها، وبما فيها حزب الاستقلال اليميني.

ولكن سرعان ما غطت «مجزرة غاورباغي» على ما حصل يوم ٢٨ حزيران (يونيو). فيوم ٣ تموز (يوليو)، أضرب حوالي ٥٠٠٠ عامل في شركة النفط العراقية في كركوك. وكانت المبادرة حتماً مبادرة الحزب الشيوعي، ولكن التضخم وانخفاض الأجور وخنق النقابات كانت أموراً مهدت الطريق أمام الإضراب. وعقدت في غاورباغي (حدائق الكفار)[44]، التي تقع غرب كركوك، اجتماعات مستمرة على مدى ثمانية أيام. واستمع المضربون إلى خطابات وأشعار وتقارير عن آخر التطورات. وكانت اليد الموجِّهة للحزب واضحة في كل مكان.

(٤١) استلم العمري منصبه في ١ حزيران (يونيو) واستقال في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦.
(٤٢) ملف الشرطة العراقية رقم ٣٨٤ ج المعنون «حزب التحرير الوطني»، وصحيفة «الشعب» في ٢٩ حزيران (يونيو) ١٩٤٦.
(٤٣) حول «الوثبة»، انظر الفصل ١٢.
(٤٤) الاسم كردي، وسميت الحدائق كذلك لأن أصحابها كانوا مسيحيين.

وبلغ الإضراب ذروته يوم ١٢ تموز (يوليو) عندما أطلق رجال الشرطة، في محاولة منهم لتشتيت الاجتماعات، وابلاً من الرصاص على العمال فقتلوا ما لا يقلّ عن عشرة منهم وجرحوا سبعة وعشرين[45]. ولم يقتصر الهجوم الوحشي على إضافة النار إلى الاستياء من حكومة العمري، بل إنه أثبت ـ في أعين المضربين ـ صحة الطرح الشيوعي القائل بأن الحكومة كانت حارساً لا للعمال بل لشركة النفط. وكانت النتيجة في الواقع أن عمالاً كثيرين صاروا ينظرون إلى الشيوعيين على أنهم أصدقاؤهم الحقيقيون.

ودعا الحزب الآن «جميع المنظمات الوطنية» إلى توحيد عملها ونشاطها ضد الحكومة[46]. ولكن تلك الدعوة لم تكن ضرورية، إذ إن الأحداث نفسها كانت تحثّ الأحزاب المختلفة على إقامة تآلف أمر واقع سياسي أصبح واضحاً تماماً في آب (أغسطس)، عندما اجتاحت البلد موجة أخرى من النقمة في أعقاب زيادة في وجود القوات البريطانية في شُعَيّب، وهي حركة أعلن أنها موجهة ضد إضراب تودهلد الذي أعلن في حقول نفط عبادان يوم ١٦ تموز (يوليو).

ولم يكن باستطاعة الحكومة أن تردّ إلا بالقمع، ولكن القمع لم يفعل شيئاً على المدى الطويل، بل إنه لم يروِّع، حتى في حينه، المعارضة ولم ينل من إرادتها، ولم يفعل غير تعميق الفجوة بين الحكومة والشعب. ولم يكن أمام العمري بديل عن الاستقالة. وهو ما فعله يوم ١٦ تشرين الثاني (نوفمبر).

وكما كان يحصل كثيراً في اللحظات الصعبة، عاد نوري السعيد إلى المسرح. وإذا كان العمري مباشراً ويوجّه ضرباته في خط مستقيم ومكشوف، فإن نوري كان يسير إلى أهدافه بالتواء ونادراً ما كان يفعل ما يبدو أنه يفعله. وكان عمله الأول كرئيس للوزراء مميزاً... فبوعوده بإجراء انتخابات حرة وإطلاق الحريات السياسية أغرى «الأحرار» والوطنيين الديموقراطيين بالانضمام إلى حكومته[47]. وكان تأثير ذلك على الأحزاب الثلاثة الأخرى هو ما أراده نوري تماماً. فقد نسي هؤلاء مؤقتاً شجارهم مع النظام ووجّهوا غضبهم ضد حلفائهم السابقين، وكان حزب الشعب أقل بروزاً في ذلك من الحزبين الآخرين.

وأعيد فهد، من ناحية، إلى الوراء كلياً. وكان بالكاد متمرّساً بسلوك «الأحرار» الذين لم يكونوا أكثر من رجال من قشّ. وكان الوطنيون الديموقراطيون ـ على العموم ـ أمراً مختلفاً تماماً، إذ إنهم كانوا يشكّلون «عموداً مهماً من أعمدة الجبهة الديموقراطية العامة». وكان منح الوطنيين الديموقراطيين هيبتهم لحكومة يرأسها نوري السعيد بعيداً عن كل ما كان يتوقع. ولم

(٤٥) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب.
(٤٦) «القاعدة»، العدد ١٤ الصادر في ٢٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٦.
(٤٧) نص الرسائل المتبادلة يوم ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ بين نوري وكامل الجادرجي، زعيم الوطنيين الديموقراطيين، منشور في «النشرة الداخلية للحزب الوطني الديمقراطي»، العدد ٨ بتاريخ ١ شباط (فبراير) ١٩٤٧ (بالعربية)، ص ٦ ـ ٨.

تكن الانتهازية هي ما يشك بارتكابهم لها، ولكنه اعتقد أنهم ارتكبوا خطأ. وكان في رأيه أن الخط الذي سار فيه نوري السعيد كان صنعة أكثر مما كان إخلاصاً، ولم تكن لدى هذا الأخير أية نية لفتح صفحة جديدة أو الوفاء بوعوده، بل إنه استفاد من تعاون الوطنيين الديموقراطيين لمجرد استغلاله لمصلحته بشكل سيء»[48].

ولم يذهب انتقاد فهد لهذا الحزب إلى أبعد من هذا ومن التحذير المكشوف مما يمكن ذلك أن يجر وراءه. واعتقد فهد أن الهجمات اللاذعة على زعيم الحزب، كامل الجادرجي، كانت غير مناسبة، وليس لها أن تؤدي «إلا إلى دفعه إلى أحضان نوري السعيد». وفي أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) أو أوائل كانون الأول (ديسمبر) أرسل رسالة بهذا المعنى وبواسطة سالم عبيد النعمان، إلى عبد الفتاح ابراهيم من حزب الاتحاد الوطني وعزيز شريف من حزب الشعب. ولكن الزعيمين، واستناداً إلى مصادرنا[49]، مشعراً بأن الجادرجي قد انعطف يميناً و«لا بد من تعريته».

وربما كان الخطّ الذي اتبعه فهد قد تأثر برسالة تلقاها من مراسل نظامي للحزب في دمشق[50]. وكانت الرسالة مؤرخة في ١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، وجاء فيها: «عمي العزيز، . . . ناقشت الوضع الجديد قبل يومين مع كل الإخوة[51] هنا. إنهم يتخذون موقفاً مخالفاً لموقف مديري الشركة الكبرى[52] ولا يعتقدون - كما يدّعي هؤلاء - بأن حرية التبادل التجاري[53] ممكنة في ظل الأوضاع الراهنة . . . وهم يشعرون هنا أن الطريقة الأفضل تتمثل في انتقاد خططهم موضوعياً والامتناع عن رفع مستوى الاتهامات الموجّهة إليهم، مما يترك خط الرجعة مفتوحاً أمامهم دوماً»[54].

وفي ٥ كانون الأول (ديسمبر) - ولا يمكن القول إن كان ذلك قبل استلام الرسالة أم بعده - وجه فهد نداء خاصاً إلى كامل الجادرجي نفسه باسم حزب التحرير الوطني[55] قال فيه:

---

(٤٨) حديث مع سالم عبيد النعمان، سكرتير حزب التحرير الوطني غير المرخص، و«القاعدة»، السنة ٥، العدد ٢ لشهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، ص ١ و٥ - ٦.

(٤٩) النعمان.

(٥٠) يجب على القارىء ألا يقفز إلى استنتاج يعتبره بديهياً ويقول بأن فهد كان يعتبر النصائح الآتية من دمشق بمثابة القانون.

(٥١) يمكن أن يكون هذا - ببساطة - إشارة إلى شيوعيين عراقيين يعيشون في سورية، أو إشارة إلى هؤلاء وإلى الزعماء الشيوعيين السوريين.

(٥٢) أي زعماء الحزب الوطني الديمقراطي.

(٥٣) أي حرية العمل السياسي.

(٥٤) كانت الرسالة بين الأوراق التي وجدت مع فهد يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، وهي موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى». وهذا طبعاً هو تصنيف الشرطة، إذ أن لجنة فهد لم تكن اللجنة المركزية الأولى للحزب الشيوعي العراقي.

(٥٥) حول حزب التحرير الوطني انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب.

«ذُهلنا في البداية لاشتراك حزبكم في حكومة نوري السعيد . . . لمعرفتنا بعمق الهوة التي تفصلكم عن جماعة من الناس عملت طوال حياتها السياسية على تعزيز المشاريع الاستعمارية. ولكن بياناتكم العامة منذئذ ألقت الضوء على دوافعكم . . .

وعلى العموم، فإن قناعتنا هي أن نوري السعيد لا ينوي شيئاً أكثر من تجميع مجلس نواب بأكثرية رجعية ومن ثم تشكيل وزارة تجدّد المعاهدة مع بريطانيا . . .

ولهذا فإننا نقترح عليكم إعادة النظر في مسألة تعاونكم مع هذه الحكومة . . . إنكم لا تفعلون أكثر من منحها - في أعين الشعب والرأي العام العالمي - صفات ديموقراطية هي منها براء كلياً . . . وكلما طال اشتراككم فيها . . . سهل عليها إنجاز أغراضها الحقيقية»[56].

وفي وقت سابق، في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر)، كان الحزب قد وزع على نطاق واسع منشوراً بذل فيه جهداً كبيراً لإبراز أن «نوري السعيد وصالح جبر[57] وصادق البسام[58] وأصدقاءهم»[59]، الذين شكلوا لبّ الوزارة الحقيقي كانوا «الزمرة نفسها» التي أدارت ووجهت المتسلط أرشد العمري من وراء الكواليس والتي تآمرت لإسقاط حكومة السويدي الليبرالية. وأضاف الحزب أنه لهذا فإن التفاهم «المؤقت حتماً» الذي توصل إليه نوري من جهة والأحرار والوطنيون الديموقراطيون من جهة أخرى لا يعني عملياً إلا «هدنة من جانب واحد هو جانب الشعب ومنظماته، وكسباً للوقت بالنسبة للحكومة والاستعمار». وانتقل الحزب من هذا إلى الاستنتاج بأن حكومة نوري السعيد شكّلت خطراً محدقاً بكل الحركة الوطنية، وانتهى إلى توجيه نداء يدعو إلى اسقاطها فوراً[60].

وأثار هذا المنشور تعليقاً ونصيحة أتيا من سورية:

«أخي الحاج[61] العزيز

«كان أكثر فائدة لو أنك ركزت ثقل هجومك في المنشور على الاستعمار البريطاني . . . ولو أنك استهدفت نوري السعيد وحده وكففت عن ذكر الآخرين[62]، وليس هذا بالطبع إلا

---

(٥٦) نسخة هذه الرسالة موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

(٥٧) كان صالح جبر وزيراً للمالية، وعرف في ما بعد أنه كان موعوداً بتشكيل الوزارة التالية.

(٥٨) كان البسّام يومها وزيراً للتعليم ومساعداً لجبر.

(٥٩) أوردت هذه الفقرة هنا لعلاقتها بالتعليق السوري التالي.

(٦٠) أعيد نشر المنشور في «القاعدة» العدد ٢ لشهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، ص ٥ - ٦.

(٦١) كان هذا أحد الألقاب التي تطلق على فهد في المراسلات الواردة من سورية. ومعروف أن لقب «الحاج» يطلق عند المسلمين على من قام بالحج إلى مكة المكرمة.

(٦٢) الإشارة هنا هي إلى صالح جبر وصادق البسام طبعاً، ويشك أن يكون قد قصد بها الأحرار والوطنيين الديموقراطيين أيضاً، لأن فقرة أخرى من الرسالة - حذفت هنا - تطري فهداً لموقفه من هذين الحزبين.

تكتيك مؤقت ويساعد على شق صفوف الأعداء ويصرفهم عن تجمعهم المتزامن. وإلى هذا، فإن الخطر المباشر يكمن في لعبة نوري ونجاحه في تشكيل الوزارة. . .

يجب ألا يقاد الشعب، على طريقة الأحزاب الأخرى، إلى تعليق أهمية أساسية على إسقاط الحكومات. . . أو إلى تغذية الوهم بقيام حكومة وطنية ديموقراطية تستجيب لمصالحهم في ظل الاستعمار. . . ولا يكمن حلّ مشكلة العراق في هذه المرحلة في تغيير الحكومات بل في الانسحاب البريطاني وإلغاء المعاهدة. . .

وباختصار، يجب أن تكون للشعارات الوطنية الأسبقية على كل ما عداها. . . والكلمة المشدد عليها محلياً هي أن الاستعمار يقبع في قاع كل المشاكل الحالية»[٦٣].

وكانت الرسالة المؤرخة في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) غير موقّعة، ولكن كاتبها كان ـ بلا أدنى شك ـ عبد القادر اسماعيل، وهو عراقي ثوري قديم[٦٤]، وكان عضواً في تلك الأيام في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري.

وقبل أن يتمكّن فهد من فعل أي شيء اعتماداً على النصيحة المقدّمة له، أو السير أية خطوة أخرى، وقبل أن تشفى المعارضة ـ التي عاد إليها منذ ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) حزبا الأحرار والوطنيين الديموقراطيين ـ من اختلال صفوفها الذي وصلت إليه، ضرب نوري السعيد ضربة أخرى. ففي ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ اعتقلت الشرطة فجأة فهداً وشركاءه الرئيسيين، ملحقة بذلك بالحزب الشيوعي جرحاً بليغاً وحياً، ومنهية بشكل مفاجىء مرحلة أخرى من تاريخه.

---

(٦٣) أصل هذه الرسالة موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

(٦٤) حول عبد القادر اسماعيل انظر الجدول ٤ ـ ٢.

الفصل الحادي عشر

اعتقال فهد
وما بعده

قبض على فهد وأقرب رفاقه إليه، زكي بسيم، بعد ظهر يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ في بيت صيدلي في محلة الصالحية في منطقة الكرخ من بغداد، على بعد رمية حجر من مقر الإقامة الخاص بوزير الداخلية. ولم يبدِ الإثنان أية مقاومة واستسلما برباطة جأش متحاملين على نفسيهما ليقودهما رجال الشرطة إلى حيث شاؤوا.

وأُخذا إلى المقر الرئيسي لمديرية الاستخبارات في مركز بغداد. وروى بسيم بعد أربعة أشهر لقاضي تحقيق ما يلي:

«لدى وصولنا حوالى الساعة الخامسة قُيِّدنا بالحديد وطُرحنا كالكلاب في مرحاض مليء بالقذارة. . . وأخرجوني في حوالى الثانية بعد منتصف الليل. . . وساقوني أمام المفتش نائل الحاج عيسى الذي واجهني فوراً بكلمات قاسية، ثم تمتم آمراً. عندها أمسك بي ستة من رجال الشرطة وطرحوني أرضاً وأدخلوا قدميَّ في حمالة بندقية. ومدّ مساعد اسمه عبد الرزاق عبد الغفور يده إلى قضيب وهوى به بقوة يضربني على باطن القدمين. كنت يومها مريضاً وكنت أشعر بألم شديد، ولكن لم تأخذه شفقة بي. وعندما أنهكت يداه أمسك بي شرطيان من تحت إبطيّ وحملاني إلى فناء حيث جعلاني أركض حوله لفترة. . . وعادوا إلى ضربي، وكان نائل الحاج عيسى يضربني بنفسه هذه المرة. وعندما غادر، سلمني ليدي الرقيب الأول، الذي قال باختصار: «إلى قبر الشيخ معروف»[١]. ووجدت نفسي مجدداً في المرحاض. وبقيت في هذه الرطوبة الكريهة حتى السابعة والنصف صباحاً عندما طلبت رؤية رئيس الاستخبارات واحتججت باسم القانون والمادة ٧ من الدستور[٢] على الأعمال اللاإنسانية التي كنا نتعرض لها[٣].

---

(١) اسم أحد الأولياء المسلمين المعروفين.

(٢) المادة ٧ تمنع التعذيب.

(٣) شهادة زكي بسيم بتاريخ ١٩ أيار (مايو) ١٩٤٧. ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ١٩٤٧/٤».

وفضلت الشرطة أن تضرب أولاً وتُحقِّق في ما بعد، وكان الهدف إرهاق أعصاب السجين لإيصاله إلى إطار ذهني «ملائم». ولكن هذه الطريقة لم تنجح هذه المرة. ولم يتمكنوا من انتزاع شيء له أهميته من زكي بسيم.

وكان دور فهد سابقاً: في التاسعة و ٤٥ دقيقة من الليلة ذاتها. ولكنه كان بالصلابة نفسها. اعترف فوراً أنه كان السكرتير العام للحزب، وهي حقيقة معروفة سلفاً للسلطات، ولكنه رفض إعطاء أسماء شركائه متحمّلاً المسؤولية كلها بنفسه.

سأله الضابط المحقق: «من اشترك معك في إعادة تنظيم الحزب الشيوعي العراقي في السنوات الأخيرة؟».

أجاب فهد: «الحزب الشيوعي العراقي حزب سري، ويمنعني نظام الحزب من إعلان اسم أي من أفراده ومن الكشف عن أي من تنظيماته».

«ألا تدركون، أنت ورفاقك أعضاء الحزب، أن... نشر الأفكار الشيوعية يخضع للعقاب بموجب قانون العقوبات؟».

«المادة ٨٩ أ من القانون، المتعلقة بالموضوع... لا تتفق مع الدستور العراقي، الذي منح حرية المعتقد لكل مواطن عراقي»[٤].

وكان هنالك المزيد من الاستنطاقات المتقاطعة في الأيام التالية، ولكن السلطات اكتشفت بمرور الوقت أن المعتقلين كانا من قماشة تزداد صلابة كلما ازداد طرقها، فنقلتهما إلى سجن أبي غريب العسكري.

وكانت الزنزانات التي ألقي بهما فيها ضيقة ورطبة وبلا تهوئة، ومعتمة إلى درجة أن فقد السجينان الإحساس بالنهار والليل. أحد المنظمين الأساسيين للحزب، عبد العزيز عبد الهادي، الذي ألقي القبض عليه مع فهد وبسيم ووضع في السجن نفسه، لم يستطع مقاومة التوتر وجنّ لفترة من الزمن. وعندما سمح لهم بعد أسبوعين بالخروج إلى الشمس لمدة ربع ساعة أثار الحدث لديهم شعوراً يماثل الإبتهاج.

وفي وقت لاحق زُوِّدوا بالضوء، وبالكتب والصحف، «من النوع اللائق». وسمح لهم كذلك بالتمرين الرياضي لمدة نصف ساعة يومياً. وعلى العموم، فإن مرور الأشهر جعل العزل المشدّد يرهقهم تدريجياً. وبقيت الاسترحامات العديدة التي قدّمها فهد لنقلهم إلى زنزانات صحية أكثر بلا جواب. وأعلنوا في ١٣ حزيران (يونيو) إضراباً عن الطعام «مفضّلين» - كما قال فهد للقضاة - «الموت جوعاً على الموت البطيء» الذي حكم به عليهم[٥].

(٤) شهادة فهد في ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، المصدر السابق.

(٥) بيان فهد أمام المحكمة الجنائية العليا العراقية في جلسة ٢١ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، صحيفتا «الزمان» و«الرائد» بتاريخ ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، حديث المؤلف مع إبراهيم ناجي شميّل الصيدلي الذي

وفي اليوم الثامن للإضراب أخذ السجناء، الذين أصبحوا مجرد ظلال لأنفسهم، ليحاكموا أمام المحكمة الجنائية العراقية العليا. وكانت قضيتهم قد نظر بها سابقاً - في أيار (مايو) - أمام محكمة البداية الأولى. وخلّفت الطريقة التي كانت تدار بها الجلسات شيئاً من الشك عند الحضور بعدم اهتمام العدالة وبطهارة تطبيق القانون: ورأى المتهمون أولاً أحد محامي الدفاع، وهو كامل القازانجي (الذي قدّر له أن يموت بعد اثنتي عشرة سنة في الموصل على أيدي أتباع العقيد الشواف)، يعتقل بتهمة الدفاع عن الشيوعية بعد أن قدم دفاعاً حاراً عن المتهمين. ورفض المحامون التسعة الآخرون، احتجاجاً، أن يكون لهم أي تداخل في المحاكمة.

وكانت المحكمة العليا أكثر لياقة من ناحية الشكل القانوني. وكان القاضي فيها يتكلم برزانة ويعامل المساجين بأدب يناسب المقام القضائي، ويستمع بصبر إلى ما يريدون قوله.

وكانت التهم الموجهة إلى المساجين خطيرة: الاعتاد «في الدخل على مصادر أجنبية»، الإتصال بـ «دولة أجنبية» - الإتحاد السوفياتي - ومع حزب «توده» في إيران و «حزب خالد بكداش»، والتخطيط لهدم النظام القائم والتحريض على العصيان المسلّح. وكانت التهمة الأخطر هي نشر الشيوعية بين أفراد القوات المسلحة.

ودعماً للتهمة الأولى أشار الادّعاء إلى التناقض بين الأصول الوضيعة للمتهمين والفقر الظاهر عليهم من جهة، ومن جهة أخرى «طباعتهم، في أيام الحرب وغلاء الأسعار، لمنشورات وكراريس وصحف بكميات كبيرة». وقال فهد في دفاعه إن التهمة لا تستند إلى أكثر من افتراض وأن ما من دليل مادي يؤيدها. وأضاف فهد أن الحزب الشيوعي يعتمد في دخله على مبيعات صحيفته «القاعدة» وعلى إسهامات الأعضاء والمؤيدين.

وأنكر فهد كلية، كما ورد في مكان آخر من هذا الكتاب، أن للحزب اتصالات مع الاتحاد السوفييتي أو مع أي من ممثليه، ملقياً ظلالاً من الشك على صحة رسالة يبدو أنها تعزز التهمة قدمت للمحكمة ولكنه منع من الاطلاع عليها[٦]. وأصرّ فهد على أن الشرطة لم تكن تفتقر إلى فرصة دسّ وثائق مزورة بين ما صادرته من أوراق الحزب إذ إن التفتيش تم بعد سوقه من البيت الذي ألقي القبض عليه فيه، وهو إجراء يتعارض مع قواعد القانون ويهدّد مصالحه كمتهم.

أمّا في ما يخصّ العلاقات بين الشيوعيين العراقيين والأحزاب الشيوعية في الخارج[٧] فقال فهد إنه ما زال على الادّعاء العام أن يثبت أن هذه العلاقات كانت ذات طبيعة تنظيمية، وأن ليس هنالك أي دليل، مهما كان باهتاً، أن هذا قد تم أو يمكن أن يتم. وأكّد

اعتقل فهد وبسيم في بيته ومع سالم عبيد النعمان الذي كان يومها سكرتيراً لحزب التحرير الوطني وشريكاً لفهد في محاكمته المحنة.

(٦) حول هذه النقطة ونص الرسالة المذكورة انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب.

(٧) حول العلاقات الدولية للحزب انظر الفصل ١٤.

فهد أن الحزب الشيوعي العراقي كان مستقلاً في سياساته وتمويله وتنظيماته. وعلى العموم، فإنه أقر بأن «رفاقاً عراقيين» مقيمين في الخارج كانوا يكتبون، بين الحين والآخر، إلى القيادة في بغداد متطوعين بالتعليق على الخط العام للحزب أو على مظهر معيّن من مظاهر نشاط الحزب[٨].

وأما بالنسبة إلى الهدم والعصيان المسلّح فقد دافع فهد بأنه لا يمكن الحكم على الأحزاب إلا من خلال ما فعلت وقالت، وأن لا شيء في أفعال الحزب الشيوعي العراقي ونداءاته وشعاراته وبرنامجه يمكنه أن يفسَّر على أنه معادٍ للمؤسسة الملكية أو للنظام الديموقراطي الذي يحدد الدستور. وقال إنه كان لحزب يدعو إلى العصيان المسلّح أن يسلح أتباعه على الأقل، ولكن ليس هناك حتى تلميح لدليل عن العثور على أسلحة في حوزة المتهمين أو أي شيوعي آخر.

وأمّا حول بثّ الدعاية بين الجنود ـ وهي مسألة تستدعي الشنق في نظر القانون ـ فلم يكن باستطاعة فهد أن يقول شيئاً له وزنه في صالحه، لأن الدليل كان حاسماً ولا سبيل إلى نقضه.

وسأل رئيس المحكمة: «لقد وجدت بين أسماء أعضاء الحزب أسماء جنود وضباط[٩]. فماذا تقولون في ذلك؟».

أجاب فهد: «إني حائر في فهم السبب في كوني لم أسأل عن هذه النقطة أثناء استجوابي الأوّلي أو أمام محكمة البداية. وإذا كان صحيحاً أن أسماءً لجنود ظهرت في الأوراق (المصادرة) فإني أؤكد بإصرار أن أياً منهم ليس عضواً في الحزب الشيوعي العراقي. لقد نصحنا بعض رفاقنا بالتعرف إلى المواطنين الصالحين، ومن الممكن جداً أن يكون هؤلاء قد دوّنوا أسماء عدد من الجنود. ولكن هذا لا يعني ـ عموماً ـ أن باستطاعة الحزب أو الحركة الوطنية استخدام كل الأشخاص الذين سجّلت أسماؤهم».

لو لم يكن لدى الحكومة يومها أي سبب آخر لشنق فهد، لكان اهتمامه بالجيش سبباً كافياً ووافياً لذلك. وكانت تلك أيام صعبة. كان الكرب يلفّ بغداد وكانت السحب السوداء تنذر بهبوب العاصفة. وكان رجال السلطة المنزعجون قد قرروا إرهاب المعارضة أو ضرب المثل على الأقل، وكان الحكم قد صدر مسبقاً.

يوم ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ أصدرت المحكمة حكمها بكون فهد مذنباً، وحكمت عليه بالإعدام. وصدر حكمان مماثلان بحق زكي بسيم، يد فهد اليمنى، وإبراهيم ناجي

(٨) حول بعض الرسائل المستلمة من الخارج والتي عثر عليها مع فهد انظر الفصلين العاشر والرابع عشر.

(٩) الواقع هو أن اللائحة التي صادرتها الحكومة لم تكن لائحة بأسماء أعضاء الحزب الشيوعي بل أعضاء حزب التحرير الوطني، وهو تنظيم مساعد للحزب الشيوعي وتابع له.

شميّل، الصيدلي الذي قبض على فهد في بيته. وحكم على ١٣ شيوعياً آخر بالأشغال الشاقة لمدد مختلفة[١٠].

وحتى النهاية بقيت السلطات على جهل بالوظائف الحزبية الحقيقية لمعظم المتهمين أو بأهميتهم. ولذا فقد جاء العقاب القانوني غير مناسب في حالات كثيرة، فحكم على شيوعيين اثنين هما مجرد عضوين في لجنة ديالى المحلية[١١] بالأشغال الشاقة مدة ١٥ سنة، في حين أن علي شكر، المنظم الذي لا غنى عنه وعضو اللجنة العمّالية الملحقة باللجنة المركزية، وحسين محمد الشبيبي، عضو المكتب السياسي وسكرتير منطقة الجنوب الحزبية، حكم عليهما بالسجن أربع سنوات فقط. وأما عبد تمر، وهو أيضاً عضو في المكتب السياسي، فقد برِّيء.

وارتفعت الاحتجاجات على الأحكام بالإعدام في البلدان العربية المجاورة وأوروبا، الأمر الذي فاجأ مسؤولي بغداد[١٢]. وكان هنالك طبعاً أشخاص من أقصى اليمين جادلوا بأن حكومة العراق تعرف ما تفعل. ولكن كان هناك أيضاً أناس غير شيوعيين شعروا بأن ما من سلطة لها الحق في إنهاء حياة البشر «لمجرد كونهم شيوعيين»[١٣]. وسرت إشاعات تقول إن حتى «ممثلي الاستعماريين» ألمحوا سراً إلى أن إعدام المساجين سيكون اختياراً سيئاً. وفي ١٣ تموز (يوليو) ١٩٤٧ عدّلت أحكام الإعدام، فخفضت عقوبة فهد إلى الأشغال الشاقة المؤبدة وعقوبة بسيم إلى الأشغال الشاقة لمدة ١٥ سنة[١٤]. وفي اليوم التالي جاءت الأوامر بنقلهما من «غرفة الإعدام» التي سجنوا فيها منذ ٢٣ حزيران (يونيو). وجاء نقلهما ليقيما في «القلعة الثالثة» من سجن بغداد المركزي، ولكن ليس لفترة طويلة، ففي ليلة ١٤ ـ ١٥ آب (أغسطس) نقلا إلى الكوت على بعد نحو من ١٨٠ كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من العاصمة[١٥].

وبدا سجن الكوت مبهجاً بعد كآبة أبي غريب وقلعة بغداد. ولم يعد فهد وبسيم يعيشان الآن في زنزانات انفرادية بل في «قاووش»[١٦] جماعي وتمتّعا بحرية نسبية في الحركة. وأقل ما يقال هو أن مراقبتهما كانت لا مبالية. ولو لم يكن الأمر كذلك لكان من الصعب فهم

(١٠) ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية ٤/١٩٤٧»، والملفات أرقام ٤٨٧ و٣٣٤٧ و٣٤٣٦، و«الزمان» و«الرائد» في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، و«البلاد» و«الشعب» في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٧، و«القاعدة»، العدد ٤ لشهر تموز (يوليو) ١٩٤٧.

(١١) هما رشيد حاتم وعبد الوهاب الرحبي.

(١٢) تلقت الحكومة احتجاجات حتى من الشيخ أسعد قدورة، مفتي صفد، والشيخ جمال الدين السعدي، إمام جامع الجزار في عكا.

(١٣) انظر مثلاً «الهدف» (جريدة بيروتية) في ٢ تموز (يوليو) ١٩٤٧.

(١٤) وخفضت عقوبة شميّل بشكل مماثل.

(١٥) ملف الشرطة المعنون «القضية رقم ٤/١٩٤٧»، و«كفاح السجين الثوري» بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤.

(١٦) مهجع واسع يتسع للعشرات، والكلمة تركية الأصل.

كيفية تمكنهما من تحويل السجن، خلال مدة قصيرة، إلى مدرسة شيوعية حقيقية. ولم يكن قد حصل قبل ذلك أن جمع كل هذا العدد من الثوريين تحت سقف واحد، ولم يكن من الممكن إضاعة مثل هذه الفرصة. ودرست أفعال الحزب السابقة، وحلّلت الأخطاء، واستخلصت الدروس. وتم التشديد على الطرق العملية للنضال السري، ولكن من دون إهمال النظرية. وكرس اهتمام خاص بالمساجين المحكومين لمدة قصيرة والذين سيطلق سراحهم قريباً. وسرعان ما ازدهر السجن الحزبي ووصل - كما شهد مرتدون لاحقاً - درجة من الصرامة والانضباط نادراً ما وصلت إليها تنظيمات الحزب خارج السجن.

ونجح فهد كذلك، وقبل انقضاء شهر آب (أغسطس)، في استعادة الاتصال الذي انقطع طويلاً بالعمل السري في بغداد. وكتب تعليماته إلى الحزب بواسطة عصير البصل غير المرئي خلف رسائل موجهة إلى عائلة السجين علي شكر. ولتظهير الكتابة لم يكن على مستلمها إلا أن يسخنها على لهب مصباح الكاز (الكيروسين). ولم يكن فهد قد تمكن في السابق من تهريب الأوامر إلى الخارج إلا مرتين - إحداهما في نيسان (أبريل) والثانية في حزيران (يونيو) وبواسطة زوجة الصيدلي إبراهيم ناجي شميِّل في المرتين - أما الآن فأصبحت مراسلاته مع الحزب منتظمة ومستمرة[17].

وبالعودة إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، انتشرت أنباء اعتقال فهد بسرعة، وسيطر على الحزب شعور بالكآبة. وكان فهد يوجّه الجميع ويحكم الجميع. وما إن أفلتت الخيوط من يديه حتى حلّ الشك محل اليقين والتردد محل التصميم، على كل المستويات. وابتعد بعض الأعضاء بدافع الخوف، واختبأ آخرون. وتداعت حتى بعض الشرائح الأكثر انضباطاً. وتفككت خلايا كثيرة. وصمتت الصحافة السرية. ووقف الحزب ساكناً.

وعلى العموم، وبقدر ما عرف أن المعتقلين لم يضعفوا تحت التعذيب، ارتفعت المعنويات واستعادت الخلايا حياتها تدريجياً، وفي شباط (فبراير)، استجمع يهودا صدِّيق - وهو معلم مدرسة ثانوية من خلفية يهودية مركانتيلية[18] وعضو لجنة مركزية لم يطله الاعتقال - كل قواه وأخذ تنظيم الحزب في بغداد بيديه. ولكن كتفي صدِّيق لم تستطيعا حمل رداء فهد، فقد كان بلا غريزة سياسية ولا موارد نظرية. وأكثر من هذا، فقد ندر أن يكون وجود يهودي في موقع القمة في صالح أي حزب عراقي، وكانت كل المواسم سواء في هذا، وبشكل أخصّ في عراق الأربعينات الحرجة، وحتى قبل أن تكون المشكلة الفلسطينية قد نضجت ووصلت ذروتها. وكان هذا العامل حاسماً. وفي نيسان (أبريل)، وردت من داخل جدران السجن، ومن فهد شخصياً، تعليمات صريحة تقول: اتصل بالرفيق كمال وسلمه المسؤولية[19].

(١٧) ملفات الشرطة أرقام ٤٨٧ و ٣٣٤٧ و ٣٤٣٦ و ٧٦٨٠، و«كفاح السجين الثوري»، العدد ١٦ بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٥٤، ص ٩ - ١٠ و ١٦.

(١٨) حول صدِّيق، انظر الجدول ٩ - ٣.

(١٩) يتضح هذا من رسالة كتبها فهد إلى صدِّيق في ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٨ يسترعي فيها انتباهه إلى قراره =

كان الرفيق كمال هو الاسم المستعار لمالك سيف، وهو عضو آخر من أعضاء اللجنة المركزية[20] ويتفق الجميع على أنه الأذكى - ولكن ظهر في ما بعد أنه ليس الأخلص - بين القادة الثانويين للحزب. وكان سيف من «المندين» أو «الصُّبَّة» (الصابئة)، وهي طائفة حذرة سرية ذات إيمان عميق بالقوة الإحيائية للماء الجارية، ولا تعد في العراق أكثر من ستة آلاف نسمة. وككثيرين من أبناء طائفته كان سيف يتحدر من عائلة تعمل في صياغة الفضة، وكان قد ولد ونشأ في العمارة. وكان ذات مرة يعلّم في مدارسها، ولكنه كان يعيش في العام ١٩٤٧ في البصرة، يشرف فيها على فرن ويدير فرع الحزب في الجنوب.

وانتقل مالك سيف إلى بغداد عندما استدعاه يهودا صدِّيق، ولكن ليس قبل أن يبدأ إضراباً لعمّال الميناء ويشرف عليه. ووصل سيف إلى العاصمة في مطلع حزيران (يونيو) وجعل له مسكناً في محلة باب الشيخ الشعبية. وسلّمه صدِّيق صحيفة الحزب «القاعدة» التي عادت إلى الظهور بعد ذلك بقليل حاملة افتتاحية كتبها فهد في سجنه[21].

ولكن صدِّيق لم يسلم سيف زمام الحزب وأخفى عنه المدى الصحيح لتعليمات فهد. وكلما كان سيف يسعى إلى أن يحصل من صدِّيق على معلومات حول ما يجري في العمل السري في بغداد أو في الفرع الكردي كان صدِّيق يصبح متحفظاً وغامضاً، أو كان يقول ببساطة: «ما ينفعك ذلك؟»، ثم يغير الموضوع[22]. وأسوأ من هذا أنه عندما لاذ بالفرار يوم ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٤٧ بعد أن وشى به رقيب يهودي في مديرية الاستخبارات لم يترك الحزب برعاية سيف بل برعاية شقيقه حزقيال صدِّيق، الذي كان طالب حقوق وشيوعياً أدنى مرتبة[23]. ولم يتسلّم سيف القيادة ويصبح المسؤول[24] الأول فعلاً حتى حوالى نهاية آب (أغسطس)، عند اعتقال حزقيال. وصار يعرف قائد الموقع للعمل السري. وبحلول ذلك الوقت كانت قد تمّت إقامة اتصال ثابت مع مركز الحزب في سجن الكوت.

وربما يكون سلوك يهودا صدِّيق الغريب قد أثار تساؤلات حول دوافعه الممكنة. وتساءل بعض المقربين من الحزب، في وقت لاحق، ما إذا كان صدِّيق شيوعياً صادقاً حقاً، إذ إن المشاعر الصهيونية كانت تسيطر يومها على الكثيرين من يهود بغداد. ولكنّ هذا خطأ لا يمكن تتبعه بشكل مفيد في غياب أية مؤشرات جدّية.

وبصياغة فهد الآن للقرارات الكبرى من وراء قضبان السجن، والإشراف اليومي

= الذي اتخذه قبل سنة. وتوجد نسخة من هذه الرسالة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

(٢٠) حول سيف، انظر الجدول ٩ - ٣.

(٢١) كانت الافتتاحية بعنوان «معنى الهجوم الرجعي على العناصر الديموقراطية في العراق»، وكانت تصف أوضاع القادة الشيوعيين المعتقلين. «القاعدة»، العدد ٣ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٧، ص ١ - ٤.

(٢٢) حديث مع مالك سيف.

(٢٣) حول حزقيال صدِّيق، انظر الجدول ٩ - ٣.

(٢٤) أي الرفيق القيادي.

كيفية تمكنها من تحويل السجن، خلال مدة قصيرة، إلى مدرسة شيوعية حقيقية. ولم يكن قد حصل قبل ذلك أن جمع كل هذا العدد من الثوريين تحت سقف واحد، ولم يكن من الممكن إضاعة مثل هذه الفرصة. ودرست أفعال الحزب السابقة، وحلّلت الأخطاء، واستخلصت الدروس. وتم التشديد على الطرق العملية للنضال السري، ولكن من دون إهمال النظرية. وكرس اهتمام خاص بالمساجين المحكومين لمدة قصيرة والذين سيطلق سراحهم قريباً. وسرعان ما ازدهر السجن الحزبي ووصل ـ كما شهد مرتدون لاحقاً ـ درجة من الصرامة والانضباط نادراً ما وصلت إليها تنظيمات الحزب خارج السجن.

ونجح فهد كذلك، وقبل انقضاء شهر آب (أغسطس)، في استعادة الاتصال الذي انقطع طويلاً بالعمل السري في بغداد. وكتب تعليماته إلى الحزب بواسطة عصير البصل غير المرئي خلف رسائل موجهة إلى عائلة السجين علي شكر. ولتظهير الكتابة لم يكن على مستلمها إلا أن يسخنها على لهب مصباح الكاز (الكيروسين). ولم يكن فهد قد تمكن في السابق من تهريب الأوامر إلى الخارج إلا مرتين ـ إحداهما في نيسان (أبريل) والثانية في حزيران (يونيو) وبواسطة زوجة الصيدلي إبراهيم ناجي شميّل في المرتين ـ أما الآن فأصبحت مراسلاته مع الحزب منتظمة ومستمرة[17].

وبالعودة إلى كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، انتشرت أنباء اعتقال فهد بسرعة، وسيطر على الحزب شعور بالكآبة. وكان فهد يوجّه الجميع ويحكم الجميع. وما إن أفلتت الخيوط من يديه حتى حلّ الشك محل اليقين والتردد محل التصميم، على كل المستويات. وابتعد بعض الأعضاء بدافع الخوف، واختبأ آخرون. وتداعت حتى بعض الشرائح الأكثر انضباطاً. وتفككت خلايا كثيرة. وصمتت الصحافة السرية. ووقف الحزب ساكناً.

وعلى العموم، وبقدر ما عرف أن المعتقلين لم يضعفوا تحت التعذيب، ارتفعت المعنويات واستعادت الخلايا حياتها تدريجياً، وفي شباط (فبراير)، استجمع يهودا صدّيق ـ وهو معلم مدرسة ثانوية من خلفية يهودية مركانتيلية[18] وعضو لجنة مركزية لم يطله الاعتقال ـ كل قواه وأخذ تنظيم الحزب في بغداد بيديه. ولكن كتفي صدّيق لم تستطيعا حمل رداء فهد، فقد كان بلا غريزة سياسية ولا موارد نظرية. وأكثر من هذا، فقد ندر أن يكون وجود يهودي في موقع القمة في صالح أي حزب عراقي، وكانت كل المواسم سواء في هذا، وبشكل أخصّ في عراق الأربعينات الحرجة، وحتى قبل أن تكون المشكلة الفلسطينية قد نضجت ووصلت ذروتها. وكان هذا العامل حاسماً. وفي نيسان (أبريل)، وردت من داخل جدران السجن، ومن فهد شخصياً، تعليمات صريحة تقول: اتصل بالرفيق كمال وسلّمه المسؤولية[19].

(١٧) ملفات الشرطة أرقام ٤٨٧ و ٣٣٤٧ و ٣٤٣٦ و ٧٦٨٠، و«كفاح السجين الثوري»، العدد ١٦ بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٥٤، ص ٩ ـ ١٠ و ١٦.
(١٨) حول صدّيق، انظر الجدول ٩ ـ ٣.
(١٩) يتضح هذا من رسالة كتبها فهد إلى صدّيق في ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٨ يسترعي فيها انتباهه إلى قراره =

كان الرفيق كمال هو الاسم المستعار لمالك سيف، وهو عضو آخر من أعضاء اللجنة المركزية[20] ويتفق الجميع على أنه الأذكى ـ ولكن ظهر في ما بعد أنه ليس الأخلص ـ بين القادة الثانويين للحزب. وكان سيف من «المندين» أو «الصُبّة» (الصابئة)، وهي طائفة حذرة سرية ذات إيمان عميق بالقوة الإحيائية للماء الجارية، ولا تعد في العراق أكثر من ستة آلاف نسمة. وككثيرين من أبناء طائفته كان سيف يتحدر من عائلة تعمل في صياغة الفضة، وكان قد ولد ونشأ في العمارة. وكان ذات مرة يعلّم في مدارسها، ولكنه كان يعيش في العام ١٩٤٧ في البصرة، يشرف فيها على فرن ويدير فرع الحزب في الجنوب.

وانتقل مالك سيف إلى بغداد عندما استدعاه يهودا صدّيق، ولكن ليس قبل أن يبدأ إضراباً لعمّال الميناء ويشرف عليه. ووصل سيف إلى العاصمة في مطلع حزيران (يونيو) وجعل له مسكناً في محلة باب الشيخ الشعبية. وسلّمه صدّيق صحيفة الحزب «القاعدة» التي عادت إلى الظهور بعد ذلك بقليل حاملة افتتاحية كتبها فهد في سجنه[21].

ولكن صدّيق لم يسلم سيف زمام الحزب وأخفى عنه المدى الصحيح لتعليمات فهد. وكلما كان سيف يسعى إلى أن يحصل من صدّيق على معلومات حول ما يجري في العمل السري في بغداد أو في الفرع الكردي كان صدّيق يصبح متحفظاً وغامضاً، أو كان يقول ببساطة: «ما ينفعك ذلك؟»، ثم يغير الموضوع[22]. وأسوأ من هذا أنه عندما لاذ بالفرار يوم ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٤٧ بعد أن وشى به رقيب يهودي في مديرية الاستخبارات لم يترك الحزب برعاية سيف بل برعاية شقيقه حزقيال صدّيق، الذي كان طالب حقوق وشيوعياً أدنى مرتبة[23]. ولم يتسلّم سيف القيادة ويصبح المسؤول[24] الأول فعلاً حتى حوالى نهاية آب (أغسطس)، عند اعتقال حزقيال. وصار يعرف قائد الموقع للعمل السري. وبحلول ذلك الوقت كانت قد تمّت إقامة اتصال ثابت مع مركز الحزب في سجن الكوت.

وربما يكون سلوك يهودا صدّيق الغريب قد أثار تساؤلات حول دوافعه الممكنة. وتساءل بعض المقربين من الحزب، في وقت لاحق، ما إذا كان صدّيق شيوعياً صادقاً حقاً، إذ إن المشاعر الصهيونية كانت تسيطر يومها على الكثيرين من يهود بغداد. ولكنّ هذا خطّاً لا يمكن تتبعه بشكل مفيد في غياب أية مؤشرات جدّية.

وبصياغة فهد الآن للقرارات الكبرى من وراء قضبان السجن، والإشراف اليومي

= الذي اتخذه قبل سنة. وتوجد نسخة من هذه الرسالة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».
(٢٠) حول سيف، انظر الجدول ٩ ـ ٣.
(٢١) كانت الافتتاحية بعنوان «معنى الهجوم الرجعي على العناصر الديموقراطية في العراق»، وكانت تصف أوضاع القادة الشيوعيين المعتقلين. «القاعدة»، العدد ٣ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٧، ص ١ ـ ٤.
(٢٢) حديث مع مالك سيف.
(٢٣) حول حزقيال صدّيق، انظر الجدول ٩ ـ ٣.
(٢٤) أي الرفيق القيادي.

المباشر والحيوي لمالك سيف ـ الذي كان يخدم الحزب الآن بالحماسة نفسها التي خدم بها الشرطة في ما بعد ـ استعاد الشيوعيون توازنهم ورفعوا جباههم مجدداً.

وفي الأشهر التالية ازداد الشيوعيون قوة على قوة، واجتذبوا إليهم أتباعاً جدداً واستخدموا حلفاء جدداً. وفي أيلول (سبتمبر)، عاد كل تنظيم «رابطة الشيوعيين العراقيين» إلى التنظيم الأم بعد اعتقال منظِّمه الرئيسي، داوود الصايغ، في الوقت نفسه الذي اعتقل فيه فهد تقريباً. وفي تشرين الثاني (نوفمبر)، أنهى نشطاء حزب الشعب خلافاتهم مع الحزب الشيوعي بعد أن واجهوا القمع وانضوَوْا، بمبادرة منه، ومعهم الديموقراطيون الأكراد[٢٥] والجناح التقدمي من الوطنيين الديموقراطيين، تحت لواء جبهة موّحدة شكّلوها، وجعلوا لها جسماً تنفيذياً سمّي «لجنة التعاون».

وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) وصلت رسالة من السجن رسم فهد فيها الخط الذي يجب اتباعه في الوقت الراهن. وكتب فهد إلى مالك سيف يقول: «قُدْ أنتَ لجنة التعاون ووسِّع نشاطاتها مشدِّداً حالياً على مسألة الخبز والحريات الديموقراطية، ولكن تنبّه إلى المحافظة على استقلالية حزبنا ولا تُتِحْ فرصة لأيّ تدخل في شؤونه»[٢٦]. وهكذا، سادت في معسكر اليسار ككل، في مطلع شتاء ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ روح الوفاق التي قضت فعلاً على روح التنافس، على الرغم من استمرار بقاء بعض التحفظات. ونتيجة لذلك، ازدادت القوة الضاربة للحزب الشيوعي أضعافاً. وكانت هذه حقيقة سياسية بالغة الأهمية لأن بغداد كانت في عشية أيام اضطرابات كبرى، وكانت عاصفة هوجاء تحتّ السير باتجاه الإنفجار بعد أن جمعت ببطء زخماً لا حدود له.

---

(٢٥) الحزب الكردي الديموقراطي ـ وهو استمرار، جزئياً، لحزب «رزكاري كرد» (انظر الفصل ١٧، الهامش ٢) ـ كان قد تشكل في العام ١٩٤٦ على يد المحامي حمزة عبد الله وآخرين. كان الحزب يجد له دعماً بين أكراد المدن، وعلى الرغم من تأثره بالأفكار الماركسية فقد وقف أساساً إلى جانب إقامة «دولة كردستان الديموقراطية» التي تضم إقليم خانقين ومحافظات الموصل وأربيل وكركوك والسليمانية وترتبط «فيدرالياً» بالعراق شرط أن تكون «حرة في عقد معاهدات صداقة أو تحالفات مع أية دول ديموقراطية».

(٢٦) رسالة من الحاج (فهد) إلى المسؤول الأول (مالك سيف) مؤرخة في ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧. وهناك نسخة عن الرسالة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

الفصل الثاني عشر

«الوثبة»

كانت الوثبة أروع عصيان جماهيري مسلّح عرفه تاريخ العهد الملكي. ونجمت الوثبة من أوضاع المعيشة نفسها التي عملت منذ السنوات الأولى للأربعينات على تقدم الشيوعية[١]. وكانت لها مظاهر متعدّدة ومختلفة. كانت هي التربة التحتية الاجتماعية لبغداد الثائرة ضد الجوع والأعباء غير المتكافئة. وكانت هي الطلاب وعمال السكلجية[٢] الذين قاتلوا بشجاعة على جسر المأمون وماتوا في سبيل أفكارهم، أو كما يقول المتشائمون: من أجل أوهام عقيمة. وكان الممثلون السياسيون لمختلف شرائح الطبقة الوسطى ـ الوطنيون الديموقراطيون والأحرار وحزب الاستقلال ـ مستائين من الإكراه أو التآمر في سبيل المكاسب السياسية. وكانت الشريحة المتميزة من الضباط الشريفيين السابقين ـ الملاّك والبيروقراطيين ـ الملاّك والشيوخ ـ الملاّك، المهددين في سلطتهم السياسية ومصالحهم الاجتماعية. وكانت السيادة البريطانية المطلقة المهتزة، ومعاهدة ١٩٣٠ الأنكلو ـ عراقية الواهنة، واتفاقية پورتسماوث ١٩٤٨ الملغاة. وكانت حكم الوصي عبد الإله الذي حل محله حكم العامة مؤقتاً. وكانت ـ أيضاً ـ أول اختبار كبير للحزب الشيوعي العراقي.

كان العراق يتجه منذ فترة باتجاه الوثبة. ولم يكن قلق الأحزاب، ومظاهرة ٢٨ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، و«مجزرة» غاوورباغي، إلا مؤشرات تمهيدية كثيرة، أو أعراض تحذيرات أولية. ولكن الوثبة انطلقت من اللحظة التي أوقع فيها الوصي ونوري السعيد شعبهما في شراك معاهدة أخرى مع بريطانيا.

كانت المعاهدة القديمة ـ معاهدة ١٩٣٠ ـ التي أنزلت العراق عملياً إلى مرتبة الملحق

---

(١) انظر الفصل ٧.

(٢) حول عمال السكلجية انظر الفصل السادس عشر.

بالأمبراطورية البريطانية[3]، قد أصبحت خارج الزمن. ولكنّ إلغاءها لم يكن وارداً على الإطلاق في نظر نوري والوصي. ولم يكن مثل هذا الأمر بعيداً عن متناول سلطتهم فحسب، بل كان يتعارض مع مصالحهم أيضاً. وإذا كانت المعاهدة تبدو لكثير من رعاياهما كحجر الطاحون المعلّق في رقابهم، فإنها كانت تشكل بالنسبة إليهم درع حماية من الثورات الشعبية. ولكن، ومع تحرّك الشعوب أينما كان في الشرق، شعر الإنكليز ونوري والوصي بضرورة إعادة تنظيم علاقاتهم، إن عاجلاً أو آجلاً، بطريقة تكون فيها هذه العلاقات أقلّ ما تكون عدوانية تجاه المشاعر الوطنية، وإن لفظاً فحسب.

وكان تمديد أمد المعاهدة بحجّة إعادة النظر فيها ـ وهو ما حصل في اتفاق پورتسماوث عند التدقيق فيه ـ أمراً محفوفاً بالمخاطر في ظل الظروف القائمة والتي كان لها أن تزداد سوءاً عندما لا تكون أقدام الوصي ونوري ثابتة على الأرض. وبالعودة إلى الوراء يتّضح أنه لم تكن لديهما فكرة كافية عن جدّية الوضع الذي كانا فيه. ولكنه كان بإمكانهما توقّع المشاكل، وقد فعلا، مع أنّ حجمها وكثافتها فاجآهما عند وقوعها. وكانا يأملان في تفاديها، أو ـ على الأقل ـ في ثلم حدّها، وقرّرا لذلك، وقبل أشهر، اتخاذ خطوة غير عادية. وفي آذار (مارس) ١٩٤٧، تخلّى نوري عن رئاسة الوزراء مانحاً هذا المنصب الرفيع، وللمرة الأولى منذ تأسيس الملكية، إلى شيعي، أي إلى أحد أفراد الطائفة التي تضمّ أكثرية السكان. وكان الشيعي المختار هو صالح جبر.

وكانت لجبر مزايا أخرى توصي به، إلى جانب شيعيته[4]. ويكفي أن نذكر أنه لم يكن رجلاً عادي القدرات. ولكن هذه الصفة خذلته ـ على العموم ـ في اللحظة الحرجة. وكان جبر يتحدر من عائلة صغيرة للحرفيين في الناصرية، بدأ حياته موظفاً كاتباً صغيراً عند ضابط الدخل البريطاني في المنتفق ولكنه ارتقى بسرعة إلى مراكز المسؤولية في الحكومة. ولا شك في أن الحماية التي حباه بها رستم حيدر، المستشار الشيعي المقرّب من الملك فيصل الأول، ساعدته كثيراً. وأصبح كذلك على اتصال وثيق بشريحة الشيوخ أشباه الإقطاعيين من خلال زواجه من ابنة الشيخ عدّاي الجريان، شيخ قبيلة البو سلطان التي تقطن منطقة الحلة. ولكن، ربما كان عامل آخر هو ما حسم أن يصبح رئيساً للوزراء. ويقول أعداؤه إنه فَهِم،

---

(٣) أجبرت المعاهدة العراق، بين أمور أخرى، على: ١) التشاور عن قرب مع بريطانيا في كل شؤون السياسة الخارجية التي تؤثّر على مصالحها، ٢) تقديم كل المرافق والمساعدة التي يمكن للعراق أن يقدمها لبريطانيا على أراضيه في زمن الحرب أو «التهديد بالحرب»، ٣) الإعتراف بأهمية حماية «المواصلات الأساسية لصاحب الجلالة البريطاني» في أنحاء العراق في كل وقت، ٤) «السماح» لبريطانيا بإشغال قاعدتين جويتين ـ هما الشعيبة قرب البصرة والحبّانية غرب الفرات الأعلى، وتطلّب الإتفاق المالي الملحق بالمعاهدة تحويل العراق لميناء البصرة والسكك الحديدية العراقية إلى شركتين مستقلتين ذاتياً. وأخضعت الشركتان إلى الإشراف البريطاني الفعلي. انظر: العراق، «معاهدة تحالف بين العراق وبريطانيا العظمى موّقعة بتاريخ ٣٠ حزيران ١٩٣٠» (مطبعة الحكومة، بغداد).

(٤) حول صالح جبر، راجع أيضاً الجدول ٧ ـ ٤ في الكتاب الأول.

مذ كان موظفاً عند ضابط الدخل البريطاني في الناصرية، أين يوجد الخبز الأكثر دسماً. وعلى كل حال، فإنه كسب في العام ١٩٤٧ حسن رعاية الإنكليز له، وهو ما يمكن تصوّر أنه كان بمثابة امتلاك المفتاح السياسي لكل الأمور في العراق الملكي[5].

ولكن الإرتقاء بشيعي إلى منصب رئيس الوزراء أثبت كونه غير ذي فائدة. ولم يكن هذا يعني شيئاً بالنسبة إلى العمال المفتقرين إلى الخبز، ولا بالنسبة إلى المحامين الذين ليست لديهم قضايا، ولا بالنسبة إلى صغار الموظفين المنسيين، ولا الطلاب الذين تحتويهم الدعاية السرية، أو الأحزاب التي تقاد بالرَّسَن.

ولم يكن الأمر الآن بحاجة إلى أكثر من أحداث قليلة لكي يتدهور الغليان طويل الأمد والمموه بستار شفّاف الذي كانت تعيشه كل هذه العناصر.

وفي ٢٨ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ دعا الوصي إلى القصر الملكي، بناء على اقتراح نوري السعيد وبعد تفاوض أوّلي سري مع الحكومة البريطانية، عدداً من كبار السياسيين، بمن فيهم رؤساء الوزارات السابقين، لتلمس مشاعرهم تجاه إعادة النظر المفكر به في المعاهدة. وسمع قادة الأحزاب بالاجتماع من الإذاعة أو لدى قراءتهم صحف الصباح. ولم يزعج نوري والوصي نفسيهما بإبلاغهم أية فكرة عن الموضوع. وجاء في تقرير سري معاصر للشرطة قوله:

«استغرب رجال الأحزاب أنهم لم يتلقوا دعوة إلى قصر الرحاب... واعتبروا أن تجاهلهم بهذه الطريقة، وفي مسألة بمثل هذه الأهمية، إنما يظهر أن الحكومة لا تهتم برأي الأحزاب، وتنوي إعادة النظر بالمعاهدة حسب خطوط متفق عليها مسبقاً منذ الزيارة الأخيرة لفخامة نوري السعيد إلى لندن»[6].

بعد أيام قليلة ـ في ٢ كانون الثاني ١٩٤٨ ـ نسبت وكالة الأنباء «العربية» (وكالة «رويتر» برداء عربي) تصريحاً إلى وزير الخارجية فاضل الجمالي شكّل محرّضاً جديداً. وجاء على لسان الجمالي في لندن أن «السياسة الحزبية، أكثر من العدل، تقف وراء الكثير من الإنتقاد المتزايد في العراق لمعاهدة ١٩٣٠، على الرغم من أن هذه الأداة ليست بلا عيوب... وإذا كان الهجوم عليها مستمراً بلا تراجع، فإن عدداً كبيراً من العراقيين أصبح يحسّ ـ في الوقت نفسه ـ بفضائلها». وسارع رئيس الوزراء إلى نفي هذا التصريح، ولكن النفي كان بلا

---

(٥) حول تفاصيل سيرة حياة صالح جبر، أنا مدين لكامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي، ولتوفيق السويدي الذي كان ذات مرة رئيساً للوزراء في العراق.

(٦) تقرير الشرطة العراقية بتاريخ ٣٠ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧ الموجود في الملف المعنون «القضية رقم ٤٨/٥». وكانت المفاوضات الأولية الرسمية قد جرت في بغداد برئاسة صالح جبر، ولكن الأحزاب شعرت أن هذا الأخير لم يكن أكثر من أداة استخدمها نوري والوصي لتحقيق أهدافهما، وأن المحادثات الهامة أجراها نوري أو الوصي نفسه.

فائدة. وفي ليل ٤ كانون الثاني (يناير)، واستناداً إلى تقرير رفعه مدير الاستخبارات إلى وزير الداخلية:

«عقد اجتماع سرّي في مقر حزب الاستقلال حضره كل من فائق السامرائي وصدِّيق شنشل وإسماعيل غانم، أعضاء اللجنة العليا للحزب، وطلّاب الحقوق عدنان فرهاد ومطاع الخضيري ونادر الشيخ خزعل ومصطفى الواعظ ومهدي الشمس ومحمود حلمي. وتحدث المجتمعون بشأن مظاهرة... وشدّدوا على الحاجة إلى النزول للشوارع في اليوم التالي مهما كان الثمن، وحتى لو كان ذلك يعني استخدام القوة ضد رجال الشرطة. وكانت الإثارة كبيرة. وأعلن أحد الطلاب، وهو مهدي الشمس، عن استعداده لتقديم أية تضحية، بما في ذلك اغتيال بعض القادة، وعلى رأسهم رئيس الوزراء ووزير الخارجية. ولكنّ الآخرين عارضوه، وفي النهاية، ونظراً لعنفه، اضطروا إلى إخراجه من الاجتماع. وقرّرت الأكثرية الموافقة على التظاهر، وعارض صدِّيق شنشل»[٧].

في صباح اليوم التالي نزل طلاب مدرسة الكرخ الثانوية إلى الشوارع واختلطوا، بعد عبور النهر، بطلاب الأعظمية الذين خرجوا ـ هم أيضاً ـ إلى الشوارع. وتحركت المسيرة ـ التي كانت يافطاتها تشجب بقوة التصريح المنسوب إلى الجمالي ـ بسلام باتجاه مدرسة الحقوق. وكان المنتظر أن تتقدم من هناك، بصفوف متضخمة، إلى القصر الملكي، هدفها الأخير. ولكنها ما إن اقتربت من مدرسة الحقوق حتى ظهر فجأة شرطة راكبين وسدّوا الطريق في وجهها. وسارع طلاب الحقوق إلى الخروج من قاعاتهم للإنضمام إلى المتظاهرين، ولكنهم صُدّوا، بواسطة الهراوات أولاً ثم بإطلاق النار. وسقط العديد منهم جرحى[٨]. واعتقل ٣٩ آخرون، وأغلقت مدرسة الحقوق. وجاء ردّ الفعل سريعاً. وأعلن طلاب كل الكليات الأخرى الإضراب يوم ٦ كانون الثاني (يناير). ولانت الحكومة، وأَخلَت يوم الثامن من الشهر نفسه سبيل الموقوفين، وأعادت فتح مدرسة الحقوق[٩]. وهكذا انتهى ما يمكن تسميته بالمرحلة التمهيدية أو الأولية من «الوثبة».

في هذه السلسلة الأولى من الحوادث كان الدور المبادر يعود ـ بلا أدنى شك ـ إلى حزب الاستقلال. وفي الوقت نفسه، لا مجال للتساؤل حول أن الحزب لم تكن لديه فكرة عما

---

(٧) تقرير مديرية الاستخبارات المؤرخ في ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ في الملف المعنون «حزب الاستقلال»، والملف المعنون «القضية رقم ٤٨/٥». ويجب أخذ تاريخ التقرير في الاعتبار عند تقييم محتواه، وخصوصاً الإشارة إلى استعمال القوة. وربما كانت هذه الإشارة قد ضمنت لإيجاد عذر للوحشية التي أظهرتها الشرطة يوم ٥ كانون الثاني (يناير).

(٨) تقرير مؤرخ في ٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ مقدم من حسين علي، عميد مدرسة الحقوق إلى وزير الدفاع تحت عنوان «صدام بين الشرطة وطلاب الحقوق يوم الاثنين، الخامس من كانون الثاني».

(٩) ملف الشرطة المعنون «القضية رقم ٤٨/٥»، وسلمى يوسف، محررة، «الوثبة الخالدة» (بالعربية) (بغداد، آذار/مارس ١٩٤٨)، ص ١٢ ـ ١٤، ومحمود القاضي، «كانون الثاني، شهر النضال الوطني» (بالعربية) (بغداد، آذار/مارس ١٩٤٨)، ص ٢٣ ـ ٣٤.

ستؤول إليه الأمور، فكل ما كان في ذهن الحزب لم يكن يزيد عن مظاهرة ضيقة المرمى. والواقع أنه لا يمكن وصف مظاهرة ٥ كانون الثاني (يناير) بطريقة أخرى. ولم يكن إضراب السادس منه مخططاً، بل إن ما أطلقه هو العنف غير الضروري الذي لجأت إليه الشرطة وإغلاق مدرسة الحقوق. وحافظت الحركة في مرحلتها هذه على صفتها الطلابية البحتة، ولم تشترك فيها أية قوة اجتماعية أخرى. ولم تكن الوثبة قد بدأت بشكل جدّي بعد.

هل كان الحزب الشيوعي العراقي يجلس ساكناً، شابكاً يديه، كل هذا الوقت؟ كانت صحيفة الحزب، «القاعدة»، قد بدأت تدافع عن إسقاط حكومة صالح جبر منذ وقت مبكّر يعود إلى تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، واتهمتها كذلك يومها بإجراء مفاوضات حول تعديل المعاهدة وإخفاء جوهرها عن الشعب[١٠]. وفي كانون الأول (ديسمبر) زادت الصحيفة حدّة هجومها، وبعد التحذير من «الأخطار» الكامنة في المحادثات النهائية التالية في لندن، دعت كلّ «المواطنين الشرفاء» إلى التوحد في نضال مشترك لفك روابط المعاهدة والاستعاضة عن حكومة جبر بنظام ديموقراطي[١١]. وعلى العموم، فبالرغم من أن الحزب كان يدرك بالحدس ـ كما فعل دوماً ـ أن العاصفة تقترب، وأنه وحّد في تشرين الثاني (نوفمبر) أحزاب «اليسار» في ظل «لجنة التعاون»، فإن نداءات «القاعدة» لم تتكثّف لتتحول في كانون الأول (يناير) أو قبله إلى استعدادات عملية للقيام بانتفاضة. وليس هنالك في سجلات الحزب أي دليل على أمثال هذه الاستعدادات. وهذا ما تؤيده شهادة مالك سيف، الذي كان المسؤول[١٢] الأول للحزب، والذي ارتد عنه منذ ذلك الحين[١٣]. وكانت مبادرة حزب الاستقلال غير المتوقعة هي التي أعادت الشيوعيين في الواقع إلى الحياة. وسرعان ما تحركت الخلايا الطلابية وساهمت بنشاط في أحداث ٥ ـ ٧ كانون الثاني (يناير). وكما يتضح من قيود الحزب التي صودرت بعد ١٠ أشهر فإن ستة من الطلبة الذين اعتقلوا لأدوارهم القيادية التي قاموا بها خلال الأحداث كانوا أعضاء في الحزب الشيوعي أو حزب التحرير الوطني المساعد له[١٤].

واستراحت بغداد المعارضة، إن صحّ القول، من ٨ إلى ١٥ كانون الثاني (يناير). وكان يبدو على السطح وكأنّ روح المعارضة انطفأت. ولكن الهدوء كان خادعاً، فقد ساد احتراس حاد وكثيف. كانت كل العيون متجهة إلى لندن التي ذهب إليها وفد رسمي برئاسة صالح جبر ويضم نوري السعيد، من أجل إجراء المفاوضات النهائية وتوقيع معاهدة جديدة. ولم يكن الشيوعيون، من ناحيتهم، يسجلون الوقت بدقّة. وجاءت رسالة من سجن الكوت يطلب فيها فهد بقوة أن يجري الحزب استعدادات جدية لإنزال قواته إلى الشارع. وبدأت

---

(١٠) «القاعدة»، السنة ٦، العدد لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، ص ٩.

(١١) «القاعدة»، السنة ٦، العدد ٢ لشهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص ١ ـ ٢.

(١٢) أي الرفيق القيادي.

(١٣) حديث مع المؤلف أجري في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧. وشهد يهودا صدِّيق، معاون سيف، بالأمر نفسه في تصريحاته أمام الشرطة في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. ملف الشرطة العراقية رقم ٧٦٨٠.

(١٤) كانوا: أمين زكي وسعيد الدجيلي وعوّاد مهدي العَزاوي وإبراهيم حمادي الربيعي ـ وكلّهم طلاب حقوق ـ وجاسم محمد رجب وتوفيق الآلوسي، وهما طالبان ثانويان من الأعظمية والكرخ على التوالي.

عملية تعبئة عاجلة لوسائل الحزب. وتم تشكيل ملحق لـ «لجنة التعاون»، هو «لجنة التعاون الطلابية». وطلب من كامل قازانجي، وهو محام من الموصل صديق للشيوعيين وخطيب مفوّه ورئيس لـ «لجنة التعاون» منذ تشرين الثاني (نوفمبر)، أن يقود المظاهرات التي كانت ستبدأ بعد أيام قليلة[١٥].

واختفت سكينة السطح فجأة عندما أعلنت يوم ١٦ كانون الثاني (يناير) شروط المعاهدة التي وقّعت في اليوم السابق في بورتسماوث، وعلى الرغم من كون الاتفاقية الجديدة تعجّ بالكلام المنمّق عن معاني التبادل فإنها تلزم العراقيين بـ «تحالف وثيق» مع بريطانيا، وبسياسات في البلدان الأجنبية تنسجم مع مصالحها[١٦]، وبالاعتراف بالقواعد الجوية العراقية كوسائل ربط لمواصلاتها «الأساسية»[١٧]. وتعهّد العراق من خلال الاتفاقية بـ «دعوة» قوات بريطانية إلى أراضيه في زمن الحرب أو التهديد بالحرب، وأن يمدّ هذه القوات بالمساعدة والمرافق المختلفة[١٨]، وأكثر من هذا: أن يسمح باستمرار استخدام القوات الملكية الجوية (البريطانية) لقاعدتي الشعيبة والحبّانية حتى انسحاب «الجيوش المتحالفة» من «كل الأراضي المعادية سابقاً»[١٩]. وكان هذا الانسحاب لا يبدو متوقعاً في وقت قريب في ظل شروط «الحرب الباردة» التي أخذت يومها بالتبلور، والواقع أن هذه القوات لم تنسحب من «الأراضي المعادية سابقاً» حتى اليوم في حالة ألمانيا. وباختصار، فقد كانت اتفاقية بورتسماوث ـ وباستثناء نقاط هامشية نسبياً ـ لا تزيد إلا قليلاً عن معاهدة ١٩٣٠ وإن تكن قد طليت بتعابير جديدة الصياغة[٢٠]. وكان بريق التبادل في الاتفاقية يحمل من الإدانة بقدر ما كانت تحمل ملاحظة إيرنست بيفن، سكرتير الدولة للشؤون الخارجية، التي أدلى بها قبل أشهر، إذ قال بوقاحة أن بريطانيا تنظر إلى العراق كـ «فرد من أفراد العائلة»[٢١].

---

(١٥) حديث مع مالك سيف. وتصريح مالك سيف أمام الشرطة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨. وتقرير (سري) مقدم من مدير الاستخبارات إلى وزير الداخلية مؤرخ في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ ومعنون «أحداث كانون الثاني الماضي» في ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٤٨/٥».

(١٦) المادة ١ من المعاهدة.

(١٧) المادة ١ ـ أ من ملحق المعاهدة.

(١٨) المادة ١ ـ ب من الملحق.

(١٩) المادة ١ ـ د من الملحق. أغفل مجيد خدوري، مؤلف *Independent Iraq 1932 - 1958* (London, 1960) هذه المادة الهامة عند تأكيده بلا تحديد (ص 267) أن القاعدتين الجويتين «أعيدتا للعراق». وكذلك فقد قرأ خدوري المادة ١ ـ ب من الملحق على أنها تعني أن استخدام بريطانيا للمرافق «سيعتمد على دعوة العراق» (ص 266). ولكن المادة توضح جيداً أنّ «الدعوة» كانت إلزامية. وكان «الجديد» ـ كما يسميه خدوري ـ هو التعابير وحدها فقط.

(٢٠) للحصول على إجمال للبنود الأساسية لمعاهدة ١٩٣٠، عُدْ إلى الهامش ٣ من هذا الفصل.

(٢١) وارد في برقية مرسلة من الوصي عبد الإله إلى رئيس الوزراء صالح جبر في ١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧، نص البرقية وارد في: عبد الرزاق الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، المجلد ٧، ص ٢١٦ ـ ٢١٧.

وأطلق نشر الإتفاقية إضراباً استمر ثلاثة أيام ومظاهرات مستمرة قام بها طلبة الجامعة. وكانت الحركة تحمل منذ البداية طابع الجدّية المتجهمة، وتطورت بقوة غير معتادة. وخلف الغليان الطلابي كانت هنالك «لجنة التعاون الطلابي»، التي يقودها الشيوعيون، تحرضهم وتحثهم وتقيم اللحمة بينهم. وفي الأيام الثلاثة، ١٦ و١٧ و١٨ كانون الثاني (يناير)، لم يعمل الشيوعيون وشركاؤهم ـ الديموقراطيون التقدميون والشعبيون والأكراد الديموقراطيون ـ وحدهم مع اللجنة ويتبعوا قيادتها، بل شارك طلاب من الحزب الوطني الديموقراطي وحزب الاستقلال في ذلك أيضاً. على العموم، فيوم التاسع عشر أمر حزب الاستقلال، الأقصى يميناً، عناصره الطلابية بفصل أنفسهم عن اللجنة وانتظار وقتهم[٢٢]. وصمد الوطنيون الديموقراطيون ولعبوا حتى النهاية دوراً لم يتّسم بالغموض. وعلى العموم، فمن هذه الناحية، برز الشيوعيون ـ بلا شك ـ على أنهم القوة الأساسية لـ «الوثبة»، كما برزت «لجنة التعاون» و«لجنة التعاون الطلابي» على أنهما الرافعتان الرئيسيتان لها. وكانت مسيرة العشرين من كانون الثاني (يناير) العاصفة التي شارك فيها للمرة الأولى عمال السكلجية و«الشرقاوية»[٢٣] الجوعى، وكانت بمبادرة واضحة من الشيوعيين. وسفك الدم ذلك اليوم في بغداد. وفي محاولة يائسة لتفريق المتظاهرين أطلقت الشرطة النار في وسطهم بهدف القتل، إما لأن رجالها فقدوا أعصابهم أو لأنهم تلقوا تعليمات بذلك. ولكن الرصاص لم يشتّت المقاومة، وكل ما حصل هو أن الجموع أصبحت أكثر مرارة وأكثر جرأة. وفي اليوم التالي ازداد التهاب المشاعر. وعندما أرادت وفود طلابية أن تحرس جثث بعض الضحايا وترافقها إلى مقرها الأخير أطلق رجال الشرطة النار عليهم داخل المستشفى الملكي، فقتل اثنان وجرح سبعة عشر. وكان أحد القتيلين طالب صيدلة، وقد فجرت رصاصة دماغه، فحمله رفاقه إلى عميد الكلية، وارتعد العميد اشمئزازاً وقدم استقالته. وسار على منواله أساتذة كليتي الصيدلة والطب وأطباء المستشفى. وما إن ذاعت أنباء الإنتهاك الوحشي حتى تكثف الغضب واصلاً درجة الحمّى، واجتاحت الاحتجاجات العاصفة الشوارع. واشتبكت الحشود البشرية، التي كانت تضمّ وجوداً شيوعياً كثيفاً، والمسلّحة بالعصي الضخمة، مع رجال الشرطة الذين أصبحوا كالحطام في بحر هائج. ولفّت بغداد أجواء تعبق برائحة الثورة الاجتماعية. وشعر الوصي، الذي غمرته أحداث أكبر منه، بالرعب. وإذ لم يكن متأكداً من الجيش فإنه لجأ إلى عكس موقفه فجأة، وتبرأ علناً ليل ٢١ كانون الثاني (يناير) ـ وبعد أن عقد اجتماعاً في القصر دعي إليه هذه المرة ممثلو الأحزاب ـ من المعاهدة[٢٤].

---

(٢٢) تقرير (سرّي) مرفوع من مدير الاستخبارات إلى وزير الداخلية بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. في الملف المعنون «القضية رقم ٤٨/٥».

(٢٣) «الشرقاوية» (الشرقيون) هم سكّان أكواخ الطين الذين هاجروا إلى بغداد آتين من الجنوب الشرقي، وخصوصاً من محافظة العمارة.

(٢٤) ملّف الشرطة المعنون «القضية رقم ٤٨/٥». وسلمى يوسف، «الوثبة الخالدة» (بالعربية) (بغداد، ١٩٤٨) ص ١٨ ـ ٣١. ومنير القاضي، «كانون الثاني: شهر النضال الوطني» (بالعربية) (بغداد، ١٩٤٨)، ص ٩٠ ـ ٩٤. وكامل قازانجي (رئيس «لجنة التعاون»)، «وثبة الشعب المجيدة» (بالعربية) (بغداد، ١٩٤٨)، ص ١ ـ ٦. والحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، المجلد ٧، ص ٢٥٥ ـ ٢٦٢.

وكان التأثير المباشر لتغيير الوصي موقفه هو شقّ المعارضة. وبعد أن كان حزب الاستقلال قد عاد فأشرك قوته في التحرك يوم ٢١ كانون الثاني (يناير)، عاد الآن فانسحب ثانية، وأعلن موقفاً أكيداً ضد المزيد من التعبير عن المشاعر. وأعلن تصريح صادر باسم الحزب أنه «يجب إعطاء سمّوه والشخصيات المخلصة وقتاً لمعالجة الوضع»[٢٥]. ولم يستطع الوطنيون الديموقراطيون إلا أن يلاحظوا أنه بينما وضعت المعاهدة جانباً، فإن الحكومة التي وقعتها ما زالت في مكانها. وحثوا الشعب على البقاء على احتراسه، ولكنهم لم يدعوا إلى عمل أي شيء[٢٦]. ووقف الشيوعيون بشكل حاسم ضد أي خفض في مستوى الحركة. وكان إسقاط وزارة جبر قد أصبح في متناول اليد الآن، وكان تخفيض مستوى الضغط الجماهيري يعني التخلّي عن النصر، كما قالوا. وكانت وجهة نظرهم تقول بأن الخط الصحيح الوحيد هو زيادة حدّة التحرك لدفع الحكومة مباشرة إلى نهايتها[٢٧]. ولعب إلى جانب هذا الخط تصريح جبر الذي أدلى به في لندن يوم ٢٢ كانون الثاني (يناير) ورفض فيه هذا التحرك باعتباره من فعل عدد صغير من المحرّضين على الفتنة.

وفي الثالث والعشرين تدفقت حشود ضخمة حرّضها الشيوعيون عبر شوارع بغداد الرئيسية من دون مواجهة أية مقاومة. واختفى رجال الشرطة الذين يرتدون البزات الرسمية، ولكن ليس عملاء الاستخبارات السريون، الذين أورثونا رواية موثوقة، وإن مشذّبة بعض الشيء، عما حصل:

«تجمّع عدد من الطلبة الشيوعيين... هذا الصباح في ساحة أمام كلية الطب. وغادر حوالى سبعون منهم، في مجموعات منفصلة، متجهين فوراً إلى باب المعظّم، حيث بدأوا بتحريض الناس على التظاهر. في هذه الأثناء، وفي الساحة نفسها، ازداد عدد الطلاب المتجمعين إلى حوالى ٣٥٠... حيث انتظموا في صفوف وساروا باتجاه الباب المذكور أعلاه، وهم يهتفون: «تسقط حكومة صالح جبر»، «يسقط نوري السعيد»، «نحن مع الثورة الشعبية» «عاشت وحدة العمال والطلاب». وكانوا كلما تقدموا انضمت إليهم أعداد كبيرة من العمال وبعض النسوة. وعندما وصلوا إلى سوق النحاسين خطب فيهم محمد صالح بحر العلوم[٢٨] بحماسة جعلتهم ينفعلون وتلتهب عواطفهم... ثم توقفوا قبل مقر الاستخبارات، ورفعوا بحر العلوم وكامل قازانجي[٢٩] على أكتافهم وراحوا يهتفون: «يسقط الخبز الأسود»، «أمنوا الخبز للشعب»، «تسقط الاستخبارات»، «صالح جبر، نوري السعيد، بهجت عطية[٣٠]، إلى المشنقة»... وعند وصولهم إلى ساحة الملك فيصل قفز كامل قازانجي إلى

(٢٥) منشور حزب الاستقلال في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.
(٢٦) تصريح كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي، في ٢٢ كانون الثاني (يناير)، الوارد في «صوت الأحرار»، ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.
(٢٧) تعميم الحزب الشيوعي في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.
(٢٨) شاعر مؤيد للشيوعيين بوضوح.
(٢٩) رئيس «لجنة التعاون».
(٣٠) رئيس الاستخبارات.

سطح مقهى الوادي وألقى خطاباً. وعندما لمح حوالى ثلاثين جندياً يتفرّجون حيًّا بصوت عالٍ «الجيشَ الشجاع» بنيّة واضحة لزرع الشقاق بين الجيش والشرطة... ثم صاح مشيراً إلى العمّال: «نريد حكومة شعبية تمثّل هذه الطبقات»... وتحركت المسيرة بعد ذلك. وعند اقترابها من الباب الشرقي ظهر عدد من الاستقلاليين[٣١] الذين راحوا يوزّعون بيان حزبهم[٣٢]. وانقضّ العمال المتظاهرون عليهم فوراً وضربوهم وانتزعوا المنشورات من أيديهم ومزقوها... وأمام محطة البنزين توقفت المسيرة من جديد، وبعد أن استمعت الحشود إلى خطاب حماسيّ آخر من بحر العلوم انطلقت الهتافات: «يعيش حزب التحرير الوطني»[٣٣]، «يعيش نضال الشعب»، «يعيش الحزب الشيوعي»... عندها رفع بعض الاستقلاليين أصواتهم صارخين: «أيها الناس، هؤلاء شيوعيون، غادروا صفوفهم. لا تدعوهم يضللونكم. إنهم يريدون بيع المملكة للروس». وانسحب حوالى ثلث المحتشدين، بينما تابع الآخرون سيرهم تسبقهم أصواتهم. ووصلوا بعدٍ لأي إلى قرب تمثال السعدون[٣٤]، حيث هتفوا: «أفرجوا عن الزعيم فهد»، «أفرجوا عن أُسود الكوت»[٣٥]... «تعيش الجمهورية». ثم خفتت أصواتهم، واعتلى كامل قازانجي قاعدة التمثال وجعلهم يقسمون: «باسم الله العظيم، وفي ذكرى مولد الرسول محمد، وشباب الملك المحبوب، وكلمة الوصي المجيد، وباسم الشعب والوطن ودم الشهداء» أن نستمر في النضال حتى تحقيق مطالب الشعب[٣٦]... وصاحت الجماهير: «يعيش حامي الشعب». ورد قازانجي قائلاً: «عفواً، عفواً. أنا لست إلا خادماً للشعب».

«وشوهد أركادي سوڤوروف، سكرتير المفوضية الروسية، يتجول بسيارته في الشوارع مستفهماً عن المظاهرات. وفي حوالى الثانية ظهراً جاء إلى صيدلية دجلة في محلة الحيدرخانة وسأل صاحبها زوكيان، رئيس «لجنة الهجرة الأرمنية»، عن مزيد من التفاصيل»[٣٧].

ولم تكن هتافات «تعيش الجمهورية» مقرّرة. وكان الحزب قد حذّر في تعميمه الصادر في ٢٢ كانون الثاني (يناير) من «الهتافات غير المصرح بها» وحثّ الأعضاء على التفتيش عن «المحرضين» الذين قد «يحرفون» المظاهرة عن أهدافها المحددة[٣٨]. وكان تكتيك ذلك اليوم

(٣١) أعضاء حزب الاستقلال.
(٣٢) أي بيان ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ الداعي إلى الهدوء.
(٣٣) حزب مساعد للحزب الشيوعي.
(٣٤) رئيس وزراء العراق الراحل.
(٣٥) أي السجناء الشيوعيون في الكوت.
(٣٦) إبعاد حكومة جبر، وإطلاق الحريات الديموقراطية، وإلغاء المعاهدة، والإنسحاب الكامل للقوات البريطانية، بين أمور أخرى. انظر كامل قازانجي، «الوثبة الشعبية المجيدة» (بالعربية)، ص ٥ - ٦.
(٣٧) «تقرير (سرّي) خاص لمديرية الاستخبارات حول مظاهرات ٢٣ كانون الثاني ١٩٤٨». ملفّ الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٥/٤٨».
(٣٨) تعميم الحزب الشيوعي المؤرخ في ٢٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ الموجود في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

يقضي بشقّ الوصي عن الإنكليز ونوري وجبر. ولذلك، لم يكن من الملائم زج العائلة المالكة في المسألة، بل ربما كان ذلك مؤذياً.

وكانت بغداد ما زالت في حالة غليان عند عودة جبر ونوري من لندن. ولم يكن الإثنان قد فقدا الأمل بعد في إنقاذ المعاهدة. وكان نوري يرى أن ليس هناك غير طريقة واحدة لمواجهة الحشود الثائرة، وهي سحقهم. وكان يرى أن لا بد من استعادة «هيبة الحكومة» مهما كان الثمن. وكان جبر يعتقد بقوة ـ من ناحيته ـ أن باستطاعته السيطرة على الوضع. وسمح الوصي لنفسه بالاقتناع فغيّر موقفه ثانية. ونتيجة لذلك، أذاع جبر بياناً بواسطة الإذاعة في الساعة العاشرة والربع ليلاً دعا فيه إلى الهدوء وأكّد أنه سيقدم قريباً للأمة تفسيراً لبنود المعاهدة، وعندها يمكنها أن تقول كلمتها النهائية فيها. وعمل البيان كإشارةٍ متفق عليها، فنزلت الجماهير الفاعلة فوراً إلى الشوارع، وسرعان ما تعالت صيحات الإدانة في الهواء تصمّ الآذان. ولم يمضِ وقت طويل حتى سمع في حوالى منتصف الليل صوت المدافع الرشاشة. وكان باستطاعة البغداديين الذين بقوا في بيوتهم أن يسمعوا الأصداء عن بعد، وقضوا بقية ساعات الليل يتساءلون ماذا يخبّىء الغد لهم.

وبدت بغداد في الصباح أشبه بميدان معركة منها بالمدينة. وكان هنالك أكثر من شعور مسبق غامض بأن أموراً حاسمة ستحصل للتو، إذ كان الحكام والمحكومون قد استكملوا استعداداتهم.

وكان أول الأحداث في يوم الأوج ذلك إصدار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي بياناً (مانيفستو) بدأ بإنكار «الاتهامات المنحازة» التي كانت الحكومة تنشرها على نطاق واسع خلال اضطرابها المتخوف. وجاء في البيان أنه «لا يوجد خطر «حرب أهلية» أو «ثورة شيوعية» أو أية ثرثرة مشابهة. . . والخطر الحقيقي يكمن في التدخل الأجنبي في شؤون بلدنا».

وتابع البيان مؤكداً أن «عملاء الاستخبارات والمستعمرين المأجورين» كانوا يندسّون في المظاهرات ويطلقون «صيحات متطرفة وغبية» ليوفروا مبررات للحكومة ضد الشعب. وانتهى البيان إلى دعوة المواطنين لمتابعة النضال يداً بيد حتى هزيمة معاهدة پورتسماوث وإسقاط وزارة جبر وتشكيل «حكومة وطنية ديموقراطية»[٣٩].

وبينما كان البيان يوزَّع، تدفقت حشود كثيفة من الطلبة والعمال الشباب الملّوحين بالعصي آتية من أنحاء مختلفة من الرصافة ـ شرق بغداد ـ ومن ضاحية الأعظمية الشمالية باتجاه جسر المأمون (انظر الخريطة ١). وكان هدفهم المباشر هو العبور إلى الكرخ وضم القوى إلى طلاب الضفة اليمنى وعمال السكك الحديدية من السكلجية، الذين كانوا يتحركون في الوقت نفسه باتجاه ساحة السويدي عند المدخل الغربي للجسر. وكانت قوات الشرطة قد دخلت ميدان العمل أيضاً، فاحتلت بسرعة النقاط الرئيسية من الشوارع وسطوح

(٣٩) بيان صادر عن اللجنة المركزية بتاريخ ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ والمعنون «تصريح للحزب الشيوعي حول المؤامرة الاستعمارية الجديدة».

الخريطة ١ - مخطط بغداد

مسارح المواجهات ١٩٤٨.
مسارح المعركة الرئيسية شباط ١٩٦٣.
أحياء أو مناطق أو مدن قاومت انقلاب البعث شباط ١٩٦٣.

المنازل والخانات ومئذنة جامع المرادية(٤٠). وكانت لدى الشرطة تعليمات مشددة بضرورة إعادة المظاهرات وتشتيتها، وإطلاق النار بهدف القتل، إن لزم الأمر.

ووقع الاشتباك الأول في الرصافة بالقرب من المستشفى الملكي، وأطلقت النار على الحشود التي كانت تضمّ شيوعيين، إن لم تكن هي بقيادتهم فعلاً. وفقد المتظاهرون أربعة قتلى، ولكنهم أضرموا النار في عربة مدرّعة(٤١) وأجبروا رجال الشرطة على الإنسحاب إلى شارع غازي، ومنه إلى شارع الرشيد، أهم شوارع بغداد. ومع تزايد ضغط الجماهير كانت مجموعات أخرى تنضم إليهم. وعلى العموم، فعندما وصلوا ساحة الأمين، على بعد حوالى أربعمائة متر من النهاية الشرقية لجسر المأمون، ووُجهوا بتعزيزات قوية من رجال الشرطة نجحت، لوهلة، في تثبيتهم في أماكنهم.

في الوقت نفسه، وعلى الجانب الآخر من النهر، أجبرت بعض حشود الكرخ، اليائسة من الحياة، قوة شرطة مسلّحة على الإبتعاد بعد أن كانت تسد الطريق أمامها، واندفعت عبر الجسر الذي يبلغ عرضه خمسين قدماً (١٥ متراً) بنيّة التوحد مع الرفاق في الرصافة. ولكن ما إن وصلت صفوفهم الأمامية بالكاد إلى الضفة الغربية حتى فوجئت بنيران لا رحمة فيها أطلقت عليهم من فصيل عربات مدرّعة سارَعَ من أسواق السراي والتُحَفيّات. وقتل العديد من المتظاهرين على الفور، أو جرحوا، وعاد الآخرون أدراجهم محاولين الإستيلاء على الضفة المقابلة، ولكنهم وجهوا بنيران الرشاشات تصليهم من سطح خان في ساحة السويدي. وكان نزف الجماهير مريعاً. وتناثرت الجثث في كل مكان. وكان بعضها معلقاً على سور الجسر، وسقط بعضها الآخر في النهر تحت الجسر وجرفه التيار.

وكان ما زال لمزيد من الدم أن يتدفق. ولم تعد السيطرة ممكنة على المتظاهرين الذين أُوقفوا في ساحة الأمين. وتراجعت قوة الشرطة التي احتوتهم وانسحبت عَدْواً باتجاه الجسر. وكان بانتظارهم هناك الفصيل الذي تعامل مع حشود الكرخ ودمّرها، بعرباته المدرعة ورشاشاته. وتقدم المتظاهرون الذين بَدَوا مصرّين على عبور الجسر بالرغم من الخسائر. وتردد رجال الشرطة لحظة إذ فقدوا ثقتهم بالنفس. ولكن، بعد دقائق، انهمر سيل من طلقات الرصاص، ولم يتمكن أحد من عبور الجسر سالماً إلا فتاة في الخامسة عشرة من عمرها تدعى عدوية الفلكي، كانت تحمل راية وتتقدم الصفوف. أما رفاقها الأربعة الذين كانوا إلى

---

(٤٠) احتجّت المديرية العامة للأوقاف في رسالتها رقم ١٨٢٥ بتاريخ ٣ شباط (فبراير) ١٩٤٨ الموجهة إلى وزارة الداخلية على «انتهاك» الشرطة حرمة الجامع يوم ٢٧ كانون الثاني (يناير). ونص الرسالة وارد في: الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، المجلد ٧، ص ٢٧٢.

(٤١) ذكر مصدر شيوعي داخلي أن «عضو الحزب عبد الرحمن» هو الشخص الذي أشعل النار في العربة: تقرير داخلي غير مؤرخ موجّه إلى اللجنة المركزية تحت عنوان «وصف شامل للأعمال البطولية للمتظاهرين يوم ٢٧ كانون الثاني»، موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

جانبها، وآخرون وراءهم، فقد سقطوا، وتوقّف إطلاق النار. ولم يُعِد الجسر الآن إلا صدى تمتمات الألم وصرخات الحزن.

وإذ جزعت الشرطة على ما يبدو من حجم الخسائر في الأرواح، ولاحظت أن الحشود لم تتفرق، بل راحت تتجمع في الجانبين لتعيد تشكيل صفوفها بعد أن صحت من ذهولها، فإنها انسحبت كلياً من مسرح الحدث.

ولا يمكن تحديد عدد الذين سقطوا ذلك اليوم، وقد دفنت جثث كثيرة من دون تسجيل أسماء أصحابها، وألقي بعضها الآخر في دجلة. ويقدر إجمالي عدد القتلى والجرحى ذلك اليوم بما يتراوح بين ثلاثمائة وأربعمائة(٤٢).

وكانت النتيجة معروفة، ففي ساعة متأخرة من مساء ذلك اليوم فرّ صالح جبر ناجياً بحياته، إلى الفرات أولاً، ثم إلى إنكلترا في النهاية. وكلّف الوصي محمد الصدر، وهو «سيد» شيعي ورجل دين وزعيم انتفاضة ١٩٢٠(٤٣)، بتشكيل الوزارة الجديدة.

بعد أشهر، كانت وزارة الداخلية تبحث عن يد خارجية غريبة في الأحداث الموصوفة أعلاه. وكتبت الوزارة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ إلى المديرية العامة للشرطة تقول: «وصلتنا معلومات تنبيء بأنه كان للمفوضيتين السعودية والروسية دور في بدء المظاهرات»، فهل يمكن إلقاء أي ضوء على هذا الأمر؟ وردّت المديرية تقول: «كانت المفوضية السعودية على اتصال مع بعض أعضاء حزب الاستقلال خلال أيام «الوثبة»، وتقول الإشاعات إنها أمدتهم بالمال وبأسلحة خفيفة وحرضتهم على التظاهر». أما في ما يتعلق بالروس فلم تخرج المديرية إلا بأنه أفيد عن أن كريكور بدروسيان(٤٤)، سكرتير الفرع الأرمني وعضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، قد زار المفوضية.

وفي الرسالة نفسها لاحظت وزارة الداخلية أنه في «أيام كانون الثاني» كانت هنالك شاحنات عديدة تنقل النساء والطلاب والعمال إلى مسرح التظاهرات آتية من الضواحي، بل ومن المحافظات أيضاً. وتساءلت الوزارة: «من زوّدهم بهذه الشاحنات... ومن أمّن لهم طعامهم في وقت كان يصعب فيه على غير المقيمين أن يجدوا الطعام، وخصوصاً الخبز، في بغداد؟». وردت المديرية بأن التحرك من المحافظات باتجاه العاصمة نظمه الحزب الشيوعي. واستخدم القادمون من الجنوب القطارات وانتقلوا عند المحطة إلى الشاحنات. وتحمّل

---

(٤٢) تقرير شيوعي داخلي مقدم إلى اللجنة المركزية تحت عنوان «وصف شامل للأعمال البطولية للمتظاهرين يوم ٢٧ كانون الثاني». والقاضي، «كانون الثاني، شهر النضال الوطني» (بالعربية)، ص ٤٣ ـ ٤٦. والحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، ص ٢٦٢ ـ ٢٧٤. وملف الشرطة المعنون «القضية رقم ٤٨/٥».

(٤٣) حول الصدر، انظر أيضاً الجدول ٧ ـ ٤ في الكتاب الأول.

(٤٤) حول بدروسيان، انظر الجدول ٩ ـ ٣.

مسؤولو[٤٥] الحزب في المحافظات نفقات السفر وقادوا «الوفود»، وعندما كانوا يحتاجون كانوا يعودون إلى هادي عبد الرضى، رجل ارتباط مركز الحزب الشيوعي. وأضافت المديرية أن النفقات كانت تؤمن «من تبرعات تصل أحياناً إلى خمسمائة دينار[٤٦] شهرياً وتجمع من التجار اليهود بواسطة اليهود الشيوعيين إبراهيم شاؤول ومير يعقوب كوهين وصهيون البزاز»[٤٧].

وعلى العموم، فإن إجمالي حسابات الحزب الذي وقع في أيدي الشرطة يشير إلى أن الحزب أنفق في شهر «الوثبة» والشهر التالي مبالغ لا مغزى لها[٤٨].

مداخيل الحزب

خلال شهري كانون الثاني (يناير) وشباط (فبراير) ١٩٤٨[٤٩]

الشهر	المداخيل	النفقات
كانون الثاني (يناير)	١٦٨ ديناراً و ٩٩٥ فلساً	٨٩ ديناراً و ١٥٠ فلساً
شباط (فبراير)	٣٠٨ دنانير و ٩٧١ فلساً	٢٠٥ دنانير و ٨٥٥ فلساً

وكان واضحاً أن الوزن السياسي للحزب يفوق بكثير جداً موارده المالية.

وأعطت «الوثبة» الحزب دفعة قوية إلى الأمام. واتسع نطاق جاذبيته وتنامي عدد أتباعه بشكل موازٍ. وعلى العموم، فإن الكادر المدرَّب كان - بالمقارنة - ضئيلاً جداً وأقل من أن يتمكن من الاستيعاب التنظيمي للتدفق الجاري إلى صفوف الحزب. كان هنالك مئة وخمسة وعشرون شيوعياً ناضجاً - من المدرَّبين على يدي فهد نفسه في حالات كثيرة - قابعين في سجن الكوت[٥٠] ولا إمكانية للاستعاضة عنهم بسهولة. ونتيجة لذلك، فقد تدنّت نوعية الأعضاء بشكل ملموس. ولم يكن بعيداً عن مجرى الأمور هذا الميل الغريب الذي ظهر في الأشهر التالية لـ «الوثبة» إلى امتزاج الحزب الشيوعي بتنظيمه المساعد، حزب التحرير الوطني، مما أدى إلى خلخلة أو «انهيار معايير العضوية»، كما جاء في نقد داخلي لاحق

---

(٤٥) أي: الرفاق القياديون.

(٤٦) ١ دينار = ١٠٠٠ فلس = ١ جنيه استرليني.

(٤٧) رسالة (سرية) مؤرخة في ٦ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٤٨ موجّهة من وزارة الداخلية الى المديرية العامة للشرطة، ورسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ موجهة من مدير الاستخبارات الى وزير الداخلية. وتحمل الرسالتان عنوان «أحداث كانون الثاني الماضي»، وتلك الموجهة من الاستخبارات تستند الى تصريحات أدلى بها مالك سيف، مسؤول الحزب الأول المرتدّ. الملف المعنون «القضية رقم ٥/٤٨».

(٤٨) ازدادت مداخيل الحزب ونفقاته عموماً خلال الأشهر التالية. راجع الجدول ١٨ - ١.

(٤٩) إجمالي الحسابات موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

(٥٠) رسالة من فهد في سجن الكوت، غير مؤرخة ولكنها كتبت في أيار (مايو) ١٩٤٨، إلى المسؤول الأول (سيف). المصدر السابق.

للحزب[٥١]. ولم يؤدِّ اندماج الشيوعيين في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨ بـ «اللجنة الوطنية الثورية»، وهي تنظيم صغير عددياً ولكن له وزنه إلى جانب القيادة[٥٢]، إلى أكثر من تحسّن ضئيل في الوضع. وعلى العموم، فقد كسب الحزب صحيفة جديدة تنطق بلسانه هي صحيفة اللجنة المشروعة «الأساس»[٥٣].

وربما كان يمكن تكريس اهتمام أكبر بالضعف النوعي للحزب لو كان ضغط الأحداث الخارجية أقل حدّة، ولكن إهمال هذه المشكلة يمكن أن ينسب - إلى حدّ ما - إلى عدم الإنسجام الذي ساد المستوى الحزبي الأعلى مدة من الزمن. وكان يهودا صدّيق، عضو اللجنة المركزية الذي اختبأ في كركوك منذ تموز (يوليو) ١٩٤٧، قد عاد إلى بغداد في آذار (مارس) ١٩٤٨ ليتشاجر مع مالك سيف حول مسألة القيادة. وشكك صدّيق بقدرات سيف ونازعه حقه في الاستمرار بالقيادة، وانتهى إلى الإصرار على وضع الفرع الكردي للحزب تحت إشرافه المباشر. وتوجه الاثنان في النهاية إلى فهد الذي سوّى المسألة لصالح سيف. وكتب فهد إلى يهودا صدّيق يوم ١٧ أيار (مايو) يقول:

طلبنا... تحويل المسؤولية إلى كمال[٥٤]. لماذا فعلنا ذلك؟ لأننا رأينا عنده النضج السياسي اللازم والمزايا الأخرى التي تؤهّله لقيادة الحركة في الظروف الراهنة. ولقد أظهر الزمن حسن اختيارنا... وما فعل ويفعل كان قد حصل ويحصل بمعرفتنا...

«ويبدو من تقريرك أنك راغب في شق المسؤولية في الحزب وخلق دوائر نفوذ... ولكن على كل منا أن يعرف أن الحزب يشكّل، بكل فروعه وتنظيماته المكوِّنة، كلّاً لا يتجزأ»[٥٥].

وهناك تطور آخر حصل في هذه الفترة في إطار الحياة الحزبية الداخلية ولا بد من الإشارة إليه، وهو إعادة تنظيم اللجنة المركزية في أيار (مايو)، حيث ضُمَّ إليها خمسة أعضاء وأعضاء احتياط جدد بناء على تعليمات مباشرة أرسلها فهد من سجن الكوت[٥٦] (راجع الجدول ١٢ - ١).

وتركت «الوثبة» بصماتها أيضاً على سياسة الحزب. وبشكل عام فإنها أدت إلى تجذُّر

---

(٥١) مخطوطة داخلية غير مؤرخة كتبها في العام ١٩٥٠ بهاء الدين نوري - الذي كان يومها سكرتيراً للحزب - بعنوان «حقائق حول الانحرافات التي حصلت في الحزب»، ص ٣ - ٤.

(٥٢) ظهرت اللجنة أول ما ظهرت في خريف ١٩٤٦.

(٥٣) حديث مع زكي خيري، زعيم اللجنة، أجري في حزيران (يونيو) ١٩٥٨. وملف الشرطة العراقية رقم ٤١٤ حول «زكي خيري»

(٥٤) «كمال» هو الاسم الحزبي لمالك سيف.

(٥٥) رسالة من الحاج (فهد) إلى الرفيق ماجد (يهودا صدّيق) مؤرخة في ١٧ أيار (مايو) ١٩٤٨، موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

(٥٦) رسالة غير مؤرخة ولكنها كتبت في أيار (مايو) ١٩٤٨، مرسلة من فهد إلى المسؤول الأول (مالك سيف). المصدر السابق.

الجدول رقم ١٢ - ١
لجنة فهد المركزية الرابعة
(آب /أغسطس ١٩٤٧ - ١٢ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٤٨)

الاسم	الهوية والدين	تاريخ الولادة ومكانها	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	السيرة التالية
أعضاء كاملون							
مالك سيف (أ)	(انظر الجدول ٩ - ٣)						
يهودا صدِّيق	(انظر الجدول ٩ - ٣)						
أحمد عباس (عبد تمر)	(انظر الجدول ٩ - ٢)						
كريكور آغوب بدروسيان	(انظر الجدول ٩ - ٣)						
سامي نادر مصطفى	(انظر الجدول ٤ - ٢)						
إسماعيل أحمد	(انظر الجدول ٩ - ٣)						
نافع يونس(ج)	كردي، سني	١٩٢٤ - أربيل	محام	مدرسة الحقوق، بغداد	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٥ (٢١)(ب)	عضو اللجنة المركزية ١٩٦١ - ١٩٦٣. قتل ١٩٦٣.
جاسم حمودي(ج)	عربي، سني	١٩٢٢، البصرة	معلم ثانوي	معهد المعلمين العالي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٥ (٢٣)	ترك الحزب
أعضاء مرشَّحون							
موسى محمد نور	(انظر الجدول ٩ - ٣)						
عبد الرزاق مطر(ج)	عربي - شيعي	١٩٢٠، النجف	طالب هندسة	كلية الهندسة	الطبقة الوسطى الدنيا	؟ (؟)	
عبد السلام الناصري(ج)	عربي - شيعي	١٩٢٤، البصرة	موظف في الميناء	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٥ (٢١)	سجين ١٩٤٨ - ١٩٥٨. عضو اللجنة المركزية من ١٩٥٨ وحتى اليوم.
يوسف حنا(ج)	آشوري - مسيحي	١٩٢٢، شقلاوة(د)	معلم ابتدائي سابق. حائك	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٦ (؟)	

(آ) كان سيف مسؤولاً أولاً.
(ب) عضو «شورش» سابقاً.
(ج) ضموا في أيار (مايو) ١٩٤٨ بناء على تعليمات فهد.
(د) بلدة في محافظة أربيل.

(راديكالية) أكبر في المواقف. ولكن الحزب تأثر أيضاً، في هذا المجال، بالخط الذي اتخذه «مكتب المعلومات للأحزاب الشيوعية والعمالية»، الذي أسس خلال اجتماع عقد في بولندا في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وربما كان لهذا أن يفسر سبب ميل الحزب يساراً في صياغاته النظرية بروز أكبر منه في تكتيكاته الفعلية.

نظرياً، كان منظور الحزب، كما حدده بيان داخلي عُمِّم في شباط (فبراير) ١٩٤٨، منظور «ثورة بورجوازية ديموقراطية» تحت «قيادة البروليتاريا». وكانت المسلَّمات الكامنة وراء هذا المنظور معادية للإمبريالية والإقطاع والبورجوازية بشكل لا يقبل التسويات. وكانت معاداة البورجوازية هذه هي الجديد في التوجه المستجدّ. وفي هذه النظرة كانت «البورجوازية الوطنية» العراقية «ضعيفة سياسياً واقتصادياً»، ونظراً «لكونها خائفة» من «تنامي الثورة الديموقراطية وتحولها إلى ثورة اشتراكية»، فإنها «على استعداد للتفاهم مع الإمبرياليين على حساب الجماهير»[٥٧]. وعلى العموم، فإن هناك وثيقة رسمت الإجمال الأفقي التالي لتعريف الأعضاء بالصياغة الجديدة للجنة المركزية للموقف العام للحزب:

القيادة	بالتحالف مع (الشركاء الطبيعيين) ضد
العمال ولشلّ	«كل» الفلاحين الإمبريالية وكبار ملاّك الأراضي من أجل
البورجوازية المتذبذبة	التحرير الوطني والديموقراطية الشعبية[٥٨]

ومما يثير الاهتمام أن الصياغات الحزبية الأبكر ـ الصادرة في شباط (فبراير) ـ تبدو وكأنها تعكس الآراء الجذرية لليوغوسلاف الذين كان لهم ـ يومها ـ دور ناشط في «مكتب المعلومات». وانطلاقاً من مقدمة النمو البورجوازي وتحوّله إلى ثورة اشتراكية وقف اليوغوسلاف إلى جانب توّجه معادٍ كلياً للبورجوازية في المستعمرات[٥٩]. واختلف هذا الموقف عن موقف إ. جوكوف، أكبر المختصين السوفييت بشؤون آسيا، الذي ميَّز بين «البورجوازية

(٥٧) بيان الحزب الشيوعي المعنون «جوهر حركتنا من أجل الاستقلال» المؤرخ في ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨.
(٥٨) ورقة داخلية للّجنة المركزية بشكل مخطوطة معنونة «خطوط استراتيجية»، موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».
(٥٩) كانت وجهة النظر اليوغوسلافية قد طرحت في مقال كتبه إ. كارديلي، وكان لها تأثير أيضاً على الحزب الشيوعي الهندي ونشرت عام ١٩٤٧ في بومباي على شكل كراس عنوانه «مشاكل التطور الدولي: تحليل ماركسي». انظر G.D. Overstreet and M. Windmiller, *Communism in India* (Berkeley and Los Angeles, 1959), pp. 258 - 259 and 268 - 269.

الوطنية الكبيرة» و«البورجوازية الصغيرة والوسطى» ناسباً «خيانة المصالح الوطنية» إلى الأولى فقط، بينما حفظ للبورجوازية الثانية ـ الصغيرة والوسطى ـ «في بلدان شرقية كثيرة» مكاناً ضمن التحالف المضاد للإمبريالية بقيادة الأحزاب الشيوعية، والذي «يوّحد . . . البروليتاريا والفلاحين . . . ، وشرائح أخرى من العمال»[٦٠].

أمّا الصياغات الأحدث للحزب العراقي ـ العائدة لصيف ١٩٤٨ ـ فقد انحرفت بوضوح عن مسلّمات اليوغوسلاف، دون أن تتوافق مع مسلّمات جوكوف. وكان اليوغوسلاف قد خرجوا في تلك الأثناء من المعسكر الشيوعي. وكانت الموجة الثورية التي عبّرت «الوثبة» عن مناخها قد انحسرت هي أيضاً بدورها.

هل كان هنالك أي توازٍ بين النظرية والمسار الفعلي الذي يقوده الحزب؟

خلال الفترة الممتدة من ٢٧ كانون الثاني (يناير) ـ ذروة «الوثبة» ـ ومطلع صيف ١٩٤٨، أي على امتداد وجود وزارة محمد الصدر[٦١] في السلطة تقريباً، وصلت الاحتجاجات والاجتماعات والمسيرات والمظاهرات التي نظمها الحزب مستويات لم يسمع بها قبلاً، من ناحية الانتشار ومن ناحية القوة على حدّ سواء. وأعلنت الإضرابات في السكك الحديدية في ١٨ آذار (مارس) و ١٤ نيسان (أبريل) و ١٢ أيار (مايو)، وفي الميناء في ٤ و ٦ نيسان (أبريل) و ٢ و ١٨ أيار (مايو). وشلت محطة ضخ النفط K3 من ٢٣ نيسان (أبريل) وحتى ١٥ أيار (مايو) وقاد عمّالها مسيرة[٦٢] مسافتها ٢٥٠ كيلومتراً إلى بغداد، وكان هذا بمثابة نسخة معدّلة وعلى نطاق أصغر من «المسيرة الطويلة» الأسطورية في الصين. ولم يكن نشاط الحزب أقل كثافة من هذا بين الطلبة. وفي شباط (فبراير) كان الطلبة الشيوعيون يسيّرون ـ بكل معنى الكلمة ـ كلّيتي تدريب المعلمين والهندسة وكليات أخرى كانوا يتمترسون فيها بقوة. وسُمع العمداء والأساتذة يشتكون يومها من «حكومة الطلبة» ومن «الفوضى» الجامعية[٦٣]. وفي نيسان (أبريل) جمع الحزب أول مؤتمر طلابي وطني وأوجد «الاتحاد العام للطلبة العراقيين»، الذي منحه نفوذاً مضافاً على المدارس والكليات. وفي هذه الفترة أيضاً نضجت ثورة أهالي قرية عربت التي أطلق الحزب شرارتها[٦٤].

وتم هذا كله بروحية الحث المستمر الذي تابعه فهد من السجن. ولم تلق حكومة

(٦٠) جوكوف: «Obostrenie Krizisa Kolonial'noi sistemy» (تزايد حدّة أزمة النظام الاستعماري)، بولشيفيك، ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص ٥١ ـ ٦٤. ومن أجل ترجمة فرنسية لمقتطفات من هذا المقال، انظر: H.C. d'Encausse and S. Schram, *Le Marxisme et l'Asie 1853 - 1964* (Paris. 1965), pp. 365 - 368.
(٦١) بقيت حكومة الصدر في السلطة من ٢٩ كانون الثاني (يناير) وحتى ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٤٨.
(٦٢) انظر الفصل السادس عشر.
(٦٣) حتى كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي، شعر بالحاجة إلى الحديث ناقداً عدم انضباط الطلبة و«نزوتهم». الجادرجي، «في التوجيه الوطني بعد الوثبة» (بغداد، ١٩٤٨) ص ٣٢ ـ ٣٨.
(٦٤) انظر الفصل السادس عشر.

الصدر التي ضمت ممثلين للقوى القديمة في المجتمع، بالإضافة إلى زعيم حزب الاستقلال اليميني وبعض الأعضاء التافهين أو غير المميّزين سياسياً، أي ترحيب عند فهد. وفي وقت لاحق، وصفت «لجنة العرب الديموقراطيين في باريس»[٦٥] التي يرأسها يوسف إسماعيل، العراقي منزوع الجنسية وعضو الحزب الشيوعي الفرنسي[٦٦]، الصدر بأنه «ملاك حارس (كان الصدر رجل دين) ولكنه عميل مموَّه للإمبريالية البريطانية»[٦٧]. وحتى يومها كان التمويه رقيقاً جداً في رأي فهد، إذ شعر أن ليس لحكومة الصدر من دور إلا تصبين (من الصابون) الحبل لأولئك الذين يريدون شنق «الوثبة» وإبطال نتائجها. وكتب فهد إلى المسؤول الأول للحزب في مطلع شباط (فبراير) يقول:

«ليس هدف هذه الحكومة إجراء تغييرات أساسية تتفق مع مطالب الجماهير، بل إن هدفها هو تهدئة الشعب، وإعادة المياه إلى مجاريها، وهو ما يعني في الواقع منح الإمبرياليين وطفيلييهم الوقت لحياكة المؤامرات... واستعادة السيطرة... لهذا، أبقوا عيونكم مفتوحة واحترسوا من كل ما يسلب الشعب مكاسبه... من الواجب تعبئة الجماهير وحثّها على التظاهر، وتشكيل الوفود، وتقديم العرائض والضغط من أجل... إلغاء معاهدة ١٩٣٠...، وجلاء القوات الأجنبية، وإطلاق الحريات الديموقراطية،... وتأمين خبز لائق للشعب... ومعاقبة نوري السعيد، عميل الاستعمار الأول»[٦٨].

وكان من الواجب طرح شعار واحد بإصرار: إطلاق سراح المساجين السياسيين[٦٩]. وكانت الأحداث كثيرة جداً بالنسبة إلى القادة الثانويين للحزب. وكان لا بد ـ من وجهة نظر فهد ـ أن تكون الطبقة ذات السلطة الموجِّهة طليقة.

ولم يضع فهد «البورجوازية الوطنية» في المعسكر الإمبريالي، بل إنه ـ على العكس من ذلك ـ أعطى تعليماته للمسؤول الأول بأن يضغط من أجل حكومة تتألف من الأحرار والوطنيين الديموقراطيين، أو من أعضاء من هذين الحزبين و«عناصر نظيفة ووطنية» أخرى[٧٠]. وكانت قيادة حزب الأحرار ـ وهو مجموعة ليس لها أكثر من مجرد مغزى عَرَضي ـ

(٦٥) ظهرت هذه اللجنة للمرة الأولى في العام ١٩٤٨.

(٦٦) حول يوسف إسماعيل، انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(٦٧) Le Comité des Démocrates Arabes à Paris. *Message de solidarité et salut fraternel au peuple Iraqien à l'occasion du 1er anniversaire du soulevement Al-Wathbah* (January 1949), p.1.

(٦٨) رسالة كتبت إلى مالك سيف في مطلع شباط (فبراير) وإن كانت غير مؤرخة، موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

(٦٩) يشدّد فهد على هذا الطلب مرة أخرى في رسالة موجّهة إلى سيف بتاريخ ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨، المصدر السابق.

(٧٠) رسالة شباط (فبراير) ١٩٤٨.

تنتمي إلى البورجوازية الوسطى والعليا، مثلها في ذلك مثل الوطنيين الديموقراطيين[٧١].

وأكثر من هذا، فقد أوصى فهد بـ «صيانة صفوف الحركة الوطنية»، وناشد أن «لا يسمح بتحوّل اختلاف جزئي إلى اختلاف شامل، بمعنى أن لا يؤديَ الخلاف حول بعض النقاط إلى قطع العلاقات. ومن الضروري أن نأخذ في حسابنا كل العناصر الوطنية الراغبة في السير معنا، وإن لمنتصف الطريق، ومهما كانت ميولها الاجتماعية»[٧٢].

من الواضح أن تعليمات فهد كانت تتعارض مع صياغات الحزب النظرية في ١ شباط (فبراير) ومع المسلّمات اليوغوسلافية التي اعتمدت الصياغات عليها. وبالطبع، ليس هنالك من تضارب، من وجهة نظر العقيدة البلشفية البحتة، بين التعاون سياسياً مع البورجوازية ومهاجمتها ايديولوجياً في الوقت نفسه. ولكن المسألة هنا مسألة تعارض في التوصيف الايديولوجي. ففي إحدى الحالات يُنظر إلى بعض العناصر، ليس فقط من البورجوازية الوسطى بل أيضاً من البورجوازية العليا، على أنها «نظيفة» و«وطنية». وفي حالة أخرى تُجمع البورجوازية بأسرها مع القوة الامبريالية والإقطاعية. ومهما كان الأمر، فقد تصرّف الحزب حسب رغبة فهد. واختفت الصياغات النظرية ـ ببساطة ـ عن الأنظار.

وعلى العموم، فعلى الرغم من أن فهداً عاد إلى التحدث أكثر من مرة عن الحاجة إلى تقوية العلاقات مع الأحرار والوطنيين الديموقراطيين[٧٣] فإنّ تقدماً ما لم يحصل في هذا المجال. وبعد انتصار «الوثبة» أعرض الحزبان عن الشيوعيين. ولم يعكس تعاونها غير الرسمي معهم أكثر من مجرد توافق مؤقت في المصالح. ووقف الأحرار والوطنيون الديموقراطيون الآن بوضوح ضد أي خرق لـ «الهدوء». ولكنّ الحزبين لم يدعما حكومة الصدر كذلك، ولا هما عارضاها، وضغطا بالوسائل الكلامية البحتة من أجل انتخابات حرّة وحريات دستورية وحزبية أوسع، بين أمور أخرى[٧٤]. وما عدا ذلك، فقد اكتفيا بموقف «انتظِرْ لِتَرَ».

ولم يكن أقل إحباطاً ـ من وجهة نظر فهد ـ تفكّك العناصر المكوِّنة للجبهة السياسية التي وجدت تعبيرها عبر «لجنة التعاون». ففي ظل الضغوط المتواصلة شعر الوطنيون الديموقراطيون التقدميون والأكراد الديموقراطيون وحزب الشعب والشيوعيون بالحاجة إلى التحالف. ولكن، ومع أنفاس الحرية الأولى عادت روح التنافس القديمة إلى تأكيد نفسها بينهم. وكتب فهد في ١٩ آذار (مارس) إلى المسؤول الأول يقول: «إذا رفض قادة هذه

(٧١) ضمت قيادة حزب الأحرار أفراداً من عائلات بورجوازية معروفة، مثل كامل الخضيري، رئيس غرفة تجارة بغداد، ولكن قلب الحزب كان سعد صالح، وهو حاكم محافظة سابق ذو شعبية واسعة النطاق.

(٧٢) رسالة شباط (فبراير) ١٩٤٨.

(٧٣) رسائل إلى مالك سيف كتبت في أواخر شباط (فبراير) وفي ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨، موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

(٧٤) راجع، مثلاً، «صوت الأهالي» بتاريخ ١٠ و١١ شباط (فبراير) و١ و٢ آذار (مارس) ١٩٤٨. وانظر أيضاً البيان المشترك للأحرار والوطنيين الديموقراطيين وحزب الاستقلال في ٦ آذار (مارس) ١٩٤٨ في: الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، المجلد ٧، ص ٢٨٧.

الأحزاب. . . العمل معكم، فلا تهملوا أتباعهم»[٧٥]. ولكن تكتيك الجبهة الموحّدة من الأسفل كان في ظل الظروف الجديدة غير مُجدٍ، مثله مثل تكتيك الجبهة الموحدَّة من الأعلى.

وكانت معاناة الحزب حالاتِ الفشل هذه أقلّ بكثير من معاناته نتيجة للموقف المفاجىء الذي اتخذه يوم ٦ تموز (يوليو) من القضية الفلسطينية. ولقد عرف قادة الحزب جيداً أنهم بتأييدهم التقسيم إنما كانوا يقفون ضد المنطق الذي يحكم وضعهم الداخلي، وبكلمات أخرى، فإنهم كانوا يسيرون في خط التدمير الذاتي إلى أقصى حدوده. ولكن لم يكن أمامهم خيار آخر[٧٦]. والمؤكد أن القرار وضع الشيوعيين موضع الشبهات في أعين الجماهير الشعبية وعمّق الهوة بينهم وبين القوميين من الاتجاهات كافة، وخلق اضطراباً كبيراً في صفوف الحزب نفسه.

ولم تتأخر قوى المجتمع القديمة عن الاستفادة بدورها من الأحداث، وبدأت بإخضاع الأحكام العرفية، التي فرضت في ١٥ أيار (مايو) نتيجة لاندلاع حرب فلسطين، لخدمة أغراضها. وضيّق قادة هذه القوى الخناق على المعارضة، ولكنهم انقضوا بقوة، خاصة على الشيوعيين ورفاق رحلتهم. وقبل مضيّ وقت طويل عاد نوري السعيد إلى الحياة السياسية، وهذا كان يعني عملياً انتهاء فترة الحرية. وبكلمات أخرى، فقد تلاشى الإنجاز الإيجابي الوحيد لـ «الوثبة».

وعلى أساس هذه الخلفية ـ خلفية الانحسار والعزلة في ما يخص الشيوعيين ـ يجب أن ننظر إلى إعادة التقييم النظرية التي أجراها الحزب في صيف ١٩٤٨. فبحلول هذا الوقت لم يعد الحزب قادراً ـ بالطبع ـ على اتخاذ مبادرات ثورية. ولهذا، فقد كان لإعادة التقييم صفة أكاديمية بحتة.

(٧٥) رسالة موجهة إلى مالك سيف في ١٩ آذار (مارس) ١٩٤٨.
(٧٦) حول الشيوعيين والقضية الفلسطينية، راجع الفصل ١٥.

الفصل الثالث عشر

الكارثة..
وموت فهد شنقا..
و«الشيوعيون الأطفال»!

بدا الحزب الشيوعي في الأشهر الأخيرة من العام ١٩٤٨ وكأنه يتحول رماداً. فقد تمزّق مركز الحزب واعتقل أفضل منظّميه ومحرّضيه وزُجّ بهم في السجون. واكتشفت المئات من نوى الطلاب والعمال الشيوعيين ودمرت. وحُطّمت الخلايا المعاد تشكيلها سريعاً حتى قبل أن تثبت. واكتُسحت المطبعة السرية، وصودرت أكوام من المراسلات بالشيفرة. وكشفت كل الأسرار. وساد شعور كَربٌ بالتفكّك بين من تبقّى من الشيوعيين. وغادر بعضهم البلاد، وتردّد بعضهم الآخر في ما يهدف إليه، وفقد البعض الثالث أعصابه وهَجر الحزب. وتحدّث كثيرون عن الحزب كما لو كان شيئاً من الماضي.

بدأت مصائب الشيوعيين عندما تحوّل العضو المرشح السابق للجنة المركزية عبد الوهاب عبد الرزاق[١] إلى مخبر، وأفشى للسلطات عنوان مقر الحزب: المنزل رقم ١٦٦/١٧ في حيّ الهيتاويين في بغداد. حصل هذا يوم ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. وبعد ثلاثة أيام هاجم رجال الشرطة المنزل واعتقلوا المسؤول الأول مالك سيف، وسلفه يهودا صدّيق، وعضو اللجنة المركزية جاسم حمودي[٢]، وعدداً من الثوريين الآخرين.

ولكن، لماذا اختار عبد الرزاق طريق الخيانة مع أنه صودف أن قدّمت عائلته في الماضي خدمات لا تقدّر بثمن للشيوعيين؟ هذا ما لا يمكن قوله من دون الوقوع في الخطأ. وهناك رأي يقول بأنه كان محطّماً يومها ومعنوياته في الحضيض وأنه تعب من العيش في الجحور والمخابىء[٣]. بينما يقول رأي آخر إنه كان يحمل في نفسه ضغينة ضد الحزب، لأن حسين

(١) حول عبد الرزاق، انظر الجدول ٩ ـ ٣.
(٢) حول حمودي، انظر الجدول ١٢ ـ ١.
(٣) سالم عبيد النعمان، زعيم التنظيم الشيوعي في السجن في العام ١٩٤٩: حديث مع المؤلف أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

محمد الشبيبي[٤]، عضو المكتب السياسي في العام ١٩٤٦، كان قد أقام صداقة في تلك الأيام مع شقيقة عبد الرزاق ولكنه رفض الزواج بها[٥]. وكان فهد، الذي استنكف عن كل علاقة حميمة مع الجنس الآخر لأسباب مبدئية وأمنية، قد أوقف الشبيبي عن ممارسة وظائفه كافة. ولكن هذا لم يرضِ عبد الرزاق تماماً على ما يبدو. ومن الواضح أن أياً من التفسيرين لدوافع عبد الرزاق لا يناقض التفسير الآخر.

ولم يكن عبد الرزاق يحظى بثقة الحزب منذ شهور سبقت ارتداده. ولذلك، كانت معلوماته قديمة. وأخبر الشرطة ـ مثلاً ـ أن الشيوعي الأهم هو يهودا صدِّيق. واستخدمت الشرطة وسائل إكراه مختلفة لإقناع صدِّيق بالكلام، ولكنه بقي ثمانية وعشرين يوماً على صمته المطبق. ولكنه انهار يوم ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) وكشف أن المسؤول هو مالك سيف. ولما ووجه سيف بهذا الكشف، تخلّت شجاعته عنه كلياً، فقدم اعترافاً كاملاً وزوّد الشرطة بكل الأدلة التي كانت تحتاج إليها ضد الحزب. والواقع أنه انطلاقاً من تلك اللحظة، وبهدف إنقاذ رأسه، وضع نفسه في تصرف السلطات وراح يدمّر أتباعه.

وكانت ردّة مالك سيف نقطة البداية لبحث دقيق وواسع النطاق أوقع في شباكه مئات الشيوعيين، كما أنها أدت إلى إعادة محاكمة عاجلة لزعماء الحزب الرئيسيين.

وفي ١٠ شباط (فبراير) ١٩٤٩، أحضر فهد وعضوان من مكتبه السياسي، هما زكي بسيم وحسين محمد الشبيبي، أمام محكمة عسكرية شبه ميدانية، ووجّهت إلى الثلاثة تهمة قيادة الحزب من داخل السجن، وحكم عليهم بالإعدام شنقاً حتى الموت.

ونفِّذت الأحكام فجر يومي ١٤ و ١٥ شباط (فبراير). وشنق الزعماء الثلاثة في ساحات مختلفة من مدينة بغداد: الشبيبي عند باب المعظّم، وبسيم عند الباب الشرقي، وفهد في فسحة الكرخ التي تسمّى اليوم ساحة المتحف الجديد. وبقيت أجسادهم معلقة ساعات عديدة لكي يتلقى الناس الإنذار أثناء ذهابهم إلى أعمالهم. وألصقت إلى جانب الجثث إعلانات رخيصة تصف الجرائم التي شنق أصحابها بسببها. وعندما سمحت السلطات سُلِّمت جثتا بسيم والشبيبي إلى أقاربها الأقرب. أما فهد فدفنته الشرطة في ساعة مجهولة، في مكان مجهول، من الركن العام في مقبرة المعظّم[٦].

ويقال إن فهداً هتف بجرأة، قبل لحظات من نهاية حياته وأثناء اقتياده إلى المشنقة: «لن يموت شعب يقدّم الضحايا!... الشيوعية أقوى من الموت». وهذا ما أفادت به صحيفة

(٤) حول الشبيبي، انظر الجدول ٩ ـ ١.

(٥) حديث مع مالك سيف ـ المسؤول الأول عام ١٩٤٨ ـ أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

(٦) ملفات الشرطة ذات الأرقام ٤٨٧ و ٣٣٤٧ و ٣٤٣٦. وتقرير داخلي مرفوع من «سعيد»، مسؤول العمال في بغداد، إلى مركز الحزب بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٤٩ وموجود في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة عشر مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثالثة». و«كفاح السجين الثوري»، العدد ١٦ بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٥٤. و«الأهالي» بتاريخ ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

التنظيم الشيوعي في السجن عام ١٩٥٤[٧]. وبعد خمس سنوات أخرى، قالت الصحيفة الناطقة باسم اللجنة المركزية للحزب أن فهداً قال أيضاً في تلك اللحظات الأخيرة: «نحن أجسام وأفكار، وإن دمّرتم أجسامنا فلن تدمروا أفكارنا»[٨].

وبالعودة إلى العام ١٩٤٩، في اليوم التالي للشنق قال حدّاد السجن إنه قبيل تنفيذ الإعدام بقليل، وبينما كان يقيّد قدمي فهد بالحديد، سأله فهد إن كان بإمكانه أن يطرح عليه سؤالاً. وعندما أشار الحدّاد بالإيجاب، سأله فهد إن كانت أية مظاهرات قد خرجت إلى الشوارع ذلك اليوم أو اليوم الذي سبقه، وقال الحداد: «لا». وأُتبع فهد ذلك بالصمت. وربما كانت هذه الرواية الأخيرة هي الوحيدة التي تنطبق على الحقيقة[٩].

أثار تدمير القيادات الشيوعية تعليقات صدرت عن أركادي سوفوروف، سكرتير المفوضية السوفييتية، وحفظها لنا عملاء الشرطة الموجودون في كل مكان وزمان. قال سوفوروف لبعض زوّاره: «هل ظنَّ نوري السعيد أو الطبقة الحاكمة أن شنق هؤلاء الرجال أو غيرهم سيضع نهاية للحركة الشيوعية في العراق؟ ليسوا أكثر من حمقى... قد ينجحون اليوم بتشتيت الحزب وسجن الآلاف من أعضائه... ولكن هذا لن يفيدهم طويلاً. والأوضاع المتعفّنة ستدفع الشعب بالضرورة، وليس الشيوعيين فقط، إلى الإحتجاج، ثم إلى الثورة في النهاية»[١٠].

وكان سوفوروف ـ بشكل إجمالي ـ على حق طبعاً، وعززت أحداث الخمسينات صحة حكمه. وعلينا أن نضيف هنا إلى ما قاله قولنا إنّ موت فهد أثبت كونه أقوى من حياته، إذ صارت الشيوعية محاطة الآن بهالة الاستشهاد.

في هذه الأثناء، وبينما كانت ضربات الشرطة تتوالى واحدة بعد أخرى، كانت وحدات الحزب تتفكّك واحدة بعد أخرى، وسيطرت الفوضى على العمل السري. وكان من أكثر ما يدمر المعنويات الإشاعات التي سرت قائلة إن الحزب مخترق بالجواسيس أو إن الهدامين تسللوا إلى أعلى المراتب فيه. وكان الأمر الأكثر جدّية هو وصول أشخاص عَرَضيين أو غير ذوي خبرة إلى المواقع الحزبية الحساسة. ولعدد من الأسابيع، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، كان موظف صغير في العشرين من عمره، اسمه صبري عبد الكريم، قد وفق بالوصول ـ عن طريق الخدعة ـ إلى قمة القيادة الحزبية مدعياً أنه وكيل لمسؤول أوّل مفوض يحمل اسماً مستعاراً هو «الرفيق علي»، ولم يكن هذا الشخص ـ في الواقع ـ إلا من صنع خياله. ولم يكن ذا مغزى أقلّ الميلُ إلى إغراق الحزب بالأطفال والفتيان بعد تزايد اختفاء

(٧) «كفاح السجين الثوري» بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٥٤.

(٨) «اتحاد الشعب» بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٩.

(٩) رسالة داخلية مؤرخة في ١٧ شباط (فبراير) ١٩٤٩ مرسلة من «سعيد» إلى مركز الحزب وموجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة عشر مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثالثة».

(١٠) المدخل المؤرخ في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٩ في ملف الشرطة المعنون «الدعاية السوفييتية».

الأكبر سناً، إما في سجون الدولة أو لهجرهم النضال. والواقع، أنه قد لا يكون من الخطأ تسمية الفترة قيد البحث، أي الأشهر الأخيرة من ١٩٤٨ والنصف الأول من ١٩٤٩، وفي ما يخص إجمالي عضوية الحزب، فترة «الشيوعيين الأطفال» أو فترة «الشيوعيين اليافعين». وكان الكثير من منظمات الحزب الأولية، إن لم يكن معظمها، قد صار يومها بقيادة صبية تتراوح أعمارهم بين ثلاث عشرة وسبع عشرة سنة[١١]. وفي الأشهر نفسها كان أحد عشر مسؤولاً من مسؤولي المحافظات وتسعة وعشرون من أعضاء لجان الحزب المحلية ناشئين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والعشرين. وسادت أوضاع مشابهة في منظمة بغداد[١٢]. وحتى المسؤولين الأوائل لتلك الفترة كانوا ـ وباستثناء واحد فقط ـ في الحادية والعشرين أو الثانية والعشرين من العمر لا غير (راجع الجدول ١٣ ـ ١).

ولم يُعترف أبداً باللجان المركزية التي شكّلها هؤلاء المسؤولون الأوائل ولا بالسياسات التي اتبعوها، ولم تعتبر مشروعة أبداً. والواقع أن أحداً من هؤلاء لم يفعل شيئاً على الإطلاق، باستثناء شلومو دلّال[١٣]، الذي سيّر الحزب من ٢ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ وحتى ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٩، والذي كانت إسهاماته من النوع الأكثر تدميراً من وجهة النظر الشيوعية. ويظهر هذا الإنسان في حوليات الحزب على أساس أنه «متطّفل» و«هدّام» و«طفولي» و«تروتسكي خائن». وفي ظل الظروف التي كانت في صالح الشرطة بوضوح تام، ويوم كان الأمر الوحيد المعقول الذين يمكن للشيوعيين أن يفعلوه هو الإنسحاب إلى داخل قواقعهم، حوّل دلّال الحزب إلى منظمة عسكرية. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ ـ في ذكرى «الوثبة» وبهدف معلَن هو إنقاذ حياة فهد ـ أعطى أوامره تكراراً لـ «كل الأعضاء»، أو «كل الأعضاء باستثناء مسؤولي المحافظات ومسؤولي العمال»، ونصحهم بحمل الأسلحة والقنابل، والتظاهر «باستمرار حتى إشعار آخر»، أو تحت شعار: «يريدونها حرب إبادة، فلتكن حرب إبادة»[١٤].

وفي ٣٠ كانون الثاني (يناير) أرسل دلّال رسالة إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لسورية ولبنان يبلغها فيها أن الشيوعيين العراقيين يدخلون «المعركة الحاسمة»، وتابع مذكّراً السوريين بـ «واجباتهم الأممية تجاه بروليتاريا بلد مجاور»، وضاغطاً من أجل تنظيم كل الأحزاب الشيوعية للمشرق العربي في «جبهة بروليتارية ثورية»[١٥]. وكان الأمر كلّه خيارياً،

---

(١١) انظر الجدول أ ـ ٢٣ في الملحق ٢.

(١٢) انظر الجدول أ ـ ٢٢ في الملحق ٢.

(١٣) انظر الجدول ١٣ ـ ١.

(١٤) تعليمات مركز الحزب المؤرخة في ١ و١٦ و٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩، الموجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة عشر مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثالثة». ومخطوطة داخلية غير مؤرخة كتبها عام ١٩٥٠ بهاء الدين نوري، الذي كان يومها سكرتيراً للحزب، بعنوان «حقائق حول الانحرافات التي حصلت في الحزب»، ص ٧ ـ ٨.

(١٥) رسالة مؤرخة في ٣٠ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩ موجهة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى اللجنة المركزية للحزب الشيوعي لسورية ولبنان، وموجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة عشر مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثالثة».

غير واقعياً، ومنافياً للعقل. ولا حاجة بنا إلى القول بأن المهمات التي وضعها دلّال أمام الحزب كانت تفوق قوة الحزب بما لا يعقل. ولم يكن قد تبقى يومها في البلد بأسره أكثر من بضع مئات من الشيوعيين. لهذا، فقد كانت الدعوة إلى دخول معركة إبادة لا تتجاوز ـ في الواقع ـ كونها دعوة إلى إبادة الحزب. وكانت هذه هي النتيجة عملياً. وكانت لامعقولية دلّال مكملة تقريباً لما بدأه ارتداد عبد الرزاق. ولكن، يحتمل أن دلّال لم يكن باللامعقولية التي يبدو بها. وربما لم يكن مهتماً على الإطلاق بمصير الحزب. وربما لم تكن للمظاهرات «الهائجة» و«الإنتحارية» التي أعدّ لها أية علاقة بإنقاذ حياة فهد، بل كانت فعلاً من باب الإنحراف ويجب قراءتها من حيث علاقتها بما كان يجري تلك الأيام في فلسطين. وبكلمات أخرى، ربما كانت السلطات على حق في الشك في أن دلّالاً كان صهيونياً. وكان أول «نداء هام» أصدره دلّال من أجل «الاستعداد لعمل حاسم» قد صدر يوم ٢٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨[١٦]. وكان فهد قد نقل من سجن الكوت إلى بغداد لإعادة محاكمته يوم ٢١ من الشهر نفسه. وفي ٢٢ منه شنّ الإسرائيليون هجومهم في صحراء النقب ضد الجيش المصري. فهل كانت مبادرة دلّال على علاقة بواحد أو بآخر من هذه الأحداث؟ أم أن الأمر كان محض مصادفة؟ هنا أيضاً، وكما في حالة يهودا صدّيق السابقة[١٧]، نجد أنفسنا أمام الطريق غير المفيد، والمسدود، للحدس والتخمين.

إذا كانت الفترة بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ وحزيران (يونيو) ١٩٤٩، من إحدى وجهات النظر، هي فترة «المسؤولين غير المفوضين» أو «اللجان غير المفوّضة»، وكانت، من وجهة نظر أخرى، فترة «الأطفال الشيوعيين»، فإنها كانت، من وجهة نظر ثالثة، فترة الإنشقاقات (والأجنحة) القصوى في الحزب. وانشق الحزب في هذه الفترة إلى خمس مجموعات متناحرة في ما بينها، هي: «الحقيقة» و«النجمة» و«الصواب» و«الاتحاد» ومجموعة «القاعدة» القديمة. ولم تعد للحزب، في منتصف ١٩٤٩، أية أهمية بالنسبة إلى أيّ من النوايا والأهداف. ولكن الشروط الأساسية التي أدّت إلى وجود الشيوعية منذ سنوات الأربعينات الأولى استمرت قائمة، وكان لها في العقد التالي أن تُحيي، وتُعيد إحياء، قوى ليست في متناول يد الشرطة.

---

(١٦) النداء موجود في حافظة الشرطة المعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثالثة».

(١٧) انظر الفصل الحادي عشر.

الجدول رقم ١٣ ـ ١
اللجان المركزية غير المفوضة وغير المعترف بها
(تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ ـ حزيران/يونيو ١٩٤٩)

الاسم	الهوية والدين	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	السيرة التالية
تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ ـ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨							
عزيز الحاج علي حيدر(*)(أ)	كردي فيلي، شيعي(ب)	١٩٢٦، بغداد	معلم ثانوي	معهد المعلمين العالي	الطبقة العاملة، ابن حمّال	١٩٤٦ (٢٠)	في السجن ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨. عضو اللجنة المركزية ١٩٥٨ ـ ١٩٦٧ (في الاتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا ١٩٥٩ ـ ١٩٦٧). قاد مجموعة «القيادة المركزية» الانشقاقية منذ ١٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٦٧. اعتقل في آذار (مارس) ١٩٦٩ وأطلق سراحه عام ١٩٧٠.
محمد عبد اللطيف(ج)	عربي، شيعي	١٩٢١، الحلة	مساعد أستاذ في كلية الهندسة	كلية الهندسة، بغداد.	الطبقة الوسطى. ابن تاجر حبوب.	١٩٤٥ (٢٤)	في ألمانيا الشرقية منذ ١٩٦٤.
هاشم عبد الله الأربيلي(ج)	كردي، سني	١٩٢٧، أربيل	طالب هندسة	كلية الهندسة، بغداد	الطبقة الوسطى الدنيا	؟ (؟)	؟
٢ كانون الأول ١٩٤٨ ـ ١٩ شباط (فبراير) ١٩٤٩							
ساسون شلومو دلّال(*)	يهودي	١٩٢٧، بغداد	طالب ثانوي	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن تاجر حديد	١٩٤٦ (١٩)	شنق عام ١٩٤٩
رفيق توفيق جلاك	كردي، سنّي	١٩٢٥، السليمانية	معلم ابتدائي	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٦ (٢١)	انضم إلى قوات الشرطة ١٩٤٩.
صبري عبد الكريم	عربي، سنّي	١٩٢٨، البصرة	موظف في شركة نفط البصرة	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن مالك عقارات صغير	١٩٤٣ (١٥)	ترك الحزب ١٩٤٩
شباط (فبراير) ١٩٤٩ ـ نيسان (أبريل) ١٩٤٩							
جاسم محمد الطعان(*)	عربي، شيعي	١٩١٧، الكاظمية	ميكانيكي	ابتدائي	الطبقة العاملة	١٩٤٧ (٣٠)(د)	ترك الحزب وهو الآن تاجر صغير
سمير عبد الأحد جورج	كلداني مستعرب، مسيحي	؟، بغداد	طالب تجارة	كلية التجارة	الطبقة الوسطى الدنيا.	؟ (؟)	؟
مهدي حميد	كردي، سني	١٩٢٢، السليمانية	ملازم سابق في سلاح المدفعية	الكلية العسكرية (١٩٤٢ ـ ١٩٤٥)	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٥ (٢٣)(هـ)	في السجن ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨. لعب دوراً رئيسياً في أحداث الموصل، آذار (مارس) ١٩٥٩. أعدم ١٩٦٣.

حميد عثمان	كردي، سني	١٩٢٧، قرية بير داوود(و)	كاتب عرائض	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٤ (١٧)	في السجن منذ ١٩٤٩. هرب ١٩٥٤. سكرتير للحزب منذ ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥. طرد من الحزب ١٩٥٦. عضو الآن في الحزب الكردي الديموقراطي.
٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ - ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ حميد عثمان(*)							
علي حسن النجفي	إيراني، شيعي (انظر أعلاه)	١٩٢٩، النجف	طالب	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن رجل دين	١٩٤٨ (١٩)	ترك الحزب
يعقوب مناحيم قجمان	يهودي	١٩٢٥، بغداد	طالب صيدلة	كلية الصيدلة	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٨ (٢٣)	عضو اللجنة المركزية ١٩٤٩ - ١٩٥١. اعتقل ١٩٥١، وبقي في السجن حتى ١٩٥٨.

(*) مسؤول أول.
(أ) اعتقل في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.
(ب) الأكراد الفيلية هم الأكراد الشيعة الذين يعيشون في بغداد والبصرة ومناطق وسط دجلة والغرّاف.
(ج) اعتقل في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.
(د) كان في السابق عضواً في «اللجنة الوطنية الثورية».
(هـ) كان ينتمي إلى رزكاري الكردي سابقاً.
(و) في محافظة أربيل.

الفصل الرابع عشر

فهد، والأممية الشيوعية، والسوفييت، والشيوعيون السوريون، وحزب الشعب

ليس الحزب الشيوعي العراقي ـ بالتعريف ـ حزباً منغلقاً على نفسه، ومكتفياً ذاتياً، على الأقل بالمعنى الايديولوجي. ولقد تشرّب وعيه منذ البداية بمنظور أممي، وإن بشكل غير كامل. وبمرور الزمن، وخاصة بعد تولّي فهد دفّة القيادة، أصبح الحزب ـ وبصدق متزايد ـ جزءاً من عالم ايديولوجي مشترك واسع النطاق أوجدته الثورة البلشفية. ومن هذا التوجّه فوق القومي نبعت ـ بالضرورة ـ ولاءات وروابط فوق قومية.

وفي أيام الأممية الشيوعية، قام الشيوعيون أنفسهم برسم حدود روابطهم عبر حدود البلد بطريقة أكثر صراحة ووضوحاً، وبإشارة خاصة إلى الإمبريالية. ومضت أطروحتهم تقول إن الإمبريالية، عدوّة شعب العراق، عبارة عن ظاهرة أممية هي نفسها، مسرحها معظم أنحاء العالَم. وتستمدّ الشيوعية ـ في الواقع ـ سمتها الأممية من الإمبريالية، لأن الشيوعية والإمبريالية ليستا إلّا الطرفين المتعارضين لواقع العالم الجدلي نفسه. وأكثر من هذا، فإن الأممية لم تكن تعبيراً عن جوهر هذا الواقع فحسب، بل هي كذلك سلاح سياسي يفرضه الواقع نفسه ولا غنى عنه. وكان إسقاط الأممية يعني ـ عملياً ـ نزع سلاح شعوب المستعمرات والطبقات الكادحة ويعني التسليم بالانتصار للإمبريالية.

ومن الأمور ذات المغزى أن تفكير الضباط السياسيين البريطانيين في العراق كان ينطلق من مقدمات مشابهة. وفي رسالة موجهة عام ١٩٤٩ إلى المدير العراقي لـ «مديرية الاستخبارات الجنائية»، شدد پ. ب. راي، وهو ضابط استخبارات ملحق بالقوات الجوية الملكية البريطانية، بخصوص محاربة الشيوعية، على «ضرورة إقامة ارتباط وثيق جداً» بين قوات الشرطة في العراق ومثيلاتها في بلدان مجاورة. وأضاف: «كل ضباط الشرطة، ومهما كان البلد الذي ينتمون إليه، إخوة في السلاح ضد عدوّ مشترك ويجب ألا تفصل بينهم حواجز عقائدية أو قومية أو مصالح أنانية. يجب إقامة أوثق عرى تبادل المعلومات والتعاون

حميد عثمان	كردي، سني	١٩٢٧، قرية بير داوود(و)	كاتب عرائض	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٤ (١٧)	في السجن منذ ١٩٤٩. هرب ١٩٥٤. سكرتير للحزب منذ ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥. طرد من الحزب ١٩٥٦. عضو الآن في الحزب الكردي الديموقراطي.
٨ نيسان (أبريل) ١٩٤٩ - ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ حميد عثمان(*)							
علي حسن النجفي	إيراني، شيعي (انظر أعلاه)	١٩٢٩، النجف	طالب	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن رجل دين	١٩٤٨ (١٩)	ترك الحزب
يعقوب مناحيم قجمان	يهودي	١٩٢٥، بغداد	طالب صيدلة	كلية الصيدلة	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٨ (٢٣)	عضو اللجنة المركزية ١٩٤٩ - ١٩٥١. اعتقل ١٩٥١، وبقي في السجن حتى ١٩٥٨.

(*) مسؤول أول.

(أ) اعتقل في ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

(ب) الأكراد الفيلية هم الأكراد الشيعة الذين يعيشون في بغداد والبصرة ومناطق وسط دجلة والغرّاف.

(ج) اعتقل في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

(د) كان في السابق عضواً في «اللجنة الوطنية الثورية».

(هـ) كان ينتمي إلى رزكاري الكردي سابقاً.

(و) في محافظة أربيل.

الفصل الرابع عشر

فهد، والأممية الشيوعية، والسوفييت، والشيوعيون السوريون، وحزب الشعب

ليس الحزب الشيوعي العراقي - بالتعريف - حزباً منغلقاً على نفسه، ومكتفياً ذاتياً، على الأقل بالمعنى الايديولوجي. ولقد تشرّب وعيه منذ البداية بمنظور أممي، وإن بشكل غير كامل. وبمرور الزمن، وخاصة بعد تولّي فهد دفّة القيادة، أصبح الحزب - وبصدق متزايد - جزءاً من عالم ايديولوجي مشترك واسع النطاق أوجدته الثورة البلشفية. ومن هذا التوجّه فوق القومي نبعت - بالضرورة - ولاءات وروابط فوق قومية.

وفي أيام الأممية الشيوعية، قام الشيوعيون أنفسهم برسم حدود روابطهم عبر حدود البلد بطريقة أكثر صراحة ووضوحاً، وبإشارة خاصة إلى الإمبريالية. ومضت أطروحتهم تقول إن الإمبريالية، عدوّة شعب العراق، عبارة عن ظاهرة أممية هي نفسها، مسرحها معظم أنحاء العالم. وتستمدّ الشيوعية - في الواقع - سمتها الأممية من الإمبريالية، لأن الشيوعية والإمبريالية ليستا إلّا الطرفين المتعارضين لواقع العالم الجدلي نفسه. وأكثر من هذا، فإن الأممية لم تكن تعبيراً عن جوهر هذا الواقع فحسب، بل هي كذلك سلاح سياسي يفرضه الواقع نفسه ولا غنى عنه. وكان إسقاط الأممية يعني - عملياً - نزع سلاح شعوب المستعمرات والطبقات الكادحة ويعني التسليم بالانتصار للإمبريالية.

ومن الأمور ذات المغزى أن تفكير الضباط السياسيين البريطانيين في العراق كان ينطلق من مقدمات مشابهة. وفي رسالة موجهة عام ١٩٤٩ إلى المدير العراقي لـ«مديرية الاستخبارات الجنائية»، شدد پ. ب. راي، وهو ضابط استخبارات ملحق بالقوات الجوية الملكية البريطانية، بخصوص محاربة الشيوعية، على «ضرورة إقامة ارتباط وثيق جداً» بين قوات الشرطة في العراق ومثيلاتها في بلدان مجاورة. وأضاف: «كل ضباط الشرطة، ومهما كان البلد الذي ينتمون إليه، إخوة في السلاح ضد عدوّ مشترك ويجب ألا تفصل بينهم حواجز عقائدية أو قومية أو مصالح أنانية. يجب إقامة أوثق عرى تبادل المعلومات والتعاون

التام في جهود التعامل مع المشكلة المطروحة علينا»[1].

وكان الشيوعيون، مع تمسّكهم بالأممية، يؤكدون حبهم لبلدهم وشعبهم. وكان الولاءان لا يتعارضان ـ في رأيهم ـ إلا في الظاهر، وإذا ما فُهمت الأممية كما يجب فإنها تعمّق المشاعر الوطنية. وقال فهد في حزيران (يونيو) ١٩٤٧ ردا على سؤال قاضي محكمة بغداد الجزائية: «لقد رميت بنفسي في خضمّ النضال الوطني قبل اعتناق الشيوعية، وبعد اعتناقها... شعرت بمسؤولية أكبر تجاه بلدي»[3]. وقبل ذلك ببضع سنوات كان فهد قد نشر افتتاحية عرّف فيها «الشيوعية اللينينية» بأنها «علم وتكتيكات التحرر الوطني» وأنها «الموجّه والسلاح في نضالنا لتحرير وطننا وجلب السعادة لشعبنا». وأضاف: «وإني واثق أنني بهذا الفهم للشيوعية لا أُلطّخ، بأية طريقة كانت، إيماني بالمبدأ الأممي»[4]. والواقع أنه لم يُنْجَز أبداً دمج تام بين الولائين، وتكرر تفجّر التوتر الملازم مرات ومرات في تاريخ الحزب وتواريخ أعضائه كأفراد.

ولكن، ماذا عنت الأممية للحزب الشيوعي العراقي بالملموس؟ هل أصبح الحزب، بأي شكل كان، جزءاً من الأممية الشيوعية؟ وهل أقام علاقات حية مع الأحزاب الشقيقة في البلدان المجاورة؟ وإلى أي حد شارك الحزب السوفييتي، إن كان قد فعل، في نمو الحزب العراقي أو التأثير على سلوكه؟

لا شكّ في أنه كان للأممية الشيوعية دورها في تطور الشيوعية العراقية. ويكفي الاستشهاد ـ في هذا المجال ـ بوجود عامل الكومنترن بيوتر ڤاسيلي في العراق في سنوات العشرينات، وبالمراسلات المتقطّعة خلال العقد نفسه والعقد التالي بين الثوريّين العراقيين والرابطة المضادة للإمبريالية، المنظمة المساعدة للكومنترن، وبالنشاط الهزيل في مطلع الثلاثينات ومنتصفها لـ«مركز وحدة الأحزاب الشيوعية في البلدان الشيوعية» الذي أجازه قرار سكرتارية الشؤون الشرقية لدى الكومنترن في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٦، وبتدريب «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» KUTV لعاصم فليّح، أحد مؤسسي الحزب ولفهد نفسه، وبالرحلة التي قام بها هذا الأخير إلى الاتحاد السوفييتي بين تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢ ونيسان (أبريل) ١٩٤٣ بناء على استدعاء من الكومنترن على ما يبدو.

وفي الوقت نفسه، لا جدال في أن العلاقات بين الحزب والكومنترن لم تكن مستمرة أبداً. وأكثر من هذا، وبالرغم من أنه يمكن القول إنه كانت للكومنترن يد غير مباشرة في تأسيس الحزب عام ١٩٣٥، فقد جاءت عملية إعادة تنظيمه في العام ١٩٤٠ عفوية تماماً

(١) Letter No. SF 6/2 of 20 April 1949 from P.B. Ray Esq. c/o A.H.Q. Detachment R.A.F. Baghdād, British Forces in Iraq to Bahjat al-Atiyyah, director C.I.D. Baghdād.

(٢) كان فهد مؤيداً للحزب الوطني قبل انضمامه إلى الحركة الشيوعية.

(٣) ملف الشرطة المعنون «القضية رقم ٤٧/٤». و«القاعدة»، السنة ٥، العدد ٣ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٧، ص ٢.

(٤) «القاعدة»، السنة ٢، العدد ١٢ لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، ص ٦.

وبمبادرة عراقية بحتة. والواقع أن الشيوعيين العراقيين نادراً ما كانوا ـ خلال الفترة المنتهية بحلّ الكومنترن في أيار (مايو) ١٩٤٣ ـ يخضعون لتوجيه عن قرب ومباشر لتلك المنظمة، وكانوا يعملون بحرية في كل الأمور. ولقد أفيد عن تلقيهم، في إحدى المناسبات (في نيسان/ابريل ١٩٤٣) «أكداساً» من الكتب الشيوعية باللغة الإنكليزية أتتهم من موسكو، كما تلقوا في حالة أخرى أو اثنتين إمداداً من الورق والقرطاسية كانت «القاعدة» بأمسّ الحاجة إليه، وذلك عن طريق إيڤانوف الذي يقال انه كان مبعوثاً بارزاً سابقاً للكومنترن في شنغهاي وأصبح في الأربعينات عضواً في اللجنة السوفييتية لإرسال معدّات «الإعارة والتأجير» إلى روسيا، وهي اللجنة المقيمة في البصرة[5]. ولكن ما من دليل يثبت أنهم تلقوا دعماً مادياً من الكومنترن بأي وسيلة أخرى.

هل أدّى مجيء المفوّضية السوفييتية للإقامة في بغداد في أواخر ١٩٤٤ إلى زيادة فرص تقديم المساعدة السوفييتية للحزب، أو هل أسهم بطرق أخرى في إيجاد علاقات متبادلة أوثق بين السوفييت والشيوعيين العراقيين؟ إن سجلات الشرطة واضحة جداً حول هذه النقطة، وقد كتب بهجت عطية، رئيس الشرطة السياسية في العراق، يقول بتاريخ ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٦:

«بالرغم من الاعتقاد السائد بأن المفوضية الروسية والعملاء الروس يوجّهون النشاط الشيوعي في هذا البلد، فإننا لم نتمكن حتى الآن من اكتشاف ما يدلّ على هذا أو حتى يوجد أرضيةً للشك. والواقع أن المعلومات التي جمعت من مصادر موثوقة تشير إلى أن المفوضية الروسية تتجنّب أي تدخّل في أمثال هذه الأعمال... واللقاءات التي أجراها السيد أركادي سوڤوروف [سكرتير المفوضية] مؤخراً مع المقيمين الأرمن تتعلق بالنداءات السوفييتية من أجل الهجرة إلى أرمينيا السوفييتية. ونظراً لأن عدداً كبيراً من الأرمن يعمل في السكك الحديدية وميناء البصرة وشركات النفط فقد ارتأينا وضعهم قيد المراقبة المشددة»[6].

عندما قبض على فهد يوم ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ كان أحد أول الأسئلة التي وُجّهت إليه يتعلّق بعلاقاته مع السوفييت ومع الشيوعيين خارج العراق. ونفى فهد بشكل قاطع أن يكون للحزب العراقي أية «علاقات تنظيمية» مع أحزاب شيوعية أخرى أو أي اتصال مهما كان نوعه مع دول أجنبية. وكرّر فهد نفيه أمام محكمة بغداد الجزائية العليا يوم ٢٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٧ بعد أن أعلن المدعي العام أنه عثر مع الأخير يوم اعتقاله على رسالة تشهد بوجود مراسلات متبادلة بين الشيوعيين العراقيين وموسكو بواسطة السفير

(٥) تصريح أدلى به للشرطة يوم ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ مالك سيف الذي قاد الحزب من أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ وحتى تشرين الأول (نوفمبر) ١٩٤٨. وأكد يهودا صدّيق، سلف سيف، على قوة حديث أجراه مع زكي بسيم، أقرب المقربين إلى فهد، وقال فيه إن ورق «القاعدة» كان يدبّر سراً من مطبعة «التايمز» في البصرة. ملف الشرطة العراقية رقم ٧٦٨٠.

(٦) تقرير مرفوع من مدير الاستخبارات الجنائية إلى وزير الداخلية في ١٢ آذار (مارس) ١٩٤٦ بعنوان «مسح لوضع الشيوعيين في العراق في أول آذار (مارس) ١٩٤٦»، ص ٣.

السوفييتي في طهران. واستناداً إلى المدّعي العام فقد كانت الرسالة مرسلة إلى فهد من سورية بتاريخ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ من قبل شيوعي عراقي «ليس هناك ما يبرر ذكر اسمه». وأحتج فهد أمام المحكمة قائلاً إن هذا الاتهام يلقي ظلالاً على «السمعة الأخلاقية» للحزب. وأضاف أن الرسالة «المزعومة» لم تعرض عليه لا أثناء التحقيق الأوّلي ولا بعده. ولذلك، فقد طلب إلقاء نظرة عليها ولكن المحكمة تجاهلت طلبه[7].

بعد عقد من الزمن، وبينما كنت أتابع دراستي لسجلات مديرية الاستخبارات في العراق، وقعت على الرسالة المذكورة. وفي ما يلي بعض فقراتها الأكثر صلة بالموضوع:

الثلاثاء في ١٩٤٦/١٢/١٧

«حضرة[8] الأستاذ[9] المحترم،

«... أخبرني محمد حسين الفرطوسي[10]... أنه اجتمع يوم السبت بالأستاذ عبد القادر[11] من الساعة ٣/٣٠ وحتى الساعة ٨/٣٠ مساء وأنهما بحثا مسألة الرابطة[12] والحزب الشيوعي[13]. وعرض الفرطوسي عليه رسائل مرسلة من موسكو إلى الرابطة عبر السفير السوفييتي في طهران. [وأوضح] أن الرابطة أعلمت موسكو بأخطاء الحزب الشيوعي وبقرارها الانفصال عنه. وكان ردّ موسكو: «إذا كان لا بد من الانفصال فعليكم عدم تبني شعارات مضادّة للحزب الشيوعي». وتركه عبد القادر للتوّ لإخبار الرفيق خالد[14] بهذه الأمور. بعد ذلك استدعي الفرطوسي إلى غرفة الرفيق خالد الذي قال إنه على علم بتبادل الرسائل هذا، ولكنه لم يجر في أيامه بل تحت إشراف زعيم الحزب الشيوعي المغربي الذي كان مسؤولاً يومها عن منظمات الشرق الأوسط. (يبدو أن الرفيق خالد حل محل رئيس الحزب الشيوعي المغربي الذي قتله الفرنسيون في تلك الأثناء). أنا نفسي لم تقع لي عين على أي من الرسائل. لقد حاولت ولكنني فشلت...

المخلص
حسين علوان الرفيعي»[15]

تشكّل هذه الرسالة وثيقة غريبة. فهي لا تشبه أياً من رسائل سورية الأخرى، ولا

(٧) ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٤٧/٤». والملف رقم ٤٨٧. و«البلاد» في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٤٧. و«القاعدة»، السنة ٥، العدد ٤ لشهر تموز (يوليو) ١٩٤٧.

(٨) لفظة تعبر عن الاحترام.

(٩) لقب يطلق بشكل عام على المفكرين.

(١٠) عضو في «رابطة الشيوعيين العراقيين» الانشقاقية التي تزعمها داوود صايغ.

(١١) عبد القادر إسماعيل: ثوري عراقي قديم، وكان عام ١٩٤٦ عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري. انظر الجدول ٤ ـ ٢، من هذا الكتاب.

(١٢) رابطة الشيوعيين العراقيين.

(١٣) الحزب الشيوعي العراقي.

(١٤) خالد بكداش، سكرتير الحزب الشيوعي السوري.

(١٥) الرسالة موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

تشبه في الواقع أية قطعة شيوعية مكتوبة، فصيغة التخاطب واللهجة والأسلوب والتعابير التي حيكت بها الرسالة ليست شيوعية قطعاً. وما من عضو حزبي يتوجّه إلى فهد، الذي يعتز كثيراً بعلاقاته البروليتارية، بلقب «أستاذ»، وهو لقب يُلصق تمييزاً بالمفكرين. وكانت الرسائل الآتية من سورية لا تحمل أي توقيع عادة أو هي تحمل اسماً حزبياً فقط، غالباً ما كان «حارس» الذي هو مراسل فهد المنتظم، ونادراً ما حملت توقيعاً كاملاً. ولم تكن تلك الرسائل ـ كقاعدة ـ تحتوي على إشارات صريحة. وهكذا، فإن الحزب الشيوعي العراقي يظهر في الرسائل على أنه «الشركة العراقية» أو «حزب الطيبين» أو «حزب الحاج»، وكان «الحاج» هو أحد الأسماء الملقب بها فهد. وأكثر من هذا، فإنّ الرسالة ـ وفي فقرات غير الواردة هنا ـ تشبه إلى حدّ كبير رسالة أرسلها «حارس» من دمشق بتاريخ ٤ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. وكذلك، فإن مما يثير الشك أن يكون السوفييت قد تراسلوا مع جناح شيوعي لا أهمية له أو أن يكونوا قد خاطروا بتوريط سفيرهم في طَهران من أجل مثل هذا الأمر. ومن ناحية أخرى، فليس من عادة السوفييت أن يسمحوا بالانشقاقات أو قيام الأجنحة. وكذلك، فإنّ دقّة الرسالة من حيث ذكرها للأيام والساعات ليست طبيعية. ومن الأمور الغريبة الأخرى حرص المدّعي العام على عدم كشف اسم مرسل الرسالة أمام المحكمة، وغياب اسم حسين علوان الرفيعي، وهو شيوعي نجفي معروف، عن اللوائح الأساسية لأسماء الشيوعيين المحفوظة في مديرية الاستخبارات. ثم هناك تضارب تُوقع الرسالةُ نفسَها به، فهي تريد الكشف عن أن أحزاب الشرق الأوسط الشيوعية كانت تحت إشراف خالد بكداش، سكرتير الحزب السوري ـ وقبله تحت إشراف رئيس الحزب الشيوعي المغربي ـ بينما هي تعتبر ذلك خبراً، بالنسبة إلى المراسل وإلى فهد نفسه. وبكلمات أخرى، فإنّ هذا يعني أن الحزب الشيوعي العراقي أصبح تحت إشراف بكداش ولكنه لا يعرف ذلك!

ولكن، كيف كانت العلاقة بين شيوعيي العراق والحزب الشيوعي السوري؟ هل كان العراقيون يخضعون لبكداش فعلاً؟ وكيف أصبح الشيوعي الأول في بلد بِبُعد المغرب جزءاً من الصورة؟ تشير المعلومات التي هي على درجة أكبر من الثقة أن الحزبين العراقي والسوري وقعا كلاهما، ولفترة من الثلاثينات، تحت إمرة «مركز وحدة الأحزاب الشيوعية في البلدان العربية»، وأنّ هذا المركز كان، لبضعة أشهر من ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧، بقيادة محمود المغربي، وهو عربي فلسطيني من أصل جزائري تدرب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق» KUTV. وربما كانت كنية «المغربي» تفسر الإشارة في الرسالة الآنفة البحث، إلى زعيم الحزب المغربي. وهذا ما يوحي بدوره أن كاتب الرسالة، وبالإضافة الى كل تصوراته الأخرى، لم يكن على اطّلاع جيّد على الأحداث الشيوعية، ذلك أن «رابطة الشيوعيين العراقيين» ـ وهي أحد أطراف المراسلات المزعومة ـ لم تظهر إلى الوجود إلا في العام ١٩٤٤، في حين أن المغربي اعتقل في بيروت في العام ١٩٣٧، ونفي أولاً إلى فلسطين، ثم إلى الجزائر في النهاية[16].

(١٦) المعلومات حول المغربي مستقاة من ملف الشرطة العراقية رقم ١٨٣١.

وعلى كلّ حال، وعودةً إلى المسألة الأهم للعلاقات بين الشيوعيين العراقيين والسوريين، نشير إلى أن مركز الوحدة الشيوعية اختفى من الوجود في نهاية العام ١٩٣٧. وانحاز الحزب الشيوعي السوري الآن إلى نفسه وصار يشدد أكثر فأكثر على طابعه الوطني. ومن ناحيتهم، تحول الشيوعيون العراقيون إلى خراب، فقد اكتسحت منظمتهم المركزية ونادراً ما حوفظ على بريق معتقداتهم في خلايا معزولة وشديدة التبعثر.

وعلى العموم، فعندما بُدىء في العام ١٩٤٠ بعملية إعادة الإحياء وأعيد تشكيل الحزب العراقي، كان من أول ما فكرت القيادة الجديدة فيه هو إعادة بناء الروابط مع سورية مجدداً. وإذ وضعت القيادة هذا الهدف نصب العينين فقد أرسلت الرسائل إلى خالد بكداش، ولكنها لم تتلقَّ أي جواب، إما نتيجة للاحتراس أو لغياب الاهتمام أو لأسباب أخرى غير معروفة[17]. وربما كان بعض هذه الرسائل لم يصل على الإطلاق إلى المرسل إليه، فقد اضطر الحزب الشيوعي السوري في أيلول (سبتمبر) ١٩٣٩ إلى العودة إلى العمل السري. ولكنه بقي حتى بعد عودته إلى العلن في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٢ على حرصه وتكتّمه. وإذا كانت مطبوعاته قد بدأت تتقاطر إلى العراق بعد ذلك بقليل، فلم يكن ذلك إلا بمبادرة من الطلبة العراقيين الذين يدرسون في سورية.

والواقع أن شيوعيي بغداد تُركوا للاعتماد على وسائلهم الخاصة إلى حدّ كبير في هذه الفترة، ولم يكن باستطاعتهم الاعتماد إلّا على معونة جيرانهم في الشرق، حزب «توده». وعمل الثوري العراقي القديم، مهدي هاشم[18]، المنفي في إيران منذ العام ١٩٣٧، كقناة سرية للاتصالات بين الطرفين، وربما كان له دور أساسي في الحصول على المطبعة التي يقال ان فهداً أحضرها معه من إيران في نيسان (أبريل) ١٩٤٣[19]، والتي سهّلت عمل الحزب كثيراً.

وإلى الحدّ الذي تذهب إليه الوثائق المتوفرة، يبدو أنه لم تكن هنالك أية اتصالات مباشرة مع سورية حتى ربيع العام ١٩٤٤، عندما ذهب كريكور بدروسيان، سكرتير الفرع الأرمني للحزب الشيوعي العراقي، إلى دمشق قاصداً بكداش بناء على تعليمات فهد. ويبدو أنه كانت هنالك فكرة تقول بالربط بين الشيوعيين الإيرانيين والعراقيين والسوريين من خلال نظام اتصالات سرّي. وكانت هنالك خطة تقضي بتهريب مجموعة بثّ لاسلكي إلى بكداش يتوقّع فهد تسلّمها من إيران. ولكن الخطة أهملت الحذر الذكي لبكداش ساعة وضعها. ولولا إصرار بدروسيان لما استقبله بكداش على الإطلاق. وحتى عندما استقبله فإنه «رفض

(١٧) حديث مع وديع طلية، عضو اللجنة المركزية للحزب ١٩٤٠ - ١٩٤٢. حول طلية، انظر الجدول ٦ - ١.

(١٨) حول مهدي هاشم، انظر الجدول ٤ - ٢.

(١٩) أخبر مالك سيف، عضو لجنة فهد المركزية، الشرطة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨ أنه علم من يهودا صدّيق، ومن اللجنة المركزية كذلك، أن فهداً حصل على مطبعة من حزب «توده». ولكن صدّيق نفى أية معرفة له بهذا الأمر. ملف الشرطة العراقية رقم ٧٦٨٠ يشير إلى هذا.

فهم أي شيء مما قلته كما رفض الاستماع إلى المزيد مما كنت أريد قوله»، كما صرح بدروسيان للشرطة العراقية في وقت لاحق[20].

والمرجّح هو أن نوعاً من الاتصال الأكثر من العشوائي والمتقطّع مع الحزب السوري لم يقم إلا بعد عودة محمد علي الزرقة، معلم المدرسة السوري وعضو اللجنة المركزية العراقية[21]، إلى موطنه الأصلي في منتصف العام ١٩٤٥. وفي الوقت نفسه تقريباً بدأ المهاجر العراقي عبد القادر اسماعيل[22] بالكتابة الى فهد، ولكن رسائله كانت قليلة ومتباعدة زمنياً. وكان مراسل فهد المعتاد بعد ١٩٤٥ هو «حارس»[23]، أحد تلامذته الموثوقين وطالب في الجامعة السورية. وكان «حارس» - إن صح القول - عين فهد وأذنه في دمشق، فكان يجمع الأخبار ويتلمّس الأمزجة والآراء، وينقل كل شيء إلى فهد. والشيء الأكيد هو أنه لم يكن يرسل رسائله بالبريد أو بواسطة مراسلي الحزب الخاصّين، بل بواسطة مسافرين مأمونين، وبتسليم باليد.

وبقيت كل هذه الاتصالات، في أيام فهد، على مستوى لا رسمي بحت، ولم تتطور أبداً لتصبح علاقات منتظمة أو منظمة. وكانت أبرز آثارها تظهر - إلى حدّ أكبر - في مجال الأفكار، وكان العراقيون في هذا المجال أكثر تلقّياً من السوريين. والمثير للاهتمام أنه عندما كانت تنقطع الاتصالات مادياً بين الطرفين أو تضعف كان العراقيون يصبحون أكثر انفتاحاً على أمثال هذه التأثيرات. وعلى سبيل المثال، ففي العام ١٩٤٤ وضعوا لحزبهم دستوراً شبيهاً ببرنامج الحزب الشيوعي السوري وتبنوا شعاراً هو في الأصل شعاره الأساسي. ولقد فعلوا هذا بإرادتهم الصريحة. أما عندما كانت تتحسن الاتصالات بين الطرفين فكانت محاكاة العراقيين للسوريين تصبح أقلّ ظهوراً.

وخلافاً للمفاهيم السائدة، لم يكن أي من الحزبين مسؤولاً عن الآخر بأي طريقة كانت. ولم يرسم خالد بكداش للشيوعيين العراقيين خطهم السياسي ولا هو قام بدور الأب بتبنّيهم. والواقع أن السجلات تخلق الانطباع بأن فهداً وبكداش لم يكونوا متفقين حول موضوعات حيوية، وأن علاقاتهما كانت محدودة جداً لفترة من الزمن.

وكانت للفوارق بين الزعيمين جذورها في الأوضاع الحياتية المختلفة التي واجهاها. وبالمقارنة مع العراق كانت سورية يومها، وبعدئذ، أكثر تجانساً في سكّانها وعواطفها وانفعالاتها. وكانت التباينات بين من يملك فيها ومن لا يملك أقل تطرّفاً وأقل بروزاً. وكان تسلُّط الحكومة أخفّ، وكانت الكلمة أكثر تحرراً، والعمل السياسي أكثر استقلالاً. وكان

(٢٠) بدروسيان للشرطة في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨. ملف الشرطة العراقية رقم ٦١٤٠ يشير إلى هذا.

(٢١) حول الزرقة، انظر الجدول ٩ - ٣.

(٢٢) حول عبد القادر إسماعيل، انظر الجدول ٤ - ٢.

(٢٣) الاحتمال الكبير هو أن «حارس» كان قسطنطين سمعان، من مواليد الموصل، وأصبح طبيب أسنان في ما بعد.

الحزب الشيوعي السوري ينعم بدفء المشروعية الكامل. ومن الطبيعي أن تولّد الشروط الأقل قسوة وجهات نظر أقل عنفاً. وهكذا، لم يكن من قبيل المصادفة أن كانت الشيوعية في سورية أكثر كبحاً وأكثر اعتدالاً في تعبيراتها، وكانت في العراق أقل صبراً وأقل تسوويّة. وأعطت الانقسامات الحادة والمريرة في العراق مشكلاته الاجتماعية والسياسية قوةً تفجيرية وجعلت معدميه يتقبّلون أكثر الأفكار الثورية جرأةً. ولقد أفيد عن أن بكداش اشتكى ذات مرة من أن لفهد قالباً فكرياً «بلشفياً» وانحيازاً إلى «العصيان المسلّح»[24]. وكانت الشكوى - إن صحّت - في محلها، وكان الشاكي على حق.

وكان بكداش وفهد شيوعيّين من نوعين مختلفين فعلاً. وكان فهد أولاً، وقبل كل شيء، ثورياً، ولم يكن في وطنه أبداً إلا في العمل السري. وكان بكداش، من قمة رأسه إلى أسفل قدميه، سياسياً، وقد نجح نجاحاً باهراً، من هذه الناحية، في التحرك على المسرح البرلماني المكشوف في الخمسينات بقدر ما نجح في التحرك خلف الكواليس. وأكثر من هذا، فقد كان بكداش أكثر مرونة من فهد بكثير، وأكثر حسباناً، وأكثر انضباطاً منه. وكان كذلك أكثر وضوحاً، ولا شك في أنه كان أوسع أفقاً.

وإلى جانب هذه التباينات في النوعية والطباع، لا بد من إضافة التباينات في الخلفية الشخصية وفي السيرة. كان بكداش كردياً مستعرباً، وكان فهد كلدانياً مستعرباً. وكان بكداش متحدراً من عائلة مسلمة، وكان فهد متحدراً من عائلة مسيحية. وإلى هذا، كان بكداش، المولود في دمشق ١٩١٢[25]، أصغر من فهد بإحدى عشرة سنة. وليس واضحاً في أي بيئة نشأ بكداش. وكان والده، في إحدى الروايات، ضابطاً عثمانياً سابقاً، وكان، في رواية أخرى، ناظراً متواضعاً ورعاً لأشجار زيتون في جبل قاسيون المشرف على دمشق. وعلى كل حال، فقد اعتنى الوالد بكداش بتربية ابنه، وأرسله إلى مدارس جيدة بمساعدة - على ما يبدو - من ملّاك أراضٍ أكراد أغنياء، وخصوصاً علي آغا زلفو، الذي تابع الاهتمام بعائلة بكداش في أيام لاحقة، وحتى إلى درجة تمويل حملاته - كما أفيد - للحصول على مقعد في مجلس النواب سنتي ١٩٤٣ و١٩٥٤[26]. ومن المصادفة أن علي آغا زلفو كان أيضاً والد زوجة عبد الحميد السراج، الذي كان ذات مرة رجل سورية القويّ.

وهكذا، فإن بكداش، لم يكابد العَوَز الذي اضطرّ فهد إلى هجر الدراسة قبل الأوان، بل استفاد إلى أقصى الحدود من الفرص التي توفرت له. وأظهر بكداش ألمعيّة في دراسته وأصبح قارئاً مُجدّاً شرهاً. وفي العام ١٩٣٠، عندما كان في الثامنة عشرة من عمره، وبعد

(٢٤) من تصريح لمالك سيف (انظر الجدول ٩ - ٣) أمام الشرطة في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. وملف الشرطة العراقية رقم ٧٦٨٠. ولم يرد هذا التصريح في شهادة سيف المنشورة من قبل الحكومة في «الموسوعة السرية الخاصة» (١٩٤٩).

(٢٥) ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الشيوعي السوري».

(٢٦) إني مدين بالمعلومات الواردة في هذه الفقرات للأستاذ يوسف إيبش، وهو من أبناء عائلة بارزة من الملّاكين الأكراد في دمشق.

ثلاث سنوات من تأسيس فهد ورفاقه لجماعة البصرة الشيوعية، انضم بكداش إلى الحزب الشيوعي السوري، وكان يومها في السنة الأولى من كلية الحقوق في دمشق، وخضع لتأثير شاب شيوعي أرمني. وتوازت حياته، منذ هذه اللحظة، مع حياة فهد. وسجن الفرنسيون بكداش لفترات متقطعة بين العامين ١٩٣١ و١٩٣٣ لقيامه بالتحريض بين الطلاب واشتراكه في مظاهرات سياسية. وأمره الحزب سنة ١٩٣٣ بالذهاب إلى المنفى، فتوجّه إلى موسكو حيث اتبع بين ١٩٣٤ و١٩٣٦ دورة في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق». واجتذبت قدراته العالية انتباه د. مانويلسكي، أحد مساعدي ستالين ورئيس الجامعة المذكورة، الذي يقال انه أخذه تحت جناحه منذئذ وفي ما بعد. وفي هذه الجامعة نفسها قابل بكداش فهداً للمرة الأولى. ويبقى الموقف الذي اتخذه كل منهما تجاه الآخر يومها مجالاً للتكهنات. والحدس وحده يمكّن من القول ما إذا كان للانطباعات التي تركها فهد عند بكداش علاقة بالتشاؤم البارد الذي قابل به هذا الأخير ارتقاء فهد داخل الحزب الشيوعي العراقي. في العام ١٩٣٥ حضر الاثنان المؤتمر العالمي السابع للكومنترن، فهد كمجرد مراقب وبكداش كرئيس للوفد السوري. وفي العام ١٩٣٦ - عندما كان فهد في السنة الثانية من تدريبه الثوري - عاد بكداش إلى سورية وتسلّم كلّ مسؤوليات الحزب. ثم غادر، في صيف السنة نفسها، إلى فرنسا حيث كانت حكومة الجبهة الشعبية قد تسلمت السلطة قبل ذلك بوقت قصير، وساعد موفَدي «الكتلة الوطنية» - التجمع السياسي السوري الرئيسي - في مفاوضاتهم من أجل المعاهدة الفرنسية - السورية. وفي العام ١٩٣٧ زار فرنسا ثانية، كما زار الاتحاد السوڤييتي، حيث يبدو أنه قابل فهداً ثانية، وللمرة الأخيرة. خلال السنوات التالية، وبينما كان فهد يناضل في العراق في الظلمة وفي ظل شروط غاية في الصعوبة، كان بكداش يتوهّج باستمرار في أرجاء الدعاية الشيوعية، ويحضر مؤتمراً دولياً تلو الآخر، ومن بين هذه: اجتماع للبروفينترن في باريس، ومؤتمرات حزبية في المغرب والجزائر وتونس. ثم قاد بكداش بين السنتين ١٩٤٠ و١٩٤١ العمل السري السوري ضد حكومة ڤيشي. ولكن هذا أثبت أنه ليس أكثر من فاصل عَرَضي. وعاد بكداش إلى الظهور إلى العلن عام ١٩٤٢. وقام بعد ذلك بسنة بترشيح نفسه للانتخابات النيابية، وعانى الهزيمة، ولكنه حظي بعدد مذهل من الأصوات. وفي النهاية، شقّ طريقه طبعاً إلى مجلس النواب وأصبح أول نائب شيوعي في العالم العربي، ولكن هذا حصل في العام ١٩٥٤، بعد مضيّ خمس سنوات على موت فهد على حبل المشنقة[27].

ونظراً لسيرتيهما الخاصتين والمختلفتين، فليس من المستغرب أنه عندما توترت العلاقات بينهما في منتصف الأربعينات كان بكداش شخصيةً معترفاً بها فعلاً في العالم الشيوعي وكان ضابط إيقاع الأفكار في إطار الشيوعية العربية، بينما قلّ ما كان اسم فهد معروفاً خارج العراق.

(٢٧) المعلومات عن بكداش مستقاة من ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الشيوعي السوري» والمقال البيوغرافي في الأسبوعية الشيوعية «الأخبار» بتاريخ ١٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٢، ص ٢.

وإذا كان التناقض أكثر من التشابه بين نوعيتي بكداش وفهد وطباعهما وظرفهما، فإنه يمكن قول الشيء نفسه عن أفكارهما وسياساتهما وخصوصاً من ١٩٤٤ وما بعد، وكان بكداش الأربعينات شيوعياً بعيداً جداً عن التقليدية. وتخلّى بالقدر نفسه عن إطار المفهوم الماركسي للربط المتلازم بين الحزب والطبقة، بل وذهب إلى أبعد من ذلك إذ فصل عضوية الحزب - وهذا أكثر ما يدهش - عن الولاء للماركسية - اللينينية. وأعلن بكداش في مؤتمر الحزب الشيوعي السوري الذي عقد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٣ - كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤ «الترحيب بكل المواطنين، بغضّ النظر عن أفكارهم الاجتماعية والفلسفية، في حزبنا طالما أنهم يقبلون بدستوره»[٢٨]. ولم يكن دستور الحزب يدعو إلى أكثر من الاستقلال الوطني والحريات الديموقراطية واصلاحات خجولة جداً[٢٩]. وكان الأمر يبدو كما لو أن بكداش يريد إغراق الحزب بعناصر غريبة عن وجهة نظره الأساسية أو يريد تحويل الحزب إلى تنظيم واسع غير مميَّز إيديولوجياً. ويحتمل أن يكون قد اقترح في الوقت نفسه أن يفصل عن الحزب نواة موجَّهة نقية، مع أنه تنقصنا الأدلة حول هذه النقطة. وكان أساس سياسة بكداش يعتمد على المقدّمة القائلة بأن البلدان العربية ما زالت في «مرحلة التحرير الوطني»، وهي مرحلة تتطلب التشديد على ما يوحِّد وليس على ما يفرِّق «بين أبناء الوطن الواحد»[٣٠]. وعزف بكداش على هذا الوتر منذ خروج حزبه من إطار اللاشرعية في العام ١٩٤٢، إن لم يكن قبل ذلك، وزاوج هذه النغمة مع إعطاء ضمانات ليبرالية للطبقات المسيطرة:

«نؤكد للرأسمالي الوطني، ولصاحب المصنع الوطني، أننا لا ننظر بحسد أو بحقد إلى مؤسسته الوطنية، بل إننا نرغب - على العكس من ذلك - بتقدمه ونموه النشيط. كل ما نطلبه هو تحسين أوضاع العامل الوطني... نؤكد لأصحاب الأراضي أننا لا نطالب ولن نطالب بمصادرةِ أملاكهم... كل ما نطلبه هو الشفقة على الفلاح والتخفيف من بؤسه... قد يصيح البعض: «مناورة! مناورة!». ولكن أية مناورة؟

إننا نكتب هذه الأمور في صحفنا وكتبنا ونتحدث عنها أمام عشرات الآلاف، ونثقف رفاقنا وأصدقاءنا بروحيتها»[٣١].

---

(٢٨) خالد بكداش، «الحزب الشيوعي في النضال لأجل الاستقلال والسيادة الوطنية» (بيروت، ١٩٤٤)، ص ٧٤. وانظر أيضاً المادتين ٢ و٣ من الأنظمة الداخلية للحزب الشيوعي لسورية ولبنان، المتبنّاة في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٤.

صحيح أن لينين وافق على تجنيد العمال - وحتى الكهنة في حالات استثنائية نادرة - الذين يؤمنون بالله، ولكن فقط لتعليمهم بحسب روحية برنامج الحزب الشيوعي. أما دستور بكداش للعام ١٩٤٤ فلا يمكن وصفه بالتمتع بسمات الشيوعية.

(٢٩) انظر الدستور الوطني للحزب الشيوعي في «قرارات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في سورية ولبنان» (١٩٤٤)، ص ١٢ - ١٤.

(٣٠) رأى بكداش في حل الكومنترن تسهيلاً لتحقيق الوحدة الوطنية الداخلية المرغوبة. انظر: بكداش، «الحزب الشيوعي في النضال..»، ص ٧.

(٣١) خالد بكداش، «الحزب الشيوعي في سورية ولبنان. سياسته الوطنية وبرنامجه الوطني» (بيروت، ١٩٤٢)، ص ٢٣ - ٢٤.

وخرج بكداش عن طريقه تكراراً ليؤكد أن حزبه «ليس حزب إصلاح اجتماعي بالدرجة الأولى»، وأن هذا شيء «ألصقه بنا أناس مصممون على إحالتنا إلى هامش الحياة الوطنية لكي يأخذوا لأنفسهم كل الحركة الوطنية». «إن الحزب الشيوعي في سورية ولبنان هو حزب تحرير وطني قبل أي شيء وقبل كل الاعتبارات، إنه حزب الحرية والاستقلال»[٣٢]. «إننا وطنيون وقوميون، وكنا كذلك مذ تفتحت عيوننا على الحياة»[٣٣]. «نحن لا نستمد سياستنا... من موسكو، بل نبنيها على أساس مصالح وطننا»[٣٤].

وكانت هذه هي نقطة الانطلاق في مسألة العلاقات العربية والعلاقات مع الاتحاد السوڤييتي:

«هذه مسألة تطرحها علينا الحياة نفسها... مسألة لم يعد هناك مهرب منها. لقد فات الزمن الذي كان يمكن فيه للسياسي أو «القومي» أن يقول: «لماذا أهتم ببلد السوڤييت، إنه بلد غريب وبعيد عنا!»... ولكن المسألة الآن مسألة بلد له اليوم كلمة كبرى في مسار الحرب العالمية وستكون له كلمة غداً في تنظيم العالم. ولقطع الطريق على الغمز واللمز نسارع إلى الإضافة أننا - من جانبنا - نعالج هذا الموضوع كوطنيين وكعرب... وليس اهتمامنا هذا لأن للاتحاد السوڤييتي نظاماً اجتماعياً معيناً[٣٥]...

«استقلال الشعوب وحرية القوميات... هما من طبيعة الدولة السوڤييتية... وإذا ما وضع أحد هذه النقطة المبدئية الأساسية موضع التساؤل فإن ما لا يمكن إنكاره هو أن من مصلحة الاتحاد السوڤييتي كدولة ومن متطلبات أمنه... ألا يصبح المشرق العربي بؤرة لتمركز قوى يمكنها يوماً ما أن تهدّده من ناحية القوقاز أو من أية ناحية أخرى. وبكلمات أخرى، فإنّ أمن الاتحاد السوڤييتي يحتاج إلى... مشرق عربي حرّ من النفوذ الإمبريالي ومسيطر على شؤونه... من أية زاوية ننظر إلى السياسة السوڤييتية نجد أنه لا يمكن أن يأتي العرب منها إلا كلّ خير... لذلك، علينا، كوطنيين وكعرب أن نتبنّى موقفاً لا لبس فيه تجاه السياسة السوڤييتية... ليست هذه مسألة محازبة... بل مسألة مصلحة وطنية وتهم الشعب ككل»[٣٦].

---

(٣٢) خالد بكداش، «بعض مسائلنا الوطنية» (بيروت، ١٩٤٣)، ص ١٨. وانظر أيضاً: بكداش، «الحزب الشيوعي في النضال...»، ص ٧٤.

(٣٣) المصدر السابق، ص ٤٩.

(٣٤) خالد بكداش، «نضالنا الوطني والأخطار الفاشية الخارجية والداخلية»، تقرير خالد بكداش المقدم في اجتماع اللجنة المركزية وممثلي المنظمات الرئيسية للحزب المعقود في ٢٣ تموز (يوليو) ١٩٤٤ (بيروت، ١٩٤٤)، ص ٢٤.

(٣٥) بكداش، «بعض مسائلنا الوطنية»، ص ١٧ - ١٨. مستشهد به في:
Bakdache, *La Charte Nationale du Parti Communiste en Syrie et au Liban* (Beirut, 1944), p.15.

(٣٦) بكداش. «بعض مسائلنا الوطنية»، ص ٢٢ - ٢٤. من المهم من وجهة نظر العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والحلفاء الغربيين أن بكداش ألقى كلمته هذه في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣.

هل كان لفهد أن يختلف مع هـذه الاستنتاجـات؟ وفي ماذا كـان يختلف عن بكداش؟ باختصار: حـول كل النقـاط المثارة، فقـد كان فهـد شيوعيـاً تقليديـاً بكل مـا في الكلمة من معنى. وهكذا، فإن فهداً لم يناقش أبداً موضوع العلاقات مع السـوفييت من ناحيـة المصلحة الوطنية بل دوماً من ناحية المبدأ الشيوعي[٣٧]. ولكن ربما كانت هـذه مسألـة عاديـة. والمسألـة الأعمق مغـزى هي أن فهداً لم يفصـل أبداً، ولا حتى لأسبـاب تكتيكية بحتـة، بـين مفهـوم المصلحة الوطنية ومفهوم الطبقة، ولا هو فصل بين مفهوم الـطبقة ومفهـوم الحزب، ولا بـين عضوية الحزب والإخلاص للماركسية ـ اللينينية، كما يبدو أن بكداش قد فعل.

وتمسك فهد بالفكرة الشيوعية الكلاسيكية القائلة بعدم وجـود مصلحة وطنيـة معممة، فالأمة تقسم إلى طبقات وللطبقات مصالح متناقضة ومتصارعة في ما بينها. لقد وافق فهد على أن المرحلة الراهنة من التطور العربي هي مرحلة «تحرير وطني»، وأن المسألة الأولى اليـوم هي المسألة الوطنية، ولكنه أصر على أن لـ «الطبقة العاملة» نظرتها الخاصـة إلى هذه المسـألة، وأن لـ «الفلاحين والحـرفيين والكسبـة[٣٨] والإنتلجنسيا الشعبيـة» وحدهم «مصـالح وطنيـة وطبقية تتفق مع تلك النظرة»[٣٩]. وكان على الحـزب أن يأخـذ أعضاءه من هـذه الطبقـات وحدهـا، وخصوصاً من البروليتاريا[٤٠]. وكان يجب عدم السماح لأي نفـوذ «بورجـوازي» معادٍ بـالتسلل إلى صفـوف الحزب[٤١]. كـما يجب أن تبقى أبواب الحـزب مقفلة بإحكـام في وجه «الأفنـديـة وأشباههم من رفاق الطريق»[٤٢]. طبعاً، كان تعبير «الإنتلجنسيا الشعبية» تعبيراً غامضاً بعض الشيء، وكثيراً ما كان يصعب القول عملياً ما هو الفارق بـين «الأفندي» و«مفكـر الشعب»، كما اكتشف فهد نفسه من خلال تجربته. وعـلى كل حـال، فقد كـان معيار فهـد النهائي هـو الإخلاص للماركسية ـ اللينينية، وبقي الأمر في العراق شرطاً لازماً لعضوية الحزب[٤٣].

وكان باستطاعة بكـداش أن يسير قُـدُماً في نشر أفكـاره اللاتقليـدية في سـورية قـدر ما يشاء، ويحتمل أنه ما كان لفهد أن يكـون الأقل قلقـاً لولا أن بكـداش حاول ـ بـطريقته غـير المباشرة ومن فوق رأس فهد ـ تطبيق أفكـاره على العـراق. وهنا يكمن ـ في الـواقع ـ المصـدر المباشر للتوتر بين الزعيمين. وهذا ما يوصلنا إلى مسألة «حزب الشعب».

---

(٣٧) انظر مثلاً: «القاعدة»، العدد ١١ لشهر تشرين الثـاني (نوفمـبر) ١٩٤٣، ص ٤ ـ ٥. والعدد ٤ لشهـر آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ١ ـ ٢. والعدد ١ بتاريخ ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥، ص ٣ ـ ٥.

(٣٨) «الكاسب»: تعبير عـام يستخدم في العـراق إشارة إلى كـل من يكسب عيشه بـأعمال بسيـطة أو يدويـة مختلفة.

(٣٩) «القاعدة»، العدد ٤ لشهر شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٥ ـ ٦.

(٤٠) المادة ٤ من أنظمة الحزب المتبناة في آذار (مارس) ١٩٤٥. و«القاعدة»، العدد ٥ لشهر حزيران (يـونيو) ١٩٤٣، ص ٨.

(٤١) «القاعدة»، العدد ٥ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٤٣، ص ٨.

(٤٢) المصدر السابق، ص ٥.

(٤٣) .المادة ٥ من أنظمة الحزب.

كان حزب الشعب في الحقيقة واحداً من بنات أفكار فهد، الذي كان قد شعـر طويـلاً بالحاجة إلى رأس رمح شرعي يمكنه ـ على الأقل ـ أن يؤمّن قاعـدة لخروج أتبـاعه إلى العلن. وكانت هذه الفكرة قد خطرت في ذهن فهد للمرة الأولى خلال شهـر تشرين الأول (أكتوبـر) ١٩٤١، ثم أصبحت هـاجسه منـذ تمـوز (يـوليـو) ١٩٤٣ ومـا بعـد[٤٤]. وفي آذار (مـارس) ١٩٤٤، حظيت الفكرة بمباركة الكـونفرنس الأول للحـزب[٤٥] ولكنها لم تحظ بشكـل ملموس إلا في حزيران (يـونيو) التـالي، عندمـا تقرب أثنـان من مساعـدي فهد ـ زكي بسيم وحسـين الشبيبي ـ من المحامي والصحافي المعروف يحيى قاسم وسبعة من رفاقـه[٤٦] الذين أسهمـوا في المطبوعات المعادية للفاشية «رسائل البعث»[٤٧] وأقنعاهم بتقديم عريضة الى الحكومـة يطلبـون فيها ترخيصاً لـ «حزب الشعب». وبمجرد تسلّم العريضـة أرسل أرشـد العمري، الشخصيـة المسيطرة في الوزارة الحاكمة، يستـدعي يحيى قاسم ويعـرض عليه منصبـاً في وزارة التموين، واقترح عليه أن «يتوقف عن الثرثرة حول حـزب الشعب والكلام التـافه المـماثل»[٤٨]. ورفض قاسم العرض، ولكنه قطع بعـد شهرين ـ وتحـديداً في آب (أغسـطس) ـ مع بقيـة «الأعضاء المؤسسـين» للحزب[٤٩]، الـذين وضعوا أنفسهم كليـة في يدي عـزيز شريف، نـاشر «رسائـل البعث»، والنائب السابق، والقاضي، وصديق بكداش.

ولم يكن عزيز شريف ـ الزعيم المقبل لحـركة أنصـار السلام في العـراق والحاصـل على جائزة لينين للسلام ـ منتمياً إلى الشيوعية، إن أردنا الدقة في الحـديث. ولقد نفى هـو نفسه، نفيـاً قاطعـاً، أنه كـان أبداً عضـواً في الحزب الشيـوعي مع أنـه اعترف بـ «تـطابق الآراء مع الشيوعيين حول مواضيع عديدة»[٥٠]. ومع ذلك، فإن القول بأنه كان يكتفي بـأن يحوم حـول الشيوعيين ليس صحيحاً. وبطريقة ما، فـإنه كـان تجسيداً حيـاً للوسطيـة والانتقاليـة، فكان

---

(٤٤) انظر مثلاً: «الشرارة»، العدد ١٣ لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١، ص ٢. والعدد ٥ لشهـر شباط (فبراير) ١٩٤٢، ص ٩ ـ ١٠. و«القـاعدة»، العـدد ٦ لشهر تمـوز (يوليـو) ١٩٤٣، ص ٨. والعدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ٢. والعدد ١٣ لشهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٤، ص ١.

(٤٥) تصريـح مالـك سيف أمام الشرطـة في ١٧ تشرين الأول (أكتوبـر) ١٩٤٨. وإشـارة في ملف الشرطـة العراقية رقم ٧٦٨٠.

(٤٦) المحامون محمود صالح السعيد وعبد الأمير أبـو تراب وإبـراهيم الخضيري وإبـراهيم الدركـزليّ ويوسف جواد المعمار وتوفيق منير (الذي أصبح عضواً في حركة أنصار السـلام في ما بعـد) وعبد الـرحمن شريف (عضو اللجنة المـركزيـة للحزب الشيـوعي في الخمسينات ومـطلع الستينات). المصـدر: ملف الشرطة العراقية المعنون «حزب الشعب».

(٤٧) هذه المطبوعات التي ظهـرت للمرة الأولى عـام ١٩٤٣ لم تكن على عـلاقة، مهـما كان نـوعها، بحـزب البعث.

(٤٨) المدخل المؤرخ في ١ تموز (يوليو) ١٩٤٤ حول «حزب الشعب».

(٤٩) المصدر السابق، المدخل المؤرخ في ٣٠ آب (أغسطس) ١٩٤٤.

(٥٠) حديث مع عزيز شريف أجـري في دمشق في ١٤ تموز (يـوليو) ١٩٥٨. ولا بـد من ملاحـظة أن عزيـز شريف أصبح عضو لجنة مركزية في الحزب الشيوعي بعد ثورة ١٩٥٨.

«قومياً اليوم، وماركسياً ـ شيوعياً غداً» حتى في أعين أتباعه أنفسهم[٥١]، أو كما فضّل أحد معاصريه وصفه بأنه ماركسي يعتقد أن الوقت لم يحن بعد للجهر بإيمانه[٥٢]. وكان أحياناً ينحدر بلا رحمة إلى زمالة الشيوعيين الذين لا يرغبون بدفع ثمن غالٍ لشيوعيتهم. وربما كان صحيحاً أنه لم يكن يسعى إلى المخاطرة ـ كفهد ـ وكان يفضل النضال مرتاحاً. والمؤكد هو أنه لم يكن يستلطف حياة العمل السري.

وكانت له أفضلية على فهد من ناحية واحدة على الأقل، وهي أنه كان مسلماً. وكان هذا الأمر شديد الأهمية في بلد كالعراق. وبهذا المعنى بالتحديد، كان فهد عائقاً أمام القضية الشيوعية أكثر من كونه فائدةً. وإن كان الأصل المسيحي لفهد أمراً تافهاً من الناحية الايديولوجية، فإنه كان خنجراً إضافياً في غمد العدو. وهذا ما لا شك أن بكداش فكر به. ولا شك أيضاً أن كل خلفية عزيز شريف كانت في صالحه من وجهة نظر الدعاية والحساسية العامة.

وكان عزيز شريف قد ولد عام ١٩٠٤ في عانة، وهي بلدة سنية صغيرة عمرها أربعة آلاف سنة في الفرات الأعلى، لعائلة من صغار المزارعين المستقلين ورجال الدين المحترمين جداً. وبالرغم من أنه نشأ على المعتقدات القديمة فإنه لم يأخذ مكان والده بعده خطيباً في المسجد المحلي وزعيماً فعلياً للبلدة. وقد ذهب أولاً إلى الكتّاب، ثم إلى مدارس الدولة الحديثة حيث تشرب بالأفكار القومية وكراهية المستعمِر. وترجع بداياته في السياسة، مثله مثل الكثيرين من أبناء جيله من العراقيين، إلى مظاهرات ١٩٢٨ ضد ألفرد بوند. وفي السنة نفسها انتسب إلى مدرسة الحقوق في بغداد ليتخرج منها في العام ١٩٣٢ ويسهم بعدئذ في تحرير الصحيفة الإصلاحية «الأهالي». وإذ ارتقى إلى منصب قاضٍ في العام ١٩٣٤، استقال بعد عشرة أشهر من تسلمه المنصب بعد أن طلبت منه السلطات، ودون توفير الأدلة التي يفرضها القانون، إصدار أمر باعتقال عبد الحميد الخطيب[٥٣]، الشيوعي بالسمعة ومخلب قط الشرطة سراً. وأيد عزيز شريف في الفترة ١٩٣٦ ـ ١٩٣٧ حكومة بكر صدقي العسكرية، وأصبح إصلاحياً شعبياً وعضواً في المجلس النيابي ممثلاً للبصرة. وفي العام ١٩٤١ أنشد المدائح لـ«حركة رشيد عالي» لتحدّيها الانكليز، ولكنه رفض تقربها من الفاشية. وبعد وقت قليل من اشتراكه في إعادة إحياء «الأهالي» عام ١٩٤٢ اختلف مع المتبنين لها، وبدأ بنشر «رسائل البعث». وأعيد تعيينه قاضياً في العام ١٩٤٣، ولكنه تخلى عن منصبه في السنة التالية ليكرس نفسه كلياً لحزب الشعب[٥٤].

(٥١) «القاعدة»، العدد ١١ لشهر تموز (يوليو) ١٩٤٥، ص ٥. وتقرير داخلي مؤرخ في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧ قدمه كامل الجادرجي في اجتماع مغلق للجنة المركزية للحزب الوطني الديموقراطي، الكتاب الحزبي للجادرجي (الذي تلطّف بأن سمح للمؤلف بقراءته)، ص ٢.

(٥٢) الكتاب الحزبي للجادرجي، ص ٢.

(٥٣) حول الخطيب، انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(٥٤) حديث مع عزيز شريف. وملف الشرطة المعنون «حزب الشعب». وملف الشرطة رقم ٣٥٧ المعنون «عزيز شريف».

وبدأ حزب الشعب يتخذ له شكلاً الآن، مع أنه لم يحصل بعد على أية رخصة رسمية. ومع ذلك، فقد ظهرت في الصحف بيانات تحمل توقيع «الأعضاء المؤسسين لحزب الشعب»، وجال رجال عزيز شريف من أنحاء بغداد والمدن الأخرى التماساً للتأييد. ولم يبدُ أن الحكومة اهتمت للأمر، ولكن فهداً فعل، لأن الأمور كانت تتطور بغير ما تصور: لم يكن عزيز شريف الشخص الذي بإمكان فهد أن يبقيه تحت قبضته. وكان هذا واضحاً منذ البداية. ولكنه أمِل في الحصول على تعاونه على الأقل. ولم يكن هذا آتياً. وتجاهل عزيز شريف فهداً بهدوء، واختطّ طريقه بنفسه.

والأسوأ من هذا هو أن عزيز شريف ومعاونيه بدأوا، قبل مضيّ وقت طويل واستناداً إلى فهد نفسه، بالتحرك من أجل «تصفية النضال السري وحلّ الحزب الشيوعي العراقي»[٥٥]. وبعد ذلك، وبعد «عودة العقل إليهم، نسبوا هذا الشعار المزيّف إلى قادة الحزب الشيوعي السوري. . . وبتصويره كتوصية يجب تنفيذها لأنها تأتي من سورية، تمكّنوا من إخضاع عدد من الناس المبهورين بكل ما يأتي من خارج العراق [لأهدافهم]»[٥٦].

وبعد مضي أكثر من عقد، ورداً على سؤال طرحه مؤلف هذا الكتاب، أنكر عزيز شريف أنه دعا، في أية لحظة كانت، إلى حل الحزب الشيوعي العراقي. ولكنه لم يفصح أكثر من ذلك[٥٧]. ومن ناحية أخرى، فإن مالك سيف، عضو لجنة فهد المركزية المرتد في ما بعد، قال إن عزيز شريف قام بزيارة لسورية في أواخر صيف ١٩٤٤ وأخبر فهداً عند عودته أنه رأى بكداش وشرح له خططه لحزب الشعب، وأن بكداش رأى أنه لم تكن هنالك حاجة بعد لتنظيم تآمري. ويقال ان فهداً لاحظ عندها ببرود أنه كان من الأفضل لبكداش أن يحيل عزيز شريف على الحزب الشيوعي العراقي[٥٨].

على كل حال، في شباط (فبراير) ١٩٤٥ شن فهد على أعمدة جريدة «القاعدة» هجوماً على «التصفويين» راح يزداد قوة وحدّة بمرور الأشهر. وأعلن استمرارية كون الحزب الشيوعي «ضرورة وطنية»، إذ ما من قوة اجتماعية أخرى لها «خبرة الطبقة العاملة ورسوخها في محاربة الإمبريالية العالمية»، و«الطبقة العاملة ترغب ـ وعليها ـ أن تناضل تحت رايتها نفسها». ولم يكن للمقدمة القائلة بأن العراق يعيش «مرحلة تحرير وطني» أن تكون مبرراً لتصفية الحزب لأن الطبقة العاملة لم تفصل بين المحتويين الاجتماعي والوطني للتحرير. وليس التحرير الوطني ـ من وجهة نظرها ـ إلا «تغييراً أساسياً في حياة الناس»[٥٩] «ولكن التصفويين

(٥٥) انظر: «القاعدة»، العدد ١٤ [يجب أن يكون ٣] لشهر شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٣ ـ ٧. والعدد ٥ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٤٥، ص ١ ـ ٢. والعدد ١١ لشهر تموز (يوليو) ١٩٤٥، ص ٣ ـ ٥.

(٥٦) «القاعدة»، العدد ١٧ لشهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٦.

(٥٧) حديث مع عزيز شريف أجري في دمشق يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٥٨.

(٥٨) حديث أجراه المؤلف في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧. ووارد أيضاً في تصريح سيف أمام الشرطة في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨. ملف الشرطة العراقية رقم ٧٦٨٠.

(٥٩) «القاعدة»، العدد ١٤ [يجب أن يكون ٣] لشهر شباط (فبراير) ١٩٤٥، ص ٣ ـ ٧.

سيقولون: وأين هي الطبقة العاملة العراقية؟». إن كانت هنالك حاجة لإثبات وجودها، فإن هذا الإثبات يتوفر من خلال: قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦، وتأسيس مديرية العمل في وزارة الشؤون الاجتماعية، والترخيص لنقابات عمالية صناعية تضم «ما يصل إلى ١٠٠ ألف» يد عاملة، وتوظيف الوكالات المختلفة للجيش البريطاني لحوالى ٦٧ ألف عامل عراقي[٦٠]. ثم، ماذا كانت تعني الدعوة إلى حلّ الحزب الشيوعي العراقي حقاً؟ «كانت تعني حرمان العمال من وسيلتهم الدفاعية وترك نقاباتهم للقضاء والقدر و«العفوية»»[٦١].

واستمرت الحملة ضد «التصفويين» في مسارها حتى أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، عندما تلقى فهد رسالة ملفتة للنظر من بيروت تحتوي على طمأنة مؤكدة من الحزب الشيوعي السوري، وسارع فهد إلى نشرها مزهواً بانتصاره:

«عزيزي السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي[٦٢]،

«عندما كنت في سورية اجتمعت مع . . .[٦٣]، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري وأحد الأشخاص الذين نسب إليهم التصريح المتعلق بـ «حلّ الحزب الشيوعي العراقي». . . وأوضح لي، بحضور وصفي البنّي[٦٤] أولاً ثم بحديث من القلب إلى القلب، ما يلي:

«إن الشيوعيين السوريين، كأفراد وكجماعة، براء من هذا الشعار. ولا يمكن للحزب في سورية، في أي ظرف كان، أن يتبنى أو يوصي بتبني شعارات من هذا النوع، لا في ما يخص العراق ولا في ما يخص سورية. إن النضال السري والتنظيم الحزبي مرتكَزان لا يمكن الاستغناء عنها، وخصوصاً في وقت تسعى فيه الرجعية بكل الوسائل ـ لا في العراق فحسب بل وفي سورية أيضاً ـ إلى كبت الحريات الديموقراطية وعرقلة تقدم القوى الحرة والتقدمية. . . وليس من غير المحتمل في الواقع أن تضطر الأحزاب الشيوعية المشروعة، وتحت الضغط، الى التحول الى العمل السري. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، فإنه لا يمكن لشعار يحمل على العراق أن يصدر عن الحزب في سورية ولبنان. وليس للحزب في سورية الحق في فرض الشعارات على الحركة التقدمية في العراق، أولاً لأنه لا يملك المعلومات

---

(٦٠) «القاعدة»، العدد ٥ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٤٥، ص ١. ويعطي Longrigg في كتابه *Iraq 1900 to 1950* ص ٣١٦، الرقم التقريبي ٦٠٠٠٠ على أنه إجمالي عدد العمال الموظفين لدى الجيش البريطاني في أيام الحرب. واستناداً إلى «تقرير عن الإحصاء الصناعي في العراق ١٩٥٤»، الرسمي، ص ٦ ـ ٧، فإن ٩٠٢٩١ عاملاً كانوا يعملون في مؤسسات البلد الصناعية تلك السنة. ولا يشمل هذا الرقم عمال حقول النفط، ولكنه يشمل العاملين في ورشات عائلية صغيرة.

(٦١) «القاعدة»، العدد ٥ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٤٥، ص ٢.

(٦٢) نشر فهد نص الرسالة هذا في «القاعدة»، العدد ١٧ لشهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، ص ٦. وواضح أن النص ترجمة للأصل بالشيفرة الذي لم يبق له أثر.

(٦٣) واضح أنه عبد القادر إسماعيل. وحول هذا الأخير انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(٦٤) عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري.

الأساسية التي تمكّنه من صياغة الشعارات، وثانياً لأن الحزب الشيوعي العراقي موجود في الميدان وأقرب إلى الموضوعات والحركات المحلية. إن الحزب في سورية ولبنان لم يتدخل أبداً في شؤون الحزب في العراق، لا في ما يتعلق بدعاة «حلّ الحزب» ولا بأية مجموعة أخرى، وبالتالي فإنه يخوِّل الحزب الشيوعي العراقي بتكذيب كل التقارير والإشاعات المنسوبة إليه مهما كانت صفتها».

هل كان هذا نفياً رسمياً لسياسة غير رسمية؟ وبكلمات أخرى، هل كان بكداش يغير موقفه؟ أم نُسِب الشعار زوراً إليه، بداية؟ طبعاً، إن الدعوة إلى حل حزب شيوعي هي دعوة مضادة للتعليم اللينيني بأسره[٦٥]. ولكن، هل كان هذا هو الفحوى الدقيق للتوصية التي قيل انها صدرت عن بكداش؟ أم ان النية كانت تقتصر على تحويل منظمة فهد إلى حزب ذي قاعدة أوسع ـ في تصور الحزب الشيوعي السوري ـ ووضعه تحت قيادة أكثر مرونة وتظهر اهتماماً بآراء بكداش؟ هذه تساؤلات لا يمكن الرد عليها بشكل قاطع. ولكن ربّما كان مما له مغزى أن النفي، وإن جاء واضحاً لا لبس فيه، لم يصدر عن بكداش نفسه، ولم يأت إلا بعد أن استمر الخلاف طويلاً، وفي وقت بدا فيه أن «الأعضاء المؤسسين لحزب الشعب» دخلوا طريقاً مسدوداً، إذ أعارت الحكومة أذناً صماء لمطالباتهم بالمشروعية. وليس أقل مغزى الموقف الذي اتخذه بكداش بعدما عكست الحكومة موقفها ورخصت حزب الشعب، أي بعد ٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦. ولكن اقتناص المعنى الحقيقي لذلك الموقف يحتاج أولاً إلى قول كلمات قليلة عن الحزب الذي دخل الآن الساحة السياسية.

كان حزب الشعب مكوَّناً، بكل مظاهره الهامة، على شاكلة الحزب الشيوعي السوري. ومثله مثل نموذجه في سورية، لم يوفر الحزب جهداً في الدخول إلى أذهان الناس على أساس أنه حزب قومي تماماً، وأشرَع أبوابه أمام كل الوطنيين، بغضّ النظر عن أصولهم وآرائهم الاجتماعية[٦٦]. وكان المؤهل الوحيد الذي شدّد الحزب عليه هو المعارضة التي لا تلين للنفوذ البريطاني. وعلى هذا الأساس أظهر الحزب استعداداً للوقوف جنباً إلى جنب حتى مع «الشوفينيين ورجال الدين والرأسماليين المكشوفين»[٦٧]، كما قال معاصر لهم واسع الاطلاع. وقيل في الوقت نفسه إن قادة الحزب[٦٨] زرعوا الأفكار الشيوعية في أذهان أعضاء مختارين في

---

(٦٥) بعد عقد واحد من الزمن ـ في نيسان (أبريل) حلّ الحزب الشيوعي المصري نفسه وامتدح لتطبيقه الماركسية «بطريقة خلّاقة»!.

(٦٦) كانت الأهداف الرئيسية (الاستقلال الوطني والحريات الديموقراطية) ومتطلبات العضوية للحزبين متطابقة. انظر المادة ٢ من برنامج حزب الشعب والمادة ٦ من أنظمته الداخلية في الكراس المعنون «منهاج حزب الشعب» (بغداد، ١٩٤٦).

(٦٧) تقرير (سري) قدمه كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي، في اجتماع مغلق للجنة المركزية لهذا الحزب في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٧، ص ٣ من كتاب الحزب للجادرجي.

(٦٨) تألفت اللجنة الأولى للحزب، التي انتخبت في ٢٦ نيسان (أبريل) ١٩٤٦، وبالإضافة إلى عزيز شريف، من: خليل مهدي وعبد الوهاب الماشطة، وهما تاجران صغيران، وحميد هندي ووديع طلية، وهما ميكانيكيان، وعبد الأمير أبو تراب، وهو محام. وكان الثلاثة الأخيرون أعضاء سابقين في الحزب =

دوائر مغلقة، وفي الوقت الذي أعطوهم الانطباع بأنهم يشكلون «النواة الحقيقية لحزب شيوعي مستقبلي» حذروهم من الاعلان عن ميولهم الحقيقية في «المرحلة الراهنة من تاريخ العراق»[٦٩]. ولكن، بالرغم من هذه المحاولة الغريبة لتمويه هوياتهم الحقيقية، فإنه كان ينظر، بشكل واسع، إلى قادة الحزب على أنهم شيوعيون أو ماركسيون، ولكن من نوع لا دموي ومن الدرجة الثانية، أو ـ كما يبدو أن السلطات كانت مقتنعة ـ من نوع جلاس المقاهي. وهنالك ملاحظة في ملفهم لدى المستشار البريطاني الفني لوزارة الداخلية تقول إنهم «ينفقون الكثير من وقتهم يتحدثون كمجموعة من الغربان الثرثارة، ويبدو وكأنهم يعتقدون أن هذا العالم وكل ما فيه خلق بالكلام»[٧٠].

ولم يكن حجم الحزب يثير الكثير من الاهتمام أيضاً. وكان عدد أعضاء الحزب، في شباط (فبراير) ١٩٤٧، ١١٧١ عضواً في مدينة بغداد، و«حوالى ١٠٠٠» في بقية أنحاء البلاد[٧١]، بينما كان للحزب الوطني الديموقراطي، أكبر المنظمات المشروعة في العراق، في نيسان (أبريل) من السنة نفسها، قوة تعدّ ٦٩٦١ عضواً[٧٢]. وطبيعي أن الضعف العددي للحزب كان نتيجة مباشرة لانقسام الحركة اليسارية على نفسها.

أما من ناحية التركيب الاجتماعي فيتضح من الجدول ١٤ ـ ١ أن التنظيم الرئيسي للحزب كان يعتمد على البروليتاريا والبورجوازية الصغيرة، وخصوصاً بين عمال السكك الحديدية وعمال البناء والنجارين، الذين كانوا يشكّلون معاً نسبة ٥٥,٣ بالمئة من إجمالي عضوية بغداد. وأحد المظاهر البارزة هو النسبة الضئيلة جداً للإنتلجنسيا في عضوية الحزب (٦,١ بالمئة)، على الرغم من أنها كانت تمسك بدفة القيادة. وهذا ما يتناقض بحدّة مع أوضاع منظمة فهد التي كانت الإنتلجنسيا تتمثل فيها بقوة على المستويات كافة وفي القاعدة الناشطة[٧٣] بالرغم من عدم ثقة فهد بهذه الشرعية وسخريته المريرة من «الأفندية». ويكمن التفسير في الاستبعاد القانوني للطلبة والمعلمين وموظفي الدولة، الذين يشكلون معاً مجمل

= الشيوعي العراقي، واشترك طلية في لجنة فهد المركزية ١٩٤٠ ـ ١٩٤٢. وشملت اللجنة المركزية الثانية لحزب الشعب، المنتخبة في ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، كلاً من: عبد الرحمن شريف وتوفيق منير، أولهما شقيق عزيز شريف وثانيهما ابن عمه، وهما محاميان كانا قد لعبا أدواراً بارزة في الحركة الشيوعية العراقية في أواخر الخمسينات. المصدر: ملف الشرطة العراقية حول «حزب الشعب».

(٦٩) تقرير (سري) للجادرجي، ص ٢ ـ ٣، و«كفاح السجين الثوري»، السنة ١، العدد ١٥ بتاريخ ٢٠ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ١٢. والسنة ٢، العدد ٨ بتاريخ ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٥٤، ص ٨.

(٧٠) مدخل كتبه المستشار الفني بتاريخ ٦ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، في ملف الشرطة العراقية المعنون «حزب الشعب».

(٧١) تقرير مؤرخ في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٤٧ مرفوع من معاون مدير شرطة محافظة بغداد إلى وزير الداخلية، في ملف الشرطة العراقية المعنون «حزب الشعب».

(٧٢) تقرير مؤرخ في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ مرفوع من معاون مدير شرطة محافظة بغداد إلى وزير الداخلية، في ملف الشرطة العراقية المعنون «الحزب الوطني الديموقراطي»، المجلد ١.

(٧٣) انظر الجداول أ ـ ٤ وحتى أ ـ ٧.

الجدول رقم ١٤ ـ ١

حزب الشعب: مهن أعضاء تنظيم الحزب في بغداد ١٩٤٧

		المجموع	النسبة المئوية
الطلبة		٥٦	٤,٨
جامعيون	٥٤		
ثانويون	٢		
الأعضاء المهنيون		١٥	١,٣
معلمون	٤		
محامون	١١		
عمال وأشباه بروليتاريين		٦١٦	٥٢,٦
عمال بناء	٢٧٧		
عمال سكك حديدية	١٨٢		
حمالون	٧٣		
سائقون	٨٤		
بورجوازيون صغار: حرفيون وتجار صغار		٤٨٤	٤١,٣
نجارون	١٨٩		
متفرقون (حرفيون وتجار صغار)	٢٩٥		
المجموع		١١٧١	١٠٠,٠

الإنتلجنسيا، عن أي شكل من أشكال الحياة السياسية، باستثناء حق التصويت المشكوك فيه. (يبدو أن الطلبة المشار إليهم في الجدول ١٤ ـ ١ قد تسللوا إلى الحزب تحت صفات مختلفة: وقد صنفوا في سجلات حزب الشعب بين الـ «متفرقين»). ويبرز كذلك أمر آخر، وهو أن حزب الشعب، وخلافاً لتنظيم فهد، لم يضمّ في صفوفه أي عراقي من الطائفة اليهودية[٧٤]. وكان هذا نتيجة لحساب واع. وأوضح أحد أعضاء اللجنة المركزية للحزب[٧٥] في وقت لاحق قائلاً: «لم تكن سياستنا ناجمة عن انحياز عرقي بل عن احترام حذر للشروط الموضوعية للبلد».

بالنسبة إلى فهد، كان ظهور حزب الشعب على المسرح السياسي حقيقة غير ملائمة، وهذا أقل ما يقال. وخشي فهد ألّا يؤدي نموه إلا إلى شق العمال وإرباكهم. ولهذا، فإنه بذل منذ البداية كل جهد ممكن لإبقائه لا قوة له. وبدأ بإطلاق حزب منافس هو «حزب التحرير الوطني» الذي مارس نشاطه بحرّية مدة ثلاثة أشهر، من نيسان (أبريل) إلى حزيران (يونيو)

(٧٤) كان الاستثناء الواحد هو نعيم دنكور، الإعلاني اليهودي.

(٧٥) حديث وديع طلية مع المؤلف في شباط (فبراير) ١٩٦٤.

١٩٤٦[٧٦]، على الرغم من أنه لم يحصل أبداً على ترخيص رسمي. ثم انتقل فهد إلى تكتيك آخر، فأدخل فرقاً من جماعته إلى الحصن المنافس. ومن أصل ١١٧١ هم أعضاء حزب الشعب في بغداد ١٩٤٧ كان ٥١ عضواً ينتمون عملياً ـ كما عرف لاحقاً ـ إلى الحزب الشيوعي العراقي، و١٢٥ إلى حزب التحرير الوطني، و٢٤ إلى الرابطة ضد الصهيونية[٧٧]. وبذل فهد كل جهد ممكن، طيلة الوقت، لوصم قادة حزب الشعب بعار الانتهازية وعزل أتباعهم واجتثاثهم من نقابات العمال والحرفيين. وكما فعل فهد في كل معاركه، ذهب هذه المرة إلى أبعد مدى ممكن، ومن دون هوادة. ونتيجة لذلك، لم يتمكن حزب الشعب من القيام بأي دور جدي. وأكثر من هذا فقد تولّد الكثير من الشقاق والنزاع بين الطرفين. وفي البصرة، هتف أنصار عزيز شريف مهددين أنصار فهد: «نعرف من هو زعيمكم... سنفضحكم». ولكنهم كشّروا عن أنيابهم فقط ولم يعضّوا. وفي لحظة معينة ـ في العام ١٩٤٦ ـ ثار عزيز شريف ساخطاً على الطرد الجماعي لأتباعه من نقابة عمّال المرفأ، واتهم مكتب إدارة النقابة ـ بفظاظة ـ بـ «الفاشية». وعند ظهوره ثانية في «المعقل»، أي موقع الأرصفة الرئيسية، قابله عمال الميناء بالهسهسة والسخرية والتهديد، وكادوا يضربونه[٧٨]. وبدا الجانبان وكأنهما يسيران بالأمور نحو الحدود القصوى للإحباط والفشل.

وقبل مضيّ وقت طويل ظهر النزاع بين الحزب الشيوعي العراقي وحزب الشعب كنزاع بين فهد وبكداش. وهذا ما يعطيه أهميته الخاصة، بل والاستثنائية. وعلى الرغم من عدم مضي إلا ما يقرب السنة الواحدة على إعلان عدم التدخل في الشؤون العراقية، وقف بكداش في هذا النزاع إلى جانب حزب الشعب. وكعادته، لم يقل بكداش نفسه شيئاً في العلن. ولكن ما لوحظ هو أن صحيفته «صوت الشعب» أبرزت نشاطات حزب الشعب وتجاهلت كلياً الحزب الشيوعي العراقي والحزب المساعد له، حزب التحرير الوطني. وفي الوقت نفسه، أكد عبد القادر اسماعيل[٧٩] لمراسل فهد في سورية أنه: «نحن هنا لا نعترف إلا بحزب الحاج»[٨٠]، أي حزب فهد. ولكن، يبدو أن عبد القادر كان يقول شيئاً، وبكداش

---

(٧٦) عيّن فهد حسين محمد الشبيبي رئيساً لهذا الحزب، ولكن معظم عمله كان يتم تحت الإشراف المباشر لسكرتيره سالم عبيد النعمان، وهو محام سني ولد لتاجر صغير من عانة عام ١٩٢١، وأصبح شيوعياً منذ العام ١٩٤٢. المصدر: ملف الشرطة العراقية المعنون «حزب التحرير الوطني».

(٧٧) من لائحة أعضاء الحزب في ملف الشرطة العراقية المعنون «حزب الشعب». وكانت «الرابطة ضد الصهيونية» منظمة ـ واجهة للحزب الشيوعي العراقي.

(٧٨) من تقرير داخلي أرسله إلى فهد عضو في المكتب الإداري لنقابة عمال الميناء تحت عنوان «النشاطات الهدامة لأعضاء حزب الشعب في نقابة عمال الميناء». والتقرير ليس مؤرخاً ولكن الدلائل الداخلية تشير إلى أنه كتب في حزيران (يونيو) ١٩٤٦ أو نحو ذلك، وموجود في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

(٧٩) حول عبد القادر إسماعيل، انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(٨٠) من رسالة كتبها «حارس» إلى فهد في تشرين الثاني (نوفمبر) موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

يقول شيئاً آخر. وأكثر من هذا، فإنه كان لفهد الحق في الاعتقاد بأن بكداش كان يعمل ضده بين الشباب العراقيين الذين يدرسون في سورية. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ كتب فهد إلى عبد القادر يشتكي من «التوجيه الخاطىء» الذي يعطى لهؤلاء الطلبة[٨١]، ولاتخاذ اجراءات مضادة فإنه خطط لإنشاء فرع لحزبه في دمشق، ولكن عبد القادر أعلن اعتراضه بقوة، وكتب مراسل فهد في دمشق يوم ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ يقول: «تحدثت إلى الأخ العراقي الأكبر[٨٢] حول فتح فرع خاص لشركتنا لن يكون مرتبطاً معهم إلا معنوياً. ولكنه والأخ محمد[٨٣] لم يرتاحا لهذا النوع من النشاط وقالا إن العرف التجاري[٨٤] يقضي بالانتماء إليهم»[٨٥]. وفي وقت لاحق، أصر عبد القادر على ضرورة تسليم القيادة الحزبية في سورية كل الرسائل الصادرة منها إلى فهد على أساس أن المرسلين تابعون للحزب الشيوعي السوري تنظيمياً[٨٦]. ثم كتب عبد القادر في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦ إلى فهد متقرباً يقول:

«ذهلت لقولكم إننا نوجّه هنا الإخوة من العراق توجيهاً خاطئاً... وهذا خطأ حقاً. ومن الغريب أنك كوّنت فكرة غير صحيحة وحاولت أن تتصرف معنا كدولة تجاه دولة أخرى، أي الانتقام من خلال تشكيل تنظيم خاص في سورية. ولا بد أنك تعرف أن كل المنظمات [الشيوعية] في بلد ما تخضع للحزب [الشيوعي] في ذلك البلد. ويبقى أي ترتيب آخر محظوراً ويتعارض مع مبادىء الحزب. ونحن لا نقول إلا للإخوة غير الحقيقيين أن ينضموا إلى أية مجموعة عراقية يرغبون بها، أما الإخوة الحقيقيون فلا نشير عليهم إلاّ بالحزب»[٨٧].

وبينما كان فهد وعبد القادر يحاولان التقارب في ما بينهما كسرت صحيفة بكداش، «صوت الشعب»، حاجز الصمت الغريب حول الحزب الشيوعي العراقي ونشرت للمرة الأولى بياناً صادراً عن فهد يحمل على الوضع في العراق[٨٨]. فهل كان هذا نوعاً من غصن زيتون؟ أم أن تجربة حزب الشعب لم تلبِّ تطلّعات بكداش؟ لا يمكن الحصول على رد على هذه التساؤلات إلا من التطورات اللاحقة. ولكن التطورات التي حصلت الآن لم تكن

---

(٨١) إشارة في رسالة عبد القادر إسماعيل إلى فهد بتاريخ ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦. المصدر السابق.

(٨٢) أي عبد القادر إسماعيل.

(٨٣) أي محمد علي الزرقة. حول الزرقة انظر الجدول ٩ ـ ٣.

(٨٤) من تقاليد الشيوعيين أن الشيوعي المقيم في الخارج، ولو مؤقتاً، أن يعتبر عضواً في الحزب الشيوعي لبلد الإقامة وليس في حزب البلد الأصل.

(٨٥) الرسالة موجودة في حافظة الشرطة المعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

(٨٦) رسالة من «حارس»، دمشق، إلى فهد مؤرخة في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦. المصدر السابق.

(٨٧) رسالة من عبد القادر، المصدر السابق.

(٨٨) الإشارة هنا إلى بيان فهد بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٦ الذي يحدد فيه موقفه من الحكومة القائمة. انظر الفصل العاشر.

متوقعة، ففي ١٨ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ ألقت الشرطة القبض على فهد وأقرب رفاقه إليه.

وإذ زال فهد من الطريق، بدا الميدان مفتوحاً أمام عزيز شريف وأتباعه. ولكن، كان عليهم أن يفهموا الأمور بشكل أفضل. وكانت الحكومة، التي أوقفت صدور صحيفتهم اليومية «الوطن»، «تعد عليهم أنفاسهم». وإذا كانوا قد تمكّنوا من أن يعملوا لفترة قصيرة تحت غطاء رقيق من الحرية، فإنهم قمعوا رسمياً يوم ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧. وبعد قليل من ذلك، غادر عزيز شريف العراق إلى سورية.

وعلى العموم، فإن تلك لم تكن نهاية حزب الشعب. وعلى الرغم من أن الحزب حرم من المركز والقيادة فإن قلّة من الأعضاء، تابعت الطريق. وسرعان ما تصالح هؤلاء مع الشيوعيين وأقاموا جسراً معهم، . . وأعدوا بذلك الأرضية اللازمة لإقامة «لجنة التعاون» التي كان لها أن تلعب دوراً هاماً في «وثبة» كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨[٨٩].

ولكن النزاع الذي استمر ثلاث سنوات بين فهد من ناحية، وبكداش وعزيز شريف من ناحية أخرى، لم ينتهِ، بل هو عاد إلى الحياة بعد أشهر قليلة قصيرة من «الوثبة»، عندما عاد عزيز شريف من سورية، وعاود حزب الشعب الظهور، ووقف بكداش مرة أخرى في الجهة الخطأ من الحاجز، في رأي فهد[٩٠].

ومما يثير الاهتمام أن فهداً ـ نزيل سجن الكوت الآن ـ أخذ يشك في «بلشفية» بكداش على الرغم من أنه ـ واستناداً إلى مصدر شيوعي عراقي داخلي ـ منع توجيه أي انتقاد الى زعيم الحزب الشيوعي السوري أو أية إشارة إلى «انحرافه»[٩١]. وعلى العموم، فعندما اعترف بكداش في العام ١٩٤٨ بوجود «ميل انتهازي في الحزبين الشيوعيين في سورية ولبنان»، وردّ جذوره إلى «بعض المواقف التكتيكية الخاطئة التي اتخذها الحزبان في مسائل سياسية هامة»[٩٢]، وبعد نقل اعتراف بكداش بالذنب إلى فهد في سجنه، التفت هذا إلى رفاقه وقال بهدوء: «لقد قدم الرفيق بكداش البرهان على بلشفيته»[٩٣].

---

(٨٩) حول «الوثبة»، انظر الفصل ١٢.

(٩٠) اعترض فهد خصوصاً على مقال كتبه بكداش بعنوان «معجزة العراق» ونشر في العددين ٣٩٦ و ٣٩٧ ليومي ٢٤ و ٢٥ آذار (مارس) ١٩٤٨ من صحيفة حزب الشعب، «الوطن»، وانتقص المقال، «ضمناً»، من قيمة الدور الذي لعبه الحزب الشيوعي العراقي في «الوثبة». ولكن أكثر ما أثار استياء فهد هو أن المقال نشر في «الوطن» وليس في صحيفته «التحرر».

(٩١) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٦ بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٥٤، ص ٧.

(٩٢) «انتفاضة الشعب العراقي وآثارها في تطور القضية العربية»، دراسة موافق عليها من قبل قيادة الحزبين الشيوعيين في سورية ولبنان وخصّصت لمناقشتها في كل لجان الحزبين ودوائرهما (١٩٤٨)، ص ٢٠.

(٩٣) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٦ بتاريخ ٣ آذار (مارس) ١٩٥٤، ص ٧.

الفصل الخامس عشر

الشيوعيون.. والمسألة الفلسطينية

يوم ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٧ أعلن وزير الخارجية السوفييتي أندريه غروميكو في بيان تلاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه «لا يمكن ضمان المصالح المشروعة للسكان اليهود والعرب [في فلسطين] على حدٍّ سواء إلا بإقامة دولة عربية ـ يهودية مستقلة وثنائية وديموقراطية ومتجانسة»، ولكنه أضاف أنه «إذا ما أثبتت هذه الخطة كونها مستحيلة التنفيذ. . . فسيكون ضرورياً أخذ الخطة الأخرى في الاعتبار. . . وهي الخطة التي تنص على تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين، واحدة يهودية وأخرى عربية»[١]. وبعد خمسة أشهر، في ١٣ تشرين الأول (أكتوبر)، قال س. تسارابكين، المندوب السوفييتي لدى الأمم المتحدة، ان العلاقات بين العرب واليهود أصبحت متوترة إلى درجة أنه صار يستحيل التوفيق بينهما، ولذلك فإن خطة التقسيم تحظى بأكبر «أمل في التنفيذ»[٢].

هذه الكلمات، وتصويت الاتحاد السوفييتي يوم ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ إلى جانب الولايات المتحدة وقوى أخرى ـ لصالح هذه الخطة كانا يدلان على نقض واضح للموقف الذي اتخذته الحكومة السوفييتية على مدى العقود الثلاثة السابقة ـ أي منذ تأسيس النظام السوفييتي ـ من الصهيونية، ويعني، من وجهة نظر الأغلبية الساحقة من أهل فلسطين المحليين، إنكاراً لحقهم في تقرير مصيرهم، وتحولاً ضدهم بسبب نتائج اللاإنسانية الأوروبية تجاه اليهودية، وعزلهم من القسم الأخصب والأكبر من بلدهم ـ ٥٦,٥٪ من مساحة أراضيه ـ ومنحه لمجتمع يشكل أقل من ثلث السكان لا يملك أكثر من سدس المساحة القابلة

---

(١) United Nations, *Official Records of the First Special Session of the General Assembly*, 1947, I, 134.

(٢) United Nations, *Official Records of the Second Session of the General Assembly*, 1947, Ad Hoc Committee Palestinian Question, pp. 69-70.

للزراعة و٧,٥٪ من مجموع مساحة الأرض، وتتألف، في ثمانية أعشارها، من مهاجرين حديثين من أوروبا[٣].

وكانت نتيجة التراجع المفاجىء للاتحاد السوفييتي عن سياسته القديمة بمثابة الصدمة والإرباك وتفتيت الصفوف بالنسبة إلى الشيوعيين في العراق. وكان هؤلاء قد تربّوا دوماً على أساس «العداء للحركة الصهيونية ولفكرة الوطن القومي الصهيوني في فلسطين العربية»[٤]. وارتبك كذلك أعضاء الحزب اليهود الذين نظروا دوماً إلى الصهيونية على أنها «خطر يهدّد اليهود أنفسهم»[٥]. وكان هؤلاء أنفسهم قد وجّهوا يوم ٢٩ أيار (مايو) ١٩٤٦، نداء إلى رئيس الحكومة السوفييتية جاء فيه:

«إننا نتضرع إليكم، أيها الرفيق ستالين، أن تؤيدوا قضية فلسطين عندما تطرح أمام الأمم المتحدة... لا التباس في حق شعب فلسطين العربي بالاستقلال، وقضيتهم لا علاقة لها بمأزق اليهود المُقْتَلعين. إننا واثقون من أن حكومتكم، التي تعتمد مبادئها وسياستها الخارجية على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها، ستقف إلى جانب العرب في محنتهم»[٦].

ورفض الشيوعيون في البداية تخليهم عن صيغهم القديمة كما رفضوا الانحناء للنظرة السوفييتية الجديدة. وأكدت قيادة الحزب، في توجيه داخلي صدر في كانون الأول ١٩٤٧ أن:

«موقف الاتحاد السوفييتي بخصوص التقسيم وفّر للصحف المرتزقة ومأجوري الإمبريالية فرصة لا للتشهير بالاتحاد السوفييتي فقط، بل أيضاً بالحركة الشيوعية في البلدان العربية...

---

(٣) في العام ١٩١٨ كان عدد السكان اليهود في فلسطين، ومعظمهم مهاجر من أوروبا الشرقية، حوالى ٥٦ ألف نسمة، أو حوالى ٨ بالمئة من إجمالي السكان. وارتفعت نسبتهم الى ١١,١ بالمئة في العام ١٩٢٢، والى ١٦,٨ بالمئة في العام ١٩٣١. وفي العام ١٩٤٦ أصبح عددهم ٦٠٨ آلاف، أو ٣١,٤ بالمئة، وكان عدد العرب مليوناً و٢٩٣ ألفاً، أو ٦٦,٨ بالمئة. وكان اليهود يملكون في العام ١٩١٨ حوالى ١٦٢,٥ ألفاً من آرات [آكر = ٤٠٠٠م] الأراضي من أصل ٦٥٨٠٧٥٥ آراً هي إجمالي أراضي فلسطين، أي ٢ بالمئة منها، و٣٧٢٩٢٥ آراً في العام ١٩٤٥، أي ٥,٧ بالمئة. وكان العرب يملكون كأفراد ٣١٤٣٦٩٣ آراً، أو ٤٧,٨ بالمئة في العام ١٩٤٥. أما ما يتبقى فكانت كلها أراضي «ميري»، أي ملكية للدولة. ولم يحصل أي تغير ذي مغزى في الملكية بين العامين ١٩٤٥ و١٩٤٨. انظر: Palestine Government, *A Survey of Palestine: 1945-1946*, I, 141; Sami Hadawi, *Palestine: Loss of a Heritage* (San Antonio, Texas, 1963), pp. 13-14, 18, 130, 131, and 133; Village Statistics 1945, P.3.

(٤) انظر، مثلاً، «القاعدة»، العدد ٩ لشهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٣، والعدد ١٨ لشهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، والمادة ١٣ أ للدستور الوطني للحزب الشيوعي العراقي للعام ١٩٤٤.

(٥) الكراس الشيوعي المعنون «برنامج عصبة مكافحة الصهيونية وأنظمتها الداخلية» (بالعربية)، ص ٣.

(٦) عصبة مكافحة الصهيونية، «العصبة في كفاحها ضد الصهيونية» (بغداد، ١٩٤٦)، ص ٥١ - ٥٢. وقد وقّع النداء يوسف هارون زلخا، رئيس العصبة.

ولذلك، فإنّه يجب على الحزب الشيوعي تحديد موقفه من القضية الفلسطينية حسب الخطوط التي انتمى إليها والتي يمكن تلخيصها بالتالي:

أ) إن الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية رجعية، ومزيفة بالنسبة إلى الجماهير اليهودية.

ب) إن الهجرة اليهودية... لا تحلّ مشكلات اليهود المُقْتَلعين من أوروبا، بل هي غزو منظم تديره الوكالة اليهودية... واستمرارها بشكلها الحالي... يهدّد السكان الأصليين في حياتهم وحرّيتهم.

ج) إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع إمبريالي قديم... يستند إلى استحالة مفترضة للتفاهم بين اليهود والعرب...

د) إن شكل حكومة فلسطين لا يمكنه أن يتحدد إلا من قِبَل الشعب الفلسطيني، الذي يعيش في فلسطين فعلاً، وليس من قبل الأمم المتحدة أو أية منظمة أو دولة أو مجموعة دول أخرى...

هـ) إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأكثرية العربية للأقلية الصهيونية في الدولة اليهودية المقترحة.

و) إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيزيد من الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جدياً على آمال السلام في الشرق الأوسط.

ولكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطّة التقسيم...»[٧].

وفي ضوء هذا التوجيه، توجّهت جريدة «الأساس» - وهي الجريدة المشروعة التي عملت كناطق بلسان الحزب منذ ١٨ آذار (مارس) ١٩٤٨ وحتى وقفها في حزيران (يونيو) التالي - نحو التصعيد على مدى شهرين. وكان شعارها: «أبناء شعبنا! كافحوا للحفاظ على عروبة فلسطين وهزيمة مشروع الدولة الصهيونية»[٨]. وعلى العموم، ففي ٢٤ أيار (مايو) من السنة نفسها أوقفت الجريدة هذه الصيغة فجأة وبدأت تراوح مكانها، مع استهجان «التصلب السياسي» في الموقف العربي[٩]. وفي النهاية، في ٦ تموز (يوليو) ١٩٤٨، سارت القيادة الشيوعية في خط السياسة السوفييتية واتخذت لنفسها فكرة موجّهة تقول بـ «إقامة دولة عربية ديموقراطية مستقلة في الجزء العربي من فلسطين»[١٠].

---

(٧) نص التوجيه الداخلي موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

(٨) انظر، مثلاً، «الأساس»، العدد ٤٢ بتاريخ ٢٢ أيار (مايو) ١٩٤٨.

(٩) انظر «الأساس»، العدد ٤٣ بتاريخ ٢٤ أيار (مايو) ١٩٤٨.

(١٠) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي الصادر في ٦ تموز (يوليو) ١٩٤٨، موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

ولكن، ما هي الاعتبارات التي أثّرت على موقف الحكومة السوفييتية؟ هناك عدد من التكهنات المحتملة حول هذا الموضوع، ولكن الأكثر فائدة هو العودة إلى ما هو متوفر في المراسلات الدبلوماسية، فقد كتب المندوب السوري لدى الأمم المتحدة إلى وزارة خارجية بلده بتاريخ ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ يقول: «أجريت نقاشاً مطولاً مع رئيس الوفد السوفييتي ومعاونيه. وفي النهاية أخبرني بأنهم أيدوا قيام دولة يهودية لأنهم يتوقعون من العرب خيراً أقل مما يتوقعون من اليهود، وادّعى أن معظم الدول العربية ألقت بنفسها بين الأيدي الأنكلو ـ سكسونية»[11]. وكان القائم بالأعمال السوري في موسكو أكثر تحديداً، إذ ألقى اللوم على المواقف . . .

«اللاودية لمعظم الحكومات العربية تجاه السوفييت والأحزاب الشيوعية، ومساهمة هذه الحكومات جملة، كحكومات أنقرة وبغداد وعمان . . . وتوقيعها لمعاهدات بريطانية النفوذ تهدف إلى تطويق الاتحاد السوفييتي، والاعتقاد الزائف السائد بين عدد كبير من العرب بأن تأييد السوفييت مضمون في كل الأحوال، وما أعقب ذلك من إهمال لاستثمار حماستهم ومن تحويل التعاون معهم في المحافل الدولية إلى مجرد تهديد وإعلان الهيئات العربية المسؤولة أن هذا التعاون تعاون مع الشيطان، وهو أمر يَشعُر السوفييت تجاهه بحساسية بالغة».

وكانت لدى القائم بالأعمال السوري توضيحات إضافية، وقال إن موسكو توقعت أن تهز سياستها الجديدة موقع بريطانيا في الشرق وتسرّع مغادرتها لفلسطين، وأن تؤدي، فوق هذا كله، إلى إيجاد مزاج يسود الناخبين اليهود يكون أقرب إلى صالح ترشيح هنري والاس مع اقتراب الانتخابات الرئاسية الأميركية. وقال أيضاً بأن لدى السوفييت «آمالاً كبيرة» بأن «يحول الحزب الشيوعي اليهودي الدولة الرأسمالية الصهيونية في فلسطين إلى دولة شيوعية»[12].

ولكن، ما هي الأسباب التي وفّرها الشيوعيون أنفسهم لكي تغير موسكو توجّهها؟ جاء في بيان أصدرته «اللجنة العربية الديموقراطية في باريس» في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ ووزّع على أعضاء الحزب في العراق خلال شهر آب (أغسطس): «إن الأمر الذي يؤسَف له هو أن العرب التقدميين لم يفهموا يومها الموقف الذي اتخذه الاتحاد السوفييتي في ما يخص خطة التقسيم . . . وضيّع بعضهم الوقت، وما زال يضيعه، في بحث لا فائدة منه عن دوافع «انتهازية» و«ظرفية ـ تكتيكية» تكمن وراء هذا الموقف». ومعنى البيان يقول ان المسألة الفلسطينية لم تكن مسألة عربية بحتة أو يهودية بحتة، بل مسألة «دولية». وكانت كذلك «مسألة فرعية لا أساسية، ونسبية لا مطلقة، وتخضع لمتطلبات الصراع العام ضد النظام

(١١) التقرير رقم ١٠٠ المؤرخ في ٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ والمرسل من قبل فارس الخوري في نيويورك إلى وزارة الخارجية السورية. الأوراق غير المنشورة الخاصة بجميل مردم بك، رئيس الوزارة السورية سابقاً، وقد حصل المؤلف عليها بتلطف من الأستاذ وليد الخالدي.

(١٢) الرسالة رقم ١٠/ب بتاريخ ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٧ من القائم بالأعمال السوري في موسكو إلى وزارة الخارجية في دمشق. الأوراق غير المنشورة لجميل مردم بك.

الرأسمالي ـ الإمبريالي الدولي». ورأى البيان أنّ من سوء الحظ أن «عدداً لا بأس به من الديموقراطيين العرب» لم يفكر بهذا المبدأ أو بحقيقة أن «أرض المعركة الخاصة بهذا الصراع الشامل هي العالم بأسره»، أو أنه نسي أن «طرد الإمبريالية من أي بلد كان، **الآن فوراً وليس غداً**، يعتبر نصراً للمعسكر التقدمي». أما في ما يتعلق باليهود في فلسطين فإن البيان يشدد على أن . . .

«المسألة التي هي أمامنا ليست تصريح بلفور [للعام ١٩١٧] . . . الظالم من غير أدنى شك . . . بل تحديد موقفنا تجاه مئات ألوف اليهود الذين هاجروا منذئذ إلى فلسطين . . . والذين يشكّلون في الواقع وجدة مستقلة لها أنظمتها ولغتها وطموحاتها . . . ويمكن أن يُرى بينهم ـ إلى جانب . . . المستغلين، أعدائنا في كل مكان ـ عمّال وفلاحون وحرفيون، هم أصدقاء لنا في كل مكان. إن لهذا الشعب الإسرائيلي الجديد . . . الحقّ في تقرير مصيره».

وفي النهاية، دعا البيان المعنون «ضوء على القضية الفلسطينية» العرب الديموقراطيين والوطنيين إلى عدم القتال، وإلى تأييد خطة التقسيم، وأكثر من ذلك إلى «عدم معارضة شعب إسرائيل الجديدة ككل . . . بل دعم القوى اليهودية التقدمية والوطنية لتمكينها من تسلّم السلطة في «دولة إسرائيل» . . . ولوضع نهاية . . . للصهيونية أو الرجعية اليهودية . . .»[13].

وهناك إشارات في السجلات الشيوعية تربط هذا البيان بيوسف إسماعيل، وهو شيوعي عراقي أقام طويلاً في باريس[14]، ولكن ليس واضحاً إذا ما كان هو صاحبه الحقيقي. وعلى كل حال، فإن توزيع هذا البيان في إطار العمل السري في العراق أزعج كثيرين من المنظّمين الأساسيين للحزب أكثر مما أقنعهم، وأكثر من أي شيء آخر لأن البيان وصف المنظمتين الإرهابيتين اليمينيتين المتطرفتين «شترن» و«إرغون» بأنهما «منظمتان تقدميتان»، ولأنه احتوى على تأكيدات طائشة وجلية الزّيْف، كذلك الذي يمنح «الأحزاب التقدمية» في فلسطين «تأييد ٧٥ بالمئة من الشعب اليهودي». وسمعت في أوساط قاعدة الحزب العراقي انتقادات واحتجاجات، وكان هنالك ما هو أسوأ، أي الابتعاد عن الحزب. ولام أحد أعضاء الكادر الحزب بقلق قائلاً: «كيف يسمح الحزب لنفسه بتوزيع بيان حول قضية لم يضع يده بشكل كافٍ على تشابكاتها؟»[15]. ومن الأمور ذات الدلالة أنه عندما وصل البيان إلى سجن الكوت، وبدأ أحد أعضاء تنظيم السجن الشيوعي بقراءته بصوت مرتفع في

(١٣) اللجنة العربية الديموقراطية في باريس، «ضوء على القضية الفلسطينية»، ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨ (بغداد، آب /أغسطس ١٩٤٨)، ص ١ ـ ١٢. موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

(١٤) حول يوسف إسماعيل، انظر الجدول ٤ ـ ٢.

(١٥) رسالة حزبية داخلية مؤرخة في ٩ شباط (فبراير) ١٩٤٩ ومعنونة «ملاحظات عن سياسة الحزب» ص ١٤.

«قاووش»[١٦] السجن، أمره فهد بالكفّ عن ذلك بعد سماعه فقرات قليلة منه[١٧].

وكان عزيز شريف، الذي تلقّى في وقت لاحق جائزة لينين للسلام، هو من عبّر علناً عما كان يشعر به فعلاً الكثير من أعضاء الحزب ومؤيديه. وكان قد استبق في ذلك بيان باريس وأطروحاته، وقال في نهاية أيار (مايو):

«ليس مسموحاً أن نستمد موقفنا في القضايا الوطنية من الاتحاد السوفييتي... أو أن ننظر إلى سياسة دولة كالاتحاد السوفييتي على أنها مستوحاة في كل الحالات من اعتبارات المبادىء... ألم يمرّ الاتحاد السوفييتي بصمت على سحق حكومة إيران لأذربيجان؟ ألم يُقم الاتحاد السوفييتي علاقاتٍ اقتصادية وسياسية مع حكومة شيانغ ـ كاي ـ شيك وحدها بينما كانت عواطفه مع الحركة المعادية لتلك الحكومة؟...

إن الاتحاد السوفييتي دولة تفعل وتنفعل ضمن إطار وضع دولي، وتصوغ سياستها في ضوء ذلك الوضع بكل تناقضاته وتعقيداته... وإذا كان علينا أن نقبل من دون تحفّظ كل السياسات التي ترى من الملائم تبنّيها...، فإننا سنثير عدم الثقة بالحركة الوطنية بين جماهير الشعب...

لقد أقيمت دولة إسرائيل من خلال عمل عدواني على أساس الاستيلاء بالقوة على فلسطين من شعبها صاحب الحق...

وإذا كانت مقاومتنا للصهيونية صحيحة... قبل أن تحقق هذه أهدافها فلماذا يمنعوننا من مقاومتها بعد أن حقّقت أهدافها؟ عملياً، ليس إعلان دولة إسرائيل إلا الخطوة العملية الأولى [؟] باتجاه تجسيدها»[١٨].

وفي النهاية، تمّ رفض بيان باريس الصادر في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨. وقالت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في تقرير صادر في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦ إن «بعض العناصر المشكوك بها نجحت [في العام ١٩٤٨] في أن تدس في صفوف حزبنا وحركتنا مفاهيم خاطئة بالنسبة إلى الصهيونية... من بينها الأفكار التي وجدت تعبيرها في بيان عنوانه «ضوء على القضية الفلسطينية»[١٩].

وبالعودة إلى الوراء، من الواضح جداً أنّ توجّه موسكو الموالي لإسرائيل في العام

---

(١٦) مهجع جماعي للسجناء، والكلمة تركية الأصل.
(١٧) حديث مع سالم عبيد النعمان، رفيق لفهد.
(١٨) عزيز شريف، «السياسة الصحيحة لحل القضية الفلسطينية» (بغداد، ١٩٤٨)، ص ١٣ ـ ١٥ و٣٣.

(١٩) الحزب الشيوعي العراقي، «خطتنا السياسية من أجل التحرير الوطني والقومي في ضوء الظروف التي كشف عنها المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي» (بالعربية). تقرير اللجنة المركزية كما صادق عليه الكونفرس الثاني للحزب، أيلول (سبتمبر) ١٩٥٦، ص ٣٢.

١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ كان خطأ، حتى من وجهة نظر المصالح البحتة للشعوب السوفييتية. ويكمن البرهان في الصفة العَرَضية لهذا التوجّه، إذ تم التخلي عنه خلال أقلّ من سنتين. ولهذا، فإن من المعقول الاستنتاج بأنه نبع من مقدمات ذات أسس واقعية واهية. وبوضوح أكبر، فإنه يبدو أن هذه السياسة كانت مبنية، أولاً، على تقييم غير مناسب للروابط بين الصهيونية ورأس المال اليهودي، وبين رأس المال اليهودي والرأسمالية في الغرب. وثانياً، على التقدير المبالغ به لقوة اليسار اليهودية وإمكانياته، في فلسطين على الأقل. وثالثاً، على غياب التحسس بأمزجة شرائح واسعة من العرب وبواعثها وعلى إدراك غير كاف لاتساع الهوّة التي تفصل هؤلاء عن حكّامهم التقليديين الواقعين تحت سيطرة الغرب. وبكلمات أخرى، فإن إمكانية التغيير الملازمة للوضع العربي، والتي لم تفعل المأساة الفلسطينية إلا أن سرّعت إيقاعها[٢٠]، تبدو وكأنها بقيت ـ إلى حدّ كبير ـ خارج نطاق رؤية موسكو. وقد يمكن القول ـ طبعاً ـ إن خلق دولة إسرائيل زاد كثيراً من حدّة التوترات الداخلية في المجتمعات العربية، وجعل ـ في الوقت نفسه ـ الوجود القوي للاتحاد السوفييتي في الشرق الأوسط أمراً ممكناً في النهاية، ولكن من المشكوك جداً فيه أن يكون صانعو القرار في موسكو قد توقّعوا هذه النتائج في العام ١٩٤٧. وكان مثل بعد النظر هذا يحتاج إلى سلوك مختلف ـ ووقوف موقف الدفاع في الحد الأدنى ـ ويزيد من هذه الحاجة أن الشروط الموضوعية وعلاقات القوى المتبادلة يومها، كانت ـ على المستوين المحلي والدولي ـ تؤكد أن الأرجح هو قيام دولة إسرائيل، وكأمر واقع في أقل تقدير، بغض النظر عن الكيفية التي سيتصرف بها الاتحاد السوفييتي.

وعلى كل، فقد كان لسياسة موسكو تأثير ضار جداً بالنسبة إلى الشيوعيين في العراق. وقللت هذه السياسة من نفوذ الشيوعيين بين العمال العرب، وأربكت مؤيديهم وثبّطت عزائمهم، وقلصت قاعدتهم بشكل ملموس، وخلقت الشروط النفسية المسبقة للقمع الوحشي الذي مارسته الشرطة ضد كوادرهم وتنظيماتهم. وأصبحت سياسة موسكو في الواقع السلاح الرئيسي للحكومة ضد الحزب والمتعاطفين معه.

---

(٢٠) في العراق، مثلاً، حصلت الانتفاضة الجماهيرية الكبرى، المسماة «الوثبة» في العام ١٩٤٨، وأشارت إلى خلل بنيوي جدّي في المجتمع. وحصل هذا قبل أشهر من اندلاع حرب فلسطين وهزيمة الجيوش العربية.

الفصل السادس عشر

نشاط الحزب، صفاته وأهدافه وأشكاله

لم يكن نشاط الحزب بطريقة من الطرق وحدة متكاملة لا تتجزأ. وبكلمات أخرى، فإن أفعال الحزب لم تكن ترتبط كلها، وبوضوح، أحدها بالآخر أو بهدف نهائي واع. وكانت بعض أفعاله عبارة عن اندفاعات غريزية وليست نتيجة حسابات، وكانت أخرى مجرد ردود أفعال على أفعال خصومه أو انعكاساً لضغوط اللحظة السائدة. وانهمك الحزب أحياناً من أجل فوائد مباشرة بذاتها ومن دون التفكير بالأهداف البعيدة، ونظراً لغياب البصيرة فقد كان يُقضى على هذه الأهداف البعيدة بدلاً من دفعها إلى الأمام عبر العمل. ومهما كان الأمر، فإنّ للكثير من نشاط الحزب أن يفهم بشكل أفضل من خلال الأهداف الرئيسية التي وضعها الحزب نصب عينيه.

في الأربعينات، قال الحزب إن الوصول إلى سلطة الدولة لم يكن ـ بالطبع ـ هدفاً فعلياً لعمله. وكانت السلطة ـ ببساطة ـ بعيدة عن متناول اليد. وكل ما كان الحزب يأمله هو تحقيق مكاسب محدودة نسبياً، مثل إقامة رؤوس جسور في أماكن حساسة، كالمدارس والجامعات والمؤسسات الكبيرة والجيش وجهاز الدولة الرسمي. وعند تحقيق المكاسب كانت هذه تخضع لأهداف أخرى قصيرة الأمد. واعتمدت هذه الأهداف على الوضع الحي للحزب. وهكذا، فبينما عمل الحزب في الفترة ١٩٤٢ ـ ١٩٤٣ بالاستناد إلى الاستفادة الفورية من الإنكليز، نظراً للتحالف الأنكلو ـ سوفييتي، عاد في الفترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٨، ومع تغيّر الأوضاع العالمية، إلى العمل بهدف دحرهم كلياً. وكما كان الأمر تجاه الإنكليز كان أيضاً تجاه حكومة العراق التي لم يكن لها ـ في نظر الشيوعيين ـ أكثر من معنى المشتق من غيره. وبشكل مطابق، كان تشديد الحزب في الفترة الأولى على الإصلاح، وكان في الفترة الثانية ـ ١٩٤٦ وما بعد ـ على الثورة[1]. ولم يكن المقصود بالثورة هو الانقلاب المفاجىء أو التهديد

(١) انظر الفصل العاشر.

الكبير، فقد كان ذلك خارج إمكانات الحزب. ولا بد من التذكير هنا بأن «وثبة» العام ١٩٤٨ لم تكن مخططة ولا متوقعة. وكان الحزب يفكّر بطريقة مختلفة جداً. لم يكن يهدف إلى الإطاحة المفاجئة بحكام العراق بل إلى إنهاكهم وتحييرهم بتفجيرات صغيرة متكررة، وإلى توريطهم في سلسلة من الأعمال القمعية، وإبعادهم أكثر وأكثر عن الشعب، ثم استهلاك إرادتهم وقواهم الجسدية تدريجياً.

وعمل الحزب، في سعيه إلى أهدافه، على أسس ايديولوجية وعملية. وكان الحزب يأمل من خلال جهوده الايديولوجية بضخ الشيوعية في لحم الانتلجنسيا والطبقات العاملة ودمها أو ـ على الأقل ـ ربط احتياجات هؤلاء ومشاعرهم وتجربتهم الحياتية بالاستنتاجات الشيوعية. وكرس الشيوعيون الكثير من طاقتهم لأمثال هذه الجهود بين العامين ١٩٤١ و١٩٤٣، عندما كان الحزب ما زال أضعف من أن يفرض نفسه على المستوى العملي. ولم يكتفِ الحزب باستخدام الوسائل اللامشروعة فحسب، بل لجأ إلى تلك المشروعة أيضاً، وكان العرض الصريح في صحيفة الحزب «الشرارة» ـ التي أصبحت «القاعدة» في ما بعد ـ يستكمل بموضوعات أقل وضوحاً تنشر في الصحف المرخصة مثل «المجلة» و«المثل العليا»، ثم بعدئذ في «العصبة» و«الأساس». وبدأ نضال الحزب العملي ـ بعد العام ١٩٤٣ ـ يتّخذ شكلاً اقتصادياً إلى حدّ ما، فجمع الحزب العمال في نقابات، وقادهم إلى الإضرابات، وجاهد لتحسين أوضاعهم المعيشية وكسبهم من خلال هذه العملية إلى جانب قضيته. ومن أصل ١٦ نقابة عمالية مرخصة في الفترة ١٩٤٤ ـ ١٩٤٥ كانت هنالك اثنتا عشرة واقعة تحت السيطرة المباشرة للحزب. وكانت مسوّدات برامج هذه النقابات قد كتبت بخط يد فهد نفسه. ولكن الشكل الأكثر أساسية من نضال الحزب العملي كان ـ بالطبع ـ نضاله السياسي. وهو ما عبّر عن نفسه، من ناحية، بالعمل المباشر: ففي الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨، عندما أنزل الحزب راية الإصلاح ورفع مكانها راية الثورة، قام بتنظيم الاحتجاجات الجماعية والاجتماعات العامة والمظاهرات الجماهيرية، وانتفاضة فلاحية واحدة[٢]، و«مسيرة كبرى» واحدة[٣]، وإضرابات عمال وفلاحين، وأسهم بوضوح في إتمام «الوثبة»[٤]، وفعل ذلك إمّا بواسطة وحداته الأولية أو عبر منظماته المساعدة مثل «عصبة مكافحة الصهيونية» و«حزب التحرير الوطني» و«جمعيات أصدقاء الفلاحين» و«الاتحادات الطالبية» و«المكتب الدائم لنقابات العمال». وعلى العموم، فإن الطريقة الأكثر تمايزاً، والأكثر شيوعاً، والأضمن لتقدّم الحزب لم تكن طريقة الفعل بل التسلل أو التغلغل. وحصل التغلغل تدريجياً وبسرية، فبقي الحزب غير مرئيّ ولا ملموس، ولم يكن بالإمكان ضربه أو مواجهته بسهولة. ومن ناحية أخرى، فإن الفعل عرَّض الحزب أحياناً لأخطار كبيرة. وعلى سبيل المثال، ففي المظاهرات الشيوعية كان الأفراد الذين يشكلون رأس الرمح وحرس الجانبين والمنادون بالشعارات وحملة

(٢) انظر الفصل السادس عشر.

(٣) انظر الفصل السادس عشر.

(٤) انظر الفصل الثاني عشر.

اللافتات ومراسلو الاتصال بين «القيادة الداخلية» و«القيادة الخارجية»[٥]، «مناصرين منظمين» للحزب إن لم يكونوا أعضاء فعليين فيه، وكان لاعتقالهم أن يؤدي إلى كشف خلايا عديدة، وربما إلى خسارة يستحيل تعويضها. وخلال الفترة الواقعة بين أواخر ١٩٤٨ وأوائل ١٩٤٩ كانت اللجان[٦] غير الخبيرة و«غير المفوّضة» شديدة الفرح بالفعل إلى درجة أنها أوصلت الحزب إلى الخراب تقريباً.

وارتبط الحزب كذلك بشكل آخر من أشكال النشاط، وهو شكل ذو طبيعة وقائية أساساً واستُخدم بشكل محدد ضد الشرطة السياسية. وكان هذا نوعاً خاصاً من الصراع الذي مارسه الطرفان ببراعة أحياناً. وفي لحظة ما، داعبت خيال بهجت عطية، رئيس الشرطة، فكرة خلق حزب شيوعي مزيّف. وكتب عطية يقول في مذكرة سرية:

«سيكون من المفيد، لمواجهة التنظيم الشيوعي القائم، إقامة حزب شيوعي منافس تكون له صحيفته السرية الخاصة به... ويسيِّر العملاء هذا الحزب بموجب خطوط محددة وبطريقة تخفي طبيعته الحقيقية... ويجب أن يجتذب الحزب إليه شيوعيين وآخرين لهم ميول مشابهة بحيث يمكن تقديمهم للعدالة... ويجب أن يتبنّى موقفاً مناوئاً للحزب الشيوعي القائم... وأن يدحض نظرياته وكتاباته باسم الماركسية»[٧].

وليس من الواضح ما إذا كان بهجت عطية قد وضع في ما بعد هذه الفكرة موضع التنفيذ ـ في منتصف ١٩٤٩ كانت هناك أربعة تنظيمات تنافس الحزب الشيوعي في العمل السري ولكن بصدق ـ ولكنه عدل عنها في تلك الأيام على الأقل. ولقد علق ضابط الاستخبارات البريطاني پ. ب. راي على الفكرة قائلاً:

«إنه مشروع ممتاز، ولكن من الصعب جداً جداً أن يعمل. واستناداً إلى خبرة مكتسبة في مكان آخر، فإن الأفضل هو عدم المحاولة إلا إذا كنا متأكدين تماماً من إمكانية الإبقاء على طبيعته الحقيقية سراً. ولن يؤدي الفشل إلا إلى زيادة الشيوعيين قوة. وبشكل عام، فإن من الأفضل الاعتماد على نظام تسريب عدد من العملاء المدربين والذين يمكن الاعتماد عليهم إلى داخل الحزب الشيوعي. وعندما تنجح الشرطة في القبض على عدد من الشيوعيين فإنّه يُنصح بمحاولة استمالة واحد أو اثنين من بين الأقل شهرة منهم. ثم تجب محاكمتهم والحكم عليهم إلى جانب متّهمين آخرين والسماح بقضاء مدة الحكم في السجن، وإعادة إدخالهم إلى الحزب بعد الإفراج عنهم. وقد تمر سنوات عدة بعد ذلك قبل أن يرتقي هؤلاء العملاء إلى قمة

(٥) لم يشارك القادة الحقيقيون للحزب في أية مظاهرة أبداً ولكنهم كانوا يوجدون في مكان قريب وكانت تعليماتهم تصل إلى أتباعهم في الميدان بواسطة مراسلين خاصين.

(٦) انظر الفصل الثالث عشر.

(٧) مذكرة غير مؤرخة معنونة «طرق محاربة الشيوعية» (بالعربية) كتبها بهجت عطية، مدير إدارة الاستخبارات الجنائية، في مطلع العام ١٩٤٩، ص ٢.

الحزب، ولكنهم لا بد وأن يصبحوا من مصادر المعلومات القيِّمة جداً خلال ذلك»[8].

وهكذا، فإنّ الشرطة صارت تعتمد في حربها ضد الشيوعيين، وبشكل أساسي، على التقنية نفسها التي يستخدمها الحزب: التسلل أو التغلغل. ومن المؤكد أن رجال الشرطة استخدموا هذه التقنية في وقت أبكر، ومنذ الثلاثينات، ولكن بشكل فج يتّسم بالهواية، بينما أصبحوا الآن أكثر صقلاً وتطوراً. وكانت ممارستهم المميزة تقوم على أساس توظيف عميلين متوازيين، لا يعرف أي منهما شيئاً عن الآخر، ولا حتى عن وجوده أصلاً. وفي إجراء مضاد، يبدو أن الشيوعيين قد زرعوا عملاء لهم بين عملاء الشرطة المزدوجين، أي عملاء كانوا يعملون في الواقع في خدمتهم، ويبدو أنهم نجحوا أحياناً في إرباك السلطات بإصدار تقارير متضاربة، أو معلومات بعضها صحيح وبعضها الآخر زائف، أو أنها كاذبة بأسرها.

وكانت كل أشكال النشاط الشيوعي المذكورة في الصفحات السابقة موحدة ـ بشكل ما ـ من خلال «القاعدة» ـ «الشرارة» قبل ١٩٤٣ ـ وهي الصحيفة الشهرية والناطقة الرسمية الوحيدة بلسان الحزب. وفي ظروف العمل السري لم تكن «القاعدة» تقتصر على أن تشكل أهم أدوات التحريض الحزبي أو المذيع الرئيسي لأفكار الحزب، أو الوسيلة المركزية للتعبير عن قواه الأدبية، بل كانت أيضاً الوسيط الرئيسي الذي تتبادل منظمات الحزب من خلاله خبراتها، وتطوّر ممارساتها وتنظمها، وتتأكد من وحدة الحزب ووحدانيته واستمراريته.

وكما يتضح من الجدول ١٦ ـ ١، كانت «القاعدة» تطبع ٣٠٠٠ نسخة من كل عدد في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ (أو، وبشكل أكثر دقة، من حزيران (يونيو) ١٩٤٧ وحتى أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨)[9]، عندما كان الحزب في ذروة نفوذه. وقد يبدو هذا الرقم تافهاً للوهلة الأولى، ولكن الصحف أو الدوريات العراقية التي تدّعي تجاوزه كانت قليلة يومها. وأكثر من هذا، فإن عدد القراء الفعليين كان أكبر من ذلك بكثير، إذ كانت الصحيفة تنتقل من يد إلى يد. وحتى إن لم تكن الأرقام الواردة في الجدول كافية، فإنها تشكل ـ مع ذلك ـ إشارة إلى كثافة الجهود النسبية لـ «القاعدة» في مختلف المحافظات ومناطق العاصمة المدينية، ناهيك أيضاً عن التوزع الجغرافي ـ والوظيفي جزئياً ـ لأعضاء الحزب ومؤيديه المتعلمين (غير الأميين على الأقل)[10]. ومن الطبيعي أن إمداداً بـ «القاعدة» لإحدى المحافظات أكبر منه في محافظات

---

(٨) Letter No. SF- 6/2 of 20 April 1949 from P.B. Ray Esq. c/o A.H.Q. Detachment, R.A.F. Baghdad, British Forces in Iraq to Bahjat al - Atiyyah, director, C.I.D., Bagh-da-d, p. 2.

(٩) قبل حزيران (يونيو) ١٩٤٧ كان الحزب في حالة تخلخل مؤقت. وفي تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ اعتُقِل مسؤوله الأول، الأمر الذي أدى ـ وقبل مضي وقت طويل ـ إلى تفكّك العديد من منظمات الحزب. ولا بد من أن نذكر هنا أن «القاعدة» توقفت عن الصدور لعدة أشهر بعد «وثبة» كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨، عندما قَصَر الحزب جهوده في النشر على إصدار «العصبة»، وهي جريدة علنية.

(١٠) الأرقام الواردة في الجدول ١٦ ـ ١ تشكّل ـ وإلى حدّ ما ـ تدقيقاً، أو تصحيحاً، للأرقام الواردة في الجدولين أ ـ ٤ و أ ـ ٢٦.

أخرى لا يعكس طلباً أكبر عليها، أي درجة أكبر من التأييد الفعلي للحزب، فحسب، بل يعكس أيضاً رغبة قيادة الحزب في تحقيق مكاسب أكبر له. وعلى العموم، فإنّ حجم هذه المكاسب يتحدد ـ في النهاية ـ من خلال المكاسب المحققة فعلاً في السابق. وعلى كل حال، فإن من الواضح أن الاختراق الأكبر لـ «القاعدة» تحقق في المحافظات الكردية المستاءة، مثل أربيل والسليمانية، وضمن نطاق بغداد الكبرى: بين الطلبة، الذين هم الأكبر عدداً وأكثر حساسية بين الانتلجنسيا العراقية. وكان تقدم الصحيفة، أو جهدها، ملحوظاً كذلك في البصرة، بوابة العراق على البحر، وفي محافظات الكوت والمنتفق والعمارة الشيعية التي يسودها الإقطاع، ولكنه كان غير مناسب، وإلى حدّ مثير للشفقة، في مدينة الموصل السنية[11]، وغير قائم على الإطلاق في المناطق الشمالية السنية من محافظة بغداد، أو في الدليم السنية. وبشكل مماثل، كان تقدم «القاعدة» في بغداد نفسها أكثر بروزاً في الكاظمية الشيعية منه في الأعظمية السنية. وهذه هي الاستنتاجات الأهم التي يمكن استنباطها من الجدول. ومن الواضح أن عدداً صغيراً نسبياً من النسخ كان مخصصاً للعمال، ولكن هذا لا يدلّ على درجة اهتمام الحزب بهم ولا على درجة نفوذه بينهم، ولا بد من أن ينسب بالدرجة الأولى إلى انخفاض مستواهم التعليمي عموماً. وكذلك، فإن العامل نفسه هو المسؤول عن حصة الجيش الضئيلة، إذ كان الحزب يتوجّه أساساً إلى الجنود والرتباء.

حتّى هذه النقطة من هذا الفصل، لم نلق الضوء إلا على نشاطات الحزب بصورة عامة، وعلينا الآن أن ننزل إلى التفاصيل، ونبدأ بالتركيز باختصار على العمل الشيوعي بين الفلاحين.

تحدثنا في صفحات أخرى من الكتاب(*) كثيراً عن أوضاع المزارعين في عهد الملكية، ويكفي هنا إضافة نقاط قليلة أكثر صلة مباشرة بحديثنا الراهن. ونذكّر بأن أكثرية كبيرة من الفلاحين كانت من المشاركين القبليين بالمحصول ومن أصول تعود إلى القبائل الرحّل أو شبه الرحّل، ولم يعرفوا الاستقرار إلا منذ أمدٍ قصير جداً. ولهذا، فقد كان ارتباطهم بالأرض ضعيفاً ولا يعرف حب الأرض. وكان من نتائج ذلك أيضاً أنهم لم يعرفوا أشياء مثل الإحساس الضارب في الأعماق بملكية الأرض. وأكثر من هذا، ولأنهم كانوا رحّلاً طليقي الحياة، فقد كان الفلاحون بعيدين عن أن يكونوا مطواعين أو خضوعين، ولم يأخذوا في اعتباراتهم بعد افتراض حصول تغيير في حياتهم، وهو تغيير لم يستفد منه إلا أسيادهم، مشايخ القبائل، وحدهم. أما هم أنفسهم، فكانوا ينحدرون إلى منزلة قريبة من منزلة العبيد، حتى أصبحوا يحومون عند حافّة الوجود. يضاف إلى هذا أن طريقة حياتهم لم تعزل

---

(١١) كان عدد لا بأس به من المسيحيين يعيش في الموصل، ولكن سكان المحافظة المدينيون كانوا من العرب السنة في أكثريتهم، وكان سكانها الريفيون في معظمهم من الأكراد. وكانت «القاعدة» توزع عادة في المناطق المدينية.

(*) في الكتاب الأول: «العراق، الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية».

الجدول رقم ١٦ ـ ١
توزيع «القاعدة»
الصحيفة الناطقة بلسان الحزب الشيوعي العراقي
١٩٤٧ ـ ١٩٤٨

المكان	عدد النسخ	النسبة المئوية في بغداد الكبرى	النسبة المئوية إلى المجموع العام	عدد سكان القطاع[أ] كنسبة مئوية من سكان بغداد الكبرى	السكان المدينيون في المنطقة أو المحافظة كنسبة مئوية من مجموع سكان العراق المدينيون ١٩٤٧
بغداد الكبرى					
القطاع[أ]					
الشمالي	٣٠٠	٢١,٨		٦٠,١	
الجنوبي	٣٠٠	٢١,٨			
الكرخ	١٠٠	٧,٢		١٩,٠	
الأعظمية	٥٠	٣,٦		١١,٤	
الكاظمية	٩٠	٦,٥		٩,٥	
المدارس والكليات					
المدارس المهنية (٩٠)					
المدارس الثانوية (١٨٠)	٤١٠	٢٩,٧[ب]			
الكليات (١٤٠)					
العمال	٩٠	٦,٥[ج]			
الأرمن	١٠	٠,٧			
الجيش[د]	٣٠	٢,٢			
مجموع بغداد الكبرى	١٣٨٠	١٠٠,٠	٤٦,٠	١٠٠,٠	٣١,٥
المحافظات[هـ]					
منطقة الحزب الجنوبية					
البصرة	٢٨٠		٩,٣		٨,٧
المنتفق	١٢٠		٤,٠		٣,٥
العمارة	١٠٠		٣,٣		٣,٩
الفرع الكردي					
كركوك	١٤٠[و]		٤,٧		٦,٠
السليمانية	٢٤٠[و]		٨,٠		٣,٦
أربيل	٢٤٠[و]		٨,٠		٣,١
محافظات تابعة لمركز الحزب في بغداد					
كربلاء	٦٠		٢,٠		٦,١
الحلة	٨٠		٢,٧		٤,٦
ديالى	٤٠		١,٣		٣,٣
الديوانية	٤٠		١,٣		٥,١
الكوت	١٤٠		٤,٧		٣,١
الموصل	١٤٠		٤,٧		١٢,٩
محافظات ليست فيها منظمات حزبية					
الدليم		-	-		٢,٤
محافظة بغداد خارج بغداد الكبرى		-	-		٢,٢
المجموع العام		٣٠٠٠	١٠٠,٠		١٠٠,٠

(أ) القطاعات: المناطق المقسمة إليها بغداد الكبرى لأغراض نشاط الحزب.
(ب) كان مجموع الكليات والمدارس الثانوية ١٥١٧٣ طالباً، أي ٢,٩ بالمئة من سكان بغداد الكبرى.
(ج) ربما كان مجموع العمال الصناعيين وعمال النقل حوالى ٣٠ ألفاً، أي حوالى ٥,٨ بالمئة من سكان بغداد الكبرى.
(د) لم يظهر إلّا الحرف الأول (أ) في المخطوطة الشيوعية.
(هـ) من أجل التوزع الطائفي والعرقي في المحافظات، أنظر الجدول ١٧ ـ ٢ من هذا الكتاب.
(و) محتمل جداً أن تضم هذه الأرقام توزيع «أزادي»، الطبعة الكردية من «القاعدة».

المصدر: مخطوطة شيوعية موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

أحدهم عن الآخر فعلاً، فهم لم يعيشوا مشتتين في الحقول، بل كانوا يتمركزون في قرى[١٢]. وهذا ما أوجدهم دوماً في إطار علاقات متبادلة، وأوجد شيئاً من الوعي بالمصالح المشتركة، أو سهّل ـ على الأقل ـ الترويج والإعداد لمثل هذا الوعي. ومن الأمور الهامة الأخرى أن الكثير من هؤلاء الفلاحين، المحاربين القدماء، كانوا مسلّحين. وهذا ما جعل ضرورياً ـ من وجهة نظر السلطات، وخصوصاً في ظروف الأربعينات ـ إبقاءهم بعيدين عن أي نفوذ مديني مثير لعدم الاستقرار. والمؤكد أنه كان في هذا نوع من الاستحالة المادية، مع أن إخضاع الفلاحين القبليين مباشرة لمشايخهم بدلاً من إخضاعهم للجهاز الرسمي للدولة واستبعادهم عملياً عن سلطة القانون الوطنية أسهم في تحقيق الغرض.

كان هذا أساساً هو الوضع الذي واجهه الحزب الشيوعي في الريف. ولم تتم معرفة تفاصيله وإمكاناته إلا تدريجياً، إذ كان الحزب في بداياته ـ ولا بد من إعادة التذكير ـ قد ضم

---

(١٢) انظر الفصل السادس من الكتاب الأول.

أبناء المدن تحديداً. والواقع أن الفلاحين كانوا - في البداية - خارجين تماماً عن نطاق الرؤية الشيوعية. ولم ترد في «الشرارة»، صحيفة الحزب للفترة ١٩٤٠ - ١٩٤٢، أكثر من إشارات نادرة وعابرة إليهم. ولم تطرح مسألة الفلاحين على جدول العمل اليومي للحزب حتى انعقاد الكونفرنس الأول له في آذار (مارس) من العام ١٩٤٤. يومها، عمّمت على خلايا الحزب في المناطق الأقرب إليهم وإلى قراهم تعليمات تطالب بدراسة مشاكلهم وأوضاعهم المعيشية[١٣]. بعد ذلك، وُضعت خطط لجلب الفلاحين إلى مدار نشاط الحزب. واختار الحزب، كرأس حربة لهذا النشاط الجديد، معلّمي المدارس الريفيين، واختار وسيلة المفاتحات من القلب إلى القلب، واختار كهدف مباشر إيجاد نوى من الفلاحين الشيوعيين. وكسب الحزب موطىء قدمه الأول بين آل أزيرج، الخليط من قبيلة تزرع الرز وتعيش في محافظة العمارة على امتداد المَجَرّ الصغير، وقسم آخر منها يعيش غرب دجلة. وكان أوّل الفلاحين المهتدين هو فعْل ضَمَد، العامل عند آل أزيرج، و«السركال»[١٤] السابق الذي طرده من أرضه مجيد الخليفة، وهو شيخ من قبيلة البومحمد القوية[١٥]. واستسلم فعل ضمد[١٦]، الذي كان يحترق إحساساً بالظلم، للحزب بكل ما فيه من مشاعر. ووصلت أخباره إلى فهد، الذي استدعاه إلى بغداد ودرّبه بنفسه على طرق التحريض والعمل السري. وكان فعل ضمد من نتاج الأرض. وكان من هو مثله أكثر قيمة للحزب في الريف من جماعة بكاملها من المعلمين الريفيين. ولم يخيّب فعل الآمال التي بنيت عليه. وبفضل طاقته ومعرفته بطرق الفلاحين اخترقت شعارات الحزب الكثير من «أسلاف»[١٧] العمارة، ولم يمضِ وقت طويل حتى صار لهذه الأسلاف خلاياها ومسؤولوها[١٨]. وتشير أوراق الحزب المصادرة إلى أن الشيوعيين نجحوا أيضاً في زرع أنفسهم في قرى بهرز وزهيرات في محافظة ديالى، وبرزنجاه وعربت في محافظة السليمانية، وعين قاوة وجتيخاقة في محافظة أربيل، وحويجة في محافظة كركوك. وبكلمات أخرى فإنهم زرعوا أنفسهم في المناطق حيث كانت حيازة الشيخ أو الآغا أو ملاّك المدينة للأرض تحمل الطابع الأكثر طفيلية. وأوجد الحزب في كل هذه القرى، كما في العمارة، «جمعيات أصدقاء الفلاحين» بأهداف معلنة تركز على توعية الفلاحين وتعريفهم بحقوقهم ومصالحهم، وتشجيعهم على تشكيل منظمات تعاونية، وتقديم المشورة الاجتماعية والقانونية والصحية لهم. ثم، وفوق كل شيء آخر، تحقيق وحدة تقوم بين هؤلاء الفلاحين «الناس الطيبين»[١٩] في المدن[٢٠]. وكانت للجمعيات في العامين ١٩٤٤ و١٩٤٥ سمة إصلاحية بحتة وملتزمة

(١٣) «القاعدة»، العددان ٤ - ٥ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤، ص ١٢.
(١٤) السركال هو المسؤول المباشر عن زراعة أراضي المشايخ.
(١٥) حديث مع مالك سيف. حول سيف انظر الجدول ٩ - ٣.
(١٦) حول فعل ضمد، انظر أيضاً الجدول أ - ٢ من الملحق ٢.
(١٧) أسلاف جمع سلف: مجموعة من الوحدات السكنية الريفية.
(١٨) المسؤول: الرفيق القيادي.
(١٩) أي: أعضاء الحزب ومؤيدوه وأصدقاؤه وحلفاؤه.
(٢٠) تقرير فهد المقدم إلى المؤتمر الأول للحزب بعنوان «اعملوا على تقوية إعادة تنظيم حزبكم، وتقوية إعادة =

بالقانون. وهذا ما كان يتفق مع الخط العام لسياسة الحزب ودستوره الوطني الذي تم تبنّيه خلال كونفرنس الحزب الذي عقد في آذار (مارس) ١٩٤٤، والذي لم يذهب إلى أبعد من المطالبة بتحرير الفلاحين من الإيجارات المرهقة وتوزيع أراضي الدولة عليهم بلا مقابل[٢١].

وبقي العمل الشيوعي في الريف من طبيعة تحضيرية أساساً حتى بعد العام ١٩٤٦ عندما غيّر الحزب فجأة خطه العام وألزم نفسه، بلا التباس، بالنضال الثوري. ولم يكن الحزب بعد قوياً بما يكفي لعمل نضاليّ في معظم القرى التي زرع فيها لنفسه جذوراً. وكان للعمل المتسرع أن يخرب كل شيء بالتأكيد. وفي عربت وحدها - وهي قرية في محافظة السليمانية الكردية - دعا الحزب الفلاحين إلى انتفاضة ضد شيخهم، وخرج المدعوّون، وبشكل لا يقاوم، عن حدود الأحداث المحلية.

وتقع عربت، التي كان عدد سكانها ٨٠١ شخصاً عام ١٩٤٧، في وادي تنجرو، على بعد خمسة وعشرين كيلومتراً إلى الجنوب الشرقي من السليمانية، وتشكل مركزاً دينياً لتسع وستين قرية محيطة بها. وفي العهد العثماني، كانت كل أراضي القرية ملكاً لفلاّحيها باستثناء سبع قطع أبقيت جانباً لخدمة الخطباء الدراويش المحليين وإعالتهم. بعد الحرب العالمية الأولى، كان الشيخ محمود، وهو سيد[٢٢] من عائلة برزنجاه - أقوى عائلات الجنوب الكردي - وزعيم روحي لطائفة دراويش القادرية[٢٣] في السليمانية، قد نجح تدريجياً، وبفضل نفوذه الديني ودون أي حق كان، في الاستيلاء على القرية بكاملها. وبعد سنوات - في مطلع الأربعينات - وزع الشيخ محمود ممتلكاته العديدة على أولاده، فكانت قرية عربت من حصة الشيخ لطيف. ولم يكن هذا حذراً كوالده ولا كان يرضى بسهولة. وبدلاً من جمع العشر المعتاد فقط، والذي كان يتراوح بين جزء من عشرين وجزء من عشرة من المحصول، فرض على الفلاحين أنواعاً من الواجبات الأخرى، مثل رسوم الزواج وأجور الرعي وضرائب باهظة على المياه، مما كان يستهلك ثلث انتاج الأرض. ولم تكن أعمال السخرة التي كان يحصل بها على العمل غير مدفوع الأجر أقل إثارة للسخط. وكان رجال الشيخ لطيف المسلحون يكتمون كل صوت يرتفع احتجاجاً.

كانت الأمور على هذا المنوال عندما أسس الحزب الشيوعي أول رأس جسر له في القرية. ويمكن المرء أن يتصور أن الحزب استفاد بسرعة من المفاسد التي كان الشيخ لطيف يعيشها. وأكثر من هذا، فقد بدت السلطة غير مبالية على الإطلاق بمأزق الفلاحين، الأمر الذي جعل الحزب لا يواجه صعوبة تذكر في أن يصبح مقبولاً لدى الفلاحين على أنه

= تنظيم الحركة الوطنية»، (بغداد، ١٩٤٥)، ص ١٤ - ١٥. والمواد ٢ - ٦ من البرنامج الأساسي لجمعيات أصدقاء الفلاحين الموجود في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».
(٢١) المادة ٥ من دستور الحزب. «القاعدة»، العدد ٣ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٤.
(٢٢) السيد: إنسان يدّعي التحدر في أصوله من النبي محمد.
(٢٣) أخذت طائفة القادرية اسمها عن مؤسسها الشيخ عبد القادر الكيلاني (١٠٧٧ - ١١٦٦).

متراسهم الوحيد ضد الاضطهاد. وقدم الحزب ـ بالطبع ـ تعبيراً عاماً عن مشاعر الفلاحين المريرة، ودعم هذه المشاعر بأفكار شيوعية، ووعدهم ـ إن هم وقفوا صفاً واحداً ـ بخاتمة لمشاكلهم أفضل بكثير مما كانوا يتجرأون على أن يأملوا به. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، أخرجهم الحزب من جو الاستياء المكبوت إلى ميدان الفعل المكشوف. ورفض الفلاحون الآن تلقّي أية أوامر من مراقبي الشيخ، وضربوهم بجرأة وطردوهم من القرية، واستشاط الشيخ غضباً، وأرسل فوراً إنذاراً مكتوباً حمله أحد وكلائه إلى القرية، حيث قرىء في المسجد المحلي، وكان الإنذار يطلب من الفلاحين العودة إلى التعقل نهائياً أو انتظار الأسوأ. وعندما رأى الشيخ أن الإنذار لم يثر أي اهتمام، جمع أربعمائة من رجاله المسلّحين وانقضّ بهم على القرية، حيث جعل المتمردين يجلدون واحداً بعد الآخر أمام أعين أطفالهم ونسائهم. ونشر الحزب أخبار ما حدث في كل اتجاه، وأمر كل خلاياه في جنوب كردستان باستثارة التعاطف الشعبي مع القرية المصابة. وسارت في السليمانية، إحدى قلاع الحزب، جموع حاشدة يقودها محرضون شيوعيون مخترقة شوارع المدينة مطالبة بإنقاذ قضية الفلاحين وجعلها تنتصر. وفي الوقت نفسه، أمطرت السلطات بوابل من العرائض الداعية إلى اتخاذ إجراءات رسمية ضد الشيخ ومنح أصحاب الأرض الحقيقيين سندات تمليك قانونية. وسعى الحزب الشيوعي من خلال هذه التحركات إلى نقل رسالة إلى الفلاحين تقول إنهم، باعتمادهم على الحزب، كانوا يعتمدون على قوة تصل بعيداً وبإمكانها أن تضع تصميمها الملموس إلى جانب مصالحهم. بعد ذلك بقليل، ظهرت على المسرح لجنة تسويات الأراضي، وأجرت استطلاعاً دقيقاً أيدت فيه حق الفلاحين بالأرض. ولكن هذا لم يفد شيئاً. وبدلاً من الاستسلام، شدد الشيخ قبضته على القرية وهزىء بسلطة الحكومة، وبقي القانون معطّلاً لا حول له. وأخبر الحزب الفلاحين الآن أنه لم يكن بالإمكان تحريك عدالة الدولة عندما يكون المشايخ هم المعتدون. عند هذه النقطة اندلعت «وثبة» كانون الثاني (يناير) ١٩٤٩. وتغيّر المناخ السياسي بكامله. وراحت الوفود تتحرك، بأوامر من الحزب، من محافظة إلى أخرى، وبين البلدات والقرى، محرّضة الناس تدعوهم إلى الاحتجاجات العامة. وفي عربت، راكم الحزب الحماسة بتنظيمه اجتماعات متكررة للفلاحين. وفي نيسان (أبريل)، وبعد ضغوط لم تتوقف، وتنفيذاً لتعليمات حكومة الطوارىء في بغداد، أمر متصرّف[24] السليمانية الشيخ لطيف رسمياً بمغادرة القرية بسلام، وبأن يتوقف، مرة واحدة وإلى الأبد، عن التدخل في شؤونها. ولكن الشيخ لم يعترف بالهزيمة، بل قام بقطع الماء عن الفلاحين، وهو ما أدى إلى المزيد من النزاع الذي سرعان ما تطور إلى صدامات ليلية مسلّحة بين الفلاحين ورجال الشيخ. وعلى الرغم من استعادة إمكانية الوصول إلى مصادر المياه فإن حقول القرية كانت تتعرض بين الحين والآخر إلى الغزو وإحراق المحاصيل. وفي خريف ١٩٤٨، طغى على الجو حدث جديد، إذ كُشفت خلايا الحزب في عربت، كما في السليمانية ومعظم أنحاء العراق، وسُحقت. ومع غياب توجيه الشيوعيين، وخضوعاً لوساطات رجال الدين لصالح الشيخ

(٢٤) المسؤول الحكومي الذي يدير شؤون المحافظة.

لطيف، وافق الفلاحون على حلّ وسط، فاعترف الشيخ بحقّهم في الأرض ووعدوا هم ـ بالمقابل ـ بإعطائه ثُمن الإنتاج كثمن لاستعمالهم مياه عربت، التي تابع الشيخ الإدّعاء أنها ملكه الخاص. أما الواجبات والفرائض الأخرى كلها فقد أصبحت شيئاً من الماضي[25].

ولأحداث عربت مغزاها التاريخي، ليس فقط لأنها تكشف عن الحزب في أول دور نشط له على مستوى القرية، بل أيضاً لأنها تعتبر ـ وهذا هو الأهم ـ أول انتفاضة من نوعها في الريف العراقي (انتفاضة ضد مشايخ الأرض بدلاً من أن تكون بقيادتهم)، وبهذا المعنى فإنها شكلت النموذج الأول لاضطرابات الخمسينات الزراعية المتّقدة وإن كانت متقطعة.

وإذا كان الشيوعيون في أيام انتفاضة عربت ما زالوا في مرحلة بناء قوّتهم في الريف، فإنهم كانوا يشكلون في المدن فعلاً قوة ثورية ناشطة وذات نفوذ. وكانت نقطة استنادهم الأقوى، من حيث العدد وليس بالضروري من حيث ثبات الإيمان، توجد في الكثرة الطلابية. وهذا ما حصل على الرغم من الحزب وليس اختياراً منه. ففي الأربعينات، لم تكن هناك شريحة سكانية أخرى بمثل تماسك الطلبة وديناميتهم وتمفصلهم. ووفّر الطلبة، بما يكفي من ثبات وتماسك، رأس حربة كل طموحات المعارضة. ولم يكن الطلبة يمثّلون في الإطار النظري الشيوعي ـ بالطبع ـ قاعدة اجتماعية صحيحة للحزب في وقت من الأوقات. وكان هذا الدور موكلاً، بشكل قاطع وإلى الأبد، إلى البروليتاريا. ومع ذلك، فقد رأى الحزب أن العدد الأكبر من الطلاب والشباب المتعلمين يتقارب في أوضاعه الاجتماعية مع العمال المَهرة، وأن هؤلاء المتعلمين هم حَمَلةُ القيم «الوطنية والتقدمية» إلى جمهور البروليتاريا الشاب[26]. ولهذا، فإن الحزب لم يوفّر جهداً في العمل على اجتذاب أكبر عدد ممكن من الطلبة إلى النضال السياسي. وأصرّ الحزب على أن إبقاء الطلبة خارج الحلبة السياسية، كما ترغب الحكومة، إنما يعني حرمانهم من حقوقهم المدنية، ويعني ـ بالممارسة العملية ـ إبقاءهم إلى جانب النظام القائم[27]. وبالإضافة إلى هذا، فإن محاولة إبعاد الطلاب عن السياسة في ظروف عراق الأربعينات كان مِثلَ محاولة حفر ثقب في الماء.

ولقد بحثت درجة المكاسب المباشرة التي حققها الحزب في صفوف الطلبة، والعوامل البعيدة والآنية المسؤولة عن هذه المكاسب، بشكل مطوَّل نسبياً في مكان آخر من هذا الكتاب. وكذلك فقد سلّط الضوء على الدور الهام الذي لعبه الطلبة في معارك الحزب المختلفة، وخصوصاً في «الوثبة»، بالإضافة إلى كيفية تنظيم طلبة الحزب. ولكن، يبقى هناك مظهر من مظاهر نشاط الحزب بحاجة إلى المعالجة. وكما هي الممارسة الشيوعية المعتادة، فإن الشيوعيين العراقيين لم يسعوا فقط إلى كسب الطلاب إلى صفوف الحزب، أي جعلهم

(٢٥) تستند الرواية الآنفة إلى تقرير حزبي داخلي بشكل مخطوطة عنوانه «حركة الفلاحين في عربت». وقد أُعِدّ التقرير في السليمانية عام ١٩٤٨ لمعلومات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.

(٢٦) تقرير مقدم من «الرفيق حازم» (زكي بسيم، عضو المكتب السياسي) إلى الكونفرنس الأول للحزب. «القاعدة»، العدد ٦ ـ ١٩ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٤٤، ص ٨.

(٢٧) «القاعدة»، العدد ١٣ بتاريخ ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٦، ص ١.

شيوعيين، بل إنهم حاولوا تعبئة جمهور الطلبة غير الحزبيين لخدمة أهداف الحزب. وكانت الوسائل الأبكر التي استخدمت لتحقيق هذا الغرض هي «اللجان الثقافية» التي أنشئت في الفترة ١٩٤٤ - ١٩٤٥ في كليات ومدارس مختلفة. وكانت أهداف هذه اللجان - كما طرحت في تصريحاتها العلنية - هي «نشر روح الثقافة بين الطلاب، وتعزيز النقد العلمي . . . ، وتشجيع الفكر الحر، . . . والترويج للمشاعر الوطنية . . . وتطوير الروابط الثقافية بين طلبة العراق وشباب البلدان العربية الشقيقة والشباب الديموقراطي في الخارج». وكانت الوسائل التي ستستخدم هي إصدار تعاميم طلابية خاصة، وعقد اجتماعات «ثقافية»، وتبادل المراسلات والمنشورات مع حركات في بلدان أخرى، وتنظيم رحلات ثقافية - علمية إلى بلاد أجنبية وإلى المصانع والمزارع والمحاكم والمتاحف والمصارف في العراق[٢٨]. ولكن المسألة التي طرحتها اللجان مباشرة كانت مسألة عقد مؤتمر طلابي وطني. ولم تؤدِّ العرائض التي كتبت بهذا الخصوص، بناء على تعليمات الحزب، وقدمت إلى السلطات في العام ١٩٤٥، إلاّ إلى اعتقال مقدم العرائض الرئيسي[٢٩] وسَجنه. وعلى الرغم من أن الحزب أعطى طابعاً مركّزاً لحملته المطالبة بعقد المؤتمر فإن جهوده لم تثمر حتى نيسان (أبريل) ١٩٤٨، أي بعد ثلاثة أشهر من «الوثبة». قبل ذلك بقليل كانت الاتحادات الطلابية قد ظهرت في ستين من كليات العراق ومدارسه الثانوية والإعدادية. ووافق واحد وخمسون من هذه الاتحادات على إرسال مندوبين إلى المؤتمر. أما الاتحادات التسعة الأخرى التي كانت تحت سيطرة القوميين فقد وقفت ضد عقد المؤتمر[٣٠]. وأيّد اليساريون من كل الاتجاهات - الوطنيون الديموقراطيون والوحدويون الوطنيون والشعبويون - انعقاد المؤتمر، ولكن الخيوط كانت في أيدي الحزب الشيوعي. وإذ حجبت الحكومة الترخيص للمؤتمر فإنّه عقد - تحدّياً - في الفضاء المكشوف، تحت شمس بغداد، في «ميدان الأسود» (ميدان الهاشمي) في اليوم الرابع عشر من نيسان (أبريل). وقدرت مصادر الحزب عدد الحضور بما يتراوح بين ٥٠٠٠ و٦٠٠٠ شخص[٣١]. وبعد الاستماع إلى خطب عديدة وإلى قصيدة ألقاها الشاعر الموهوب محمد مهدي الجواهري، اتخذ المجتمعون قراراً بتأسيس اتحاد طلبة العراق (الاتحاد العام للطلبة العراقيين GUIS) الذي من مهامّه حل مشاكل الطلبة و«ربط المسألة الطلابية بتلك الاجتماعية»، وتعبئة الطلبة «في خدمة الاستقلال والديموقراطية وضد الامبريالية». وانتقل المؤتمر إلى تعيين لجنة تنفيذية دائمة رئيسها جعفر اللبّان، وهو شيوعي شيعي من الحلة في الحادية والعشرين من عمره وطالب في المعهد العالي للمعلمين. وكان هنالك اثنا عشر شيوعياً بين أعضاء اللجنة البالغ عددهم ثلاثة وعشرين. وسيطر الشيوعيون كذلك على سكرتارية الاتحاد العام للطلبة

(٢٨) نص برنامج اللجان موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

(٢٩) مذكرة حزبية مؤرخة في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٥ تشير إليها الحافظة المذكورة في الهامش السابق.

(٣٠) حول النظرة القومية إلى المؤتمر، انظر «اليقظة» الصادرة بتاريخ ٣ أيار (مايو) ١٩٤٨.

(٣١) «الأساس» (الجريدة المشروعة الموالية للحزب) الصادرة في ١٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٨.

العراقيين بأن شغلوا خمسة من مقاعدها السبعة. وكان بين السكرتاريين الشيوعيين هادي هاشم، الذي أصبح في العام ١٩٥٨ عضواً في المكتب السياسي للحزب[٣٢].

وأصبح الاتحاد العام للطلبة العراقيين، الذي انضم سريعاً إلى الاتحاد الدولي للطلبة، الأداة الرئيسية لسياسة الحزب الطلابية، ولكن ليس لمدة طويلة، إذ إنه لم يتمكن من البقاء على قيد الحياة بعد الكارثة المفاجئة التي عصفت بالحزب في خريف ١٩٤٨.

وعلى الرغم من أن الحزب وجد الدعم الأكبر له في صفوف الطلبة، فإن اهتمامه لم يكن مركّزاً عليهم، بل على العمال. ولا بدّ لنا من التذكير بأنه كان هنالك شيء من التحفظ في موقف زعيم الحزب، فهد، تجاه طلبة الطبقة الوسطى. وكان فهد يخشى أن تكون كثرة منهم ساعية إلى اللهو وإرضاء النزوات بدلاً من الالتزام الدائم. وبالإضافة إلى هذا، واستناداً إلى الأفكار التي تشرّبها، فإن الحزب لم يوجد من أجل الطلبة بل من أجل العمّال. ولهذا، فإنه كان يتوجه دوماً إلى العمال للحصول على الدعم الأصيل والمستقرّ. وعلى العموم، وخلافاً للطلبة الذين كانوا يأتون إلى الحزب بأنفسهم فقد كان على الحزب أن يبحث عن العمال، وأن يكسبهم بصعوبة، في البداية على الأقل. وكان هذا ناجماً، في بعضه، عن أن العمال لم يكونوا قد بدأوا العيش سياسياً، وفي بعضه الآخر عن عدم ثقتهم - غريزياً - بالانتلجنسيا التي سيطرت في المراحل المبكرة على الحزب وفعلت ذلك دوماً ودوماً. وربما كان السؤال الذي يدور في أذهان العمال هو: ماذا لهؤلاء الناس أن يفعلوا معنا؟ والواقع أن فهداً وحده، ومعه قبضة صغيرة من الشيوعيين، كانت لديهم أية مفاهيم عن العمال أو عن حياتهم، أو كانوا قد عرفوا شيئاً عن كيفية التحدث إليهم، ناهيك عن كيفية كسب ثقتهم.

وعلى العموم، وبعد العام ١٩٤٢، عندما بدأ العمال يشعرون بقسوة الحياة نتيجة التضخم أيام الحرب، أخذوا يظهرون تقبّلاً أوسع لأفكار الشيوعيين. وأكثر من هذا، فإن رجالاً من طبقتهم نفسها، مثل علي شكر العامل في السكك الحديدية لمدة وصلت إلى أربع عشرة سنة، وعبد تمر الميكانيكي من أصل فلاّحي، كانوا يقودون الآن محرضي الحزب. وكان علي شكر وعبد تمر يعيشان مع العمال ويتنفسان الهواء الذي يتنفسون، ويعانيان ما يعانون، ويتحدثان عن مشاكلهم انطلاقاً من معرفة وليس من خيال. وبالتدريج، تشكّلت حولهما نوى عمالية - شيوعية ناشطة، وأصبح تقدم الحزب أكثر سهولة وأكثر بروزاً.

وكقاعدة، لم يوجّه الحزب كبير اهتمام إلى العاملين في المؤسسات الحرفية العديدة التي تعمل على أسس تقليدية أو في مشاريع صناعية حديثة صغيرة الحجم. وكان الحزب ما زال ضعيفاً في كادره المدرّب، ولم يكن باستطاعته تشتيت جهوده. وأكثر من هذا، فإنّ العاملين في هذه المؤسسات الصغيرة كانوا إما من أقارب صاحب المؤسسة أو أصدقائه أو معارفه ولم يُمَسُّوا

(٣٢) وردت أسماء أعضاء اللجنة التنفيذية وسكرتارية «الاتحاد العام للطلبة العراقيين» في جريدة «الأساس» في ١٧ و ١٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٨. أمّا المعلومات بشأن السيرة الحياتية والانتماء الحزبي فقد أخذت من ملفات الشرطة.

بعد بأي شعور طبقي، وبالتالي فإنهم لم يكونوا عرضة للنفوذ الشيوعي.

وعلى الرغم من أن الحزب لم يهمل المصانع المحلية الكبيرة القليلة، فإنه ركز ثقل قوته في المشاريع العملاقة التي كان يديرها الأجانب أو يملكونها، والتي كانت أكثر حيوية بالنسبة إلى البلد في الوقت نفسه. وبتحديد أكبر، فقد سعى الحزب، قبل أي شيء آخر، إلى تحويل السكك الحديدية وميناء البصرة وحقول النفط إلى قلاع شيوعية. وهذا ما شكّل مفتاح استراتيجيته الأساسية.

وكانت السكك الحديدية توظّف، في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٤، ٩٦٣٤ عاملاً ماهراً وغير ماهر، وارتفع العدد إلى ١٠٨٠١ في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥[٣٣]. وكانت هذه المؤسسة مفصولة، بالمعنى الإداري، عن البلد ووضعت بإمرة مدير عام بريطاني منح سلطات شبه مستقلة ذاتياً. وبناء على هذا الواقع فقد سيطر هنالك شعور واسع النطاق بأن السكك الحديدية جسم غريب، على الرغم من كون ملكيتها عراقية. وهذا ما أسهم وبدرجة ليست صغيرة، في تمهيد الطريق أمام الحزب.

وطبيعي أن يكون الحزب قد تسلل إلى حيث استطاع، ولقد نجح في منتصف الأربعينات في تنظيم خلايا في محطات السكة الحديدية في المعقل وسماوة والديوانية وبغداد الغربية وبغداد الشمالية وبغداد الشرقية وكركوك وجلولاء. ولكن القسم الأكبر من موارد الحزب ركز على أكثر النقاط أهمية في الشبكة بأكملها، أي على ورشات السكك الحديدية في السكلجية. وهنا، على بعد أربعة كيلومترات إلى الشمال من بغداد وعلى الضفة اليمنى لدجلة، كانت تتمركز المخازن الرئيسية للسكك الحديدية وكل أعمال التصليح والصيانة الخاصة بها. وكان يمكن لوقف العمل في هذا الموقع لمدة عشرة أيام أو خمسة عشر يوماً أن يوقف تماماً كل حركة القطارات في كل أنحاء العراق، ونظراً لأن الورشات المختلفة - مثل ورشة الصهر وورشة الآلة وورشة المرجل. . الخ - يكمل بعضُها البعضَ الآخر، فإنّ شَلَل واحدة منها يؤدي، إن عاجلاً أم آجلاً، إلى شلل كل الورشات الأخرى، ولم يكن على الحزب أن ينشر قواه، بل كان يركز على الورشة الأساس، التي تعجّ بالعمال وهي ورشة الآلة[٣٤]. وبقي انتباه الحزب مركزاً عى السكلجية بلا انقطاع، ذلك أن كسب نفوذ مكين في السكلجية[٣٥] كان يعني - كما هو واضح - التمكن من التدخل بشكل حاسم في السكك الحديدية في أي وقت كان.

---

(٣٣) الأرقام التي قدّمها أحد منظّمي الحزب في مديرية السكك الحديدية وردت في مذكرة حزبية تعود للعام ١٩٤٦ وموجودة في حافظة الشرطة المعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثالثة».

(٣٤) مقال حول نشاطات الحزب بين عمال السكك الحديدية كتبه منظم الحزب الأعلى من أجل الكادر الحزبي في سجن الكوت ونشر في صحيفة السجن الداخلية «كفاح السجين الثوري»، العدد ٧ بتاريخ ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣، ص ١ - ٥.

(٣٥) كان عدد عمال السكلجية ١٢٦٥ عاملاً في أيار (مايو) ١٩٤٥، أي حوالى ١٢ بالمئة من مجموع عمال السكك الحديدية، ملف الشرطة العراقية رقم ج/٣٤٤ المعنون «اتحاد عمال السكك الحديدية».

وتلقى عمال السكك الحديدية الذين جذبهم الحزب في البداية تعليمات تقضي بالتحريض فقط من أجل إنشاء نقابة لعمال السكك الحديدية، وتابعوا خطّهم هذا حتى ٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٤، عندما أعطت الحكومة أخيراً ترخيصاً بالنقابة. وكانت هذه خطوة هامة إلى الأمام بالنسبة إلى الحزب، الذي صار يملك الآن وسيلة قانونية لتوسيع نطاق هدف عمله وتكثيفه. وأصبح الهمّ الأول للحزب هو تقوية النقابة بكل طريقة ممكنة. وراح دعائيّوه يتجولون في الورشات والمحطات داعين العمال إلى دعم التنظيم الجديد. وفي الوقت نفسه أجرى قياديو الحزب تحضيرات دقيقة للمؤتمر الأول للنقابة، الذي عقد في النهاية في بغداد يوم ٧ تشرين الثاني (نوفمبر)، في الذكرى السنوية السابعة والعشرين للثورة البلشفية، وحضره ٦٤ مندوباً يمثلون ١٦٩٢ عضواً، أي ١٧,٦ بالمئة من كل عمال السكك الحديدية. وسار كل شيء حسب خطط الحزب وحساباته. وانتخب المؤتمر مجلس إشراف مؤلفاً من ١٢ عضواً ومكتباً إدارياً مؤلفاً من سبعة أعضاء. وشغل الشيوعيون عشرة مقاعد في الجسم الأول وأربعة في الثاني، بما في ذلك رئاسة النقابة التي تولّاها علي شكر، الذي كان قد ارتقى الآن إلى عضوية اللجنة العمالية الملحقة باللجنة المركزية للحزب[٣٦]. ووافق المؤتمر كذلك على ميزانية تبلغ ٢١٣٠ ديناراً عراقياً[٣٧]، وصادق على شرعة النقابة التي وضعها فهد، والتي ألزمت النقابة بالكفاح، «بالوسائل القانونية والصحيحة»، من أجل أوضاع حياتية أفضل لعمال السكك الحديدية، وتعليمهم القراءة والكتابة، ورفع مستوى تأهيلهم وخبرتهم التقنية، وتشريبهم روح التعاون والمساعدة المتبادلة وإقامة روابط أخوية فيما بينهم لما هو في صالح الطبقة العاملة، والوطن العراقي و«الديموقراطية العالمية»[٣٨]. وكانت شرعة النقابة متوافقة مع السياسة الشيوعية السارية المفعول يومها، والتي لم تسمح بأكثر من الأشكال السلمية للنضال الاجتماعي، والتي استبعدت بشدة أي نزاع مباشر مع الدولة.

ووسّع الحزب قواعده بهدوء خلال الأشهر التالية. وفي مطلع العام ١٩٤٥ ازدادت الخلايا الشيوعية في السكك الحديدية، وانضم إلى النقابة ما يزيد عن ثلث مجموع عمال السكك الحديدية[٣٩]. وفي الوقت نفسه، خفف الحزب من حدّة مطالب النقابة وشكاواها أو هو كَبحها. وفي نيسان (أبريل) حوّل الحزب فجأة جهوده باتجاه الأقنية التي لا تعرف التسويات. وربما يكون التغيير قد جاء نتيجة للحقائق الدولية الجديدة، فالحرب العالمية الثانية كانت تقترب من نهايتها، وكانت التناقضات العميقة بين القوى المنتصرة قد بدأت تثبت وجودها ببطء. ولكن مأزق عمال السكك الحديدية كان واقعاً قائماً، وحقيقياً جداً، وكان لاستمرار الجمود أن يفقد الحزب نفوذه. وفي كل الأحوال، فإن علي شكر، رئيس النقابة،

---

(٣٦) «الدفتر العمالي» - سجل حزبي داخلي مكتوب بخط اليد يحتوي على نشاط الحزب بين العمال - ص ٣ - ٤. و«المؤتمر الأول لنقابة عمال السكك الحديدية» (بالعربية) (بغداد، ١٩٤٥)، ص ٦ - ٧. وملف الشرطة العراقية رقم ج/٣٤٤.

(٣٧) ١ دينار = جنيهاً استرلينياً

(٣٨) «دستور نقابة عمال السكك الحديدية العراقية» (بالعربية) (بغداد، ١٩٤٤)، المواد ٢ - ٧.

(٣٩) «الدفتر العمالي»، ص ٣.

طالب يوم ١١ نيسان (أبريل)، وباسم العمال، بزيادات تبلغ ٥٠ و ٤٠ و ٣٠ بالمئة بالنسبة إلى الأجور اليومية التي تقل عن ٢٠٠ فلس[٤٠]، والتي تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ فلس، والتي تزيد عن ٣٠٠ فلس، على التوالي[٤١]. وعندما رُفضت مطالبه، أعلن علي شكر إضراباً وطنياً فورياً يوم ١٥ نيسان (أبريل). وكانت الاستجابة شاملة تقريباً، ولكن التوقف عن العمل في المحطات خارج بغداد استمر يوماً واحداً أو يومين فقط، أي للمدة التي بقي فيها مناضلو النقابة طليقي السراح. وعلى العموم، فإنّ الإضراب حقق درجة عالية من التماسك والاستمرارية في النقطة الحرجة التي كان للحزب فيها وجوده الأعمق جذوراً، أي في السكلجية (أنظر الجدول ١٦ ـ ٢). وكان المسؤول الأعلى عن السكك الحديدية، الميجر جنرال (البريطاني) هـ. سي. سميث، قد فوجىء بالإضراب، فتردد. ولكن العمال الذين كانوا يعيشون في أكواخ الطين مقابل ورشات السكلجية، والذين كانوا يعتمدون على الورشات في المياه التي يستخدمونها، واجهوا انقطاع الماء عنهم في ١٦ نيسان (أبريل)[٤٢]. وحُلّت النقابة ليلة السابع عشر من الشهر نفسه واعتُقل أعضاء مكتبها الإداري بناء على أوامر متصرف بغداد. وفي التاسع عشر منه أنذر سميث العمّال المضربين بوجوب العودة إلى العمل صباح ٢١، وإلاّ اعتبروا وكأنهم «تركوا خدمة السكك الحديدية من دون إنذار مسبق». ولكن هذا كله لم يفد شيئاً إلاّ مع بعض المنشقّين، بينما صمد بقية العمال. وعزف سميث يوم ٢٢ نيسان (أبريل) نغمة مختلفة. وقال في نداء وجهه إلى العمال: «إن مصالحكم هي مصالحنا. لذا، عودوا إلى العمل وثقوا أن الإدارة... ستحسّن أوضاعكم بقدر ما هو معقول وممكن»[٤٣]. ولم يأتِ الجواب، أي جواب! وسرت إشاعة يوم ٢٤ منه تقول بأن سميث هدد باستيراد عمال هنود، مما أثار الكثير من الاحتجاجات ومن انتقادات البغداديين[٤٤]. وعلى العموم، فبعد أيام خمسة، وعلى أساس وعد من وزارة الشؤون الاجتماعية برفع الأجور بنسب تبلغ ٣٠ و٢٥ و٢٠ بالمئة، سرعان ما خمد الإضراب. ولم يستطع الحزب، الذي أصرّ على إعادة النقابة والإفراج عن قادتها، أن يبقي على تماسك العمال حتى النهاية. وتكاثر عدد المنشقين عن الإضراب بعد يوم ٢٨ نيسان (أبريل)، وخشي العمال فقدان أعمالهم، وفقدوا ـ في رأي الحزب ـ الإحساس بهدفهم[٤٥]. ولم تعد نقابة السكك الحديدية قصيرة الأجل إلى الوجود إلا بعد دمار الملكية.

وإذا كان الحزب لم يملك نفوذاً مطلقاً على العمال، كما أظهر إضراب السكلجية، فإنه

(٤٠) ١٠٠٠ فلس = ديناراً واحداً = جنيهاً استرلينياً.

(٤١) نص العريضة المحتوية على هذه المطالب موجود في ملف الشرطة العراقية رقم ج/٣٤٤.

(٤٢) عريضة بتاريخ ١٧ نيسان (أبريل) موجهة من رئيس النقابة إلى رئيس الوزراء في الملف المذكور في الهامش السابق.

(٤٣) نصا الإنذار والنداء موجودان في ملف الشرطة نفسه.

(٤٤) مدخل مؤرخ في ٢٤ نيسان (أبريل) ١٩٤٥. المصدر السابق.

(٤٥) «الدفتر العمالي»، ص ٦ ـ ٨.

الجدول رقم ١٦ ـ ٢

اضراب عمال السكك الحديدية في السكلجية(*)
(من ١٥ نيسان/ أبريل وحتى ١ أيار/ مايو ١٩٤٥):
التغيرات اليومية في منحى الإضراب كمؤشر على درجة وكثافة نفوذ الحزب على عمال السكلجية

التاريخ	مجموع عدد عمال السكلجية	مجموع عدد المضربين
١٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٥	١٢٦٥	١٢٢٥
١٦		١٢٢٩
١٧ (اعتقال أعضاء المكتب الاداري)		١٢١٠
١٨		١١٦٥
١٩		١١٦٥
٢٠		١١٦٠
٢١		١١٥٩
٢٢		١١٥٩
٢٣		١٠٩٠
٢٤ (التهديد باستيراد عمال هنود)		٩٠٥
٢٥		٩٥١
٢٦		٩٠٩
٢٧		٩٠٩
٢٨		٨٠٧
٢٩		٦٩٧
٣٠		١٢١
١ أيار (مايو) (نهاية الإضراب)		-

(*) ويسميها أهالي بغداد «السلجية».

المصدر: ملف الشرطة رقم ي/٣٤٤ المعنون «نقابة عمال السكك الحديدية».

بقي ـ مع ذلك ـ قوة لا يشكّ فيها في ميدان السكك الحديدية. وهذا ما شهدت عليه الأحداث بوضوح. ولهذا، فقد كانت معارضة الحزب[٤٦] كافية لإحباط «لجنة العمال

(٤٦) مثل «القاعدة»، العدد ٩ لشهر أيار (مايو) ١٩٤٥، ص ٥ ـ ٦. والعدد ١٨ لشهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، ص ١١.

الداخلية» التي أنشئت في أيار (مايو) ١٩٤٥ لتحلّ محل النقابة المحلولة بناء على تعليمات الجنرال سميث[٤٧]. واستمر العدد الكبير من عمال السكك الحديدية - وخصوصاً عمال السكلجية - في التطلع إلى الحزب من أجل التوجيه، وهو ما أظهرته استجابتهم لنداءات الحزب في ٢٧ شباط (فبراير) ١٩٤٦ و١٨ آذار (مارس)، و١٤ نيسان (أبريل)، و١٢ أيار (مايو) ١٩٤٨، للإضراب تأييداً لمزيد من رفع الأجور أو تعزيزاً لمصالح شيوعية، واستجابتهم الجماعية يوم ٢٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨ للاشتباك مع الحكومة القائمة يومها، وهي استجابة أسهمت في تحقيق النصر لـ«الوثبة». وكان الحزب الشيوعي قد نجح في جعل نفسه جزءاً من حياة عمال السكك الحديدية، كما أنه تعلم التعبير بشكل واضح عن الأفكار التي تضجّ بها أذهانهم بشكل غير منظم، وإلى درجة انهم صاروا يرون أنفسهم في الصوت الذي يتحدث الحزب به. وربما كانت تجدر الملاحظة هنا أنه في إحدى المظاهرات - وكما لاحظ منظم حزبي معترض - انفجر عمال «بسطاء»، كانوا في حالة متأثرة، في صيحات هادرة: «عاش الحزب الشيوعي حزب عمال السكك الحديدية»[٤٨].

وكذلك فقد وجّه الحزب اهتماماً خاصاً جداً إلى عمال الميناء. وكان ميناء البصرة، وهو المنفذ العراقي الوحيد إلى البحر وبوّابة الدخول الوحيدة للإمدادات المتوجهة إلى قاعدتي الحبانية والشعيبة، يشكل جزءاً من مجموعة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية البريطانية في الشرق الأدنى، وكان - مثله مثل السكك الحديدية - يدار من قبل مديرية بريطانية شبه مستقلة. وكان عماله خليطاً متنوعاً. وكان بعضهم يختلف عن البعض الآخر في المهارة وشبه المهارة وعدم المهارة، أو بين عمال عرضيين وآخرين دائمين أو عمال متعاقدين وآخرين يعملون بالقطعة، ولكن كل هذه الاختلافات المتعددة الوجهات لم تكن هي السبب في صعوبة جمع العمال بقدر ما كان السبب يعود إلى أن معظمهم آتٍ من قبيلتين متنافستين هما قبيلة نصار وقبيلة بهركان. ولهذا، فإن الجهد الذي بذله الحزب لتحرير العمال من قيودهم القبلية وربطهم إلى مَراسٍ بروليتارية جديدة لم يكن جهداً بسيطاً أو قليلاً.

ولولا ذلك، لتوازى تاريخ الحزب في الميناء إلى حدّ كبير مع تاريخه في السكك الحديدية: حملة مركزة بدأت في العام ١٩٤٤ لإنشاء نقابة عمال الميناء، وترخيص لتأسيس النقابة في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٤٥، ومؤتمر أول للنقابة عقد في ١٢ تشرين الأول (أكتوبر)، وانتخاب مجلس إشراف مؤلف من ١٣ عضواً - بينهم سبعة شيوعيين - ومكتب إداري مؤلف من ثمانية أعضاء - بينهم سبعة شيوعيين - ورئيس شيوعي للنقابة هو عبد الحسن

(٤٧) في رسالته (رقم CME/E 11/4980) المؤرخة في ١٧ تموز (يوليو) ١٩٤٥، أفاد رئيس المهندسين الميكانيكيين أن عماله رفضوا تمثيلهم من قبل «لجان العمال». وكذلك فقد رفض عمال السكلجية في استفتاء أجرته الإدارة يوم ٢٧ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٥، وبأكثرية ساحقة، هذه اللجان.

(٤٨) تقرير داخلي غير مؤرخ موجود في حافظة الشرطة المعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

عبد الجبار، وانضمام ٣١٢٥ عضواً للنقابة - حسب مصادر شيوعية - حتى نيسان (أبريل) ١٩٤٦ (أي حوالى ٦٠ بالمئة من مجموع العمال)، وتجربة قوة لا بد منها مع الإدارة الأجنبية للميناء جاءت بشكل إضراب استمر من ٢١ وحتى ٢٥ أيار (مايو) ١٩٤٧، تبعه اعتقال قادة النقابة وإغلاق أحيائهم في المعقل[٤٩] وطرد ٦٥ عاملاً - محرِّضاً من منطقة الميناء، وأخيراً: إنزال الستارة على النقابة في أعقاب إضرابات الميناء في ٤ و٦ نيسان (أبريل) و٢ أيار (مايو) ١٩٤٨[٥٠].

وكما هو متوقع، فقد ظهر النفط بالبروز نفسه في سياسة الحزب وخططه كما في حسابات أسياد العراق. وكانت صناعة النفط توظِّف - من أصحاب الياقات الزرقاء والبيضاء معاً - ٣١٣٧ شخصاً في العام ١٩٤١، و١٢٧٥٣ شخصاً في العام ١٩٤٦، و١٣٤٦٣ شخصاً في العام ١٩٤٨[٥١]، وكانت تشكل - كما ورد في توجيه حزبي - «الاحتكار الأم للإمبريالية في العراق»، وهو ما يوجب تحويلها إلى «قاعدة - أمّ» للحركة الشيوعية.

ومع سعي الحزب إلى الاستفادة كأفضل ما يكون من وسائله المحدودة، فإنه ركز اهتمامه على حقول نفط كركوك وعلى نقطة تفرُّغ خطَّي أنابيب كركوك - حيفا وكركوك - طرابلس، أي محطة الضخ K 3 قرب الحديثة، ولكن من دون اهمال حقول البصرة كلياً.

وما إن أنشأ الحزب شبكة خلايا قوية بما يكفي حتى انتقل - كما في حالتي الميناء والسكك الحديدية - إلى التحريض الناشط من أجل تأسيس نقابة. وبدأت الحملة في العام ١٩٤٦، وقادها حنا الياس، وهو بغدادي كان عمره يومها ٢٣ سنة وعضو سابق في مجلس الإشراف لنقابة عمال السكك الحديدية المحلولة[٥٢]، ومنظِّم رئيسي لإضراب عمال السكلجية عام ١٩٤٥، وأصبح الآن عامل نفط وعضواً في لجنة الحزب المحلية في كركوك. وكان

(٤٩) المعقل هو موقع الأرصفة الرئيسية.

(٥٠) ملفّ الشرطة العراقية رقم ي/٣٦٧ المعنون «نقابة عمال ميناء البصرة». ووثيقة حزبية داخلية غير موقعة ولا مؤرخة وضعت في البصرة تحت عنوان «تقرير إلى اللجنة المركزية حول نقابة عمال الميناء»، موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى». و«الوطن»، العدد ١٥ بتاريخ ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٥، ص ٢٠. و«القاعدة»، العدد ١١ بتاريخ ٢٢ نيسان (أبريل) ١٩٤٦، ص ١٠. و«دستور نقابة عمال الميناء» (بالعربية) (بغداد، ١٩٤٥) و«كفاح السجين الثوري»، العدد ٦ بتاريخ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣، ص ١٢ - ١٤، والعدد ٧ بتاريخ ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣، ص ٧ - ٨، والعدد ٨ بتاريخ ٢ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٤، ص ١٠ - ١٣.

(٥١) العراق، وزارة الاقتصاد، «المجموعة الإحصائية» لسنتي ١٩٤٧ و١٩٤٩، ص ١١٥ و١٥٩ على التوالي.

(٥٢) ملف الشرطة العراقية رقم ج/٣٤٤.

حكمت فارس الربيعي، الميكانيكي البالغ العشرين من عمره من مندلي، يساعد حنا الياس[٥٣].

وفشلت الحملة من أجل النقابة في تحقيق هدفها. وَوُوجه هذا المطلب برفض «شركة نفط العراق»، التي سمحت ـ في الوقت نفسه ـ بتأسيس «لجنة عمّال داخلية» في كركوك يوم ١٣ حزيران (يونيو) ١٩٤٦، ولكن هذه كانت لجنة بلا أنياب وتحت إشراف مدير موظفي الشركة، المستر تود. وليس واضحاً على العموم كيف تمّ اختيار أعضاء هذه اللجنة. ويبدو أن مبدأ الانتخاب طبّق جزئياً، ولكن ليس قبل طرد بعض «مثيري المتاعب» و«الأشخاص غير المرغوب فيهم» من الشركة. وعلى العموم، فقد نجح الشيوعيون وبعض رفاق طريقهم في شغل خمسة. من أصل خمسة عشر مقعداً مخصصة للعمال. وحتى حنا الياس، الشخصية الشيوعية الرئيسية في حقول النفط، أصبح من أعضاء اللجنة[٥٤]. ولكنه اتخذ موقفاً عدائياً منذ البداية ناظراً إلى اللجنة على أنها «أداة إمبريالية» تهدف إلى شلّ نضال العمال في سبيل حقوقهم الأساسية. وتحدث الياس بهذه الطريقة في اجتماع عقد على عجل مساء يوم تأسيس اللجنة نفسه ـ ١٣ حزيران (يونيو) ـ في مقهى «حمى طوبال» المحلي. واقتنع العمّال المجتمعون في المقهى، الذين بلغ عددهم حوالى ٥٠٠ من عمال النفط، والذين كانوا في غاية التوتر نظراً للأسعار التضخمية السائدة ونقص توفّر الحاجيات، قبل نهاية الاجتماع وبعد الاستماع لالياس، بضرورة الاتفاق على لائحة مطالب شملت: الاعتراف بحقهم في تشكيل نقابة، وزيادة الأساس الأدنى للأجر اليومي من ٨٠ إلى ٢٥٠ فلساً[٥٥]، ووضع حدّ للطرد «التعسفي» للعمال، وإدخال نظام التأمين ضد المرضى والإعاقة والشيخوخة. وعلمت الشركة بالمطالب يوم ١٧ حزيران (يونيو) ووافقت يوم ١ تموز (يوليو) على علاوة غلاء معيشة تتراوح بين ٥٠ و١٠٠ فلس[٥٦]، ولكن ليس على زيادة في الأجر الأساس، كما رفضت النقاط الأخرى. وفي ٢ تموز (يوليو) شُكّلت لجنة عليا للمضربين من أربعة كلهم عمّال شيوعيون[٥٧]، ولجنة احتياط مؤلفة من خمسة، وخمس لجان مضربين تابعة يتألف كل منها من ٤ ـ ٦ عمّال، تمثّل عمّال الورشات والهندسة وخط المدينة والنقل الآلي والكتبة والموظفين[٥٨]. وكانت كل الخيوط تقود إلى الحزب، الذي أعطى إشارة بدء الإضراب يوم ٣ تموز (يوليو). واستجاب إلى الدعوة حوالى ٥٠٠٠ عامل، أي جملة الأيدي العاملة في كركوك. وفي الرابع من الشهر نفسه سار المضربون في شوارع المدينة بنظام تامّ يحملون لافتات تعبّر عن مطالبهم. وفي الأيام التالية انتشر الإضراب وازداد كثافة، وكانت الأوامر تأتي متلاحقة من بغداد إلى السلطات المحلية وكلها يصرّ على اللجوء إلى اجراءات مضادّة حاسمة، وعلى استخدام القوة إذا لزم

(٥٣) تقرير حزبي داخلي غير مؤرخ وبخط اليد «نضال عمال النفط في كركوك»، ص ٩ ـ ١٠.

(٥٤) المصدر السابق، ص ٥ ـ ٦. وكان الأربعة الآخرون هم فاضل جواد (شيوعي) وحجي ابراهيم ياسين (رفيق طريق)، ممثلين لعمال الهندسة والنقل، ورسول عبد الكريم (شيوعي) ومحمد رشيد (مُوالٍ للشيوعيين)، ممثلين لعمال خط المدينة.

(٥٥) ١٠٠٠ فلس = ديناراً واحداً = جنيهاً استرلينياً واحداً.

(٥٦) كانت العلاوة الدنيا ١٢٠ فلساً.

الأمر. وفي ٧ تموز (يوليو) أفاد القائم بأعمال متصرّف كركوك أنه لم يحدث «ما يعكّر الهدوء العام» وأنه «نظراً للوضع المتوتر» فإنّه رأى أن «ليس من المناسب اللجوء إلى القوة». وصرّح كذلك بأنّ مطالب العمال لم تكن غير معقولة، «وعلى العموم، فإن المدير الإداري للشركة طلب ـ حفاظاً على هيبة الشركة ـ أن يعود المضربون أولاً إلى العمل، وعندها فقط سينظر بعين الاعتبار، وبسرعة، في ادّعاءاتهم»[٥٩]. وسرعان ما جرى استبدال المتصرف.

وليست ماهية التعليمات التي أعطتها السلطات العليا للمتصرف الجديد واضحة، ولكن سرعان ما سارت الأحداث في منعطف بَشِع. وكان المضربون قد اعتادوا قضاء ساعات بعد الظهر، منذ ٣ تموز (يوليو) وما بعد، في اجتماعات يعقدونها في حدائق غاووورباغي خارج حدود مدينة كركوك. وتدفقوا يوم ١٢ تموز (يوليو) كعادتهم إلى المكان لتبادل الآراء والاستماع إلى التقارير وتلقّي التوجيهات من لجنة المضربين العليا. وقبل انقضاء النهار ظهر رجال الشرطة الخيّالة على المسرح، وأمر قائدهم العمال بالتفرق، ولكنه فعل ذلك بصوت منخفض لا يمكن أن يسمعه إلّا العمال الأقرب إليه[٦٠]. وقيل إنّ الذين سمعوه ردوا عليه بـ«ضحكات ازدراء»[٦١]. عندها، وبإشارة من القائد، انقضّ رجاله على الحشد من جهات ثلاث. وضربوا أولاً بهراواتهم على الرؤوس والأكتاف، ذات اليمين وذات اليسار، وداسوا كثيرين بحوافر جيادهم، وعندما تشتّت العمال باتجاه ميدان جَرف أطلق رجال الشرطة عليهم صليات من العيارات النارية. وعند توقف إطلاق النار كان هنالك ما لا يقل عن عشرة عمّال سقطوا صرعى، بالإضافة إلى سبعة وعشرين جريحاً[٦٢]. وكان كل القتلى مصابين في الظهر، كما ظهر لاحقاً أمام المحكمة[٦٣]. وما إن انتشر النبأ حتى ظهرت موجة استنكار عارمة شملت كل أنحاء البلاد. وألقى الحزب مسؤولية ما حدث فوراً على «تواطؤ عالي المستوى بين الحكومة والشركة». وألقت السلطات ـ من ناحيتها ـ اللوم على عاتق «عناصر خبيثة».

وفي ١٥ تموز (يوليو)، وتحت ضغط الأحداث، أعلنت الشركة زيادة الأساس الأدنى للأجر اليومي من ٨٠ فلساً إلى ١٤٠ فلساً، ومجموع الحد الأدنى للأجر اليومي من ٢٠٠ فلس إلى ٣١٠ فلوس. وفي اليوم التالي عاد العمال إلى العمل. ولكنهم لم يعودوا أبداً كما

(٥٧) حنا الياس وحكمت فارس الربيعي وفاضل جواد ورسول عبد الكريم.

(٥٨) تقرير حزبي داخلي غير مؤرخ ومكتوب بخط اليد «نضال عمال النفط في كركوك»، ص ٩.

(٥٩) التقرير رقم ٥٣٣٦ المؤرخ في ٧ تموز (يوليو) ١٩٤٦ والمرفوع من القائم بأعمال متصرف كركوك إلى وزير الداخلية.

(٦٠) شهادة العامل محمد علي خضر أمام محكمة كركوك الجزائية في جلستها يوم ١١ أيار (مايو) ١٩٤٧.

(٦١) شهادة عميل الشرطة نعمت سلمان في جلسة المحكمة نفسها.

(٦٢) جاء في بيان نشره المدير العام للإعلام في ١٣ تموز (يوليو) ١٩٤٦ أن عدد القتلى كان خمسة، والجرحى أربعة عشر. ولكن مسؤول الحزب في كركوك ذكر في تقرير مقدم إلى اللجنة المركزية أسماء عشرة قتلى و٢٧ جريحاً، وأشار إلى قتلى آخرين نقلت جثثهم بعيداً عن المكان لم تعرف أسماؤهم. تقرير معنون «نضال عمال النفط في كركوك»، ص ١٩ ـ ٢٠.

(٦٣) قرار محكمة كركوك الجزائية بتاريخ ١ حزيران (يونيو) ١٩٤٧.

كانوا قبلاً. ففي غاوورباغي اكتشفوا شيئاً من طبيعة القوى التي تواجههم. ومن ناحية أخرى فقد أمدّتهم تجربتهم بمادة يفكرون بها: فهم يعانون الحاجة ولم يكونوا يطالبون بأكثر من حقهم، وسعت الحكومة، بدلاً من مساعدتهم، إلى إرهابهم، وكان لها أن تحدث «مجزرة» بينهم. وبدأت عملية تجذيرهم تأخذ إيقاعها، وكسبت أطروحة الحزب مزيداً من الثقة في صفوفهم.

ولكن الحزب فقَد في تلك المرحلة طبقته الموجِّهة في كركوك. وكانت هذه قد ارتكبت خطأ تعيين القادة الحقيقيين لمنظمة الحزب في حقول النفط في لجان الإضراب الأعلى وتلك المساعدة، مخالفة بذلك إحدى البديهيات الأساسية للنضال السري. وما إن انتهى الإضراب حتى كان هؤلاء أول المعتقلين. وعلى الرغم من إطلاق سراحهم في وقت لاحق بفضل قرار صادر عن محكمة كركوك الجزائية، فإنهم لم يستعيدوا عملهم أبداً. وكان الحزب قد عرّى في إضراب السكلجية أيضاً محاربي الصف الأول عنده، بنتائج لم تكن أقل تخريباً. ولكن الحزب خرج هذه المرة بالاستدلالات الضرورية وأعاد النظر في تكتيكاته التنظيمية. واتضح هذا في الأحداث المأساوية التي حصلت قبل انقضاء وقت طويل في محطة الضخ K 3 إلى الجنوب من الحديثة.

ففي الأسبوع الثاني من نيسان (أبريل) ١٩٤٨، وفي فترة مشوبة بروح «الوثبة»، وفي وقت كان فيه «النضال الثوري» هو الصيغة الملزمة لكل تنظيم حزبي، جسَّت اللجنة الشيوعية في محطة K 3 نبض «لجنة منظمي العمال» الأولية و«لجنة منظمي الكتبة» الأولية حول إمكانية القيام بإضراب في تلك المحطة الصحراوية. وفي ١٣ نيسان (أبريل)، وفي ضوء تقارير متفائلة، تقرر الانطلاق بالتحرك. ونظراً لأنه لم يكن باستطاعة اللجنة الشيوعية أن تفرض الإضراب على ٣٠٠٠ عامل وموظف في الـ K 3، ولكنه كان بإمكانها أن تشدّهم إلى موقع الحزب، فإنها رفعت في البداية من مستوى العمل التحريضي الإعدادي. ومساء يوم الثاني والعشرين من الشهر، اعتبرت اللجنة أن الوضع نضج والوقت حان، فدعت إلى اجتماع جماهيري في وادٍ قرب الغيري خارج نطاق المحطة K 3، وحصلت على الموافقة على خطتها بالتهليل والصياح. وبدأ الإضراب يوم الثالث والعشرين. وفي الوقت نفسه، تشكلت سلسلة بكاملها من التنظيمات التي قامت لهذا الغرض: لجنة إضراب اختفت تماماً عن الأنظار وكانت دماغ الإضراب الحي، وجسم مفاوض ليس في الواقع إلا واجهة للجنة الإضراب وفي الوقت نفسه محركه الرئيسي، وسلسلة من منظمي الاجتماعات الذين لهم سلطة انتقاء الخطباء والشعراء وحق تنسيق الخطابات والهتافات، وحرس إضراب يتألف من عرفاء للاجتماعات والإضراب يقودهم رئيس حرس. وكان عرفاء الاجتماعات يقومون بحفظ النظام والانضباط خلال اجتماعات المضربين. أما عرفاء الإضراب فكانوا يتألفون من مشرفين يمارسون سلطة الإشراف، ومن حراس ميدان يراقبون ممتلكات العمال، ومن أفراد دوريات المحطة الذين يعززون الإضراب. وكان عدد أفراد دوريات المحطة يبلغ أربعة عشر فرداً في أي وقت كان، وكانوا يُبدَّلون كل أربع ساعات، وبالتالي فقد كانت هنالك حاجة إلى ما لا يقل عن ٨٤ منهم يومياً. ونظراً لأن المهمة مجهدة ولأن الحزب كان يريد الوصول إلى أكبر عدد ممكن من

العمال، فقد كان على كل المضربين أن يخدموا كأفراد دوريات زمرة بعد أخرى بموجب برنامج دقيق ومحدد يحافظ عليه كاتب الحرس. وقام أفراد الدوريات بواجبهم على أكمل وجه وإلى درجة أن توقفت محطة K 3 كلياً. وكانت ثلّة من الحرس تفتش كل خارج من المحطة أو داخل إليها، وكان إخراج «كل قطرة من البنزين» - حيث كانت K 3 تزود بالبنزين كل محطات الضخ باستثناء K 1 وk 2 - يحتاج إلى تصريح مكتوب من رئيس الحرس. وكتب واحد من أوثق قادة الإضراب يقول: «بكلمات مختصرة، لقد أقيمت دكتاتورية البروليتاريا في K 3 يوم ٢٣ نيسان (أبريل)، إن صحت المقارنة»[٦٤].

ولم تكن لدى الشركة حتى مساء الثاني والعشرين من نيسان (أبريل) أية فكرة، ولو غامضة، عما كان يجري. ولكنها اتخذت فوراً موقفاً يقول بأن الإضراب الذي لم يسبقه أي إنذار يعتبر خرقاً للقانون. وألقت الشركة كذلك ظلالاً من الشك على مدى الطابع التمثيلي للجسم المفاوض. ولما كان الحزب واثقاً من قوته فقد وافق على إجراء استفتاء خرج عند إجرائه بالنتائج المتوقعة. وفي وقت لاحق، ومع عدم ظهور أية مؤشرات على احتمال انتهاء الإضراب، وافقت الشركة على عدد من الادّعاءات والمطالب الصغرى. أما في ما يتعلق بالمطلب الأساسي الخاص بزيادة الأجور بنسب تتراوح بين ٢٥ و٤٠ بالمئة فقد رفضت الشركة تقديم أي تنازل. وبقيت لجنة الإضراب - من ناحيتها - على سلاحها. خلال هذا كله كانت محطة K 3 تغلي بالإثارة. وكانت المظاهرات تلي المظاهرات. وكانت الحماسة في ذروتها خلال الاجتماعات المتواصلة، وزال كل تردد، وانغرست الأفكار والقيم الشيوعية في الأذهان. وتحولت K 3 إلى ميدان تدريب شيوعي عملي لا لعمال الشركة فحسب، بل أيضاً لسكان الريف المجاورين من حديثة وآلوس وجبّة وبيروانة وحقلانية[٦٥].

يوم ٥ أيار (مايو)، في اليوم الرابع عشر للإضراب، تغيّر الوضع فجأة حيث احتلت قوة كبيرة من الشرطة المؤلّلة والمعزّزة بعربات مدرّعة المحطة. ونصبت الرشاشات في مواقع استراتيجية وبالقرب من أماكن سكن العمال وحولها، وأمر حرس الإضراب بالابتعاد عن مواقعهم بوحشية. وردّ الحزب على ما حصل بحذر، وأعطى للمضربين تعليمات مشددة: تجنبوا الشرطة مهما كان الثمن، تجاهلوا «الاستفزازات». ولكن الحكومة كانت تخفي أشياء أخرى في أكمامها. فيوم السابع من الشهر حرمت العمال من وجبات الطعام وقطعت عنهم الإمداد بالماء والكهرباء. ولم يكن باستطاعة الحزب الانتظار أكثر من ذلك. وعلى الرغم من أن الحقلانية سارعت إلى اقتسام رغيفها مع المضربين فإنها كانت أفقر من أن تستمر في ذلك إلى الأبد. وكان الأمر نفسه ينطبق على القرى الأخرى. وفي ظل هذه الظروف، لم يكن

---

(٦٤) وثيقة حزبية داخلية غير مؤرخة مكتوبة بخط اليد «تقرير حول إضراب عمال النفط في K 3»، ص ٢ - ٦.

(٦٥) وثيقة حزبية داخلية غير مؤرخة ومكتوبة بخط اليد «تقرير حول إضراب عمال النفط في K 3»، ص ٧ - ١٥. راجع أيضاً: «صوت الأهالي»، العدد ١٥٠٤ بتاريخ ٧ أيار (مايو) ١٩٤٨، و«لواء الاستقلال»، العدد ٣٦٧ بتاريخ ٧ أيار (مايو) ١٩٤٨.

الخروج من هذا الوضع يؤدي إلا إلى انهيار الإضراب. وكان مؤكداً أن الحزب سيدمر نفسه في أعين العمال. ولم يكن قد تبقى ما يمكن فعله في K 3. وكانت المواجهة مع الشرطة خارج الموضوع كلياً. لهذا كله، اتخذ الحزب خطوة غير معتادة، إذ أمر بتنظيم مسيرة تتجه إلى بغداد التي تبعد ٢٤٩ كيلو متراً.

وهكذا، ومع فجر الثاني عشر من أيار (مايو)، انطلقت جماهير العمال في K 3 في ما عرف في الحوليات الشيوعية بـ «المسيرة». وكانت هتافات رجال الحقلانية وصخب نسائها وصياحهن المتهدج تلاحق المسيرة أثناء ابتعادها بروح عالية. ورفعت في مقدمة المسيرة الطويلة لافتة كبيرة كتب عليها: «نحن عمال النفط جئنا نعلن «انتهاك» حقوقنا».

ومع تقدّم النهار، وارتفاع شمس الصحراء في كبد السماء، أصبحت الحرارة شديدة الإيلام. وبمرور الوقت، وصل العمال إلى وادي/ هوران على بعد حوالى أربعة وعشرين كيلو متراً إلى الجنوب الشرقي من K 3، وتعاظم إنهاكهم، ولم يتمكّنوا من عبور الكيلو مترات الستة الأخرى للوصول إلى قرية البغدادي إلا بكثير من الصعوبة. عندها انهار كثير منهم وفقدوا الوعي. ولكن المدد وصل إليهم بعد الظهر، بوصول ثماني شاحنات مخصصة لهم آتية من هيت. وكانت أنباء المسيرة المدهشة قد وصلت سريعاً إلى البلدة فقرر سكانها المستاؤون مدّ يد المساعدة. وبدأ نقل العمال إلى هيت فوراً ولم يكتمل إلا في صباح اليوم التالي. ولهذا، فقد أمضى بعضهم ليلته الأولى في مساجد هيت أو ازقّتها، ونام آخرون متضوّرين جوعاً بين رمال الصحراء.

وغادر العمال هيت يوم ١٣ أيار (مايو) سيراً على الأقدام. وعملت السلطات المحلية على التأكد من عدم توفر وسائل نقل أخرى لهم. وكانت كل ساعة سير أخرى تشكل الآن مزيداً من الآلام بالنسبة إلى الذين لم يناموا على الإطلاق في الليلة السابقة، ولكن أشعة الشمس القاهرة لم توفّر الآخرين كذلك. وعندما انتصف النهار كان العمال يعانون آلاماً في الرأس وإنهاكاً في الأطراف فتوقفوا وقبلوا ضيافة عرب المحمدي الذين أطلقوا عيارات نارية وغنوا «الهوسة» على شرفهم.

وكانت بقية الرحلة هي الأكثر إرهاقاً. وقرر العمال متابعة السير ليلاً. ووجدوا أنفسهم حوالى الساعة السابعة، في الليل حالك السواد، في منطقة غزتها الحيوانات المتوحشة، فشكلوا صفوفاً من خمسة، وشبكوا الأيدي، وربطوا المقدمة بالمؤخرة، وتقدموا بتردد، ولم يتمكنوا من التقدم أكثر مما فعلوا عند منتصف الليل فاستلقوا على الأرض العارية متأوهين بانتظار ضوء الفجر. وكانوا الآن قد أصبحوا على بعد كيلو متر واحد إلى الشمال من الرمادي، في موقع يسمى الوَرّار، وعلى بعد ١٢٦ كيلو متر إلى الغرب من بغداد.

وقبل بزوغ الفجر، انتصبوا ثانية وبدأوا بقطع مياه الفرات الفائض في «شخاتير» مسطحة القعر. وعندما عبر الجميع، انتظموا مجدداً ودخلوا الرمادي في موكب منظم، ولافتتهم مرفوعة فوق الرؤوس وهتافاتهم تملأ أرجاء المدينة.

وازدحم الجميع في ساعات بعد الظهر في شاحنات قدّمها لهم أهل الرمادي وانطلقوا مجدداً تغمرهم الدهشة لعدم تحرك الحكومة. وبعد ساعات، مع غياب ضوء الشمس، ولدى اقترابهم من جسر يؤدي إلى الفلّوجة، وقعوا في شرك نصبته الشرطة لهم بدقة، فاعتقل بعضهم واقتيد إلى السجن، وأرسل بعضهم الآخر إلى بيته، وأعيد البعض إلى K 3[٦٦].

وبهذا، انتهت المسيرة بهزيمة. ولم ترفع الأجور ولا تحسنت شروط العمل. وتراجع قسم من العمال المهتمين مباشرة عن التزامهم بالحزب. وأكثر من هذا، ونتيجة لعمليات طرد العمال بالجملة، فَقَدَ الحزب كل خلاياه في K 3. ولكن المسيرة تركت أثراً لا يُمحى في خيالات عمال كثيرين، وأسهمت - إلى جانب إضرابات السكلجية والميناء ومأساة غاوورباغي - في تفسير الهيبة التي لا تقارن والتي كان للحزب أن يتمتع بها في أواسط العقد التالي.

(٦٦) وثيقة حزبية داخلية غير مؤرخة «إضراب عمال النفط في K 3»، ص ١٧ - ٢٩.

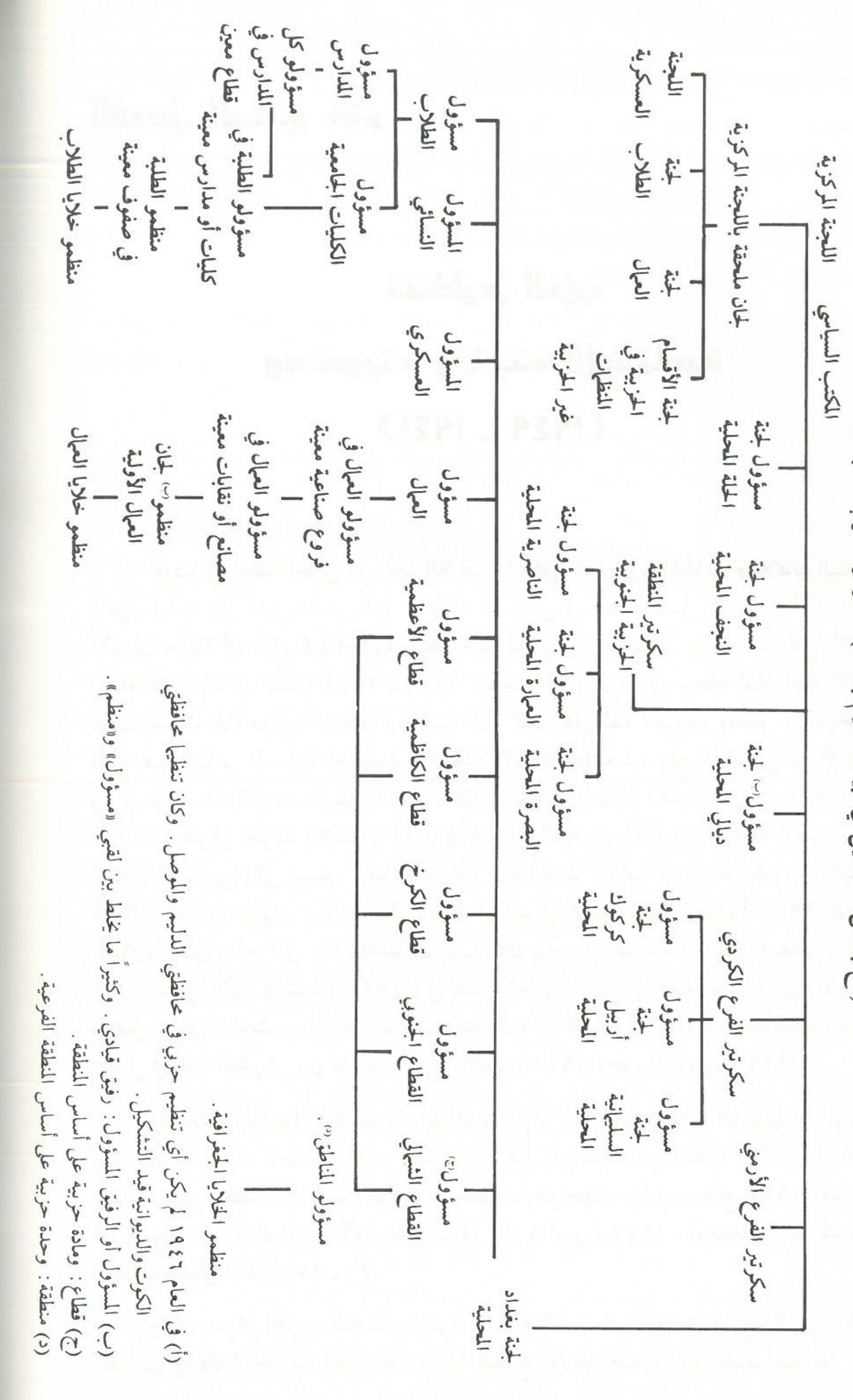
الفصل السابع عشر

تنظيم الحزب
وعضويته وبنيته الاجتماعية
(١٩٤١ - ١٩٤٩)

أوردنا في أمكنة أخرى من هذا الكتاب ما يكفي عن تاريخ الحزب وعلاقاته الداخلية وأعمال قيادته على أعلى المستويات. ولإيفاء الغرض في هذا الفصل لا بد من أن نعيد إلى الأذهان حقيقة أن موقع قوة الحزب ومبادرته قد تغيّرا بمرور السنين. وإيضاحاً يمكن القول، وبدقة أكبر، إنه في الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٢ عندما كان الحزب في مرحلة المطواعية الأكبر، كانت هنالك لجنة مركزية متعدّدة وجهات النظر تقف على قمة الحزب، وتعمل إلى درجة غير قليلة على أساس المساواة الجماعية. أما منذ ١٩٤٣ وما بعد، ومع التخلص من الأجنحة وتزايد ترابط العلاقات، طريقة وتماسكاً، فقد أصبحت السلطة الحقيقية توجد في ما اخترنا أن نسميه «مركز الحزب الثابت»، الذي يتألف من السكرتير العام فهد ورفيقه الأقرب عضو المكتب السياسي زكي بسيم. وهو تغير كان كامناً منذ البداية في طبيعة الحزب الشيوعي العراقي كحزب سرّي. وبعد اعتقال فهد وبسيم في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ أصبحت المسؤولية الأولى تقع على عاتق «مسؤول أول» كان يوجّه الحزب - منذ آب (أغسطس) ١٩٤٧ وحتى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ - في ضوء تعليمات يرسلها فهد بين الحين والآخر من داخل سجن الكوت. وفي وقت لاحق، انتقلت دفة القيادة إلى أيد غير مفوّضة، وهو ما حصل في فترة التشوّش بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ وحزيران (يونيو) ١٩٤٩.

واستكمالاً للصورة، لا بد من إضافة كلمة أو اثنتين في ما يخص التنظيمات الوسطية والقاعدية للحزب. فعندما تمكنت قيادة الحزب من نشر شبكة من الخلايا في أنحاء محافظات عديدة، ومن تنظيم العلاقات الحزبية الداخلية - وهو جهد بدأ في مطلع ١٩٤٣ وقبل مدة غير قصيرة من انعقاد المؤتمر الأول للحزب في آذار (مارس) ١٩٤٥ - أوجدت البنية التنظيمية المتدرجة (انظر الجدول ١٧ - ١).

وتحت «مركز الحزب الثابت» مباشرة كانت هنالك سكرتاريات الفرع الأرمني والفرع الكردي ومنطقة الجنوب الحزبية. وكان الفرع الأرمني صغيراً ولا يضم أكثر من خمسة



وعشرين عضواً[١]. وأما الفرع الكردي فقد نما بسرعة بعد العام ١٩٤٥، عندما انضم الشيوعيون الأكراد، الذين كانوا قد تعاونوا مع «وحدة النضال» الانشقاقية أو ربطوا أنفسهم بجماعة «شورش» أو «رزكاري كرد»[٢]، إلى الحزب الشيوعي العراقي[٣]. وتحت سكرتارية الفرع انضوى مسؤولو اللجان المحلية للمحافظات الكردية الأكبر: السليمانية وأربيل وكركوك. ومن ناحيتها، كانت سكرتارية المنطقة الجنوبية تشرف على مسؤولي اللجان المحلية في البصرة والعمارة والناصرية، وهي المحافظات الثلاث التي قدمت لفهد أوثق الدعم. وكان مسؤولو النجف والحلّة وديالى ومحافظات وسط العراق الأخرى يتبعون مركز الحزب في بغداد مباشرة. ولم يكن هنالك أي تنظيم في محافظة الدليم[٤]. ولم يكن هناك للموصل مسؤول إلا في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، أي بعد اندماج رابطة الشيوعيين العراقيين المتمترسة في الموصل بأتباع فهد. ويحتوي الجدول ١٧ ـ ٢ على تفاصيل أوسع حول المسؤولين في المحافظات وحول السمات العرقية والدينية التي كانت مسيطرة في كل محافظة في الأربعينات.

وكانت لتنظيم بغداد لجنة محلية، ولكن بلا مسؤول خاص به، وكان السكرتير العام نفسه هو الذي يمسك بقوة بزمام اللجنة. وكان نطاق عمل اللجنة لا يمتد إلى أبعد من العاصمة وضواحيها، ولم يكن هناك أثر للحياة الحزبية في ما تبقّى من محافظة بغداد. وكانت بنيتها تقوم جزئياً، وكما يتضح في الجدول ١٧ ـ ١، على أسس جغرافية، وجزئياً على أسس وظيفية. وبكلمات أخرى فإنها كانت تتألف من شبكة خلايا ذات توزع جغرافي وكذلك خلايا متمركزة في أماكن العمل أو الدراسة. ولهذا، فقد كانت بغداد الكبرى مقسّمة ـ من ناحية ولأغراض حزبية ـ إلى خمسة قطاعات (هي الكاظمية والأدهمية والكرخ والقطاعان الشمالي والجنوبي)، لكل منها مسؤوله[٥] الذي كان على اتصال مباشر بالسكرتير العام. ومن ناحية أخرى، كانت وحدات الحزب في المؤسسات التعليمية لا تتبع مسؤولي القطاعات التي توجد فيها هذه المؤسسات بل مسؤول الطلبة[٦]، الذي كان ـ هو بدوره ـ على اتصال مباشر بمركز الحزب، وبشكل مشابه، فإن وحدات الحزب في المؤسسات العمالية أو معسكرات الجيش

---

(١) ملف الشرطة العراقية رقم ٦١٤٠، تصريح مالك سيف في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨.

(٢) شكّل حزب «رزكاري كرد»، أو التحرير الكردي، في العام ١٩٤٥، وكان في الأصل منظمة مساعدة للجماعة الكردية الشيوعية «شورش». وعلى العموم، ففي العام ١٩٤٦، وبعد انضمام قسم من أعضائه إلى الحزب الشيوعي العراقي، عاد حزب رزكاري كرد فارتبط بعدد من الأكراد القوميين وسمى نفسه «الحزب الكردي الديموقراطي».

(٣) هذا ما يشير إليه تصريح يهودا صدّيق في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٨، ملف الشرطة العراقية رقم ٧٦٨٠.

(٤) أخبر فهد الشرطة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ أنه ليس للحزب أي تنظيم في الدليم والموصل، ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧.

(٥) الذي كان يعرف باسم «المنظِّم» أيضاً.

(٦) أحياناً، لم يكن هناك مسؤول عام عن الطلبة، وكانت المسؤولية توزع بين مسؤول الجامعات ومسؤول المدارس الثانوية، بعد رفع كل منهما إلى عضوية لجنة بغداد المحلية. وأحياناً، كانت تمنح تلك المنزلة لمسؤول كلية معينة ـ كالحقوق مثلاً ـ وعندها كان يصبح على اتصال مباشر بالمركز.

الجدول رقم ١٧ ـ ٢
مسؤولو اللجان الحزبية المحلية
(١٩٤٣ ـ حزيران /يونيو ١٩٤٩)[أ]

المراكز التي لها مسؤولون[ب]	المحافظة	السمة الغالبة عرقياً وطائفياً في المحافظة خلال الأربعينات	السنوات التي كان فيها مسؤول للمركز	عدد المسؤولين المتوالين
اللجان المحلية التابعة لسكرتارية المنطقة الحزبية الجنوبية				
البصرة	البصرة	عرب شيعة. مدينة البصرة: مساواة بين السنة والشيعة مع وجود تجمع يهودي وآخر مسيحي ناشطين. بلدة الزبير: سنّة على الإطلاق.	كل الفترة	٥
الناصرية	المنتفق	عرب شيعة	كل الفترة	٧
العمارة	العمارة	عرب شيعة. تجمع صغير ولكنه ناشط من الصابئة.	كل الفترة	٥
اللجان المحلية التابعة لسكرتارية الفرع الكردي للحزب				
كركوك[ج]	كركوك	أكراد بنسبة ملموسة من التركمان (بينهم تركمان مسيحيون) في المناطق المدينية.	١٩٤٥ ـ ١٩٤٩[د]	٥
السليمانية[ج]	السليمانية	أكراد	١٩٤٥ ـ ١٩٤٩[د]	٤
أربيل	أربيل	أكراد	١٩٤٥ ـ ١٩٤٩[د]	٥

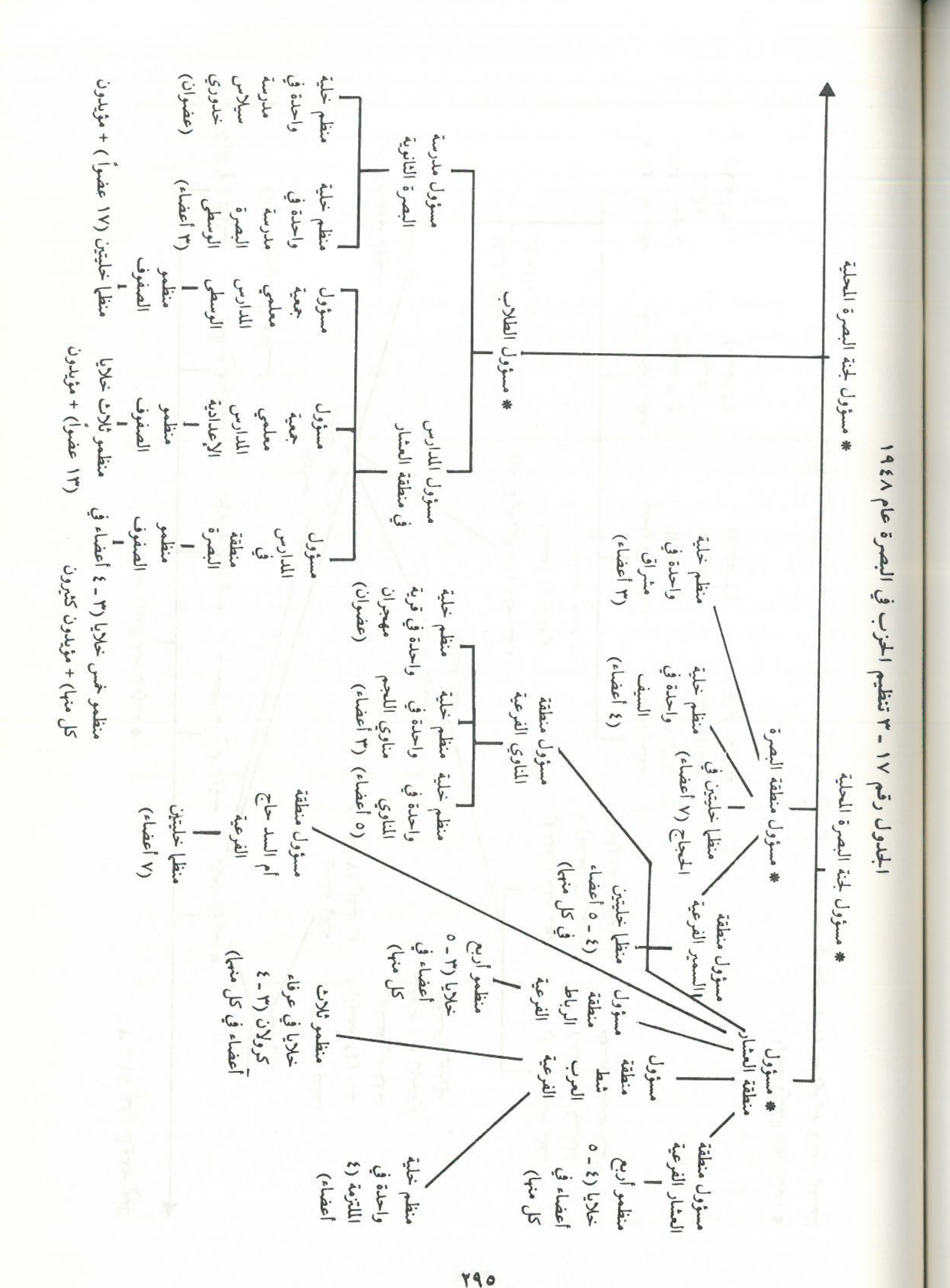
المراكز التي لها مسؤولون	المحافظة	السمة الغالبة عرقياً وطائفياً في المحافظة خلال الأربعينات	السنوات التي كان فيها مسؤول للمركز	عدد المسؤولين المتوالين
اللجان المحلية المتصلة مباشرة مع مركز الحزب في بغداد				
النجف	كربلاء	عرب شيعة. وتجمع فارسي ناشط.	١٩٤٤ ـ ١٩٤٩	٤
كربلاء[هـ]	كربلاء		نيسان ـ حزيران (أبريل ـ يونيو) ١٩٤٩	١
الحلّة	الحلة	عرب شيعة	١٩٤٦ ـ ١٩٤٩	٤
المسيّب[هـ]	الحلة		١٩٤٨ ـ شباط (فبراير) ١٩٤٩	٣
بعقوبة	ديالى	خليط من العرب والأكراد ومساواة بين الشيعة والسنة	١٩٤٦ ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ (بتقطع). نيسان ـ حزيران ١٩٤٩.	٣
الديوانية	الديوانية	عرب شيعة	١٩٤٧ ـ ١٩٤٨	٢
الكوت	الكوت	عرب شيعة	١٩٤٧ ـ ١٩٤٨	٢
الموصل	الموصل	أكثرية عربية سنية في المناطق المدينية، وأكراد في المناطق الريفية، ومجتمع مسيحي كبير وعدد لا بأس به من اليزيديين.	١٩٤٨ ـ شباط (فبراير) ١٩٤٩[د]	٢
محافظات ليس فيها تنظيم حزبي				
الدليم		عرب سنة.	—	—
محافظة بغداد[ز] خارج العاصمة وضواحيها.		عرب سنة.	—	—
المجموع				٥٢[ح]

تابع جدول رقم ١٧ - ٢

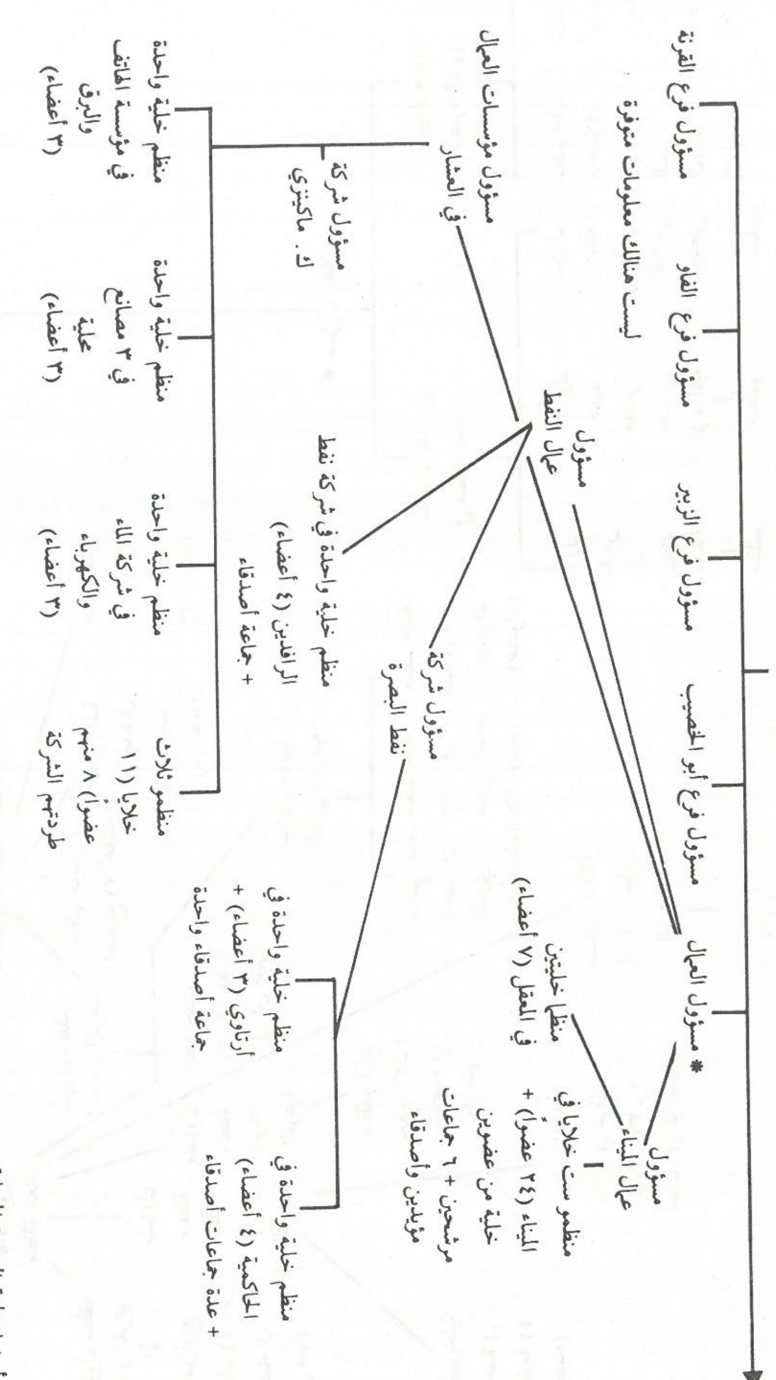
(أ) لم يكن هنالك تنظيم ثابت قبل ١٩٤٣.
(ب) المسؤول أو الرفيق المسؤول هو الرفيق القيادي.
(ج) كانت هذه المراكز تتصل أحياناً (كما في ١٩٤٧ و ١٩٤٩) مباشرة مع مركز قيادة الحزب، وأحياناً (كما في ١٩٤٥ - ١٩٤٦ و ١٩٤٨) عبر سكرتارية الفرع الكردي للحزب.
(د) قبل العام ١٩٤٥ كانت أكثرية الشيوعيين الأكراد تنتمي إلى «وحدة النضال» الإنشقاقية وحزب «رز كاري كرد» وجماعة «شورش».
(هـ) ليس واضحاً لماذا قررت اللجان المركزية «غير المفوضة» (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤٨ - حزيران /يونيو ١٩٤٩) إقامة مراكز حزبية منفصلة في هذه المواقع. وربما كان وجود المصانع العسكرية في المسيِّب أحد العوامل.
(و) لم يكن للحزب أي تنظيم في الموصل حتى اعتقال فهد في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧. وكان شيوعيو الموصل الذين انضموا إلى الحزب لاحقاً ينضوون تحت لواء «رابطة الشيوعيين العراقيين» الانشقاقية.
(ز) في بغداد الكبرى - ذات الأكثرية العربية المسيطرة والأكثرية السنية البسيطة والجالية اليهودية الناشطة في الأربعينات - كان أعضاء لجنة الحزب المحلية يتبعون مباشرة مركز الحزب ولا مسؤول لهم يخصهم.
(ح) إن الخلل الذي يظهر في المجموع الوارد في الجدول أ - ٦ يعود إلى أن ثلاثة شيوعيين تحملوا مسؤولية متوالية مرتين في مركزين مختلفين.

كانت تخضع لمسؤول العمال أو مسؤول الجنود على التوالي. وكان مجموع هؤلاء المسؤولين يشكّل لجنة بغداد المحلية. وتحت مسؤول القطاع كان هنالك مسؤول المنطقة، ثم منظّم الخلية الجغرافية. وتحت مسؤول العمّال كان هنالك مسؤول العمال لفرع خاص من الصناعة، ومسؤول العمال في مصنع معيّن، ومنظم لجنة العمال الأولية، ومنظم الخلية العمالية، على التوالي. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى الطلبة الشيوعيين، كما هو مبين في الجدول ١٧ - ١. وكانت ترتبط بكل مسؤول، على أي مستوى كان، لجنة تتألف من مسؤولين (أو منظّمين) من المستوى الأدنى مباشرة.

واستندت منظمات الحزب في المحافظات إلى المبادىء نفسها (راجع الجدول ١٧ - ٣ الذي لا يبين تفاصيل بنية تنظيم الحزب في البصرة فحسب بل أيضاً الحجم الفعلي للعضوية الحزبية وتوزعها). وعلى العموم، فحيث كان التنظيم المحلي في مرحلته الجنينية أو غير قادر على تحقيق أي تقدم، كان مسؤول المحافظة يجمع في شخصه عدّة وظائف، أو كل الوظائف، التي كانت موزعة في بغداد أو البصرة على مسؤولي قطاعات مختلفين ومسؤولي الطلبة والعمّال. وكان تركيز المسؤوليات أيضاً من السمات المميزة للتنظيمات الخاضعة لمضايقات الشرطة التي تضيق الخناق عليها. وكانت المنظمات التابعة في البلدات والمواقع الأخرى غير مراكز المحافظات مشكّلة بما يماثل تنظيم هذه المراكز، وكان لكل منها مسؤوله الخاص التابع لمسؤول المحافظة. أما حيث اخترق الحزب المناطق الريفية فقد كانت اللجنة المحلية تضم مسؤولاً



تابع جدول رقم ١٧ - ٣



* أعضاء لجنة البصرة المحلية.

المصدر: رسالة غير مؤرخة لكنها كتبت في العام ١٩٤٨ من قبل مسؤول لجنة البصرة المحلية موجهة إلى المسؤول الأول في بغداد.

للفلاحين[٧]، كثيراً ما كان هو نفسه مسؤول القرية الذي يتبعه مسؤولو تجمعات الوحدات السكنية في القرية، أو «الأسلاف»، كما كانت هذه التجمعات تسمى في جنوب العراق.

وهناك عدد من النقاط المتبقية التي لا بد من المرور بها سريعاً بخصوص هذه التراتبية الهرمية للتنظيم.

والنقطة الأولى هي أن الحزب كان منظماً في خلايا يتراوح عدد أعضاء الواحدة منها بين ثلاثة وخمسة، وهذه هي الآلية الموجهة ضد الإستفزازيين. والنقطة الثانية هي عدم وجود أي ارتباط مباشر بين هذه الخلايا، التي كان يتصل بعضها بالبعض عبر مسؤول المستوى الأعلى مباشرة (انظر الجدول ١٧ ـ ٣)، وصودف أن كان الإتصال بين مركز الحزب ومسؤولي المحافظات، وبين هؤلاء وأتباعهم في البلدات الريفية، يتم غالباً بواسطة مراسلين كانوا في معظم الحالات من الأطفال أو الأحداث الموثوقين وجيدي التدريب. والنقطة الثالثة هي أنه إذا كان تنظيم البصرة هو التنظيم النموذجي حقاً، وكانت نسبة الخلايا الوظيفية للحزب ـ تبدو أعلى من نسبة الخلايا الجغرافية (انظر الجدول ١٧ ـ ٤)[٨]، فإن هذا ينبع من توجيه الاهتمام الأول للحزب إلى الطلبة والمعلمين والعمال. والنقطة الرابعة هي أن تسمية المسؤولين (أو المنظمين) كانت تأتي دوماً من الأعلى وعلى المستويات كافة. والنقطة الخامسة هي أنه كانت هنالك في النظام ككل أهمية أقل للعامل المؤسساتي وأهمية أكبر للعامل الشخصي نظراً للمقاومة الغريزية عند العراقيين للصيغة المؤسساتية مهما كانت، ونظراً لأن فهداً كان يميل إلى التدخل في كل شيء وترك بصماته الشخصية على نقاط عديدة. وهذا ما أبطل إلى حد ما فوائد التوزيع وزاد المشكلات الأمنية للحزب. وأخيراً، فقد وسمت المركزية بنية الحزب بأسرها، أي أن مسؤولي وحدات المستوى الأدنى، لم يكونوا مسؤولين أمام أعضاء وحداتهم أنفسهم، بل أمام مسؤولي الوحدات الأعلى فحسب. وكثير من هذه النقاط كان أكثر من ضروري لنجاح الحرب السرية التي كان الحزب يخوضها.

وعلى الرغم من المركزية والتعيين من الأعلى فقد كانت هنالك درجة ملحوظة من حرية الرأي تسود كل وحدات الحزب. وكان لأي وضع مختلف عن هذا ألّا يتلاءم مع طبيعة العراقيين. والواقع أن الحرية كانت تقترب أحياناً من عدم الإنضباط والفوضى. ونورد هنا مثالاً عن ذلك:

---

(٧) كان في اللجان المحلية للعمارة والحلة وديالى والسليمانية وأربيل مسؤولون للفلاحين. وكانت القرى التي لها مسؤولون هي: بهرز وزهيرات في ديالى، وجاتخاقه وعينقاوه في أربيل، وبرزنيجا في السليمانية، وحويجة في كركوك. وكانت نشاطات الشيوعيين في العمارة تتم بين الفلاحين من خلال قبائل آل أزيرج والبو محمد.

(٨) يبدو أن الجدول أ ـ ٤ يؤكد هذه النقطة.

الجدول رقم ١٧ - ٤
إيجاز الجدول رقم ١٧ - ٣

نوع الخلية	عدد الخلايا	نسبتها المئوية	عدد الأعضاء	النسبة المئوية
جغرافية	٢٣	٤٣,٤	بين ٨٠ و ٩٧	بين ٤٣,٠ و ٤٦,٦
وظيفية				
خلايا عسكرية	١		٤	بين ١,٩ و ٢,٢
خلايا عمالية				
عمال الميناء	٨[أ]		٣١	
عمال النفط	٣[ب]		١١ } ٦٢	بين ٢٩,٨ و٣٣,٣
عمال آخرون	٦		٢٠	
خلايا طلابية	١٢[ج]		بين ٤٠ و ٤٥	بين ٢٨,٥ و ٢١,٧
مجموع الخلايا الوظيفية	٣٠	٥٦,٦		
المجموع العام	٥٣	١٠٠,٠	بين ١٨٦ و ٢٠٨	١٠٠,٠

(أ) زائد خلية واحدة من عضوين مرشَّحين و ٦ مجموعات مؤيدين وأصدقاء.
(ب) زائد عدة مجموعات أصدقاء.
(ج) زائد «العديد» من المؤيدين.

«إني، كمسؤول في مندلي[٩]، أعترض على خطة تنظيمكم. وإني أعتقد أن هذا شيء من اختراعكم وليس خطة حزبية... وستكون نتيجته الوحيدة وضع كل الأعضاء تحت نفوذكم الشخصي... وإذا ما صادق الحزب على مثل هذه الخطة فمعنى ذلك أنه غير مدرك لآراء أحد غير رأيكم. ولذلك، فإن عليّ أن أبين وجهة نظري التي تحظى، من خلال خبرتي النضالية عبر السنة الماضية، بقيمة عملية لا شك فيها»[١٠].

هذه الرسالة كان قد كتبها مسؤول صغير ووجهها إلى مسؤول عضو في لجنة ديالى المحلية. وفي ما يلي رسالة أخرى موجهة إلى فهد نفسه تظهر أنه كان باستطاعة الأعضاء إيصال شكاواهم إلى مركز الحزب متجاوزين مسؤوليهم المباشرين:

«الشخص الذي كلفته بالمسؤولية في محافظتنا[١١]... يتصرف بطريقة اعتباطية ولا يبدي أي اهتمام بالرفاق ولا يعنى بتعليمنا... وأكثر من هذا، فإنه لم يساعد أشقاءنا هنا ولا

(٩) بلدة في محافظة ديالى.
(١٠) هذه الرسالة، المؤرخة في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦، موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».
(١١) هذه إشارة إلى مسؤول لجنة كركوك المحلية الذي كان يومها (كانون الثاني /يناير ١٩٤٧) شخصاً من شقلاوة (محافظة أربيل).

جمع منا المال لمساعدتهم. ولهذا، فقد بقي عبد الجبار الزهيري[١٢] بلا طعام ليومين كاملين... إننا نطلب تعيين مسؤول آخر بدلاً منه»[١٣].

ولهذه الرسالة ـ بالمناسبة ـ مغزاها الآخر، فهي تلقي الضوء على واحد من مظاهر الحزب الشيوعي العراقي كان قد أهمل حتى الآن، وهو وجود الحزب، كتنظيم للدعم المتبادل وكوسيلة للتخفيف عن كاهل الفرد في مواجهة الصعوبات الاقتصادية أو، بكلمات أخرى كنوع من استمرارية «الأصناف»، أي النقابات العمالية المهنية القديمة (غيلدز).

هذا عن التنظيم. ولقد آن الأوان لإلقاء نظرة سريعة على أتباع الحزب. إن أول ما يلفت الإنتباه هو تنوّع طبيعة هؤلاء الأتباع وتعدّد فئاتهم. ويمكن تمييز فئاتٍ خمس: الأعضاء الفعليون، والأعضاء المرشّحون، والمؤيدون المنظمون، والمؤيدون غير المنظمين، والأصدقاء. ويرجع هذا التنويع إلى العام ١٩٤٣ فقط، ولم يكن قائماً قبل ذلك، وكان العضو الفعلي يشارك شخصياً في إحدى وحدات الحزب، ويدفع اشتراكاً دورياً، ويلتزم بدعم قضية الحزب، ولا يمكن أن يطرد إلا من قبل السكرتير العام للحزب أو لجنته المركزية. وكان العضو المرشح عضواً عادياً من جميع النواحي إلا الشكليات الرسمية، وكان عليه أن يمر بفترة اختبار تمتد إلى شهرين على الأقل إذا كان العضو عاملاً، وإلى ستة أشهر إن كان من طبقة أخرى[١٤]. وكان المؤيدون المنظمون ينتظمون في خلايا يقودها أعضاء عاديون في الحزب، وكانت حقوقهم تقتصر على تقديم الاقتراحات إلى الحزب، وكانوا يشكلّون في الظروف العادية ما يشبه الاحتياط الذي تغذّى به صفوف الأعضاء المرشحين، عند اللزوم أو إذا كان الأمر متفقاً مع سياسة الحزب. وكان المؤيدون غير المنظمين لا يرتبطون إلا بأعضاء فرادى أو بأعضاء مرشّحين أو بمؤيدين منظمين. ولم يكونوا يتلقون تعاليم الحزب الداخلية ولا يدعون للعمل إلا في مناسبات معينة. أما لقب «صديق» فكان يطلق على المتعاطفين مع الحزب، الذين يقدّمون له الهبات، ويعيرونه أسماءهم أو يساعدونه على نشر صحيفة أو عقد اجتماع.

واستناداً إلى مالك سيف، المسؤول الأول للحزب في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، فإن عدد المؤيدين كان يتجاوز عدد الأعضاء الفعليين على مستوى البلد ككل[١٥]. ومن ناحية أخرى، يبدو أن عدد الأعضاء المرشحين كان ضئيلاً جداً. وعلى سبيل المثال، فإن تنظيم الحزب في البصرة الكبرى كان في العام ١٩٤٨ يضم ٥٣ خلية لا يقل عدد أفرادها عن ١٨٦ عضواً وخلية واحدة للأعضاء المرشحين عدد أفرادها ٢ فقط (انظر الجدولين ١٧ ـ ٣ و ١٧ ـ ٤). ويكمن السر هنا في السياسة التي تبناها فهد في العام ١٩٤٦ والتي هدفت إلى إبقاء أكثرية

(١٢) عامل.
(١٣) رسالة موجهة من أعضاء في تنظيم كركوك إلى فهد بتاريخ ٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، وهي موجودة في حافظة الشرطة المعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».
(١٤) تصريح فهد للشرطة بتاريخ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧ والملف المعنون «القضية رقم ٤/١٩٤٧».
(١٥) حديث سيف مع المؤلف في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٧.

الجدول رقم ١٧ ـ ٥

أعضاء اللجان المركزية (١٩٤١ ـ ١٩٤٩): طول مدّة العضوية في الحركة الشيوعية قبل الوصول إلى عضوية اللجنة المركزية

عدد السنوات	لجان فهد المركزية تشرين الثاني ١٩٤١ ـ تشرين الأول ١٩٤٨[أ] عدد الأعضاء	نسبتهم المئوية	اللجان المركزية المؤقتة و«غير المفوضية» تشرين الأول ١٩٤٨ ـ حزيران ١٩٤٩[ب] عدد الأعضاء	نسبتهم المئوية
ـ[ج]	٦		ـ	
١	١		٢	
٢	٥		٣	
٣	٣	٦٧,٩	٢	٨٣,٤
٤	٤		١	
٥	ـ		٢	
٦	١		ـ	
٧	٢		ـ	
١٠	١		ـ	
١٣	١	٢٥,٠	ـ	
١٤	١		ـ	
١٨	١		ـ	
لا تفاصيل	٢[د]		٢[د]	
المجموع	٢٨		١٢	

(أ) انظر الجداول ٩ ـ ١، ٩ ـ ٢، ٩ ـ ٣، ١٢ ـ ١.
(ب) انظر الجدول ١٣ ـ ١.
(ج) عين في اللجنة المركزية سنة دخوله الحزب.
(د) ليست هنالك تفاصيل محددة، ولكن وجوده في الحزب أقلّ من ست سنوات.

طالبي العضوية في صفوف المؤيدين لفترات طويلة، بحيث إن «من لم يكن منهم شيوعياً حقيقياً سيجد طريقه، إن عاجلاً أم آجلاً، إلى الأحزاب الوطنية الديموقراطية المرخصة، وهو ما يضيف إلى قدرات هذه الأحزاب على العمل»، كما قال فهد نفسه في وقت لاحق[١٦]. وكان هذا يتّفق مع تشديد فهد قديم العهد على النوعية أكثر من العدد.

(١٦) تصريح فهد للشرطة في ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ملف الشرطة العراقية رقم ٤٨٧ والملف المعنون «القضية رقم ٤/١٩٤٧».

وربما كان المظهر ذو المغزى الأكبر من مظاهر عضوية الحزب هو الدرجة الكبيرة التي سادته من عدم الاستقرار. ومما يؤكد هذه النقطة التوقف القصير نسبياً ضمن الحركة الشيوعية لكثيرين من أعضاء اللجنة المركزية (انظر الجدول ١٧ ـ ٥). وكانت هنالك نسبة تبلغ ٦٧,٩ بالمئة من كل أعضاء لجان فهد المركزية (تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٤١ ـ تشرين الأول /أكتوبر ١٩٤٧) من الذين لم يكونوا قد قضوا خمس سنوات في الحزب عند وصولهم إلى تلك المرتبة. وأكثر من هذا، فإنّ أياً من أعضاء اللجان المركزية «غير المفوّضة» (تشرين الأول /أكتوبر ١٩٤٨ ـ حزيران /يونيو ١٩٤٩) لم يكن قد قضى خمس سنوات في الحزب.

ويبين الجدول ١٧ ـ ٦ بوضوح أكبر التذبذب الحاد في عضوية الحزب. وبالطبع، فإن الأرقام الواردة ليست أكثر من تقديرات، ولكن الكاتب لا يعتقد أنها تبتعد كثيراً عن الحقيقة، هذا إن فعلت أصلاً. وهي تشير إلى نوعين من التغيرات في حجم الحزب. فمن ناحية، يمكن تمييز تكرار صعود عدد الأعضاء وهبوطه. وليست أسباب ذلك بعيدة عن الإدراك. ففي الثلاثينات، وكان الحزب ما زال في مرحلة نمو هشّ وحسّاس كان صعود عدد الأعضاء وهبوطه يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع استرخاء ملاحقات الشرطة أو تشديدها. واستمر كون هذا العامل أساسياً في الأربعينات، حيث كانت مضايقات السلطات تشكل سبباً لارتداء سلسلة من المسؤولين الأولين في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، مع ما كان لذلك من نتائج كارثية على الحزب. ولكن التراجع الحاد في عضوية الحزب في العام ١٩٤٣ كان نتيجة مباشرة لنزاعات الحزب الداخلية، في حين أنه يمكن للارتفاع الحاد في العضوية خلال الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨ أن ينسب في بعضه إلى رصّ صفوف الحزب، وأن ينسب أكثر من ذلك إلى الأزمة الاقتصادية في فترة ما بعد الحرب. وإلى جانب حركة الصعود والهبوط في العضوية كانت تسجل أيضاً حركة تقدم. وبكلمات أخرى، فإن الحزب عاد إلى الظهور بقوة أكبر بعد كل تراجع (ألق نظرة أخرى على الجدول ٧ ـ ٦). ولقد قدمنا تفسيراً لهذه الظاهرة في الفصل الذي بحث الأسباب العامة لزيادة الشيوعيين في العراق[١٧].

ولكن، لنهجر عالم الأرقام قليلاً وننزل إلى مستوى أصلب من خلال الاستشهاد، حول موضوع عدم استقرار حجم الحزب نفسه، بشهادة حية وغير عادية وردت في تقرير كتبه مسؤول الحزب في ديالى عام ١٩٤٨:

«في أيام اللجنة المحلية التي عيّنها فهد[١٨]... كانت العضوية في ازدياد. وانضم عمال وجنود وطلبة وفلاحون إلى صفوفنا. ثم حلّ الرعب واعتُقلت اللجنة... وفقد بعض الأعضاء قلوبهم وسقطوا... وخرّب أحد الإنتهازيين عمل الحزب في قرية بهرز... ولم يبق في المحافظة شيء غير أفراد معزولين بلا رابطة تنظيمية... وعلى الرغم من أنني كنت يومها مجرد عضو بسيط مسؤول عن تدريب ما لا يزيد عن خمسة طلاب، فقد وجدت نفسي على

(١٧) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.
(١٨) أي في الأيام السابقة لكانون الثاني (يناير) ١٩٤٧.

الجدول رقم ١٧ - ٦
تقديرات عدد أعضاء الحزب الشيوعي العراقي
١٩٣٩ - ١٩٤٩
كإيضاح لعدم الاستقرار في العضوية

السنة	عدد الأعضاء	المصدر
١٩٣٣	٦٠[أ]	«كفاح السجين الثوري» (صحيفة داخلية لمنظمة الحزب الشيوعي في السجن)، العدد ١٤ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٧.
منتصف ١٩٣٥	«بضع مئات»	قاسم حسن، عضو مؤسس للحزب وعضو لجنته المركزية (أيار - كانون الأول ١٩٣٥). حديث مع المؤلف ١٩٥٧.
مطلع ١٩٣٦	-	المصدر السابق.
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٧[ب]	«لا أقل من ٤٠٠»[ج]	المخطوطة الشيوعية «الجيش العراقي»، ص ٥٥ - ٥٦.
١٩٤٠	٨٠	عبد الله مسعود، سكرتير اللجنة المركزية (١٩٤٠ - ١٩٤١). حديث مع المؤلف ١٩٥٧
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٢[د]	«أكثر من ١٠٠٠»	المصدر السابق. وكان مسعود عضواً في المكتب السياسي عام ١٩٤٢.
١٩٤٣[هـ]	«قبضة صغيرة»	المصدر السابق. و«كفاح السجين الثوري»، العدد ١٥ بتاريخ ٢٠ شباط ١٩٥٤، ص ٨.
كانون الثاني (يناير) ١٩٤٣[و]	«٣٠٠٠ - ٤٠٠٠ عضو وعدد أكبر بكثير من المؤيدين»	مالك سيف، المسؤول الأول للحزب في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٨. حديث مع المؤلف ١٩٥٧.
نهاية ١٩٤٩[ز]	«بضع مئات»	المصدر السابق.

(أ) كان ذلك هو عدد أعضاء الجماعات الشيوعية الناشطة تلك السنة وليس عدد أعضاء الحزب، الذي لم يؤسس إلا سنة ١٩٣٥.
(ب) أي قبل اكتشاف الشرطة لخلايا الحزب في الجيش.
(ج) معظمهم من الجنود والرتباء.
(د) أي قبل انشقاق الحزب تلك السنة.
(هـ) بعد الانشقاق.
(و) أي في أيام «الوثبة».
(ز) بعد تفتيت منظمات الحزب.

رأس التنظيم في ظل ظروف غاية في الصعوبة... ثم قام الشعب بـ«وثبته»[١٩] العظيمة، وصار العمال والطلاب الذين كانوا يُسيئون معاملتنا يسارعون الآن إلى دعمنا وراحوا يبدون لنا الاحترام بعد أن كانوا ينظرون إلينا من فوق، ويفخرون برفقتنا بعد أن نأوا عنا... وعاد عمل الحزب إلى إيقاعه السابق، ولكن لم تكن لدي أُلفة حقيقية بمبادىء التنظيم ولا كنت أعرف كيفية قيادة وحدة حزبية تضم الآن أكثر من مئة عضو... وقبل أن أفهم ما يجب عمله... أعلنت الأحكام العرفية[٢٠]، وعاد الرعب... وتفكّك التنظيم مجدداً»[٢١].

ونعود الآن من سمات عضوية الحزب الأكثر عمومية إلى تلك الأكثر خصوصية منها، أي إلى تركيب العضوية بحسب الوظيفة والعمر والجنس والتعليم والدين والطائفة والأصل العرقي ومكان الولادة ومكان النشاط. وتحتوي الجداول من أ - ٣ إلى أ - ٣٣ المعلومات المتعلقة بهذه الأمور وتوضحها بنفسها، ولهذا فإن علينا أن نُثقِل النص هنا بأكثر من كلمة تقديمية وعدد من الملاحظات العامة.

وعلينا أن نبدأ بالإشارة إلى أن التحليل لا يشمل إلا **أعضاء الحزب الشيوعي العراقي**. وبكلمات أخرى، فإنه يستبعد «المؤيدين» كما يستبعد أعضاء المنظمات المساندة للحزب، مثل حزب التحرير الوطني أو اللجنة ضد الصهيونية، باستثناء أعضاء هذه المنظمات الذين كانوا - في الوقت نفسه - أعضاء في الحزب الشيوعي العراقي. وأكثر من هذا، فإن التحليل لا يشكل **كل** أعضاء الحزب[٢٢]، بل يقتصر على الأعضاء الذين ظهروا إلى الضوء في الفترة ١٩٤٧ - ١٩٤٩ وقبل ذلك، بمن فيهم أعضاء ظهرت أسماؤهم في سجلات الحزب وأعضاء أشير إليهم في تصاريح قادة الحزب المعتقلين. ومن ناحية أخرى، يجب التذكير بأن كل منظمات الحزب تقريباً سُحقت في تلك الفترة وعُرِف كلُّ الشيوعيين الهامين ومعظم الشيوعيين الناشطين. ولهذا، فإن التحليل يشمل كل أعضاء اللجان المركزية للفترة الممتدة من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤١ إلى حزيران (يونيو) ١٩٤٩[٢٣] وكل الشيوعيين من المستوى المتوسط تقريباً للفترة ١٩٤٣[٢٤] - حزيران (يونيو) ١٩٤٩، ومعظم المستويات الأدنى و«الناشطين» من القاعدة - كما هو محدد في الجدول أ - ٣ - أي مجموع أعضاء الحزب البالغ عددهم ١٠٥٨ عضواً. وتكاد معلوماتنا بهذا الخصوص تكون كاملة من كل النواحي المشار إليها. وبالإضافة إلى هذا، فقد جمعت معلومات حول مهن ٧٧٤ شيوعياً آخر، ٥١٢ منهم ينتمون إلى القاعدة في منظمات الحزب المدنية ولم تعتبرهم السلطات «ناشطين» أو «خطرين»

(١٩) حصلت «الوثبة» (انظر الفصل الثاني عشر) في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨.
(٢٠) في أيار (مايو) ١٩٤٨.
(٢١) الرسالة موجودة في حافظة الشرطة المعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».
(٢٢) من أجل تقدير للعدد الإجمالي لأعضاء الحزب عام ١٩٤٨، انظر الجدول ١٧ - ٦.
(٢٣) كما هو واضح من الجداول الموجودة في أماكن متعددة من هذا البحث فإن المؤلف لم يعتمد كلياً على ملفات الشرطة بل أجرى استطلاعات مرهقة بنفسه لتحديد أعضاء اللجان المركزية.
(٢٤) لم تكن هنالك قبل العام ١٩٤٣ أية بنية مستقرة ورسمية للمستويات.

بما يكفي لكي يستحقوا استجواب الشرطة. وكانت البقية المؤلفة من ٢٦٢ عضواً من أفراد تنظيم الحزب العسكري وقد خضعوا ـ على ما يبدو ـ للتفحص الكامل والأدق على يد الاستخبارات العسكرية في الجيش.

وقبل متابعة التحليل، هناك إيضاح آخر يجب إضافته، وهو أن عضوية الحزب في السنوات قيد البحث لم تكن في حالة سكون، بل في حالة الحركة المستمرة، لا بمعنى التوسع والتقلص ـ فليس اهتمامنا هنا بمثل هذه الحركة ـ بل بمعنى القدرة الداخلية على التقدم صعداً: والواقع أن مسؤولي اللجان الحزبية المحلية تغيّروا ـ مثلاً ـ في كثير من المحافظات ما لا يقلّ عن خمس مرات بين ١٩٤٣ وحزيران (يونيو) ١٩٤٩[٢٥].

وينطبق الأمر نفسه على أعضاء اللجنة المركزية، ولقد ركّز تحليلنا النظر بدقة على هذه المشكلة. وبالاستناد إلى ذلك، فقد حُلِّلت أوضاع الشيوعيين المنتمين إلى «المستوى المتوسط» للحزب، خلال الفترة، ثم وصلوا قبل نهايتها إلى عضوية اللجنة المركزية، إلى جانب أعضاء اللجنة المركزية وليس مع فئة «المستويات المتوسطة». ووضعاً لهذا في إطاره العام نقول إن كل عضو في الحزب لم يؤخذ في الاعتبار إلا مرة واحدة في هذا التحليل.

ويمكننا أن نركز انتباهنا الآن على الجداول من أ ـ ٤ لى أ ـ ٨، المتعلقة بالتوزع الوظيفي. فمن أصل عدد إجمالي للشيوعيين المعروفين يبلغ ١٨٣٢ كان هنالك ٢٧,٦ بالمئة من الطلاب، و ٣,٤ بالمئة من المستجدين، و ٢٥,٧ بالمئة من العمال وأشباه البروليتاريا، و ١١,٨ بالمئة من الجنود والرتباء، و ٩,٧ بالمئة من الاختصاصيين (٧,٢ بالمئة معلمين و ١,٢ بالمئة محامين)، و ٩,١ بالمئة من العمال ذوي الياقات البيضاء، و ٣,١ بالمئة من الحرفيين، و ٢,٩ من أصحاب الحوانيت الصغيرة، و ٢,٦ بالمئة فقط من الفلاحين (انظر الجدول أ ـ ٤). ومن الواضح أن الحزب الشيوعي كان حزب طبقات عديدة، وأنه كان يعتمد أساساً على تحالف عناصر من العمال والجنود وإنتلجنسيا الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى الدنيا.

ومن ناحية أخرى، يتضح من الجدول أ ـ ٥ والجدول أ ـ ٦ أن الدور الأساسي بأسره في هذا التحالف كان مسنداً إلى أعضاء من المهنيين الاختصاصيين، والمعلمين خصوصاً، وإلى الطلبة وذوي الياقات البيضاء. وهكذا، وبينما لم يشكّل العمال وأشباه البروليتاريا إلا ١٧,٨ بالمئة من أعضاء لجان فهد المركزية، و ٨,٣ بالمئة من أعضاء اللجان المركزية «غير المفوّضة»، و ٦,١ بالمئة من مسؤولي المحافظات، و ١١,١ بالمئة من أعضاء لجان الحزب المحلية، و ٦,٩ بالمئة من المستوى المتوسط في بغداد الكبرى، فإن نسبة المعلمين في المواقع المذكورة كانت تصل، على التوالي، إلى ٣٥,٧ بالمئة و ٢٥,٠ بالمئة و ٢٨,٦ بالمئة و ١٩,٢ بالمئة و ١٢,٦ بالمئة، وكانت نسبة الطلاب ١٤,٣ بالمئة و ٤١,٧ بالمئة و ٢٤,٥ بالمئة

(٢٥) حصلت معظم التغيرات في الفترة بين كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ وحزيران (يونيو) ١٩٤٩.

و ٢٨,٦ بالمئة و ٢٣,٠ بالمئة، ونسبة العمال من ذوي الياقات البيضاء ١٠,٧ بالمئة و ٨,٣ بالمئة و ١٤,٣ بالمئة و ٢١,٤ بالمئة و ٢٤,١ بالمئة.

أما مدى تقدم الشيوعية في الكليات الجامعية والمدارس فيمكن جمعه بشكل تقريبي من الجداول أ ـ ٩ إلى أ ـ ١٢. ومن الواضح أن الاختراق كان أكبر وأعمق بين المعلمين والطلاب ـ وخصوصاً بين معلمي المدارس الثانوية الرسمية وطلاب الجامعة ـ مما كان عليه بين المحامين والعمال الصناعيين أو شرائح السكان الأخرى (انظر الجدولين أ ـ ١٣ و أ ـ ١٤).

ولهذا، فقد يكون مبرراً القول بأن أدوات العداء الرئيسية للنظام الاجتماعي القائم كانت ـ في الأربعينات ـ مؤلفة من المعلمين والطلبة، ولم يكن مركز ثقل الحركة الشيوعية موجوداً في المصانع أو المؤسسات العمالية الأخرى بل في الجامعات والمدارس. وفي الواقع، فإنه في فترة من الأربعينات، وخصوصاً في سنة «الوثبة»، كانت لكليات بغداد سمة خلايا النحل الثورية أكثر مما كانت لها سمة المؤسسات التعليمية.

وكان لمركزية الكليات الجامعية والمدارس في حياة الحزب نتائج عدة. فمن ناحية، اكتسب الحزب القوة التي تولّدها حماسة الطلاب ومثاليتهم. ولكن ضعفاً أكيداً رافق هذه القوة. فأولاً، ونتيجة لاعتماد الحزب على الطلبة، أصبح الحزب يتمتع بسمة شبه موسمية، وأصبح إيقاع نشاط الحزب تابعاً ـ إلى حدّ ما ـ لإيقاع الحياة المدرسية. وهكذا، فقد كان لمواسم العطلات المدرسية، أو مواسم الامتحانات، أن تقلل من احتمال ـ أو فرص ـ حدوث أفعال حزبية جدية أو واسعة النطاق في بغداد أو في البصرة، وفي بعض البلدات الريفية المحددة مثل الكوت وبعقوبة كان الأمر يؤدي إلى سكون حزبي تام. ومن ناحية أخرى، ونظراً لأن الطلبة هم أقل الناس ارتباطاً بالحياة، فإنهم كانوا ـ كذلك ـ الأقل استقراراً في عضوية الحزب. ولم يكن هنالك ما يؤكد أنهم سيستمرون، عند استقرارهم بالمعنى المهني أو عند ارتباطهم، بزوجة وأطفال، في العمل ضمن إطار الحركة. ولهذا، فإنه يمكن اعتبار أنهم كانوا يشكلون عاملاً آخر من عوامل عدم الاستقرار المزمن للحزب.

كيف تحولت المدارس والكليات إلى دور حضانة حقيقية للثورة؟ ولماذا وجدت الشيوعية ترحيباً واسعاً بين المعلمين والطلبة؟ لقد وصفنا على نطاق واسع الظروف العامة التي حثت طبقات عديدة من العراقيين على الاتجاه نحو الأفكار الشيوعية في الأربعينات[٢٦]. ولهذا، فإن الإشارة هنا، وباختصار، إلى أسباب معيّنة أكثر تحديداً ستكون كافية.

«كما يكون المعلم، تكون المدرسة». هكذا قيل. وكانت القيادة الشيوعية متنبهة، بالقدر الذي لم تكن الحكومة فيه متنبهة، إلى هذا المثل القديم. فمن هو الذي يشغل الموقع الأكثر حساسية من المعلم في بذر بذور الثورة في قلب الجيل الناشىء، أو من هو الأقدر على زرع العلاقة بين الشيوعية وحياتهم اليومية في أذهانهم؟ ولكن الاهتمام الذي ركزه الحزب

(٢٦) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

الشيوعي على المعلمين لا يفسر شيئاً بحد ذاته. والنقطة الهامة حقاً هي انفتاح المعلم على نداءات الحزب. وكان الكامن وراء هذا هو حقيقة أن المعلم كان في الأربعينات يعيش حالة تمرد ذهني كامل. فمن ناحية، لم يكن المعلم يحصل على ما يرضيه من عمله. فالمنهاج والمواد المفروضة عليه كانت بليدة، لا حياة فيها، ولا صلة لها بشيء، وقاتلة لأية مبادرة طبيعية أو أية براعة لديه. ويمكن، والحال على ما هو عليه، تصوّر النقيض الذي كانت تقدمه الأفكار الماركسية، ذات الصياغة البسيطة والمنطبقة تماماً على الأشياء التي كان المعلم يراها ويشعر بها أينما كان. وأكثر من هذا، فقد جلبت الشيوعية الحماسة إلى عالمه الصغير الكئيب والموحش ورفعته مستوىً في عين نفسه. ولكن السبب الحقيقي، السبب الفعلي الذي دفعه باتجاه الشيوعية، تمثّل في عيشة الكفاف التي يعيشها. وباستثناء الأستاذ المساعد في كلية الهندسة كان كل المعلمين الشيوعيين يعلّمون في المدارس الابتدائية والثانوية (انظر الجدول أ ـ ٤). وكان الراتب الأساسي لمعلمي الابتدائي في الأربعينات يتراوح بين ٦ و ٢١ ديناراً في الشهر[٢٧] وكان الراتب المثيل لمعلمي المدارس الثانوية، في أكثريتهم الساحقة، يتراوح بين ١٨ و ٣٥ ديناراً[٢٨]. وبكلمات أخرى، فإن معلمي المدارس الابتدائية والثانوية، الذين كانوا يعدّون معاً في العام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩ حوالى ٣٨,٠ بالمئة من الموظفين الحكوميين[٢٩]، كانوا ينتمون في أكثريتهم إلى الدرجات الأدنى (الدرجتان الثالثة والرابعة) من جدول درجات الخدمة المدنية العراقية. وأكثر من هذا، فإن زيادات رواتبهم لم تكن آلية ولا كانت تعتمد بالدرجة الأولى على طول مدة الخدمة أو الإجادة فيها، بل على توفّر شاغر[٣٠]، وكانت الشواغر بين المعلمين في الأربعينات أندر منها بين بقية موظفي الدولة الآخرين. وعلى العموم، فإن النقطة الأساس ليست أن مداخيلهم كانت ضئيلة أو أن فرصهم للترفيع محدودة، بل إن رواتبهم الأساسية فقدت الكثير من قيمتها الفعلية وأن علاوة غلاء المعيشة المضافة إليها لم تكن على أكثر من علاقة ضئيلة بالأسعار التي كانت في فترة الحرب وما بعدها ترتفع بثبات وبشكل غير

(٢٧) ١ دينار = جنيهاً استرلينياً. كان تدرج الرواتب في مطلع الأربعينات ٨ ـ ١٨ ديناراً (قانون الموظفين رقم ٣٠ تاريخ [١٥ نيسان] ١٩٤٠: «الوقائع العراقية»، العدد ١٧٩٣ بتاريخ ٢٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٠) ولكنه عدّل في ٢٩ آذار (مارس) ١٩٤٢ إلى ٦ ـ ٢١ ديناراً (القانون رقم ١٤ للعام ١٩٤٢ المعدِّل لقانون الموظفين رقم ٣٠ للعام ١٩٤٠: «الوقائع العراقية»، العدد ٢٠١٣ بتاريخ ٩ نيسان (أبريل) ١٩٤٢) ولم يرفع إلى ما يتراوح بين ٨ و ٤٠ ديناراً إلا في نيسان (أبريل) ١٩٥١ (قانون الخدمة التعليمية رقم ٢١ للعام ١٩٥١: «الوقائع العراقية»، العدد ٢٩٥٨ بتاريخ ١١ نيسان (أبريل) ١٩٥١).

(٢٨) كان هذا التدرج ينطبق على خريجي المعهد العالي للمعلمين، وكان محدداً بموجب القانون رقم ٣٠ للعام ١٩٤٠، وبقي معمولاً به حتى تغييره إلى ١٨ ـ ٦٠ ديناراً بموجب قانون الخدمة التعليمية رقم ٢١ للعام ١٩٥١. وكانت رواتب خريجي الكليات الأدنى تتراوح في الأربعينات بين ١٢ و ٢٥ ديناراً، أمّا حاملو البكالوريوس من خارج العراق فكان بمقدورهم الحصول على ما يصل إلى ٤٠ ديناراً، وحاملو التخصص الأعلى من البكالوريوس ٥٠ ديناراً، بموجب القانون رقم ١٤ الصادر في (٢٩ آذار) ١٩٤٢ تعديلاً لقانون الموظفين رقم ٣٠ للعام ١٩٤٠.

(٢٩) كان مجموع عدد موظفي الدولة ١٧١٤٥ وعدد المعلمين ٦٥٢٢.

(٣٠) المادة ١٩ ـ أ من قانون الخدمة المدنية رقم ٦٤ للعام ١٩٣٩.

منتظم[٣١]. والأسوأ من هذا هو أن هذا التوجه الاقتصادي الذي كان يدفع المعلمين والعراقيين الآخرين من ذوي الدخول المالية المحدودة إلى اليأس كان قد أغنى بشكل فاحش ـ كما ذكرنا سابقاً ـ[٣٢] عدداً صغيراً نسبياً من التجار وملاّك الأراضي والمضاربين. وكان من الطبيعي جداً، في ظل هذه الظروف، أن يصبح المعلمون، وهم الأوعى اجتماعياً بين الطبقات المتأثرة والأفقر والأكثر احتياجاً بين الإنتلجنسيا العراقية، غرباء عن النظام السائد وأن يسعوا إلى الهرب من الصعوبات المطبقة عليهم عبر الشيوعية أو حركات الاحتجاج الأخرى.

وإذا كان المعلّم هو قلب المدرسة وروحها، فما الذي سيكون له مغزى، بالنسبة إلى النظام التعليمي بأسره، أكبر من مغزى المؤسسات التي تنتج المعلمين، وأبرزها المعهد العالي لتدريب المعلمين في بغداد؟ هذا المعهد، الذي كان مركزاً لإمداد كل أنحاء العراق بالمعلمين أصبح كذلك مركزاً للاهتمام الشيوعي (انظر الجدولين أ ـ ٤ و أ ـ ٩). وكان الهدف طبعاً هو جعل النظرة الشيوعية جزءاً لا يتجزأ من زاد الخريج المهني. وكان هنالك عامل ملازم للوضع ـ هو عدم جاذبية راتب المعلم ـ سهّل مهمة الحزب. وفي هذه الكلية ـ خلافاً للكليات الأخرى ـ كان التعليم والإقامة والطعام مجانياً. وكان طلاب المعهد يحصلون أيضاً على مصروف جيب ومخصصات للحلاقة وأحياناً للثياب أيضاً، وكانوا يضمنون توظيفهم بعد التخرج. ونتيجة لذلك، كان المعهد يشكل فئة قائمة بذاتها بتركيبته المميزة. وكان معظم طلابه يأتون من عائلات فقيرة جداً، بينما كان العنصر الطاغي في بقية الكليات هو عنصر أبناء الطبقات الوسطى والوسطى الدنيا. ومؤكد أن عائلات الطبقة الوسطى شعرت ـ هي أيضاً ـ بالضيق الناجم عن الاتجاه التضخمي لفترة الحرب وما بعدها. ولكن، إذا كان هذا العامل يلعب دوره هنا أيضاً فإنه يمكن المبالغة في قيمته التفسيرية بسهولة. ولم يكن هذا العامل هو المسؤول ـ مثلاً ـ عن النسبة الكبيرة نسبياً للطلبة الشيوعيين في كلية الهندسة (انظر الجدول أ ـ ٩). في هذه الحالة كانت لفرصة وجود شيوعي بين أساتذة الكلية آثارها الواضحة. وبالإضافة إلى هذا، فإن لحماسة الشباب للقيم والمثل العليا، والسخط تأثراً لمعاناة الآخرين دورهما، وباختصار: فإنّ أكثر الدوافع نزاهة وإخلاصاً وغيرية لعبت دورها في كل الكليات والمدارس الثانوية. ولا شك في أن كبت المناقشة والقيود المفروضة على التفكير الحر، ونظرة الشرطة إلى الكليات بشكل عام، كانت من الأمور التي غذّت المشاعر الثورية.

وهناك مظهر آخر كان له مغزاه في المدارس والكليات يتحتم ذكره، وهو أن هذه كانت المنابع الرئيسية لفرقة الإناث في الحزب. ولهذا فقد كان ما لا يقل عن ٨٠,٤ بالمئة من النساء الشيوعيات من الطالبات (راجع الجدول أ ـ ١٨). ولكن، بشكل عام كان التمثيل النسوي في الحزب ضئيلاً جداً، ولم يكن عدد النساء في الأربعينات يزيد عن نسبة ٢,٥ بالمئة من أعضاء اللجان المركزية، و ١,٩ بالمئة من المستويات المتوسطة، و ٥,٣ بالمئة مما هو معروف

(٣١) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٣٢) انظر الفصل السابع من هذا الكتاب.

من المستويات الدنيا والقاعدة «الناشطة» (انظر الجدول أ ـ ١٦). وهذا ما يعكس في بعضه الوضع الاجتماعي العراقي، ولكنه ربما كان يشكل أيضاً خصوصية تشمل كل الأحزاب الشيوعية السرية[٣٣]. وعلى العموم، وكما يمكن للمرء أن يتوقع، فقد كانت كل النساء الشيوعيات المعروفات ينتمين إلى تنظيم الحزب في بغداد الكبرى (انظر الجدول أ ـ ١٩)، على اعتبار أن مقاومة تحرر المرأة كانت أقل فاعلية في العاصمة منها في المحافظات، ومن المظاهر المذهلة طغيان نسبة النساء العربيات من السنّة (٦٠,٩ بالمئة من المجموع: انظر الجدول أ ـ ١٧)، وهو ما يبدو عَرَضاً من أعراض توفر الفرص التعليمية لهن أكثر من الأخريات.

وعبّر الدور الرئيسي للمدارس والكليات عن نفسه أيضاً من خلال المستوى التعليمي العالي نسبياً بين أعضاء الحزب. وكان ٥٢,٥ بالمئة من القيادة العليا، و ٢٢,٥ بالمئة من المستوى المتوسط، و ١٦,٤ بالمئة مما هو معروف من المستويات الدنيا والقاعدة «الناشطة»، من ذوي التعليم الجامعي. وعلى العموم، فإن ٢٠,٠ بالمئة من هذه الفئة الأخيرة لم يكن قد حصل على أي تعليم كان (انظر الجدول أ ـ ٢٠).

وبالإضافة إلى هذا فإن وجود الطلبة بقوة كبيرة كان يرتبط بتأثير نمط العمر بين الأعضاء، ولكن، في ما يخص كل الشيوعيين بغضّ النظر عن أعمالهم ومهنهم، هناك حقيقة يندر أن تكون موضع نقاش، وهي أن الشباب هم الذين وفّروا القوة الحيوية للحزب. وكما يتضح من الجداول أ ـ ٢١ وحتى أ ـ ٢٣، فإن ٣٢,١ بالمئة من أعضاء لجان فهد المركزية، و ٦٦,٧ بالمئة من أعضاء اللجان «غير المفوضة»، و ٦١,٢ بالمئة من مسؤولي المحافظات، و ٦٨,٣ بالمئة من أعضاء اللجان الحزبية المحلية، و ٦٢,٠ بالمئة من المستويات الوسطى في بغداد الكبرى، و ٧٤,١ بالمئة مما هو معروف من المستويات الدنيا والقاعدة «الناشطة»، كانوا دون السادسة والعشرين من العمر. وتبين الجداول نفسها بوضوح أن عدد أعضاء الحزب فوق سن الأربعين يشكّل نسبة لا تستحق الذكر. ولا يعكس هذا الوضع بالضرورة البنية العمرية للسكان العراقيين. صحيح أن ٥٩,٤ بالمئة من مجموع الذكور العراقيين (باستثناء الرحَّل) كان في العام ١٩٤٧ دون سن الثلاثين (انظر الجدول أ ـ ٢٤). ولكنه صحيح أيضاً، من ناحية أخرى، ولتقديم تناقض واحد فقط، أنه بينما كان ما لا يقل عن ٤٦,٧ بالمئة من المستويات الدنيا والقاعدة «الناشطة» للحزب من أعمار تتراوح بين ١٢ و ٢١ سنة، فإن حوالى ١٥,٠ بالمئة فقط من كل الذكور العراقيين كانوا في تلك الفئة من العمر.

إنّ تمركز كل الطلبة الجامعيين ولا أقل من ٤٠ بالمئة من الطلبة الثانويين في بغداد يفسر إلى حدّ معين التمركز المبالغ لنشاط الحزب في العاصمة (انظر الجدول أ ـ ٢٦)، ولكن كلا الظاهرتين ليستا ـ في الأساس ـ إلا من نتائج حقيقة أن بغداد اجتذبت إليها في عقود ما بعد الحرب العالمية الأولى الكثير من حيوية البلد بأسره. وكان تدفّق الناس من المحافظات إلى

(٣٣) حتى بعد سبع سنوات من تولّي الشيوعيين للسلطة في روسيا، أي في العام ١٩٢٤، كان مجموع النساء لا يزيد عن ٨,٢ بالمئة من مجموع أعضاء الحزب البلشفي.

المدن الكبرى، الذي هو أحد مظاهر هذا التطور، مسؤولاً ـ وإن جزئياً ـ عن الاختلاف بين نسبة أعضاء الحزب الناشطين في بغداد (انظر الجدول أ ـ ٢٦) ونسبة أولئك المولودين في تلك المدينة (انظر الجدول أ ـ ٢٥). ولكن عدداً من النقاط الأخرى ذات المغزى تبرز من هذين الجدولين. أولاً، كان الحزب يمثل في الأربعينات ظاهرة مدينية، فمن أصل ١٠٥٨ شيوعياً ينتمون إلى كل المستويات وإلى القاعدة «الناشطة» كان هنالك ٩ فقط (أي ٩ بالمئة) ينشطون في القرى[٣٤]. ثانياً، قدمت محافظتا السليمانية وأربيل الكرديتان نسبة مئوية من قوة الحزب أكبر بكثير من أن تتناسب مع النسبة المئوية لمجموع السكان المدنيين. ثالثاً، كانت محافظات العمارة والحلة والمنتفق وكربلاء الشيعية تشكل مصدراً هاماً نسبياً لتغذية الحزب بالعضوية، في حين كان لمحافظتي الدليم والموصل السنيتين، والأولى خصوصاً، أهمية ضئيلة في حياة الحزب. وأخيراً، فإن البصرة ـ الميناء العراقي الوحيد ـ وكركوك إلى درجة أقل ـ وهي المركز الرئيس لحقول النفط العراقية ـ احتلتا مركزاً بارزاً في مشاريع النشاطات الحزبية. ومن المثير للاهتمام أن واحداً فقط من كل خمسة مسؤولين، وواحداً من كل عشرة من أعضاء اللجان الحزبية المحلية في كركوك، كان ينتمي إليها بالولادة، وهو ما لا يبرز فقط الحركة السكانية القوية في المحافظة بل يشير أيضاً إلى تجنب الطبقات الوسطى التركمانية للشيوعية. ولا بدّ هنا من إيضاح أنه كانت للتركمان روابط وثيقة مع بيروقراطية الأيام العثمانية، وهذا ما تجسّد في احتلالهم لموقع اقتصادي متميّز، إلى جانب كدحهم.

وبينما تدعم الجداول من أ ـ ٢٧ إلى أ ـ ٢٩، المتعلقة بالأصول العرقية والطائفية لتركيبة الحزب، العديد من النقاط التي أوردناها للتو، فإنها تضع هذه النقاط في إطار منظور أكثر ملاءمة. وإحدى الحقائق ذات الدلالة التي تكشفها هذه الجداول والتي تظهر للعيان فوراً هي القوة النسبية للعرب السنّة في المستويات الأعلى (أي في لجان فهد المركزية) وضعفهم النسبي في المستويات المتوسطة والدنيا من الحزب. وبكلمات أخرى، فإنّ الموقع الذي شغله العرب السنّة داخل الحزب كان متوازياً بعض الشيء مع الموقع الذي شغلوه في المجتمع العراقي ككلّ. وفي هذا ما يوحي أن الامتيازات الاجتماعية التي كان السنة يتمتعون بها، في الماضي على الأقل، في أيام العثمانيين، والتي كانت تعود في بعض جذورها إلى الحكم المسبق أو إلى الحسابات، قد فعلت الآن من دون تدخّل هذه العوامل، وبطريقة طبيعية، إن صحّ القول، بغضّ النظر عن السياسة الاجتماعية القائمة. وبشكل أوضح فقد قاد العرب السنّة داخل الحزب كما قادوا داخل المجتمع لأنهم كانوا، بإعدادهم التاريخي، أكثر ملاءمة من المسلمين الآخرين لمهمات القيادة. وعلى العموم، فإن موقع سيطرتهم النسبية ضمن الحزب أظهر ـ إذا ما نُظِر إليه على المدى الطويل ـ تراجعاً مستمراً وثابتاً، والواقع أنهم كانوا يشكّلون نسبة ٦٠ بالمئة من أعضاء اللجنة المركزية في العام ١٩٣٥، و ٤٠ بالمئة فقط في فترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٢، و ٣١,٣ بالمئة في فترة ١٩٤٥ ـ ١٩٤٧[٣٥]. وكما كان الأمر في المجتمع ككل فإن عناصر

(٣٤) انظر هوامش الجدول أ ـ ٢٦. وتذكّر المعلومات الواردة عن الفلاحين في الجدول أ ـ ٤.
(٣٥) النسب المئوية تستند إلى معلومات الجداول ٥ ـ ١ و ٩ ـ ١ و ٩ ـ ٣.

أخرى كانت تعزز ثقلها، ولكن التغير يفسَّر أيضاً بتحول الحزب الشيوعي في الأربعينات من تنظيم عربي في أكثريته الساحقة إلى تنظيم أكثر تمثيلاً للتنوع العرقي والديني للعراق.

ومن الناحية العددية المطلقة، كان العرب الشيعة الأفقر يحتلون الموقع المسيطر، فقد كانوا يشكلون ٣٦,٦ بالمئة من المستويات المتوسطة (انظر الجدول أ ـ ٢٨)، و٣٣,٦ بالمئة مما هو معروف من المستويات الدنيا والقاعدة «الناشطة» (انظر الجدول أ ـ ٢٩). ولكن العرب الشيعة كانوا يعدّون في العام ١٩٤٧ ما لا يقل عن ٤١ بالمئة من عراقيّي المدن، و٥١ بالمئة من كل العراقيين، وكانوا بالتالي ممثلين بأقل من حجمهم في الحزب. وهذه الحقيقة، إلى جانب دورهم الثانوي في مستوى القمة، كانا يناقضان جوهر الفكرة القائلة بأن الشيوعية العراقية ليست إلا الشيعية القديمة بلبوس حديث.

وترتبط النسبة العالية للأكراد نسبياً داخل الحزب، وإلى درجة ملحوظة، بالشعور بإحباط الحقوق القومية الذي كان يطبّق عليهم: ويبدو عدم وجود نسبة تذكر من الأكراد في اللجان المركزية خلال الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٨، وللوهلة الأولى، أمراً شاذاً، ولكنه مفسر تماماً بدخولهم المتأخر في تنظيم فهد.

وعكست كثرة الأكراد في اللجان «غير المفوضة»، جزئياً، دخولهم بكثرة في الحركة خلال السنتين ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، ولكن الأصح أنه كان نتيجة جانبية للتشويش الذي ساد الحزب لاحقاً.

ويجري التركيز كثيراً، في بعض الأحيان، على دور اليهود في التاريخ الشيوعي. وهناك، بهذا الخصوص، عدد من الحقائق التي لا يمكن دحضها بسهولة. أولاً، لم يلعب اليهود العراقيون أي دور في تأسيس الحزب الشيوعي عام ١٩٣٥، ولم يظهروا في الصورة إلا بعد العام ١٩٤٠. ويومها أيضاً، وحتى اعتقال فهد في العام ١٩٤٧، لم يكن لهم حساب مذكور في الطبقات العليا من قيادة الحزب. ولم يكن أي منهم ينتمي إلى النواة القائدة أو «مركز الحزب الثابت»، أو إلى المكتب السياسي. ولم يكن تمثيلهم في اللجان المركزية المختلفة خلال الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٧ أو في كونفرنس الحزب للعام ١٩٤٤ أو مؤتمره للعام ١٩٤٥ ملحوظاً جداً، سواء بالمعنى المطلق أم بالمعنى النسبي (انظر الجداول ٩ ـ ١ و٩ ـ ٢ و٩ ـ ٣ وأ ـ ١ وأ ـ ٢). وعلى العموم، فقد مارس اليهود وظائف قيادية في «الرابطة ضد الصهيونية» وفي التنظيم النسائي للحزب. ولأنهم كانوا يتمركزون بكثافة في بغداد فقد أسهموا بقوة في المستويات المتوسطة والدنيا لتنظيم الحزب في بغداد الكبرى (انظر الجدولين أ ـ ٢٨ وأ ـ ٢٩). وأكثر من هذا، فقد وجّه اليهود مصائر الحزب لفترات قصيرة بعد اعتقال فهد، وبدقة أكبر، من نيسان (أبريل) إلى آب (أغسطس) ١٩٤٧، ومن كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ إلى شباط (فبراير) ١٩٤٩[٣٦]. وتمّ الوصول إلى القمة في الحالتين في ظل ظروف

---

(٣٦) انظر الفصل الحادي عشر والثالث عشر من هذا الكتاب.

تخلخل تام، وبالدرجة الأولى بفضل القدرة الاختراقية للأشخاص أصحاب العلاقة، وفي الحالة الأولى على الرغم من أوامر فهد الآتية من السجن وفي تحدٍّ لها[٣٧].

ويمكن فهم كثرة الوجود المسيحي في الحزب، أساساً، من ناحية الإعاقات الاجتماعية التي تخضع الأقليات عادة لها. أما في حالة اليهود فكان هذا عاملاً ثانوياً حقاً. ويبدو أنهم لم يكونوا يبالون كثيراً باستبعادهم عن أدوار سياسية أو اجتماعية معينة، كما أنهم كانوا، من الناحية الاقتصادية، في وضع أفضل من وضع أية طائفة اجتماعية أخرى. والواقع أن الازدهار النسبي لأوضاعهم وسط البؤس العام أصبح مصدر خطر عليهم. ولقد انضم هذا العامل إلى عامل أبعد مدى يعود إلى نتائج تقدم الصهيونية في فلسطين، لجعل موقعهم في العراق أكثر تهديداً. ولهذا، فإنّ اندفاع اليهود باتجاه الشيوعية في الأربعينات يجب أن ينسب ـ بالدرجة الأولى ـ إلى تنامي شعورهم بالافتقار إلى الأمن. ويقول منشور صدر في العام ١٩٤٦ بتوقيع «الشباب اليهودي الحر»: «لا يمكن للأقليات أن ترتاح ذهنياً، ولا أن يكون وجودها الاجتماعي مضموناً، إلا عند وصول الطبقة العاملة العراقية إلى السلطة، وهذا ما يقود طليعة الشباب اليهودي الواعي نحو حزب الجماهير الكادحة...»[٣٨].

يبقى أن نقول كلمات قليلة هنا حول عضوية التنظيم العسكري للحزب. كان العدد المعروف من الجنود الشيوعيين في الأربعينات يبلغ ٢٨٥ فرداً، أي ١٥,٦ بالمئة من كل الأعضاء المعروفين للحزب (انظر الجدول أ ـ ٤)، وما بين ٠,٦ و٠,٧ بالمئة من مجموع قوة الجيش العراقي[٣٩]. ومن أصل العسكريين الشيوعيين البالغ عددهم ٢٨٥، كان هنالك ٢١,٧ بالمئة من الطلاب العسكريين، و٤٤,٦ بالمئة من الجنود العاديين، و٩,١ من الجنود الحرفيين، و٢٢,٥ بالمئة من الرتباء، و٢,١ بالمئة فقط من الضباط. ومن ناحية أخرى، فإن هذه الفئة الأخيرة قدمت ٦٦,٧ بالمئة من العنصر العسكري للمستويات العليا والمتوسطة للحزب (راجع الجدول أ ـ ٣٠).

ويبدو أن المعلومات المتوافرة تشير إلى أن الحزب نجح أكثر نسبياً بين الجنود الأكراد والشيعة مما فعل بين العناصر الأخرى (انظر الجدولين أ ـ ٣٢ وأ ـ ٣٣). وتفسَّر النسبة العالية من العرب السنّة، والسنّة الأكراد كذلك، في المستويات العليا والمتوسطة ـ بالدرجة الأولى ـ بكثرة هاتين الفئتين في سلك الضباط العراقيين. ومن ناحية التوزع الجغرافي، يبدو ـ

---

(٣٧) انظر آخر الفصل الحادي عشر من هذا الكتاب.

(٣٨) كان الشيوعي اليهودي موريس صباغ هو الذي كتب مسودة المنشور، الموجود في حافظة الشرطة المؤلفة من سبعة مجلدات والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الأولى».

(٣٩) كان الجيش العراقي يعدّ ما بين ٤٠ و٥٠ ألف رجل في العام ١٩٤٧. المصدر: «تقرير الرئيسين (النقيبين) محمد صفا وعبد الرحمن مردم بك [من الجيش السوري] حول ملاحظاتهما أثناء وجودهما مع وحدات الجيش العراقي في الفترة من ١٣ تموز (يوليو) إلى أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧». والتقرير المؤرخ في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٧ موجود بين الأوراق غير المنشورة لجميل مردم بك، رئيس وزراء سورية السابق، والتي أراها الأستاذ وليد الخالدي لمؤلف هذا الكتاب.

كما يوحي الجدولان أ ـ ٣١ و أ ـ ٣٣ ـ أن الإختراق كان أعمق في المؤسسات العسكرية الموجودة في بغداد وحولها وبين وحدات الفرقة الثالثة التي كان مقر قيادتها في العاصمة. وكان هنالك نشاط بارز أيضاً في صفوف لواء الاحتياط المؤلل في جلولاء[٤٠]، وسرية الاتصالات الثالثة في بعقوبة، وكتيبة (فوج) الهندسة في الموصل، وفي صفوف وحدات الفرقة الثانية في كركوك، والفرقة الأولى في الديوانية والبصرة والناصرية. وكما يوضح الجدول أ ـ ٣٣ فإن الشيوعية دخلت كل فروع القوات المسلحة تقريباً، ولكنها دخلت إلى مدرسة الاتصالات ووحدات الاتصالات بكثافة تفوق دخولها إلى المدارس والخدمات الأخرى. ويبدو أن سلاح المدفعية وسلاح المدرعات حظيا أيضاً بانتباه خاص وجه إليهما. ويعكس العدد الكبير نسبياً من المشاة ـ الشيوعيين العدد الكبير بصورة غير متناسبة لعدد جنود المشاة في الجيش.

وبصورة عامة، فإن تقدم الشيوعية بين الجنود كان أكثر جدية مما كانت تتوقعه السلطات. وقد يمكن البحث عن التفسير، جزئياً، وفي ما يخص أعضاء الحزب الأكراد، في الاستياء الذي ولّدته الأفعال «التأديبية» ضد القبائل الكردية، وخصوصاً إعدام أربعة ضباط أكراد في العام ١٩٤٦ لأنهم كانوا قد قاتلوا لحساب الملاّ مصطفى البرزاني المتمرد. ولكن السبب الجذري يكمن ـ بشكل عام ـ في الوضع المحزن الذي ترك الجيش فيه بعد فشل الإنتفاضة العسكرية في العام ١٩٤١. وكان الجنود يتجّولون ببزّات مهلهلة وأحذية بالية، ويعيشون في برّاكات متداعية. ولم يكن باستطاعتهم خلال الأيام شديدة الصعوبة للأربعينات أن يعتمدوا على أكثر من راتب يدعو للشفقة ووجبات طعام بائسة. وكانت هذه حالة مقصودة أراد الوصي ونوري السعيد بها أن تكون عقوبة جماعية.

---

(٤٠) تقع جلولاء في محافظة ديالى شمال شرق بغداد.

الفصل الثامن عشر

تمويل الحزب

لا يمكن إلقاء أكثر من ضوء قليل على الحالة المالية للحزب. ويشمل الجدول المرافق ١٨ ـ ١ الكثير من المعلومات المتوفرة في هذا المجال. ويشير الجدول إلى أن مجموع دخل الحزب خلال الفترة من كانون الثاني (يناير) وحتى أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ بلغ حوالى ٢٥٤٣ جنيهاً استرلينياً، وأن مجموع الإنفاق بلغ حوالى ٢١٧٠ جنيهاً.

وكان بعض المال يأتي من اشتراكات العضوية الشهرية. وكان اجتماع للجنة المركزية بكامل أعضائها عقد في شباط (فبراير) ١٩٤٥[١] قد حدّد الاشتراكات بالنسبة للأعضاء العاديين والأعضاء المرشحين على حد سواء كما يلي:

الدخل الشهري	النسبة المئوية
٦ دنانير[٢] وما دون	١٪
٦ ـ ١٥ ديناراً	٢٪
١٥ ـ ٢٥ ديناراً	٣٪
فوق ٢٥ ديناراً	٥٪

وعلى العموم، فقد كان يُعفى من نصف قيمة الاشتراك العضو المعيل لثلاثة أشخاص أو أكثر، والعضو المنتسب إلى منظمات أخرى بموافقة الحزب.

وكانت الهبات التي يقدّمها الأفراد، غير الشيوعيين في معظم الحالات، وخصوصاً التجار المتعاطفون مع الحزب، تشكّل مصدراً آخر من مصادر تمويل الحزب، وشكّلت هذه

---

(١) «القاعدة»، العدد ١٥ لشهر آذار (مارس) ١٩٤٥.

(٢) الدينار = جنيهاً استرلينياً آنذاك.

الهبات في العام ١٩٤٨ مصدر التمويل الرئيسي. وعلى سبيل المثال، فإن ٩٥ ديناراً جاءت للحزب من تاجر شيعي من الحلة، وجاءته ١٠ دنانير أخرى من صراف من النجف. واستناداً إلى المسؤول الأول للحزب فإن المبالغ الأكبر جمعها أعضاء الحزب من أصل يهودي من أصحاب الحوانيت اليهود في سوقي الملابس والشورجة[٣].

وكانت أبواب الإنفاق الرئيسية تشمل: إيجارات منازل الحزب ـ وكان للحزب خمسة منازل كهذه في بغداد وحدها ـ ومساعدة عائلات الشيوعيين المعتقلين، ورواتب أعضاء الحزب المتفرغين ـ كان المسؤول الأول، مثلاً، يتلقى راتباً شهرياً يبلغ ١٥ ديناراً ـ ونفقات تصل سنوياً إلى ما مجموعه ٤٢٤ ديناراً لطباعة صحيفة «القاعدة» السرية وتوزيعها، ومساعدة دعم وصلت في العام ١٩٤٨ إلى ١٥٠ ديناراً لجريدة «الأساس» المشروعة[٤]. ووصلت النفقات ذروتها في شهر أيار (مايو) (انظر الجدول ١٨ ـ ١)، ويبدو أن ذلك كان على علاقة بتزايد عدد الاحتجاجات والإضرابات والمظاهرات التي رعاها الحزب في ذلك الشهر. أما الأمر الذي يبدو غريباً ولا يجد له تفسيراً فهو ضآلة ما أنفق خلال شهر «الوثبة» (كانون الثاني /يناير). ويجب التذكير ـ عموماً ـ أن قدرة الحزب إجمالاً على الفعل لم تكن تعتمد على موارده المالية بقدر ما كانت تعتمد على نفوذه الايديولوجي.

ولا يمكن القول بأن أرقام الفترة كانون الثاني (يناير) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨ تنطبق على مداخيل الحزب ونفقاته في أية فترة سابقة أو لاحقة. وكما أشرنا أكثر من مرة فإن الحزب عانى تكراراً حالاتِ صعودٍ وهبوط حادّة. وتكفي الإشارة هنا إلى أن الفترة بين تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ وحزيران (يونيو) ١٩٤٩ ـ وكانت تلك أياماً صعبةً على الشيوعيين ـ توقّف تدفق الهبات على الحزب بشكل كلّي تقريباً، وعاش الحزب، أو بقاياه ـ بكلام أدقّ ـ فقراً مدقعاً.

ومن المُلائم، عند هذه النقطة، تقديم جدولين آخرين (١٨ ـ ٢ و١٨ ـ ٣) يتعلقان بالتمويل الخاص أولهما بحزب الشعب «القومي اليوم والشيوعي غداً»، وثانيهما بالحزب الوطني الديموقراطي الذي كان يشكّل يومها، من الناحية العددية، أقوى أحزاب العراق المشروعة، ولسوء الحظ فإن أرقام هذين الحزبين الأخيرين تشير إلى السنة المالية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٧، أمّا أرقام الحزب الشيوعي فتشير إلى السنة ١٩٤٨. ولا شك في أن هذا يقلل من قيمة المقارنة، خصوصاً وأن النصف الأول من سنة ١٩٤٨، الذي حمل بصمات «الوثبة»، كان فترة نمو ملموس في حياة الأحزاب وربما في مداخيلها ونفقاتها المالية بالتالي. وعلى كل حال، وفي غياب مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع، فإننا لا نستطيع إجراء أكثر من المقارنة التالية:

(٣) الشورجة هو أحد أسواق بغداد الرئيسية. رسالة (سرية) مؤرخة في ٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨ من مديرية الاستخبارات إلى وزارة الداخلية في ملف الشرطة العراقية المعنون «القضية رقم ٥/٤٨».

(٤) ورقة حزبية داخلية غير مؤرخة موجودة في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

الجدول رقم ١٨ ـ ١
إجمال مداخيل ونفقات الحزب الشيوعي العراقي
للأشهر كانون الثاني (يناير) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨

الشهر	مداخيل فلس دينار	نفقات فلس دينار
كانون الثاني (يناير)	١٦٨,٩٩٥	٨٩,١٥٠
شباط (فبراير)	٣٠٨,٩٧١	٢٠٥,٨٥٥
آذار (مارس)	٤٨٧,٢٩٩	٢١٨,١٠٠
نيسان (أبريل)	١٨٣,٦٦٠	٢٠٠,٢٨٥
أيار (مايو)	٣٠٧,٦٥٠	٤٩٢,٣٨٠
حزيران (يونيو)	٣٨٦,١٨٠	٢٠٤,٣٥٠
تموز (يوليو)	١٠٤,٩٠٠	٢٢٢,٤٣٠
آب (أغسطس)	٢٧٨,١٠٣	٣٤٥,٧٠٣
أيلول (سبتمبر)	٣١٦,٩٩٨	١٩١,٦٤٨
المجموع	٢٥٤٢,٧٥٦	٢١٦٩,٩٠١

١ دينار = ١٠٠٠ فلس = جنيهاً استرلينياً

المصدر: هذا الإجمال موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من عشرين مجلداً والمعنونة «أوراق اللجنة المركزية الثانية».

الجدول رقم ١٨ ـ ٢
مداخيل ونفقات حزب الشعب
للفترة ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ ـ ٣١ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧

الدخل			النفقات		
المصادر الرئيسية	فلس دينار(أ)	٪	الأبواب الرئيسية	فلس دينار(أ)	٪
تبرّعات	٣٥٧,٤٠٩	٤٦,١	رواتب	٣١,٠٠٠	٤,١
اشتراكات الأعضاء	٣٦١,٣٦٢	٤٦,٦	إيجار منزل الحزب	٣٥٠,٠٠٠	٤٥,٨
متفرقات (بيع			اجتماعات حزبية	٦٢,٢٧٣	٨,٢
البرامج، يانصيب.. الخ)	٥٥,٥٧٩	٧,٣	ثمن مفروشات(ب)	٢٢٥,٠٥٠	٢٩,٥
			طباعة وقرطاسية	٩٥,٢٢٠	١٢,٤
المجموع	٧٧٤,٣٥٠	١٠٠,٠		٧٦٣,٥٤٣	١٠٠,٠

(أ) ١ دينار = ١٠٠٠ فلس.

(ب) لم يكن هذا باب إنفاق دائم ولكنه أضيف إلى السنة المذكورة لأنها كانت سنة تأسيس الحزب.

تابع جدول رقم ١٨ ـ ٢

الحزب	متوسط الدخل الشهري (مدوراً إلى دنانير)	متوسط الانفاق الشهري (مدوراً إلى دنانير)	فترة حساب المتوسط
الحزب الشيوعي العراقي	٢٨٣	٢٤١	كانون الثاني (يناير) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٨
حزب الشعب	٧٧	٧٦	نيسان (أبريل) ١٩٤٦ ـ كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧
الحزب الوطني الديموقراطي	١٧٧	١٧٣	نيسان (أبريل) ١٩٤٦ ـ شباط (فبراير) ١٩٤٧

المصدر: تقرير مؤرخ في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٤٧ مرفوع من مساعد مفوّض الشرطة في محافظة بغداد إلى وزير الداخلية، في ملف الشرطة المعنون «حزب الشعب».

وتوحي هذه الأرقام بأن الحزب الشيوعي ربما كان في العام ١٩٤٨ في موقع مالي تساوي قوته قوة الحزب الوطني الديموقراطي، وربما أفضل أيضاً. وقد تجدر الإشارة بهذا الخصوص إلى أن مفتش وزارة الداخلية للحسابات أفاد في نيسان (أبريل) ١٩٤٧ أن الوطنيين الديموقراطيين كانوا في وضع صعب مالياً، وأنه على الرغم من أن بعضهم كان ثرياً فإن أحداً من هؤلاء لم يتبرّع بمبالغ كبيرة للحزب[٥]، وأن ٢٤ عضواً فقط سدّدوا اشتراكاتهم كاملة وبانتظام من أصل مجموع أعضاء الحزب البالغ ٦٩٦١ عضواً[٦]. والواقع أنه لو لم يقدّم زعيم الحزب كامل الجادرجي أرباح جريدته «الأهالي» للحزب لصعب على هذا الأخير الاستمرار في الوقوف على قدميه. ومن الأمور ذات المغزى أن حزب الشعب، الذي لا يَعدّ أعضاؤه أكثر من ثلث أعضاء الحزب الوطني الديموقراطي[٧]، كان يقاربه في دخله من الاشتراكات والتبرعات، مع الافتراض ـ طبعاً ـ بأن القيود كانت صحيحة. أما بالنسبة لنفقات هذين الحزبين فلا حاجة بنا إلى الحديث عنها نظراً للوضوح الكافي للجدولين المتعلقين بها.

---

(٥) ضم الحزب في قيادته كلاً من: محمد حديد، الشريك في مؤسسة صناعية مزدهرة ومديرها، وعبد الوهاب مرجان، ملاك الأراضي واسع النفوذ، وعبد الكريم الأزري، وهو صاحب دخل ميسور.

(٦) تقرير مؤرخ في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ مرفوع من مساعد مفوض الشرطة في محافظة بغداد إلى وزير الداخلية، في ملف الشرطة المعنون «الحزب الوطني الديموقراطي»، ١.

(٧) كان عدد أعضاء حزب الشعب عام ١٩٤٧ حوالى ٢١٧١ عضواً. انظر الفصل الرابع عشر من هذا الكتاب.

الجدول رقم ١٨ ـ ٣
مداخيل ونفقات الحزب الوطني الديموقراطي
للفترة ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٦ ـ شباط (فبراير) ١٩٤٧

الدخل			النفقات		
المصادر الرئيسية	فلس دينار[أ]	٪	الأبواب الرئيسية	فلس دينار[أ]	٪
تبرّعات	٤٠٤,٢٣٢	٢٠,٧	رواتب	٣٠٨,٩٦٩	١٦,٢
اشتراكات الأعضاء	٤٣٥,٣٧٥	٢٢,٤	إيجار منزل الحزب	٤٤٠,٠٠٠	٢٣,١
قرض من «الأهالي»			اجتماعات حزبية	٢٣١,١٨٣	١٢,١
جريدة الحزب	٩٤٠,٠٠٠	٤٨,٣	مفروشات[ب]	٢٢٣,٨٢٠	١١,٨
			طباعة وقرطاسية	٣٩٢,٥٥٢	٢٠,٦
متفرقات (مبيع أدبيات الحزب.. الخ)	١٦٥,٣٦٦	٨,٦	سفر	٧٨,٨٠٠	٤,١
			متفرقات (هاتف، كهرباء، قروض للفروع المحلية للحزب.. الخ)	٢٢٩,٥٠٦	١٢,١
المجموع	١٩٤٤,٩٧٣	١٠٠,٠		١٩٠٤,٨٣٠	١٠٠,٠

(أ) ١ دينار = ١٠٠٠ فلس = جنيهاً استرلينياً آنذاك.

(ب) لم يكن هذا باب إنفاق دائم ولكنه أضيف إلى السنة المذكورة لأنها كانت سنة تأسيس الحزب.

المصدر: تقرير مؤرخ في ٥ نيسان (أبريل) ١٩٤٧ مرفوع من مساعد مفوض الشرطة في محافظة بغداد إلى وزير الداخلية، في ملف الشرطة المعنون «الحزب الوطني الديموقراطي»، ١.

القسم الخامس

الحزب خلال السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥

أو

فترة ارتقاء الأكراد في الحزب

الفصل التاسع عشر

بهاء الدين نوري يعيد بناء الحزب

في الخمسينات، كما في الأربعينات، كان الميل إلى الشيوعية أو ـ على الأقل ـ الاندفاع الثوري، متلازماً مع الوضع الاجتماعي القائم[1]. ولهذا، فإنه لم يكن حتى لأقسى الإجراءات القمعية أن تخلّف وراءها آثاراً دائمة، يشهد على ذلك العام ١٩٤٩ الذي كان الأشد عتمة في تاريخ الحزب. في النصف الأول من ذلك العام دمّر العمل السري للحزب بكل ما في الكلمة من معنى، وفي نصفه الثاني كان الشيوعيون القلائل والمعزولون الذي نجوا من الاعتقال ولم يتخلوا عن العقيدة يجد بعضهم بعضاً ويجذبون إليهم مرتدّين جداً. وكانت قد تمت إعادة تشكيل اللجنة المركزية فعلاً منذ حزيران (يونيو) (انظر الجدول ١٩ ـ ١). وفي تموز (يوليو)، بدأت البيانات السرية بالتجوال ثانية، مكتوبة كتابة عادية هذه المرة. وفي آب (أغسطس)، تسلّم الحزب آلة نسخ «ستنسل» هرّبت إليه بواسطة إحدى وحدات الجيش العائدة من فلسطين[2]. وفي أيلول (سبتمبر)، حصل تراجع جديد، إذ اعتقل اثنان من الأعضاء الثلاثة للجنة المركزية التي أعيد إحياؤها، ولكن آخرين حلّوا محلّهم بسرعة. وفي تشرين الثاني (نوفمبر) صدرت صحيفة داخلية جديدة اسمها «الإنجاز». وأخيراً، وفي شباط (فبراير) ١٩٥٠، عادت إلى الظهور صحيفة الحزب القديمة «القاعدة». في الوقت نفسه، أعلنت سياسة «التراجع المنظم»، وبدأت حملة إعادة بناء الحزب تحت شعار «إحياء مبادىء الرفيق فهد»[3]. وللتخلص من نفوذ «العدو الطبقي» وتطهير الصفوف من «ضعفاء الإرادة والانتهازيين والعناصر التافهة الأخرى»، كان على كل الأعضاء، وحتى الرفاق القدامى، أن يكرّروا طلب الانتماء إلى الحزب والمرور بفترة اختبار جديدة[4]. وأكثر من هذا، وتحقيقاً

---

(١) انظر الفصل ٧.

(٢) شهادة هادي سعيد، عضو اللجنة المركزية، في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩.

(٣) خطة مركز الحزب المعنونة «مرحلتان أساسيتان في تاريخ حزبنا»، موجودة في حافظة للشرطة مؤلفة من تسعة مجلدات تحتوي أوراق بهاء الدين نوري. و«القاعدة»، السنة ٨، العدد ١ بتاريخ ٨ شباط (فبراير) ١٩٥٠.

(٤) تعميم حزبي داخلي مؤرخ في ١٢ أيار (مايو) ١٩٥٠.

لشروط سلامة أكبر، فقد أُلغي نظام الخلايا مؤقتاً وحلّت محلّه الاتصالات الفردية بحيث أصبح الحزب عملياً اتحاد أفراد وليس اتحاد تنظيمات. وبالعلاقة مع ما هو جارٍ، ترافقت اجراءات إعادة الإحياء بوصول حوالى مائتي شاب عراقي خلال العام ١٩٥٠ إلى روسيا لتلقّي تدريب منتظم على ممارسات العصيان والثورة، هذا إن كان بالإمكان الاعتماد في هذه المعلومة على رسالة مرسلة من المفوضية العراقية في موسكو إلى وزارة الخارجية في بغداد[٥].

وإذا كان الحزب قد عاد إلى الوقوف على قدميه قبل انقضاء العام ١٩٥١ فإنّ الفضل في ذلك يعود بوضوح إلى شابّ كردي، هادىء، ناعم الحديث، هو بهاء الدين نوري، ابن «مدرس» - معلّم ديني - صاحب أملاك يدرّس في جامع ساح الرحيمين في السليمانية، وقريب - من ناحية النساء - للزعيم الكردي القبلي المعروف الشيخ محمود. ومؤكد أن بهاء الدين نوري لم يكن فهداً. كانت خبرته الثورية ضئيلة. ولم تكن معرفته النظرية قوية جداً. وكانت مشاعره بسيطة: الحبّ للأكراد وإيمان مطلق لا ينافَش بمستقبل الشيوعية. وكانت سماته البارزة تتركز على مثابرته وشجاعته في ساعات الشدة. أما بالنسبة إلى حياته، فلا يعرف الكثير عنها. واستناداً إلى روايته هو نفسه فقد ولد في العام ١٩٢٧ في قرية دالوجة من منطقة قره داغ. كتب في العام ١٩٥٤ يقول في رسالة إلى زوجته مادلين، التي كانت يومها عضواً في الحزب ونزيلة سجن النساء، أنه لم يعرف حتى سنّ الثانية عشرة مدرسة غير مدرسة «الغابة بصخورها الضخمة وتلالها العالية، والوديان الموحشة التي تسكنها الخنازير البرية»[٦]. ولكنه غادر في العام ١٩٣٩ القرية مسقط رأسه وذهب مع أبيه إلى السليمانية، نقطة تجمّع الأكراد الساخطين ومحور الأفكار الراديكالية. ووقع أيام ذهابه إلى المدرسة هناك تحت تأثير جمه جلاو، أحد معلميه، فأيقظ لديه أول شعور بالشيوعية وشتّت الكثير من افتراضاته الإسلامية التي تشرّبها في عهد الطفولة. وفي العام ١٩٤٤ انضم بهاء الدين إلى الحزب. وبعد أربع سنوات رُفع إلى منظم خلية بعد أن أبلى بلاء حسناً خلال «الوثبة». ولكن استنزاف ضغط الشرطة الذي لا يلين للكادر، وارتداد شيوعيين أساسيين وانكفاءهم، جعله يصبح في نيسان (أبريل) ١٩٤٩ في موقع مسؤول اللجنة المحلية للسليمانية. وقبل مضيّ شهرين آخرين - وكان بالكاد في الثانية والعشرين - وجد نفسه على رأس حزب مضروب بقوّة. واختار في البداية اقتسام المسؤولية مع تقني عربي من البصرة اسمه زكي وطبان، ولكن باعتقال هذا الأخير في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ تسلّم بهاء الدين نوري المسؤولية كاملة، وبقي في موقع السيطرة القوية والتي لا منازع له فيها حتى شباط (فبراير) ١٩٥٣ على الأقل، على الرغم من إعادة تنظيم مركز الحزب في آب (أغسطس) ١٩٥١ (أنظر الجدول ١٩ - ١)[٧].

---

(٥) مدخل مؤرخ في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٥٠ في ملف الشرطة العراقية المعنون «مهدي هاشم». وحول هذا الأخير أنظر الجدول ٤ - ٢.

(٦) رسالة مؤرخة في ١٤ آب (أغسطس) ١٩٥٤، ملف الشرطة العراقية رقم ٨٠٢٥ المعنون «بهاء الدين نوري».

(٧) حديث لبهاء الدين نوري مع المؤلف أجري في سجن بعقوبة في حزيران (يونيو) ١٩٥٨. وملف الشرطة العراقية رقم ٨٠٢٥ وخصوصاً منه تقرير الرائد الركن صالح مهدي السامرائي في حزيران (يونيو) ١٩٥٣.

الجدول رقم ١٩ - ١

لجان بهاء الدين نوري المركزية

(٢٥ حزيران ١٩٤٩ وحتى ١٣ نيسان ١٩٥٣)

الاسم	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم
اللجنة الأولى: ٢٥ حزيران (يونيو) - أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩				
بهاء الدين نوري[أ]	كردي، سني	١٩٢٧، دالوجة[ب]	طالب ليلي	ثانوي
زكي وطبان[أ]	عربي، سني	١٩٢٤، البصرة	تقني	؟
هادي سعيد	كردي، سني	١٩٢٨، أربيل	طالب	معهد المعلمين الابتدائي
اللجنة الثانية: أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ - آب (أغسطس) ١٩٥١				
بهاء الدين نوري	(أنظر أعلاه)			
بلال عزيز	كردي، سني	١٩٢٩، أربيل	طالب	معهد المعلمين الابتدائي
يعقوب مناحيم قجمان	(أنظر الجدول ١٣ - ١)			
عطشان الأزير جاوي	عربي، شيعي	١٩٢١، الناصرية	ملازم سابق في الجيش	الكلية العسكرية (فرقة التموين)
صادق جعفر الفلاحي[ج]	عربي، شيعي	١٩١٩، الكاظمية	عامل نسيج	ابتدائي
اللجنة الثالثة: آب (أغسطس) ١٩٥١ - ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٣				
بهاء الدين نوري سكرتير	(أنظر أعلاه)			
عطشان الأزير جاوي	(أنظر أعلاه)			
صادق جعفر الفلاحي	(أنظر أعلاه)			
ناصر عبّود	عربي، شيعي	١٩٢٧، البصرة	عامل ميناء، ميكانيكي	ابتدائي
محمد راضي شُبَّر	عربي، شيعي	١٩٢٨، الكاظمية	وكيل مقاصّة، الجمارك	ثانوي
باقر جعفر محمد	عربي، شيعي	١٩٢٤، الكاظمية	عامل آجر	ابتدائي قرآني
عبد الله عمر محيي الدين	كردي، سني	١٩٢١، كركوك	عامل مطحنة	ابتدائي

تابع جدول رقم ١٩ ـ ١

الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	السيرة التالية
الطبقة الوسطى الدنيا ابن مدرّس دين وملاك صغير	١٩٤٤ (١٧)	في السجن ١٩٥٣ ـ ١٩٥٨. عضو المكتب السياسي ١٩٥٨ ـ ١٩٦١. عضو اللجنة المركزية ١٩٦٤ وحتى اليوم؟
الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٦ (٢٢)	اعتقل ١٩٤٩، ثم ترك الحزب
الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٥ (١٧)[ج]	اعتقل ١٩٤٩، ثم ترك الحزب
الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٨ (١٩)	اعتقل ١٩٥١، ثم ترك الحزب
ابن فلاح شرطي من قبيلة آل أزيرج	١٩٤٤ (٢٣)	عضو اللجنة المركزية ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧ وفي الفترة ١٩٥٨ ـ ١٩٦٠ كان مسؤولاً مباشراً عن التنظيم العسكري للحزب.
الطبقة العاملة. ابن عامل نسيج	١٩٤٥	اعتقل في نيسان (أبريل) ١٩٥٣. وهرب في حزيران (يونيو) ١٩٥٣. أعيد اعتقاله بعد أن أمضى فترة تالية في اللجنة المركزية. كان في السجن ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨. وأصبح عضو لجنة بغداد ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣.
الطبقة العاملة، ابن عامل	١٩٤٧ (٢٠)	اعتقل ١٩٥٤. هرب من السجن. عضو اللجنة المركزية ١٩٥٥ ـ ١٩٦٣ و ١٩٦٤ ـ ١٩٦٥ ولكنه لم يكن ناشطاً في أواخر الخمسينات بسبب الانهاك. أخرج من اللجنة المركزية في اجتماع كامل في ٩/١٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٥.
الطبقة الوسطى الدنيا. ابن «سيد» وتاجر صغير	١٩٤٦ (١٨)	ترك الحزب ١٩٥٥. يعمل الآن وكيلاً بعمولة (قومسيونجي)
الطبقة العاملة. ابن عامل مصنع صابون.	١٩٤٧ (٢٣)	اعتقل في نيسان (أبريل) ١٩٥٣. ارتد في تموز (يوليو) ١٩٥٧.
الطبقة العاملة	١٩٤٦ (٢٥)	؟؟

(أ) كان نوري مسؤولاً أولاً حتى تموز (يوليو) ١٩٤٩، عندما سلّم مسؤولية خلايا جنوب العراق إلى وطبان مبقياً لنفسه الاشراف على خلايا الشمال. ولكنّه تولى المسؤولية كاملة عند اعتقال وطبان في آب (أغسطس).

(ب) قرية في منطقة قره داغ من محافظة السليمانية.

(ج) عضو سابق في حزب رزكاري كرد. (د) اختير في منتصف ١٩٥٠.

المصادر: تقرير مديرية الاستخبارات رقم ١٨٤٢٨ بتاريخ ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٥٣، وتصريح غير مؤرخ للرائد الركن صالح مهدي السامرائي في ملف الشرطة العراقية رقم ٨٠٢٥. وتصريح لباقر جعفر محمد بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٧ في الملف رقم ١٢٦٩٠. وحديث مع باقر جعفر أجري في شباط (فبراير) ١٩٦٧. و١٩٦٣ تصريح لصادق جعفر الفلاحي أمام الشرطة في الملف ف س/ ٤٥ والملفات ذات الأرقام ٨٠٢٥ و٨٢٦١ و٢٩٢١٣ و٦٧١٥.

الجدول رقم ١٩ ـ ٢
توزيع «القاعدة»، صحيفة الحزب الشيوعي في خريف ١٩٥٢ بالمقارنة مع ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨

المحافظة	السكان المدينيون في المحافظة كنسبة مئوية من مجموع السكان المدينيين في العراق (تقدير)	عدد النسخ (١٩٥٢)	عدد النسخ (١٩٤٧ ـ ١٩٤٨)[أ]
المحافظات العربية الشيعية			
كربلاء	٦,٦	٢٠٠	٦٠
المنتفق	٣,٧	٧٥	١٢٠
الحلّة	٤,٨	١٠٠	٨٠
الديوانية	٥,٥	١٠٠	٤٠
العمارة	٤,١	١٢٥	١٠٠
الكوت	٣,٣	١٢٠	١٤٠
المحافظات العربية السنية			
الدُّليم	٢,٥	٢٥[ب]	-
المحافظات الكردية			
أربيل	٣,٣	غير متوافر	٢٤٠[ج]
السليمانية	٣,٧	غير متوافر	٢٤٠[ج]
المحافظات المختلطة[د]			
بغداد	٣١,٠		
بغداد الكبرى		غير متوافر	١٣٨٠
بقية المحافظات		٣٠[هـ]	-
البصرة	٨,٧	٤٠٠	٢٨٠
الموصل	١٣,٣	١٢٠	١٤٠
ديالى	٣,٣	غير متوافر	٤٠
كركوك	٦,٢	٣٠٠	١٤٠

(أ) أنظر الجدول ١٦ ـ ١.

(ب) توزع كلها في بلدة عانة.

(ج) أرقام الطبعة الكردية من «القاعدة»، أي «أزادي» (الحرية).

(د) حول الأصول العرقية والطوائف الطاغية في هذه المحافظات أنظر الجدول ١٧ ـ ٢.

(هـ) توزع كلها في بلدة تكريت.

وكان سيل الدعاية الأكثر ثباتاً موجّهاً إلى العمال المأجورين. وتلاشى الشعور بعدم الإحساس، الذي يبدو أن هذه الطبقة عاشته سنتي ١٩٤٩ و ١٩٥٠، تدريجياً. ومن دون الاهتمام بالحصول على ترخيص من السلطات أسّس العمال ـ المحرضون في خريف العام ١٩٥١، وبناء على تعليمات الحزب، «مكتباً دائماً لنقابات العمال»، واستأجروا بيتاً في شارع

النعمان في بغداد جذبوا إليه الأيدي العاملة في مصانع السجائر والنسيج، وعمّال الطباعة والبناء والميكانيك، وعقدوا خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) اجتماعات أسبوعية ونظموا احتجاجات وحرضوا علناً ضد نوري السعيد و «الحكم بالجوع». واتخذ التحرك بين العمال خارج بغداد أشكالاً أكثر اتقاداً. وجرى في حزيران (يونيو) ١٩٥٢ إضراب وصدام ووقع مُصابون في القاعدة العسكرية البريطانية في الحبانية. وفي الفترة ٢٣ ـ ٢٧ آب (أغسطس) شلّت الاحتجاجات واسعة النطاق الميناء ومنشآت الماء والكهرباء في البصرة. وأدت المواجهات التالية بين المتظاهرين ورجال الشرطة إلى مقتل ثلاثة عمّال وجرح ٢٩ آخرين[٨].

وفي الريف، اندلع في أواخر ١٩٥٢ ومطلع ١٩٥٣ تمرّدان فلّاحيان، أحدهما في الجنوب، في العمارة، بين فلاحي القبيلة العربية الشيعية آل أزيرج، والآخر في الشمال، في أربيل، بين فلاحي قبيلة دزه ئي الكردية. ونبع التمردان أساساً من استياء زراعي عميق الجذور. وفي تمرد دزه ئي، الذي يبدو أنه كانت للحزب يد مباشرة فيه، قتل عشرة فلاحين على الأقل وطرد بضعة آلاف من بيوتهم. ويعترف مصدر حزبي داخلي، ويستنكر، أن الشيوعيين «وحدهم حملوا السلاح . . . وتعلقوا بالقيادة العسكرية وحدها ناسين أنهم قادة سياسيون»، وهو طريق أدى إلى الهزيمة وفقدان التأييد[٩]. ومن ناحية أخرى، فإن المؤكد هو أنه لم يكن للشيوعيين دور حاسم في حركة آل أزيرج. وكانت مشاعر المرارة قد تفجّرت نتيجة لقرار الحكومة تحويل ملكية الأراضي المعتادة للقبيلة إلى المشايخ النافذين وعائلاتهم. وتحولت المرارة إلى رفض لدفع المتوجبات، ثم في النهاية ـ يوم ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ إلى صدام دموي قتل خلاله فلّاحان وأُحرق أحد رجال الشيخ المسلحين حياً حتى الموت. واستنفر المشايخ القبليون وأرسلوا في طلب النجدة. ووصلت قوة شرطة متحركة إلى الموقع وقضت على التمرد بوحشية. وسقط الكثيرون من الفلاحين من القبليين. خلال ذلك كله، كانت القوة المحرّكة الرئيسية تتألف من «السراكيل»، أي من الرؤساء الأدنى المكلفين مباشرة بزراعة الأرض. ولا بدّ هنا من التذكير بأنه كان للحزب الشيوعي موطىء قدم بين آل أزيرج منذ أيام فهد، وأن أول فلاح شيوعي، فعل ضمد، كان سركالاً وقد عمل مع هذه القبيلة بالذات[١٠]، وان شعار الحزب كان قد ترك أثره في وعي هذه القبيلة. وجاء في أحد نداءات الحزب تلك الأيام، وكان موجّهاً بالتحديد إلى فلاحي آل أزيرج، القول: «إن الأرض أرضكم، وأنتم أسيادها الحقيقيون. انتفضوا ضد السيد الإقطاعي المجرم. امنعوا عنه

(٨) ملف الشرطة العراقية رقم ج/٥٥٦. والحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، المجلد ٨، ص ٢٧٦. ومذكرة مؤرخة في ٢٣ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ مرفوعة من «الاتحاد العراقي للشباب الديموقراطي» إلى لجنة حقوق الإنسان. و «كفاح السجين الثوري»، العدد ٨ بتاريخ ٢٧ آب (أغسطس) ١٩٥٤.

(٩) ملحق «القاعدة»، العدد ٧ الصادر في أواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، والمعنون «ملاحظات تكتيكية ونظرة على قيادة الموجة الثورية»، ص ٥.

(١٠) انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب.

انتاجكم. قاوموه بقوة. اضربوا «حوشيته»[١١] التي تضربكم وتنهبكم. وتذكروا أنكم لستم وحدكم، وأن العمال والطلاب والمفكرين وكل الناس الطيبين يقفون إلى جانبكم». وكان الفلاحون أمّيين، ولكن المعلمين الريفيين أو موظفي الصحة أو الزراعة أو أعضاء الحزب، كانوا يقرأون النداءات على أسماعهم[١٢].

وكانت تحرّكات العمارة وأربيل واضطرابات عمّال البصرة والحبانية كأنها لاشيء قياساً بالعاصفة التي تفجّرت في بغداد خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، والتي صار علينا أن نركز عليها اهتماماً خاصاً.

(١١) الحوشية: رجال الشيخ المسلّحون.

(١٢) اتصال داخلي من العمارة إلى مركز الحزب مؤرخ في ١٨ آب (أغسطس) ١٩٥٢ ومعنون «تقرير حول آل أزيرج»، موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من تسعة مجلدات والمحتوية على أوراق بهاء الدين نوري. وبيان الحزب في ٩ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢ المعنون «يعيش نضال الفلاحين من أجل الأرض». و «القاعدة»، السنة ١٠، العدد ٢٤ لمنتصف تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، و «نضال الفلاحين»، العدد ١ لشهر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، ص ١ ـ ٢.

الفصل العشرون

انتفاضة تشرين الثاني (نوفمبر)

كانت «انتفاضة» تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ استمراراً لـ «وثبة» كانون الثاني (يناير) ١٩٤٨. وكانت للانتفاضتين حقائق مادية فاعلة واحدة ومسبّبات أولى واحدة. وباستثناء ان الاستياء الشعبي قد حفر أخدوداً أعمق نتيجة لضياع فلسطين، فإن القليل تغيّر في العراق خلال الفترة الفاصلة بين الحركتين. فالوصاية نفسها حكمت بالطريقة نفسها، أي بما تراه مناسباً، وعبر الحلقة العنيفة نفسها من القلة (الأوليغارشية) المميّزة، وتحت ستار رقيق من السياسة الدستورية. وكما كان الأمر قبلاً، كانت الأحزاب وأصحاب الشؤون العامة والجامعة يتنفّسون بعض الشيء بين الحين والآخر. وكان على النظام أن يسلّم بهذا القدر البسيط لكي يحافظ على نفسه. ولكن، وكما كان يحصل في السابق، فإن الحريات الممنوحة بتردّد سرعان ما كانت تُنتَزع ثانية أو يُسمح بها شكلاً فقط وتُحبَط ممارَسةً. وكانت بغداد الطبقة الأدنى، بغداد «الشرقاوية»، أبناء أكواخ الطين، ما زالت تعيش القذارة، وتأكل الطعام الملوّث، وتكدح ساعات طويلة بأجور غير معقولة. وكانت الأقلية المتمتعة بالسلطة قد بدأت تشعر بالأرض تهتز تحت أقدامها، وبدأت تشكّ في أنه قد يمكن للعراق أن يستمر من دونها. وأدّى سقوط فاروق في مصر، في تموز (يوليو) ١٩٥٢، إلى التشديد على هذه النقطة داخل العراق. ولكن الأقلية الحاكمة، المتقوقعة ضمن منطق موقعها نفسه، لم تكن تستطيع أن تقدم بنفسها تنازلات حقيقية للطبقات المكافحة ضدها.

من ناحيتها، كانت المعارضة قادرة على استنباط استنتاج واحد مناسب، وهو أن الخلافات كانت قد أدت إلى سقوط «الوثبة»، وأنه من الخطأ دخول امتحان قوة جديد من دون رصّ الصفوف. وبدأت القوى المختلفة المعارضة للحكومة ـ الاستقلاليون، الوطنيون الديموقراطيون، الجبهة الشعبية المتحدة، أنصار السلام ـ تتقارب في ما بينها تدريجياً. وكان الاستقلاليون الآن ـ كما كانوا دوماً ـ حزب يمين أساساً، ولكنهم لم يكونوا ـ من هذه الناحية ـ أقل حماسة من الآخرين في دفاعهم عن الإصلاح. وكان الوطنيون الديموقراطيون قد التزموا

رسمياً، ومنذ العام ١٩٥٠، بالمبادىء السياسية لـ «الاشتراكية الديموقراطية»[١]. وكانت «الجبهة الشعبية المتحدة»، التي تأسست في أيار (مايو) ١٩٥١ بزعامة رئيس الوزراء السابق طه الهاشمي، أكثر بقليل فقط من مجرّد تجمّع عرضي لوزراء ونواب سابقين يتلهّفون في معظمهم على العودة إلى الحكم[٢]. وكان «أنصار السلام» قد عبّروا للمرة الأولى عن وجودهم في منتصف ١٩٥٠، وسرعان ما تقدموا بين المهنيين الاختصاصيين، ثم أصبحوا يشكّلون الآن، بقيادة عبد الوهاب محمود رئيس جمعية المحامين، الذراع المتقدمة الرئيسية للحزب الشيوعي العراقي. وبعناصر بهذا الاختلاف لم يكن الطريق نحو تشكيل ائتلاف خالياً من العقبات. وصودف أن كان الشيوعيون يمّرون في هذه الفترة بإحدى مراحل المزاج المعادي للبورجوازية. ومن ناحية أخرى، لم يكن من السهل على طه الهاشمي، وهو المحافظ في صميم قلبه، أن يتعاون مع أنصار السلام. وعبّر الهاشمي في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ عن هواجسه لكامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي، وقال إنه يشعر بأن ضم أنصار السلام إلى أية جبهة كان يستتبع مخاطر كبيرة جداً، إذ قد يسقط محرّكو الجبهة الرئيسيين في أيديهم[٣]. ولكن الجادرجي بدد مخاوفه واعتراضاته. وفي النهاية، تم التوصل إلى تفاهم رسمي خلال اجتماع سري عقد يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) وحضره فائق السامرائي عن الاستقلاليين والجادرجي والهاشمي وعبد الوهاب محمود ممثلين لمنظماتهم. وتضمن التفاهم إيجاد «لجنة اتصال» الهدف منها تسهيل تبادل وجهات النظر وتأمين الانسجام في العمل. وبناء على إصرار الهاشمي فلم ترد أية إشارة صريحة إلى أنصار السلام في نصّ الاتفاق، بل استخدم التعبير غير المحدد «وأية منظمة أخرى»[٤].

وباستثناء أنصار السلام، المنظمة التي لم يكن لها أي تبادل للحديث مع الحكومة، كانت قوى المعارضة قد وجّهت قبل ذلك ـ في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ـ عرائض إلى الوصي أصرت فيها على أن على رئيس الدولة أن يملك ولا يحكم. وطالب المعارضون كذلك بمنح الحريات، وبالعدول عن طريقة الانتخاب القائمة على مرحلتين إلى نظام انتخاب حر ومباشر. وذهب الاستقلاليون والوطنيون الديموقراطيون في ضغطهم إلى أبعد من ذلك مطالبين بالحد من ملكية الأرض وبسياسة عدم انحياز وبإلغاء المعاهدة مع بريطانيا[٥].

---

(١) قرار اللجنة المركزية للحزب الوطني الديموقراطي المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠. كتاب الحزب لكامل الجادرجي، ص ١٥٩.

(٢) كانت «الجبهة الشعبية المتحدة» قد ضمّت في الأصل أعضاء من الحزب الوطني الديموقراطي، ولكنها إضطرت إلى استبعادهم من صفوفها للحصول على رخصة الحكومة. ملف الشرطة العراقية المعنون «الجبهة الشعبية المتحدة» والملف المعنون «الحزب الوطني الديموقراطي»، ١.

(٣) رسالة من الجادرجي في بغداد إلى محمد حديد في لندن، مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. وكان حديد، عضو اللجنة المركزية للحزب الوطني الديموقراطي، في زيارة للندن يومها. المصدر: كتاب الحزب للجادرجي.

(٤) رسالة من الجادرجي إلى حديد مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢.

(٥) حول نصوص هذه العرائض انظر: الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، المجلد ٨، ص ٢٨٦ ـ ٢٩٥.

واعترف الوصيّ في ردّه بالحاجة إلى الإصلاح، ولكنه أنكر أن تكون هذه المسألة من ضمن صلاحياته. وقال إن هناك حكومة مسؤولة في سدّة الحكم، وهناك مجلس نواب منتخب حسب الأصول، والأمر يعود إليهما[٦]. ولم يكن للادّعاء الزائف بضرورة العملية القانونية أن يوضع جانباً. وعلى العموم، ففي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، ومع ارتفاع حدّة التوتر، وجد الوصي نفسه مضطراً إلى دعوة زعماء المعارضة ومجموعة مفضلة من كبار السياسيين لعقد اجتماع في القصر، ولكن النقاش الذي جرى نتيجة لهذا الاجتماع انحطّ إلى جدل لا علاقة له بالموضوع بين الهاشمي والوصي، بدلاً من أن يضع يده على المشاكل القائمة. وبدا للقطاعات الأكثر جدية من المعارضة أن المعارضة السلمية أصبحت الآن مجرد إضاعة للوقت والجهد، وأنه لا بد من وسائل نضالية أخرى.

صباح يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ أي بعد خمسة أيام من تشكيل «لجنة الاتصال» ـ رفعت اللافتات في أجزاء مختلفة من بغداد. واندفع العمال والحرفيون وباعة الأرصفة إلى الفعل فوراً. وكان طلّاب الجامعة قد بدأوا إضراباً لهم على أساس غير سياسي في ظاهره منذ التاسع عشر من الشهر نفسه، وانضموا الآن إلى الآخرين. وقبل مضيّ وقت طويل حرك احتياج رهيب شرق المدينة وغربها على حدّ سواء، وتعالت الصيحات: «يسقط الوصي عبد الإله الخائن». وكانت هناك هتافات أخرى تقول: «اخرجوا من بلدنا أيها الامبرياليون الأنكلو ـ أميركيون». واصطدمت الحشود مع الشرطة في محلة الفضل في الضفة اليسارية. واستناداً إلى تقرير «الفرع الخاص» عن ذلك اليوم فلم يكن هناك مفر من استعمال الأسلحة النارية لأن المتظاهرين رجموا بالحجارة قوة الشرطة المنسحبة وأطلقوا عيارات نارية، وهددوا باحتلال مخفر شرطة الفضل. وقتل شخص واحد، وجرح ٥٢ شخصاً آخر، بينهم ٣٨ شرطياً. ولم يكن للحادث إلا أن يلهب عواطف الجماهير ويؤدي، مساء اليوم نفسه، إلى خروج سريع للحكومة من السلطة، وكانت تلك حكومة مصطفى العمري، وهو ملاك ـ سياسي من الموصل[٧].

وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، وبدلاً من أن يهدأ الغليان فإنه اتسع نطاقاً وازداد كثافة، بل واتخذ مظهراً عامياً أكثر تمايزاً. وتراجع عدد الطلاب، الذين كانوا كثراً في البداية، إلى الخلف. ولم يكن بين الجرحى الخمسة والعشرين الذين قبضت السلطات عليهم ذلك اليوم غير أربعة طلاب، بينما كان بينهم عشرة عمّال وستة حرفيين واثنان من باعة الأرصفة واثنان عاطلان عن العمل وواحد موظف في شركة خاصة[٨]. وبالإضافة إلى هذا،

---

(٦) حول نص رد الوصي انظر: المصدر السابق، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٧) تقرير (سري) مرفوع من منطقة السراي إلى ضابط الفرع الخاص بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ تحت عنوان «تقرير يومي عن ٢٢ تشرين الثاني». و«القاعدة»، العدد ٢٦ الصادر في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، ص ٥. و«الأهالي» بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. والحسني: «تاريخ الوزارات»، المجلد ٨، ص ٣١٠ ـ ٣١٦.

(٨) تقرير مكتب الفرع الخاص المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ والمعنون «أسماء الجرحى في المظاهرات».

رسمياً، ومنذ العام ١٩٥٠، بالمبادىء السياسية لـ «الاشتراكية الديموقراطية»[١]. وكانت «الجبهة الشعبية المتحدة»، التي تأسست في أيار (مايو) ١٩٥١ بزعامة رئيس الوزراء السابق طه الهاشمي، أكثر بقليل فقط من مجرّد تجمّع عرضي لوزراء ونواب سابقين يتلهّفون في معظمهم على العودة إلى الحكم[٢]. وكان «أنصار السلام» قد عبّروا للمرة الأولى عن وجودهم في منتصف ١٩٥٠، وسرعان ما تقدموا بين المهنيين الاختصاصيين، ثم أصبحوا يشكّلون الآن، بقيادة عبد الوهاب محمود رئيس جمعية المحامين، الذراع المتقدمة الرئيسية للحزب الشيوعي العراقي. وبعناصر بهذا الاختلاف لم يكن الطريق نحو تشكيل ائتلاف خالياً من العقبات. وصودف أن كان الشيوعيون يمرّون في هذه الفترة بإحدى مراحل المزاج المعادي للبورجوازية. ومن ناحية أخرى، لم يكن من السهل على طه الهاشمي، وهو المحافظ في صميم قلبه، أن يتعاون مع أنصار السلام. وعبّر الهاشمي في ١١ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ عن هواجسه لكامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديموقراطي، وقال إنه يشعر بأن ضم أنصار السلام إلى أية جبهة كان يستتبع مخاطر كبيرة جداً، إذ قد يسقط محرّكو الجبهة الرئيسيين في أيديهم[٣]. ولكن الجادرجي بدد مخاوفه واعتراضاته. وفي النهاية، تم التوصل إلى تفاهم رسمي خلال اجتماع سري عقد يوم ١٧ تشرين الثاني (نوفمبر) وحضره فائق السامرائي عن الاستقلاليين والجادرجي والهاشمي وعبد الوهاب محمود ممثلين لمنظماتهم. وتضمن التفاهم إيجاد «لجنة اتصال» الهدف منها تسهيل تبادل وجهات النظر وتأمين الانسجام في العمل. وبناء على إصرار الهاشمي فلم ترد أية إشارة صريحة إلى أنصار السلام في نصّ الاتفاق، بل استخدم التعبير غير المحدد «وأية منظمة أخرى»[٤].

وباستثناء أنصار السلام، المنظمة التي لم يكن لها أي تبادل للحديث مع الحكومة، كانت قوى المعارضة قد وجّهت قبل ذلك ـ في ٢٨ تشرين الأول (أكتوبر) ـ عرائض إلى الوصي أصرت فيها على أن على رئيس الدولة أن يملك ولا يحكم. وطالب المعارضون كذلك بمنح الحريات، وبالعدول عن طريقة الانتخاب القائمة على مرحلتين إلى نظام انتخاب حر ومباشر. وذهب الاستقلاليون والوطنيون الديموقراطيون في ضغطهم إلى أبعد من ذلك مطالبين بالحد من ملكية الأرض وبسياسة عدم انحياز وبإلغاء المعاهدة مع بريطانيا[٥].

---

(١) قرار اللجنة المركزية للحزب الوطني الديموقراطي المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٠. كتاب الحزب لكامل الجادرجي، ص ١٥٩.

(٢) كانت «الجبهة الشعبية المتحدة» قد ضمّت في الأصل أعضاء من الحزب الوطني الديموقراطي، ولكنها إضطرت إلى استبعادهم من صفوفها للحصول على رخصة الحكومة. ملف الشرطة العراقية المعنون «الجبهة الشعبية المتحدة» والملف المعنون «الحزب الوطني الديموقراطي»، ١.

(٣) رسالة من الجادرجي في بغداد إلى محمد حديد في لندن، مؤرخة في ١٤ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. وكان حديد، عضو اللجنة المركزية للحزب الوطني الديموقراطي، في زيارة للندن يومها. المصدر: كتاب الحزب للجادرجي.

(٤) رسالة من الجادرجي إلى حديد مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢.

(٥) حول نصوص هذه العرائض انظر: الحسني، «تاريخ الوزارات العراقية»، المجلد ٨، ص ٢٨٦ ـ ٢٩٥.

واعترف الوصيّ في ردّه بالحاجة إلى الإصلاح، ولكنه أنكر أن تكون هذه المسألة من ضمن صلاحياته. وقال إن هناك حكومة مسؤولة في سدّة الحكم، وهناك مجلس نواب منتخب حسب الأصول، والأمر يعود إليهما[٦]. ولم يكن للادّعاء الزائف بضرورة العملية القانونية أن يوضع جانباً. وعلى العموم، ففي ٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، ومع ارتفاع حدّة التوتر، وجد الوصي نفسه مضطراً إلى دعوة زعماء المعارضة ومجموعة مفضّلة من كبار السياسيين لعقد اجتماع في القصر، ولكن النقاش الذي جرى نتيجة لهذا الاجتماع انحطّ إلى جدل لا علاقة له بالموضوع بين الهاشمي والوصي، بدلاً من أن يضع يده على المشاكل القائمة. وبدا للقطاعات الأكثر جدية من المعارضة أن المعارضة السلمية أصبحت الآن مجرد إضاعة للوقت والجهد، وأنه لا بد من وسائل نضالية أخرى.

صباح يوم ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ـ أي بعد خمسة أيام من تشكيل «لجنة الاتصال» ـ رفعت اللافتات في أجزاء مختلفة من بغداد. واندفع العمال والحرفيون وباعة الأرصفة إلى الفعل فوراً. وكان طلاب الجامعة قد بدأوا إضراباً لهم على أساس غير سياسي في ظاهره منذ التاسع عشر من الشهر نفسه، وانضموا الآن إلى الآخرين. وقبل مضيّ وقت طويل حرك احتياج رهيب شرق المدينة وغربها على حدّ سواء، وتعالت الصيحات: «يسقط الوصي عبد الإله الخائن». وكانت هناك هتافات أخرى تقول: «اخرجوا من بلدنا أيها الامبرياليون الأنكلو ـ أميركيون». واصطدمت الحشود مع الشرطة في محلة الفضل في الضفة اليسارية. واستناداً إلى تقرير «الفرع الخاص» عن ذلك اليوم فلم يكن هناك مفر من استعمال الأسلحة النارية لأن المتظاهرين رجموا بالحجارة قوة الشرطة المنسحبة وأطلقوا عيارات نارية، وهددوا باحتلال مخفر شرطة الفضل. وقتل شخص واحد، وجرح ٥٢ شخصاً آخر، بينهم ٣٨ شرطياً. ولم يكن للحادث إلا أن يلهب عواطف الجماهير ويؤدي، مساء اليوم نفسه، إلى خروج سريع للحكومة من السلطة، وكانت تلك حكومة مصطفى العمري، وهو ملاك ـ سياسي من الموصل[٧].

وفي ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر)، وبدلاً من أن يهدأ الغليان فإنه اتسع نطاقاً وازداد كثافة، بل واتخذ مظهراً عامياً أكثر تمايزاً. وتراجع عدد الطلاب، الذين كانوا كثراً في البداية، إلى الخلف. ولم يكن بين الجرحى الخمسة والعشرين الذين قبضت السلطات عليهم ذلك اليوم غير أربعة طلاب، بينما كان بينهم عشرة عمّال وستة حرفيين واثنان من باعة الأرصفة واثنان عاطلان عن العمل وواحد موظف في شركة خاصة[٨]. وبالإضافة إلى هذا،

---

(٦) حول نص رد الوصي انظر: المصدر السابق، ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٧) تقرير (سري) مرفوع من منطقة السراي إلى ضابط الفرع الخاص بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ تحت عنوان «تقرير يومي عن ٢٢ تشرين الثاني». و«القاعدة»، العدد ٢٦ الصادر في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، ص ٥. و«الأهالي» بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. والحسني: «تاريخ الوزارات»، المجلد ٨، ص ٣١٠ ـ ٣١٦.

(٨) تقرير مكتب الفرع الخاص المؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ والمعنون «أسماء الجرحى في المظاهرات».

فإذا كان يمكن، في اليوم الأول، تمييز وجود مركزين تنظيميين ناشطين للمتظاهرين، أحدهما شيوعي بما لا يدع مجالاً للشك، والآخر هو مركز «رابطة الشباب القومي»، التي كانت تشكّل غطاء للفرع العراقي الوليد من حزب البعث، فقد سيطر الشيوعيون في اليوم التالي، يوم الثالث والعشرين من الشهر، على زمام التيار وقادوه حيثما شاؤوا. أما الأحزاب الأخرى، التي لم تكن قادرة على مجاراة الشيوعيين في التكتيك الجماهيري على الإطلاق، فقد فقدت كل نفوذ لها في الشارع. وبينما كان قادة هذه الأحزاب يجلسون في مقارّهم أو في قاعات الاستقبال يراقبون الأحداث من علٍ، كان بهاء الدين نوري، السكرتير العام للحزب الشيوعي، ومحمد راضي شُبّر، عضو اللجنة المركزية، وحيدر حاتم، أحد المنظمين الشيوعيين الأساسيين، يحدّدون على الأرض طبيعة التحرك وإيقاعه. وبتوجيه مباشر من هؤلاء عصفت الحشود بمخفر شرطة قمبر علي في الصباح وهي تهتف: «نريد الخبز لا الرصاص». وكان بهاء الدين نوري حاضراً أيضاً حادث إحراق مكتبة «مكتب المعلومات الأميركي» عند الساعة الواحدة من بعد الظهر. وبكلمة منه، اقتحم الشيوعي يحيى حسين بوابة المبنى الذي يحتوي على المكتبة، وقاد الشيوعي عبد الرزاق عبد الله المتظاهرين إلى إضرام النار في الكتب والمفروشات. وكان بهاء الدين نوري، أيضاً وأيضاً، على مسرح الحدث عندما قام عمّال عصاة، في ساعة متأخرة من بعد الظهر، باحتلال مخفر شرطة باب الشيخ وإحراقه. وكان هؤلاء العمال قد استُفزوا بصليات نيران قتلت اثني عشر من رفاقهم، فثار الغضب فيهم. وامتلأت قلوبهم برغبة الانتقام، فقبضوا على شرطي لم يجد أمامه الوقت الكافي للهرب من المخفر، وجرجروه إلى الشارع، وأحرقوه حياً[9].

وما إن غابت الشمس حتى أصبح واضحاً أن الوضع خرج عن دائرة السيطرة. فاستدعي الجيش على عجل، وكُلّف الزعيم نور الدين محمود، رئيس الأركان كردي الأصل تركي النوعية، بتشكيل حكومة جديدة. ولم تمضِ ساعات قليلة إلا وأعلن هذا الأحكام العرفية وحلّ أحزاب المعارضة، واعتقل قادتها، وأمر بإجراء اعتقالات في كل أنحاء بغداد. ولكن السلطة الحقيقية المسيطرة على المتمردين، المركز غير المرئي للحزب الشيوعي، لم يمسّ. وبدأت صباح ٢٤ تشرين الثاني (نوفمبر) حركة التظاهر مجدداً، وكان المتظاهرون يهتفون شاجبين بقوة «دكتاتورية الجاسوس الإنكليزي نور الدين محمود». ولم تهدأ المظاهرات حتى

(٩) تقرير مرفوع من منطقة الصبّاخانة إلى ضابط الفرع الخاص، مؤرخ في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ والمعنون «مظاهرات ٢٣ تشرين الثاني». وتقرير من منطقة الصبّاخانة الثانية مؤرخ في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ومعنون «تقرير يومي عن ٢٣ تشرين الثاني». وتقرير غير معروف المصدر مرفوع إلى ضابط الفرع الخاص، ومؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ ويحمل عنوان «تقرير حول المظاهرات». وتصريح أمام الشرطة أدلى به يوم ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٧ باقر جعفر محمد، عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي (انظر الجدول ١٩ ـ ١)، ملف الشرطة العراقية رقم ١٢٦٩٠. و«القاعدة»، العدد ٢٦ الصادر في أواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، ص ٥ ـ ٦. و«الإنجاز»، العدد ١٣ لشهر شباط (فبراير) ١٩٥٣، ص ١٢.

المساء عندما فتحت قوات الجيش النار على الحشود في حي باب الشيخ الشعبي وقتلت ثمانية عشر منهم وجرحت أربعة وثمانين[10].

ومن المثير للاهتمام أنه سمعت في ذلك اليوم هتافات كررها المتظاهرون تطالب بـ«حكومة ديموقراطية برئاسة كامل الجادرجي»، زعيم الوطنيين الديموقراطيين. وأوضح سكرتير الحزب الشيوعي في وقت لاحق أنه لم يكن لذلك الشعار أكثر من مغزى «تكتيكي» بحت، ولو تجسد الشعار فعلاً لما كان إلا «خطوة إلى الأمام على طريق الديموقراطية الشعبية»[11].

ووجدت أحداث بغداد صدى لها في مدن عديدة في المحافظات المختلفة، وخصوصاً في النجف، ولكن لا يبدو أن سكرتارية الحزب اتخذت هنا أية مبادرة توجيهية. وكتب مسؤول لجنة النجف المحلية يقول في وقت لاحق إنه، في أيام تشرين الثاني، «كنّا نلمس أن البلد كان في قبضة أزمة ثورية، ولكن لم تكن لدينا فكرة عن موقع الحزب في هذا... ولا أبقينا على علم بالتطورات... لقد علمنا من الناس في الشوارع... أن الجماهير دخلت نطاق الفعل في بغداد... وشعرنا أن على تنظيمنا أن يشارك»[12].

وتأثرت المحافظات كذلك بموجة القمع التي جرفت بغداد. وبحلول نهاية تشرين الثاني (نوفمبر)، كان قد ألقي بـ ٩٥٨ شخصاً من أنحاء البلد في السجون، كما تم اعتقال ٢٠٤١ شخصاً بشكل مؤقت، وحكم على اثنين بالإعدام. ولكن هذا الحل، وغيره من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة العسكرية، لم يكد يمسّ من قريب أو بعيد جوهر العلّة الاجتماعية العراقية، ومن نافل القول تكرار ذلك.

(١٠) تقرير من منطقة الصبّاخانة الثانية إلى ضابط الفرع الخاص بتاريخ ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. والحسني، «تاريخ الوزارات»، المجلد ٨، ص ٣١٧ ـ ٣٢٣.

(١١) الرفيق باسم [الاسم الحزبي لبهاء الدين نوري]، «حول تعديل دستور الحزب» (بالعربية) (مطلع نيسان/ أبريل ١٩٥٣)، ص ١٩ ـ ٢٠.

(١٢) تقرير من لجنة النجف الفرعية إلى مركز الحزب بتاريخ ١٦ شباط (فبراير) ١٩٥٣ معنون «تنظيمنا خلال الانتفاضة الأخيرة»، موجود في حافظة الشرطة المؤلفة من تسعة مجلدات والمحتوية على أوراق بهاء الدين نوري.

الفصل الحادي والعشرون

تطرّف أكثر وأكثر
وعقلانية أقل وأقل

منذ أيام تشرين الثاني (نوفمبر) ولبضع سنوات لاحقة ـ باستثناء فترة قصيرة فاصلة ـ سار الشيوعيون العراقيون في خط متزايد التشدّد. وكانوا يسيرون في هذا ـ وإلى حدّ ما ـ على خُطى الأحزاب الشيوعية في الخارج، ولكنهم ذهبوا أحياناً إلى أبعد من الآخرين في هذا الخط. ولم يتناسب تطرف خطّهم مع العلاقات الفعلية المتبادلة للقوى، ولا هو لبّى احتياجات تلك المرحلة، مما عاد عليهم بالخراب، كما يمكن أن يُتوقّع.

وكان الشيوعيون قد توجّهوا يساراً ـ عملياً ـ منذ عودتهم الفعلية إلى الحياة العراقية في خريف ١٩٥١، ولكن هذا التوجّه اكتسب الآن مزيداً من الزخم ووجد لنفسه تعبيراً رسمياً من خلال دستور وطني جديد للحزب.

وعُمِّم الدستور الجديد على الأعضاء في وقت مبكر، يعود إلى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢، وإن كان تبنّيه رسمياً لم يتم إلا في آذار (مارس) ١٩٥٣. وغابت عن هذا الدستور، بوضوح، مرونة برنامج ١٩٤٤ القديم، وتضمن ـ بشكل خاص ـ هجراً لمطالبة فهد المعتدلة بـ «نظام ديموقراطي فعلاً» ضمن الإطار القائم للمجتمع، واستبدالها بصيغة «جمهورية شعبية ديموقراطية تمثل إرادة العمال والفلاحين والجماهير الشعبية»[1]. وكانت هذه هي النقطة

---

(١) «الدستور الوطني للحزب الشيوعي العراقي» (بالعربية) (صادقت عليه اللجنة المركزية للحزب في مطلع آذار ١٩٥٣)، المادة ٢، ونشر الدستور في «القاعدة»، السنة ١١، العدد ٢ (٣٠) لمنتصف آذار (مارس) ١٩٥٣. وتجدر الملاحظة هنا أن شعار «الجمهورية الشعبية الديموقراطية» كان قد رفع في أربع مناسبات سابقاً (انظر الفصل الثاني عشر، و«القاعدة»، السنة ٧، العدد ١ لشهر شباط (فبراير) ١٩٤٩، والسنة ٨، العدد ٣ لشهر نيسان (ابريل) ١٩٥٠، والسنة ٨، العدد ١١، لمنتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٥١)، ولكنه عاد فضاع عن النظر. وعلى سبيل المثال، فإن هتافات الحزب خلال مظاهرات تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢ كانت: «حكومة ديموقراطية برئاسة كامل الجادرجي».

الأساسية للدستور. وكانت كذلك النقطة الأكثر تطرفاً والأقل واقعية فيه، ولكنها كانت ـ في الوقت نفسه ـ تكيفاً ضرورياً ايديولوجياً مع الخط الشيوعي الأممي[٢]. وكانت هنالك نقاط أخرى أكثر تجاوباً مع المشاعر الشعبية السائدة، وقد شملت «إلغاء المعاهدات الامبريالية. . . والامتيازات الممنوحة للشركات الاستعمارية»[٣]، و«مصادرة عقارات الاقطاعيين وكبار الملاك وتوزيعها، هي وأراضي «الميري»[٤]، في قطع صغيرة على الفلاحين بلا مقابل»[٥]. وألزم الدستور الحزب كذلك بـ «تعاون غير مشروط مع قوى السلام. . . بقيادة الاتحاد السوفييتي»[٦].

وكان نشر مسوّدة الدستور في كانون الأول (ديسمبر) قد أثار نقاشاً حامياً داخل الحزب، وأدّى إلى تطور، واكتمال، خلافات كانت موجودة في السابق بشكل جنيني. وفي النهاية، تصدّعت الصفوف. وفي شباط (فبراير) ١٩٥٣، طُرد من الحزب، أو انسحب منه، ٧٣ شيوعياً، معظمهم من تنظيمي أربيل والسليمانية، بعد أن عرّف هؤلاء أنفسهم بأنهم «تلاميذ فهد» أو «الرفاق المكرّسين لتعاليم فهد»، ولقّبتهم اللجنة المركزية بـ «المنحرفين اليمينيين» و«عملاء القصر»[٧]. ولم يمرّ طويل وقت إلا وأصدر هؤلاء صحيفة خاصة بهم هي «راية الشغيلة» وشنّوا حملة نقد شنيعة على قيادة الحزب، واتّهموها بالمبالغة في تقدير ثقل «القوى الثورية» وتصغير دور «البورجوازية الليبرالية»، وبمحاولة القفز عن «مرحلة التحرير الوطني». وأعلنوا أنه ما من أرضية موضوعية تدعو إلى تغيير استراتيجية الحزب أو تبنّي برنامج جديد. ورداً على الشعار «الطنان والفارغ» لـ «الجمهورية الشعبية الديموقراطية» اقترحوا الشعار «المتعلق بالموضوع» والقائل بـ «حكومة وطنية وديموقراطية ومحبة للسلام»[٨].

وكانت الروح المحركة للجناح الجديد تتجسّد في جمال الحيدري، وهو سليل عائلة كردية معروفة جداً من ملاّك الأراضي في أربيل، وابن أخي عاصم الحيدري، الوزير السابق

---

(٢) كان الحزب الشيوعي السوري قد انضم إلى شعار «نظام شعبي ديموقراطي» منذ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ إن لم يكن قبل ذلك. انظر: خالد بكداش، «النضال بنجاح في مصلحة السلام والاستقلال الوطني والديموقراطية يحتاج إلى توجه حاسم نحو العمال والفلاحين» (بالعربية) (دمشق ـ بيروت، ١٩٥١)، ص ٧.

(٣) المادة ٢.

(٤) أي، أراضي الدولة.

(٥) المادة ٩ (أ).

(٦) المادة ١.

(٧) ملحق «الإنجاز»، العدد ١٣ لمنتصف شباط (فبراير) ١٩٥٣ بعنوان «قرار حزبي بطرد المنحرفين اليمينيين»، ص ١ ـ ٢. و«القاعدة»، العدد ١ لأواخر شباط (فبراير) ١٩٥٣، ص ٢. وملف الشرطة العراقية رقم ٣٥٠٦ بعنوان «جمال حيدر عاصم الحيدري»، المداخل في ٧ و ٩ و ٣٠ آذار (مارس) ١٩٥٣.

(٨) «لنعمل على إنقاذ حزب الرفيق فهد من قبضة الانجازيين الأغراب» (بالعربية) (مطبعة الشغيلة، آذار ١٩٥٣)، ص ١ ـ ١٠. و«راية الشغيلة»، العدد ١ لشهر نيسان (ابريل) ١٩٥٣.

للأوقاف[٩]. وكان جمال الحيدري من الطرز القديم إلى حدّ ما، إذ انضم للحزب في أواخر ١٩٤٥، ولكنه كان ينتمي قبل ذلك إلى «وحدة النضال» المناوئة لفهد وإلى «شورش» الانشقاقي. ولأنه ادّعى الآن، وبلا خجل، أنه كان «موضع ثقة الرفيق فهد»، فإن قيادة الحزب لم تتوان عن سرد هذه المراحل المسيئة للسمعة من سيرته الثورية[١٠].

ولم تكن مجموعة الحيدري تشكّل التحدي الوحيد لسلطة القيادة العاملة في السر، بل كان يمكن ملاحظة وجود منظمة أخرى في هذا الوقت، منبثقة من بقايا حزب الشعب وتتألف أساساً من أعضاء الانتلجنسيا. وكانت هذه المنظمة ناشطة بشكل متقطّع منذ حزيران (يونيو) ١٩٤٩، وسمت نفسها في لحظة ما «لجنة نشر الوعي الماركسي»، ولكنها عملت منذ ١٩٥٢ وما بعد تحت اسم «حزب الوحدة الشيوعية في العراق»، على الرغم من ميلها إلى أن تكون قوة تمزيقية أكثر من كونها قوة تكاملية. وكان الشخص الذي يمسك بخيوطها الرئيسية هو عبد الرحيم شريف، المحامي العربي السني من عانة، وشقيق عزيز شريف، الزعيم السابق لحزب الشعب. وفي الصحيفة الناطقة بلسانها، «النضال»، ألقت المجموعة ظلالاً من الشك على «شرعية» اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، وطالبت بأن يقوم مؤتمر شيوعي مشكّل حسب الأصول بانتخاب قيادة تمثيلية حقاً[١١].

بعد انشقاق الصفوف بقليل وقع حدث لم يكن في الحسبان وأدّى في النهاية، وبمحض المصادفة، إلى مبالغة واضحة في التوجه باتجاه التطرف اليساري. وكان الحدث هو وقوع بهاء الدين نوري، سكرتير اللجنة المركزية للحزب، في قبضة الشرطة يوم ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٣. وانتقلت السلطة في الحزب إلى عبد الكريم أحمد الداوود، وهو معلم مدرسة سابق من أربيل (أنظر الجدول ٢١ ـ ١).

وكان الداوود حتماً خارج مكانه عند تسلّمه السكرتارية. لم يكن يعرف عن الماركسية أكثر من شذرات قليلة، وكان ما زال متخلّفاً، بالمعنى السياسي. وكشفت الأفكار، أو

---

(٩) أي، الأوقاف الدينية.

(١٠) ملف الشرطة العراقية رقم ٣٥٠٦. و«القاعدة»، العدد ١ لأواخر شباط (فبراير) ١٩٥٣.

(١١) رسالتان داخليتان من منظم الحزب رقم ٩٩٩ إلى مركز الحزب بتاريخي ٢ و ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٩. و«النضال»، العدد ١ لشهر تموز (يوليو) ١٩٤٩. و«القاعدة»، العدد ١١ لمنتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٥١ والعدد ١٤ لمطلع أيار (مايو) ١٩٥١. وملف الشرطة العراقية رقم ٣٥٧ المعنون «عزيز شريف»، المدخل المؤرخ في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. وملف الشرطة رقم ٢٦١٠ المعنون «عبد الرحيم شريف». وملف الشرطة المعنون «حزب الشعب». و«النضال»، العددان ١ و ٢ بتاريخي ٥ كانون الثاني (يناير) و ١٣ شباط (فبراير) ١٩٥٣.

(١٢) اعتقل مع بهاء الدين نوري كلٌ من صادق جعفر الفلاحي وباقر جعفر محمد، وكلاهما عضو في اللجنة المركزية، وحكم على الثلاثة في ١٩ تموز (يوليو)، من قبل محكمة عسكرية، بالأشغال الشاقة مدى الحياة. ملف الشرطة العراقية رقم ٨٠٢٥ المعنون «بهاء الدين نوري».

الجدول رقم ٢١ - ١
اللجان المركزية للحزب الشيوعي
(نيسان/ ابريل ١٩٥٣ - حزيران/ يونيو ١٩٥٥)

الاسم	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر يومها)	السيرة التالية
اللجنة من نيسان (ابريل) ١٩٥٣ وحتى ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٤							
عبد الكريم أحمد الداوود (سكرتير)[أ]	كردي، سني	١٩٢٢، أربيل	معلم سابق	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة الوسطى الدنيا	١٩٤٥ (٢٣)	اعتقل في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٥، عضو اللجنة المركزية ١٩٥٨ - ١٩٦٣ و١٩٦٤ حتى اليوم.
ناصر عبود[ب]	(انظر الجدول ١٩ - ١)						
عبد الله عمر محيي الدين	(انظر الجدول ١٩ - ١)						
حسين أحمد الراضي	عربي، شيعي	١٩٢٤، النجف	معلم سابق	معهد المعلمين الابتدائي	من عائلة «أسياد» ذات دخل متوسط أدنى. ابن موظف صغير في مطحنة.	١٩٤٣ (١٩)	سكرتير الحزب الأول ١٩٥٥ - ١٩٦٣، مات تحت التعذيب، ١٩٦٣.
محمد صالح العبلّي	عربي، سني	١٩٢٧، بغداد	صاحب مكتبة سابقاً	سنتان في كلية الحقوق	الطبقة الفلاحية. ابن مزارع صغير.	١٩٤٥ (١٨)	عضو اللجنة المركزية ١٩٥٥ - ١٩٦٣. حضر المؤتمر ٢٢ للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي. قتل ١٩٦٣.
سليم عبد الغني الجلبي[أ][ج]	عربي، شيعي	١٩١٠، الكاظمية	موظف بريد سابق	ثانوي	الطبقة الوسطى العليا، ابن تاجر وملّاك ثري صار فقيراً.	١٩٤٣ (٣٣)	طرد من الحزب ١٩٥٥.
صادق جعفر الفلاحي[ج]	(انظر الجدول ١٩ - ١)						
اللجنة من ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٤ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥							
حميد عثمان (سكرتير)	(انظر الجدول ١٣ - ١)						
عبد الكريم أحمد الداوود	(انظر أعلاه)						
سليم عبد الغني الجلبي[د]	(انظر أعلاه)						
محمد صالح العبلّي	(انظر أعلاه)						
جورج حنا تلّو	كلداني مستعرب، مسيحي	١٩٢٢، بغداد	موظف سكك حديدية سابق.	كلية الهندسة. سجن قبل اتمامها	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن موظف سكك حديدية.	١٩٤١ (١٩)	عضو اللجنة المركزية ١٩٥٥ - ١٩٦٣. قتل ١٩٦٣.

تابع جدول رقم ٢١ - ١

الاسم	الهوية والطائفة	تاريخ ومكان الولادة	المهنة	التعليم	الأصل الطبقي	تاريخ أول علاقة بالحركة الشيوعية (والعمر)	السيرة التالية
فرحان طعمة	عربي، شيعي	١٩٢٧، الكاظمية	بقال سابق	متوسط	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن صاحب حانوت.	١٩٤٨ (٢١)	عضو اللجنة المركزية ١٩٥٥ - ١٩٥٨. اعتقل وارتد في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٨.
عَبد عَلوان الطائي	عربي، شيعي	١٩٢٢، العمارة	معلم سابق	معهد المعلمين الابتدائي	الطبقة الفلاحية، ابن فلاح.	١٩٤٥ (٢٣)	ترك الحزب في منتصف الخمسينات.
ناصر عبود(هـ)	(انظر الجدول ١٩ - ١)						
هادي هاشم الأعظمي(هـ)	عربي، سني	١٩٢٦، الأعظمية	طالب سابق	ثانوي	الطبقة الوسطى الدنيا، ابن موظف حكومي صغير.	١٩٤٥ (١٩)	عضو المكتب السياسي ١٩٥٨ - ١٩٦٣. كشف أسرار الحزب بعد أن كسر المحققون البعثيون ظهره.
عامر عبد الله(د)	عربي، سني	١٩٢٤، عانة	محامٍ	كلية الحقوق	من عائلة «أسياد» من ذوي الدخل المتوسط الأدنى، ابن مؤذّن(و) وصاحب دكان.	١٩٥١ (٢٧)(ز)	عضو المكتب السياسي ١٩٥٦ - ١٩٦١. تزوج البلغارية آنا نكوفا ١٩٥٩. كان في أوروبا الشرقية ١٩٦١ - ١٩٦٤. عضو اللجنة المركزية ١٩٦٤. وزير دولة ١٩٧٢.

(أ) ساعد سليم الجلبي الداوود في السكرتارية من تموز (يوليو) ١٩٥٣ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٥٤.
(ب) اعتقل في ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٤.
(ج) أصبح الجلبي والفلاحي عضوين في اللجنة المركزية بعد هربهما من سجن الكوت في حزيران (يونيو) ١٩٥٣.
(د) غادر في مطلع ١٩٥٥ إلى تشيكوسلوفاكيا للعلاج الطبي، وطرد في وقت لاحق من الحزب.
(هـ) ضموا في مطلع ١٩٥٥، وعبود والأعظمي بعد هربهما من السجن.
(و) مؤذن الجامع.
(ز) كان عضواً في حزب الشعب سابقاً.

الصياغات بدقة أكبر، التي كان مسؤولاً مباشرة عنها عن رجل مشوّش فكرياً[١٣]. ولم يساعده إسناده في أواخر تموز (يوليو) بسليم الجلبي - وهو موظف بريد سابق من عائلة شيعية بارزة من التجار في الكاظمية[١٤]، وكان شيوعياً من أيام فهد هرب من السجن في ذلك الشهر

(١٣) مثلاً: في حزيران (يونيو) ١٩٥٣ دعا إلى «استيلاء البروليتاريا على السلطة» لأن ذلك هو «المهمة الآنية للعمال والفلاحين والجماهير الكادحة (كذا)» («الانجاز»، العدد ١٦ لشهر حزيران ١٩٥٣، ص ٧). وفي وقت سابق، في أيار (مايو)، كان قد وصف «الاستيلاء على السلطة... بالاشتراك مع كل القوى الوطنية والمعادية للامبريالية» بأنه «المهمة الأساسية لحزبنا» («القاعدة»، العدد ٤ لمنتصف أيار ١٩٥٣، ص ٦).
(١٤) انظر الجدول ٢١ - ١.

نفسه - إلا قليلاً، لأن الجلبي كان من قماشة الداوود نفسها تقريباً، سواء في فهمه للنظرية أم في ممارسته لصنعة الثورة.

وكان صعود الداوود قد جاء، بوضوح، نتيجة الدعم القوي الذي تلقّاه من حميد عثمان[١٥]، وهو كاتب عرائض سابق من بئر داوود - قرية في محافظة أربيل - وشيوعي مخضرم له مؤيّدون كثيرون داخل الفرع الكردي وبين المتطرفين في السجن، وكان زعيماً لتنظيم الحزب في سجن الكوت. وصارت لعثمان الآن - نتيجة لذلك - كلمة نافذة في الحزب بقدر ما كانت تسمح به الاتصالات بين السجن والعمل السري. وظهر كذلك أنه نادراً ما كانت

(١٥) تصريح الزعيم الشيوعي باقر جعفر محمد بتاريخ ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٥٧، في ملف الشرطة العراقية رقم ١٢٦٩٠.

للسكرتارية الجديدة أية إرادة إلا وكانت رجع صدى لإرادته. وعلى كل حال، فإن الأفكار التي روّجتها هذه السكرتارية، مثل «ثورة الشعب» و«جمهورية الشعب» و«استيلاء البروليتاريا على السلطة» كـ «مهمة آنية...»[١٦] إنما تُفصِح عن التطرف المبالِغ الذي كان عُرف عن عثمان[١٧].

وعلى العموم، ففي أواخر صيف ١٩٥٣ أو أوائل خريفه، ومع ظهور ليونة في الخط اليساري للأحزاب الشيوعية في البلدان المجاورة[١٨]، نجحت مجموعة معتدلة داخل الحزب يقودها حسين أحمد الراضي، المعلم النجفي السابق والسكرتير الأول للحزب في المستقبل[١٩]، في إقناع اللجنة المركزية بالتخفيف من تصلّبها وحماستها، كما سيُستَدَلّ من الأحداث اللاحقة، وفي ٢ أيلول (سبتمبر) صدرت تعليمات جديدة تطلب من الحزب تكريس جهوده في الوضع الراهن للإتيان بـ «حكومة وطنية ديموقراطية تخدم السلام وتحقق مطالب الشعب»[٢٠]. ونظراً لاختلاف الآراء ولغياب الوعي السياسي الكافي فإن هذا التغيير في الاتجاه لم يصل إلى تنفيذه العملي حتى أيار (مايو) ١٩٥٤. وأكثر من هذا، فلم يكد يمرّ شهر واحد - وفي ١٦ حزيران (يونيو) تحديداً - إلا وكان حميد عثمان[٢١] قد هرب من السجن، وتسلّم القيادة، واتّهم حسين أحمد الراضي بـ «الانحراف اليميني» وأخرجه من اللجنة المركزية، وأعاد الحزب في النهاية إلى طريق التطرف اليساري[٢٢].

ولا شك أن عثمان كان أكثر تألّقاً من سلفه الداوود، ولكنه كان كذلك أكثر تهوّراً. وعلى كل حال، فإنّه لم يكن أكثر منه ملاءمة للدور الأول في الحزب بكثير. وكان يُظهر، في

(١٦) انظر، مثلاً، «الإنجاز»، العدد ١٦ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٥٣، ص ٧ و ١٠.
(١٧) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٤٢٤ المعنون «حميد عثمان».
(١٨) في إيران، مثلاً، انتقل حزب «توده» في أيلول (سبتمبر) من موقفه «الخاطىء» المعادي لمحمد مصدّق، رئيس الوزراء السابق، إلى موقف الدعم المطلق له. وهذا ما أشارت إليه «القاعدة»، العدد ٩ لأواخر تشرين الأول (أكتوبر). من ناحيتهم، كان الشيوعيون السوريون بقيادة خالد بكداش قد تبنوا منذ العام ١٩٥١ - وربما قبل ذلك - الصيغة المتطرفة لـ «نظام شعبي ديموقراطي»، وهو نظام يشكل - في وصفهم له - مجرد نقطة انطلاق إلى الاشتراكية. (انظر بكداش، «النضال بنجاح في مصلحة السلام والاستقلال الوطني والديموقراطية يحتاج إلى توجه حاسم نحو العمال والفلاحين» [بالعربية]، ص ٧). ولكن، يظهر أن الشيوعيين السوريين تراجعوا عن موقفهم هذا في خريف ١٩٥٣. وهناك اشارة ضمنية إلى هذا في بيان بكداش الصادر في ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣: «من أجل سلام دائم، من أجل ديموقراطية شعبية». وبحلول شباط (فبراير) ١٩٥٤، على الأقل، كان بكداش يدعو إلى «حكومة وطنية ديموقراطية» يكون عليها «إطلاق الحريات الديموقراطية» و«تحقيق الأهداف الوطنية» (انظر «الصرخة» بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) وبكداش، «النضال من أجل جبهة موحدة وحكومة وطنية ديموقراطية في سورية».
(١٩) حول الراضي، انظر الجدول ٢١ - ١.
(٢٠) تعميم داخلي معنون «تعليمات إلى كل تنظيمات وأقسام الحزب» مؤرخ في ٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، ص ٤.
(٢١) انظر الجدول ١٣ - ١.
(٢٢) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٤٢٤ المعنون «حميد عثمان» والملف رقم ٣٤٠١ المعنون «حسين الراضي».

كل ما يفعل أو يقول، حماسة كبيرة وحكمة ضئيلة. والأهم من هذا هو أن الأهداف التي ألزم نفسه بها كانت أبعد ما تكون عن إمكانية تنفيذها، ولا تتفق على الإطلاق مع الوسيلة المتوفرة أو حتى مع سياسة الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى. وكان خطّ سيره يوضع موضع النقاش في كل مكان آخر، وفي إطاره الموضوعي، وقد تجدر الإشارة هنا، باختصار، إلى أنه ورّط الحزب الشيوعي، تكراراً، في مواجهات مكلفة ولا معنى لها مع الشرطة[٢٣]. وفي إحدى المناسبات - في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤ - رفع شعار «الإضراب السياسي العام»[٢٤]، وفي مناسبة أخرى - في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥ - رفع شعار «الكفاح المسلح». وضغط عثمان كذلك باتجاه بناء «جيش شعبي ثوري» وباتجاه تغطية الريف بـ «القلاع الثورية»[٢٥]. وما من شك في أنه كان واقعاً خلال هذه الفترة تحت تأثير أفكار ماوتسي - تونغ. وكان، هو نفسه، قد شدد أكثر من مرة على أهمية تجربة الشيوعيين الصينيين[٢٦].

ولم يقف كل أعضاء اللجنة المركزية بثبات إلى جانب عثمان، ولم يتردد بعضهم في اتهامه بتبديد قوى الحزب واحباط أهدافه الحقيقية. ولكن عثمان تابع السير في طريقه الذي اختطه لنفسه حتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥، عندما أصبح هذا الخط تافهاً ولا جدوى منه، كما ظهر ذلك واضحاً للجميع، فأزيح فجأة من موقعه[٢٧].

تحدثنا في هذا الفصل عن سياسة التطرف التي اتبعها الشيوعيون بلا هوادة ضد الحقائق اليومية القائمة، ولا بد الآن من عرض هذه الحقائق لإبراز كم كانت هذه السياسة غير ملائمة، وخصوصاً فيما يتعلق بالضرورة بمضمون العلاقات بين الشيوعيين وأحزاب المعارضة الأخرى، وكيف كانت الهزيمة - بالتالي - هي النتيجة المنطقية التي لا مهرب منها لهذه السياسة.

(٢٣) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٤٢٤.
(٢٤) «القاعدة»، العدد ١٢ لمنتصف أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، ص ١.
(٢٥) ملحق «القاعدة»، العدد ٧ لأواخر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، المعنون «ملاحظات تكتيكية بشأن توجيه الموجة الثورية»، ص ٣ - ٥.
(٢٦) المصدر السابق، ص ٢ و ٩. والمقال المعنون «الريف ضرورة للتنظيم في ضوء تعاليم ماوتسي - تونغ حول حركة الفلاحين»، في «مناضل الحزب»، السنة ١، العدد ٢ لأواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤، ص ١١ - ١٣. ومن المثير للاهتمام، بشأن رفع عثمان شعار «الكفاح المسلح»، ملاحظة أن ليو شاو - شي كان قد أشار في خطاب ألقاه في بكين، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٩، إلى «الكفاح المسلح» على أنه «طريق ماوتسي - تونغ» و«الشكل الرئيسي للنضال من أجل التحرير الوطني في كثير من المستعمرات وأشباه المستعمرات»، وأن كراساً شيوعياً صينياً نشر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠ وأعيد نشره في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٢ نسبت إلى هذه الصيغة صلاحية شاملة. وتجدر الاشارة هنا أيضاً إلى أن ي. م. جيكوف، العضو المراسل لـ «المعهد الشرقي» في أكاديمية العلوم السوفييتية، أشار في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥١ إلى «خطر» «اعتبار الثورة الصينية نوعاً من نموذج يحتذى بالنسبة للثورات الشعبية الديموقراطية في بلدان آسيوية أخرى». انظر: H.C. d'Encausse and S. Schram, *Le Marxisme et l'Asie 1853 - 1964* (Paris, 1965), pp. 382, 386, and 387 ff.
(٢٧) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٤٢٤. وتقرير عميل الشرطة الملقب «الكردي» المؤرخ في أيار (مايو) ١٩٥٦ في الملف رقم ٣٥٧.

الفصل الثاني والعشرون

هزيمة الحزب
أو
ولادة حلف بغداد

منذ وقت مبكر يعود إلى العام ١٩٥٠ بدأت القوى الغربية الأعظم تخطط لتوريط المشرق العربي المُرتاب في ترتيبات عسكرية تستجيب لمصالحها سميت، تلطيفاً لمحتواها، «منظمة دفاع الشرق الأوسط». ومهما كانت الدوافع المعلنة أو غير المعلنة لهذه القوى - وكانت الدوافع الحقيقية تختلف من قوة لأخرى لأن ظروفها لم تكن متطابقة - فقد كان الاعتقاد السائد شعبياً هو أن هذه القوى لم تكن تطمح إلا في المحافظة على المنطقة، بقواعدها واتصالاتها وثروتها النفطية، تحت قبضتها وإشراكها - عموماً - في صراعها مع الاتحاد السوفياتي. وعلى كل حال، فإنّ هذه القوى لم تكن قادرة على تحقيق أي تقدم في البداية. وسقطت المحاولة الرسمية الأولى فوراً، وكانت عبارة عن محاولة متسرّعة جرت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥١ للمحافظة على المواقع البريطانية من خلال استبدال المعاهدات الثنائية غير المتكافئة والسارية المفعول (معاهدة ١٩٣٦ الأنكلو - مصرية ومعاهدة ١٩٣٠ الأنكلو - عراقية) بحلف غير متكافىء متعدّد الأطراف يضمّ - بين آخرين - كلاً من بريطانيا والولايات المتحدة والبلدان العربية الرئيسية. بعد فشل هذه المحاولة جاءت المساعي الأكثر جدية والتي أسفرت عن سلسلة شهيرة من الاتفاقات التي شملت معاهدة «الصداقة والتعاون من أجل الأمن» بين تركيا والباكستان في ٢ نيسان (ابريل) ١٩٥٤، وتفاهم «المساعدة العسكرية» بين العراق والولايات المتحدة في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٥٤، وحلف «التعاون المتبادل» بين تركيا والعراق في ٢٤ شباط (فبراير) ١٩٥٥، والاتفاق الخاص بين العراق وبريطانيا في ٤ نيسان (ابريل) ١٩٥٥ *. إلخ، وهو ما بلور كتلة سياسية - عسكرية سميت في النهاية حلف بغداد.

ولم تؤخذ المعارضة العراقية على حين غرة، ولكن مقاومتها لهذا الخط كانت أضعف بكثير من مقاومتها الشرسة والتي لا تكلّ التي قابلت بها معاهدة بورتسماوث قبل ذلك بسبع سنوات. ومع ذلك، فقد كانت المعارضة ترى أن حلف بغداد لم يكن إلا بورتسماوث أخرى، بل وأسوأ بكثير. فالحلف لم يقتصر على ضمان استمرارية الترابط غير المرغوب مع

الانكليز وتأمين كل الامتيازات التي تمتّعوا بها حتى الآن، بل أدّى أيضاً إلى تفتيت الصفوف العربية وإلى الحديث علناً عن أطراف في «الحرب الباردة». وبكلمات أخرى، فإنه أبعد الرأي العام المتخذ لموقف الحياد والرأي العام الوطني والقومي والعربي. ولكن رد الفعل الذي أثاره الحلف لم يكن ليذكّر، ولو من بعيد بما حصل عام ١٩٤٨. فما هو السبب؟

قد يكون مغرياً القول فوراً بأن نوري السعيد كان أكثر احتراساً هذه المرة. ولا شك في أنه كان كذلك فعلاً. وكقاعدة تتناسب مع نشأته العثمانية فقد فضّل تحريك الخيوط من وراء المشهد. ولكنه ظهر علناً على المسرح يوم ٢ آب (أغسطس) ١٩٥٤، أي قبل أكثر من ستة أشهر من اقامة الحلف مع تركيا. وبعد أسابيع قليلة - في ٢٢ آب (أغسطس) - قرر نزع جنسية الشيوعيين العراقيين «المحكومين» ونفيهم. ولكنه قَصَر المفعول السيء لهذا القرار، في ١ أيلول (سبتمبر)، على أعضاء الحزب المتشددين الذين لا يعلنون ندمهم[١]. وألغى السعيد فجأة، وبسلسلة من المراسيم الأخرى - المراسيم ذات الأرقام ١٨ و١٩ و٢٤ و٢٥ للعام ١٩٥٤[٢] - الحريات القليلة التي كانت قد أُعيدت في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ بعد قليل من إلغاء الأحكام العرفية - وحُلّت الأحزاب والنقابات والنوادي ومُنعت الاجتماعات العامة، وأغلقت صحف المعارضة. وهذا ما مكّن السفير الأميركي في بغداد من أن يعلّق لاحقاً بالقول إن «افتتاحيات صحف بغداد حول الاتفاق العراقي - التركي المقترح كانت مؤيّدة له بالاجماع»[٣].

ولكنه ما كان لمراسيم نوري السعيد ولا لقبضته القوية أن تحبط حركة الاحتجاج الجماهيرية لو وجدت الأرضية الصالحة لها في علاقات الحياة الحقيقية بين الناس، كما كان الأمر في العام ١٩٤٨. يومها كان فقراء بغداد جوعى ويائسين ومشبعين بمشاعر العصيان. أما في العام ١٩٥٤ فكانوا غارقين في مزاج كسول، ولم يكن من السهل ايقافهم على أقدامهم. وكان المؤشر الرسمي لأسعار المواد الغذائية منخفضاً الآن اذ يصل إلى ٥٤٩ نقطة (١٩٣٩ = ١٠٠)، ولم يرتفع في العام ١٩٥٥ إلا إلى ٥٧٣ نقطة، مقارنة مع ذروة ٨٠٥ نقاط في العام ١٩٤٨[٤]. وكانت أجور العمال قد تحسّنت نسبياً أيضاً[٥]. وبالإضافة إلى هذا، فقد توفرت للبلاد في منتصف الخمسينات مداخيل نفطية كبيرة. والصحيح هو أن طبقة محدودة ضيّقة من أصحاب الأموال استفادت بشكل هائل وغير متساوٍ من هذه الثروة الجديدة[٦].

---

(١) المرسوم رقم ١٧ بتاريخ ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٥٤ والبيان التوضيحي لوزير الداخلية في ١ أيلول (سبتمبر) في «الوقائع العراقية»، العدد ٣٤٥٥ بتاريخ ١٤ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤. واتفق أن أغلق نوري السعيد في تشرين الثاني (نوفمبر) المفوضية العراقية في موسكو «لأسباب اقتصادية»، وكان له أن يقطع كافة العلاقات الرسمية مع الاتحاد السوفييتي في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥.

(٢) الصادرة في ٢٢ آب، و٢٢ أيلول، و١٠ تشرين الأول، و١٢ تشرين الأول ١٩٥٤، على التوالي.

(٣) Waldemar J. Gallman, *Iraq under General Nūrī* (Baltimore, 1964), p. 37.

(٤) انظر الجدول ٧ - ٢.

(٥) انظر الجدول ٦ - ١٤ في الكتاب الأول.

(٦) انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

ومن ناحية أخرى، فإن ارتفاع الإيقاع الاقتصادي ومشاريع التنمية التي بدأتها الدولة قللت كثيراً من البطالة الكثيفة التي ميزت المدن العراقية في أيام «الوثبة» و«الانتفاضة».

ولكن، وعلى الرغم من أن أوضاع الجماهير لم تَعُدْ من النوع غير المحتمل، فإن الحرمان ما زال واسع الانتشار، كما أن المتطلبات ازدادت بشكل ملموس، بحيث أن تحركاً منفّذاً بمهارة وعلى مستوى كافٍ يمكنه أن يذهب بعيداً. ولكن الشيوعيين لم يكونوا قادرين في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٥ على بذل جهد كبير وحدهم، وبعض السبب في هذا يعود إلى أن ضربات الشرطة المتلاحقة والانشقاقات المتكررة جعلتهم يصبحون الآن على حوالى ثُمن القوة التي كانوا عليها في العام ١٩٤٨. وكانوا، من الناحية النوعية، في حالٍ يرثى لها أيضاً، ولم يكن هناك أي مجال للمقارنة بالمستوى الذي وصل إليه الحزب أيام فهد. وهذا ما زاد - بالنسبة إليهم - من ضرورة ضم جهودهم وقواهم إلى عناصر معارضة أخرى، وخصوصاً في معركة كمعركة حلف بغداد تحتوي - كما تقول صحيفة شيوعية - على خطر حقيقي يهدّد «مباشرة» و«في القلب نفسه» «قضية البروليتاريا العالمية. . . ومصالح الطبقة العاملة والجماهير الشعبية»[٧].

ولكن جذب عناصر من مختلف الألوان إلى جبهة واحدة كان يحتاج إلى مواقف صحيحة، وإلى قدر كبير من الليونة، وإلى القدرة على تجاوز الأحكام المسبقة الطبيعية للسياسيين «البورجوازيين» الطيبين ضدّ تقاسم حصصهم مع الشيوعيين. وكان يجب كذلك أن يتم التحضير للجبهة مسبقاً وأن تغذّى طويلاً للنجاح في منع محاولات نوري السعيد لشلّها. ولكن التوجه الايديولوجي للشيوعيين وانخفاض المستوى السياسي لقيادتهم وقف عائقاً في وجههم.

في أواخر ١٩٥٠، عندما عُلِم للمرة الأولى أن القوى الغربية تستكشف إمكانيات جر المشرق العربي بشكل أوثق إلى معسكرها، اتخذ الوطنيون الديموقراطيون فوراً موقفاً معارضاً[٨]، ولم يمر وقت طويل إلا ورفعوا راية «الحياد»[٩]. وفي وقت لاحق، في ربيع ١٩٥١، وصلت إلى الموقف نفسه قوتان غير شيوعيتين هما الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال. ولم يستقبل الشيوعيون هؤلاء إلا بالازدراء والسخرية رافضين فكرة الحياد على أنها «غير واقعية». وأكد الشيوعيون أن على العراق أن يختار بين «معسكر السلام والتحرير والديموقراطية. . . ومعسكر الحرب والإمبريالية والرجعية. . .، وليس هناك معسكر آخر»[١٠]. وفي وقت لاحق، في تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، وبينما كانوا يربطون الحياد باستنتاجات عملية «انتهازية»، ميز الشيوعيون بين الداعين إلى الحياد، فاعتبروا أن النواة الموجهة لحزب الاستقلال تتألف من «فاشيين» عريقين لا أمل فيهم، يتعاطفون قلبياً مع

---

(٧) «راية الشغيلة»، العدد ٢٣ لشهر نيسان (أبريل) ١٩٥٥، ص ٤.

(٨) «صدى الأهالي» في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٠

(٩) «صدى الأهالي» في ١١ كانون الثاني (يناير) ١٩٥١، ص ٢.

(١٠) «القاعدة»، العدد ١٣ لمطلع نيسان (أبريل) ١٩٥١، ص ٢.

المعسكر الآخر. وكان حياد الجبهة الشعبية أيضاً - في رأيهم - عبارة عن ستار دخاني ليست شخصياته المركزية أكثر من «مأجورين علنيين» أو «مأجورين احتياطيين» للإمبريالية. أمّا قادة الوطنيين الديموقراطيين، الخارجين من صفوف «البورجوازية الليبرالية» فصُنِّفوا في فئة قائمة بذاتها. فـ«في الوقت الراهن» قاوموا بنزاهة ربط العراق بالامبريالية، ولكن «طبيعتهم البورجوازية» و«خوفهم من الحركات الثورية» يدفعانهم أيضاً إلى موقف التحفظ تجاه «معسكر الشعوب» الذي يقوده الاتحاد السوفياتي(١١). ومع ذلك، فقد كان على الشيوعيين أن يكسبوهم وأن يكسبوا أعضاء قواعد التنظيمات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة الأخرى، بما في ذلك «الأعضاء المخدوعون» في صفوف حزب الاستقلال، إلى جانب جبهة «تكتيكية» معادية للإمبريالية تستند أساساً إلى العمال والفلاحين. وكان يجب عدم وضع دفّة القيادة، ومهما كانت الظروف، في أيدي البورجوازية، لكون هذه الأخيرة ميّالة «نتيجة لمصالحها الطبقية، وايديولوجيتها غير المستقرة وطرقها الخاصة في النضال، إلى التسوية مع الإمبرياليين في اللحظات الأكثر خطورة»(١٢).

عشية «الانتفاضة»، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، ليّن الشيوعيون موقفهم وسمحوا لأنصار السلام بالمشاركة في تفاهم مع الأحزاب «الحيادية» الثلاثة كلها(١٣). ولكن تكتيكاتهم المبالِغة في الفعالية خلال الانتفاضة والسهولة التي تحركوا بها في مركز الأحداث وإخراجهم الآخرين والحلول محلّهم في قيادة الجماهير، خلق نوعاً من الحذر وزاد من قلة الثقة التي كانت بقية المعارضة تشعر بها تجاههم.

وبعد انهيار «الانتفاضة» وفرض الأحكام العرفية راح الشيوعيون يهجون «دجل» معارضة الجبهة الشعبية وحزب الاستقلال ويؤنّبون الوطنيين الديموقراطيين لـ«تذبذبهم بين الشعب والحكام البيروقراطيين الخونة»، وركّزوا آمالهم علناً في «جبهة شعبية وطنية» تتألف من «مناوئين حقيقيين للإمبريالية» وتعتمد أساساً على «العمّال البروليتاريين» و«الفلاحين الفقراء» و«الشرائح الثورية من البورجوازية الصغيرة (الطلبة والمفكّرون والحرفيون وصغار التجار... إلخ)»(١٤).

في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣، حاول كامل الجادرجي، زعيم الحزب الوطني الديمقراطي، التحدث إلى الشيوعيين لجعلهم يغيّرون تكتيكاتهم. وأَسَرَّ إلى ممثل للحزب الشيوعي بأن

«هناك مؤشرات تدلّ على أن الأوساط المختصة تنوي الوصول إلى قرار حول مشروع «الدفاع عن الشرق الأوسط». وستتصرف هذه الأوساط في ضوء التطورات الدولية وعندما

(١١) «الإنجاز»، العدد ١١ لشهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، ص ٢٣ - ٢٦.
(١٢) المصدر السابق، والعدد ١٠ لشهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، ص ٣ - ٩.
(١٣) انظر الفصل العشرين من هذا الكتاب.
(١٤) «القاعدة»، العدد ٢٦ لأواخر تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، ص ٣ - ٥.

تشعر الحكومة بأنها واثقة من قوتها... وعندها لا يمكن لغير العمل في الخارج، أي نزول الجماهير إلى الشوارع، أن يهزم المشروع. وهذا هو السبب في أن الحكومة ستتمسك بالأحكام العرفية. طبعاً، لا أقصد بالحكومة السياسيين الأغنياء الذين لا خطة منظمة لديهم، بل أقصد نوري السعيد، الذي هو على اتصال دائم بالإنكليز ويعرف جيداً طبيعة المشاريع التي ستوضع قيد التنفيذ والذي يعتمد على الأحكام العرفية للقضاء على التقدميين... وإجراء تسوية مع المعارضة».

وأضاف الجادرجي أن هجمات الشيوعيين على حزب الاستقلال (وقال الجادرجي إنه سمّى هذا الحزب وحده لأن الجبهة الشعبية خرّت صريعة فعلاً) تأتي في ظروف غير حكيمة، وأن على كل قوى المعارضة أن تخضع لمنطق الأوضاع وأن تقف جنباً إلى جنب(١٥).

ولكن نصيحة الجادرجي لم تُقبل. ولم يكن الشيوعيون يعتقدون أن حزب الاستقلال يستحق الثقة. وأكثر من هذا، فإنه لم يمضِ وقت طويل إلا وأصبحت الطبقة التي يعتقد الشيوعيون أن الجادرجي يمثّلها في مرمى نيرانهم(١٦). وهذا ما أبرزته صحيفة شيوعية داخلية في حزيران (يونيو) ١٩٥٣ إذ قالت: «إن البورجوازية الوطنية تخشى الآن ثورة الشعب أكثر مما تخشى السيطرة الاقطاعية - الامبريالية، ولقد أصبحت - بهذا - طبقة معادية للأهداف والمصالح الثورية للشعب»(١٧). وغطت القيادة الشيوعية بمثل هذه البلاغة في اللفظ اليساري المتطرف عدم ملاءمة خطها السياسي لما هو جارٍ.

ومن المؤكد أن التطرف اليساري هذا لم ينبع من الحقائق العراقية أو من المشاكل المعاشية التي كان الحزب يواجهها. وتبريراً، استشهدت القيادة الشيوعية بخطاب جوزيف ف. ستالين أمام المؤتمر التاسع عشر للحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي، الذي عقد في موسكو خلال شهر تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢(١٨). وكان ستالين قد قال في تلك المناسبة: «لقد تغيرت البورجوازية، العدوّ الرئيسي لحركة التحرير، كثيراً، وأصبحت أكثر رجعية، وفقدت روابطها مع الشعب... وهي تبيع حالياً الحقوق الوطنية... في مقابل دولارات... وأصبح الأمر متروكاً بلا شك لكم، أنتم الأحزاب الشيوعية والديموقراطية، في أن تقرروا رفع الراية [راية الاستقلال الوطني والسيادة القومية] ودفعها إلى الأمام... وليس هنالك من يرفعها غيركم»(١٩).

وكانت اللهجة المعادية للبورجوازية في النظرة السوفييتية إلى البلدان التابعة تعود إلى

(١٥) تقرير داخلي مرفوع إلى مركز الحزب الشيوعي كتب في كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣ بعنوان «نص حديث بين ج [ممثل الحزب] وك [كامل الجادرجي]»، في حافظة الشرطة المؤلفة من تسعة مجلدات والمحتوية على أوراق بهاء الدين نوري.
(١٦) «الإنجاز»، العدد ١٣ لشهر شباط (فبراير) ١٩٥٣.
(١٧) «الإنجاز»، العدد ١٦ لشهر حزيران (يونيو) ١٩٥٣، ص ٧.
(١٨) «الإنجاز»، العدد ١٣ لشهر شباط (فبراير) ١٩٥٣، ص ٢١.
(١٩) «برافدا» بتاريخ ١٥ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٢، ص ١.

العام ١٩٤٧، أي تقريباً منذ الأيام التي بدأت «الحرب الباردة» تأخذ فيها شكلها النهائي، وغزت هذه اللهجة الكتابات السوڤييتية حتى العام ١٩٥٣[٢٠]. ووفرت هذه الكتابات كذلك مبرراً نظرياً واضحاً للموقف المضاد للحياد[٢١].

وسمع الجرس نفسه المضاد للبورجوازية والحياد في بيانات خالد بكداش، سكرتير الحزب الشيوعي السوري، بلا التباس يومها. وجاء هجومه الأول على الحياد في كراس داخلي نشر في شباط (فبراير) ١٩٤٨، وكان جليّاً وقاطعاً:

«إن انقسام العالم إلى معسكرين... الذي لاحظته لجنتانا المركزيتان[٢٢] أخيراً... والذي ألقى عليه الضوء مؤتمر الأحزاب الشيوعية الأوروبية التسعة الذي عقد في وارسو في أيلول (سبتمبر) الماضي... يناقض تماماً - كما أثبتت الأحداث باستمرار - وجود معسكر «ثالث» أو «وسَطيّ» أو «حياديّ». ولكن الدوائر الحاكمة في سورية ولبنان... ما زالت تثرثر حول «الحياد»... وحول «قوة ثالثة»، محاولة، بهذا، المناورة لتغطية تقدمها الدؤوب باتجاه تفاهم أوثق مع الإمبريالية الأجنبية»[٢٣].

ولم يكن بكداش أقلّ حسماً في إدانته حياد المعارضة السورية واللبنانية. وفي تقرير مقدم إلى اجتماع شامل للّجنة المركزية عقد في كانون الثاني (يناير) ١٩٥١، دعا بكداش إلى «تعرية» الأحزاب التي «تدّعي الاشتراكية، مثل الحزب الاشتراكي العربي، والجبهة الاشتراكية الإسلامية، وحزب البعث في سورية، ومثل حزب جنبلاط التقدمي الاشتراكي في لبنان»، وهي أحزاب تكافح، بين أمور أخرى..

«للحيلولة دون تزايد التعاطف الشعبي مع المعسكر العالمي للسلام والاشتراكية،

(٢٠) انظر المقالات التي كتبها إ. جوكوف، الخبير السوڤييتي البارز في الشؤون الآسيوية، في «بولشيڤيك» بتاريخ ١٥ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٧، ص ٥١ - ٦٤، وفي «ڤوپروزي ايكونوميكي»، العدد ٩ لشهر أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩، ص ٥٤ - ٦١، والتي كتبها ج. آكوبيان، وهو اخصائي سوفييتي آخر، في «ڤوپروزي ايكونوميكي»، العدد ١ لشهر كانون الثاني (يناير) ١٩٥٣، ص ٥٨ - ٧٥. طبعاً، عندما أشار ستالين إلى «البورجوازية» إنما كان يفكر فعلاً بـ «البورجوازية الكبيرة». وكان التمييز واضحاً عند جوكوف، الذي صنف «البورجوازية الصغيرة» و«جزءاً من البورجوازية المتوسطة» مع القوى المضادة للإمبريالية. وميز آكوبيان بين «البورجوازية الصغيرة الثورية» و«البورجوازية الكبيرة التصالحية»، ولكنه شدد على الحاجة، في أي تقييم لأدوار الطبقات المختلفة، لأن ينطلق كل من الأحزاب الشيوعية - كما نصح لينين - من وضعه الوطني، وأن يأخذ في حسابه حتى أدنى إمكانية لضمان تحالف الجماهير، وإن كانت هذه متذبذبة وغير مستقرة ولا يعتمد عليها.

(٢١) ولقد كتب جوكوف في مقالته للعام ١٩٤٩ المشار إليها في الهامش السابق يقول: «إن الإصلاحيين - الوطنيين في البلدان المستعمرة وشبه المستعمرة يؤكدون - زوراً - رغبتهم في «البقاء بمعزل» عن الصراع بين المعسكرين... ولكنهم ينضمون في الواقع إلى البورجوازية الرجعية، ويفترون على الاتحاد السوڤييتي ويساعدون الإمبرياليين بنشاط».

(٢٢) أي: اللجنتان المركزيتان للحزبين الشيوعيين السوري واللبناني.

(٢٣) «انتفاضة الشعب العراقي وتأثيرها على تطور القضية العربية» (بالعربية) (١٩٤٨)، ص ٢٣ - ٢٤.

وارائده الاتحاد السوڤييتي، بالدعاية إلى... ما يسمى بـ «الحياد»، مما يقود - عملياً - إلى تحطيم الموجة المتعارمة من الحقد والنضال ضد الحرب والمخططات العدوانية للإمبرياليين الأنكلو - أميركيين»[٢٤].

وسارت معاداة البورجوازية عند الحزب الشيوعي السوري جنباً إلى جنب مع معاداة الامبريالية[٢٥] ووجدت تعبيرها الأبلغ في تقرير العام ١٩٥١ المذكور للتوّ[٢٦]. وعلى العموم، فقد قدّم بكداش تحديداً، إذ قال إن «بعض عناصر البورجوازية الوطنية قد يقدم الدعم للحركة الثورية... في أوضاع معينة وبطريقة مؤقتة ومحدودة»[٢٧].

وحيثما طبقت هذه الرؤى - في سورية أو العراق أو أي مكان آخر في المشرق العربي - التي تضمنت - عملياً - موقف المعارضة لجماعات وأحزاب من كل لون إلّا لونها، لم تترك أمام الشيوعيين أكثر من مجال ضيق جداً للمناورة السياسية. وبحلول خريف العام ١٩٥٣، اتضح لهم تماماً أن استمرارهم في الوقوف مع الصيغ السائدة لن يؤدي إلا إلى خدمة المخططات الغربية بدلاً من عرقلتها. ولا شك أن موت ستالين في تلك السنة، الذي أدى عموماً إلى مزيد من المرونة في الأفكار السوڤياتية والسلوك السوڤياتي، مهّد الطريق أمام التغيير. وفي ما يخص المشرق العربي، كان خالد بكداش أول من خرج بالاستنتاجات الضرورية، أو - وبشكل أدق - عبّر عنها. وأعلن بكداش في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣، وفي صحيفة «مكتب إعلام الأحزاب الشيوعية والعمالية»، أنه «ليس أمامنا نحن العرب طريق غير طريق الجبهة الوطنية الواسعة [المضادة للإمبريالية] التي يجب أن توحِّد العمال والفلاحين والشرائح الوسطى من سكان المدن وقطاعات واسعة من البورجوازية الوطنية»[٢٨]. وبكلمات أخرى، فإنّ بكداش قطع كل صلة له بصيغة معاداة البورجوازية. وفي الوقت نفسه، فإنه سمح، بصمت تام، بسقوط الشعار التوأم المعادي للحياد. وبحلول ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤، كان بكداش يدعو إلى «جبهة وطنية شاملة» تنقش على لافتاتها المطالَبة بـ «حكومة وطنية ديموقراطية»، وتوحِّد «العمال والفلاحين وكل المنتجين، ورجال الاقتصاد الوطني، صناعيين كانوا أم تجاراً أم مزارعين، والمفكرين والطلبة والنساء، جبهة من المؤكد أن جمهور الجنود وكل الضباط الوطنيين الشرفاء سيمدون أيديهم إليها»[٢٩]. وفي أيار (مايو) تعهّد بكداش، وكانت الانتخابات تقترب يومها، بتقديم الدعم الأقوى لـ «كل مرشح وطني

(٢٤) خالد بكداش، «النضال بنجاح في مصلحة السلام والاستقلال الوطني والديموقراطية يحتاج إلى توجّه حاسم نحو العمال والفلاحين» (بالعربية) (دمشق - بيروت) ١٩٥١، ص ١٤ - ١٥.

(٢٥) انظر، مثلاً، «انتفاضة الشعب العراقي...»، ص ٢٢.

(٢٦) انظر: بكداش، «النضال بنجاح...»، ص ٨.

(٢٧) المصدر السابق، ص ١١ - ١٢.

(٢٨) «من أجل سلام دائم، وديموقراطية شعبية...»، بتاريخ ٢٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٣.

(٢٩) بيان بكداش في «الصرخة» بتاريخ ١٤ (فبراير) ١٩٥٤. انظر أيضاً: بكداش، «النضال من أجل جبهة وطنية وحكومة وطنية ديموقراطية في سورية» (بالعربية)، ص ١٥ - ١٦.

ديموقراطي مهما كان حزبه أو جماعته أو توجّهه أو منزلته الاجتماعية. . . شرط أن يقاوم الإمبريالية ومخططاتها الحربية. . . وأن يعمل في سبيل الحريات الديموقراطية»[٣٠]. وأضاف في آب (أغسطس) قوله: «لم نقسم أبداً على الوقوف إلى يسار الشعب كله»[٣١].

وأعطى تغيير بكداش لسياسته أرباحاً جيّدة. ففي أيلول (سبتمبر) تم انتخابه، هو شخصياً، لعضوية مجلس النواب، وبعد فترة قصيرة ساهم حزبه إلى درجة ملموسة في هزيمة خطط ترمي إلى توسيع حلف بغداد المقترح ليشمل سورية. ولا شكّ في أن الأوضاع السياسية السورية سهلت مهمات بكداش كثيراً، ففي ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٥٤ سقطت الدكتاتورية العسكرية التي أثقلت كاهل الشعب السوري منذ آذار (مارس) ١٩٤٩ لتفسح المجال أمام نظامٍ منفتح إلى حد مقبول، وبعد ذلك بسنة واحدة احتل مركزَ المبادرةِ السياسية يسارٌ حيادي ميالٌ إلى الشيوعيين.

أما في العراق فيمكن القول إنّ الوضع خلال الفترة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٥ كان ـ على الأقل ـ في غير صالح الحزب الشيوعي. وقد لوحظ هذا سابقاً. وعلى العموم، فإنّ الحزب الشيوعي جعل الأمور أسوأ بالنسبة إليه نتيجةَ تصرفاته. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، أي قبل حوالى شهر من إلغاء الأحكام العرفية وإعادة حرية نسبية لأحزاب المعارضة غير الشيوعية، وضع الحزب الشيوعي على الرف شعاره المعادي صراحة للبورجوازية والقائل بـ «جمهورية شعبية ديموقراطية» مستبدلاً إياه بشعار «حكومة وطنية ديموقراطية»[٣٢]. ولكن، نتيجة لقلّة الخبرة، ولحالة ايديولوجية ضبابية، وللحاجة إلى الانسجام في أعلى المستويات الحزبية، بقي الحزب خلال الأشهر الحرجة التالية في موقعٍ البين بين. وبقي يفكّر حتى أواخر نيسان (ابريل) ١٩٥٤ بصيغة جبهة موحّدة تتجه «أساساً» نحو العمال والفلاحين و«لأغراض محدودة» نحو الوطنيين الديموقراطيين ونحو قواعد حزب الاستقلال دون طبقته القائدة[٣٣]. ولم يُجرِ الحزب التغييرَ الكامل إلا بعد أن تم التوقيع على «تفاهم المساعدة العسكرية» بين العراق والولايات المتحدة، وبعد انطلاق حملة حية للانتخابات، التي كانت الأكثر حرية في كل تاريخ العراق. وفي ٨ أيار (مايو) ناشد الحزبُ في نداء خاص «كل الأحزاب والتنظيمات الوطنية، . . . وأنصار السلام، والشخصيات الديموقراطية المستقلة» أن تدخل الانتخابات بانسجام وعلى أساس برنامج يُلزمها تحديداً برفض خطط الحرب والمساعدة الأميركية والعمل من أجل جلاء قوات الاستعمار وإطلاق الحريات الديموقراطية. . .»[٣٤]. واستجاب الوطنيون

(٣٠) بيان لبكداش بعنوان «الانتخابات النيابية في سورية وموقف الحزب الشيوعي»، في «الصرخة» بتاريخ ٢٣ أيار (مايو) ١٩٥٤.

(٣١) «الصرخة» بتاريخ ١ آب (أغسطس) ١٩٥٤.

(٣٢) انظر الفصل الحادي والعشرين من هذا الكتاب.

(٣٣) تعميم حزبي داخلي بعنوان «توجيهات الحزب إلى كل التنظيمات والأقسام» (بغداد، مطلع نيسان ١٩٥٤)، ص ٦ و١٣ و١٥.

(٣٤) قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المعنون «موقف حزبنا الشيوعي من الوضع السياسي وقضية الانتخابات» (بغداد، مطلع أيار ١٩٥٤)، ص ١٥ ـ ١٦.

الديموقراطيون وحزب الاستقلال، ولكن بحذر شديد. واتفقوا في ١٢ أيار (مايو) على الدخول في «جبهة وطنية» مع «منظمات ديموقراطية تمثّل شرائح واسعة من الشعب»، أي مع القوى المساعدة للحزب الشيوعي وأنصار السلام، بين آخرين. واتفقوا كذلك على دستور للجبهة يشمل البنود المذكورة آنفاً والتي تتوافق، في كل الأحوال، مع أهدافهم[٣٥]. ولكن الحزب الشيوعي اشتكى في وقت لاحق من أن مقاعد لجنة الجبهة الوطنية وُزِّعت بطريقة «لا ديموقراطية». إذ أنهم رفضوا «السماح للحزب الشيوعي بالمشاركة في أي من نشاطاتها»، وسيّروا كل الشؤون على هواهم و«بمعزل عن الجماهير ومن دون إشرافها أو إشراف التنظيمات المشاركة في التأسيس». كما أنهم لم يَرعوا باسم الجبهة أية مظاهرة أو «فعلاً ايجابياً للشعب». وبالإضافة إلى هذا، فبعد أن تم انتخاب «عدد» من مرشّحيهم ـ ويعود الفضل في ذلك جزئياً إلى أصوات الشيوعيين ومؤيديهم ـ أعربوا عن أنه لم تعد هنالك حاجة للجبهة وأن المعارضة داخل المجلس النيابي تكفي، مع أنه ليس للمنظمات الأخرى ممثلين في المجلس[٣٦]. من الواضح أن قادة الوطنيين الديموقراطيين وحزب الاستقلال كانوا يعملون ـ إلى حدّ ما ـ انطلاقاً من طبيعتهم «البورجوازية»، إن صح التعبير، ولكن الحزب الشيوعي كان يدفع أيضاً ـ بطريقة ما ـ ثمن تحكّمه ومبالغته في الثقة بالنفس في سلوكه السابق.

وإذا كانت الجبهة الوطنية قد خيبت آمال الشيوعيين فلقد كان لها انطباعها عند الحكومة. وعلى الرغم من «الضغوط المكشوفة التي مارسها المسؤولون المحليون»[٣٧] والتلاعبات المعهودة للطريقة الانتخابية، فقد كسبت الجبهة في انتخابات ٩ حزيران (يونيو) أحد عشر مقعداً من أصلٍ ١٣٥ في المجلس النيابي[٣٨]. ولم يكن الأهمّ في هذه النتائج أن الجبهة كسبت لنفسها منبراً تعرض مِن عليه شكاواها على الملأ، بل إنها حققت مكاسب مركزة في مناطق حساسة، إذ إنها سيطرت على أربع من أصلِ عشر دوائر انتخابية في بغداد، وعلى أربع من أصل تسع في الموصل. وكانت هذه أرضية جيّدة بما يكفي لإثارة «الرعب في القصر وعند العناصر المحافظة»[٣٩]. . حتى نوري السعيد الذي لا يهزّه شيء كان «متأثراً جداً بالتنظيم والانضباط الأرقى» للجبهة[٤٠]. ويبقى الأمر الغامض هو: لماذا قررت هذه القوى المخاطرة بإجراء انتخابات شبه حرة في هذا الوقت؟ الصحيح هو أنّ هذه القوى اعتادت أن توالي شدّ الأزِمّة ورخيها، ولكن هذه الفترة لم تكن تبدو صالحة للتسامح. وربما كانوا يريدون اختبار قوة المعارضة فحسب. ومن المحتمل أن يكون عبد الإله، الذي لا يميّز الأمور، قد

(٣٥) نشر دستور الجبهة في الصحف ـ أنظر مثلاً «صوت الأهالي» في ١٣ أيار (مايو) ١٩٥٤ ـ وهو يحمل تواقيع قادة الوطنيين الديموقراطيين وحزب الاستقلال و«ممثلي العمال والفلاحين والشباب والطلاب والمحامين والأطباء».

(٣٦) «مناضل الحزب»، السنة ١، العدد ٢ لأواخر كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٤، ص ٧ ـ ٨.

(٣٧) Gallman, *Iraq under General Nūrī*, p. 6.

(٣٨) «صوت الأهالي» في ١١ حزيران (يونيو) ١٩٥٤.

(٣٩) Gallman, *Iraq under General Nūrī*, p. 4.

(٤٠) المصدر السابق، ص ١٠١.

وافق على الفكرة لمجرد أن نوري السعيد ـ الذي يكنّ لـه عبد الإلـه كراهيـة لا محدودة ـ قـد عارضها. وعلى كل حال، فإنه لم يُسمح لمجلس النواب الجديـد بأن يفعـل شيئاً أبـداً. ولقد اجتمع مرة واحدة فقط يوم ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٥٤ في جلسة افتتاحية مقيدة، ثم حُلَّ بشكل مُزْرٍ يوم ٣ آب (أغسطس)، أي في اليوم التالي لعودة نوري السعيد إلى رئاسة الوزراء.

وجاء الآن دور سياسة القمع التي لا توفر أحداً، الموصوفة في مكان آخر. وجاء رد الفعل من الحزب الشيوعي وحده، وجاء طائشاً. قبل ذلك بقليل، في حزيران (يونيو)، كان قد تسلم سكرتارية الحزب رجل متهوّر[٤١]. وعند هذه النقطة قرر الرجل فتح المعركة بينما كانت الحكمة تقضي بتجنّبها. وأمر أتباعه مراراً بالنزول إلى شوارع بغداد وطلب منهم إقامة المتاريس وحرق مخافر الشرطة[٤٢]. ولم تكن أمثال هذه التكتيكات تتطابق مع الوسائل التي هي في حوزة الحزب. وإذا أخذت في الاعتبار سلبية الجمهور البغدادي، فإنه كان للفشل أن يكون محتوماً. واستناداً إلى السفير الأميركي في العراق يومها، فإن «الصدامات اليومية بين الشرطة والشيوعيين»، التي نجمت عن ذلك، «مزّقت الحزب الشيوعي إلى درجة أنه صار يستحيل عليه ـ في أقل من سنة ـ أن يقوم بأية حملة منظمة ضد الحكومة»[٤٣].

وفي منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، وبعد زيارة قام بها رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس إلى بغداد، وقبل حوالى شهر واحد من التوصّل إلى الحلف العراقي ـ التركي، كان الحزب قد أقنع نفسه بأنه لن يستطيع حتى أن يخدش نوري السعيد من دون مساعدة. لهذا، فقد أرسل تمنياته وتحياته إلى «كل الإخوة في الحزب الوطني الديموقراطي المضطهد وإلى كل محبّي بلدهم في حزب الاستقلال وحزب البعث، وبين الأكراد الديموقراطيين، وإلى رجال الدين المخلصين والسياسيين الليبراليين الشرفاء»، وبعد تذكيرهم بأن الوقوف مع تركيا يعني «الوقوف مع سياسة عجلة الحرب... وتمزيق وحدة العالم العربي»، وأضاف، بكلمات ذات مغزى:

«نعترف أننا اتخذنا في الماضي، ونتيجة لقلة الخبرة السياسية، مواقف متصلبة وخاطئة، وخصوصاً فيما يتعلق بالعلاقات بين الأحزاب. وعلى العموم، فإننا لم نغمض أعيننا عن واجباتنا الوطنية حتى في الفترات الأكثر حرجاً. وإننا نتوقع أن يعترف الإخوة أيضاً بأخطائهم التي لم يستفد منها إلا الامبرياليون والرجعيون».

ودعا الحزب في النهاية إلى «رصّ الصفوف ودعمها» وأكّد أن «أبسط عمل مشترك سيرمي بحكومة نوري السعيد إلى خارج السلطة»[٤٤].

---

(٤١) انظر الفصل الحادي والعشرين من هذا الكتاب.

(٤٢) ملف الشرطة العراقية رقم ٤٤٢٤ المعنون «حميد عثمان».

(٤٣) Gallman, *Iraq under General Nūrī*, p. 93.

(٤٤) بيان اللجنة المركزية للحزب الشيوعي المؤرخ في ١٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥، في «القاعدة»، العدد ١٧ لمنتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٥٥.

ولكن هذا جاء متأخراً جداً. لقد كانت قيادة الحزب بطيئة جداً في هضم الحقائق الراهنة، هذا إن كانت قد هضمتها على الإطلاق. وكانت قوى المعارضة الأخرى في حالة شلل تام. وإلى هذا، فإن كان النداء قد استهدف كسب حسن إرادتهم، فإنه لم يكن للتكتيكات الفعلية التي يتبعها الحزب ولشعارات «الكفاح المسلّح» و«الثورة الشعبية» في الريف، الذي رفع بعد أسبوعين[٤٥]، إلاّ أن يخيف هذه القوى ويبعدها.

وكسبت الحكومة، وأبرم حلف بغداد. ولكن الحكومة كسبت جولة طبعاً، لأن شعب العراق لم يكن قد قال كلمته بعد.

---

(٤٥) انظر الفصل الحادي والعشرين من هذا الكتاب.

الفصل الثالث والعشرون

بعض التاريخ المنسي
أو
الأحداث المأساوية في سجني بغداد والكوت

في العقد الأخير من العهد الملكي، كما في العقد الأول من عهد الجمهورية، كان المجرمون العاديون يعاملون في السجون بإنسانية أكبر من التي يعامل بها المذنبون السياسيون. وكثيراً جداً ما كان سوء المعاملة والتعذيب الجسدي ودمار الصحة ينتظر العراقيين الذين وقفوا في الجانب الخطأ سياسياً. وكان الناس محضَّرون لتوقّع حتى أسوأ الأمور من حرّاس السجون العراقية ومن الشرطة السياسية. ولكن، وقع في العام ١٩٥٣ حادثان في السجون صدما البلد وكان لهما أصداء قوية جداً.

يومها، كان هنالك حوالى ٣١٢ شيوعياً فقط خلف قضبان السجون: ١٦٤ في سجن بغداد المركزي[١]، و١٢٣ في سجن الكوت[٢]، و٢٥ في نقرة السلمان[٣]، وهي قلعة في وسط الصحراء الجنوبية[٤]. وكان معظم هؤلاء السجناء يقيمون في السنوات الأبكر في نقرة السلمان النائية والمنيعة، ولكن إضراباً عن الطعام استمر لعشرة أيام في تموز (يوليو) ١٩٥١، ومظاهرات صاخبة قام بها أقرباء المساجين، أقنعت السلطات بنقلهم إلى أقرب السجون وأكثرها مراعاة للصحة. وفي الفترات الأصعب، كأشهُر ما بعد «وثبة» ١٩٤٨ وأشهُر ما بعد

---

(١) تقرير رقم ٢٧٧٩ بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ مرفوع من رئيس شرطة محافظة بغداد إلى متصرف محافظة بغداد، في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤/٣/٥.

(٢) تقرير من رئيس شرطة محافظة الكوت مؤرخ في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣، في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤/٣/٥. وتقرير شيوعي داخلي بشكل مخطوطة معنونة «الحوادث المرعبة في سجن الكوت»، ص ٣٨.

(٣) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١ بتاريخ ٩ أيار (مايو) ١٩٥٣.

(٤) نُقل الكثيرون من هؤلاء في وقت لاحق إلى سجن بعقوبة الذي صار يضم في أيلول (سبتمبر) ١٩٥٤، ٢١٠ شيوعيين: الرسالة رقم س/٥٥٦ بتاريخ ٣٠ ايلول (سبتمبر) ١٩٥٤ من متصرف محافظة ديالى إلى وزير الداخلية، في ملف الشرطة العراقية رقم ٤١٤ إشارة إلى ذلك.

«انتفاضة» ١٩٥٢، كان عدد المساجين يزداد، ولكنه كان يطلق في وقت لاحق سراح الأقل تصلّباً من بينهم. ولقد نجح بعضهم في الهرب كذلك. وعلى سبيل المثال، ففي صباح ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٢، اكتشف حراس سجن الكوت أن الشيوعيين حفروا ممراً طوله ١٣ متراً بعمق متر ونصف المتر، وأن ١٤ منهم هربوا خلال الليل(٥). وعلى العموم، فقد تم اللحاق بسبعة منهم واعتقالهم، ونقلوا في ١٣ شباط (فبراير) إلى نقرة السلمان. وبقيت كيفية تمكّن السجناء من تأمين الأدوات اللازمة للحفر، وأين خبأوا كتل التراب الناتجة عنه، من الأمور المحيّرة. وكان المشرف على السجن يعتقد أن عدداً من السجانين القائمين بواجب الخفارة كانوا من المتعاطفين مع السجناء. وفي وقت لاحق، في آذار (مارس) ١٩٥٣، ثم في حزيران (يونيو) من السنة نفسها، حصل المزيد من حوادث الهرب من السجن نفسه، ولم يكتشف غياب الهاربين حتى ساعة إجراء التفقد(٦). ولكن أمثال هذه الحوادث لم تكن تمثل شيئاً بالنسبة إلى الحوادث التي علينا أن نوردها الآن والتي لم يسمع بها على الإطلاق، بالإضافة إلى أن ليس هناك ما يماثلها في تاريخ السجون العراقية.

كان الوقت في شهر حزيران (يونيو) ١٩٥٣. ولأشهُر خَلَت كان هنالك تيار خفي من الاستياء يسود صفوف الشيوعيين في قلعة بغداد. وكان هنالك اتجاه نحو مرارة المشاعر ناجم عن طول مدة السجن وقسوة السجّان ولا رحمته، وكان أحد السجانين هو عبد الجبار أيوب، الذي لم يخف في ما بعد عن مؤلف هذا الكتاب أنه لو ترك الأمر له لأفناهم جميعاً وبسرعة(٧). وتضخمت الأمور لتصل أوجها يوم ١٨ حزيران (يونيو). في ذلك اليوم، أعلن أيوب أمام السجناء، وبشكل غير متوقع، أنهم سينقلون إلى سجن آخر. وكانت قد أُعدّت لهم مبانٍ خاصة في بعقوبة، على بعد خمسة وخمسين كيلومتراً إلى الشمال الشرقي، لأنه ظهر أن قلعة بغداد توفر فرصاً كثيرة جداً للاتصال سراً مع الحركة السرية خارجها. وإذ تُركوا على جهل بالمكان الذي سيذهبون إليه، ولاعتقادهم أنهم على وشك أن ينقلوا إلى نقرة السلمان، فقد رفض السجناء التحرك. واستناداً إلى رئيس شرطة محافظة بغداد، فإنهم أغلقوا أجنحة السجن على أنفسهم وحوّلوا كل ما وقعت عليه أيديهم، من القوارير إلى مواسير المياه وأدوات المطبخ والآجر الذي اقتلعوه من الممرات، إلى سلاح. وسارعت فرق من الشرطة المتحركة وتلك المحلية إلى المكان واتخذت لها مواقع على الأسطحة، وفي فناء السجن، وحتى في الشوارع المجاورة. وبدأ رجال الشرطة باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع على أمل إخراج الشيوعيين إلى الخارج، ولكن دون جدوى. ثم وجهت إلى الأجنحة سيول مائية قوية بواسطة مضخّات إطفاء الحرائق، ولكن الشيوعيين ردّوا فقط بهتافات معادية للحكومة راحت الآن تُدوّي بحدة وباستمرار في أرجاء السجن. وفي النهاية، وبتأثير ضغط الماء وضربات رجال

---

(٥) رسالة مؤرخة في ١١ شباط (فبراير) ١٩٥٢ من المشرف على سجن الكوت إلى المديرية العامة للسجون، في ملف الشرطة العراقية رقم ٤١٤.

(٦) ملفا الشرطة العراقية رقم ٣٥٠٦ و٤١٤.

(٧) حديث مع المؤلف، في ٦ حزيران (يونيو) ١٩٥٨.

الشرطة والسجانين، انهارت البوّابة. ولكن وابلاً من الآجر والزجاجات الفارغة أبقى المهاجمين في مكانهم، وإن لفترة قصيرة. وما إن تَلَقَّوْا التعزيزات حتى اندفعوا إلى الأمام شاقّين طريقهم بواسطة الهراوات وأعقاب البنادق. ولكن المقاومة التي واجهوها ـ على حدّ تعبير الرواية الرسمية ـ كانت شرسة إلى درجة اضطرتهم إلى فتح النار في النهاية. وقتل سبعة سجناء، من بينهم اسماعيل أحمد، الذي كان عضواً مرشحاً للجنة المركزية في أيام فهد، وهادي عبد الرضا، وكان ضابط ارتباط الحزب الشيوعي في العام ١٩٤٨. وجرح ٨١ سجيناً آخرين مات أحدهم لاحقاً في المستشفى. وعانى ٧٤ شرطياً وسجاناً إصاباتٍ مختلفةً(٨).

ولّما يمضِ شهر واحد إلا وبدأت الأحداث في سجن آخر هو سجن الكوت، مما كان له أن يؤدي إلى حدث لا يقلّ بشاعة عن الأول. ففي ٥ تموز (يوليو) ١٩٥٣ رفع السجناء الشيوعيون الـ ١٢٣ المقيمون هناك عريضة إلى السلطات يشتكون فيها من أن الطعام كان ضئيلاً ولا يؤكل، واحتجوا بلهجة حادّة ومريرة، على التعذيب الجسدي الذي تعرّض له بهاء الدين نوري، سكرتير الحزب، وثلاثة من رفاقه. وفي ٢٧ تموز (يوليو) وصلت إلى الكوت قادمة من بغداد محكمة خاصة تحمل تعليمات بالتعامل مع مقدّمي العريضة على أساس الإساءة إلى الحكومة والتشهير بها. ولكن السجناء رفضوا حضور المحاكمة وأغلقوا أجنحتهم على أنفسهم. وتجاهلوا التفقد خلال الأيام التالية، ومنعوا تفتيش الحرس، وقذفوا إلى الشوارع المجاورة مناشير «ملتهبة» بواسطة أجهزة بدائية تسمى «معاجل». صباح ٢ آب (أغسطس)، سمع أهل الكوت الحائرين صرخات حادة آتية من ناحية السجن. وعلا، فوق صوت الضجيج العام، صوت نداءات مستمرة تصرخ من بوق مفتعل: «يا أهل الكوت!.. حرمونا الطعام!.. أرواحنا في خطر!.. بدأ الخونة يقتلوننا جميعاً!». وعلى الرغم من بيان صادر عن مشرف السجن يقول إن الشيوعيين هم الذين يرفضون وجباتهم، فإن مظاهرات عنيفة عمت البلدة يوم ٤ آب (أغسطس)، مما تطلّب استدعاء وحداتٍ من الشرطة المتحركة إليها. بعض عشرة أيام سقط اثنان من السجناء صرعى بعد إطلاق مفاجىء للنار. استناداً إلى الشرطة، فإن انقضاضاً للشيوعيين على سجّانين يحملون تموينا هو الذي تسبب في الحادث. أما استناداً إلى الشيوعيين، الذين سرعان ما أعلنوا خسائرهم للملأ، فإنّ رجال الشرطة حاولوا اقتحام السجن ولكنهم فشلوا. ولكنه كان ما زال للأسوأ أن يأتي. في ٢ أيلول (سبتمبر)، نفد مخزون الطعام الذي كان السجناء قد تلقّوه من أقاربهم قبل بدء «الحصار». وأدى بهم الإنهاك وتوالي حالات الإغماء إلى السماح بالتفتيش الذي كانت تريده السلطات. وكان التفتيش، الذي أجري فوراً، دقيقاً وكاملاً. وبدأ في الساعة الثالثة

---

(٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤/٣/٥ وخصوصاً التقرير رقم ٢٧٧٩ بتاريخ ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٥٣ المرفوع من رئيس شرطة محافظة بغداد إلى متصرف محافظة بغداد. وحديث مع عبد الجبار أيوب المشرف على سجن قلعة بغداد. ومذكرة احتجاج من اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي إلى لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الانسان مؤرخة في ٢٧ حزيران (يونيو) ١٩٥٣. و«اتحاد الشعب»، العدد ١٢٢ بتاريخ ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٦٠: رواية عزيز الشيخ عضو اللجنة المركزية للحزب عام ١٩٦٠ وسجين قلعة بغداد في حزيران (يونيو) ١٩٥٣.

والنصف من بعد الظهر واستمر حتى الخامسة إلا الربع من صباح اليوم التالي. وصودرت فيه رسائل ومناشير وأدوات حادة وتجهيزات من كل الأنواع. ومضى كل شيء على ما يرام حتى تلك اللحظة. ولكن، عندما طلب مشرف السجن بعد ذلك تقديم ١٥ شيوعياً يهودياً إليه فوراً، انقلب السجناء وعادوا إلى موقفهم الجريء. وسارع المشرف إلى إعلام رؤسائه ثم كرر طلبه. وإذ فهم أن السجناء مصرّون على موقفهم بقوة، طلب من رئيس الشرطة أن يقوم بـ «واجبه». ولا يختلف ما حدث هنا عما حدث في بغداد إلا في عدد من التفاصيل. فمن ناحية، كان السجناء هنا بلا سلاح على الإطلاق. ومن ناحية أخرى، فإن رجال الشرطة لم يقصروا أنفسهم هذه المرة على استخدام المسدسات والبنادق، بل إنهم وضعوا رشاشاً قيد العمل. ثم كان هنالك قطع للتيار الكهربائي خلال القتال الحادّ قصير الأمد، مما تسبب في غير قليل من التشويش. ويدّعي الشيوعيون أنه قبل دقائق من البدء بإطلاق النار فتحت السلطات كل بوابات التحكم بمياه سد الكوت بحيث يمتص هدير الماء صوت إطلاق النار. ومهما كان الأمر، فعند توقّف إطلاق النار كان هنالك ثمانية قتلى من السجناء و٩٤ جريحاً.. من أصل مجموع قدره ١٢١ سجيناً! وأصيب ١٢ شرطياً و١٦ سجاناً ببعض الخدوش[٩].

وأدّت أنباء حادث الكوت، التي جاءت في أعقاب أنباء حادث قلعة بغداد، إلى إحداث ما يشبه صيحة الاستنكار العامة. وبدت الحكومة نفسها متضايقة جداً من استهتار الشرطة الفاضح بالأرواح البشرية. واستغرب أصحاب العقول الرزينة العالم الذي يعيش فيه ممثلو القانون والنظام. وتساءلت المعارضة عما إذا لم تكن هذه خطة مدبّرة مسبقاً للإجهاز بسرعة على السجناء[١٠]. ولا حاجة بنا إلى الإشارة هنا إلى أن الشيوعيين كسبوا من الحادثين ثقة وسمعة حسنة. واستحال حتى على قادة حزب الاستقلال اليميني ألا يتعاطفوا معهم.

(٩) تقرير مؤرخ في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٥٣ مرفوع من مشرف سجن الكوت إلى المديرية العامة للسجون. وتقرير مؤرخ في ٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣ مرفوع من رئيس شرطة محافظة الكوت موجود في ملف الشرطة العراقية رقم ٣٤/٣/٥. وتقرير شيوعي داخلي بشكل مخطوطة وضعه أعضاء تنظيم الحزب في سجن الكوت عام ١٩٥٣ بعنوان «الأحداث المرعبة لسجن الكوت».

(١٠) مذكرة موجّهة من حزب الاستقلال إلى رئيس الوزراء بتاريخ ١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٥٣. وكان حزب الوطنيين الديموقراطيين، ومنذ حزيران (يونيو)، قد عبّر عن شكّه بوجود مثل هذه الخطة. انظر: «مذكرات الحزب الوطني الديموقراطي» (مطبوعات الحزب للعام ١٩٥٣)، ص ٢٩.

الفصل الرابع والعشرون

جدل حول الدين

خلال سنوات عدم الاستقرار التي تلت «وثبة» العام ١٩٤٨ و«انتفاضة» العام ١٩٥٢، حاولت الطبقات الموجودة في السلطة أن تستفيد من الدين للإبقاء على الناس في قبضتها ولصدّ تقدم الشيوعية. ومن الأمور ذات المغزى في هذا المجال أن المبادرة بهذا الخصوص جاءت من ممثلي القوة الإنكليزية وليس من غيرهم. وكتب ضابط الاستخبارات البريطاني پ.ب. راي في رسالة مؤرخة في ٢٠ نيسان (أبريل) ١٩٤٩، موجّهة إلى مدير الشرطة السرية العراقية، يقول: «لن تقتلع الشيوعية من جذورها بما يمكن أن نسميه «الطرق البوليسية» وحدها... ولن تفعل قوات الأمن، من عندها، إلا القليل لاجتثاث الشيوعية، ولن تستطيع أكثر من المراقبة وانتظار نموها، ثم تطبيق إجراءات تصحيحية». وكان من بين الطرق «التصحيحية» التي أوصى راي بها ما سماه «المعالجة الدينية». وأصبح أكثر تفصيلاً وتحديداً في قوله: «إن الشيوعية معادية للدين أصلاً... وعلى الرغم من أنه يبدو أن الشيوعيين في العراق بذلوا جهدهم لعدم إثارة مسألة الدين، فإنه يبدو أن هذه المسألة قد تفيد الحكومة ضدهم»[١]. ويبدو أنه في متابعة لهذا الخط قام السفير الإنكليزي في العراق، السير جون تروبتيك، في وقت لاحق - وفي ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٥٣ تحديداً - بإقامة اتصال مباشر مع «المجتهد» الشيعي الأكبر، الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء، إذ زاره في مدرسته في النجف وناقش معه - كما ذكر الشيخ لاحقاً - مسألة «العدوّ المشترك» الذي «انتشرت دعايته السوداء - التي لا يدعمها أي منطق أو برهان ومن دون الإفادة من مال أو رعاية أو رفعة محتد - على نطاق واسع إلى درجة أن خلايا عديدة تضم شباباً مندفعين ومتحمسين تنمو اليوم في هذه المدينة نفسها، التي هي مركز الإسلام والقدسية»[٢]. ويقال إن

(١) Letter No. SF6/2 of 20 April 1949 from P.B. Ray C/O A.H.Q. Detachment. R.A.F., Baghdād, British Forces in Iraq, to Bahjat al-Atiyyah, director, C.I.D., Baghdād.

(٢) «محاورات الإمام المصلح كاشف الغطاء الشيخ محمد حسن مع السفيرين البريطاني والأميركي» (النجف، ١٩٥٤)، ص ٤ - ٥.

السفير بذل جهده خلال المحادثة لكي يفرض اقتناع الشيخ بأن «محاربة الشيوعية تعتمد على إيقاظ «العلماء» والقادة الروحيين. . . وتحذير الشباب من هذه المبادىء التي تطيح بأوضاع العالم. . . وعلى توجيههم الصحيح في المدارس والنوادي»[3].

ولم يكن الشيوعيون غافلين عن محاولات تعبئة القوى الدينية ضدهم، ولهذا فقد تجنّبوا بطريقة مدروسة توجيه حتى أصغر إساءة إلى معتقدات الناس. والواقع أنه منذ العام ١٩٢٩، أي منذ زوال الحزب اللاديني، ابتعد الشيوعيون كلياً عن موضوع الدين. وعلى العموم، ففي العام ١٩٥٤، وفي عزلة سجن بعقوبة التي كانت تضم قسماً كبيراً من النواة الصلبة لكادر الحزب جرى جدول فريد من نوعه حول الموضوع، وليس عدلاً ألاّ ندرجه بشيء من التفصيل.

ويجب أولاً أن نوضح أن الجدل دار بالتحديد حول مسألة «الأربعينيات الحسينية»، وهي المسيرات الاحتفالية بذكرى عودة رأس الحسين، حفيد الرسول، في اليوم الأربعين لمقتله في ٢٠ صفر. في هذه الاحتفالات، التي تجتذب إليها دوماً حشوداً كبيرة من الحجاج، تتنافس مجموعات من البلدات الرئيسية في ما بينها على تمثيل الحدث المأساوي، ويقوم مئات من المؤمنين بضرب أجسادهم بالسلاسل والسيوف كفّارة عن الآلام التي عاناها الحسين.

ويبدو أن الجدل انطلق من ملاحظات عابرة حول «الأربعينيات» وردت في مقالة منشورة في صحيفة السجن السرية «كفاح السجين الثوري» بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٤. وكتب صاحب المقالة يقول:

«كثيراً ما يعبّر المفكرون الأحرار والثوريون الشرفاء عن مفاهيم إقطاعية. . . من دون أن يعرفوا ذلك. وهذا ما يحصل لأن خيوط الفكر والثقافة الإقطاعيين تمتد عميقاً في الزمن الماضي. . . وتخترق كل مجالات الحياة. . . وما زال بإمكانك في هذه الأيام أن تقابل ثورياً مأخوذاً بسحر تقاليد بالية. . . يعلق ـ مثلاً ـ أهمية كبرى على حضور الأربعينيات الحسينية. . . وفي حين أنه قد يلجأ إلى هذه الجموع المحتشدة على أمل التسلّل بينهم وجمع التواقيع لحركة السلام، تجده خالياً من أية رغبة في تحرير الجماهير من التقاليد القديمة المهترئة التي يرتبطون بها، ناسياً بذلك أن اجتذاب حشود واسعة إلى احتفالات العزاء هذه يشكّل ـ بحدّ ذاته ـ كسباً كبيراً لأعداء الشعب»[4].

وظهر ردّ مطول على هذا الموقف في «كفاح السجين الثوري» بعد أكثر من ثلاثة أشهر، مع أن المسألة نوقشت كثيراً في عنابر السجن خلال هذه الفسحة الزمنية. وجاء الرد يحمل توقيع «الرفيق نصير» وعنوان «ما هو موقفنا تجاه المسيرات الحسينية؟»[5]. وكتب «نصير» يقول:

(٣) المصدر السابق، ص ١٥ ـ ١٦.
(٤) «كفاح السجين الثوري»، السنة ١، العدد ١٣ بتاريخ ٢ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٨.
(٥) «كفاح السجين الثوري»، السنة ٢، العدد ٣ بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٥٤، ص ٥ ـ ٧.

«أثارت هذه المسألة الكثير من الخلاف داخل تنظيمنا. . . والمشكلة هي ما إذا كان علينا أن نحارب هذه المسيرات ونستهدف وضع حدّ لها، أم كان علينا أن نسعى إلى تحويلها من سلاح في أيدي الأعداء إلى سلاح للحركة الثورية؟ أشعر أنه لكي نستطيع التغلب على هذه المشكلة لا بد من أن نأخذ في اعتبارنا أن هذه المسيرات موجودة بغضّ النظر عن رغبتنا. . . وتدلّ المؤشرات على أنها لن تزول أو تتراجع في المستقبل القريب. وعلى العكس من ذلك، فإنها تزداد نمّواً سنة بعد سنة (!!!)[6] ومن المؤكد أنها سوف تستمر حتى بعد إقامة الديموقراطية الشعبية في العراق. والواقع أنها استمرت في الوجود في روسيا لمدة خمسة عشر عاماً بعد تأسيس السلطة السوفييتية. إننا بمهاجمتنا لمعتقدات يجب ـ عند الحاجة ـ أن ندافع عنها بدلاً من أن ننبذها للتو، إنما نعزل أنفسنا عن جماهير الشعب الكادحة».

ثم، إذا كان يستحيل اجتثاث المسيرات الحسينية، فهل نستطيع تحويلها إلى شيء مفيد؟ أو، ولطرح سؤال أكثر صلة بالموضوع: هل من مصلحتنا ـ في الوقت الراهن على الأقل ـ إضعاف هذه المسيرات، وخصوصاً مسيرات كربلاء والنجف؟ معروف أن بإمكان الشيوعيين ـ والثوريين عموماً ـ أن يؤثّروا على قسم من الجماهير وإقناع هؤلاء بالامتناع عن الذهاب إلى كربلاء والنجف والكاظمية. فهل يصحّ أن نفعل ذلك؟ أنا لا أعتقد ذلك، وللأسباب التالية:

(١) قال لينين: «إفعل حيث توجد الجماهير»، وأنا أشك في أنه يمكن للجماهير أن تتجمع بأمثال هذه الأعداد في مكان آخر من العراق غير أماكن الحج هذه. . .

(٢) في بلد كالعراق، تمنع قوانينه الرجعية والفاشية التجمعات والتظاهرات إلا لأغراض دينية. . . إن من واجبنا أن نفكر جدياً بالاستفادة من هذه الإمكانات القانونية لصالح الحركة الديموقراطية ولقضية السلام. وخوفاً من إثارة غضب الدوائر الرجعية فإن الحكومة ستتردد طويلاً قبل التدخل بشأن المسيرات. . .

(٣) لقد استغل دستوريّو نوري السعيد[7] وأتباع صالح جبر[8] المسيرات بطريقة خاصة. . . ونجحوا مؤخراً في بعض البلدان، بشق [الحجّاج] إلى جناحين. في ظل هذه الظروف، أليس من واجبنا وضع الجماهير ضد هذه العصابات، وضد أسيادها؟

(٤) إن تاريخ حركتنا الثورية. . . يمثّل ـ بحدّ ذاته ـ شهادة على أهمية هذه الاجتماعات كوسيلة لإثارة الجماهير ضد الامبريالية. . . في أمثال هذه المناسبات يوزع «أنصار السلام» منشوراتهم ويجمعون التواقيع وينشرون أفكارهم. . . وأنا بنفسي لا أنسى. . . كيف أن [هذه المسيرات] خدمت في بلورة هتافات التجميع. . . التي سهّلت وغذّت الانتفاضة الشعبية في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢. . . .

(٦) إشارات التعجب هذه أضافها محررو صحيفة السجن.
(٧) الإشارة إلى حزب نوري السعيد: حزب الاتحاد الدستوري.
(٨) حول صالح جبر، رئيس الوزراء السابق، انظر الجدول ٧ ـ ٤ في الكتاب الأول.

وهناك كذلك جانب آخر لهذه المسألة... [فكر بالفائدة التي يجنيها] الفلاح الذي لا يفكّر أبداً بالذهاب إلى البلدة المجاورة لقريته، ولكنه قد يمشي مئات الكيلومترات لزيارة كربلاء... إن أُفُقه يتسع بالتأكيد... وقد يتخلى عن بعض التغيرات التي تزدهر في بيئته الاقطاعية ويتوقّف عن الاعتقاد بخرافات «الملالي»[9] الجهلة... وسيعرف كذلك، وإن مصادفة، أن هناك مسلمين آخرين في العالم الواسع، وسيسمع عن مشاكلهم... ونضالاتهم... ثم، ألم يَثُر الحسين على الظلم... ألن يثير هذا فيه إحساساً أكبر بظلم الأوضاع التي يعيشها؟... كل هذا بالإضافة إلى ما سيسمعه من الثوريين...

بناء عليه، فإن الخط الصحيح بالنسبة إلينا هو تحويل المسيرات إلى سلاح للحركة الثورية دون تجاهل محاربة الممارسات والتقاليد الأكثر رجعية المترافقة معها».

وكان لمحرري «كفاح السجين الثوري» الذين كانوا ـ طبعاً ـ أعضاء في لجنة القيادة الحزبية داخل السجن، اعتراضات كبيرة على ما كتب «الرفيق نصير»، ورأوا أن ملاحظاته كانت «خليطاً من المفاهيم الخاطئة من الناحيتين المبدئية والواقعية». وأضاف المحررون:

«أولاً، لقد وضعنا الرفيق أمام خيارين: فإما أن نعارض المعتقدات الدينية أو نؤيدها، وإما أن نستفيد منها أو نسعى إلى إبادتها. إننا نتساءل ما إذا كان هذا تفسيراً واقعياً ومبدئياً لموقفنا المعروف تجاه معتقدات الناس؟ هل نحن ملزمون فعلاً بالاختيار بين هذين الخطّين؟

ثانياً، لقد دُهشنا... من الطريقة التي يطبق بها تعاليم لينين على المسيرات الدينية....

ثالثاً، في ما يتعلق بـ «فائدة» هذه الاحتفالات... يجب القول بأن كل أولئك الذين يهتفون بشعارات ثورية في أمثال تلك المناسبات لا يتعلمون هذه الشعارات على ضريح الحسين بل من ثوريين يصلون إليهم في مصانعهم أو قراهم وعبر تأثيرات ثورية بعيدة عن مقام الحسين.

وأخيراً، فإن الاستشهاد بالحسين حول الظلم، الذي يفضله الرفيق نصير، هو أيضاً أمر يستحق الرفض»[10].

ووصل الجدل على صفحات «كفاح السجين الثوري» إلى نهايته بهذا الإعلان الحاسم. وكان المحررون يقصدون بعبارة «موقفنا المعروف تجاه معتقدات الناس» السياسة الطويلة الأمد للشيوعيين العراقيين، القاضية بتجنّب توجيه أية إساءة إلى الدين أو إلى القوى الدينية والامتناع، بشكل عام، عن الحديث عن هذا الموضوع في العلن مهما كان الثمن.

هل كانت هذه السياسة تمثل هجراً لمبادىء لينين؟ لا، على الإطلاق. لقد وسم لينين،

---

(٩) رجال دين.

(١٠) «كفاح السجين الثوري»، السنة ٢، العدد ٣ بتاريخ ٣٠ أيار (مايو) ١٩٥٤، ص ٦.

كما فعل إنجلز، بـ «الحمق» أيَّ هجوم مباشر على الدين في ظل ظروف غير مؤاتية. وأضاف لينين:

«على الماركسي أن يكون مادياً، أي عدواً للدين، ولكن أن يكون مادياً جدلياً، أي مادياً لا ينظر إلى محاربة الدين بطريقة تجريدية، ولا على أساس الوعظ الرتيب، والبعيد، والنظري البحت، بل بطريقة واقعية، على أساس الصراع الطبقي الجاري بالممارسة العملية والذي يثقّف الجماهير أكثر وأفضل مما يفعل أي شيء آخر».

وبكلمات أخرى، وفي رأي لينين، فإن النضال الشيوعي ضد الدين «يجب أن يرتبط بالممارسة الفعلية للحركة الطبقية، التي تهدف إلى اقتلاع الجذور الاجتماعية للدين»[11].

---

(١١) Lenin, Marx, Engels, Marxism (Moscow, 1951), pp. 274, 277, 279-280; and Lenin, Collected Works, XV (Moscow, 1963), 403, 405, and 407-408.

الفصل الخامس والعشرون

تركيبة الحزب
(١٩٤٩ - ١٩٥٥)

قد لا يكون من غير الملائم تعريف الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٥ من التاريخ الشيوعي العراقي بأنها فترة ارتقاء الأكراد، حيث شكل الأكراد خلال هذه السنوات، بلا شك، المحور الفعلي للحزب مع أن الثقل العددي كان، بالأرقام المطلقة، إلى جانب العرب الشيعة. وبشكل أكثر تحديداً، فإن الأكراد لم يقدّموا في هذه الفترة كل السكرتيرين العامين للحزب فحسب، كما يكشف الجدول ٢٥ - ١، بل انهم احتلوا نسبة ٣١,٣ بالمئة من العضوية الاجمالية للّجان المركزية. وهذا ما يشكّل قفزة واضحة عن نسبة ٤,٥ بالمئة التي كانت تمثل حصتهم من قيادة الحزب في أيام فهد، أي في الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٨. والمؤكد هو أن العرب الشيعة، وكما يوضح الجدول نفسه، دخلوا الآن مجال حقوقهم العددية، إن صحّ القول، كواحد من مكونات الطبقة العليا للحزب، إذ ارتفعت نسبتهم في السنوات المشار إليها من ٢٠,٥ بالمئة إلى ٤٦,٩ بالمئة. ولكن، يجب التذكير هنا بأن العرب الشيعة كانوا يشكّلون في العام ١٩٥١ حوالى ٤٤,٩ من مجموع سكان العراق المدينيين، بينما شكّل الأكراد نسبة ١٢,٧ بالمئة فقط.

ومن الأمور المدهشة الأخرى في ما يتعلق بتركيب قمة قيادة الحزب في هذه الفترة التراجع الحادّ في دور الأقليات غير المسلمة. والواقع أن تمثيل المسيحيين على هذا المستوى تناقص من ٢٢,٧ بالمئة في الفترة ١٩٤١ - ١٩٤٨ إلى ٣,١ بالمئة في الفترة ١٩٤٩ - ١٩٥٥، بينما تناقصت نسبة اليهود من ٩,١ بالمئة إلى ٣,١ بالمئة، ونسبة الصابئة من ٤,٥ بالمئة إلى لا شيء. وعلى العموم، فإن وزن العرب السنّة تقلص أيضاً من ٣٦,٤ بالمئة إلى ١٥,٦ بالمئة.

ولا بدّ أن ينبثق تفسير هذا التغيّر الذي ميّز أيضاً جملة الحزب، كما سنرى في المكان المناسب، من حقيقةِ وجودِ انقطاع في التتابع. ففي العام ١٩٤٩ قبع كل الكادر القيادي القديم خلف القضبان، ودُمِّر الجزء الأكبر من الحزب. ولقد حدّد كون عملية إعادة بناء الحزب قد تمت بمبادرة من الأكراد سمة الكادر الجديد إلى درجة غير قليلة. وعلى العموم،

الجدول رقم ٢٥ ـ ١
إجمال المعلومات الحياتية المتعلقة بأعضاء اللجان المركزية
للفترة من ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥ (١)

الدين والطائفة والأصل العرقي: عضوية لجان ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ مقارنة بعضوية لجان ١٩٤١ ـ ١٩٤٨										
	لجان ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥					لجان فهد ١٩٤١ ـ ١٩٤٨				
	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد(أ)	٪	الطائفة أو الفئة العرقية مقدرة كنسبة مئوية من مجموع سكان العراق المدينيين للعام ١٩٥١	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد(أ)	٪	الطائفة أو الفئة العرقية مقدرة كنسبة مئوية من مجموع سكان العراق المدينيين للعام ١٩٤٧
المسلمون										
شيعة عرب	١٥	٤٦,٩	٩	٤٢,٨	٤٤,٩	٩	٢٠,٥	٦	٢١,٤	٤١,٩
سنّة عرب	٥	١٥,٦	٤	١٩,٠	٢٨,٦	١٦	٣٦,٤	٩	٣٢,٢	٢٦,٧
علويون عرب	-	-	-	-	-	١	٢,٣	١	٣,٦	-
أكراد	١٠	٣١,٣	٦	٢٨,٦	١٢,٧	٢	٤,٥	٢	٧,١	١١,٨
تركمان	-	-	-	-	٣,٤	-	-	-	-	٣,٢
فُرس	-	-	-	-	٣,٣	-	-	-	-	٣,١
اليهود	١	٣,١	١	٤,٨	٠,٣	٤	٩,١	٣	١٠,٧	٧,٠
المسيحيون										
كلدانيون مستعربون	١	٣,١	١	٤,٨	}	٧ }		٤ }		
آشوريون مستعربون	-	-	-	-	٦,٤ }	١ } ١٠	٢٢,٧	١ } ٦	٢١,٤	٥,٩
أرمن	-	-	-	-	}	٢ }		١ }		
صابئة	-	-	-	-	٠,٣	٢	٤,٥	١	٣,٦	٠,٣
يزيديون وشبكيون	-	-	-	-	٠,١	-	-	-	-	٠,١
المجموع	٣٢	١٠٠,٠	٢١	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٤٤	١٠٠,٠	٢٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(أ) يحتوي هذا العمود على الأشخاص الذين شاركوا في أكثر من لجنة وتمّ تعدادهم هنا مرة واحدة.
المصادر: هذا الجدول مستقى من الجداول: ٩ ـ ١ و ٩ ـ ٢ و ٩ ـ ٣ و ١٢ ـ ١ و ١٩ ـ ١ و ٢١ ـ ١ من هذا الكتاب.

وبمقدار عودة الحزب إلى الوقوف على قدميه تراجع تمثيل الأكراد في اللجنة المركزية تدريجياً. وهكذا، ففي حزيران (يونيو) ـ أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ كانت نسبتهم ٦٦,٧ بالمئة، ولكنها أصبحت في أيلول (سبتمبر) ١٩٤٩ ـ آب (أغسطس) ١٩٥١ حوالى ٤٠,٠ بالمئة، ثم ٢٨,٦ بالمئة في الفترة آب (أغسطس) ١٩٥١ ـ نيسان (ابريل) ١٩٥٣، و ٢٨,٦ بالمئة في الفترة نيسان (ابريل) ١٩٥٣ ـ حزيران (يونيو) ١٩٥٤، ووصلت في حزيران (يونيو) ١٩٥٤ ـ حزيران (يونيو) ١٩٥٥ إلى ٢٠,٠ بالمئة[1]. وكان للأمن النسبي لمنطقتهم من العراق، حيث لم تكن قبضة الحكومة شديدة الإمساك بالأمور أبداً، أن يساعد ـ بلا شك ـ الشيوعيين الأكراد على الإمساك بزمام المبادرة، ولمدة من الزمن في فترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ كان الحزب يقاد من كردستان وليس من بغداد. ولكن يجب أن نذكر أيضاً أن الأكراد شكّلوا مع الشيعة العرب القطاعات ذات الامتيازات الأقل من السكان. وكان الأكراد، مثلهم مثل الشيعة، على غير استعداد للإذعان أمام القمع. ولا يمكن قول الشيء نفسه عن الشيوعيين المسيحيين الذين كانوا ينتمون إلى طائفة أكثر تعرضاً للخطر، ويبدو أن هذا ما جعلهم يتأثرون بشكل كاف بالضربات القوية التي وُجِّهت إلى الحزب. أما تراجع موقع اليهود داخل الشريحة القائدة فيفسَّر أساساً بهجرة حوالى ١٢٠ ألفاً من أبناء دينهم من العراق في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠، وأما تراجع موقع العرب السنّة فيفسر بابتعاد السنّة من الطلبة وأصحاب المهن الاختصاصية عن الحزب نتيجة ـ إلى حدّ كبير ـ لموقفه غير الشعبي من القضية الفلسطينية.

وتُمثّل أحد التغيرات الكبيرة الأخرى بزيادة المكوِّن العمالي في اللجان المركزية من ٢,٣ بالمئة في الفترة ١٩٤١ ـ ١٩٤٨ إلى ٢٨,١ بالمئة في الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥، والمكوِّن الفلاحي من ٥,٨ بالمئة إلى ١٥,٦ بالمئة، على حساب الأعضاء المتحدِّرين من الطبقة الوسطى، الذين انخفضت حصتهم من ٩٠,٩ بالمئة إلى ٥٠ بالمئة (انظر الجدول ٢٥ ـ ٢). وفي حالة إحدى اللجان، وهي اللجنة التي قادت «الانتفاضة» في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٥٢، كانت نسبة العمال قد ارتفعت إلى مستوى عالٍ وصل حدّ ٥٧,١ بالمئة (انظر الجدول ١٩ ـ ١). وجاء هذا التعزيز لأهمية الطبقات العاملة نتيجةً لقرارات حزبية مقصودة. ويجب ألّا نهمل هنا ملاحظة أنه بينما تعكس الأرقام المتعلقة بالعمال المنزلة السابقة والراهنة لهم، فإنّ الأرقام المتعلقة بالفلاحين لا تشير إلا إلى أصولهم الفلاحية نظراً لأن أياً من أعضاء اللجان المركزية في هذه الفترة لم يكن يعيش على الزراعة (انظر الجدول ٢٥ ـ ٣).

وكذلك، فقد حملت هذه السنوات عدداً أقل من ذوي التعليم العالي، وأكثر من ذوي التعليم الثانوي، مما كان عليه الأمر أيام فهد (قارن الجدول ٢٥ ـ ٣ بالجدول أ ـ ٢٠). وواضح أن لهذا علاقةً بالتركيز الواعي للحزب على الطبقات أكثر وضاعة.

ولأنّ الحياة في ظل العمل السري أصبحت الآن أكثر خطورة مما كانت عليه في أي وقت مضى، فقد سيطر الشباب على الجهاز الأعلى للحزب إلى مدى أكبر مما فعلوا أيام فهد.

(١) تستند هذه النسب المئوية إلى المعطيات الواردة في الجدولين ١٩ ـ ١ و ٢١ ـ ١ من هذا الكتاب.

الجدول رقم ٢٥ ـ ٢

إجمال المعلومات الحياتية المتعلقة بأعضاء اللجان المركزية للفترة من ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥(٢)

الأصل الطبقي: عضوية لجان ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ مقارنة بعضوية لجان ١٩٤١ ـ ١٩٥٥								
	لجان ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥				لجان فهد ١٩٤١ ـ ١٩٤٨			
	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد[أ]	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد[أ]	٪
الطبقة العاملة	٩	٢٨,١	٤	١٩,٠	١	٢,٣	١	٣,٦
الطبقة الفلاحية	٥	١٥,٦	٣	١٤,٣	٣	٦,٨	١	٣,٦
الطبقة الوسطى الدنيا	١٦	٥٠,٠	١٣	٦١,٩	٣٦	٨١,٨	٢٣	٨٢,١
الطبقة الوسطى	-	-	-	-	٤	٩,١	٣	١٠,٧
الطبقة الوسطى العليا	٢	٦,٣	١	٤,٨	-	-	-	-
المجموع	٣٢	١٠٠,٠	٢١	١٠٠,٠	٤٤	١٠٠,٠	٢٨	١٠٠,٠

(أ) يحتوي هذا العمود على الأشخاص الذين شاركوا في أكثر من لجنة وتم تعدادهم هنا مرة واحدة.

المصادر: هذا الجدول مستقى من الجداول: ٩ ـ ١ و ٩ ـ ٢ و ٩ ـ ٣ و ١٢ ـ ١ و ١٩ ـ ١ و ٢١ ـ ١ من هذا الكتاب.

الجدول رقم ٢٥ ـ ٣

إجمال المعلومات الحياتية المتعلقة بأعضاء اللجان المركزية للفترة من ٢٥ حزيران (يونيو) ١٩٤٩ وحتى حزيران (يونيو) ١٩٥٥(٣)

التعليم			الجنس		المهنة		
	العدد	٪		العدد		العدد	٪
ابتدائي	٤	١٩,٠	ذكور	٢١	طلاب	٥[ب]	٢٣,٨
ثانوي	١١	٥٢,٤	إناث	-	مهنيون اختصاصيون	٦[ج]	٢٨,٦
جامعي	٥	٢٣,٨			ياقات بيضاء	٣	١٤,٣
لا تفاصيل	١	٤,٨			عمال	٤	١٩,٠
					أفراد قوات مسلحة	١[د]	٤,٨
					تجار بورجوازيون صغار	٢	٩,٥
المجموع	٢١	١٠٠,٠	المجموع	٢١	المجموع	٢١	١٠٠,٠

فئة العمر سنة الدخول إلى اللجنة المركزية			طول مدة الانتماء إلى الحركة الشيوعية سنة الدخول إلى اللجنة المركزية		
	العدد	٪	عدد السنوات	عدد الأعضاء	
٢٠ سنة	١	٤,٨	١	٢	
٢١ ـ ٢٥ سنة	٦	٢٨,٥	٣	٢	
٢٦ ـ ٣٠ سنة	١٠	٤٧,٦	٤	٤	٪٥٧,١
٣١ ـ ٣٥ سنة	٣	١٤,٣	٥	٤	
٤٣ سنة	١	٤,٨	٦	١	
			٨	٢	
			٩	٢	٪٤٢,٩
			١٠	٣	
			١٣	١	
المجموع	٢١	١٠٠,٠	المجموع	٢١	

(أ) جرى تعداد الأشخاص الذين اشتركوا في أكثر من لجنة خلال الفترة مرة واحدة فقط في هذه الجداول.

(ب) طالب جامعي واحد وأربعة طلاب ثانويين.

(ج) يتضمن ٣ معلمين سابقين.

(د) ملازم سابق.

المصدر: الجداول مستقاة من الجدولين ١٩ ـ ١ و ٢١ ـ ١ من هذا الكتاب.

ففي الفترة ١٩٤٩ ـ ١٩٥٥ كان ٣٣,٣ بالمئة من أعضاء اللجان المركزية دون ٢٦ سنة من العمر، و ٩٥,٢ بالمئة دون ٣٦ سنة، و ٤,٨ بالمئة فقط فوق ٣٥ سنة (انظر الجدول ٢٥ ـ ٣). أما النسب المقابلة والخاصة بفترة فهد فكانت: ٣٢,١ بالمئة و ٧٨,٦ بالمئة و ١٤,٣ بالمئة على التوالي (انظر الجدول أ ـ ٢١). وعلى كل حال، فإنه صار لأعضاء اللجنة المركزية الآن ـ وككل ـ مُكُوثٌ أطول نسبياً في الحركة الشيوعية مما كان الأمر عليه في أيام فهد (قارن الجدول ٢٥ ـ ٣ بالجدول ١٧ ـ ٥).

أما في ما يتعلق بتركيبة الحزب ككّل فتبقى المعلومات المتوافرة لنا أقل دقة، ولكن لوائح العضوية الخاصة بمنظمات الحزب في المحافظات، المصادرة يوم ١٣ نيسان (ابريل) ١٩٥٣، عند اعتقال بهاء الدين نوري السكرتير العام للحزب، واللوائح الخاصة بتنظيم الحزب في بغداد، المصادرة يوم ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٤ مع نصير عبّود، عضو اللجنة المركزية، توفّر معلوماتٍ كافيةً تسمح بعدد من الاستنتاجات. وكذلك، فإن بعض الحقائق المثيرة تبرز من استمارات العضوية، التي عثر عليها في المقرّ الشيوعي، والتي تخص عراقيّين قُبلوا في الحزب عام ١٩٥٢ والربع الأول من عام ١٩٥٣. وتوجد كل التفاصيل الخاصة بهذا

الشأن في الجداول من أ ـ ٣٤ إلى أ ـ ٤٢. ويكفي أن نشير في هذه الصفحات إلى الاتجاهات الأكثر عمومية.

ليست النسبة التي يشكّلها الأعضاء المذكورون في اللوائح المصادرة من أصل مجموع قوة الحزب مؤكدة، ولكن الأمر الأكثر احتمالاً هو أن هؤلاء كانوا يشكّلون جزءاً كبيراً من المجموع، هذا إذا لم نأخذ في الحسبان كل المؤيدين الثابتين والعَرضيين والمقاطعين الذين كانوا ـ كقاعدة ـ أكبر عدداً بكثير من أعضاء الحزب كاملي العضوية، وعلى كلّ حال، فإن مجموع عدد الأعضاء الذين وردت أسماؤهم في اللوائح كان ٥٠٧.

وكان هنالك بين هؤلاء ٩٢ عضواً، أو ١٨,١ بالمئة، ينتمون إلى التنظيم العسكري للحزب (انظر الجدول أ ـ ٣٤) الذي كان يتألف، في جملته، وبوضوح، من جنود عاديين ورتباء، وتكشف المقارنة مع حالة الأمور أيام فهد هبوطاً حادّاً في أهمية الطلاب العسكريين (انظر الجدول أ ـ ٣٥). ومن ناحية التوزّع الجغرافي، يبدو أن تقدّم التنظيم العسكري كان أعمق ـ كما يوحي الجدول أ ـ ٣٦ ـ في معسكر الرشيد جنوب بغداد ومعسكر الوشّاش غرب الكرخ، ومعسكر جلولاء في ديالى. وكانت وحدات المشاة والاتصالات والدبابات والمدرّعات، والنقل والمدفعية ـ حسب ترتيبها ـ هي الأكثر تأثراً (انظر الجدول أ ـ ٣٧). ويجب أن نتذكر ـ عموماً ـ أن سلاح المشاة يشكّل الجزء الأكبر من الجيش.

وأما في ما يتعلّق بالتركيب العِرقي ـ الطائفي للمكوِّنين العسكري والمدني كليهما للحزب، فمن الواضح من الجدول أ ـ ٣٨ أن الأقليات غير المسلمة لم يكن لها دور يذكر في هذه الفترة على مستوى القيادة، وعلى المستويات كافة أيضاً. وأكثر من هذا، وكما يمكن الاستنتاج من الجدول أ ـ ٣٩، فقد كان الشيوعيون الشيعة يحتلّون مركزاً متفوقاً بين المدنيين، ولقد سيطروا ـ من الناحية العددية ـ على تنظيمات الحزب، لا في المحافظات الشيعية البحتة، بل أيضاً في البصرة، وإلى حدّ أدنى في بغداد وديالى. وكذلك، فإنّ وزن الأكراد لم يقتصر على أربيل والسليمانية فحسب، بل كان ملموساً أيضاً في تنظيمات كركوك والموصل وديالى وبغداد. وإلى هذا، فإن الشيوعيين الثلاثة والسبعين الذين انسحبوا من الحزب أو طردوا منه في شباط (فبراير) ١٩٥٣، وصاروا يعرفون باسم جناح «اللافتة العمالية» كانوا في أكثريتهم الساحقة من الأكراد.

وكما يتضح من الجدول أ ـ ٣٩ ومن دلائل أخرى، فقد كان الحزب، في النصف الأول من الخمسينات، يتمركز في بغداد وميناء البصرة وبلدة النجف المقدّسة والناصرية في المنتفق. وكان الشيوعيون أقوياء أيضاً في أربيل والسليمانية، وبشكل أكبر من الذي تشير إليه أرقام الجدول المشار إليه، لأن أعضاء «اللافتة العمالية» كانوا من هاتين المحافظتين. ويلاحظ أن تمركز الحزب في بغداد كانت له سمة تعبيرية أقلّ حدّة مما كانت عليه في أيام فهد. وربما كان لهذا علاقة بزيادة فعالية شرطة العاصمة وتشديد رقابتها. ويمكن لعوامل مشابهة أن تفسّر الظهور الضعيف نسبياً للحزب في مركز كركوك النفطي.

وبقي الحزب خلال هذه الفترة حزبَ مدنٍ وبلدات. وعلى الرغم من محاولات توسيع قاعدته إلى الريف، فإنّ حصة الفلاحين من قاعدته بقيت غير جديرة بالذكر (انظر الجدول أ ـ ٤٠ والجدول أ ـ ٤٢). وكان المعلمون وموظفو الصحة والمسح والإحصاء العاملون في الريف يشكلون الآن، كما في السابق، العمود الفقري لفروع الحزب التي يدعو ضعفها للشفقة. ومن ناحية أخرى، يبدو أن الحزب نشّط الآن ادّعاءه تمثيل العمال والحرفيين وصغار الناس الآخرين في المدن والبلدات، ومن الأمور ذات المغزى أنه من بين ٦٦ عراقياً أُدخلوا إلى الحزب خلال العام ١٩٥٢ والربع الأول من العام ١٩٥٣ كان هنالك لا أقل من ٤٥,٥ بالمئة ـ كما يبين الجدول أ ـ ٤٢ ـ من الذين جاؤوا، حسب تعريفهم، من طبقة «العمال» أو «الكادحين» أو «الكَسَبة»، و٢٥,٨ بالمئة من طبقة «الفلاحين» أو «العمّال ـ الفلاحين»، وأن ٢٤,٢ بالمئة كانوا يعملون كعمال فعلاً، و١٣,٦ بالمئة من أشباه البروليتاريا[2]، و١٢,١ بالمئة يعملون كحرفيين، و١٢,١ بالمئة من العاطلين عن العمل، بينما كان لـ ١٩,٧ بالمئة من هؤلاء دخل شهري يتراوح بين دينار واحد و ٥ دنانير، و٣١,٨ بالمئة منهم دخل يتراوح بين ٦ و ١٠ دنانير، و٣ بالمئة فقط منهم دخل يزيد عن ٣٠ ديناراً، ولم يكن هنالك أحد يزيد دخله الشهري عن ٤٠ ديناراً. وبكلمات أخرى، فإنّ جملة هؤلاء جاءت من فئات مدينية مصابة بالفقر أو من ذوات الدخل المنخفض.

ويبدو أن الجدولين أ ـ ٤٠ وأ ـ ٤٢ يبرزان أيضاً تراجعاً ملحوظاً في دور الطلاب وأصحاب المهن الاختصاصية. والواقع أنه يشار أحياناً إلى فترة بهاء الدين نوري (حزيران/ يونيو ١٩٤٩ ـ نيسان/ أبريل ١٩٥٣) على أنها الفترة «المضادة للإنتلجنسيا» في تاريخ الحزب.

وكما يمكن أن يكون متوقعاً، وكما يوحي الجدول أ ـ ٤٢ بقوة، فقد تألف الحزب في معظمه من أُناس عازبين وصغار السنّ إلى حدّ كبير. وكان الأمر نفسه صحيحاً بالنسبة إلى «رابطة الدفاع عن حقوق المرأة» (انظر الجدول أ ـ ٤١)، التي أسست في أيار (مايو) ١٩٥٢ وشكّلت في الواقع التنظيم النسائي للحزب.

---

(٢) أي: خدم مقاهٍ وحمّالون وبوّابون وعمّال وضيعون آخرون.

الملحق ١

البلاشفة الأبكر: نشاطاتهم واتصالاتهم

أ ـ «أيها المسلمون..
أنصتوا الى هذه الصرخة الالهية»

وردت الإشارة الأولى إلى البلشفية في «ملخص الاستخبارات» الذي كانت تحتفظ به الشرطة السياسية البريطانية في العراق في مدخل مؤرخ في ١٧ كانون الثاني (يناير) ١٩٢٠. وكانت هذه الإشارة عبارة عن ملاحظة قصيرة كتبها الضابط المختص حول «تزايد الحديث البلشفي في بغداد»(١).

وكان العراق قد عرف الثوريين البلاشفة حتى قبل الثورة البلشفية. ولكنه لم يكن لهؤلاء أية علاقة بالحديث الذي صار موجوداً الآن في الأجواء. وكان هؤلاء قد أتوا مع القوات الروسية وذهبوا معها، عندما كانت هذه القوات قد وصلت في وقت من الأوقات بعيداً حتى بعقوبة على بعد خمسة وخمسين كيلومتراً فقط عن بغداد، ولكنّ العصيان والتفكك اللذين حاقا بهذه القوات جعلاها تنسحب بسرعة(٢). وكان الأمر الذي أثار اهتمام البغداديين كراس بعنوان «البلشفية والإسلام» الذي تم تداوله يومها في العاصمة العراقية(٣).

وكان الكراس يحتوي على خليط فجّ من الأفكار الموالية للشيوعية، وللإسلامية الجامعة، والموالية لتركيا الفتاة، و«للسلفية»(٤)، المتضاربة في ما بينها. ولكن المثير للاهتمام بالكراس هو أنه يمثل واحداً من أبكر محاولات خلق شيء من التعاطف مع الثورة البلشفية في صفوف الشعوب الإسلامية:

«في بداية القرن العشرين من العصر المسيحي لم يكن هنالك بلد مسلم متحرر من

(١) *Abstract of Intelligence*, II, No. 3 of 17 January 1920, para. 35.

(٢) حديث أجري في حزيران (يونيو) ١٩٦٢ مع أرسين كيدور، وهو أرمني كان يعمل في العام ١٩١٧ مترجماً للغة الروسية عند جيش الاحتلال البريطاني.

(٣) *Abstract of Intelligence*, II, No. 5 of 31 January 1920.

(٤) كانت السلفية في الجوهر حركة تقليدوية، ولكنها أدارت ظهرها للإسلام القائم الذي لم تكن ترى فيه إلا البشاعة والانحطاط، وكانت تستوحي إسلامها من «السلف»، أي الرسول والخلفاء الراشدين.

استغلال القوى الاستعمارية الغربية وقياصرة روسيا المستبدّين. وفي العام ١٩٠٨ شقت حكومة دستورية طريقها إلى الحياة في تركيا ملتهبة كمشعل في مقبرة. ولإخماد هذه الشعلة فجرّت حكومات بريطانيا وفرنسا وروسيا الاستبدادية الحرب العالمية في العام ١٩١٤. وأظهرت الأمة العثمانية، بقيادة حكومة الاتحاد والترقي المجيدة، بطولة كبرى وروح تضحية رائعة بالذات خلال سنوات الحرب الأربع... ولكن شريف مكة الخائن تآمر مع البريطانيين وثار على الخلافة...،[٥] ولم تبق هناك اليوم دولة مسلمة مستقلة واحدة. وهذه هي نتيجة الطغيان الذي أقامه معاوية قبل ١٣٠٠ سنة...[٦]. أيها المسلمون! ليس هناك سبب لليأس! وبعد الليالي الطويلة الحالكة للاستبدادية القيصرية بزغ فجر الحرية الإنسانية في الأفق الروسي مع لينين كشمس مشرقة تعطي ضوءها وبهاءها ليوم السعادة الإنسانية هذا. هذا المشروع النبيل الذي كان أفلاطون الخالد قد تصوره قبل أكثر من ألفي سنة في «جمهوريته»، وانتقل من عهدة جيل إلى آخر، أصبح اليوم واقعاً بفضل لينين. لقد وُضعت إدارة الأراضي الروسية والتركستانية الشاسعة في أيدي العمال والزراعين والجنود. واختفت التمايزات العرقية والدينية والطبقية. ومنحت حقوق متساوية لكل طبقات الأمة. ولكن عدو هذه الجمهورية النقية والفريدة هو الاستعمار البريطاني الذي يأمل بالإبقاء على الأمم الآسيوية في حالة عبودية أبدية. ولقد حرّك هذا العدو قواته إلى تركستان لقطع الشجرة الفتية للحرية الإنسانية الكاملة بمجرد أن بدأت تصبح لها جذور وقوة. لقد آن الأوان لكي يفهم مسلمو العالم والأمم الآسيوية المبادىء النبيلة للاشتراكية الروسية ولكي يعتنقوها بجدّ وحماسة. إن عليهم أن يفهموا الفضائل الأساسية التي يعلّمها هذا النظام وأن يعرفوها جيداً، وعليهم أن ينضمّوا إلى القوات البلشفية في صدّ هجمات المغتصبين والطغاة البريطانيين دفاعاً عن الحرية الجديدة. وعليهم أن يرسلوا أطفالهم ـ ودون إضاعة للوقت ـ إلى المدارس الروسية ليتعلّموا العلوم الحديثة.... أيها المسلمون، انصتوا إلى هذه الصرخة الإلهية! استجيبوا لنداء الحرية والمساواة والإخاء هذا الذي يوجهه لكم الأخ لينين والحكومة السوفييتية:

يا مسلمي روسيا: لقد أصبحت، من الآن فصاعداً، معتقداتكم... ومؤسساتكم... حرة لا تنتهك.... يا مسلمي الشرق: نعلن لكم أن المعاهدات السرية المعقودة بين القيصر المعزول ودول أخرى، في ما يتعلق باحتلال القسطنطينية... ألغيت ومُزِّقت. لقد منعت الحكومة السوفييتية غزو البلدان الأجنبية.... ونعلن كذلك أن... المعاهدة المتعلقة بتقسيم الأراضي العثمانية قد مزقت وأُتلفت...[٧].

---

(٥) الإشارة هنا إلى ثورة شريف مكة ضد العثمانيين التي بدأت في العام ١٩١٦. وشعر مسلمون كثيرون وخصوصاً مسلمو الهند، بأن الثورة هددت وحدة الشعوب الإسلامية.

(٦) قد تبدو هذه الإشارة إلى معاوية، مؤسس الخلافة الأموية سنة ٦٦١ ميلادية، و«بعبع» الشيعة، حثاً للمشاعر الطائفية عند أبناء الطائفة الشيعية، ولكنها تتفق تماماً مع أطروحة السلفيين الإسلامية الجامعة.

(٧) واضح أن هذا مأخوذ من «نداء مجلس مفوضي الشعب للـ .R.S.F.S.R إلى كل الكادحين المسلمين في روسيا والشرق» الصادر في كانون الأول (ديسمبر) ١٩١٧. وقد نشر نص النداء في: =

أخي، صار عليك الآن ألاّ ترتد عن الأمة الروسية وحكومة روسيا الحالية، بل عليك أن تنأى عن مغتصبي أوروبا المتوحشين الذين يقفون على استعداد لغزو الأراضي واستعباد الشعوب... هؤلاء المغتصبون الذين يحتلون أوطانكم يجب طردهم»[٨].

وكان الكراس من وضع محمد بركة الله، وهو مسلم بارز من الهند وناشر سابق لصحيفة «الوحدة الإسلامية» التي ظهرت في اليابان بين سنتي ١٩٠٩ و١٩١٤. ووزير خارجية «حكومة الهند المؤقتة» التي أقيمت في أفغانستان خلال الحرب العالمية الأولى بدعم من تركيا العثمانية وألمانيا الإمبراطورية. ومن الأمور الأكثر صلة بهذا التاريخ زيارة بركة الله إلى موسكو في العام ١٩١٩[٩] ثم انضمامه التالي إلى «جمعية تخليص الشرق الإسلامي»[١٠][١١].

واستناداً إلى تتاريّ مسلم حظي بـ «إمكانية دراسة طرق منظّمات موسكو البلشفية المسلمة ونشاطاتها شخصياً» فإن «جمعيّة تخليص الشرق الإسلامي» كانت قد تشكلت في موسكو في حوالى منتصف العام ١٩١٩ تحت رعاية المديرية الشرقية في الـ «ناركومِندل» ـ مفوضية الشعب للشؤون الخارجية ـ بهدف دعم نضال الشعوب المسلمة وتشجيعه ضد السيطرة الأوروبية. ثم أفيد بأنها وضعت تحت قيادة لجنة تنفيذية مركزية، واتخذت من موسكو مقراً لها، وتألفت ـ بين آخرين ـ من القادة المسلمين: آغاييف وأكشوراييف وغاجيف ومرجيمكوف، الذين قيل إنهم عملوا عن قرب مع ليو كاراخان وأرسيني ڤوزينسينكي وكارل برافين من الـ «ناركومِندل». وقيل ان اللجنة أبرزت الشعور بوجودها وإرادتها من خلال لجنة فرعية شرقية في آسيا الصغرى اتخذت لها مقراً عاماً في الأناضول مع قوات مصطفى كمال[١٢]. وقيل في رواية أخرى إن «جمعية تخليص الشرق الإسلامي» كانت قد شكلت في مرسين (تركيا) عام ١٩١٩، وتمتّعت برعاية مصطفى كمال ودعم البلاشفة[١٣]. ومهما كان الأمر، فما

= Yu. V. Klyuchnikov and Andrei Sabanin, *Mezhdunarodnaya Politika Noveishego Vremeni v Dogovorakh, Notakh i Deklaratsiyakh* (Moscow, 1926), Part II, pp. 94-96

(٨) *Abstract of Intelligence*, II, No. 5 of 31 January 1920, Appendix.

(٩) انظر: «ازفستيا» بتاريخ ٦ أيار (مايو) ١٩١٩، المقال المعنون «أفغانستان والهند».

(١٠) جاء الاسم في السجلات البريطانية .«Jamiat al-Takhlas al-Sharq al-Islami»

(١١) في وقت لاحق، في العشرينات، كان لبركة الله أن ينشط لحساب حركة الاستقلال الهندية في ألمانيا فايمر التي كانت متحالفة يومها مع روسيا السوفييتية. وآخر ما سمعنا عنه كانت عضويته في «نادي الشرق» الذي تأسس في برلين عام ١٩٢٦ وعبّر عن ميول يسارية.

Police (Major J.F. Wilkins') File entitled «League against Colonial Oppression».

(١٢) Iraqi Police (Major J.F. Wilkins') File entitled «Jam'iyyat Takhlis-ish-Sharq-il-Islāmî».

وانظر أيضاً:

Britain, Foreign Office, FO 141, File No 10770, letter No. 61 of 17 April 1920 from the British Legation Teheran to Lord Curzon of Kedleston.

وهي الرسالة التي تشير إلى أن المعلومات الخاصة بهذه الجمعية مررت إلى البريطانيين عبر القائم بأعمال المفوضية الروسية (البيضاء) في إيران، الذي نسبها إلى «مصدر روسي واسع الاطلاع وموثوق جداً».

(١٣) J.F. Wilkins' File.

من شك تقريباً بوجود رابط كان يجمع بين موسكو وكمال والمسلمين الوطنيين أو الإسلاميين الجامعيين[14].

ولوحظت مؤشرات امتداد الجمعية إلى العراق في أواخر العام ١٩١٩، وترافق ظهور هذه المؤشرات مع عودة الضباط والموظفين المسرَّحين من تركيا إلى بلادهم، وانتشرت الجمعية بسرعة نسبياً مستفيدة إلى حد كبير من اسم مصطفى كمال، الذي كان يتمتع بـ «عدد كبير من المتعاطفين معه في العراق»[15] إلى أن ألغى الخلافة في العام ١٩٢٤، وكان ـ كما قالت عنه السكرتيرة الشرقية للمفوض السامي البريطاني ـ «بطل الأسواق والمقاهي»[16]. وعلى الرغم من أن الجمعية كسبت أعضاء لها في بغداد، فإن قوتها الرئيسية تمركزت في العام ١٩٢٠ في النجف وكربلاء والموصل وتكريت والسماوة. وكان التوافق بين البلشفية والإسلام أحد الموضوعات الأساسية التي دافعت الجمعية عنها، وبالتالي: ملاءمة التعاون مع البلاشفة. ودعت الجمعية كذلك إلى فكرة عراق حر متحالف مع كمال، وكانت لها حصتها في تكوين شعور عام مناهض للمحتلين الإنكليز وصل ذروته في الانتفاضة العراقية خلال الفترة حزيران (يونيو) ـ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٠. وبقيت الجمعية ناشطة حتى العام ١٩٢٢، ولكنها عملت منذ العام ١٩٢٠ تحت اسم «الجمعية العراقية العربية»[17].

(١٤) FO 141, File No. 10770, letter of 20 June 1921 from the director Special section to G.S. «I,» G.H.Q., Cairo.

(١٥) ملف الشرطة العراقية رقم ٢١٣ المعنون «مصطفى كمال باشا».

(١٦) Britain, Office of the Oriental Secretary of the High Commissioner (Iraq) (Secret) *Intelligence Report* No. 22 of 15 November 1922, para. 1097.

(١٧) Iraqi Police (J.F. Wilkins') File No. 283 on «Mirza Muhammad Rida» and file entitled «Jam'iyyat Takhlīs-ish-Sharq-il-Islāmī».

ب ـ البلشفية.. و«علماء» المدن المقدسة

في مطلع العشرينات كانت كلمة «المجتهدين»[1] الشيعة في المدن المقدسة ما زالت تشكل قانوناً لأتباعهم. وكان السلطان الذي يدّعونه لأنفسهم بلا حدود. وكان الأكثر حذراً منهم يستنكفون ـ بالطبع ـ عن أمور السياسة. ولكن المبدأ الشيعي يقول بأن كل شيء يشكل جزءاً من العالم الروحي، وهو يقع ـ بالتالي ـ ضمن دائرة اختصاص المجتهدين.

وبشكل عام، فإن الأنشط سياسياً من المجتهدين لم يكونوا كبارهم، بل المجتهدين الأقل منزلة[2]، وخصوصاً من كان منهم ابناً لمجتهد أكبر. وحافظ أبناء «العلماء»[3] وأحفادهم على نفوذ بين الناس وعلى احترام في عائلاتهم، وإن لم يكونوا هم أنفسهم علماء.

وكان السيد محمد الصدر، ابن المجتهد الأكبر السيد حسن الصدر، والشيخ محمد الخالصي، ابن المجتهد الأكبر الشيخ مهدي الخالصي، من أكثر علماء العشرينات السياسيين حيوية. وكان من شديدي النشاط أيضاً ميرزا محمد رضا، ابن ميرزا محمد تقي الشيرازي، كبير مجتهدي عصره.

وشارك السيد محمد الصدر ـ الذي أصبح في ما بعد رئيساً لمجلس الأعيان ورئيس وزراء العراق ـ بدور قيادي في الانتفاضة العراقية للعام ١٩٢٠، التي كان مَعْلَمُها البارز المصالحة بين السنّة والشيعة، والتبشير المتقن والمنظم بالجهاد ضد البريطانيين بين القبائل، كما كان الصدر عضواً مهماً في التنظيم العراقي القومي الذي اتخذ مقراً لنفسه في «المدرسة

(١) مشرعون شيعة ورجال دين لهم سلطة اتخاذ القرارات.

(٢) كان الاختلاف الأساسي بين المجتهدين الأقل منزلة وكبار المجتهدين يكمن في إمكانية تحدّي قرارات الفئة الأولى منهم.

(٣) تعبير عام يطلق على الضالعين في علوم الدين.

الأهلية» في بغداد، والذي كان يقود الانتفاضة[٤]. وبالإضافة إلى هذا كله، فقد كان له نفوذ واسع عند والده[٥].

أمّا الشيخ محمد الخالصي فكان في العام ١٩٢٠ «أحد الأشخاص الأكثر انشغالاً بقضية الاستقلال العربي»[٦]، وقد وصفته السكرتارية الشرقية للمفوض السامي بأنه «القوة المحركة التي ليس والده، الشيخ مهدي، إلا آداتها»[٧].

ولم يكن دور ميرزا محمد رضا في حركة الاستقلال أقلّ أهمية. وكان والده، الذي أصبح صاحب السلطة الدينية الأعلى للطائفة الشيعية وأصدر خلال العامين ١٩١٩ و١٩٢٠ فتاوى عجلت بحدوث الانتفاضة، «يقاد كلياً» بيد ابنه[٨].

ولم يكن هؤلاء الرجال ـ ميرزا محمد رضا والشيخ الخالصي والسيد الصدر ـ إن أردنا التحدث بدقة، «قوميين»، بل كانوا مدافعين عن النظام القديم وعن النفوذ العريق لطبقتهم ضد ما رأوا فيه قوة كافرة منتهِكَة.

ومن المثير للاهتمام ـ إن أمكن الاعتماد على المعلومات الموجودة في ملفات الشرطة السياسية البريطانية ـ ان هؤلاء كانوا أول من يقيم اتصالات مع ممثلي السلطة البلشفية من العراقيين. ويبدو هذا الأمر مؤكداً بوضوح على الأقل في حالة ميرزا محمد رضا.

وكان ميرزا محمد معروفاً بأنه عبَّر عن اهتمامه بالأفكار البلشفية منذ وقت مبكر يعود إلى آذار (مارس) ١٩٢٠. وناقش يومها علناً، وفي النجف، محتويات كتاب عربي عنوانه «مبادىء البلشفية» يتركز موضوعه على التوافق بين البلشفية والإسلام[٩]. وبعد ثلاثة أشهر أو نحو ذلك، وخلال الانتفاضة العراقية سمي ميرزا محمد ـ وحسب غرترود بل[١٠] ـ رئيساً للحركة العراقية للتحرر من البريطانيين، و«عاملاً من أجل القضية البلشفية في كربلاء»، وذلك في برقية مفتوحة صادرة عن البلاشفة في رشت[١١]. ومن المحتمل أن تكون هذه إشارة إلى نشاطاته في العام ١٩٢٠ كرئيس للجمعية العراقية العربية التي وقفت ـ كما ذكرنا آنفاً ـ إلى

(٤) Iraqi Police (J. F. Wilkins') File No. 7 on «Sayyid Muhammad bin Hasan as-Sadr.»

(٥) Great Britain, (Confidential) *Personalities. Baghdād and Kādhimain*, p. 28.

(٦) المصدر السابق.

(٧) Great Britain, Oriental Secretary of the British High Commissioner, Iraq, (Secret) *Intelligence Report* No. 17 of 1 September 1922, para. 838.

(٨) Iraqi Police (J. F. Wilkins') File No. 283 on «Mirza Muhammad Ridā»; and Great Britain, *Review of the Civil Administration of Mesopotamia* (Command 1061) (1920), p. 144.

(٩) Iraqi Police (J. F. Wilkins') File No. 283.

(١٠) السكرتيرة الشرقية للمفوض السامي.

(١١) Great Britain, *Review of the Civil Administration*, pp. 144-145. وتقع رشت في منطقة جيلان الإيرانية التي كانت مسرحاً لحركة ثورية في الفترة ١٩٢٠ ـ ١٩٢١.

جانب التعاون مع مصطفى كمال والبلاشفة. وكان ميرزا محمد يتراسل مع الزعيم التركي، وقد سعى الى إيجاد شيء من التنسيق بين جهود الكماليين وجهود حركة الاستقلال العراقية. وهناك دلائل تثبت أن المساعد الميداني لكمال التقاه في منزله في كربلاء يوم ١٧ نيسان (أبريل) ١٩٢٠[١٢]. وتم خلال الاجتماع حساب القوة التي «يعتمد عليها» من رجال ومال والمتوفرة بين الموصل والبصرة. وبحثت كذلك الأفكار والقوانين البلشفية من حيث توافقها مع الشريعة الإسلامية، وذلك ـ على ما يبدو ـ بهدف إقناع الرأي العام المسلم بجواز التعاون مع البلاشفة. وحضر الاجتماع عدد من رؤساء القبائل المهمين الذين أقسموا على «الوقوف في وجه البريطانيين حتى الموت». وأفيد عن إرسال مصطفى كمال، في وقت لاحق، لعشرة ضباط برئاسة المقدم أسعد الدين بك إلى كربلاء[١٣]. وهذا ما أدى في حزيران (يونيو) ١٩٢٠ إلى نفي ميرزا محمد إلى إيران. ولكن عزم ميرزا محمد لم يكلّ، وعندما شعر بالمرارة لقمع الانتفاضة العراقية في تشرين الأول (أكتوبر) راح يتنقل من جامع إلى آخر في طهران مدافعاً عن التفاهم مع البلاشفة وداعياً إليه. وبالإضافة إلى هذا، فقد قيل إنه نظم في آذار (مارس) ١٩٢١، ومن خلال صهره السيد أبو طالب، جمعية في الكاظمية بهدف كسب القبول لفكرة التعاون الإسلامي ـ البلشفي[١٤].

وأسهم تطوّران في تعزيز مرامي ميرزا محمد. كان أحدهما محاولة الإنكليز فرض معاهدة على العراق في العام ١٩٢٢، الأمر الذي استثار معارضة شرسة وخصوصاً من جانب العلماء، وكان من نتائج ذلك العَرَضية انضمامُ السيد محمد الصدر والشيخ محمد الخالصي إلى ميرزا محمد في المنفى. ثم، وفي أواخر السنة نفسها، بدأت تتشكل أزمة جديدة بين مصطفى كمال والحكومة البريطانية، وكانت الأزمة هذه المرة تدور حول محافظة الموصل الغنية بالنفط. وتبع ذلك حشد مكثّف للقوات التركية عند حدود العراق الشمالية.

وشكلت هذه الأحداث ـ على ما يبدو ـ الأداة الفاعلة لإقامة سلسلة من الاتصالات بين البلاشفة والعلماء العراقيين في إيران. ولقد أكد أحد عملاء الحكومة أن السيد محمد الصدر كتب إلى والده رسالة من طهران يوم ٢٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٢ يخبره فيها انه قابل ممثّلينْ سوفييتينْ وناقش معهما الوضع العراقي وأعطاهما «الرزمة» التي كانت معه[١٥]. وفي ٢٢ كانون الثاني (يناير) التالي ـ واستناداً إلى تقرير آخر ـ تلقى الشيخ مهدي الخالصي رسالة من ابنه ينصحه فيها بأن يجتمع، مع آخرين، مع الوزير السوفييتي المفوض في إيران، الذي أعلن انّ روسيا السوفييتية ستساعد تركيا في حالة اندلاع حرب حول العراق. وأضاف

(١٢) ملف الشرطة العراقية رقم ٢١٣ حول «مصطفى كمال باشا»، والملف رقم ٢٨٣ حول «ميرزا محمد رضا».

(١٣) ملف الشرطة العراقية رقم ٢١٣ حول «مصطفى كمال باشا»، والملف رقم ٢٨٣ حول «ميرزا محمد رضا».

(١٤) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٨٣.

(١٥) ملف الشرطة العراقية رقم ٧ حول «السيد محمد الصدر بن حسن الصدر».

الابن أنه قد تم التوصل إلى اتفاق وأنه سيرسل الشروط «للحصول على موافقة العلماء في النجف»[16]. وكان في هذا إشارة واضحة إلى اتفاق أُفيد عن عقده في طهران في منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٢٣ بين الوزير المفوض السوڤييتي بوريس شومياتسكي وممثل عن مصطفى كمال وقادة الجمعية المسماة «جمعية بين النهرين»[17] التي كانت قد تشكلت قبل وقت قصير بهدف «تحرير العراق»[18]. وذُكر أن الشيخ محمد الخالصي وميرزا محمد رضا كانا من الأعضاء البارزين في الجمعية. ولم يرد في السجلات أي ذكر على الإطلاق لموادّ الاتفاق، ولكن يحتمل أن الهدف منه - إن تم التوصل إليه فعلاً - كان التنسيق بين النضال الوطني العراقي وتحركات مصطفى كمال وتأمين شكل من أشكال المساعدة البلشفية.

ولكن يبدو أن الخالصي الأب كان يحذر أي تعاون مع البلاشفة، وطلب من ابنه في رسالة مؤرخة في شباط ١٩٢٣ إعلام «الجمعية الإسلامية الروسية»[19] أن العلماء لم يطلبوا مساعدتها[20]. وفي وقت سابق، عندما وصلت نسخ من بيان موالٍ للبلاشفة أرسلها إليه ابنه، ومررت إلى العديد من المجتهدين، وعلقت في صحن جامع الكاظمية، انزعج الخالصي الأب كثيراً وعبّر عن عدم موافقته على البلاشفة. ولكنه وضع ختمه في آذار (مارس) ١٩٢٣ على فتوى تحرّم المشاركة في أي عمل معادٍ للأتراك. وهي حركة تبدو متوافقة مع خط الاتفاق المذكور آنفاً.

بعد مرور خمس وثلاثين سنة على هذه الأحداث، ليل ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٥٨، كنت جالساً إلى جانب الشيخ الخالصي، الابن، في مجلسه بجامع الكاظمية القديم، وكان يملي عليّ بعربية فصحى متأنّية ما قال إنه «حقيقة ما حصل» في إيران في شتاء ١٩٢٢ - ١٩٢٣. وكان، طول الوقت، يقطع كلامه بحركة حية من رأس مهيب يزدان بعمامة بيضاء ضخمة، وكان يلمس بين الحين والآخر لحيته الحمراء الطويلة التي وَخَطَها الشيب متأملاً، ويلقي عليّ وعلى أتباعه نظرات غير مباشرة من وراء زجاج نظارتيه المعتم، بينما كان هؤلاء يدخلون إلى مجلسه ويخرجون منه على مدى الساعات التي استغرقتها المقابلة. وكان الأتباع يصغون لمدة ربع ساعة أو ثلثها، ثم يقبّلون يدي العالم أو ينحنون إجلالاً له ويغادرون بهدوء. واستمر الأمر على هذا المنوال حتى منتصف الليل. ولم أكن أتوقع رؤية الزوار. وكنت قد أرسلت كلمة من خلال ابن أخيه أقول فيها أني سأتشرف بلقائه إذا كان يستطيع استقبالي والردّ على عدد من الأسئلة المتعلقة بـ «دوره في الحركة الوطنية العراقية». ويبدو انه اعتقد ان المناسبة تحتاج الى جمهور مستمع من أتباعه. وتحدث الشيخ مطولاً وبرغبة ظاهرة عن حياته، وحياة أبيه، ودورهما في انتفاضة العراق، وعن الدين والفلسفة و«أوهام» ماركس

---

(١٦) ملف الشرطة العراقية رقم ٥٢ حول «الشيخ مهدي الخالصي».

(١٧) أي جمعية بلاد ما بين النهرين.

(١٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٢٨٣ حول «ميرزا محمد رضا».

(١٩) لم أعثر على أية إشارة أخرى إلى هذه الجمعية في كل الملفات التي تفحصتها.

(٢٠) ملف الشرطة العراقية رقم ٥٢.

والماركسيين. ولم أتمكن من سؤاله عن الأمر الذي قادني إليه إلا في نصف الساعة الأخير من المقابلة. ولم يكن مستعداً لأسئلتي وأُخذ - إلى حد ما - على حين غرّة. وبينما كنت أسجل روايته أمامي انتابني شعور قوي بأني لم أحصل إلا على قسم من القصة فحسب.

قال الشيخ: «بعد نفينا إلى إيران، وفي الجزء الأخير من عام ١٩٢٢، شكلنا جمعية باسم «التنظيم الأعلى لممثّلي العراق في طهران»»[21]. وأضاف ان الجمعية عملت علناً وكانت لها صحيفتها المسماة «لواء بين النهرين»[22]، ولهذا فقد عُرفت الجمعية أيضاً باسم «جمعية بين النهرين». وكان هدف الجمعية الترويج لقضية تحرير العراق. وكان من أعضائها السيد أبو القاسم الكاشاني[23] وميرزا رضا الأيرواني - ولعب كلاهما دوراً ناشطاً في أحداث العراق عام ١٩٢٠ - وميرزا محمد رضا - الذي قابلناه سابقاً - والزعيم الديني المعروف السيد محمد البهبهاني وشقيقه ميرزا علي البهبهاني، الذي هو اليوم[*] عضو في مجلس الأعيان الإيراني، ومصدّق السلطنة، الذي كان يومها وزير خارجية إيران، وأمير سليمان ميرزا، الذي كان زعيم الحزب الديموقراطي في إيران. وتابع الشيخ قائلاً:

«كان سليمان ميرزا على اتصال مع الروس، واعتاد أن يقول لنا ان الروس سيساعدون العراقيين إذا ما ثاروا ضد الإنكليز لاستعادة حريتهم. وكان هناك تبادل للرسائل بينه وبين لينين، ولقد أراني بعض رسائل لينين إليه، وكتب لينين يقول انْ ليس لدى البلاشفة مخططات حول الشرق، وان كل ما يرغبونه هو تحرير البلدان الشرقية من العبودية والحكم الاستعماري، وانه ليست لديهم نية للتدخل في شؤوننا الداخلية أو معارضة مسلمي العراق في دينهم. نقلت إلى أبي كل ما كتبه لينين دون أي تعليق من جانبي. وما قيل عن والدي كان صحيحاً. وكثيراً ما حذّر جمعيتنا من إقامة أية اتصالات مع الروس، وكان توّاقاً إلى أن تحافظ الجمعية على صفتها الاستقلالية. ولكني لم أجتمع أنا شخصياً بالروس أبداً. ولقد طلب السفير شومياتسكي مراراً أن يراني. وكان له مساعد أرمني روسي، اسمه أپريسوف، سعى مرات ومرات، من خلال سليمان ميرزا، إلى إقناعي بمقابلة السفير، ولكني رفضت بإصرار. . . صحيح أن وكالة «تاس» بثت بعض المقالات التي نشرتها صحيفتنا «لواء بين النهرين»، ولكنها فعلت ذلك من دون معرفتي أو إذني. . . إني مدرك ان توفيق السويدي كتب تقريراً عني إلى وزارة الخارجية العراقية عندما كان قائماً بالأعمال في طهران زاعماً ان لدي اتصالات مع السفير الروسي. ولكن هذا كله زائف! يعترفون لك بالجميل! لقد أنقذت أنا حياة ذلك الرجل في العام ١٩٢٠ . . . لعنة الله على السياسة».

إن مما يثبت أن الشيخ الخالصي امتنع عن رواية القصة كاملة ان والده كان قد عبّر عن

---

(٢١) عملياً، كانت الجمعية تضم أعضاء إيرانيين أيضاً.

(٢٢) كانت الصحيفة تنشر بالعربية والفارسية.

(٢٣) لعب الكاشاني دوراً هاماً في الحياة السياسية الإيرانية في الخمسينات.

(*) يوم تأليف الكتاب (المترجم).

إجلاله للينين في تلك الأيام، وهو ما نشرته الدورية السوفييتية «نيو تايمز» (الأزمنة الجديدة) في سنوات الخمسينات نصاً، إذ كتب الشيخ مهدي الخالصي يقول:

«إن الشرق الذي أيقظتم ينتظر لحظة ترجمة أفكاركم الصائبة حول تحالف الأمم الشرقية، وحق كل فرد وكل أمة، كبيرة كانت أم صغيرة، مثقفة أم متخلفة، بالحياة والاستقلال، إلى واقع حيّ»[٢٤].

بعد العام ١٩٢٣، سجلت محاولة أخرى لكسب علماء الشيعة إلى جانب قضية التعاون بين الدول الإسلامية وروسيا السوفييتية. وفي ٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٦ شكّلت في طهران جمعية اسمها «اتحاد العلماء» بناء على تعليمات الشيخ عبد الكريم اليزدي، من قمّ في إيران. وكان لهذه الجمعية فروع في قمّ وتبريز وخراسان، وكانت على اتصال بعلماء النجف وكربلاء والكاظمية[٢٥] وهناك ما يدل أيضاً على أنها كانت على ارتباط بجمعية بين النهرين[٢٦].

ودعا برنامج «اتحاد العلماء»، الذي وصل إلى الكاظمية في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٦ من الشيخ جواد الجواهري، وقرىء في بيت العالم السيد محمد الصدر يوم ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٦، إلى إقامة ارتباط أوثق بين علماء إيران والعراق، وتشكيل جمعيات دينية توكل إليها مهمة إنعاش الإسلام عموماً وتعمل في إيران والعراق على تحسين العلاقات مع تركيا وروسيا السوفييتية. ودعا البرنامج أخيراً إلى إشراف المجتهدين على هذه الجمعيات بصفتهم الزعماء الدينيين للشعب[٢٧].

وهناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد بأن البلاشفة أوحوا بفكرة «اتحاد العلماء». وكان جعفر أبو التمّن، زعيم الحزب الوطني، قد أجرى استطلاعات بخصوص هذا الاتحاد، وأعلن في اجتماع خاصّ انه عرف ان الفكرة أوحي بها «من قبل السوفييت عبر سياسيين إيرانيين معينين»[٢٨]. ومن الأمور ذات المغزى بهذا الخصوص أن ج. س. أغابيكوف، الذي كان في الفترة ١٩٢٨ - ١٩٢٩ رئيساً للقسم الشرقي من «الإدارة السياسية لدولة كل الاتحاد» (OGPU)[٢٩] في وزارة خارجية روسيا السوفييتية، كتب في العام ١٩٣٠، وبعد ردّته عن خدمة بلده، يقول إن «العمل في قمّ» - حيث ولدت مبادرة تشكيل «اتحاد العلماء» كما رأينا -

---

(٢٤) *New Times*, No. 17 of 23 April 1955, p. 13.

(٢٥) ملف الشرطة العراقية رقم ١٨٦٨ المعنون «اتحاد العلماء».

(٢٦) Letter of 4 July 1927 from Wilkins to B. H. Bourdillon, counsellor to the high commissioner, in Iraqi Police File No. 1738.

(٢٧) ملف الشرطة العراقية رقم ١٨٦٨.

(٢٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٩٤ حول «جعفر أبو التمن». ويتضح من التمعن في ملف أبو التمن المزدحم أن بعضاً من موثوقيه المقربين كانوا يعملون في الخدمة المأجورة للاستخبارات البريطانية.

(٢٩) OGPU تعني «الإدارة السياسية لدولة كل الاتحاد». وكانت هذه الإدارة تعرف قبل العام ١٩٢٣ بالرمز GPU فقط. وقد حلت في العام ١٩٢٢ محل الـ «تشيكا» الأبكر، أي «اللجنة الاستثنائية لكل الروسيا». وكانت مهمتها الرئيسية هي «حماية النظام الثوري» في الأراضي السوفييتية.

كان «ذا أهمية حيوية» بالنسبة إلى موسكو نظراً لـ «الاتصالات التي لعلماء الدين في قمّ مع علماء الدين في مدينتي النجف وكربلاء المقدستين في العراق»، وان ممثل الـ «خلوبكوم»[٣٠] في تلك المدينة تمكّن «بفضل معرفته التامة بالفارسية وعلاقات أعماله واسعة النطاق من التسلل بالعمق إلى حياة علماء الدين المحليين»[٣١].

---

(٣٠) منظمة صناعة القطن التي يديرها السوفييت.

(٣١) G. S. Agabekov, G.P.U. Zapiski Chekista («The GPU. The Memoirs of a Chekist») (1930), p. 159.

ج ـ البلاشفة والكومنترن والقوميون العرب

يبدو أن الاتصالات الأولى بين البلاشفة والقوميين العرب بدأت منذ العام ١٩٢٣. ولا يمكننا التأكد تماماً من ذلك نظراً لأن المعلومات التي بين أيدينا تتّسم بكونها غير مترابطة وغير محددة. وكان الأمر يتعلق بجمعية عربية شبه سرية ظهرت في سورية والعراق وفلسطين والحجاز في أعقاب تفكك الولايات العربية في الإمبراطورية العثمانية في نهاية الحرب العالمية الأولى. وعرفت الجمعية، التي انبثقت عن مؤتمر عقد في مكة المكرمة في العام ١٩٢١، باسم «حزب الجزيرة»[١]. وتمركز هذا الحزب لفترة من الزمن حول الشريف حسين الهاشمي، ملك الحجاز. وكانت أهدافه، كما حددها بيانه العام، الاستقلال ووحدة شبه الجزيرة العربية[٢]، وتوحيد كل المجتمعات السياسية العربية، وعدم التعاون مع «الأجانب الذين يبغون الشر للعرب»، وإحلال الصناعة الوطنية محلّ الصناعة الأجنبية[٣].

ومن المحتمل أن يكون حزب الجزيرة، في سعيه إلى تحقيق أهدافه، قد تأثّر بالمثل الذي ضربه كمالّيو تركيا، فأقام اتصالاً مع البلاشفة. وفي العام ١٩٢٤، أكد أحد أعضاء الحزب القياديين في العراق، الشيخ سلمان القطيفي، أن الحزب أنشأ له «فرعاً» في روسيا[٤]. ويمكن التأكد من وجود بعض الاتصالات مع البلاشفة، أو من وجود رغبة في اقامة اتصال على الأقل، من خلال جدول الترميز التالي الذي وقع في أيدي الشرطة السياسية البريطانية في كانون الثاني (يناير) ١٩٢٤:

---

(١) مصدرنا الرئيسي هنا هو رسالة مؤرخة في ١٦ آب (أغسطس) ١٩٢٧ مرسلة من ويلكنز في العراق إلى برودهيرست من مديرية الاستخبارات الجنائية في فلسطين. والرسالة موجودة في ملف الشرطة العراقية رقم ١٧٣٨.

(٢) أي كل الأراضي العربية شرق السويس.

(٣) نص البيان موجود في الملف رقم ١٧٣٨.

(٤) Great Britain, (Secret) *Intelligence Report* No. 2 of 24 January 1924, Para. 57.

ترميز حزب الجزيرة

في مقابل	يستعمل الرمز
تمكّنا من توحيد كلمة الأحزاب (الأطراف)	شفينا
سلطان نجد	الجار
الملك فيصل	الأخ
الملك حسين	الشريك
الأمير عبدالله	الصهر
الأتراك	البائع
البلاشفة	الزارع
البريطانيون	الخال
الجمهور	الزبون
الثورة	السوق

وإن اكتنفنا بعض الغموض في ما يخص الاتصالات البلشفية ـ القومية الأبكر فإننا نعرف، من ناحية أخرى، وبشكل محدّد، متى بدأ الاهتمام الأول للأممية الشيوعية بالمشاكل القومية العربية. وإننا مدينون بهذا لتقرير قدمه زعيم الحزب الشيوعي الفلسطيني، حاييم أورباخ (المعروف أيضاً باسم «أبو سليم» واسم «دانييلي» واسم «بنحاس»)، أمام اجتماع سري للحزب عقد في تل أبيب في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٧[٥].

واستناداً إلى أورباخ، فإن المشاكل العربية عرضت «للمرة الأولى» أمام الأممية الشيوعية لمناقشتها «من الجوانب كافة» في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٦. وعلى الرغم من أن النقاش مال ـ في الواقع ـ إلى التركيز على سورية، ولم يتعرّض للعراق إلّا بصورة غير مباشرة، فقد يُسمح لنا بوصف ما جرى بشيء من التطويل لأن ذلك يمكّننا من إلقاء نظرة سريعة على الأعمال الداخلية للكومنترن في مسألة تتعلق بالمشرق العربي.

كانت الثورة السورية ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ هي التي أفسحت المجال أمام مناقشة الكومنترن. وكانت الثورة من فعل قوتين ليستا من أصل واحد هما: أعيان جبل الدروز الذين كانوا يخافون على امتيازاتهم الاقطاعية القديمة، وقوميو دمشق الذين كانوا مهتمين عموماً باستقلال الشعوب العربية ووحدتها، وبحرية سورية ووحدتها بشكل أكثر آنيّة. خلال

---

(٥) تم تمرير نص التقرير إلى الاستخبارات البريطانية بواسطة عميل لها مدسوس في الحزب الشيوعي الفلسطيني. وستكون أمامنا أكثر من مناسبة للإشارة إلى هذا التقرير. وسيشار إليه من الآن وصاعداً على أنه تقرير حاييم أورباخ السري في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٧:
Abstract of Intelligence of 1927, Para, 609, of 2 June 1927 has reference.

الثورة، قصف الجيش الفرنسي مدينة دمشق مرتين، وتحولت أجزاء من المدينة إلى خراب بينما كانت الخسائر في السكان مأساوية. وترددت أصداء هذه الأحداث المحزنة في أرجاء العالم العربي بأسره، وأثارت اهتمام الحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي كان يومها التنظيم الشيوعي الوحيد الناشط في المشرق العربي، ولكن بمرور الوقت الذي انقضى حتى تمكّن الحزب من إيصال المسألة وطرحها أمام الأممية الشيوعية ـ وكانت الأممية في تلك الأيام تهمل الحزب عموماً ـ كانت الثورة قد انتهت، أو كادت.

وعندما وصل حاييم أورباخ إلى موسكو في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٦ للإفادة عن الوضع[٦] وطلب توجيهات «اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية»[٧]، كان الاجتماع الشامل السابع للجنة[٨]، الذي كان في دورة عادية يومها، قد أصبح على وشك إنهاء أعماله، ولم يستطع أورباخ تقديم أكثر من ملاحظات قليلة، ووجد بعد ذلك صعوبة في السيطرة على اهتمام قادة الكومنترن. وأفاد أورباخ لاحقاً أمام اللجنة المركزية لحزبه الفلسطيني قائلاً:

«يؤسفني أن أعضاء اللجنة التنفيذية لم يتمكنوا من الاجتماع معاً أثناء وجودي في موسكو لأنهم كانوا منشغلين بالمناقشات غير المتوقعة التي أثيرت حول مسألة المعارضة في الحزب الروسي. وكان مما زاد في الصعوبات التي واجهتها حقيقة أن قادة الكومنترن كانوا منشغلين بشؤون متعلقة بالاجتماع الشامل بعد الانتهاء من الجلسات التي اهتموا خلالها بإعادة تنظيم كل لجان الكومنترن. مع ذلك، وبفضل مساعدة الرفيق بوخارين[٩]، تمكّنتُ من طرح المسائل التي تهمنا في الجلسة الأولى للجنة التنفيذية للأممية».

عملياً، تحدث أورباخ خلال الجلسة باختصار شديد عن معظم المظاهر الهامة للمشكلات المتعلقة بالحركة الوطنية العربية وبالحزب (الشيوعي) الفلسطيني، واقترح إقامة لجنة فرعية خاصة. وعارض أوسيب بيانيتسكي، من الحزب الروسي، الاقتراح على أساس أن أمثال هذه اللجان لا تفعل إلا تأخير العمل، ورأى أنه إذا ما تولى مجلس الرئاسة[١٠] بنفسه الاهتمام بهذه المسائل فإن للأمور أن تسير بسهولة أكبر. وتم أخيراً الأخذ بتوصية تشيميرال، زعيم الحزب التشيكوسلوفاكي، القائلة بأن تنظر سكرتارية الشؤون الشرقية في الأمر في أقرب

(٦) وعن مشكلات أخرى بحثت في أماكن أخرى ملائمة.

(٧) كانت «اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية»، المنتخبة من قبل مجلس الكومنترن والمؤلفة يومها من ٢٥ عضواً، توجه، بموجب الأنظمة الأساسية، أعمال الكومنترن في الفترة الفاصلة بين مؤتمرين.

(٨) كان الاجتماع الشامل Plenum عبارة عن دورة مكتملة الأعضاء للجنة التنفيذية للأممية الشيوعية الموسعة، أي المؤلفة من أعضاء اللجنة الفعليين مضافاً إليهم عدد معين من الأعضاء البارزين لمختلف الأحزاب الشيوعية.

(٩) نيكولاي بوخارين، عضو في اللجنة المركزية للحزب البلشفي، وكان مسؤولاً يومها عملياً عن توجيه أعمال الأممية الشيوعية.

(١٠) كان «مجلس الرئاسة» Presidium عبارة عن مكتب داخلي لـ «اللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية» يتألف مما يتراوح بين ٩ و١١ عضواً. وكان هذا المجلس مساوياً للمكتب السياسي في الحزب البلشفي.

فرصة ممكنة. وكانت المشكلة الصينية تستحوذ يومها على اهتمام السكرتارية، وكان على أورباخ أن ينتظر دوره طويلاً.

ولكن، عندما تمكّنت السكرتارية في النهاية من تحرير نفسها من الأعمال الأخرى، كرست اهتماماً واسع النطاق بالموضوعات العربية. وكان جاك دوريو وناردي، من الحزب الشيوعي الفرنسي، بالإضافة إلى أورباخ، من أنشط المشاركين في النقاشات التي تركزت بشكل رئيسي على الثورة السورية. وكان دوريو يرى أن الثورة ليست أكثر من حركة محلية، وأن ليس هناك أمل كبير في نجاحها أو توسّعها. أما ناردي، الذي يبدو أنه كان يملك مفهوماً مبالغاً به للإمكانيات الشيوعية، فقد غامر باقتراح أن يكافح الشيوعيون لخلق ثورة عربية عامة، أو لتصفية الثورة السورية إن استحال ذلك. ورأى أورباخ أن الثورة أصبحت بؤرة الحركة القومية العربية، وأن تأثيرها تجاوز حدود سورية وغزا كل البلدان العربية المجاورة، وتابع أورباخ قائلاً إن الظاهرة الثورية الوحيدة توجد في سورية، وإنه كان لها خلال السنتين من عمرها تأثير على «منظمات الشعب» أكبر مما كان لكل سنوات السلام السابقة. وانتهى إلى القول: «لهذا، فإن علينا أن نساعد الثورة السورية بكل قدراتنا، وإذا لم يكن هنالك أمل بالنجاح الكامل فإن بالإمكان تحقيق نجاح جزئي دون أدنى شك». ولم يكن يكفي لهذا مدّ يد المساعدة «الى البلدان العربية المجاورة فقط، بل يجب على كل عمال أوروبا أن يسهموا بحصتهم من المساعدة».

وبعد جدل طويل، تبنّت سكرتارية الشؤون الشرقية القرار التالي:

«ليست الثورة السورية ثورة محلية، ولا يمكن إنكار تأثيرها الإيجابي الكبير. أما بالنسبة إلى نجاحها، فإننا من أصحاب الرأي القائل بأنها ليست في طريقها إلى التقدم، بل إلى التراجع. ولا يمكننا أن نساعد الثورة السورية بأي عمل نقوم به هناك، وحيث إن الحركة الصينية تحتاج المساعدة الأكبر التي يمكن للطبقة العاملة الأوروبية تقديمها، وحيث إنه لا يمكن لهذه الطبقة العاملة أن تساعد السوريين والصينيين في آن معاً، وحيث إن قدرات هذه الطبقة محدودة، مهما كانت أهمية الثورة السورية، فإن من واجب الأحزاب الشيوعية في فرنسا وسورية[١١] مساعدة الثورة السورية بكل قدراتها».

وطلب من فروع الكومنترن كافة، وخصوصاً الحزبين الفرنسي والفلسطيني، دراسة المسألة العربية «من كل وجوهها» وتقديم ملاحظات هذه الفروع إلى الكومنترن لتمكينه من «القيام بالعمل اللازم». وطلب إلى الحزب (الشيوعي) الفلسطيني أيضاً التوجّه إلى تعزيز عمله في صفوف الحركة القومية العربية في فلسطين وسورية عن طريق: (أ) توسيع الروابط الشيوعية مع هذه الحركة وتقويتها، (ب) إيجاد جمعيات في وسطها «تشكّلها الطبقة الشعبية»، (ج) إصدار صحيفة قومية «متطرفة» تجمع بين التحريضين الشيوعي والقومي، (د) مساعدة

(١١) كان الحزب الشيوعي الفلسطيني مسؤولاً عن سورية وعن الشيوعيين القلائل الناشطين في سورية ولبنان.

الثوار السوريين بكل الوسائل الممكنة. ووافق الحزبان الشيوعيان في انكلترا وفرنسا على تقديم المساعدة «بالمال والرجال» لتسهيل مهمات الشيوعيين الفلسطينيين[١٢].

وفي ندوة لاحقة اشترك فيها ممثلو الأحزاب الشيوعية في إنكلترا وفرنسا وفلسطين تقرر أيضاً إقامة لجنتين للتعامل مع الشؤون العربية، إحداهما في الكومنترن والأخرى في الأممية الشيوعية للشباب[١٣].

ولكن الكومنترن لم يجد أمامه إلا فرصة ضئيلة جداً لإقامة الروابط مع الحركة الوطنية العربية عبر الحزب الشيوعي الفلسطيني، نظراً لأن هذا الأخير كان يعاني إعاقة خطيرة جداً، وهي الغياب شبه الكامل للعنصر العربي عنه. وكان الشيوعيون اليهود قد بذلوا جهداً كبيراً، منذ تأسيس الحزب، للتغلب على هذه العقبة المتمثلة في عدم ثقة العرب بهم. وأعلنوا بعبارات لا تقبل الالتباس أنهم - كالعرب - يعارضون الصهيونية. ولكن جهودهم ذهبت سدى.

وسنحت فرص أكبر للكومنترن عند اجتماع المؤتمر الأول لـ «الرابطة المضادة للإمبريالية والقمع الاستعماري ومن أجل الاستقلال الوطني» في بروكسل في شهر شباط (فبراير) ١٩٢٧.

وكانت الرابطة[١٤] قد تشكلت في برلين، في أواخر ١٩٢٥، بهدف الربط بين جهود شعوب المستعمرات وتنسيقها مع المساعي «يسارية» الميول في العالم غير الاستعماري. وجذبت الرابطة إليها شخصيات لا تقلّ وزناً عن جواهر لال نهرو من «المجلس الوطني لعموم الهند» والسيدة صن يات - صن من الـ «كوو مين تانغ» الصيني يومها، ومحمد حتّة من الحركة الوطنية الأندونيسية، ومحمد حافظ رمضان من الحزب القومي في مصر. وحظيت الرابطة كذلك بدعم البروفسور ألبرت آينشتاين من ألمانيا، وبرتراند رسل من إنكلترا، والروائي

(١٢) تقرير حاييم أورباخ السري في ٨ آذار (مارس) ١٩٢٧.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) إذا لم يذكر ما يخالف ذلك فإن مصادر ما يلي هي: (أ) a despatch by R. C. Lindsay of the British embassy, Berlin dated 18 November 1926 and forwarded on 7 January 1927 by L. S. Amery, Downing St., to the high commissioner in Iraq, Sir Henry Dobbs;

(ب) a secret report by Scotland Yard dated 16 December 1926 and enclosed in a letter with date of 3 March 1927 from L. S. Amery to Dobbs;

(ج) a confidential letter dated 11 February 1927 from George Graham, Brussels, to Sir Austen Chamberlain, member of Parliament;

(د) a secret report dated 23 February 1927 forwarded to J. F. Wilkins by Captain V. Holt. oriental secretary of the high commissioner.

هنري باربوس من فرنسا. وعشية انعقاد مؤتمر الرابطة في بروكسل صرح نهرو[١٥] قائلاً:

«هذه انطلاقة جديدة كلياً. فحتى اليوم لم تكن هنالك روابط بين الحركات الهندية وحركات الهند الصينية والصين والبلدان الإسلامية. لم يكن هنالك إلا بعض الاتصالات القائمة على أساس الوحدة الدينية بين مسلمي الهند ومسلمي شبه الجزيرة العربية وشمال أفريقيا، ولكنها لم تكن صلبة ولم تعبّر عن نفسها بعمل مشترك».

عملياً، لم تكن الفكرة جديدة كلياً. وكان «مجلس شعوب الشرق من أجل العمل والدعاية»، قصير العمر، والذي كان قد ولد في مؤتمر باكو في أيلول (سبتمبر) ١٩٢٠، قد استهدف تجميع شعوب المستعمرات معاً[١٦]، ولكن المجلس كان مرتبطاً، بلا تمويه، باللجنة التنفيذية للأممية الشيوعية، وكانت نداءاته موجّهة - إلى حدّ كبير - إلى «شعوب» الشرق و«طبقاته الكادحة»، ولم يكن محسوباً له أن يجتذب العناصر القومية وعناصر الطبقات الوسطى الذين كانوا يشكلون العمود الفقري الحقيقي للحركات في المستعمرات، والذين لم يكونوا راغبين في ربط أنفسهم بالشيوعيين، إما نتيجة لحكم مسبق أو نتيجة لاقتناع. ويبدو أنه نتيجة لهذا الخطأ احتلت الرابطة المضادة للإمبريالية الساحة الآن. واستناداً إلى اسكوتلنديارد[١٧] فإن الرابطة كانت وليدة «نجدة العمال الدولية» (W.I.R)(*)، وكان الكومنترن هو أمّ هذه المنظمة. وأكّدت اسكوتلنديارد أن كلا التنظيمين، اللذين يَتخذان من برلين مقراً لهما، موجودان فقط للقيام بنشاطات ثورية. وكان رئيس الرابطة هو ف. دانزيغر، وكان لويس جيبارتي سكرتيراً له. وكان هذا الأخير أيضاً سكرتيراً لـ «نجدة العمال الدولية». وأقامت الرابطة لنفسها وجوداً في برلين وبروكسل وباريس ولندن وأمستردام، وفي أماكن أخرى.

وتمثّلت ذروة نشاط الرابطة في عقدها لمؤتمر بروكسل الدولي من ١٠ إلى ١٤ شباط (فبراير) ١٩٢٧، الذي حضره ١٧٥ مندوباً و١٣٤ منظمة يمثلون ٣٧ بلداً من آسيا وأفريقيا وأوروبا وأميركا[١٨]. ولم يتمثّل من البلدان العربية سوى مصر وفلسطين وسورية. ولم يحضر العراقيون لأنهم فشلوا في الحصول على تأشيرات خروج[١٩].

وكانت إحدى الخطوات الكثيرة التي اتخذها المؤتمر تنصّ على إنشاء «سكرتارية للبلدان العربية» في الرابطة. وكان الكومنترن يأمل في تكوين علاقة مع الحركة الوطنية العربية - وهو

(١٥) أدلى نهرو بهذا التصريح في بروكسل للصحافي دانييل مارتيني في ٩ شباط (فبراير) ١٩٢٧، ونقل الأمن العام الفرنسي في بيروت نصه بالفرنسية إلى ج. ف. ويلكنز في ٦ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٧.

(١٦) انظر: *Pervyi Sezd Narodov Vostoka. Baku 1-8 sent. 1920g. Stenograficheskie Otchety,* PP. 212-213.

(١٧) تقرير اسكوتلنديارد بتاريخ ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٦.

(*) Workers' International Relief

(١٨) Report of 23 February 1927 from Captain Holt to Wilkins.

(١٩) مدخل مؤرخ في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٢٧ في ملف الشرطة العراقية رقم ١٧٣٨.

ما سعى إليه الحزب الشيوعي الفلسطيني دون جدوى ـ من خلال هذا الجسم. وأسند مركز السكرتير إلى مظهر البكري، من عائلة البكري المالكة للأراضي وعضو اللجنة الوطنية السورية. وقد عهد إليه بمهمة تنظيم لجان إقليمية في العراق وسورية وفلسطين وشرق الأردن، وتوحيد هذه في لجنة مركزية عربية جامعة تحت اسم «رابطة تحرير البلدان العربية»[20]. وكان لهذا التنظيم أن يرتبط في النهاية بلجان مماثلة في مصر والمغرب العربي[21].

ولكن البكري لم يكن ملائماً للدور الذي أعطي له. وعندما جاء إلى العراق لم يجد أكثر من ترحيب ضئيل بين القوميين. وبداية، فإنه لم يتصل في البصرة إلا بملاك الأراضي الميسورين، وكان هؤلاء «يوالون الإنكليز علناً». ثم إنه، وخلال إقامته في بغداد، أعرب علناً عن حسده لدرجة الاستقلال التي يتمتع بها العراقيون، وقال إن القيود التي يخضعون لها لا تعتبر شيئاً بالمقارنة مع ما يعانيه السوريون تحت الحكم الفرنسي. وقد أُخذ البكري، في وقت ما، على أنه داعية بريطاني. ولم يكن بإمكانه طبعاً، وبمثل هذه الآراء الخانعة، أن يحقق الكثير من التقدم في العراق، وانتهت مهمته في النهاية إلى لا شيء.

في هذه الأثناء، أحبط الإنكليز استعدادات جارية لعقد مؤتمر عربي جامع في القاهرة تحت رعاية الرابطة المضادة للإمبريالية والحزب القومي المصري. واتجه المنظمون إلى فكرة أفضل وخططوا لعقد المؤتمر في مكة في فترة الحج، ولكنهم ضُبطوا ثانية. واجتمع المؤتمر أخيراً ـ أو بالأحرى ظِلُّ مؤتمر ـ في فرانكفورت في تموز (يوليو) ١٩٢٩. وجرى إعلان مكثف مسبق عن الحدث. وطبعت الملصقات ونسخت التعاميم وأرسلت البرقيات إلى كل البلدان العربية في المشرق والمغرب على السواء. ووصفت إحدى الرسائل الموجَّهة إلى الصحف، والتي ضبطتها الشرطة العراقية، «مؤتمر الرابطة العربية» المتوقع بأنه «الخطوة الجديدة الأولى» لنفخ الحياة في الفكرة العربية. وذكّر بيانٌ مطبوعٌ العرَب بأن تفرّقهم ومساعيهم المعزولة من أجل الحرية هما السبب في كل مصائبهم، وأن الوقت حان لتنسيق نضالهم ضد أعدائهم الإمبرياليين المترابطين[23].

ولكن الاستجابة لم تكن متناسبة مع الجهد المبذول. ولم يصل إلى المؤتمر إلا عرب قلائل. وتبريراً لهذا، أكّد ابراهيم ابراهيم يوسف، من السكرتارية العربية للرابطة وعضو الجناح اليساري للحزب الوطني المصري المتدرب في «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق»[24]

(٢٠) المصدر السابق:
La Ligue Contre L'Impérialisme, «Rapport sur l'activité de la Ligue Contre L'Impérialisme dans les différents pays du mois de Février au mois de mai 1927».

(٢١) أي تونس والجزائر والمملكة المغربية.

(٢٢) Letter from Wilkins to Broadhurst, C.I.D., Palestine, dated 28 July 1927 ملف الشرطة العراقية رقم ١٧٣٨.

(٢٣) نسخ بيانات وتعاميم.. إلخ، المصدر السابق.

(٢٤) أشير إلى تخرج يوسف من هذه الجامعة في ملف الشرطة العراقية رقم ١٨٣١ حول «إيلي تيبر». وكان تيبر في العشرينات نائب رئيس الحزب الشيوعي الفلسطيني.

أن القوى الاستعمارية حاربت فكرة المؤتمر عند كل منعطف، وأن تأشيرات الخروج منعت عن ستة وثلاثين مندوباً معتَمَداً من البلدان العربية[25]. ولكنه كانت هنالك أسباب أخرى أيضاً. فالحزب الوطني في العراق، مثلاً، رفض الدعوة «نظراً لضيق الوقت». ولكن زعيمه، أبو التمن، أوضح في وقت لاحق أن السبب الحقيقي هو عدم توافر المال اللازم، وأنه كان شخصياً ضد حضور المؤتمر لأنه لم يكن يعرف إلا القليل عن الرابطة[26].

إنّ النشاطات المذكورة آنفاً للرابطة المضادة للإمبريالية توضح تماماً أن الشيوعيين سعوا في الجزء الأخير من العشرينات لا إلى إقامة الروابط مع القوميين في البلدان العربية فحسب، بل سعوا أيضاً إلى التأثير عليهم بقوة في الاتجاه العربي الجامع. ويجدر بالذكر هنا أنه في حوالى هذا الوقت ـ وفي العام ١٩٢٩ تحديداً ـ تلقى جورج آغابيكوف، من الإدارة الشرقية في «الإدارة السياسية لدولة كل الاتحاد»، تعليمات للذهاب إلى سورية لغرض محدّد ـ بين أغراض أخرى ـ هو استطلاع فرص الوحدة بين شعبها وشعوب عربية في بلدان أخرى. وكتب آغابيكوف في السنة التالية يقول: «إن الحكومة السوفياتية تحلم بدولة عربية موحّدة ومستقلة يمكن تحريضها ضد إنكلترا وفرنسا في الشرق»[27]. وكان لهمّ الوحدة العربية عند السوفيات أن يؤثر ـ كما رأينا في أماكن أخرى ـ على طبيعة الشيوعية العربية الحديثة الولادة.

وللرابطة المضادة للإمبريالية مغزى تاريخي من ناحية أخرى أكثر التصاقاً ببحثنا هذا، وهو أنه تحت تأثيرها ـ جزئياً ـ تشكّل في العام ١٩٣٥ أول تنظيم شيوعي عراقي جامع، وهو: «الجمعية ضد الاستعمار» التي نظر الشيوعيون العراقيون إليها على أساس أنها النواة التأسيسية للحزب الشيوعي العراقي[28].

(٢٥) نشرة «الرابطة المضادة للإمبريالية» (بالعربية)، السنة ١ العدد ٢، بتاريخ ١٧ آب (أغسطس) ١٩٢٩.

(٢٦) *Abstract of Intelligence*, No 27 for week ending 6 July 1929.

(٢٧) Agabekov, *GPU. Zapiski Chekista*, P. 236.

(٢٨) «كفاح السجين الثوري»، العدد ١٤ بتاريخ ١٤ شباط (فبراير) ١٩٥٤، ص ٧. ولقد صدرت هذه المطبوعة الداخلية لمدة سنتين تقريباً، في سجن نقرة السلمان أولاً، ثم في سجن الكوت. وتعتبر أهم مصدر شيوعي على الإطلاق حول تاريخ الحزب.

د ـ مفاتحة في طهران

في آب (أغسطس) ١٩٢٨، ومن خلال مكتب القنصلية السوفييتية في كرمنشاه، التقى عراقي، اكتفى بمجرد التصريح عن أنه كان سكرتير وزير الأشغال العامة في العراق، بزاسلافسكي، السكرتير الأول للسفارة السوفييتية في طهران. واستناداً إلى تسجيل بالاختزال لمحادثتهما فإن السكرتير العراقي أخبر المسؤول السوفييتي بوجود حزب وطني ثوري في العراق يتمتع بتأييد واسع في أوساط الأنتلجنسيا العراقية وضرب جذوراً عميقة بين أبناء المدن والقبائل. وأضاف السكرتير العراقي أن وزراء عراقيين عديدين كانوا أعضاء في هذا الحزب، وأن الملك فيصل نفسه كان يعلم بوجوده ويتعاطف معه. وكان هدف الحزب هو الحصول على الاستقلال التام للعراق، ولهذا فإن من الضروري إخراج الإنكليز من البلد. وتوجّه الحزب الآن إلى الاتحاد السوفييتي طلباً للتأييد المعنوي لأنه مقتنع بأن السوفييت لا بدّ وأن يتعاطفوا طبيعياً مع كل حركات التحرير. ثم طلب السكرتير العراقي الإذن بإرسال بضع عشرات من الشباب أعضاء الحزب إلى الاتحاد السوفييتي لدراسة الشؤون العسكرية، وطلب ضمان السفارة بأن يسمح للحزب ـ إن احتاج الأمر ـ بشراء أسلحة من الحكومة السوفييتية، لأنه سيحتاج إلى هذه الأسلحة تهيئة لانتفاضة في العراق.

وظهرت تفاصيل هذا اللقاء، أول ما ظهرت، في مذكرات آغابيكوف[1]، الرئيس السابق للقسم الشرقي في «الإدارة السياسية لدولة كل الاتحاد» (OGPU). في العادة، تؤخذ المذكرات التي تحمل هذا الطابع مع «رشة ملح»، أما في هذه الحالة، وفي ما يخصّ العراق، فتبدو هذه المذكرات دقيقة إلى حدّ كبير، ومترابطة ـ كما سنرى ـ مع الروايات الواردة في ملفات الاستخبارات البريطانية.

وبالعودة إلى رواية آغابيكوف، فإن مستشار السفارة السوفييتية، لوغانوفسكي، سارع

(١) Agabekov, *GPU. Zapiski Chekista*, pp. 195-196.

إلى رفع تقرير إلى موسكو حول المفاتحة العراقية. ولفت الانتباه إلى حقيقة أن ممثل الحزب العراقي لم يطلب أية معونة مادية، وذكر أنه خرج شخصياً بانطباع يشير إلى أن الحزب جدي الأهداف. وتوسل لوغانوفسكي تلقي تعليمات بهذا الشأن لأن العراقي ينتظر رداً. وجرى تقييم المسألة في موسكو بعناية. ولوحظ ـ عموماً ـ أنه على الرغم من أن السكرتير العراقي تحدث عن رجال نافذين في الحزب فإنه لم يعطِ أية أسماء. ونظراً لهذا التكتم وخوفاً من الاستفزاز فقد تقرر ـ كإجراء أولي ـ الحصول على معلومات إضافية حول برنامج الحزب ونفوذه وتركيبته. وعهد بهذه المهمة ـ واستناداً إلى آغابيكوف دوماً ـ إلى القنصل السوفييتي في كرمنشاه والممثل المقيم لـ «الإدارة السياسية لدولة كل الاتحاد» في إيران. ولم تتسلّم موسكو المعلومات المطلوبة حتى الوقت الذي غادر فيه آغابيكوف موسكو، أي حتى تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٩.

وكشفت الاستطلاعات التي أجراها البريطانيون لاحقاً أنه كان لوزير الأشغال العامة[2] في العام ١٩٢٨ سكرتيران، وأن كليهما كانا خارج العراق في آب (أغسطس) من تلك السنة. وأظهرت السجلات ـ عموماً ـ أن أحد السكرتيرين، وهو صهيون زلخا، قد ذهب إلى فلسطين ومصر، ولكن لا يبدو أنه ذهب إلى إيران. وعلق ج. ف. ويلكنز[3] قائلاً: «لا يعقل أن يعهد أولاء الذين هم مسلمون في أكثريتهم بأي شيء إلى موظف يهودي خجول»[4]. وكان السكرتير الآخر، وهو السيد محمد بن عبد الحسين، قد عبر الحدود إلى إيران يوم ١٩ تموز (يوليو) وعاد إلى بغداد يوم ٢٦ آب (أغسطس) ١٩٢٨[5]، وكان هناك احتمال كبير بأن يكون هو الشخص الذي أشارت إليه مذكرات آغابيكوف.

وتأكيداً لهذا الرأي كان باستطاعة ج. ف. ويلكنز الاستشهاد بمقالة نشرها السيد محمد في صحيفة «العراق» بتاريخ ١٨ شباط (فبراير) ١٩٢٩[6] تحت عنوان «التنافس الأنكلو ـ روسي وتأثيره على يقظة شعوب الشرق». وفي المقال، يؤكد السيد محمد أن «روسيا السوفييتية تتبع الآن سياسة تساند شعوب الشرق. وما من دولة أخرى فعلت هذا قبلاً. . . وتقف روسيا السوفييتية، إلى جانب الشعوب الشرقية وتدعمها معنوياً ومادياً». ويضيف: «لقد أخذ

(٢) كان وزير الأشغال العامة في العام ١٩٢٨ عبد الحسين الشلاّش، من مواليد النجف وأحد أغنى تجار العراق.

(٣) كان ويلكنز رئيساً للخدمة الخاصة البريطانية، وكان رسمياً «نائب المفتش العام للشرطة».

(٤) Secret Report of 11 May1931 by J.F.Wilkins toWing Commander H.Graham of British Air Staff Intelligence.
وتوجد مقتطفات من هذه الرسالة في ملف الشرطة العراقية رقم ٩٤ حول «جعفر أبو التمن»، والملف رقم ٤٦٢ حول «ياسين باشا الهاشمي» والملف رقم ١٧٤٧ حول «رشيد عالي الكيلاني».

(٥) السيد محمد غادر مرة أخرى الى كرمنشاه في ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٩، ومنها إلى طهران، ثم عاد إلى العراق في ٢١ آذار (مارس) ١٩٢٩. ملف الشرطة العراقية رقم ٨٩٧ حول «السيد محمد بن عبد الحسين».

(٦) أنظر: «العراق»، العدد ٢٦٩١ في ١٨ شباط (فبراير) ١٩٢٩.

الشرق يتحرك، وهو مصرّ على تدمير نظام الحياة القديم والمهترىء، وعلى استحداث طرق جديدة وتقدمية. . . ولكن قوى أوروبا تقف في طريقه وتؤخر تقدمه. وهذا هو السبب في أن الشرق استدار باتجاه موسكو. . . وإذا استمرت سياسة الاستعمار دون أن تتغير فإن هذا التوجه سيدوم، وستنتهي الأمم الضعيفة إلى تسليم نفسها إلى أحضان السياسة السوڤييتية». وكانت نهاية المقال ـ عموماً ـ ذات لهجة مختلفة. قال السيد محمد: «حيث إن الظروف أوجدت منافساً قوياً للاستعمار الأوروبي، فلا بد للشرق من أن يتعرف إلى طموحاته. . . ولا يمكن للتنافس السوڤييتي ـ الغربي إلا أن يرتد لفائدة شعوب الشرق»[7]. هذا المقال، الذي يبدو أنه كان من نتاج كتابة جماعية على الرغم من أنه حمل توقيع السيد محمد بن عبد الحسين، يلقي بعض الضوء على ما ربما كان أحد الأهداف الكامنة وراء التقرب من السلطات السوڤييتية. وكان العالم المعروف السيد محمد الصدر ـ الذي كانت له يد في كتابة المقال ـ قد جعل هذه النقطة شديدة الوضوح عندما أسهب حولها غداة نشرها، أي يوم ١٩ شباط (فبراير) ١٩٢٩، وقال إن «نشر أمثال هذه المقالات الموالية للروس كان محسوباً لحثّ البريطانيين على تلطيف سياستهم تجاه العراقيين»[8]. وما نريد قوله هنا هو احتمال أن يكون قد قُصِد جَعل البريطانيين يعرفون بنشاطات السيد محمد بن عبد الحسين في إيران.

لقد آن الأوان للعودة إلى هوية الحزب الذي أجرى محمد مفاتحته مع السفارة السوڤييتية لحسابه. يبدو أن البريطانيين، وعلى الرغم من شكهم أيضاً بتورط حزب الشعب، كانوا أكثر ميلاً إلى الاعتقاد بأن الحزب الوطني هو «الحزب الوطني الثوري» الذي ورد ذكره في مذكرات آغابيكوف. لقد كان حزب الشعب أكثر بقليل فقط من تجمّع للمصالح الشخصية، وكان بقيادة ياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني. أما الحزب الوطني، فعلى الرغم من كونه أصغر من حزب الشعب وليس بفاعليته دوماً، فقد كان ـ وبفضل تكريس مؤسسه جعفر أبو التمن لنفسه وعدم قابليته للفساد ـ حزباً فريداً تماماً بين أحزاب تلك الأيام العراقية من حيث إنه كان يتحرك بفعل العواطف المثالية وليس بدافع الفائدة الخاصة.

ويجد الرأي القائل بأن الحزب الوطني كان هو «الحزب الوطني الثوري» ما يؤكده في الاعتبارات التالية[9]:

١ ـ فور عودته من مهمّته في إيران، عرَّج السيد محمد بن عبد الحسين على جعفر أبو

(٧) هناك حالات سابقة ظهرت فيها مقالات موالية للروس في الصحف العراقية. أنظر مثلاً الصحيفة القومية «الاستقلال»، العدد ٧٣٦ بتاريخ ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٢٥.

(٨) ملف الشرطة العراقية رقم ٨٩٧ حول «محمد بن عبد الحسين».

(٩) حيث أني عجزت عن العثور على النص الكامل للرسالة المؤرخة في ١١ أيار (مايو) ١٩٣١، والتي قدم بها ج. ف. ويلكنز تقريره النهائي إلى مقر قيادة استخبارات أركان الجو البريطانية، ولم أعثر إلا على مقتطفات منه، فإني سأورد هنا المعلومات ذات الصلة التي وجدتها في ملفات الشرطة المختلفة والتي أدت إلى استنتاج ويلكنز.

التمن في زيارة قصيرة، وقيل[10] يومها ـ عموماً ـ إنه سلّم أبو التمن رسالة من الشيخ الخالصي الذي كان منفياً في إيران، كما أوردنا سابقاً.

٢ ـ في يوم ٢٢ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٢٨، غادر عمر الحاج علوان، وهو عضو بارز في الحزب الوطني، إلى إيران بهدف مزعوم هو إحضار زوجته الإيرانية من هناك، ولكنه كان في الواقع ـ واستناداً إلى تقرير مؤرخ في ٢٥ تشرين الأول (أكتوبر) ـ يحمل رسائل من أبو التمن إلى الشيخ الخالصي وإلى القنصل الروسي في كرمنشاه[11]. ونذكّر هنا بأن هذا الأخير كان هو المسؤول الذي ذكره آغابيكوف في مذكراته بالعلاقة مع توجيهات الحكومة السوڤييتية بطلب مزيد من المعلومات. وتوحي الإشارات المتكررة إلى الخالصي بأن «جمعية بين النهرين» وعلماءها كانوا متورطين في المسألة أيضاً.

٣ ـ في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) عاد عمر الحاج علوان من إيران، وأفيد ثانية عن أنه جلب معه رسائل من القنصلية السوڤييتية في كرمنشاه إلى أبو التمن[12].

٤ ـ في ٣ نيسان (أبريل) ١٩٢٩، كتب ضابط فرع الخدمة الخاصة البريطانية في البصرة، الذي كان في مهمة في مدينة الأهواز الإيرانية، يقول إنه علم أن القنصل الروسي هناك كان «ناشطاً بشكل خاص» في ما يتعلّق بالعراق. وقيل بأن القنصل كان على اتصال بجعفر أبو التمن عبر وساطة أشخاص يتظاهرون باستشارة طبيب روسي يعيش خلف القنصلية، وهناك اتصال داخلي بين بيته والقنصلية[13].

٥ ـ وأخيراً، يتحدث تقرير يحمل تاريخ ١٤ أيار (مايو) ١٩٢٩ عن اجتماع عقد بين العالم السيد محمد الصدر وجعفر أبو التمن، أطلع خلاله الصدر القائد القومي على رسالة من القنصلية الروسية في طهران تتعلق بتاجر اسمه حاجي يعقوب خانوف كان سيأتي إلى العراق لحساب القنصلية. وقيل إن الاثنين اتفقا على مساعدة خانوف هذا[14].

تبدو الدلائل الواردة حتى الآن وكأنها تشير إلى أبو التمن. وكانت التقارير الواردة حول اتصالاته بالقناصل السوڤييت مستمرة وآتية من مصادر مختلفة. وعلى العموم، فإن السيد محمد بن عبد الحسين، وسيط الاتصال الأول، كان في حزيران (يونيو) ١٩٢٤، مع ياسين الهاشمي، من بين «المحركين الأوائل» لتشكيل حزب الشعب[15]. وعلى الرغم من أنه فك شراكته مع الهاشمي بعد ذلك بمدة معينة، فإنه عاد إلى الارتباط به في العام ١٩٢٨. وأكثر من هذا، ففي يوم ١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٨، أي قبل خمسة أيام من مغادرة السيد محمد

(١٠) تقرير بتاريخ ١ أيلول (سبتمبر) ١٩٢٨ في ملف الشرطة العراقية رقم ٨٩٧ حول «محمد بن الحسين».

(١١) ملف الشرطة العراقية رقم ٩٤ حول «جعفر أبو التمن».

(١٢) ملف الشرطة العراقية رقم ٩٤.

(١٣) المصدر السابق.

(١٤) المصدر السابق.

(١٥) ملف الشرطة العراقية رقم ٨٩٧ حول «السيد محمد بن عبد الحسين».

للعراق، أفيد أن الهاشمي انتدبه للذهاب في مهمة سياسية إلى إيران[16]. وأضاف تقرير لاحق أن الهاشمي عهد إليه برسائل موجَّهة إلى ميرزا محمد رضا الشيرازي والسيد أبو الحسن الكاشاني وسليمان ميرزا والشيخ الخالصي[17]، وهو ما يعيد «جمعية بين النهرين» إلى الصورة ثانية.

ومن الممكن، طبعاً، أنه كان لحزب الشعب والحزب الوطني كليهما يد في هذه المسألة بالإضافة إلى جمعية بين النهرين. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الحزبين كانا متقاربين في ما بينهما علناً خلال هذه الفترة، وهو التطور الذي بلغ ذروته في تشكيلهما لجبهة موحدة وتوقيعهما لـ «ميثاق إخاء» ليلة ٢٢ ـ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٠ بهدف الإطاحة بالمعاهدة الأنكلو ـ عراقية للعام ١٩٣٠[18].

يبقى هنالك مظهر محيِّر جداً، وهو أن السيد محمد بن عبد الحسين لم يكن على ارتباط بالهاشمي فقط، بل كان أيضاً على اتصال بالقصر الملكي عبر خاله باقر واحد العين، نائب كبير الأمناء في البلاط، وهو اتصال كان يعتبر ـ عموماً ـ في العشرينات مضموناً. فهل علينا، بالنظر إلى هذا العامل، إعطاء مزيد من الأهمية لقول المبعوث لسكرتير السفارة السوفييتية زاسلافسكي إنّ الملك فيصل كان يعرف بوجود «الحزب الوطني الثوري» العراقي ويتعاطف معه؟ وبكلمات أخرى، هل كان الملك يعرف ـ بشكل أو بآخر ـ بمهمة السيد محمد؟ كل ما يمكن قوله هو أن السنوات ١٩٢٧ ـ ١٩٢٩ شهدت ركوداً شديداً في العلاقات بين الملكية العراقية والحكومة البريطانية. وجرى يومها امتحان قوة جدّي بين الملك فيصل والمفوّض السامي السير هنري دوبس. وكانت «عَظْمَةُ الخلاف» هي السيطرة على الجيش العراقي، حيث أصرّ الملك على المسؤولية العراقية الكاملة عن الدفاع عن البلد، كما أراد استبدال نظام الخدمة العسكرية التطوعية بنظام للخدمة الإلزامية. ولم يكن الإنكليز يستجيبون لأي من المطلبين. ولم يكن الملك قد شعر طيلة مدة وجوده في العرش أنه أكثر عجزاً سياسياً وأكثر خيبة أمل بالسياسات البريطانية مما هو عليه الآن[19]. وفي ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٢٨، أعرب الملك عن قنوطه بكلمات واخزة أمام الزعيم الهندي المسلم محمد علي.

وعندما اشتكى هذا الأخير من الصعوبات التي واجهها لكي يسمح له بالدخول إلى

---

(١٦) المصدر السابق. وجاء في مدخل على صلة بالموضوع في *Abstract of Intelligence* (Para. 794 of 21 July 1928) أن الهاشمي كان «منشغلاً بشيء ما» في إيران و«قد تكون له اتصالات بالبلاشفة».

(١٧) ملف الشرطة العراقية رقم ٨٩٧.

(١٨) كان حزب الشعب في ذلك الوقت قد توسع بضمه عناصر جديدة وإفساح المجال أمام «الإخاء الوطني».

(١٩) Secret letter dated 6 March 1928 from J. F. Wilkins to K. Cornwallis, adviser to the minister of the interior.

ومن اجل نص الرسالة راجع الصفحات ٣٦٥ ـ ٣٦٧ من الكتاب الأول.

العراق ردّ الملك قائلاً إنه لا يعرف شيئاً عن ذلك، وإنه لا سلطة حقيقية له وإن السلطة الحقيقية موجودة في مكان آخر. وأضاف أن البريطانيين لم ينفِّذوا أياً من الوعود التي قدمت له ولوالده، وكان والده سجيناً في قبرص، وكان شقيقه، الملك علي، بلا مكان يعيش فيه، بينما لم يكن هو حراً في مملكته نفسها[20]!

---

(٢٠) (Secret) *Supplement to the Abstract to Intelligence*, No. 48 of 1 December 1928, Para. 3.

ملحق ٢

جداول إضافية

الجدول أ ـ ١

أعضاء الكونفرنس الأول للحزب الشيوعي، آذار (مارس) ١٩٤٤

الاسم	الهيئة الحزبية التي يمثلها	معلومات عن سيرة الحياة
يوسف سلمان يوسف (فهد). السكرتير العام	اللجنة المركزية	الجدول ٤ ـ ٢
زكي بسيم	اللجنة المركزية	الجدول ٩ ـ ١
حسين محمد الشبيبي	اللجنة المركزية	الجدول ٩ ـ ١
أحمد عباس (عبد تمر)	اللجنة المركزية	الجدول ٩ ـ ٢
شريف ملاّ عثمان	الفرع الكردي للحزب	الجدول ٩ ـ ٣
كريكور بدروسيان	الفرع الأرمني للحزب	الجدول ٩ ـ ٣
ستيفان ستراك	الفرع الأرمني للحزب	الهامش (١) أدناه
علي شُكُر	تنظيم بغداد الحزبي	الهامش (٢) أدناه
حسين طه	تنظيم بغداد الحزبي	الجدول ٦ ـ ١
عبد الوهاب عبد الرزاق	تنظيم بغداد الحزبي	الجدول ٩ ـ ٣
حزقيال صدِّيق	تنظيم بغداد الحزبي	الجدول ٩ ـ ٣
سامي نادر	تنظيم البصرة الحزبي	الجدول ٤ ـ ٢
ظافر صالح عبد الرزاق	تنظيم البصرة الحزبي	الهامش (٣) أدناه
مالك سيف	تنظيم العمارة الحزبي	الجدول ٩ ـ ٣
موسى محمد نور	تنظيم العمارة الحزبي	الجدول ٩ ـ ٣
حميد مجيد	تنظيم الناصرية الحزبي	الهامش (٤) أدناه
داوود سلمان يوسف	تنظيم الناصرية الحزبي	الجدول ٩ ـ ٣
مرتضى فرج الله	تنظيم النجف الحزبي	الهامش (٥) أدناه

(١) ستيفان ستراك: أرمني، مسيحي، من مواليد بغداد ١٩٢٢، موظف في «شركة نفط العراق» في الحديثة، تعليم ثانوي، من الطبقة الوسطى الدنيا، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤٣.

(٢) علي شكر: عربي، مسلم سني، من مواليد بغداد ١٩١٠، سائق قاطرة، تعليم ابتدائي، من الطبقة العاملة، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤١.

(٣) ظافر صالح عبد الرزاق: عربي، مسلم سني، من مواليد البصرة ١٩٠٨، معلم ابتدائي، تعليم ثانوي، من الطبقة الوسطى الدنيا، انضم إلى الحزب في العام ١٩٣٢.

(٤) حميد مجيد: عربي، مسلم شيعي، من مواليد الناصرية ١٩١٣، بائع سمك، تعليم ابتدائي، من الطبقة العاملة، انضم إلى الحزب في العام ١٩٣٢.

(٥) مرتضى فرج الله: عربي، مسلم شيعي، من مواليد النجف ١٩١٢، معلم ابتدائي، تعليم ثانوي، من الطبقة الوسطى الدنيا، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤٣.

الجدول أ ـ ٢
أعضاء المؤتمر الأول للحزب الشيوعي، آذار (مارس) ١٩٤٥

الاسم	المنصب الحزبي عشية المؤتمر	معلومات عن سيرة الحياة
يوسف سلمان يوسف (فهد)	سكرتير عام	الجدول ٤ ـ ٢
زكي بسيم	عضو اللجنة المركزية	الجدول ٩ ـ ١
حسين محمد الشبيبي	عضو اللجنة المركزية وسكرتير منطقة الحزب الجنوبية[أ]	الجدول ٩ ـ ١
أحمد عباس (عبد تمر)	عضو اللجنة المركزية	الجدول ٩ ـ ٢
شريف ملّا عثمان	سكرتير الفرع الكردي	الجدول ٩ ـ ٣
كريكور بدروسيان	سكرتير الفرع الأرمني	الجدول ٩ ـ ٣
آرام بوغوص كادويان	عضو لجنة الفرع الأرمني	الهامش (١) أدناه
سامي نادر	مسؤول[ب] اللجنة المحلية في البصرة	الجدول ٤ ـ ٢
ظافر صالح عبد الرزاق	عضو اللجنة المحلية في البصرة	الجدول أ ـ ١
اسماعيل أحمد	عضو اللجنة المحلية في البصرة	الجدول ٩ ـ ٣
مالك سيف	مسؤول اللجنة المحلية في العمارة	الجدول ٩ ـ ٣
موسى محمد نور	عضو اللجنة المحلية في العمارة	الجدول ٩ ـ ٣
فِعل ضَمد	عضو اللجنة المحلية في العمارة ولجنة الفلاحين في الحزب	الهامش (٢) أدناه
علي محمد الشبيبي	مسؤول اللجنة المحلية في النجف	الجدول ٩ ـ ٣
مرتضى فرج الله	عضو اللجنة المحلية في النجف	الجدول أ ـ ١
داوود سلمان يوسف	مسؤولة اللجنة المحلية في الناصرية	الجدول ٩ ـ ٣
حميد مجيد	عضو اللجنة المحلية في الناصرية	الجدول أ ـ ١
رشيد حسين	عضو اللجنة المحلية في الناصرية ولجنة الحزب العسكرية	الهامش (٣) أدناه
عبد العزيز عبد الهادي	عضو لجنة الحزب العسكرية واللجنة المحلية في بغداد	الهامش (٤) أدناه
علي شُكُر	عضو لجنة الحزب العمالية واللجنة المحلية في بغداد، وزعيم نقابة عمال السكك الحديدية	الجدول أ ـ ١
عبد الوهاب عبد الرزاق	عضو اللجنة المحلية في بغداد ومسؤول قطاعَيْ[ب] بغداد الشمالي والجنوبي	الجدول ٩ ـ ٣
يهودا صدِّيق	عضو اللجنة المحلية في بغداد واللجنة الطلابية الملحقة بلجنة بغداد المحلية	الجدول ٩ ـ ٣
محمد علي الزرقة	عضو اللجنة المحلية في بغداد واللجنة الطلابية الملحقة بلجنة بغداد المحلية	الجدول ٩ ـ ٣
حسين طه	عضو اللجنة المحلية في بغداد	الجدول ٦ ـ ١
حزقيال صدِّيق	مسؤول طلاب مدرسة الحقوق في بغداد	الجدول ٩ ـ ٣
جورج مرقص	منظِّم لجنة عمال السكك الحديدية في بغداد	الهامش (٥) أدناه
ميخائيل بطرس	منظم عمّال السكك الحديدية في بغداد	الهامش (٦) أدناه

(أ) تضم هذه المنطقة منظمات الحزب في محافظات العمارة والبصرة والمنتفق.

(ب) قطاع: إداري حزبي.

(١) كادويان: أرمني، مسيحي، من مواليد بغداد ١٩٢٤، موظف في شركة خاصة، تعليم ثانوي، من الطبقة الوسطى الدنيا، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤٣.

(٢) فِعل ضَمد: عربي، مسلم شيعي، من مواليد العمارة في تاريخ غير معروف، سركال (المسؤول عن زراعة عقارات الشيخ) سابق، اغتصب شيخ البو محمد أرضه، بلا أي تعليم، من الطبقة الفلاحية، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤٣.

(٣) رشيد حسين: كردي، مسؤول تراخيص، انضم إلى الحزب عام ١٩٤٣، ولا تعرف عنه أية تفاصيل أخرى.

(٤) عبد الهادي: عربي، مسلم سني، من مواليد الأعظمية في بغداد ١٩١٧، طالب حقوق وملازم ثان سابق في الجيش، خريج الكلية العسكرية، من الطبقة الوسطى الدنيا، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤٣.

(٥) مرقص: عربي من أصل كلداني، مسيحي، من مواليد بغداد ١٩٢٠، موظف في السكك الحديدية، تعليم ثانوي، من الطبقة الوسطى الدنيا، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤٣.

(٦) بطرس: عربي من أصل كلداني، مسيحي، من مواليد بغداد ١٩٢٠، موظف في وزارة التموين، تعليم ثانوي، من الطبقة الوسطى الدنيا، انضم إلى الحزب في العام ١٩٤٣.

الجدول أ - ٣

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد)

المناصب الحزبية لكل الأعضاء المعروفين[أ] والذين جرى تحليلهم في الجداول من أ - ٤ إلى أ - ٣٣

المستويات الأعلى (١٩٤١ - ١٩٤٩)	
أعضاء لجان فهد المركزية (تشرين الثاني ١٩٤١ - تشرين الأول ١٩٤٨)[ب]	
أعضاء المكتب السياسي	٦
أعضاء آخرون كاملون في اللجنة المركزية	١٣
أعضاء مرشحون في اللجنة المركزية	٩
أعضاء اللجان المركزية المؤقتة و «غير المفوضة» (تشرين الأول ١٩٤٨ - حزيران ١٩٤٩)[ج]	١٢
المستويات المتوسطة (١٩٤٣[د] - حزيران ١٩٤٩)[هـ]	
المحافظات	
مسؤولو[و] اللجان الحزبية المحلية	٤٩[ز]
أعضاء آخرون في اللجان الحزبية المحلية[ح]	١٢٦
بغداد الكبرى	
أعضاء لجان بغداد الحزبية المحلية[ط]	٥٠
الأعضاء الشيوعيون الرئيسيون للتنظيمات المساعدة للحزب[ي]	
أعضاء حزب التحرير الوطني	٤
أعضاء العصبة المضادة للصهيونية	٦
رئيس لجنة الاتحاد الطلابي[ك]	١
الأعضاء القياديون في لجنة الفرع الأرمني[ل]	٥
شيوعيون غير مرتبطين بأيّ تنظيم معين ولكنهم يقومون بوظائف خاصة تحت إشراف اللجنة المركزية	٨
مكاتبون أو وسائط اتصال أو مراسلون للجنة المركزية مع الحزب الشيوعي السوري	٣
ومع حزب «تودة» الايراني	٣
ومع الحزب الشيوعي في بريطانيا العظمى	١
ومع التنظيم الحزبي الشيوعي في السجون	٢[م]
ومع التنظيمات الشيوعية المحلية	٤[م]
المستويات الأدنى والقاعدة (١٩٤٧ - حزيران ١٩٤٩)[ن]	
المستويات الأدنى والقاعدة «الناشطة»[س]	٧٥٦
آخرون في القاعدة - تنظيم الحزب المدني - لا تتوفر حولهم إلّا معلومات منقوصة[س]	٥١٢
أعضاء التنظيم العسكري للحزب الذين لا تتوفر حولهم إلّا معلومات منقوصة[ع]	٢٦٢
المجموع	١٨٣٢

(أ) من أجل الإيضاح انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.

(ب) انظر الجداول ٩ - ١ و ٩ - ٢ و ٩ - ٣ و ١٢ - ١.

(ج) حول اللجان «غير المفوضة» انظر الجدول ١٣ - ١.

(د) لم تكن هنالك قبل العام ١٩٤٣ مستويات ثابتة ورسمية في الحزب.

(هـ) يجب تذكّر الملاحظة الواردة في الفصل السابع عشر من هذا الكتاب حول «التحرك الداخلي الصاعد» لعضوية الحزب والنقطة القائلة بأن أياً من الأعضاء لم يحسب أكثر من مرة واحدة في التحليل، أي أن الشيوعي الذي كان عضو لجنة حزبية محلية في لحظة ما خلال الفترة ١٩٤٣ - حزيران ١٩٤٩ وأصبح مسؤولاً لتلك اللجنة قبل نهاية الفترة يحسب كـ «مسؤول» فقط.

(و) المسؤول: رفيق قيادي.

(ز) الخلل الذي يظهر في مجموع عدد المسؤولين في الجدول ١٧ - ٢ ناجم عن ثلاثة شيوعيين كان كل منهم قد شغل منصبين متواليين في مركزين مختلفين.

(ح) يشمل: مسؤولي قطاعات (مناطق الحزب المدينية) العمال والطلبة والفلاحين والعسكر والأعضاء الاحتياطيين.

(ط) يشمل: مسؤولي قطاعات (مناطق الحزب المدينية) العمال والطلبة والنساء والعسكر.

(ي) خلافاً للذين كانوا أعضاء في اللجنة المركزية في الوقت نفسه.

(ك) لم ينشط هذا المنصب الحزبي إلّا لأشهر قليلة في أعقاب «الوثبة».

(ل) على الرغم من أن فرع الحزب الكردي وجد منذ أيام فهد فلم يكن له إلّا سكرتير كان - في الوقت نفسه - عضواً في اللجنة المركزية.

(م) كان مراسلو اللجنة المركزية، في حالات كثيرة، من الأطفال الذين يُعتَمد عليهم وجيّدي التدريب. ولم تشمل «المستويات المتوسطة» هذه الفئة من المراسلين.

(ن) أي «المستويات الأدنى والقاعدة» من الأعضاء الذين عرفوا في السنوات المذكورة.

(س) احتوت ملفات الشرطة على أسماء وتفاصيل ١٢٦٨ عضواً مدنياً لا ينتمون إلى «المستويات الأعلى» ولا إلى «المستويات المتوسطة» للحزب كما هي محددة في هذا الجدول. وعلى العموم، فإن ٧٥٦ فقط منهم كانوا - في رأي الشرطة - «ناشطين» أو «خطرين» بما يكفي ليستحقوا استطلاع أحوالهم. ولهذا، لا تتوافر معلومات كاملة بخصوص الـ ٥١٢ الآخرين، وإلى هذا فقد تم التعرف إلى ٢٢٣ شيوعي فقط من بين «الناشطين» الـ ٧٥٦. ونظراً لأن العديد من الآخرين كانوا يشغلون بلا شك مناصب أدنى - مثل مرتبة منظم خلية - فقد رأينا من الأفضل تحليل سمات الـ ٧٥٦ معاً. وتضم مناصب الحزب الأدنى مسؤولي المناطق (المناطق المدينية) ومسؤولي القرى (غير الذين هم - في الوقت نفسه - أعضاء في اللجان المحلية للحزب) ومنظمي الأسلاف (تجمعات وحدات سكنية في المناطق الريفية) ومنظمي أعضاء لجان العمال والطلاب الأولية، ومنظمي الخلايا الجغرافية وخلايا العمال والطلاب والنساء والعسكريين، ومراسلي الحزب (انظر الهامش (م) أعلاه).

(ع) انظر الجدول أ - ٣٣. ولا تتوافر لدينا معلومات إلّا عن المرتبة والوحدة العسكرية لهؤلاء الشيوعيين الجنود الثلاثة.

الجدول أ ـ ٤

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): وظائف كل الأعضاء المعروفين[أ]

طلاب		٥٠٥ (٢٧,٦ ٪)
الجامعات		
المعهد العالي للمعلمين	٥٥	
كلية الحقوق	٥٤	
كلية الهندسة	٢٧	
كلية التجارة	١٨	
كلية الطب	١١	
كلية الصيدلة	٥	
كلية الملكة علياء[ب]	٣	
كلية الفنون والعلوم	٢	
كلية الشريعة	٢	
جامعة بيروت الأميركية	٣	
جامعة ميتشيغان	١	
طلاب تبادل	٢	
مجموع طلاب الجامعات	١٨٣ (٩,٩ ٪)	
المدارس الثانوية[ج]	٢٩٨ (١٦,٢ ٪)	
المدارس المهنية	٢٤	
أعضاء مهنيون		
معلمون	١٧٨ (٩,٧ ٪)	
جامعة	١[د]	
مدارس ثانوية	٤٥[هـ]	
مدارس ابتدائية	٨٣[و]	
مجموع المعلمين	١٢٩ (٧,٢ ٪)	
آخرون		
محامون	٢٢ (١,٢ ٪)	
صحافيون	٦	
مهندسون	٥	
مصوّرون	٣	
صيادلة	٢	
موسيقيون	١	
أطباء	١	
أطباء أسنان	١	

رسامون	١	
ملاّ[ز]	١	
كُتّاب عرائض	٦	
مجموع الآخرين	٤٩	
ذوو الباقات البيض		١٦٧ (٩,١ ٪)
موظفون حكوميون من مراتب وسطى ومنخفضة		
السكك الحديدية	٢٩	
ميناء البصرة	٨	
البريد والبرق	٣	
الكهرباء	٢	
الهاتف	١	
الجمارك	٣	
الزراعة والري	٩	
الصحة	٧	
العدل	٥	
التعليم	٤	
احتكار التبغ	٥	
المالية	٦	
الداخلية	١	
وزارات أو مديريات أخرى	١٣	
مجموع موظفي الحكومة	٩٦	
موظفون مدنيون من مراتب وسطى ومنخفضة	١٨	
كتبة في الشركات الخاصة من مراتب وسطى ومنخفضة		
شركات النفط	١٣	
مصارف	٧	
شركات النقل والسياحة	٤	
شركات أخرى	٢٩	
مجموع موظفي الشركات الخاصة	٥٣	
صغار البورجوازيين العاملين في التجارة والصناعة وملكية الأراضي		١٢٢ (٦,٧ ٪)
أصحاب ملكيات صغيرة	١١	

أصحاب حوانيت صغيرة	٥٣ (٢,٩ ٪)	
مقاولون صغار	١	
المجموع	٦٥	
حرفيون		
خيّاطون	٢١	
حائكون	٣	
نجارون	١٦	
حذّاؤون	٤	
صاغة	٩	
حدادون	٢	
مصلّحو ساعات	٢	
المجموع	٥٧ (٣,١ ٪)	
فلاحون		٤٧ (٢,٦ ٪)
فلاحون عاديون	٤٥	
سراكلة (جمع «سركال»)[ح]	١	
فلاحون مالكون للأرض	١	
عمّال وأشباه بروليتاريا		٤٧١ (٢٥,٧ ٪)
عمال (غير محددين)	٧٨	
عمال صناعة ونقل		
عمال سكك حديدية		
غير محددين	٤٠	
عمال ورشات السكلجية للسكك الحديدية[ط]		
غير محددين	٢٢	
مركّبون	٣٣	
نجارون	٢٠	
كهربائيون	١٤	
ميكانيكيون	١٢	
حدّادون	٧	
خرّاطون	٣	
عمال صَهْر	٢	
مجموع عمال السكك الحديدية	١٥٣	

عمال الميناء[ي]	١١	
عمّال الزيت/ النفط	١٧	
عمال صناعيون آخرون		
عمال صناعة الأحذية	٦٤	
عمال طباعة	٢٧	
عمال السجائر	٢٧	
عمال البناء	١٩	
عمال النسيج	١٢	
عمال صناعة الآجر	٥	
ميكانيكيون	٤	
كهربائيون	٣	
خياطون	٢	
حدادون	١	
عمال سمكرة	١	
دباغون	١	
عمال تصليح سيارات	١	
سائقو شاحنات أو حافلات	٥	
مجموع عمال الصناعة والنقل	٣٥٣	
أشباه البروليتاريا		
عمال خدمة وأشغال وضيعة[ك]	٢٨	
خدم مقاهٍ	٦	
بائعو أرصفة	٦	
مجموع أشباه البروليتاريا	٤٠	
أعضاء في القوات المسلحة		٢٨٥ (١٥,٦ ٪)
ضباط		
نقباء أركان	٢	
ملازمون[ل]	٤	
مجموع الضباط	٦	
رتباء (صف ضباط)		
معاونو ضباط	١٧	
رقباء أوّلون	١٠	
رقباء	٢	
عرفاء أولون	١٤	

عرفاء المجموع	٢١ ٦٤	
جنود حرفيون جنود عاديون طلاب ضباط	٢٦ ١٢٧ ٦٢	
أعضاء في قوات الشرطة		١[م] (٠,٠٥٪)
عاطلون عن العمل		٣٠[ن] (١,٦٪)
غير محددين		٢٦ (١,٤٪)
المجموع العام		١٨٣٢ (١٠٠٪)

(أ) من أجل الايضاح راجع الفصل السابع عشر من هذا الكتاب.
(ب) كلية للبنات.
(ج) يشمل معاهد المعلمين الابتدائية التي تخرج معلمي المدارس المتوسطة والتحضيرية.
(د) أستاذ مساعد في كلية الهندسة.
(هـ) يشمل معلمي المدارس التحضيرية والمتوسطة ومعلماً واحداً روائياً.
(و) يشمل معلماً ـ صحافياً.
(ز) رجال دين.
(ح) رجل مسؤول مباشرة عن زراعة أراضي الشيخ.
(ط) حول ورشات السكلجية انظر الفصل السادس عشر من هذا الكتاب.
(ي) حول المجموع الفعلي لعمال البناء انظر الجدول ١٧ ـ ٣.
(ك) يشمل صغار الموظفين الحكوميين.
(ل) يشمل ملازمين سابقين.
(م) ضابط شرطة.
(ن) يشمل فهداً نفسه ـ الذي كان حداداً سابقاً وميكانيكياً سابقاً. . إلخ ـ و ٦ إناث و١٣ ولداً بين ١٤ و ١٩ سنة من العمر.

الجدول أ ـ ٥
وظائف أعضاء لجان فهد المركزية
واللجان غير المفوّضة (١٩٤١ ـ ١٩٤٩)[أ]

	لجان فهد المركزية	اللجان المركزية «غير المفوضة»	لجان فهد			
	عدد الأعضاء	عدد الأعضاء	المجموع	٪	المجموع	٪
طلاب			٤	١٤,٣	٥	٤١,٧
جامعات	٣[ب]	-				
كلية الحقوق	١	١				
كلية الهندسة	-	١				
كلية الصيدلة	-	١				
كلية التجارة	-	٢				
مدارس ثانوية						
أعضاء مهنيون			١٤	٥٠,٠	٤	٣٣,٤
معلمون	-	١[ج]				
جامعة	٥[د]	١				
مدارس ثانوية	٥[هـ]	١				
مدارس ابتدائية	١٠ (٣٥,٧٪)	٣				
آخرون						
محامون	٢	-				
صحافيون	١	-				
موسيقيون	١	-				
كتّاب عرائض	-	١				
عمّال ذوو ياقات بيضاء			٣	١٠,٧	١	٨,٣
موظفون حكوميون صغار	٢[و]	-				
كتبة منخفضو المرتبة في شركة نفط البصرة	-	١				
كاتب في مرآب خاص	١	-				
أعضاء في القوات المسلحة			-	-	١	٨,٣
ملازم ثان سابق	-	١				

تابع جدول أ ـ ٥

	لجان فهد المركزية	اللجان المركزية «غير المفوضة»	لجان فهد		اللجان «غير المفوضة»	
حرفيون			١	٣,٦		
حائك	١	-				
عمال وأشباه بروليتاريا			٥	١٧,٨	١	٨,٣
عامل نسيج	١	-				
عامل دباغة	١	-				
عامل صناعة أحذية	١	-				
كهربائي	١	-				
ميكانيكي	-	١				
خادم مقهى	١	-				
عاطلون عن العمل			١(ز)	٣,٦	-	-
المجموع			٢٨	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠

(أ) الوظيفة عند التعيين الأول في اللجنة المركزية.
(ب) بينهم امرأة واحدة.
(ج) أستاذ مساعد في كلية الهندسة.
(د) بينهم معلم ـ روائي.
(هـ) بينهم معلم ـ صحافي.
(و) في الميناء ١، في مديرية الري ١.
(ز) كان فهد حداداً سابقاً وميكانيكياً سابقاً.. إلخ (انظر الجدول ٤ ـ ٢).

الجدول أ ـ ٦
وظائف أعضاء المستويات المتوسطة في الحزب الشيوعي
(١٩٤٣ ـ حزيران ١٩٤٩)

	المحافظات				بغداد الكبرى		كل التنظيمات	
	مسؤولو لجان الحزب المحلية		أعضاء آخرون في اللجان					
	عدد المسؤولين	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	مجموع عدد الأعضاء	٪
طلاب	١٢(أ)	٢٤,٥	٣٦(ب)	٢٨,٦	٢٠(ج)	٢٣,٠	٦٨	٢٥,٩
أعضاء مهنيون	٢٠(د)	٤٠,٨	٣٣(هـ)	٢٦,٢	٢٤(و)	٢٧,٦	٧٧	٢٩,٤
عمال ذوو ياقات بيضاء	٧(ز)	١٤,٣	٢٧(ح)	٢١,٤	٢١(ط)	٢٤,١	٥٥	٢١,٠
بورجوازيون صغار في التجارة والصناعة	٢(ي)	٤,١	١٠(ك)	٧,٩	٦(ل)	٦,٩	١٨	٦,٩
فلاحون	-	-	٢(م)	١,٦	-	-	٢	٠,٨
عمال وأشباه بروليتاريا	٣(ن)	٦,١	١٤(س)	١١,١	٦(ع)	٦,٩	٢٣	٨,٨
أعضاء في القوات المسلحة	٢(ف)	٤,١	١(ص)	٠,٨	٥(ق)	٣,٤	٤	٣,٠
عاطلون عن العمل	١	٢,٠	-	-	٣(ر)	٣,٤	٤	١,٥
غير محددين	٢	٤,١	٣	٢,٤	٢	٢,٣	٧	٢,٧
المجموع	٤٩	١٠٠,٠	١٢٦	١٠٠,٠	٨٧	١٠٠,٠	٢٦٢	١٠٠,٠

تابع جدول أ - ٦

(أ) طلاب مدارس ثانوية ٨، خرّيجون جامعيون ٤ .
(ب) طلاب مدارس ثانوية ٣١، خرّيجون جامعيون ٥.
(ج) طلاب مدارس ثانوية ٢، خرّيجون جامعيون ١٨.
(د) معلمون ١٤ (٢٨,٦ ٪)، محامون ٤، آخرون ٢.
(هـ) معلمون ٢٤ (١٩,٢ ٪)، محامون ٣، آخرون ٦.
(و) معلمون ١١ (١٢,٦ ٪)، محامون ٧، آخرون ٦.
(ز) كلهم موظفون حكوميون من المراتب الوسطى أو المنخفضة.
(ح) مراتب وسطى ومنخفضة: أ) موظفون حكوميون ١٣، ب) موظفون مدنيون ٥، ج) كتبة شركات خاصة ٩.
(ط) مراتب وسطى ومنخفضة: أ) موظفون حكوميون ١١، ب) كتبة شركات خاصة ١٠.
(ي) كلاهما من أصحاب الحوانيت الصغيرة.
(ك) أصحاب حوانيت ٢، حرفيون ٧، مقاول صغير ١.
(ل) أصحاب حوانيت ٣، حرفيون ٢، مَلّاك صغير ١.
(م) سركال (وكيل الشيخ المسؤول عن زراعة أرضه) ١، فلاح ملاك ١.
(ن) كهربائي ١، دباغ ١، عامل مصنع أحذية ١.
(س) عمال صناعيون ٧، عمال في الميناء ١، عمال وضيعون ٤، بائع صحف ١، سائق تكسي ١.
(ع) عمال صناعيون ٤، عمال وضيعون ٢.
(ف) وكيل ضابط ١، عريف ١.
(ص) ملازم ثان.
(ق) نقيب ركن ٢، ملازم ١، ملازم سابق ١.
(ر) بينهم امرأتان.

الجدول أ - ٧
وظائف أعضاء المستويات الدنيا والقاعدة «الناشطة» في الحزب الشيوعي (١٩٤٧ - ١٩٤٩)

	المجموع	٪
طلاب	٢٧٩(أ)	٣٦,٩
أعضاء مهنيون	٨٣(ب)	١١,٠
عمّال ذوو ياقات بيضاء	١٠٨(ج)	١٤,٣
بورجوازيون صغار في التجارة والصناعة وملكية الأراضي	١٠٣(د)	١٣,٦
فلاحون	٤(هـ)	٠,٥
عمال وأشباه بروليتاريا	١٢٠(و)	١٥,٩
أعضاء في القوات المسلحة	١٤(ز)	١,٩
أعضاء في قوات الشرطة	١(ح)	٠,١
عاطلون عن العمل	٢٥(ط)	٣,٣
غير محددين	١٩	٢,٥
المجموع	٧٥٦	١٠٠,٠

(أ) جامعيون ٩٨ (١٣,٠ ٪)، ثانويون ١٨١ (٢٣,٩ ٪).
(ب) معلمون ٦٧ (٨,٩ ٪)، محامون ٦ (٠,٨ ٪)، آخرون ١٠ (١,٣ ٪).
(ج) موظفون حكوميون ومدنيون من مراتب وسطى ومنخفضة ٧٦ (١٠,١ ٪)، كتبة من المراتب الوسطى والمنخفضة في الشركات الخاصة ٣٢ (٤,٢ ٪).
(د) حرفيون ٤٧ (٦,٢ ٪)، أصحاب حوانيت صغيرة ٤٦ (٦,١ ٪)، مُلّاك أراضٍ صغار ١٠ (١,٣ ٪).
(هـ) أماكن نشاط الفلاحين الأربعة: مناطق الكاظمية وبغداد والحلة وقرية قرب حلبجة.
(و) عمال صناعيون ٨٦ (١١,٤ ٪)، عمال وضيعون ٣٤ (٤,٥ ٪).
(ز) رتباء (ضباط صف) ٥، جنود ٩.
(ح) ضابط شرطة.
(ط) يشمل ٤ نساء و١٣ ولداً بين ١٤ و ١٩ من العمر.

الجدول أ ـ ٨

وظائف أعضاء القاعدة الآخرين في التنظيم المدني للحزب الشيوعي (١٩٤٧ ـ حزيران ١٩٤٩)[أ]

	المجموع	٪
طلاب	١٤٩[ب]	٢٩,١
فلاحون	٤١[ج]	٨,٠
عمّال	٣٢٢[د]	٦٢,٩
المجموع	٥١٢	١٠٠,٠

(أ) لم تجمع الشرطة أية معلومات تفصيلية عن هذه الفئة من القاعدة. والمعلومات الوحيدة المتوفرة هي الموجودة في هذا الجدول وهوامشه.

(ب) طلاب جامعيون ٥٣ (معهد المعلمين ٢٩، كلية الهندسة ١٠، كلية التجارة ١٠، كلية الحقوق ٤)، طلاب ثانويون ٧٢، طلاب المدرسة المهنية ٢٤. وكان كل الطلاب من بغداد باستثناء اثنين كانا يعيشان في بعقوبة والخالص في محافظ ديالى.

(ج) كان كل الفلاحين يعيشون في ديالى، ٣٢ منهم من بهرز و ٩ من الخالص.

(د) كان العمال كلهم من العمال الصناعيين باستثناء ٦٥ منهم سجلوا فقط كـ «عمال». ويشمل الآخرون: عمال سكك حديدية ٤٩، عمال صناعة الأحذية ٥٦، مركّبين ٣٢، عمال صناعة السجائر ٢٦، عمال طباعة ٢٦، عمال نجارة ١٩، عمال بناء ١٥، عمال كهرباء ١١، حدادين ٧، عمال نفط ٦، عمال صناعة الآجر ٥، خراطين ٣، صهّارين ٢. ولا تتوافر معلومات حول المكان الأصل ومكان النشاط لهؤلاء العمال باستثناء عمال النفط الذين كانوا يعملون في المحطة K 3 في كركوك.

الجدول أ ـ ٩

نسبة الطلاب الشيوعيين المعروفين في الجامعة إلى مجموع عدد طلابها في العراق للفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩

الكلية	مجموع عدد الطلاب في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩[أ]	عدد الطلاب الشيوعيين المعروفين (في السنوات ١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ عموماً)[ب]	٪ العمود الثاني بالنسبة إلى العمود الأول
المعهد العالي للمعلمين	٥٧٨	٥٥	٩,٥
كلية الحقوق	٢٥٤٥	٥٤	٢,١
كلية الهندسة	٢٤٠	٢٧	١١,٣
كلية التجارة	٤٥٢	١٨	٤,٠
كلية الطب	٣٣١	١١	٣,٣
كلية الصيدلة	١٢٠	٥	٤,٢
كلية الملكة علياء	٢٨٨	٣	١,٠
كلية الشريعة	١٩	٢	١٠,٥
مدرسة الشرطة	٩٢	-	-
المجموع في كل الجامعات	٤٦٦٥	١٧٥	٣,٨

(أ) الحكومة العراقية، التقرير السنوي لوزارة التعليم حول تقدم التعليم ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ (بالعربية)، ص ٦٩ و ٧٥.

(ب) انظر الجدول أ ـ ٤. ولقد حُذف من هذا العمود ستة طلاب كانوا في جامعات الخارج وطالبان في كلية الفنون والعلوم التي أسست في مطلع العام ١٩٤٩.

الجدول أ ـ ١٠
نسبة المعلمين الشيوعيين المعروفين
إلى مجموع عدد المعلمين في العراق

	[١] مجموع عدد العمال في مدارس الدولة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	[٢] مجموع عدد المعلمين في المدارس الرسمية والخاصة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	[٣] عدد المعلمين الشيوعيين المعروفين	[٣] كنسبة مئوية إلى [١]	[٣] كنسبة مئوية إلى [٢]
مدارس ثانوية(أ)	٧٨٩(ب)	١٣٨٥(ج)	٤٥(د)	٥,٧	٣,٢
مدارس ابتدائية	٥٧٣٣(هـ)	٦٥١٢(و)	٨٣(ز)	١,٤	١,٣

(أ) يشمل المدارس المتوسطة والتحضيرية
(ب) العراق، التقرير السنوي حول تقدم التعليم ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٥٤
(ج) المصدر السابق، ص ٥٤ و ٩٥.
(د) انظر الجدول أ ـ ٤.
(هـ) العراق، التقرير السنوي حول تقدم التعليم ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٤٣.
(و) المصدر السابق، ص ٤٣ و ٨٩.
(ز) انظر الجدول أ ـ ٤.

الجدول أ ـ ١١
نسبة طلاب المدارس المهنية الشيوعيين المعروفين
إلى مجموع عدد طلاب المدارس المهنية

مجموع عدد طلاب المدارس المهنية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	مجموع عدد الشيوعيين المعروفين من طلاب المدارس المهنية (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ عموماً)	٪
٦٧٤(أ)	٢٤(ب)	٣,٦

(أ) العراق، التقرير السنوي حول تقدم التعليم ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٦١.
(ب) انظر الجدول أ ـ ٤.

الجدول أ ـ ١٢
نسبة الطلاب الثانويين الشيوعيين المعروفين
إلى مجموع عدد الطلاب الثانويين

[١] مجموع عدد الطلاب في المدارس الثانوية الرسمية ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	[٢] مجموع عدد الطلاب في المدارس الثانوية الخاصة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	[٣] عدد الطلاب الثانويين الشيوعيين المعروفين (١٩٤٧ ـ ١٩٤٩ عموماً)	[٣] كنسبة مئوية إلى [١]	[٣] كنسبة مئوية إلى [٢]
١٦٧٤٠(أ)	٢٦٩٢٨(ب)	٢٩٨(ج)	١,٨	١,١

(أ) العراق، التقرير السنوي حول تقدم التعليم ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦، ص ٥٤.
(ب) المصدر السابق، ص ٥٤ و ٩٥.
(ج) انظر الجدول أ ـ ٤.

الجدول أ ـ ١٣
نسبة المحامين الشيوعيين المعروفين
إلى مجموع عدد المحامين

مجموع عدد المحامين المرخصين عام ١٩٥٣(أ)	عدد المحامين الشيوعيين المعروفين	٪
٩٧٢(ب)	٢٢(ج)	٢,٣

(أ) لم نتمكن من الحصول على عدد المحامين قبل العام ١٩٥٣.
(ب) حكومة العراق، وزارة الاقتصاد، مكتب الإحصاء الرئيسي، المجموعة الإحصائية ١٩٥٣، ص ٢٩٦.
(ج) انظر الجدول أ ـ ٤.

الجدول أ ـ ١٤

نسبة العمال الصناعيين الشيوعيين المعروفين إلى مجموع عدد العمال الصناعيين

المجموع التقديري لعدد العمال الصناعيين العراقيين ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩	عدد العمال الصناعيين الشيوعيين	٪
٥٠٠٠٠	٣٣٧[أ]	٠,٧

(أ) انظر الجدول أ ـ ٤.

الجدول أ ـ ١٥

نسبة الشيوعيين المعروفين إلى مجموع عدد سكان العراق ١٩٤٧

مجموع عدد الشيوعيين المعروفين كنسبة مئوية إلى مجموع عدد سكان العراق ١٩٤٧	مجموع عدد الشيوعيين المعروفين كنسبة مئوية إلى مجموع عدد سكان العراق المدينيين ١٩٤٧
٠,٠٤	٠,١

الجدول أ ـ ١٦

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): الجنس

	المستويات العليا تشرين الأول ١٩٤١ ـ حزيران ١٩٤٩		المستويات المتوسطة ١٩٤٣ ـ حزيران ١٩٤٩		المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة» ١٩٤٧ ـ حزيران ١٩٤٩	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
ذكور	٣٩	٩٧,٥	٢٥٧	٩٨,١	٧١٦	٩٤,٧
إناث	١	٢,٥	٥	١,٩	٤٠	٥,٣
المجموع	٤٠	١٠٠,٠	٢٦٢	١٠٠,٠	٧٥٦	١٠٠,٠

الجدول أ ـ ١٧

الشيوعيات الاناث (تنظيم فهد): الدين والطائفة والأصل العرقي

	المستويات العليا		المستويات المتوسطة		المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة»		الطائفة أو الفئة العرقية مقدرة كنسبة مئوية ١٩٤٧ إلى سكان بغداد الكبرى المدينيين
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	
مسلمات							
عربيات شيعيات	-	-	١	٢٠,٠	٣	٧,٥	٣٥,٨
عربيات سنيات	١	١٠٠,٠	٢	٤٠,٠	٢٥	٦٢,٥	٣٣,٩
كرديات					٢	٥,٠	٣,٥
تركمانيات					٢	٥,٠	٠,٢
فارسيات							٤,٥
يهوديات			٢	٤٠,٠	٧	١٧,٥	١٤,٩
مسيحيات							
كلدانيات مستعربات					١	٢,٥	
آشوريات							٧,٠
أرمنيات							
صابئيات							٠,٢
يزيديات							-
المجموع	١	١٠٠,٠	٥	١٠٠,٠	٤٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

الجدول أ ـ ١٨

الشيوعيات الاناث (تنظيم فهد): العمل

	المستويات العليا		المستويات المتوسطة		المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة»	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
طالبات						
جامعيات	١	١٠٠,٠	٢	٤٠,٠	١٥	٨٥,٠
ثانويات					١٩	
عضوات مهنيات						
طبيبات			١	٢٠,٠		
معلمات ابتدائي					١	٥,٠
معلمات ثانوي					١	
عاطلات عن العمل			٢	٤٠	٤	١٠ ,٠
المجموع	١	١٠٠,٠	٥	١٠٠,٠	٤٠	١٠٠,٠

الجدول أ ـ ١٩

الشيوعيات الإناث (تنظيم فهد): مكان النشاط

بغداد الكبرى	٤٦
أماكن أخرى	-
المجموع	٤٦

الجدول أ ـ ٢٠

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): التعليم

المستويات الأعلى (تشرين الثاني ١٩٤١ ـ حزيران ١٩٤٩)				
	لجان فهد المركزية (تشرين الثاني ١٩٤١ ـ تشرين الأول ١٩٤٨)		اللجان المركزية المؤقتة و«غير المفوضة» (تشرين الأول ١٩٤٨ ـ حزيران (١٩٤٩)	
مستوى التعليم	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪
خاص ديني	١	٣,٦	-	-
ابتدائي	٤	١٤,٣	١	٨,٣
ثانوي	٧	٢٥,٠	٥	٤١,٧
جامعي	١٥	٥٣,٥	٦	٥٠,٠
ثانوي و«الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق»[أ] KUTV	١[ب]	٣,٦	-	-
المجموع	٢٨	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠

المستويات المتوسطة (١٩٤٣ ـ حزيران ١٩٤٩)								
مستوى التعليم	المحافظات				بغداد الكبرى		كل التنظيمات	
	مسؤولو اللجان الحزبية المحلية		أعضاء اللجان الآخرون					
	عدد المسؤولين	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪
بلا تعليم	-	-	٦	٤,٧	-	-	٦	٢,٣
ابتدائي	٢	٤,١	٢٠	١٥,٩	١٥	١٧,٢	٣٧	١٤,١
ثانوي	٣٢	٦٥,٣	٨٣	٦٥,٩	٣١	٣٥,٦	١٤٦	٥٥,٧
جامعي	١١	٢٢,٤	١٢	٩,٥	٣٦	٤١,٤	٥٩	٢٢,٥
غير محدد	٤	٨,٢	٥	٤,٠	٥	٥,٨	١٤	٥,٤
المجموع	٤٩	١٠٠,٠	١٢٦	١٠٠,٠	٨٧	١٠٠,٠	٢٦٢	١٠٠,٠

تابع الجدول أ ـ ٢٠

المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة» (١٩٤٧ ـ حزيران ١٩٤٩)		
مستوى التعليم	عدد الشيوعيين	٪
بلا تعليم	١٥١	٢٠,٠
ابتدائي	١٤٦	١٩,٣
ثانوي	٢٩٢	٣٨,٦
جامعي	١٢٤	١٦,٤
تعليم ديني	١	٠,١
غير محدد	٤٢	٥,٦
المجموع	٧٥٦	١٠٠,٠

(أ) «الجامعة الشيوعية لكادحي المشرق».
(ب) فهد.

الجدول أ ـ ٢١

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): العمر المستويات العليا (تشرين الثاني ١٩٤١ ـ حزيران ١٩٤٩)

فئة العمر في سنة التعيين الأولى	لجان فهد المركزية تشرين الثاني ١٩٤١ ـ تشرين الأول ١٩٤٨		اللجان المركزية المؤقتة و«غير المفوضة» تشرين الأول ١٩٤٨ ـ حزيران ١٩٤٩	
في اللجنة المركزية	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪
٢٠ سنة	١	٣,٦	٢	١٦,٧
٢١ ـ ٢٥ سنة	٨	٢٨,٥	٦ (أ)	٥٠,٠
٢٦ ـ ٣٠ سنة	٩	٣٢,٢	٢ (ب)	١٦,٧
٣١ ـ ٣٥ سنة	٤	١٤,٣	١ (ج)	٨,٣
٣٦ ـ ٤٠ سنة	٣	١٠,٧	-	-
٥١ سنة	١	٣,٦	-	-
غير محدد	٢	٧,١	١	٨,٣
المجموع	٢٨	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠

(أ) كلهم دون ٢٥ سنة.
(ب) كلاهما ٢٧ سنة.
(ج) ٣٢ سنة.

الجدول أ ـ ٢٢

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): العمر المستويات المتوسطة (١٩٤٣ ـ حزيران ١٩٤٩)

فئة العمر في سنة التعيين الأولى	المحافظات				بغداد الكبرى		كل التنظيمات	
	مسؤولو اللجان الحزبية المحلية		أعضاء اللجان الآخرون					
في اللجنة المركزية	عدد المسؤولين	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪
١٥ ـ ٢٠ سنة	١١ (أ)	٢٢,٤	٢٩ (أ)	٢٣,١	١١ (أ)	١٢,٦	٥١ (أ)	١٩,٥
٢١ ـ ٢٥ سنة	١٩	٣٨,٨	٥٧	٤٥,٢	٤٣	٤٩,٤	١١٩	٤٥,٤
٢٦ ـ ٣٠ سنة	٢	٤,١	١٥	١١,٩	١٦	١٨,٤	٣٣	١٢,٦
٣١ ـ ٣٥	٧	١٤,٣	١٣	١٠,٣	٩	١٠,٣	٢٩	١١,١
٣٦ ـ ٤٠ سنة	١	٢,٠٥	٢	١,٦	٣	٣,٥	٦	٣,٣
٤٦ ـ ٥٠ سنة	١	٢,٠٥	-	-	-	-	١	٠,٤
عمر غير معروف بدقة ولكنه فوق ٢٠ وتحت ٤٠ (ب) سنة	٦	١٢,٢	٩	٧,١	٥	٥,٨	٢٠	٧,٦
غير محدد	٢ (ج)	٤,١	١	٠,٨	-	-	٣	١,١
المجموع	٤٩	١٠٠,٠	١٢٦	١٠٠,٠	٨٧	١٠٠,٠	٢٦٢	١٠٠,٠

(أ) تسلمت هذه الفئة في العام ١٩٤٩، عام «الشيوعيين الأطفال». انظر الفصل ١٣.
(ب) هذا ما يتضح من المعلومات المتوافرة عن سِيَر الحياة.
(ج) تسلم هذان المسؤولان في العام ١٩٤٩ والأكثر احتمالاً هو انتماؤهما إلى فئات العمر الأدنى.

الجدول أ - ٢٣
الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد):
العمر المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة»

فئة العمر في العام ١٩٤٧[أ]	العدد	٪
١٢ سنة	١	٠,١
١٣ - ١٤ سنة	١٩	٢,٥
١٥ - ١٧ سنة	١٣٨	١٨,٣
١٨ - ٢٠ سنة	١٩٥	٢٥,٨
٢١ - ٢٥ سنة	٢٠٧	٢٧,٤
٢٦ - ٣٠ سنة	٨٢	١٠,٩
٣١ - ٣٥ سنة	٣٥	٤,٦
٣٦ - ٤٠ سنة	٧	٠,٩
٤١ - ٤٥ سنة	٣	٠,٤
٤٦ - ٥٠ سنة	٢	٠,٣
٥١ - ٥٥ سنة	١	٠,١
غير محدد	٦٦	٨,٧
المجموع	٧٥٦	١٠٠,٠

(أ) إجمالي الأعضاء الذين دخلوا الحزب بين عامي ١٩٤٥ و١٩٤٨. ولم يكن من الممكن تحديد التاريخ المحدد للانضمام إلى الحزب بالنسبة إلى كل حالة على حدة.

الجدول أ - ٢٤
سكان العراق الذكور بحسب فئات الأعمار
وكنسب مئوية عام ١٩٤٧

فئة العمر	٪ من مجموع السكان الذكور للعام ١٩٤٧[أ]
دون ٥ سنوات	١٩,٢
٥ - ٩ سنوات	١٥,٨
١٠ - ١٩ سنة	١٥,٠
٢٠ - ٢٩ سنة	٩,٤
٣٠ - ٣٩ سنة	١١,٨
٤٠ - ٤٩ سنة	١١,٩
٥٠ - ٥٩ سنة	٦,٩
٦٠ سنة وما فوق	٩,٩
غير معروف	٠,١
المجموع	١٠٠,٠

(أ) باستثناء القبائل الرحّل في محافظات الموصل وكربلاء والدليم والمنتفق.

المصدر: استناداً إلى الأرقام الواردة في الصفحتين ١٦ - ١٧ من «المجموعة الإحصائية» ١٩٦٥، الصادرة عن المكتب الرئيسي للإحصاء، وزارة الاقتصاد العراقية.

الجدول أ ـ ٢٥

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): مكان الولادة

مكان الولادة	نسبة سكان المحافظة المدينيين إلى مجموع سكان العراق المدينيين	المستويات العليا				المستويات المتوسطة						المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة»		كل المستويات والقاعدة «الناشطة»	
		لجان فهد المركزية		اللجان المركزية «غير المفوضة»		المحافظات: اللجان الحزبية المحلية				بغداد الكبرى					
	في العام ١٩٤٧	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد المسؤولين	٪	عدد الأعضاء الآخرين	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	مجموع الأعضاء	٪
محافظة الولادة(أ)															
بغداد	٣٣,٧	٩(ب)	٣٢,٣	٥	٤١,٧	٧	١٤,٣	١١	٨,٧	٤٢	٤٨,٣	٣١٦	٤١,٨	٣٩٠(ط)	٣٦,٩
الموصل	١٢,٩	٢(ج)	٧,١	-	-	٢	٤,١	٣	٢,٤	٤	٤,٦	٣٠	٤,٠	٤١(ي)	٣,٩
البصرة	٨,٧	٥(د)	١٧,٨	١	٨,٣	٦	١٢,٢	٢٢	١٧,٤	٧	٨,١	٨٦	١١,٤	١٢٧(ك)	١٢,٠
كربلاء	٦,١	٣(هـ)	١٠,٧	١	٨,٣	٥	١٠,٢	١٥	١١,٩	٤	٤,٦	٣١	٤,١	٥٩(ل)	٥,٦
كركوك	٦,٠	-	-	-	-	١	٢,٠	١	٠,٨	-	-	٣٠	٤,٠	٣٢(م)	٣,٠
الديوانية	٥,١	٢(و)	٧,١	-	-	١	٢,٠	٣	٢,٤	١	١,١	١٠	١,٣	١٧(ن)	١,٦
الحلة	٤,٦	-	-	١	٨,٣	٧	١٤,٣	٧	٥,٦	٤	٤,٦	٣١	٤,١	٥٠(س)	٤,٧
العمارة	٣,٩	٢(ز)	٧,١	-	-	٥	١٠,٢	١٥	١١,٩	٦	٦,٩	٤٤	٥,٨	٧٢(ع)	٦,٨
السليمانية	٣,٦	-	-	٢	١٦,٧	٥	١٠,٢	١٦	١٢,٧	٣	٣,٤	٦٣	٨,٣	٨٩(ف)	٨,٤
المنتفق (ذي قار)	٣,٥	-	-	-	-	٤	٨,٢	٩	٧,١	٢	٢,٣	٢٢	٢,٩	٣٧(ص)	٣,٥
ديالى	٣,٣	-	-	-	-	-	-	٦	٤,٨	١	١,١	١٧	٢,٣	٢٤(ق)	٢,٣
الكوت	٣,١	-	-	-	-	-	-	٤	٣,٢	-	-	٨	١,١	١٢(ر)	١,١
أربيل	٣,١	٣(ح)	١٠,٧	٢	١٦,٧	٤	٨,٢	١١	٨,٧	٧	٨,١	٣٧	٤,٩	٦٤(ش)	٦,٠
الدليم (الرمادي)	٢,٤	-	-	-	-	-	-	-	-	٢	٢,٣	٦	٠,٨	٨(ت)	٠,٨
بلدان الولادة الأجنبية															
سورية	-	١	٣,٦	-	-	-	-	١	٠,٨	-	-	-	-	٢	٠,٢
تركيا	-	١	٣,٦	-	-	-	-	١	٠,٨	٢	٢,٣	١	٠,١	٥	٠,٥
لبنان	-	-	-	-	-	-	-	١	٠,٨	-	-	-	-	١	٠,١
العربية السعودية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٠,١	١	٠,١
الاتحاد السوفييتي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٠,١	١(ض)	٠,١
إيران	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	١	٠,١	١	٠,١
غير محدد	-	-	-	-	-	٢	٤,١	-	-	٢	٢,٣	٢١	٢,٨	٢٥	٢,٣
المجموع	١٠٠,٠	٢٨	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠	٤٩	١٠٠,٠	١٢٦	١٠٠,٠	٨٧	١٠٠,٠	٧٥٦	١٠٠,٠	١٠٥٨	١٠٠,٠

(أ) حول السمة العرقية والطائفية للمحافظة أنظر الجدول ١٧ ـ ٢.
(ب) كلهم من مدينة بغداد.
(ج) كلاهما من مدينة الموصل.
(د) ٤ من مدينة البصرة.
(هـ) كلهم من النجف.
(و) كلاهما من بلدة الديوانية.
(ز) كلاهما من بلدة العمارة.
(ح) كلهم من بلدة أربيل.
(ط) ٣٣١ من مدينة بغداد، ٤٤ من الكاظمية، ١٠ من الأعظمية، ٥ من بقية المحافظة.
(ي) ٣٥ من مدينة الموصل، ٦ من بقية المحافظة.
(ك) ١٠٥ من مدينة البصرة (بما فيها العشّار)، ٨ من أبو الخصيب، ٤ من القرنة، ٤ من الزبير، ٦ من بقية المحافظة.
(ل) ٤٩ من النجف، ٥ من الكوفة، ٥ من كربلاء.
(م) ٢٧ من بلدة كركوك، ٥ من بقية المحافظة.
(ن) ١٠ من السماوة، ٦ من بلدة الديوانية، ١ من الرميثة.
(س) ٣٩ من الحلّة، ٥ من الهندية، ٤ من المسيَّب، ٢ من المحاويل.
(ع) ٥٦ من بلدة العمارة، ٧ من قلعة صالح، ٣ من علي الغربي، ٣ من المجرّ الصغير، ٣ من بقية المحافظة.
(ف) ٧٩ من بلدة السليمانية، ٥ من حلبجة، ٥ من بقية المحافظة.
(ص) ٣٠ من الناصرية، ٤ من سوق الشيوخ، ٣ من بقية المحافظة.
(ق) ٨ من بعقوبة، ٧ من مندلي، ٦ من خانقين، ٣ من بقية المحافظة.
(ر) ٥ من الحي، ٤ من الكوت، ٣ من بقية المحافظة.
(ش) ٣٨ من بلدة أربيل، ١١ من شقلاوة، ١١ من كوي سنجق، ٤ من بقية المحافظة.
(ت) ٤ من عانة، ٤ من بقية المحافظة.
(ض) قوقازي (هو قاسم علي حسين المولود عام ١٩٢٧ والذي يعمل مساعد خبّاز).

الجدول أ ـ ٢٦ الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): مكان النشاط

محافظة النشاط(ب)	نسبة سكان المحافظة المدينيين إلى مجموع سكان العراق المدينيين في العام ١٩٤٧	المستويات العليا(أ)				المستويات المتوسطة(أ) (١٩٤٣ ـ حزيران ١٩٤٩)						المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة» (١٩٤٧ ـ حزيران ١٩٤٩)(أ)		كل المستويات والقاعدة «الناشطة»	
		لجان فهد المركزية (١٩٤١ ـ ١٩٤٨)		اللجان المركزية «غير المفوضة» (١٩٤٨ ـ حزيران ١٩٤٩)		المحافظات: اللجان الحزبية المحلية				بغداد الكبرى					
		عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد المسؤولين المتوالين	٪	عدد الأعضاء الآخرين	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	الأعضاء	٪
غير محدد												٤	٠,٦	٤	٠,٤
بغداد	٣٣,٧	١٦	٥٧,١	٦	٥٠,٠	-	-	-	-	٨٧	١٠٠,٠	٤١٤	٥٤,٨	٥٢٣(ط)	٤٩,٤
الموصل(ج)	١٢,٩	-	-	-	-	١	٢,٠	٢	١,٦			١٤	١,٨	١٧(ي)	١,٦
البصرة	٨,٧	٤	١٤,٣	١	٨,٣	٥(د)	١٠,٢	٢٧	٢١,٤			٨١	١٠,٧	١١٨(ك)	١١,٢
كربلاء	٦,١	١	٣,٦	١	٨,٣	٥	١٠,٢	١٣	١٠,٤			٢١	٢,٨	٤١(ل)	٣,٩
كركوك	٦,٠	١	٣,٦	١	٨,٣	٥(هـ)	١٠,٢	١٠	٧,٩			٣٩	٥,٢	٥٦(م)	٥,٣
الديوانية(ج)	٥,١	-	-	-	-	٢	٤,٠	٣	٢,٤			١٤	١,٨	١٩(ن)	١,٧
الحلة	٤,٦	-	-	-	-	٧(و)	١٤,٣	١٥(و)	١١,٩			٢٥	٣,٣	٤٧(س)	٤,٥
العمارة	٣,٩	٢	٧,١	-	-	٤	٨,٢	١٢	٩,٥			٢٨	٣,٧	٤٦(ع)	٤,٣
السليمانية	٣,٦	١	٣,٦	٢	١٦,٨	٤	٨,٢	١٢	٩,٥			٣٨	٥,١	٥٧(ف)	٥,٤
المنتفق	٣,٥	٢	٧,١	-	-	٧	١٤,٣	١١	٨,٧			١٩	٢,٥	٣٩(ص)	٣,٧
ديالى(ج)	٣,٣	-	-	-	-	٣	٦,٢	٦	٤,٨			١٤	١,٨	٢٣(ق)	٢,٢
الكوت(ج)	٣,١	-	-	-	-	٢	٤,٠	٥(ز)	٤,٠			٨(ز)	١,١	١٥(ر)	١,٤
أربيل	٣,١	١	٣,٦	١	٨,٣	٤	٨,٢	١٠	٧,٩			٣٥	٤,٦	٥١(ش)	٤,٨
الدليم	٢,٤	-	-	-	-	-	-	-	-			٢(ح)	٠,٢	٢(ت)	٠,٢
المجموع	١٠٠,٠	٢٨	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠	٤٩	١٠٠,٠	١٢٦	١٠٠,٠	٨٧	١٠٠,٠	٧٥٦	١٠٠,٠	١٠٥٨	١٠٠,٠

(أ) يجب أن نتذكر عند إجراء أية مقارنة بين أرقام الأعمدة أن القيادة تغيرت مرات عديدة ـ خمس مرات على الأقل ـ على المستويين العالي والمتوسط خلال الفترة قيد البحث، ومن هنا تأتي النسبة العالية للقياديين قياساً بالمستوى المنخفض والقاعدة.

(ب) حول السمة العرقية والطائفية للمحافظة انظر الجدول ١٧ ـ ٢.

(ج) لم يكن الحزب ناشطاً في الديوانية والكوت إلا في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨، وفي الموصل في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، وفي ديالى في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ بشكل متقطع ثم في نيسان ـ حزيران ١٩٤٩. وتركز معظم النشاط في الكوت في بلدة الحيّ، وبالنسبة إلى الموصل انظر أيضاً الهامش (و) في الجدول ١٧ ـ ٢.

(د) عمل أحد هؤلاء الخمسة من المسؤولين في وقت آخر في العمارة.

(هـ) عمل اثنان من هؤلاء المسؤولين الخمسة في أوقات أخرى في الموصل وأربيل على التوالي.

(و) كان لمحافظة الحلة في مرحلة ما (١٩٤٨ وحتى شباط ١٩٤٩) مركزان بمسؤولين حزبيين محليين، مركز الحلة ومركز المسيب.

(ز) لم يكن التنظيم الحزبي في الكوت ناشطاً إلا في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وحول نسبة المستويات المنخفضة والقاعدة إلى المستويات المتوسطة تذكّر الهامش (أ) أعلاه.

(ح) كان العضوان ناشطين في المحطة النفطية k 3. ونظراً لعدم وجود تنظيم حزبي رسمي في محافظة الدليم فإنهما شكّلا مع قياديّ في لجنة الفرع الأرمني (آرام بوغوص كادويان) جزءاً من اللجنة الحزبية الخاصة لعمال النفط في الحديثة، التي أُلحق مباشرة بالمكتب العمالي التابع للمكتب السياسي.

(ط) ٤٧٣ من مدينة بغداد، ٣٧ من الكاظمية، ١٣ من الأعظمية.

(ي) ١٦ من مدينة الموصل، ١ من تلّعفر.

(ك) ١٠٤ من البصرة (بما فيها العشّار)، ٦ من المعقل، ٦ من أبو الخصيب، ٢ من الفاو.

(ل) ٣١ من النجف، ٨ من كربلاء، ٢ من الكوفة.

(م) ٥٤ من كركوك (البلدة وحقول النفط)، ١ من توز خرماتو، ١ من قرية الحويجة.

(ن) ١٦ من الديوانية، ٣ من السماوة.

(س) ٣٧ من الحلة، ٦ من المسيِّب، ٢ من الهندية، ٢ من المحاويل.

(ع) ٣٦ من العمارة، ٣ من قلعة صالح، ٣ من علي الغربي، ٢ من الكحلاء، ٢ من الكُميت.

(ف) ٤٧ من السليمانية، ٤ من قلعة دازة، ٣ من حلبجة، ٣ من قرية برزنجة.

(ص) ٣٦ من الناصرية، ٣ من سوق الشيوخ.

(ق) ١٠ من بعقوبة، ٥ من خانقين، ٤ من مندلي، ٢ من قرية بهرز، ٢ من قرية زهيرات.

(ر) ٦ من الكوت، ٩ من الحيّ.

(ش) ٣٤ من أربيل، ٨ من كوي سنجق، ٣ من شقلاوة، ٣ من راوندوز، ١ من مخمور، ١ من قرية عين قاوة، ١ من قرية جتخاقة.

(ت) محطة K 3 للنفط.

الجدول أ ـ ٢٦ الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): مكان النشاط

محافظة النشاط(ب)	نسبة سكان المحافظة المدينيين إلى مجموع سكان العراق المدينيين في العام ١٩٤٧	المستويات العليا(أ): لجان فهد المركزية (١٩٤١ ـ ١٩٤٨)		اللجان المركزية «غير المفوضة» (١٩٤٨ ـ حزيران ١٩٤٩)		المستويات المتوسطة(أ) (١٩٤٣ ـ حزيران ١٩٤٩): المحافظات ـ اللجان الحزبية المحلية				بغداد الكبرى		المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة» (١٩٤٧ ـ حزيران ١٩٤٩)(أ)		كل المستويات والقاعدة «الناشطة»	
		عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد المسؤولين المتوالين	٪	عدد الأعضاء الآخرين	٪	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	الأعضاء	٪
غير محدد												٤	٠,٦	٤	٠,٤
بغداد	٣٣,٧	١٦	٥٧,١	٦	٥٠,٠	-	-	-	-	٨٧	١٠٠,٠	٤١٤	٥٤,٨	٥٢٣(ط)	٤٩,٤
الموصل(ج)	١٢,٩	-	-	-	-	١	٢,٠	٢	١,٦			١٤	١,٨	١٧(ي)	١,٦
البصرة	٨,٧	٤	١٤,٣	١	٨,٣	٥(د)	١٠,٢	٢٧	٢١,٤			٨١	١٠,٧	١١٨(ك)	١١,٢
كربلاء	٦,١	١	٣,٦	١	٨,٣	٥	١٠,٢	١٣	١٠,٤			٢١	٢,٨	٤١(ل)	٣,٩
كركوك	٦,٠	١	٣,٦	١	٨,٣	٥(هـ)	١٠,٢	١٠	٧,٩			٣٩	٥,٢	٥٦(م)	٥,٣
الديوانية(ج)	٥,١	-	-	-	-	٢	٤,٠	٣	٢,٤			١٤	١,٨	١٩(ن)	١,٧
الحلة	٤,٦	-	-	-	-	٧(و)	١٤,٣	١٥(و)	١١,٩			٢٥	٣,٣	٤٧(س)	٤,٥
العمارة	٣,٩	٢	٧,١	-	-	٤	٨,٢	١٢	٩,٥			٢٨	٣,٧	٤٦(ع)	٤,٣
السليمانية	٣,٦	١	٣,٦	٢	١٦,٨	٤	٨,٢	١٢	٩,٥			٣٨	٥,١	٥٧(ف)	٥,٤
المنتفق	٣,٥	٢	٧,١	-	-	٧	١٤,٣	١١	٨,٧			١٩	٢,٥	٣٩(ص)	٣,٧
ديالى(ج)	٣,٣	-	-	-	-	٣	٦,٢	٦	٤,٨			١٤	١,٨	٢٣(ق)	٢,٢
الكوت(ج)	٣,١	-	-	-	-	٢	٤,٠	٥(ز)	٤,٠			٨(ز)	١,١	١٥(ر)	١,٤
أربيل	٣,١	١	٣,٦	١	٨,٣	٤	٨,٢	١٠	٧,٩			٣٥	٤,٦	٥١(ش)	٤,٨
الدليم	٢,٤	-	-	-	-	-	-	-	-			٢(ح)	٠,٢	٢(ت)	٠,٢
المجموع	١٠٠,٠	٢٨	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠	٤٩	١٠٠,٠	١٢٦	١٠٠,٠	٨٧	١٠٠,٠	٧٥٦	١٠٠,٠	١٠٥٨	١٠٠,٠

(أ) يجب أن نتذكر عند إجراء أية مقارنة بين أرقام الأعمدة أن القيادة تغيرت مرات عديدة ـ خمس مرات على الأقل ـ على المستويين العالي والمتوسط خلال الفترة قيد البحث، ومن هنا تأتي النسبة العالية للقياديين قياساً بالمستوى المنخفض والقاعدة.

(ب) حول السمة العرقية والطائفية للمحافظة انظر الجدول ١٧ ـ ٢.

(ج) لم يكن الحزب ناشطاً في الديوانية والكوت إلا في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨، وفي الموصل في الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٤٩، وفي ديالى في الفترة ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ بشكل متقطع ثم في نيسان ـ حزيران ١٩٤٩. وتركز معظم النشاط في الكوت في بلدة الحيّ، وبالنسبة إلى الموصل انظر أيضاً الهامش (و) في الجدول ١٧ ـ ٢.

(د) عمل أحد هؤلاء الخمسة من المسؤولين في وقت آخر في العمارة.

(هـ) عمل اثنان من هؤلاء المسؤولين الخمسة في أوقات أخرى في الموصل وأربيل على التوالي.

(و) كان لمحافظة الحلة في مرحلة ما (١٩٤٨ وحتى شباط ١٩٤٩) مركزان بمسؤولين حزبيين محليين، مركز الحلة ومركز المسيب.

(ز) لم يكن التنظيم الحزبي في الكوت ناشطاً إلا في الفترة ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨. وحول نسبة المستويات المنخفضة والقاعدة إلى المستويات المتوسطة تذكّر الهامش (أ) أعلاه.

(ح) كان العضوان ناشطين في المحطة النفطية k 3. ونظراً لعدم وجود تنظيم حزبي رسمي في محافظة الدليم فإنهما شكّلا مع قياديّ في لجنة الفرع الأرمني (آرام بوغوص كادويان) جزءاً من اللجنة الحزبية الخاصة لعمال النفط في الحديثة، التي أُلحق مباشرة بالمكتب العمالي التابع للمكتب السياسي.

(ط) ٤٧٣ من مدينة بغداد، ٣٧ من الكاظمية، ١٣ من الأعظمية.

(ي) ١٦ من مدينة الموصل، ١ من تلّعفر.

(ك) ١٠٤ من البصرة (بما فيها العشّار)، ٦ من المعقل، ٦ من أبو الخصيب، ٢ من الفاو.

(ل) ٣١ من النجف، ٨ من كربلاء، ٢ من الكوفة.

(م) ٥٤ من كركوك (البلدة وحقول النفط)، ١ من توز خرماتو، ١ من قرية الحويجة.

(ن) ١٦ من الديوانية، ٣ من السماوة.

(س) ٣٧ من الحلة، ٦ من المسيَّب، ٢ من الهندية، ٢ من المحاويل.

(ع) ٣٦ من العمارة، ٣ من قلعة صالح، ٣ من علي الغربي، ٢ من الكحلاء، ٢ من الكُميت.

(ف) ٤٧ من السليمانية، ٤ من قلعة دازة، ٣ من حلبجة، ٣ من قرية برزنجة.

(ص) ٣٦ من الناصرية، ٣ من سوق الشيوخ.

(ق) ١٠ من بعقوبة، ٥ من خانقين، ٤ من مندلي، ٢ من قرية بهرز، ٢ من قرية زهيرات.

(ر) ٦ من الكوت، ٩ من الحيّ.

(ش) ٣٤ من أربيل، ٨ من كوي سنجق، ٣ من شقلاوة، ٣ من راوندوز، ١ من مخمور، ١ من قرية عين قاوة، ١ من قرية جتخاقة.

(ت) محطة K 3 للنفط.

الجدول أ ـ ٢٧

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): الدين والطائفة والأصل العرقي للمستويات العليا (١٩٤١ ـ ١٩٤٩)

	لجان فهد المركزية (١٩٤١ ـ ١٩٤٨)		اللجان المركزية «غير المفوضة» (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)		فئة الطائفة أو العرق كنسبة مئوية من مجموع سكان العراق المدينيين في العام ١٩٤٧	
	عدد الأعضاء	٪	عدد الأعضاء	٪	بغداد الكبرى	كل العراق
مسلمون						
عرب شيعة	٦	٢٨,٤	٢	١٦,٧	٣٥,٨	٤١,٩
عرب سنة	٩	٣٢,٢	١	٨,٣	٣٣,٩	٢٦,٧
عرب علويون	١[أ]	٣,٦	-	-	-	-
أكراد	٢[ب]	٧,١	٥[ج]	٤١,٧	٣,٥	١١,٨
تركمان	-	-	-	-	٠,٢	٣,٢
فرس	-	-	١	٨,٣	٤,٥	٣,١
يهود	٣	١٠,٧	٢	١٦,٧	١٤,٩	٧,٠
مسيحيون	٦					
كلدانيون مستعربون	٤		١	٨,٣		
آشوريون مستعربون	١	٢١,٤			٧,٠[د]	٥,٩[د]
أرمن	١					
عرب صابئة	١	٣,٦	-	-	٠,٢	٠,٣
يزيديون وشبكيون	-	-	-	-	-	٠,١
المجموع	٢٨	١٠٠,٠	١٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(أ) من مواليد سورية.
(ب) يجب التذكير بأنّ أكراداً قليلين كانوا في الحزب الشيوعي قبل العام ١٩٤٦.
(ج) يشمل كردياً شيعياً (فيلياً) واحداً.
(د) نسبة كل المسيحيين تعتمد على الإحصاء الرسمي للعام ١٩٤٧.

الجدول أ ـ ٢٨ الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): الدين والطائفة والأصل العرقي للمستويات المتوسطة (١٩٤٣ ـ حزيران ١٩٤٩)

	المحافظات[أ]					بغداد الكبرى			كل التنظيمات		
	اللجان الحزبية المحلية[ب]				نسبة الفئة الطائفية أو العرقية إلى مجموع السكان المدينيين في المحافظات للعام ١٩٤٧[أ]	عدد الشيوعيين	٪	نسبة الفئة الطائفية أو العرقية إلى مجموع السكان المدينيين في بغداد الكبرى للعام ١٩٤٧	عدد الشيوعيين	٪	نسبة الفئة الطائفية أو العرقية إلى مجموع السكان المدينيين في العراق للعام ١٩٤٧
	عدد المسؤولين	٪	عدد الأعضاء الآخرين	٪							
مسلمون											
عرب شيعة	٢١	٤٢,٩	٥٥	٤٣,٧	٤٤,٧	٢٠	٢٣,١	٣٥,٨	٩٦	٣٦,٦	٤١,٩
عرب سنة	٩[ج]	١٨,٤	١٦[ج]	١٢,٧	٢٣,٢	٢٢	٢٥,٣	٣٣,٩	٤٧	١٧,٩	٢٦,٧
أكراد	١٣[د]	٢٦,٥	٢٦	٢٠,٦	١٥,٨	١٠[هـ]	١١,٥	٣,٥	٤٩[هـ]	١٨,٧	١١,٨
تركمان	-	-	٢	١,٦	٤,٦	٣	٣,٤	٠,٢	٥	١,٩	٣,٢
فرس	-	-	٤	٣,٢	٢,٣	٢	٢,٣	٤,٥	٦	٢,٣	٣,١
يهود	١	٢,٠	٥	٤,٠	٣,٣	١٦[و]	١٨,٤	١٤,٩	٢٢[و]	٨,٤	٧,٠
مسيحيون	٣	٦,١	٩	٧,١	٥,٤	١١	١٢,٦	٧,٠	٢٣	٨,٨	٥,٩
كلدانيون	٢		٤			٦			١٢		
أكراد	-		٢			-			٢		
آشوريون	١		١			-			٢		
أرمن	-		٢			٥			٧		
صابئة	٢	٤,١	٩	٧,١	٠,٤	٣	٣,٤	٠,٢	١٤	٥,٤	٠,٣
يزيديون	-	-	-	-	-	-	-	٠,٠٠١	-	-	-
					٠,٣						٠,١
شبكيون	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٤٩	١٠٠,٠	١٢٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٨٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢٦٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

تابع جدول أ ـ ٢٨

(أ) أي خارج بغداد الكبرى.

(ب) باستثناء لجنة بغداد الحزبية.

(ج) يجب أن نتذكر أن معظم سكان المراكز المحلية كانوا في أكثريتهم من العرب الشيعة أو الأكراد.

(د) باستثناء حالات ثلاث، عُيِّن فيها كردي فيلي مستعرب وكرديّان مستعربان في الكوت والناصرية وكربلاء على التوالي، لم يكن الأكراد يُعيَّنون إلا في المحافظات الكردية.

(هـ) ازداد عدد الشيوعيين الأكراد في المستويات المتوسطة للحزب في بغداد الكبرى بنسبة غير عادية بعد اعتقال فهد في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧ وخصوصاً في فترة تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٤٨ ـ حزيران (يونيو) ١٩٤٩. ولم يكن هنالك قبل العام ١٩٤٧ غير كرديين اثنين في المستويات المتوسطة لبغداد الكبرى.

(و) يجب التذكير بأن ستة كانوا من قادة المنظمة المساعدة للحزب الشيوعي «العصبة ضد الصهيونية».

الجدول أ ـ ٢٩ الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): الدين والطائفة والأصل العرقي للمستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة» (١٩٤٧ ـ حزيران ١٩٤٩)

	المحافظات(أ)			بغداد الكبرى			كل التنظيمات		
	عدد الشيوعيين	٪	نسبة الفئة الطائفية أو العرقية إلى مجموع السكان المدينيين في المحافظات للعام ١٩٤٧(أ)	عدد الشيوعيين	٪	نسبة الفئة الطائفية أو العرقية إلى مجموع السكان المدينيين في بغداد الكبرى للعام ١٩٤٧	عدد الشيوعيين	٪	نسبة الفئة الطائفية أو العرقية إلى مجموع السكان المدينيين في العراق للعام ١٩٤٧
مسلمون									
عرب شيعة	١٣٠	٣٨,٠	٤٤,٧	١٢٤	٣٠,٠	٣٥,٨	٢٥٤	٣٣,٦	٤١,٩
عرب سنة	٤٨	١٤,٠	٢٣,٢	١٢٧	٣٠,٧	٣٣,٩	١٧٥	٢٣,١	٢٦,٧
عرب(ب)	٨	٢,٤		١٠	٢,٤		١٨	٢,٤	
أكراد	٩٥	٢٧,٨	١٥,٨	١٩	٤,٦	٣,٥	١١٤	١٥,١	١١,٨
تركمان	٩	٢,٦	٤,٦	٤	١,٠	٠,٢	١٣	١,٧	٣,٢
فرس	-	-	٢,٣	-	-	٤,٥	-	-	٣,١
يهود	٢٦	٧,٦	٣,٣	٨٧	٢١,٠	١٤,٩	١١٣	١٥,٠	٧,٠
مسيحيون	٢٠	٥,٨	٥,٤	٣٤	٨,٢	٧,٠	٥٤	٧,٢	٥,٩
كلدانيون	١٠			٢١			٣١		
أكراد	٢			-			٢		
آشوريون	٦			٩			١٥		
أرمن	٢			٤			٦		
صابئة	٥	١,٥	٠,٤	٨	٢,٠	٠,٢	١٣	١,٧	٠,٣
يزيديون	-	-	٠,٣	١	٠,١	٠,٠٠١	١	٠,١	٠,١
شبكيون	١	٠,٣		-	-	-	١	٠,١	
المجموع	٣٤٢	١٠٠,٠		٤١٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٧٥٦	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(أ) أي خارج بغداد الكبرى. (ب) غير معروفي الانتماء الطائفي.

الجدول أ ـ ٣٠

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): الفرع العسكري.المستويات والقاعدة «الناشطة» والرتب في القوات المسلحة[أ]

	المستويات العليا		المستويات المتوسطة (١٩٤٣ ـ ١٩٤٩)			المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة»		
	لجان فهد المركزية (١٩٤١ ـ ١٩٤٨)	اللجان المركزية «غير المفوضة» (١٩٤٨ ـ ١٩٤٩)	المحافظات: اللجان الحزبية: المسؤولون	المحافظات: اللجان الحزبية: الأعضاء الآخرون	بغداد الكبرى	(١٩٤٧ ـ ١٩٤٩)	المجموع	٪
ضباط							٦	٢٦,١
نقباء أركان		-		-	٢			
ملازمون		١[ب]		١	٢[ج]			
رتباء (ضباط صف)							٨	٣٤,٨
وكلاء ضباط (مساعدين)			١		١	١		
رقباء						٣		
عرفاء			١			١		
جنود						٩	٩	٣٩,١
المجموع	-	١	٢	١	٥	١٤	٢٣	١٠٠,٠

(أ) لا يتضمن إلا العسكريين، أي أنه يستثني الشيوعيين المدنيين الذين يقومون بنشاطات بين العسكر.
(ب) ملازم سابق.
(ج) يشمل ملازماً سابقاً.

الجدول أ ـ ٣١

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد):

الفرع العسكري.المستويات والقاعدة «الناشطة» مكان النشاط[أ]

المكان	عدد الشيوعيين	الوحدة أو المؤسسة مكان النشاط
بغداد الكبرى	٧	بين مواقع أخرى: الحرس الملكي، ووحدة الاتصالات في وزارة الدفاع، والمدارس العسكرية، ووحدات من الفرقة الثالثة في معسكري الرشيد والوشّاش[ب].
جلولاء[ج]	٣	اللواء الميكانيكي الاحتياطي، وخصوصاً كتيبة خالد للدبابات.
كركوك	٣	وحدات الفرقة الثانية، وخصوصاً كتيبة فيصل المدرعة.
الديوانية	٢	وحدات الفرقة الأولى، وخصوصاً سَرية الاتصالات الأولى.
البصرة	٢	اللواء الخامس عشر من الفرقة الأولى.
الناصرية	٢	السَريّة الثانية من اللواء الرابع عشر من الفرقة الأولى.
بعقوبة	١	سرية الاتصالات الثالثة.
الموصل	١	وحدات القوات الجوية والهندسة.
السليمانية	١	حامية البلدة.
الحلة	١	حامية البلدة.
المجموع	٢٣	

(أ) لا يتضمن إلا العسكريين، أي أنه يستثني الشيوعيين المدنيين الذين يقومون بنشاطات بين العسكر.
(ب) يقع معسكر الرشيد جنوب بغداد ومعسكر الوشاش غربها.
(ج) تقع جلولاء في محافظة ديالى إلى الشمال الشرقي من بغداد.

الجدول أ - ٣٢

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): الفرع العسكري

المستويات والقاعدة «الناشطة»، الدين والطائفة والأصل العرقي[أ]

	المستويات العليا		المستويات المتوسطة (١٩٤٣ - ١٩٤٩)			المستويات المنخفضة والقاعدة «الناشطة»		
	لجان فهد المركزية	اللجان المركزية «غير المفوضة»	المحافظات اللجان الحزبية المحلية		بغداد الكبرى			
	(١٩٤١ - ١٩٤٨)	(١٩٤٨ - ١٩٤٩)	المسؤولون	الأعضاء الآخرون		(١٩٤٧ - ١٩٤٩)	المجموع	٪
مسلمون								
عرب شيعة		-	-	-	١	٥	٦	٢٦,٠
عرب سنة		-	١	-	٣	٢	٦	٢٦,٠
أكراد		١	١	١	١	٣	٧	٣٠,٤
تركمان		-	-	-	-	١	١	٤,٤
يهود						١	١	٤,٤
مسيحيون						١	١	٤,٤
صابئة						١	١	٤,٤
المجموع	-	١	٢	١	٥	١٤	٢٣	١٠٠,٠

(أ) لا يتضمن إلّا العسكريين، أي أنه يستثني الشيوعيين المدنيين الذين يقومون بنشاطات بين العسكر.

الجدول أ - ٣٣

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): الفرع العسكري

أعضاء القاعدة الآخرون (١٩٤٧ - حزيران ١٩٤٩)[أ]

	عدد أعضاء الحزب	٪
الرتبة		
طلاب الكلية العسكرية	٧	٢,٧
طلاب عسكريون آخرون[ب]	٥٥	٢١,٠
مساعدون (وكلاء ضباط)	١٤	٥,٣
رقباء أولون	٧	٢,٧
رقباء	٢	٠,٨
عرفاء أولون	١٢	٤,٦
عرفاء	٢١	٨,٠
جنود محترفون	٢٦	٩,٩
جنود عاديون	١١٨	٤٥,٠
المجموع	٢٦٢	١٠٠,٠
الدين والطائفة والأصل العرقي[ج]		
مسلمون		
مسلمون غير محدّدي الطائفة والأصل العرقي	١٠٩	٤١,٦
عرب شيعة	٨٢	٣١,٣
عرب سنّة	٣٠	١١,٥
أكراد	٣٦	١٣,٧
مسيحيون	٤	١,٥
صابئة	١	٠,٤
المجموع	٢٦٢	١٠٠,٠
التوزع الجغرافي		
لا معلومات	٧٤	٢٨,٢
بغداد الكبرى	١٠٥	٤٠,١
بقية العراق		٣١,٧
جلولاء	١٩	
الديوانية	١٢	
كركوك	١١	
بعقوبة	١١	
البصرة	١١	

	عدد اعضاء الحزب	٪
الموصل	٩	
الناصرية	٧	
راوندوز	١	
المسيّب	١	
السماوة	١	
المجموع	٢٦٢	١٠٠,٠
الكلية العسكرية أو المصنع أو الوحدة		
المدارس		
ـ في معسكر الرشيد (جنوب بغداد):		
الكلية العسكرية (في الرستمية)	٧	
كلية الطيران	٢	
ـ في معسكر الوشّاش (غرب بغداد):		
مدرسة الحرف العسكرية	٥	
مدرسة النقل الآلي	١	
مدرسة الاتصالات في كرادة مريم (في الجانب الغربي من بغداد)	٤٧	
المصانع		
مصنع العينة (في معسكر الرشيد)	٩	
منشأة التصليح العسكرية (في الصالحية في الجانب الغربي من بغداد)	١	
وحدات مرتبطة بفرق مختلفة(د)		
وحدات الاتصالات	٤١	
وحدات الدبابات والمدرعات	١٦	
المدفعية	١٦	
الهندسة	٨	
المشاة	٦٣	
التموين	٣	
النقل	٦	
وحدات الصحراء	٣	
وحدات أخرى		
وزارة الدفاع	١	

	عدد اعضاء الحزب	٪
وحدة الاتصالات في وزارة الدفاع	٨	
الشرطة العسكرية في وزارة الدفاع	١	
الحرس الملكي:		
في القصر الملكي	٥	
في معسكر الوشاش	٩	
الفرقة الموسيقية (قرب بوابة المعظّم)	٢	
وحدة بيطرة (قرب بوابة المعظم)	٢	
المستشفى العسكري في معسكر الرشيد	١	
مستشفى الميدان في البصرة	١	
وحدة لاسلكي القوات الجوية	٢	
مقرات الفرق(هـ)	٢	
المجموع	٢٦٢	

(أ) من المحتمل أن يكون لبعض الأعضاء الوارد تحليلهم هنا مسؤولية منظم خلية.

(ب) طلاب في مدارس الاتصالات والحرف العسكرية.. إلخ.

(ج) حددت الطائفة والأصل العرقي بالاستناد جزئياً إلى ما ورد في أوراق «لجنة فهد المركزية» الحافظة رقم ١، المستندات ذات الأرقام ٣ و٤ و٨ و٩ و١٠ و١٣ و١٤ و٢٢ و٢٣ و٣١ و٣٣ و٣٥ و٣٦ و٤٩ و٥٠ و٦٤ و٦٨.

(د) أي مرتبطة بالفرقة الثالثة التي مقرّها في بغداد، أو الفرقة الثانية التي مقرها في كركوك، أو الفرقة الأولى التي مقرها في الديوانية، أو لواء الاحتياط الآلي في جلولاء، وهو معسكر في محافظة ديالى شمال شرق بغداد.

(هـ) مقرّا الفرقة الثالثة أو الأولى.

الجدول أ ـ ٣٤

الحزب الشيوعي العراقي (تنظيم فهد): العضوية[أ]

	العدد	٪
أعضاء التنظيم العسكري للحزب	٩٢	١٨,١
أعضاء التنظيم الوطني للحزب	٤١٥	٨١,٩
المجموع	٥٠٧	١٠٠,٠

(أ) الأعضاء المشار إليهم في: ١) اللوائح الخاصة بمنظمات الحزب في المحافظات والتي صودرت من مقر الحزب عند اعتقال بهاء الدين نوري، السكرتير العام للحزب في ١٣ نيسان (أبريل) ١٩٥٣، و٢) اللوائح الخاصة بمنظمات الحزب في بغداد والتي صودرت من ناصر عبود، عضو اللجنة المركزية، يوم ٢١ شباط (فبراير) ١٩٥٤.

الجدول أ ـ ٣٥

التنظيم العسكري للحزب الشيوعي العراقي (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤): الرتبة في القوات المسلحة

		عدد أعضاء الحزب حسب اللوائح المصادرة	٪	٪ لمجموع الأعضاء المعروفين للتنظيم العسكري للحزب في أيام فهد (في الأربعينات)[أ]
ضباط		٦	٦,٥	٢,١
رائد ركن	١			
ملازم ثان	٣			
«ضباط»	٢			
رتباء (صف ضباط)		١٨	١٩,٦	٢٢,٥
مساعد	٤			
رقيب	٧			
عريف أول	٣			
عريف	٤			
جنود		٦٦	٧١,٧	٥٣,٧
جندي ممرّض	١			
جندي حرفي	١٥			
جندي كاتب	٤			
جندي عادي	٤٦			
طلاب عسكريون		١	١,١	٢١,٧
طالب في المدرسة الطبية العسكرية	١			
آخرون		١	١,١	-
طبيب عسكري	١			
المجموع		٩٢	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(أ) استناداً إلى الجدولين أ ـ ٣٠ و أ ـ ٣٣.

الجدول أ ـ ٣٦
التنظيم العسكري للحزب الشيوعي العراقي (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤): مكان النشاط

	عدد أعضاء الحزب حسب اللوائح المصادرة
بغداد الكبرى	
معسكر الرشيد (جنوب بغداد)	٢١
المستشفى العسكري	٣
مدرسة الهندسة العسكرية	١
المدرسة الطبية العسكرية	١
المحكمة العسكرية	١
القصر الملكي	٢
معسكر الوشاش (غرب بغداد)	١٠
مدرسة الحرف العسكرية	١
المجموع	٤٠ (٤٣,٥ ٪)
المحافظات	
معسكر جلولاء في ديالى	٩
معسكر سعد في بعقوبة، ديالى	٢
معسكر المنصورية في الديوانية	٣
الديوانية	٣
الحلة	١
البصرة	٢
كركوك	٢
أربيل	١
الموصل	٢
المجموع	٢٥ (٢٧,٢ ٪)
غير محدد	٢٧ (٢٩,٣ ٪)
المجموع	٩٢

الجدول أ ـ ٣٧
التنظيم العسكري للحزب الشيوعي العراقي (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤): الوحدة أو المؤسسة

	عدد أعضاء الحزب حسب اللوائح المصادرة	٪	٪ لمجموع الأعضاء المعروفين للتنظيم العسكري للحزب في أيام فهد (الأربعينات)
مشاة	٢٩	٣١,٥	٢٤,٠
اتصالات	١٣	١٤,١	١٨,٧
دبابات ومدرعات	١٢	١٣,٠	٦,١
نقل	٨	٨,٧	٢,٣
مدفعية	٧	٧,٦	٦,١
مضاد للطائرات	٤		
تصليحات	٣		
المستشفى العسكري	٣		
الشرطة العسكرية	٢		
الحرس الملكي	٢		
القوات الجوية	١		
الوحدات الجبلية	١		
الهندسة	١		
الإطفاء	١		
المدرسة الطبية العسكرية	١		
مدرسة الهندسة العسكرية	١		
المحكمة العسكرية	١		
مدرسة الحرف العسكرية	١		
مصنع الأحذية العسكرية(أ)	١		
مدرسة الاتصالات	-	-	١٧,٩
المجموع	٩٢		

(أ) ربما كان هذا المصنع موجوداً في المسيّب في محافظة الحلة.

الجدول أ ـ ٣٨

الحزب الشيوعي العراقي (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)
التنظيمات المدنية والعسكرية، الفئات الدينية[أ]

	عدد أعضاء الحزب حسب اللوائح المصادرة	٪	الفئات مقدرة كنسبة مئوية في العام ١٩٥١ من سكان العراق المدينيين
مسلمون	٤٨٨	٩٦,٣	٩٢,٩
مسيحيون	١٤	٢,٨	٦,٤
يهود	٤	٠,٧	٠,٣
صابئة	١	٠,٢	٠,٣
يزيدون	-	-	٠,١
المجموع	٥٠٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠

(أ) لم تتوافر إلاّ معلومات منقوصة عن التركيب الطائفي والعرقي لأعضاء الحزب.

الجدول أ ـ ٣٩

الحزب الشيوعي العراقي (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤): التنظيم المدني، مكان النشاط

	نسبة السكان المدينيون في المحافظة إلى السكان المدينيين في العراق (تقدير)		عدد أعضاء الحزب المدينيين في المحافظات الواردة أسماؤهم في اللوائح المصادرة	٪ لمجموع الأعضاء المدينيين الواردة أسماؤهم في اللوائح المصادرة		التوزع: كل المستويات المعروفة والقاعدة «الناشطة» في تنظيم فهد (الأربعينات)[أ]	
محافظات عربية شيعية		٢٨,٠			٣٣,٩		١٩,٥
كربلاء[ب]	٦,٦		٤٨[د]	١١,٦		٣,٩	
المنتفق[ج]	٣,٧		٣٥	٨,٤		٣,٧	
الحلة	٤,٨		٢١	٥,١		٤,٥	
الديوانية	٥,٥		١٥	٣,٦		١,٧	
العمارة[ج]	٤,١		١١	٢,٦		٤,٣	
الكوت	٣,٣		١١	٢,٦		١,٤	
محافظات عربية سنية							
الدليم	٢,٥		٢	٠,٥		٠,٢	
محافظات كردية		٧,٠			١١,١		١٠,٢
أربيل	٣,٣		٣٦	٨,٧		٤,٨	
السليمانية	٣,٧		١٠	٢,٤		٥,٤	
محافظات مختلطة[هـ]							
بغداد	٣١,٠		١٣٩	٣٣,٥		٤٩,٤	
البصرة	٨,٧		٤٨	١١,٦		١١,٢	
الموصل	١٣,٣		١٦	٣,٩		١,٦	
ديالى	٣,٣		١٢	٢,٩		٢,٢	
كركوك	٦,٢		١١	٢,٦		٥,٣	
المجموع	١٠٠,٠		٤١٥	١٠٠,٠		٩٩,٦[و]	

(أ) انظر الجدول أ ـ ٢٦.

(ب) يعيش في كربلاء عدد كبير من الفرس.

(ج) تعيش تجمعات صغيرة من الصابئة في المنتفق والعمارة.

(د) في مدينة النجف المقدسة أساساً.

(هـ) السمة العرقية والطائفية الغالبة في المحافظات المختلطة:

بغداد: أغلبية عربية ساحقة. وأكثرية سنية خارج بغداد الكبرى، ومساواة سنية ـ شيعية تقريباً داخل بغداد الكبرى. وهناك عدد لا بأس به من المسيحيين والأكراد والفرس.

البصرة: أغلبية عربية شيعية. بلدة البصرة: مساواة سنية ـ شيعية تقريباً، وتجمّع مسيحي صغير.

الموصل: أغلبية عربية سنية في المناطق المدينية وكردية في المناطق الريفية. حوالى خمس السكان المدينيين وتسع الريفيين من المسيحيين الكلدان والآشوريين. وعدد لا بأس به من اليزيديين.

ديالى: حوالى ربع السكان أكراد، ونصفهم عرب شيعة، والبقية عرب سنّة.

كركوك: حوالى نصف السكان أكراد، ومعظم البقية تركمان بمن فيهم مسيحيون. وأقليات من العرب والآشوريين.

(و) غير محدد = ٠,٤.

الجدول أ ـ ٤٠

الحزب الشيوعي العراقي (١٩٥٣ ـ ١٩٥٤)
وظائف الأعضاء المذكورين في اللوائح المصادرة

	عدد أعضاء الحزب المذكورين في اللوائح	٪ من مجموع الأعضاء المذكورين في اللوائح	٪ من الأعضاء المعروفة وظائفهم	٪ من كل الأعضاء المعروفين في تنظيم فهد (الأربعينات)
أعضاء الحزب المدنيون الذين فشلت الشرطة في اعتقالهم أو انها لم تحقق معهم وذوو الوظائف المجهولة	١٥٩	٣١,٤	-	-
طلاب	٦٣	١٢,٤	١٨,١	٢٧,٦
جامعيون	٨			
ثانويون	١٩			
ابتدائيون	١			
غير محدد	٣٥			
أعضاء مهنيون	٢٤	٤,٧	٦,٩	٩,٧
معلمون	٩			
محامون	٨			
أطباء	٤			
كُتّاب عرائض	٣			
ذوو ياقات بيضاء	٣١	٦,١	٨,٩	٩,١
مسؤولون حكوميون	٢٢			
مسؤولون مدنيون	٢			
موظفو شركات خاصة	٧			
بورجوازيون صغار في التجارة والصناعة	٤٠	٧,٩	١١,٥	٦,٧
أصحاب حوانيت وتجار صغار	١٧			
حرفيون (٢٣)				
خياطون	٩			
نجارون	٦			
صاغة	٣			
حلاقون	٣			
حدادون	٢			
فلاحون	٤	٠,٨	١,١	٢,٦
أعضاء في القوات المسلحة[أ]	٩٢	١٨,١	٢٦,٤[ب]	١٥,٦
أعضاء في سلك الشرطة	١	٠,٢	٠,٣	٠,٠٥

تابع جدول أ ـ ٤٠

	عدد أعضاء الحزب المذكورين في اللوائح	٪ من مجموع الأعضاء المذكورين في اللوائح	٪ من الأعضاء المعروفة وظائفهم	٪ من كل الأعضاء المعروفين في تنظيم فهد (الأربعينات)
«سجناء سياسيون»	١١	٢,٢	٣,٢	-
عمال وأشباه بروليتاريا	٧٩	١٥,٦	٢٢,٧	٢٥,٧
عمال صناعيون (٢٧)				
نسيج	٧			
ميكانيك	٦			
نفط	٣			
طباعة	٣			
كهرباء	٣			
سجائر	٢			
بناء	١			
نجارة	١			
إسمنت	١			
عمال نقل (٦)				
سكك حديدية	١			
سائقو شاحنات أو حافلات	٥			
عمال (غير محددين)				
«عمال»	١٠			
«عمال غير مهرة»	١٣			
«عمال مهرة»	١٥			
أشباه بروليتاريا (٨)				
خدم مقاه	٤			
خدم مكاتب	٢			
حمالون	١			
بائعون متجولون	١			
عاطلون عن العمل	٣	٠,٦	٠,٩	١,٦
المجموع	٥,٧	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٩٨,٦[ج]

(أ) من أجل تفاصيل أنظر الجدول أ ـ ٣٥.

(ب) يجب التذكير بأن كل الأعضاء غير المعروفة وظائفهم من المدنيين.

(ج) غير محدد: ١,٤ ٪.

الجدول أ ـ ٤١

مجمل معلومات سيرة الحياة المتوفرة والمتعلقة بأعضاء رابطة الدفاع عن حقوق المرأة المساعدة للحزب الشيوعي (١٩٥٣)

الوضع العائلي (كلهن نساء)	
عازبات	٢٣
متزوجات	٣
المجموع	٢٦
فئات العمر عام ١٩٥٣	
١٥ ـ ٢٠ سنة	١٥
٢١ ـ ٢٩ سنة	١١
المجموع	٢٦
العمل	
طالبات	١٩ (٧٣,١ ٪)
محاميات	١
معلمات	١
ربات منزل	٣
عاطلات عن العمل	٢
المجموع	٢٦

الجدول أ ـ ٤٢

إجمالي تفاصيل سير الحياة الواردة في طلبات العضوية التي عثر عليها مع بهاء الدين نوري، السكرتير العام للحزب الشيوعي العراقي يوم اعتقاله (١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٣) والمتعلقة بالعراقيين الذين أدخلوا إلى الحزب في ١٩٥٢ والربع الأول من ١٩٥٣

تاريخ الانتساب	عدد المرشحين
١٩٥٣	٢٩
١٩٥٢	٣٧
المجموع	٦٦

الجنس	العدد
ذكور	٦٥
إناث	١ [أ]
المجموع	٦٦

فئة العمر في سنة الانتساب	العدد	٪
١٨ ـ ٢٠ سنة	١٥	٢٢,٧
٢١ ـ ٢٥ سنة	٣٢	٤٨,٥
٢٦ ـ ٣٠ سنة	١٦	٢٤,٣
٣١ ـ ٣٥ سنة	١	١,٥
٣٦ ـ ٤٠ سنة	١	١,٥
٤١ ـ ٤٥ سنة	١	١,٥
المجموع	٦٦	١٠٠,٠

الوضع العائلي	العدد	٪
عزاب	٤٨	٧٢,٧
متزوجون	١٨	٢٧,٣
المجموع	٦٦	١٠٠,٠

تابع جدول أ ـ ٤٢

الدخل الشهري	العدد	٪	الأصول الطبقية كما أوردها المرشحون	عدد	٪
بلا دخل	٣(ب)	٤,٦	طبقة عاملة	٢٢	٣٣,٤
عاطلون عن العمل	٨	١٢,١	طبقة كادحة	٦	٩,١
بلا دخل ثابت	١(د)	١,٥	طبقة الكسبة	٢	٣,٠
١ ـ ٥ دنانير(ج)	١٣	١٩,٧	طبقة العمال ـ الفلاحون	١	١,٥
٦ ـ ١٠ دنانير	٢١	٣١,٨	الطبقة الفلاحية	١٦	٢٤,٣
١١ ـ ١٥ ديناراً	٨	١٢,١	طبقة الفلاحين الأغنياء	١	١,٥
١٦ ـ ٢٠ ديناراً	٧	١٠,٦	طبقة صغار المسؤولين	١	١,٥
٢١ ـ ٣٠ ديناراً	٣	٤,٦	البورجوازيون الصغار	١٤	٢١,٢
٣١ ـ ٤٠ ديناراً	٢	٣,٠	البورجوازيون	١	١,٥
المجموع	٦٦	١٠٠,٠	طبقة الملاّ(هـ)	١	١,٥
			غير محدد	١	١,٥
			المجموع	٦٦	١٠٠,٠

(أ) زعيمة رابطة الدفاع عن حقوق المرأة.
(ب) طالبان وسجين سياسي سابق.
(ج) ١ دينار = ١ جنيهاً استرلينياً = ٢,٨٠ دولار.
(د) بائع ثياب.
(هـ) رجل دين.
(و) أي: حمالون وبوابون وخدم مقاه وأعمال أخرى وضيعة.
(ز) واحد ترك الحزب في العام ١٩٤٨ «بعد انحرافه»، وآخر تراجع عنه في العام ١٩٤٤ لأن «المنظم، الذي كان يهودياً، هاجم الإسلام، وكنت يومها طفلاً ولم أفهم شيئاً»، أما الثالث فكان قد طرد بسبب «أخطائه».

تابع جدول أ ـ ٤٢

العمل		العدد	٪
طلاّب		٤	٦,١
جامعيون	١		
ثانويون	٣		
أعضاء مهنيون		٢	٣,٠
ذوو ياقات بيضاء		٤	٦,١
بورجوازيون صغار في التجارة والصناعة		١٢	١٨,٢
تجار صغار	٤		
حرفيون	٨		
فلاحون		٤	٦,١
عمال وأشباه بروليتاريا		٢٥	٣٧,٨
عمال صناعيون	١٠		
عمال (غير محددين)	٦		
أشباه بروليتاريا(و)	٩		
أعضاء في القوات المسلّحة		٧	١٠,٦
رتباء (ضباط صف)	١		
جنود	٦		
عاطلون عن العمل		٨	١٢,١
المجموع		٦٦	١٠٠,٠

النشاط السابق	العدد	٪	
بلا نشاط	٢٦	١٠٠,٠	
تأييد الحزب الشيوعي أو منظماته المساعدة أو أحزاب ومنظمات تخضع للنفوذ الشيوعي			
أعضاء سابقون في الحزب الشيوعي	٣(ز)	٤,٦	٥١,٦
مؤيدون للحزب الشيوعي	١٦	٢٤,٣	
أعضاء سابقون في حزب التحرير الوطني	٦	٩,١	
أعضاء في النقابات العمالية	٢	٣,٠	
أعضاء سابقون في اتحادات الطلبة	١	١,٥	
أعضاء سابقون في حزب الشعب	٦	٩,١	
نشاطات أخرى			
مشارك في «الوثبة»	١	١,٥	
سجن لاشتراكه في «الحركة الوطنية»	٢	٣,٠	
عضو سابق في حزب الجبهة الشعبية	١	١,٥	
أعضاء سابقون في حزب الأمة الاشتراكي	٢	٣,٠	
المجموع	٦٦	١٠٠,٠	

فهرس

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

هـذا الكـتاب

يعتبر هذا الكتاب من ابرز الكتب المرجعية التي صدرت في الحقبة الأخيرة، ويتناول وضع ملاك الأراضي ورجال المال والتجارة في عراق ما قبل الجمهورية، كما تناول الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية، وذلك باسلوب المعالجة الطبقية لمعرفة ما اذا كانت هذه المعالجة قادرة على اعطاء رؤى جديدة او نتائج ذات قيمة عند تطبيقها على مجتمع عربي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

ويتناول الكتاب الثاني الذي بين ايدينا، تاريخ الشيوعيين في العراق على نطاق واسع، لأنهم كانوا أسبق من القوى الأخرى، وتأثيرهم أعمق على الانتلجنسيا وعلى المستوى الجماهيري للمجتمع. ويتتبع الكتاب أصول الحركة الشيوعية، وافكارها والعواطف التي كانت تسيرها، وصيغها التنظيمية، وبناها الاجتماعية، وكيفية اعادة بناء حياتها الداخلية في اللحظات ذات المغزى، وتقييم تأثيراتها على العراق وتاريخه، مستنداً الى مصادر لم يسبق لأحد ان اطلع عليها، كالسجلات السرية للمديرية العامة للأمن العام، وملفات الشرطة السياسية، وأدبيات شيوعية، وتقارير الاستخبارات البريطانية، وهذا ما اعطى الكتاب غنى ووفرة في المعلومات، لم تتوفر في أي كتاب آخر.

